

الإبدالُ

أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ هَدَاتٌ مُوْطِيَا

فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَآوٍ وَيَا

أَخِرُ اثْرُ الْفِ زَيْدٍ وَفِي

فَاعِلٍ مَا أَعْلَى عَيْنًا ذَا اقْتَفَى

ولابدُّ قبل الكلام على هذه الحروف التي ابتدأ بذكرها أن يُذكر معنى الإبدال وحقيقته، وهو في الأصل بمعنى تنحية الشيء وجعل غيره في موضعه بدلاً منه، وهذا بخلاف القلب، فإنه تصوير^(١) الشيء على خلاف ما كان عليه ونقله من صورة إلى صورة، فالقلبُ حكمٌ يجرى في الشيء نفسه، كقولك : قلبتُ هذه الصحيفة البيضاء إلى جهتها الأخرى التي هي حمراء، فاختلف الحكمان معاً على شيء واحد، والإبدال يجرى في الشيئين لافى شيء واحد، لأنك تقول : أبدلت هذه الصحيفة بصحيفة أخرى، إذا أزلت^(٢) الأولى وجعلت في موضعها ثانية. هذا أصل المعنى فيهما^(٣)، ثم نقلوا ذلك إلى الحروف على ما أذكره لك. وذلك أن من الحروف متقاربة ومتباعدة، أعنى التقارب والتباعد في المخارج والصفات. فأما الحروف المتباعدة فلا يقع فيها قلب ولا إبدال، أى : لا تقلب الحرفُ حرفاً متباعداً من أصله ولا يبدل أيضاً من متباعده منه، وإنما يكون ذلك

(١) الأصل : يصير.

(٢) س : أزيلت.

(٣) في النسخ : فيها.

في الحروف المتقاربة، ولذلك لم يدع البصريون في نحو حُحِثَ أَنْ الحاء الثانية مبدلة من ثاء حُثَّ، لتباعد ما بينهما. وقد مرَّ ذلك. والمتقاربة على مراتب، منها حروف يقرب بعضها من بعض من وجوه كثيرة، ومنها (حروف) ^(١) يقرب بعضها من بعض من وجوه قليلة، فالأول ^(٢) يجرى (فيه) ^(٣) الحرفان عندهم لشدة التقارب مجرى الحرف الواحد، بخلاف الثاني فحروف العلة قريب بعضها من بعض جداً، فأطلق على تحوُّل بعضها إلى بعض قلباً، كما تقول في قام : أصله قَوْمَ، فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وفي قيلَ : أصله قَوْل، فقلبت الواو فيه إلى الياء لعلَّة كذا لأنهما كأنهما ^(٤) شَيْء واحد. فإذا قلت : اتَّصل أو ادَّكر، فالعمل الحاصل (فيهما) ^(٥) من جعل التاء عَوْضَ الواو، و^(٦) الدَّال عوض الذال أو التاء سُمِّي بدلاً، لأنهما لما تباعدا شيئاً عدَّ شيئين مختلفين.

وأما التعويض فهو أعمُّ من هذا، فقد يكون في ^(٧) الحروف المتباعدة والمتقاربة، ولذلك لا يلزم أن يقع العوض في موضع المعوض منه، كتعويض الياء ^(٨) قبل آخر المكسر والمصغر عوضاً من / محذوف ونحو ذلك، فقد ٢٢٠ ظهر الفرق بينهما.

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل : فالأولى.

(٣) الأصل : لأنها كأنها.

(٤) عن س، وهامش ك.

(٥) الأصل : أو.

(٦) س : بين الحروف.

(٧) الأصل : الياء.

وأصل هذا التقرير في القلب والإبدال للرمانى، ولابن جني تفرقة أيضاً بين العوضِ والبَدَلِ ذكره في التعاقب^(١) وغيره. وقد يُوقع النحويّون أحد اللفظين مكان الآخر، ولا مشاحة في الإطلاق إذا فهم المراد، فإن الناظم قد يطلق لفظ الإبدال في موضع لفظ القلب، وبالعكس، فلا اعتراض عليه فيه.

وإذا تقرّر معنى الإبدال فقولُه : «أحرفُ الإبدال هَدَأَت موطياً» يريد أن الأحرف التي (يكون)^(٢) لها هذا الحكم هي المجموعة في هذا الكلام ، وهو قولك : هَدَأَت موطياً، وهي تسعة أحرف : الهاء، والdal، والهمزة، والتاء والميم، والواو والطاء، والياء، والألف. وهي حروف الزيادة ماعدا السين، واللام، والنون، وزاد عليها الطاء والdal.

ثم يتعلّق بهذا الكلام مسائل :

إحداها : أنه لا يريد أن هذه هي حروف الإبدال على الإطلاق، فإن ثم حروفاً أُخَرَ زِيدت في حروف الإبدال، كالجيم، والصاد، والزأى، ونحوها، إلا أنه اقتصر على التسعة منها لأنها المطرّدة في الإبدال، كما أنه لما تكلم على حروف الزيادة ثم ذكر مواضعها لم يأت منها إلا بمواضع الاطراد، ولأجل ذلك قَسَمها في التسهيل قسمين، وجمعها. جمعين فقال : «يجمع حروف البديل الشائع في غير إدغام (قولك)^(٣) : لجدَّ صَرَفُ شَكِسٍ أَمِنٍ طِيَّ نُوبٍ عَزِيهِ^(٤)». فأتى بحروف البديل الكثير الوقوع في كلام العرب مطرّداً كان أو غير مطرّد، لكنه شرط

(١) انظر مقدمة محقق الخصائص ٦٢، والخصائص ٢٦٤/١ - ٢٦٥.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) عن س، وهامش ك.

(٤) التسهيل ٣٠٠.

الشياع، ثم قال : «والضروري منه في التصريف هجاء : طويت دائماً»، فأتى بالقسم الضروري المطرد، وهو الجارى في مسائل التصريف، والذي جرى فيه القياس. وإلى هذا القسم الثانى نحا ههنا، إذ عليه تكلم، وإياه بسط في هذا النظم.

وهذأت، معناه : سَكَنْتُ. وموطيا: اسمُ فاعلٍ، من أوطأت الرجل، إذا جعلته وطيئاً، إلا أنه خَفَّفَ همزته بابدالها^(١) ياءً لانفتاحها وانكسار ما قبلها. كذا قال ابن الناظم^(٢).

وقد أتى الناس بحروف البديل^(٣) أكثر مما أتى به هنا، فأتى بها سيبويه^(٤) أحد عشر حرفاً، يجمعها قولك : أُجِدُّ طويتُ منها. وذكر بعد ذلك اللام فضمت إلى الآخر، فَجُمِعَتْ هكذا : أُجِدُّ طويت منها. وجمعها بعضهم : طال يوم أنجده. وزاد إليها الرُّماني حرفين، وهما الصاد والزاي، ويجمعها : طال يوم صد أنجزته. وهى على ما جمعها في التسهيل^(٥) اثنان وعشرون حرفاً. واقتضى كلامه فيها^(٦) ما هو أعمّ من ذلك، وهو حروف البديل على أعمّ من أن يكون شائعاً أو غير شائع، وذلك الحروف كلها، لا يُسْتَتْنَى منها^(٧) شىء. ومن تتبّع ذلك وجده، وقد استوفاهما (ابن جنى^(٨)) إلا النادر، فعليك بذلك في سرّ الصناعة.

(١) الاصل : بابدال.

(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٨٣٦.

(٣) س : الإبدال.

(٤) الكتاب ٢٣٧/٤ - ٢٤٠.

(٥) التسهيل ٣٠٠.

(٦) س : «فيها فيما هو».

(٧) س : من ذلك.

(٨) سقط من س.

المسألة الثانية : أن حروف الإبدال قد يمكن أن يكون أراد بها الحروف التي تُبدَلُ من غيرها ويبدَلُ غيرها منها، فيريدُ الحروف التي يقع فيها الإبدال من كلا طرفيه، فالألف تبدل / من غيرها، ويبدل غيرها منها، ٢٢١ والهمزة كذلك، والواو والياء، وما سوى ذلك. وقد يمكن أن يُريدَ ما يكون بدلاً من غيره مطلقاً، كان بعد ذلك مبدلاً منه أولاً. وهذا الثانى هو المتعين، إذ ليس مقصوده النظر في المبدل منه، لأنه قد يكون هو الأصل، وهو الشائع في البديل أن يكون من أصل كقام وما أشبهه، فإن الألف فيه بدلٌ من واوٍ هي الأصل، فما فائدة التعرض لكون الواو هي المبدلُ منها. وقد يكون المبدلُ منه غير أصلٍ كياء ملهى التي انقلبت منها الألف، لكن ليس المقصود منها كونها مبدلاً منها، وإنما المقصودُ كون الألف بدلاً منها، فلا تعرضُ لغير هذا.

فإن قيل : ما الدليلُ على هذا من اللفظ؟

فالجواب : إنه لا دليل عليه من لفظه، وإنما أطلق العبارة اتكالا على فهم المراد؛ إذ لا كلام في الحرف إذا كان على أصله إلا من حيث يخلفه غيره، فالنظر في ذلك الخلف - وهو العارض - هو الذى يُقصدُ مثله، وإن قصد المبدلُ منه فبالقصد الثانى، من حيثُ تعيينُ الذى أُبدلَ هذا منه فقط. المسألة الثالثة : فيما يمكن أن يُعترضَ على عبارته به، والاعتراض عليه من أوجه :

أحدهما : أن قصده هنا بحصر حروف الإبدال إما أن يكون لحصر الحروف المطردة الإبدال دون المشهورة من غير اطراد، والنادرة، أو يكون

على أعم من ذلك، وهذا الثاني لا يمكن كما تقدم قبل هذا، لكن كلامه لم يتقيد بذلك، بل هو مطلق يصلح للقياسي وغيره، وإذا قلنا إنه يريد الأول فإن ذاك نقول : ثم حروف آخر يكون الإبدال فيها قياساً، وذلك الصاد والزاي والنون، (والصاد^(١)) تبدل من السين إذا وقع بعدها قاف أو غين أو خاء أو طاء في كلمة واحدة، نحو : صُفْتُ في سَفْتُ، وصَمَلَق في سَمَلَق^(٢)، وصالح في صالح، وصاطع في ساطع. ومن هذا قراءة من قرأ : (الصراط^(٣)) ، بالصاد ، في قراءة غير قُنْبَلٍ وحمزة^(٤). وذلك لأن هذه الحروف مستعلية، والسين مُستَفلة ، فأرادوا أن يكون العمل فيها من وجه واحد، فأبدلوا الصاد من السين لذلك، والزاي أيضاً تبدل من السين قياساً إذا سكنت وبعدها الدال في نحو : يُسَدِّل، تقول : يُزْدِل، وفي يَسْدَر^(٥) : يَزْدَر، وكأَنهم كرهوا اجتماع السين والدال، لما بينهما من المقاربة في المخرج مع التباعد في الصفات، فأبدلوا من السين حرفاً يقرب من الدال، وهو الزاي، إذ كلاهما مجهور وغير مطبق. وكذلك الصاد تبدل زائاً أيضاً، قال سيبويه : «وسمعا العرب الفُصحاء يُخْلِصُونَهَا - يعني الصاد - زائاً»^(٦)، يريد في نحو : يَصْدُر^(٧)، والتصدير، ونحو ذلك. والنون أيضاً تبدل الالف منها في الوقف إذا قلت في اضربن : اضربا، فتبدلها ألفاً. وقد

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) الصملاق والسملق : الأرض المستوية، والقفر الذي لا نبات فيه.

(٣) من الآية ٦ من سورة الفاتحة.

(٤) الإقناع ٥٩٥.

(٥) سَدَرٌ بصره سَدَرًا فهو سَدَرٌ : لم يكد يبصر.

(٦) الكتاب ٤/٤٧٨، ونصه : «يجعلونها زائاً خالصة».

(٧) الأصل : تشبع.

تقدّم له ذلك، فهي إذاً من حروف / الإبدال المطردة، ولم يذكره هنا، وكذلك ٢٢٢
أبدلت الألف من التنوين، والتنوين نون، وقد ذكر ذلك أيضاً. ولعل من
يَتَّبِعُ^(١) حروف البديل^(٢) يجد فيها من هذا النوع القياسي أشياء، فليست
إذاً حروف البديل القياسي^(٣) بمنحصرة في هذا العدد.

والثاني : إنه حين عَزَمَ على جمع حروف البديل المقيس كان يقتصر
على ماقاله^(٤) في التسهيل من هجاء «طويت دائماً»^(٥)، فأتى بثمانية
أحرف وترك الهاء، لأن إبدالها غير قياسي في بدلها وفي البديل منها، أمّا
البديل منها فأبدل منها الياء كقولهم في دَهْدَهْتُ^(٦) الحجر : دَهْدَيْتُ^(٧)،
وقالوا : صَهَصَيْتُ بالرجل، إذا قلتَ له : صَهْ، صَهْ، صَهْ. وأصله : صَهَصَهْتُ.
وأبدل^(٨) منها الهمزة في آل، وأصله : أهل، فأبدل من الهاء الهمزة،
(فصار^(٩)) أأل، ثم أبدل الهمزة ألفاً لاجتماع الهمزتين على مايجب في
تسهيل الثانية هكذا قالوا. ومن ذلك ماء، أصله موه، فقلبت الواو ألفاً،
وأبدلت الهاء همزة، فصار ماءً. وقالوا : أمواء، فأبدلوا أيضاً، والأصل

(١) الأصل : تشيع.

(٢) س : الإبدال.

(٣) سقط من س.

(٤) س : ذكره.

(٥) التسهيل ٣٠٠.

(٦) أى : دحرجته.

(٧) س : دهيت الحجر. بزيادة لفظ «الحجر».

(٨) الأصل : وأبدلت.

(٩) سقط من س.

أمواه، وأنشد ابن جني، عن أبي علي (١) :

وَبَلَدَةٌ قَالِصَةٌ أَمْوَاؤُهَا

تَسْتَنُّ فِي رَأْدِ الضُّحَى أَفْيَاؤُهَا

وأما بدلها فمن الهمزة، نحو هَيَّاك، في إِيَّاك، أنشد الأخفش (٢) :

فَهَيَّاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعَتْ

مَوَارِدُهُ أُغْيِيتَ عَلَيْكَ مَصَادِيرُهُ

(وقال ابن جني (٣) : وَطِيءٌ تَقُولُ : هِنْ فَعَلَ. يريدون : إِنْ فَعَلَ : وقالوا :

لَهْنُكَ قَائِمٌ، وَالْأَصْلُ : لِأَنَّكَ، قال (٤) :

أَلَا يَاسَنَّا بَرْقٍ عَلَى قُلُلِ الْجِمَى

لَهْنُكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَى كَرِيمٍ

وقالوا: هيا زيد. يريدون: أيا زيد. قال ابن جني: قرأت على الفارسي: (٥)

(١) الرجز مجهول القائل وهو في سر الصناعة ١٠٠، والمنصف ١٥١/٢، والمتع ٣٤٨، وشرح

المفصل لابن يعيش ١٥/١٠، وشرح الشافعية ٢٠٨/٣.

قلص الماء في البئر : ارتفع، وتستن : تجرى في السنين وهو وجه الطريق والأرض.

(٢) ورأد الضحى : ارتفاعه. والمعنى : أن هذه البلدة كثيرة الفء للكثرة ظلال أشجارها حتى يذهب

ارتفاع الضحى بارتفاع الشمس. وقيل : المعنى أن تلك البلدة قليلة الأشجار لاتدوم ظلالها، بل إذا ارتفع الضحى ذهب ظلالها ولم تبق.

(٣) سر الصناعة ٥٥١، والمحتسب ٤٠/١، والمتع ٣٩٧، وشرح الشافعية ٢٢٣/٣، المورد : المدخل.

والمصدر : المصرف.

والبيت نسبة أبو تمام في الحماسة ٥٧٩/١ إلى مضر بن ربيعي، وفي مختار أشعار القبائل إلى طفيل الفزوي.

(٤) سر الصناعة ٣٧١، ٥٥٢، والخصائص ٣١٥/١، ١٩٥/٢، وشرح الكافية للرضي ٣٦٢/٤،

والخزانة ٣٥١/١٠. وينسب البيت إلى رجل من بني نمير.

(٥) سر الصناعة ٥٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٩/٨.

فَانصَرَفَتْ وَهِيَ حَصَانٌ مُفَضَّيَّةٌ

وَرَفَعَتْ بِصَوْتِهَا : هَيَا أَبَهْ

قال ابن السكيت : يريد : أيا أبه. قال : وهو قريب، لأن أيا أكثر من هيا^(١). وقالوا : همّا والله، في : أما والله لقد كان كذا. وقالوا : هراق، وهنار^(٢) الثوب، وهراح الدابة، والأصل : أراق، وأنار، وأراح. وقالوا هزیدُ منطلقٌ يريدون : أزيد؟ وأنشد الأخفش^(٣) :

وَأَتَى صَوَاحِبُهَا فَقُلْنَ : هَذَا الَّذِي

مَنْحُ الْمَوَدَّةِ غَيَّرَنَا وَجَفَّانَا؟

وحكى اللحياني : هَرَدْتُ الشَّيْءَ أَهْرِيْدُهُ. يريد : أَرَدْتَهُ.

وَأَبْدَلَتْ أَيْضًا مِنَ الْأَلْفِ، كَقَوْلِهِ، أَنْشَدَهُ ابْنُ جَنِي^(٤) :

قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِئَةٍ

مِنْ هَهْنَا وَمِنْ هَهْنَةٍ

إِنْ لَمْ أَرَوْهَا فَمَهْ؟

أراد : ومن ههنا. وأما «فمه» فيمكن أيضاً أن يكون من هذا، أى : فما

أصنع؟ أو نحو هذا^(٥).

(١) الأصل : أيا.

(٢) الأصل : أنار. يقال : أنرت الثوب وهترته : جعلت له علما.

(٣) سر الصناعة ٥٥٤، والمتع ٤٠٠، وشرح الشافعية للرضي ٢٢٤/٣. وينسب إلى جميل بن معمر، ولم أجده في ديوانه.

(٤) سر الصناعة ١٦٣، ٥٥٥، والمنصف ١٥٦/٢، والمحاسب ٢٧٧/١، وشرح المفصل ١٣٨/٣، ٦/٤، ٤٣/١٠، والمتع ٤٠٠، وشرح الشافعية للرضي ٢٢٤/٣. وقائله مجهول.

(٥) قال ابن جني في سر الصناعة ٥٥٥ بعدما تقدم : «ويجوز أن يكون قوله «فمه» زجراً منه، أى : فاكفف عني فلست أهلاً للعتاب...».

وَأُبْدِلَتْ أَيْضًا مِنَ الْيَاءِ فِي قَوْلِهِمْ : هَذِي ، قَالُوا فِي الْوَقْفِ : هَذِهِ ،
بِالْهَاءِ . وَمِنْهُمْ مَنْ يُبَدِّلُ وَصْلًا وَوَقْفًا ^(١) . وَقَالُوا ^(٢) فِي تَصْغِيرِ هَنَّةٍ هُنَّيْهَةً ،
وَالأَصْلُ الْوَاوُ ، لِبَيْتِ سَيَبَوِيهِ ^(٣) :

عَلَى هَنَوَاتٍ شَأْنُهَا مُتَتَابِعٌ

وَأُبْدِلَتْ أَيْضًا مِنَ الْوَاوِ ، قَالَ ابْنُ جَنَى : أَبَدَ لَوْهَا فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ ،
وَهُوَ قَوْلُ أَمْرِي الْقَيْسِ ^(٤) :

وَقَدْ رَأَيْتُ قَوْلَهَا : يَا هَنَا

هَ وَيَحْكُ أَلْحَقْتُ شَرًّا بِشَرِّ

فَالأَصْلُ : هَنَا وَ ، لَأَنَّ لَامَ الْكَلِمَةِ وَآوُ ، فَأُبْدِلُوا الْهَاءَ مِنَ الْوَاوِ . كَذَا
قَالَ أَصْحَابُنَا . قَالَ : وَلَوْ قِيلَ : إِنَّ الْوَاوَ قُلِبَتْ / أَلْفًا ، ثُمَّ أُبْدِلَتْ الْهَاءُ مِنْهَا ٢٢٣
لَكَانَ قَوْلًا قَوِيًّا ، فَتَكُونُ الْهَاءُ كَالْهَمْزَةِ فِي كَسَاءٍ ، فِي أَنَّهَا بَدَلُ مِنَ الْأَلْفِ
الْمَبْدَلُ مِنَ الْوَاوِ ، وَهُوَ أَشْبَهُ مِنْ قَلْبِ الْوَاوِ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهَا هَاءٌ ، لَأَنَّ الْوَاوَ
إِنَّمَا اطَّرَدَ قَلْبُهَا أَلْفًا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَأَيْضًا فَقَلْنُ الْأَلْفِ هَاءٌ ، أَقْرَبُ مِنْ
قَلْبِ الْوَاوِ لِبَعْدِهِمَا .

فَأَنْتَ تَرَى أَنَّ الْهَاءَ إِنَّمَا أُبْدِلَتْ ، أَوْ أُبْدِلَ مِنْهَا ، فِي مَوَاضِعٍ مَسْمُوعَةٍ
غَيْرِ مَقِيسَةٍ ، أَوْ فِي لُغَاتٍ ^(٥) ضَعِيفَةٍ لَا يُعْتَدُّ بِمِثْلِهَا فِي هَذَا النَّظْمِ ، فَلِمَ ذَكَرَ
الْهَاءَ هُنَا ؟

(١) انظر سر الصناعة ٥٥٦ .

(٢) عبارة ابن جنى كما في سر الصناعة : «ومن إبدال الهاء من الياء قولهم في تصغير هنة : هنيهة ، وأصلها الأولى هُنَيَّةٌ ، لأن لَامَ الفعل في تصريف هذه الكلمة وآوُ» .

(٣) الكتاب ٣٦١/٣ . وانظر المقتضب ٢٦٩/٢ ، والمنصف ١٣٩/٣ ، وسر الصناعة ١٥١/١ ،

وصدرة : أرى ابن نزار قد جَفَّانِي وَرَأَيْتُ

وَمُتَتَابِعٍ : مُتَتَابِعٌ ، وَبِهِ يَرَوَى أَيْضًا .

(٤) ديوانه ١٦٠ ، وسر الصناعة ٥٦٠ ، والمنصف ١٢٩/٣ .

(٥) س : لغة .

فإن قلت : إنما ذكرها لموضع فيها قياسي، وهو إبدالها من تاء التأنيث في الوقف، وقد تقدم فمن^(١) أجل ذلك عدّها في حروف البدل.

فالجواب : أن ذلك مختص بالوقف، فله بابه، ولذلك لم يذكر الهاء في التسهيل في هجاء «طويت دائماً» وأيضاً فكان يلزمه أن يذكر هنا النون، لأنها تبدل في الوقف ألفاً، وذلك نون التنوين، ونون التوكيد الخفيفة، وقد تقدم ذكرهما في بابهما^(٢)، لكنه لم يفعل ذلك، فأحد الأمرين يلزمه، إما ترك^(٣) ذكر الهاء، وإما ذكر النون.

والثالث : أن البدل على قسمين، أحدهما : أن يكون بسبب الإدغام. والثاني : ألا يكون كذلك. فأما الثاني فهو الذي أراد النحويون الكلام عليه هنا، وأما الأوّل فلم يقصده هنا، وإنما باب ذكره الإدغام، وأيضاً فهو يكون في الحروف كلّها إلا في الألف .

وكلام الناظم لم يتقيّد^(٤) بما قصده هنا دون الآخر، فاقترض أن حروف البدل هذه التسعة كان ذلك في إدغام أو في غير إدغام. وذلك غير صحيح باتفاق. وقد تحرّز من هذا في التسهيل حيث قال : يجمع حروف البدل الشائع في غير إدغام كذا. فأخرج البدل للإدغام، وذلك يكون في إدغام المتقاربين^(٥)، كما تقول في^(٦) : ادبح خروفاً : ادبح خروفاً، فتبدل الحاء خاءً، لأجل إدغامها في

(١) الأصل : فلاجل.

(٢) س : الأسماء.

(٣) س : تحرك.

(٤) س : «يتقيّد قصده هنا».

(٥) الأصل : المتقاربة.

(٦) س : «كما تقول في إدغام حروف ادبح...».

الخاء ؛ إذ لا يمكن الإدغام مع بقاء الأول حاءً . وكذلك سائر (الحروف)^(١) المتقاربة في الإدغام.

فإن قلت : فقد ذكروا^(٢) الإدغام للإبدال ههنا أيضا ، وذلك في^(١) نحو قولهم : اتَّسَقَ ، واتَّعَدَ ، واتَّزَنَ^(٣) ، وكذلك : اَطَّلَعَ ، واطَّردَ ، إذ أصلها : اَيْتَعَدَ من الوعد ، وايتَرَنَ من الوزن ، وايتَسَقَ^(٤) من مادة : وَّ سَ قَ ، وكذلك اَطَّلَعَ أصله : اطلَّعَ ، و(اطَّردَ أصله^(٥)) اطرَدَ ، من طلع^(٦) وطرَدَ . لكن وقع الإبدال في حرف العلة وفي التاء ، ثم وقع الإدغام ، وكذلك^(٧) ما أشبهه مما ذكروا فيه الإبدال بلا شك ، وليس بقليل ولا غير مطرد ، بل قاسوه ، وذكره الناظم معهم ، وإذا كان كذلك لم يَنْبَغْ أَنْ يُقَيِّدَ بإخراج الإبدال في الإدغام ، إذ يخرج عن حروف الإبدال بهذا التقرير الطاء ، والتاء ، فإن الشائع في إبدالها لما يدغم ، لكنهم أدخلوا في الإبدال هذا النوع ، فلاحتراز منه على الإطلاق لا يصح.

فالجواب : أن^(٧) - هذا القبيل^(٨) لم يقع الإبدال فيه للإدغام أصلاً ، ولربما وقع فيه الإبدال لعلّةٍ/ أخرى ، كما يقال في ابتعد ونحوه : لما ثقل ٢٢٤ عليهم ذلك لأجل تلاعب الحركات به في ابتعد ، وياتعد ، ومُوتَعِد ، فتارةً

(١) عن س .

(٢) س : ذكر .

(٣) س : واتزر .

(٤) الأصل ، ت : واتسق .

(٥) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق .

(٦) س : « من طرد وطلع » .

(٧) سقط من س .

(٨) الأصل ت : القليل .

يصير ألفاً، وتارة واواً، وتارة ياءً، أرادوا أن يُبدلوا منه حرفاً جلدأً يبقى على حالة واحدة مع اختلاف الحركات، فأبدلوه تاءً، ثم أدغموا لضرورة اجتماع المثنيين، فهو من قبيل اجتماع المثنيين لامن قبيل إدغام المتقاربين . على هذا النحو جرى الحكم في اطرَدَ واطلَعَ ونحوه، وذلك أنه من باب اضطلع واضطبر، لما أرادوا تقريب التاء لانسفالها من حروف الاستعلاء، أبدلوها طاءً، فحين لم تلق الطاء المبدلة طاءً^(١) أخرى بقي الأمر على (حاله)^(٢) كاصبطر واضطرب، ولما لقيت^(٣) طاءً ألزم الإدغام بحكم الاتفاق، ولم يقصد إلى إبدال التاء طاءً لأجل كون ما قبلها طاءً، فالقصد التقريب^(٤) لا الإدغام. وستأتى الإشارة إلى هذا في موضعه إن شاء الله تعالى. فإذا القيد المذكور معترض به على الناظم، وهو قوله^(٥): «فى غير إدغام» إذ لابد منه، إذ معناه فى غير قصد الإدغام، وههنا لم يُقصد الإدغام، وإنما أدنى إليه الحكم.

والجواب عن الاعتراض الأول : أن كلامه إنما هو فى الإبدال المطرد، لأن النحوى لا كلام له فى الأمور السماعية إلا بالعرض، والمقصود بالذات هو ما تعلق به القياس. وإذا كان كذلك فليس إلا ما ذكر. وما اعترض به من إبدال السين صاداً أو زائاً ليس بالكثير، وإنما يكون ذلك فى لغة قليلة، ولذلك حين بَوَّب سيبويه على ذلك قال : هذا باب ما تقلب فيه السين صاداً فى بعض اللغات^(٦).

(١) الأصل، ت : وناى .

(٢) سقط من س.

(٣) الأصل : بقيت.

(٤) س : التقريب بالإدغام.

(٥) فى النسخ : قولك.

(٦) الكتاب ٤/٤٧٩.

وكذلك قال هو وغيره في إبدال الزاى منها، فلما كان ذلك قليلا بالنسبة إلى اللغة الشهيرة لم يعتن بذكره.

فالحاصل من هذا أن ماخرج عن عَقْدِهِ فيما سماع، وإما لغات قليلة. وأما النون فقد دخلت له تحت ذكره الألف والميم، لأن الميم تبدل من النون، فالميم هي التي أخذت هذا الحكم، فلم يحتج إلى ذكر النون. وكذلك الألف مع نون التوكيد والتنوين، فلم يخرج له شيء من ذلك عن كلامه. وأما إبدال الألف منها فقد ذكر ذلك في مواضعه، فلا اعتراض عليه.

والجواب عن الثاني : أن الهاء إنما ذكرها لأجل إبدالها القياسى في الوقف، ولم يتعرض هنا في التفصيل لذكرها، لأنه كان يكون تكراراً حين تقدم له ذكر ذلك.

وكلامه في التسهيل أولى بالاعتراض، إذ يقتضى كلامه أن الإبدال في الهاء ليس من قبيل المطرد^(١) إذ أدخلها في حروف البديل الشائع وأخرجها من المطرد. فإن أجيب عن كلامه في التسهيل لزمه الاعتراض هنا، فإن الوجه الذى لأجله ذكرها في المطرد ينقض عليه ذكرها هنا. فالحاصل أنه لا بد من ورود النقد عليه في أحد الكتابين، إلا أن يقال: إنه لحظ في أحد الموضعين غير ما لحظ في الآخر، حتى يمكن الجمع بين اللحظين، فحينئذ يرتفع النقد جملة^(٢). وبيان ذلك أنه / قصد هنا - كما ٢٢٥ تقدم - بيان حروف البديل المطرد، ولا شك أن الهاء مما^(٣) يطرد إبداله في موضع تقدم له ذكره فيه، وأما قصده في التسهيل فأمر آخر مضموم إلى

(١) فى النسخ : إذا. وفوقها فى ك : كذا.

(٢) الأصل، ت : بجملة.

(٣) الأصل، ت : بما.

الاطراد، وهو كونه من ضروريات (باب^(١)) التصريف وهو معنى قوله : «والضرورى في التصريف هجاء : طويت دائماً» ولم يقل : (والمطر^(٢)) من ذلك هجاء كذا، فدلّ على أن مقصوده : ذكر الحروف التى يجتمع فيها الاطراد والاختصاص بباب التصريف، (^(٣) ولاشك أن الإبدال المطر في الهاء ليس من ضروريات باب التصريف^(٤)) بل من ضروريات باب الوقف. وقد ذكر ذلك في الوقف، ولم يذكره في التصريف كما فعل هنا. فإذا كان كذلك ثبت أن إسقاط الهاء من الضرورى لقصد نص عليه ليس الاطراد وحده، بخلاف ما قصد (هنا^(٥)) فإنه لم يُرد إلا مجرد الاطراد خاصة، فاستقام الكلامان، وظهر قصده في الموضعين. وهذا من منازعه المعدودة في المقاصد الحسان، والله أعلم.

والجواب عن الثالث : أن اصطلاح أهل التصريف استمر في حروف الإبدال على أحد القسمين، وهو الذى ليس للإدغام، فلا تسمع حروف الإدغام تُطلق الا على ما لا يضطر فيه الإدغام إلى الإبدال، ولاشك أن هذا هو مقصد الناظم، فلم يحتج إلى بيانه لسبق الفهم إليه، وإنما بين ذلك في التسهيل توكيداً لما اصطلحوا عليه، فلا ضير في تركه.

ثم أخذ في تفضيل مواضع هذه الحروف في الإبدال ، فابتدأ بالهمزة فقال : « فابدل الهمزة من واو، وا، آخر أثر ألف زيد». فقرّر أن هذا الإبدال في الهمزة الذى يذكره لازم إذ^(٦) لم يخير فيه، بل حتم الحكم به، وهذا صحيح

(١) عن س.

(٢) سقط من س.

(٣) الأصل : «لازم لذلك يخير فيه».

كما سيتبين لك شاء الله تعالى. ويعنى أن الهمزة تبدل لزوماً من كل واو وكل ياءٍ كانا على هذه الأوصاف المذكورة، وهى كونهما آخرًا إثر ألف زيد، وهى ثلاثة :

أحدها : كون الواو والياء آخرًا، يريد آخر الكلمة، فإنهما إذا كانتا كذلك حصل لها الحكم المذكور، وهو القلب همزة، فإن لم تقعاً طرفاً بل وقعتا وسطاً أو أولاً فذلك الإبدال اللزوم غير محكوم به بمقتضى مفهوم كلامه، فالعائنة والمقاومة ونحوهما تصح فيهما^(١) الياء والواو لعدم وقوعهما^(٢) آخرًا، لأن^(٣) العلة التى لأجلها يقع الإعلال مفقودة^(٤) فى غير الآخر، كما سيأتى إن شاء الله تعالى.

وقوله : «آخرًا» يحتمل أن يكون منصوباً على الحال من الواو والياء وإن كانا نكرتين، لكنه قليل. وكان حقه إذ ذاك أن يقول : آخرين، لأنه حال منهما. ويحتمل أن يكون آخرًا (إنما^(٥)) انتصب^(٥) على الظرف، والعامل فيه اسم فاعل، وهو صفة الواو والياء، كأنه قال : من واو وياءٍ كانتين فى الآخر. وهو الأجود، أو حال (منهما^(٦))، وهو جيدٌ أيضاً. ويكون (قوله^(٦)) : «إثر ألفٍ»، بدلا من آخر على أنه صفة أو حال كما تقدم.

والثانى : أن يكون الواو^(٧) أو الياء إثر ألفٍ كما قال، فإذا كانت كذلك ثبت حكم القلب همزة، فإن لم يكن كذلك فمفهومه ألا تُقلب همزة وإن كانت

(١) الأصل ، ت : فيها ... ووقعها .

(٢) س : «أى لأن».

(٣) فى النسخ : مفقود.

(٤) مكانه بياضٌ فى س.

(٥) ماعدا (ك) : النصب.

(٦) سقط من س.

(٧) الأصل : والياء.

آخرًا / نحو : رمى ودعا، إذ أصله رَمَى ودَعَوَ، فانقلبتا أَلَفًا لتحركهما ٢٢٠
وانفتاح ما قبلهما، ولا يجوز أن تقلبا همزة؛ إذ لا موجب لذلك. وكذلك الأدلّي
في جمع دَلَوٍ والأجرى في جمع جَرَوٍ، وأصله : إِدْلَوُ وأَجِرُو، فقلبوها ياءً
ولم يقلبوها همزة.

والثالث : أن تكون تلك الألف الواقعة قبل الواو أو الياء زائدة، وذلك
قوله : «إِثْرُ أَلِفٍ زَيْدٍ». فزِيدَ في موضع صفة لألفٍ، أى أَلِفٍ زَائِدَةٍ، فلو
كانت الألف أصلية، أى منقلبةً عن أصلٍ، لم تقلب همزة، وإن وقعت آخرًا،
كقولك أَيْ، وزَايٌ^(١)، وآيَةٌ، وطَايَةٌ^(٢)، ورَايَةٌ، ورَايٌ، قال العَجَّاج^(٣) :

رَايٌ إِذَا أَوْرَدَهُ الطَّعْنُ صَدَرَ

وكذلك ما أشبه هذا^(٤)؛ إذ أصل الألف فيها الواو، وبهذا يحكم
عليها قياساً إلا أن يرد اشتقاق أو غيره كما في آية، لأن اللام إذا كانت
ياءً حكم على العين بأنها واو، لأن باب طَوِيْتُ وشَوِيْتُ وَرَوِيْتُ واسع جداً،
بخلاف باب حَيِيْتُ وعَيِيْتُ فإنه قليل. وكذلك «واو» لم يُعْلَوْ^(٥) آخره لأنَّ
الألف منقلبةً عن أصلٍ وهو الواو أو الياء، على اختلافهم في ذلك. وكذلك
إذا بَنِيَتْ من الرمي مثل جَحْمَرِشٍ فقلت : رَمَيْتُ، لم تقلب الياء همزة، لأن
الألف منقلبة عن الياء الثانية^(٦) المقابلة لراء جَحْمَرِشٍ. وإنما صَحَّت الواو

(١) الأصل، ت : ونأى.

(٢) الطاية : الصخرة العظيمة في رملة أو أرضٍ لاحجارة بها.

(٣) ديوانه ٢٨. والبيت في المقتضب ٢٩١/١، والخصائص ٢٦٨/١، والمنصف ٧٢/٣.

(٤) الأصل : أشبهه.

(٥) س : يعلّ.

(٦) س : الكائنة.

والياء لأنهما وقعتا موقع اللام، وهم قد أعلوا العين، فلم يكونوا ليجمعوا على الكلمة إعلالين، وذلك أن هذه الأحرف خارجة عن القياس، لأن سبيلها في القياس أن تصح العين وتُعلَّ اللام. فيقال : أيًا، وروى^(١)، وأياةً، وطواةً، ورواةً، كما قالوا : نواةً، وشواةً^(٢)، لكنهم أعلوا العين فامتنعوا من إعلال اللام لذلك. وما جاء على خلاف هذا فهو شاذٌ غير^(٣) مقيس، نحو : باء، وتاء، وثاء، وحاء، وخاء، وسائر حروف الهجاء التي على هذا النوع . وشذُّ في رايةٍ راعةً، حكاة سيبيويه^(٤). ومن هنالك^(٥) قرر الفارسي في بعض مجالس إقرائه^(٦) الحكم في باءٍ، وتاءٍ، وثاءٍ، وغيرها مما اعتل فيه العين واللام^(٧) من حُرُوف الهجاء، فقال له بعض حاضري المجلس، وكان فتى يعرف بالبوراني : أفُيُجَمَعُ^(٨) على الكلمة إعلال العين واللام^(٩)؟! فقال أبو علي قد جاء من (ذلك)^(٧) أحرف ساكنة فيكون هذا منها، ذكر ابن جنى تلك الأحرف المشار إليها في سرِّ الصناعة^(٩).

فالحاصل أن الكلمة إذا اعتلت عينها لم تُعلَّ لامها، إلا أن يجيء شيءٌ فيحفظ، ولذلك حكم على آءة^(١٠) ونحوها أن اللام منها همزة ليس ببدلٍ عن شيءٍ، تحامياً من القول بإعلال العين واللام. وهذا كله لم ينشأ إلا من أصالة الألف التي قبل الواو والياء. فلو كانت زائدة كما قال لم يكن في الكلمة إذا قُبِلَت

(١) س : وناء.

(٢) الشواة : جلدة الرأس.

(٣) في النسخ : «في غير».

(٤) الكتاب.

(٥) ماعدا (س) : «ومن ههنا لماقرر».

(٦) الأصل : أقرانه.

(٧) سقط من الأصل.

(٨) س : المجتمع.

(٩) سر الصناعة ٧٩٠، وانظر اللسان : رياء.

(١٠) الآء : شجر، واحده آءة.

الياء والواو همزة إلا إعلالاً واحداً، فيؤتى به، فتبدل الواو في نوات الواو، والياء في نوات الياء همزة لاجتماع ثلاثة الشروط التي ذُكر، نحو قضاء من قضيت، وعطاء من عطوت، وسقاء من سقيت، وكساء من كسوت، ورداء من الرديّة^(١). وكذلك علباء من علبيت^(٢) السقاء، وغزاء^(٣) وعداء من غزا يغزو وعدا يعدو، وكذلك ما أشبهه.

وما جاء على خلاف ذلك فشاذٌ محلّه الضرورة، نحو ما أنشدته المازني^(٤):

ولاعبَ بالعَشِيِّ بني أبيه
كفِعْلِ الهَرِّ يَحْرِشُ العَظَايَا
فأبعده (الإله)^(٥) ولايُؤْبَى
ولايشْفَى من المرض الشَّفَايَا

/ أراد : العظاء والشفاء فتركه على الأصل^(٦). وأول الشعر على ٢٢٠
ماقاله ابن جنى^(٧) :

-
- (١) الرديّة : الارتداء، تقول : هو حسن الرديّة.
(٢) يقال علبيتّه : أي قَطَعْتُ عِلْبَاءَهُ، والعِلْبَاءُ عَصَبُ العُنُق .
(٣) غَزَاء : جمع غازٍ، مثل فاسق وقَسَاق. ويجمع أيضا على غَزَى، مثل سابق وسُبُق، وعلى غَزَى، مثل نادٍ ونَدَى.
(٤) المنصف ١٥٥/٢، وسرّ الصناعة ١٦٥، والخصائص ٢٩٢/١، ٣٧٦/٢. وطبقات فحول الشعراء ٣٤ - ٣٥.
ونسب إلى أعصر بن سعد، أو المستوفى بن ربيعة
يحترش : يصيد. والعظايا : جمع عظاية، وهي دويبة. وقيل : أراد سام أبرص.
(٥) سقط من س.
(٦) س : الإبدال.
(٧) المنصف ١٥٦/٢.

إذا ما الشيخُ (صمٌ) ^(١) ولم (يُكلم) ^(١)
 ولم يكُ سَمْعُهُ إلا نِدَايَا ^(٢)
 وأنشدَ ابنُ جنِّي قولَ الراجز ^(٣) :
 أهبي الترابَ فوقَه إهبايا
 وقول الآخر ^(٤) :

عِشْيَةٌ أَقْبَلَتْ مِنْ كُلِّ أَوْبٍ
 كَنَانَةٌ عَاقِدِينَ لَهُمْ لَوَايَا
 وكأنهم شَبَّهُوا أَلْفَ الإِطْلَاقِ لِلزُّومِهَا الْقَافِيَةَ بِتَاءِ التَّائِيثِ، مِنْ حَيْثُ لَزِمَ
 فَتَحُ مَا قَبْلَهُمَا، وَكَانَتَا زَائِدَتَيْنِ، وَلِذَلِكَ لَمْ (يَأْتِ) ^(١) هَذَا إِلَّا فِي مَوْضِعِ
 (النَّصَبِ) ^(١).

هذا بيان كلامه إلى غاية ما قصد فيه ^(٤)، لكنه ظاهرٌ بل صريحٌ بأن الهمزة
 مبدلةٌ من الواو والياء من غير توسط عملٍ بين ذلك. وهو يظهر من كلام كثير من
 النحويين، إذ يقولون في مثل هذا : هذه الواو والياء وقعت طرفاً بعد ألفٍ زائدة
 فوجب قلبها همزةً.

وعليه كلامه في التسهيل ^(٥). والذي يذهب إليه ابن جنِّي ^(٦)، ونصّ عليه
 المازني في تصريفه أن الأصل في قضاء وسقاء ونحوهما : قضايٌ وسقايٌ. وفي

(١) سقط من س .

(٢) م. ن ١٥٦/٢، والخصائص ٣٤٨/٢، والمحاسب ٢٨٧/١.

(٣) م. ن ١٥٦/٢، واللسان : لوى.

(٤) الأصل : به.

(٥) التسهيل : ٣٠٠.

(٦) المنصف ١٣٧/٢ وما بعدها.

نحو كسَاءٍ وعلاءٍ : كسأَوْ وعلاؤُ، فلما وقعت الياء والواو طرفين بعد ألفٍ زائدة ضَعُفَتَا لتطرفهما ووقعهما بعد الألف الزائدة المشبهة للفتحة في زيادتها، فكما قُلِبَتِ الياء ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما في نحو : عصا ورحا، كذلك قُلِبَتَا أيضاً ألفاً لتطرفهما وضعفهما ويكون ألف زائدة قبلهما في نحو كسَاءٍ ورداءٍ، فصار التقدير: قضا، وسقأ ، وكسأا وعلاا، فلما التقى ساكنان لم يكن بدُّ من أحد أمرين، إما أن يحذفوا أحدهما فيعود الممدود مقصوراً، وهذا مكروه لأنه نقض لغرض من المدِّ، وإمَّا أن يحركوا الألف الثانية، وإذا حركوا فإمَّا أن يَرُدُّوها إلى أصلها ليتحرك، لأن الألف في نفسها لا تقبل الحركة، وذلك أيضاً مكروه لأنه رجوعٌ إلى ما رُفِضَ، وإمَّا أن يقلبوها همزة، وهذه عادتهم إذا أرادوا تحريك الألف أبدلوا همزةً، نحو قراءة أيوب السُّخْتِيَانِي : {ولا الضَّالِّينَ^(١)}. وحكى أبو زيد في كتاب الهمز : شَابَةٌ ودَابَّةٌ ، وأنشدوا^(٢):

يَا عَجَبًا! لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا

حِمَارَ قَبَّانٍ يَسُوقُ ارْتَبَا

خَاطِمَهَا زَأْمَهَا أَنْ تَذْهَبَا

إلى أشياء من هذا النحو، وذلك أن الهمزة أقرب الحروف إلى الألف، فقلبوها إليها لتقبل الحركة، فصارت : قضا، وسقأ، وكسأ، وعلاء. قال ابن جنى : «فالهمزة في الحقيقة إنما هي بدلٌ من الألف، والألفُ التي أبدلت

(١) من الآية ٧ من سورة الفاتحة، وانظر المنصف ٢٨١/١، وسر الصناعة ٧٣.

(٢) المنصف ٢٨١/١، وسر الصناعة ٧٣، والخصائص ١٤٨/٣، وشرح الكافية للرضي ٢٤٨/٢،

وشرح شواهد الشافعية ١٦٧/٤

وحمار قَبَّانٍ : نُوبِيَّةٌ. والخطام : الزمام، وزَأْمَهَا : يريد زَأْمَهَا، وهو موطن الشاهد، وهو في معنى خاطمها.

الهمزة عنها بدلٌ من الياء والواو، لكن النحويين إنما اعتادوا هنا أن يقولوا : إنما الهمزة منقلبةً عن ياءٍ واوٍ، ولم يقولوا : من الألف، لأنهم تجوّزوا في ذلك، ولأن تلك الألف التي انقلبت عنها الهمزة هي بدلٌ من الياء أو الواو، فلما كانت بدلاً منهما^(١) جاز أن يقال : إن الهمزة منقلبة عنهما. وأما (في)^(٢) الحقيقة فإن الهمزة بدلٌ من الألف المبدلة عن الياء والواو. قال : وهذا مذهب أهل النظر الصحيح في هذه الصناعة، وعليه حدّاق أصحابنا، فاعرفه^(٣).

فهذا ما قال، وما اعتذر به عن الفريق الآخر هو العذر للناظم فيما فَعَلَ من ذلك، مع أنه لم يَنْفَرِدْ / به، بل هو تابعٌ لغيره، قال سيبويه في ٢٢٨ باب ما اعتلّ من الأسماء المعتلّة على اعتلال الأفعال: «اعلم أن فاعلاً منها مهموز العين، وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتلّ (فَعَلَ)^(٤) منه، ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف، وكرهوا الإسكان والحذف فيه فيلتبس بغيره»، قال : «فهمزوا هذه الواو والياء إذا^(٥) كانتا مُعْتَلَّتَيْنِ وكانتا بعد الألف^(٥)، كما أبدلوا من ياءٍ قضاءٍ وسقاءٍ، حيث كانتا معتلتين، وكانتا بعد الألف^(٦)». فهذا ظاهر منه أن الهمزة مبدلةٌ من الياء والواو لامن الألف، لكنهم حملوا المسألة على ما قرره ابن جني، وبه فسّر

(١) الأصل : منها.

(٢) ليست في س.

(٣) سر الصناعة ٩٣ - ٩٤.

(٤) في الكتاب : إذ.

(٥) في الكتاب : الألفات.

(٦) الكتاب ٣٤٨/٤.

السيرافى كلامه في الكتاب، فلا اعتراض على الناظم في مساق المسألة على ما رأيت؛ إذ كتابه^(١) في غاية الاختصار، ولا يليق استيفاء وجه الصناعة على الحقيقة إلا بالمطولات، مع أن ما قال ليس بمنافر للصناعة، إذ يمكن أن تكون الهمزة على حقيقة^(٢) (٣- ما قال من إبدالها من الياء والواو^(٣))، كما أبدلوها من الواو في وقَّت^(٤) ووَّشاح وأَوَّصل، ونحو ذلك من المواضع التي يمكن فيها دعوى القلب ألقاً ثم همزة. وأيضاً فما نص عليه هو الظاهر، والحمل عليه أولى حتى يدعوا داعٍ إلى غيره. وقد جعل ابن جنى في الخصائص^(٥) الحمل على الظاهر أصلاً وإن أمكن أن يكون على غير ذلك، وأخذ ذلك من سيبويه حين تكلم على سيِّد^(٦) وأنه من نوات الياء حملاً على ما ظهر، مع إمكان أن يكون من نوات الواو مشتقاً من ساد يسود، فكذاك مسألتنا، والله أعلم. إلا أن في قاعدته نظراً، وذلك أنه أطلقها إطلاقاً، فيقضى جريان حكمها في كل ما دخل تحتها، والأسماء التي آخرها واو أو ياء بعد ألف زائدة على قسمين : أحدهما : ما كان منها غير لاحق به تاء التانيث، كالأمثلة المتقدمة الذكر. وهذا لا إشكال في صحة جريان الحكم فيه^(٧).

(١) الأصل : كلامه.

(٢) س : الحقيقة.

(٣) سقط من س.

(٤) الأصل : وقفت.

(٥) الخصائص ٢٥١/١.

(٦) السيد : الذئب. وقد ضبط في الكتاب ٤٨١/٣، بفتح السين وتشديد الياء، وانظر في ذلك تعليق

الشيخ محمد علي النجار محقق الخصائص ٢٥١/١.

(٧) الأصل : منه.

والثانى : مَالِحَقَّتْهُ تَاءُ التَّائِيثِ، ولايجرى الحكمُ فيه على الإطلاق، بل الأمر فيه ينقسم قسمين، أحدهما : أن تكون الكلمة مبنيةً على التاء، فهذا لا تُبدَلُ فيه الواو والياء همزةً البتَّة، بل تبقى على ماكانت عليه في الأصل، فتقول فيما أصله الواو : شقاوة، ومِتاوة^(١)، ونُقاوة^(٢)، وإداوة^(٣)، وهِراوة، وعِلاوة^(٤). وفيما أصله الياء : (نهاية وبداية^(٥)) ونُفاية^(٦)، ورواية، وما أشبه ذلك. فلا تُعَلَّ فيه الواو والياء، وما جاء من ذلك معللاً فنادر، قال سيبويه في تعليل التصحيح : «قَوِيَتْ حيث لم تكن حرفَ إعرابٍ كما قويت الواو في قَمَحْدُوَّة^(٧)» يعنى أنها إنما أُعِلَّت لما وقعت طَرَفًا، والطَّرَفُ أضعف مما ليس بِطَرَفٍ، ولذلك يلحقه من الإعلالِ ما لا يلحق غير الطرف، فلما وقع الإعرابُ على التاء قَوِيَتْ الواو والياء، فلم يدخلها الإعلال حين تَحَصَّنَتْ بالتاء، كما تحصَّن قَمَحْدُوَّةٌ وَقَلَنْسُوَّةٌ وعِرْقُوَّةٌ^(٨) ونحوها بالتاء فلم تُعَلَّ (اللام^(٩))؛ إذ القاعدة - على مايتأتى^(١٠) - أن الواو المتطرِّفة في

-
- (١) س : إِبَاوَة. يقال : أبوتُه إِبَاوَة : حدثُ له أباء وفلان بأبو هذا اليتيم إِبَاوَة، أى : يغذوه كما يغذو الوالد ولده. وأتوته أَنُوهُ أَتَوًا وتاوةٌ : رشوته، وإِتاوة : الرُّشوة والخراج.
- (٢) النقاوة - بفتح النون - مصدرُ تَفَى الشَّيْءُ يَنْقَى نَقَاوَةً ونَقَاءً فهو نَقَى ، أى نظيف. وبضمها : أفضلُ ما انتقيت من الشيء.
- (٣) الإداوة : المَطْهَرَةُ، وهو إناء صغير من جلد يتخذ للماء.
- (٤) العِلاوة - بكسر العين - أعلى الرأس، وعِلاوة كلُّ شَيْءٍ : ما زاد عليه . وبالضم : أعلى الشيء، يقال : عَلَوُ كُلِّ شَيْءٍ، وَعِلْوُهُ، وَعُلُوُّهُ، وَعِلَاوَتُهُ، وعاليه، وعاليتَه : أرفعه.
- (٥) سقط من س.
- (٦) نُفَايَة الشيء : بَقِيَّتُهُ وأرْدُوهُ.
- (٧) الكتاب ٣٨٧/٤.
- (٨) ماعدا (س) : وقرقوة. والعِرْقُوَّة : خشبة معروضة على الدلو.
- (٩) سقط من س.
- (١٠) س : سيأتى.

الاسم لا تثبتُ بعد الضمة حرف إعراب، بل تُقلَّبُ^(١) الضمة كسرةً، والواو ياءً / فإذا وَقَعَ بعدها التاء صَحَّتْ ولم تُعَلَّ. هذا تعليل سيبيويه، وهو ٢٢٠ صحيح^(٢). فأما صَلَاة^(٣) وَعِبَاةٌ للكلمة هنا مع بنائها^(٤) على التاء، فكأنَّه مَبْنِيٌّ على صَلَاءٍ وَعِبَاءٍ^(٥) وإن لم ينطق به^(٦) على ذلك المعنى، كما قالوا : مَسْنِيَّةٌ^(٧) ومرضية، فقلبوا الواوين ياعين وإن لم تَقْعَا طرفاً، إذ القاعدةُ ألا يكونَ هذا الحكم إلا في المتطرفتين، لكن قَدَّرَ أن التاء دخلت على الكلمة مقلوبة فتركته على حاله.

والثاني : ألا تكون الكلمة مَبْنِيَّةً عليها، فلا أثر لها، ويدخلها حكم الإبدال كان لم توجد التاء، فتقول : امرأة معطاه للدراهم، وميفاءٌ بالعهد، وإغفاء واحدة الإغفاء^(٨)، وإِقَاءَةٌ واحدة، وإعطاءة (واحدة)^(٩)، وذلك لوجود المذكر وما أشبه ذلك مما التاء فيه عارضة لا لازمة. فهذا القسم هو الذي يَدْخُلُ في كلام الناظم، وهو صحيح؛ إذ لا اعتداد بالتاء. فالحاصل أن قسم ما يَبْنِي على التاء داخلٌ عليه.

(١) الأصل : نقلت.

(٢) س : وهذا.

(٣) في النسخ : علامة. والصلاة - ويقال : الصلاة ، أيضاً - مُدَقُّ الطَّيِّب. والعبادة وقالوا أيضاً : العبابة - ضربٌ من الأكسية واسعٌ فيه خطوط سودٌ كبار.

(٤) الأصل : بقائها.

(٥) أى : هو مبنى على ما يدل على الجمع، فواحد صلواتٍ صلاة، وواحد عباةٍ عبادة، انظر الكتاب ٣٨٧/٤.

(٦) س : فيه.

(٧) س : منسية - ويقال : سناها الفيث يسنوها، فهي مسنوةٌ ومَسْنِيَّةٌ : يعنى سقاها.

(٨) س : إغفاء.

(٩) سقط من الأصل .

ويجابُ عن هذا أن تاء التانيث لما اعتنوا بها وصار ما قبلها بسببها في حكم مالميس بطرف، اعتبر الناظم فيها هذا المعنى، فلم تدخل له تحت قوله : «أخراً» (١- إذ ليست الواو والياء أخراً) كما أنها ليست الواو في قَمَحْدُوَّةٍ أَخْراً قُضِيَ بذلك التصحيح، ولو كانت أخراً (١-) حقيقة لا عتلت؛ فقوله: أخراً، يُريد (به) (٢) ما وقع أخراً في الحقيقة، وما وقع (أخراً) (٢) بالحكم، فمِمَّا لم يقع أخراً على أحد الوجهين فلا اعتلال فيه، ثم قال : «وفى فاعِلٍ ما أَعْلَ عَيْنًا ذا اقْتَفَى». في فاعل : مُتَعَلِّقٌ باقْتَفَى، والفاعل أراد (به) (٣) ما كان من الأسماء على هذا الوزن.. وما : واقعة على الفعل الذي انتسب إليه وزنُ الفاعل، وهى موصولة، أو نكرة موصوفة. وعينًا : تمييزٌ، أصله الفاعلُ، كاشتعل الرأس شيباً، وأصله : ما اعتلت عينه (٤).

وهذا موضع ثان من مواضع إبدال الهمزة من الواو والياء، يريد أن الياء والواو تبدلان أيضاً همزة في الفاعل المأخوذ من الفعل الذي اعتلت عينه، (٣) ولا يريد بما اعتلت (٣) (عينه) (٥) ما كانت عينه حرفَ علة، وإنما يريد بذلك ما دخل عينه الإعلال بالقلب أو الإبدال. وقوله : في فاعل ما أَعْلَ عينا. لم يُعَيَّن في هذا الوزن موضع الإبدال، ولكنه يتعين بتعيين موضعه من الفعل، إذ قال : ما أَعْلَ عينا، فكأنه يقول : في عين الفاعل مما أَعْلَ من الأفعال عينًا ذا اقْتَفَى. وهذا الكلام المختصر قد أحرز أوصافاً بها يتم هذا الحكم :

(١) سقط من الأصل. وقوله : «إذ ليست الواو والياء أخراً» سقط من س وحدها.

(٢) سقط من س.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) في النسخ : عينا.

(٥) عن س.

أحدها : أن يكون الاسم على وزن فاعل، فإنه إذا كان كذلك جرى فيه الإبدال، فإن لم يكن على هذا الوزن لم تُعَلَّ العين، نحو : مُفَاعِل، ومُتَفَاعِل، ونحو ذلك. فإنك إنما تقول : مُلَاوِذٌ، ومُعَاوِدٌ، ومُبَايِنٌ، ومُعَايِنٌ. وكذلك : مُتَسَاوٍ، ومُتَجَاوِزٌ، ومُتَبَايِنٌ، ومُتَمَايِنٌ^(١)، وما أشبه ذلك، فتبقى العين على تصحيحها، ولاتقول : مُلَائِذٌ، ولَامُبَائِنٌ، ولا مُتَسَاءٌ، ولَامُتَمَائِنٌ، بالهمز؛ لأن اسم الفاعل محمولٌ في الإعلال على فِعْلِهِ. وأفعال هذه الأوزان غيرُ معتلة العين، نحو : لَاوِذٌ، وَعَاوِدٌ، وَيَايِنٌ، وَعَايِنٌ، وَتَجَاوِزٌ، وَتَسَاوِيٌ، وَتَبَايِنٌ، وَتَمَايِنٌ. والقاعدة : أن اسم الفاعل إنما يعتلُّ باعتلال فعله، فإذا صحَّ صحَّ، فكَذلك هذه الأشياءُ.

والثاني : أن يكون / هذا الوزن منسوباً إلى فِعْلٍ. ومعنى كونه ٢٣٠ منسوباً إليه أن يكون في الاشتقاق راجعاً إليه (خاصةً^(٢))، لا أنه يريد أن يكون اسم فاعل جارياً عليه، لأن هذا الحكم جارٍ فيما إذا كان جارياً على الفعل نحو : قام فهو قائم، وباع فهو بائع، ودام فهو دائم، وبان فهو بائن، وفيما لم يكن جارياً كحائض، وامرأة زائر^(٣)، من زيارة النساء وعلى هذا يشمل ماكان من فاعل بالتاء وبدونها كقائمة وقائلة وصائمة، ونحو ذلك؛ لأن النسبة إلى الفعل هنا موجودة، فهنا يجري على الفعل في الإبدال، فإن لم يكن جارياً على فعلٍ فَمُقْتَضَى^(٤) هذا الكلام ومفهومُه أن الإبدال لا يكون هنا. فنحو : الحائر وهو مجتمع الماء، والصائر لشق الباب، والعائر

(١) يقال : فلان متماين الود : إذا كان غير صابق الخلَّة.

(٢) سقط من س.

(٣) الذي في الكتاب ٦٣٣/٢ : وزائرة ونؤد.

(٤) س : فما اقتضى.

للرمد^(١)، والحائش لجماعة النخل لا يُعلُّ لما كان غير جارٍ على فعلٍ ولا منسوب إليه. هذا ما يعطيه كلامه.

والثالث : أن يكون ذلك الفعل المنسوب إليه قد أُعلِّت عينه كقائم، فإنه منسوب إلى (٢- قام المعتلّ العين، ويأني منسوب إلى باع، وهائم منسوب إلى هام، وكذلك ما أشبهه مما هو جارٍ على الفعل اسم فاعل له، وكذلك ما ليس بجار نحو حائض، فإنه منسوب إلى حاضت، وزائر منسوب إلى (٢- زار وإن لم يكن عليه، فاعتلّ (٢- لذلك، من جهة أن الاسم محمولٌ في اعتلاله على الفعل، فكما اعتلّ الفعل بقلب عينه ألفاً سواء كانت واواً أم ياءً، فكذلك اعتلّ (٣- الاسم بقلب عينه الياء أو الواو همزة.

وقد ظهر من مفهوم هذا أن الفعل إذا لم يدخل عينه الإعلالُ، وإن كان واواً أو ياءً، فإن فاعلاً منه^(٤) لا يُعلُّ، بل يبقى على أصله، فتقول في فاعل من عَوِرَ، وَحَوِلَ، وَدَوِيَ، وَهَوِيَ : عاورُ (غداً^(٤)) وحاولُ، وراوٍ، وهاوٍ. وكذلك ما عينه الياء من نحو: صَيِدَ^(٥)، وَعَيْسَ البعير، وَغَيْفَ، وَغَيْدَ، تقول في فاعله : صايد غداً، وعائس، وغايف، وغايد. فلا تَهْمَزُ، بل تُصَحِّحْ لتصحیح فعله.

هذا معنى كلامه، وفيه من النظرِ الصناعتُ ما في مسألة كساءٍ، من أنه (اعتدّ^(٢)) في ظاهر كلامه على أن الهمزة مبدلة من الواو والياء. والذي ذكر

(١) في النسخ : للرمد.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) عن س.

(٤) سقط من س.

(٥) الصَّيْدُ : رفع الرأس كبراً، وإبلٌ عَيْسٌ : بيضٌ تضرب إلى شقرة يسيرة. وغيدٌ غَيْدًا : مالت عنقه

ولانت أعطافه فهو أغيدٌ، والأغيد أيضاً : اللسان المائل العنق، والأغيف كالأغيد إلا أنه في غير

نعاسٍ.

ابنُ جَنِّي^(١) وغيرُهُ أن الواو والياء أُبدلت منهما الألف، وأن الهمزة مبدلة من الألف. وذلك وذلك أن «قائل»^(٢) و«بائع» أصلهما قاول وبائع كما أن أصل قال^(٣) وباع قَوْل^(٢) وبَيْع، فسكن حرف العلة من قاول وبائع كما سَكُنَ في فعله، ووجب قَلْبُهَا أَلْفًا كما انقلبا في قال وباع، لأن الألف قبل حرف العلة من حيث كانت زائدة تشبه الفتحة، فانقلب حرفُ العِلَّةِ أَلْفًا كما انقلب في قال وباع، للفتحة المحققة، فصار : قال وباع، وهكذا بالّفين، فلما اجتمع الساكنان لم يكن بدُّ من الحذف لأحدهما، أو التحريك، والحذف لا يمكن فيصير اسمُ الفاعل على لفظ الماضي، فيلتبس. وأما التحريك فلا يمكن، أن يُرْجَعَ^(٣) لأجله إلى الأصل من الياء والواو، فيكون رجوعًا عمّا منه قرأ، فلم يبق إلا تحريك الألف نفسها، وذلك لا يمكن فيها، فأبدلوها حرفًا يقربُ منها غاية القرب ويمكن تحريكه، وهو الهمزة، فأبدلوا الثانية همزة ولم يُبدلوا الألف الأولى إلى الهمزة : لأنّ الألفَ الزائدة في « فاعل » لا أصل لها في الحركة ، ولم تتحرك قط ؛ فكانت الألفُ الثانية أولى. وهذا النحو هو الذي مضى في مسألة كساء، فيمكن أن يكون الناظمُ قائلًا بهذا النحو إلا أنه تجوِّزٌ في العبارة، واختصر العمل / اختصاراً وهو يريده، وإما أن يكون ٢٣١ بنى على ظاهرِ كلامٍ كثيرٍ من النحويين في هذا، وعلى ظاهر الأمر لم يُثَبِّت درجةٌ مقدّرةٌ لم تظهر قط.

ثم بعدُ في كلامه مُعْتَرِضٌ، وهو أنه شرط في فاعل أن يكون منسوباً إلى فعل فيقتضى كلامه أمرين :

-
- (١) المنصف ٢٨٠/١.
(٢) س : قائم .. وقام .. وقَوِّمَ.
(٣) الكلام على حذف مضاف، أي : كراهة أن يُرْجَعَ ومثله قوله تعالى : {يُؤَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضَلُّوا}، قالوا : كراهة أن تضلُّوا.

أحدهما : خروج حائض ونحوه من هذا الحكم، لأنه ليس له فعل يجتمع معه في الاشتقاق، إذ لو كان له فعل لكان جارياً عليه اسم فاعلٍ، لكنه معدوم، فإذا امتنع^(١) الجريان امتنعت النسبة الاشتقاقية (أيضاً^(٢))، لأن «حائض» هذا الذي لاندخله التاء ليس بمشتق من حاضت، وإنما يُشتق من حاضت اسم الفاعل الجارى، إذا قلت : هى حائضة غداً، وأما غير الجارى فليس له فعل ولا معناه معنى الفعل، وإنما معنى حائض معنى أن لو قلت : حيضى . وإذا لم يكن له فعل فقد خرج باشتراطه أن يكون الاسمُ فاعلاً ما أعلَّ

عيناً، وبذلك خرج (عن)^(٣) أن تَقْلَبَ عينه همزة، فكنت تقول على هذا : حايض، على الأصل. وكذلك سائر الباب. وهذا فاسد.

والأمر الثانى، وهو أبين من هذا : أن يكون ما كان من الجوامد المعتلة العين نحو : حائرٍ، وحائشٍ، وعائرٍ، وصائرٍ، لاتعتل عينه فكنت تقول : حاير، وحاوِش، وعاورٍ وصاير. وهذا غير صحيح، بل حكمه عندهم فى الإعلال حكم الجارى على الفعل، لأن الإعلال فى الأسماء ليس بمختص بما جرى على فعلٍ بل^(٤)، بل الأسماء كلها المشتقة والجامدة جارية على الفعل فى حكم الإعلال مطلقاً، ولذلك أُدْخِلَ هذا القسم فى التسهيل إذ قال : «وتبدلُ الهمزة أيضاً وجوباً من كُلِّ ياءٍ أو واوٍ وقعت عيناً لما يوازن فاعلاً أو فاعلة ، من اسم مُعْتَرٍ إلى فِعْلٍ معتل العين، أو اسم لافِعْلٍ له»^(٥). فقلوه : «أو اسم لافِعْلٍ له» استدراكٌ ضرورى، وهو الذى اعترض به ههنا.

(١) س : اجتمع.

(٢) سقط من س.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) الأصل، ت: قبل.

(٥) التسهيل ٣٠٠.

وقد يجاب عن الأول بأن حائضاً ونحوه فى تقدير الجارى على الفعل وإن لم يكن كذلك فى الحقيقة الاستعمالية، والفعل أصله، ومنه اشتق، لكن عَرَضَ الآن فيه اعتبار معنى النُسب، فتَنُوسِي أصله، ولذلك يقول فيه سيبويه : إنه محمولٌ على مقدرٍ يجرى عليه ، كأنك قلت : شئٌ حائضٌ^(١). وما هذا إلا تحقيقٌ لأصله الذى هو اسم الفاعل الجارى على الفعل، وإذا كان فى الأصل كذا^(٢)، دخل تحت^(٣)، معنى النسبة إلى الفعل؛ إذ لاشك أنه على هذا النحو منسوبٌ إليه، فصَحَّ كلامُ الناظم بالنسبة إليه.

وأما حائرٌ ونحوه فقد يقال : إنه يقدرُ له فعلٌ فى أصل الاشتقاق يجرى^(٤)، عليه حتى يُردَّ إلى طريقة اسم الفاعل المشتق. وهو جوابٌ متكلفٌ، وبعيد من لفظه، لكن الحكم بالإعلال يقتضى ذلك، قال الفارسي فى التذكرة وتكلم على كون حائض ونحوه^(٥)، جارياً على شئٍ فى الأصل : إنَّ مما يدلُّ على ذلك (إعلالٌ)^(٦) العين فى حائض، بالهمز، قال : فلو لا أنه على حاضت لما اعتلت. قال : وليس ينبغى أن يُتشكَّك فى همزة حائض، ٢٣٢ لأنهم / قد قالوا : موتٌ مائتٌ، بالهمزِ البتَّة، ولو لا ذلك لقليل : ماوت، قال : فيجب على هذا الذى ذكرناه من همز مائت وحائض أن يكون قولهم : شعر شاعر، ووتدٌ واتدٌ، ودارع، ونابل، وتامر، ولابن، جميعها جارٍ على

(١) الكتاب ٢٣٧/٣، ٢٨٣.

(٢) س : كذلك.

(٣) الأصل، ت: تحته.

(٤) ماعدا (س) : ويجرى،

(٥) س : وغيره.

(٦) سقط من الأصل.

فعل مقدر وإن لم يظهر إلى الاستعمال . هذا ما قال، وهو قياس صحيح ، فإن كان النّاذمُ يُريدُ بقوله : « فاعل ما أعلَّ عينا » : سواء كان ذلك الفعل مُستعملاً أم لا فكلامه صحيح ، وإن أراد به الاستعمال فقط فهو غير صحيح، إلا أن يقال : إن الحائش والحائر ونحوه من الألفاظ النادرة التي لم يُبينَ عليها، فهو الأظهر من كلامه، والجاري على ما يقتضيه القياس، وإن كان ظاهر التسهيل أنه قياس فيه، فتأمّله.

واقْتَفَ^(١) : معناه اتَّبَعَ هذا الحكم في فاعل ما أعلَّ عينا

* * *

والمدُّ زَيْدٌ ثَالِثٌ فِي الْوَاحِدِ

هَمْزاً يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ

هذا موضع ثالث مما تُبدَلُ فيه الهمزة من حَرْفِ اللَّيْنِ، والمدُّ أراد به حَرْفَ المدِّ ، فَسَمَاهُ مدًّا بوصفه اللازم فيه. ويريدُ أنْ حَرَفَ المدِّ إذا كان زائداً، وكان في الواحد قد وقع ثالثاً فإن يُبدَلُ همزة في الجمع^(٢) على مثال القلائد، وهو ماشاكلة مما هو^(٣) على مفاعل^(٤).

وهذا العقدُ قد جمع في هذا الإبدالِ شروطاً لأبَدٍ منها في إبدالِ ذلك الحرف همزة :

(١) كذا في النسخ. وقد يؤخذ منه أن « اقتفى » في بيت ابن مالك فعل أمر لا فعل ماضٍ مبني للمجهول على ما هو المشهور الآن.

(٢) س : الجميع.

(٣) لأصل : ممانص.

(٤) س : مفاعيل.

أحدها : أن يكون حرف مدٍّ، وحرف المدِّ عبارةٌ عن الألف والواو والياء إذا كان ما قبلهما من جنسهما، فانضمَّ ما قبل الواو، وانكسر ما قبل الياء، ولا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحاً. فإذا كان الحرفُ المبدلُ منه كذلك ثبت الإبدال، فلو لم يكن كذلك لم يصحَّ الإبدال، كقولك : جَهَّورٌ، فإن الواو هنا ليست بحرفٍ مدٍّ، فلا تبدلها في الجمع همزةً، وكذلك عَثِيرٌ^(١) وحِثِيلٌ^(٢)، لا تُهَمَزُ الياء في الجمع، وإنما تقول : جهاورٌ، وعثايرٌ^(٣) وحثايلٌ^(٤). تقول في هَبَّيخٍ^(٥) : هَبَّايخٌ، وفي جدولٍ : جدوالٌ، وفي قَسَوْرٍ^(٦) : قساوِرٌ. وإنما صَحَّتْ ههنا لأن الواو والياء في هذه الأمثلة جعلت في مقابلة الأصول ، إذ الكلمة بها ملحقة، فكان الواجب أن يجرى مجرى ما قابلته من الحروف الصحاح فتسلم من الإعلال. وأيضاً لما يأتى في علة الإبدال بحول الله تعالى .

والثانى : أن يكون حرفُ المدِّ زائداً، وهو قوله : «والمدَّ زَيْدٌ» و«زَيْدٌ» جملة في موضع الحال من المدِّ، والعامل فيه الفعل المتأخر من حيث عمل في ضميره. فإذا كان حرفُ المدِّ غير أصلى ثبت له الحكم، فإن كان أصلياً بنفسه أو منقولاً عن أصل فمفهوم كلامه أنه لا يُبدَلُ همزةً، فمقامٌ ومعاشٌ ومقال لاتعلَّ فيه الألف، وإنما تقول (فيه)^(٧) في الجمع على مفاعل: مقاومٌ ومعاشٌ ومبايعٌ، وأنشد

(١) الأصل، ت : «عثيرٌ وحثيرٌ وحثيلٌ». و«حثيرٌ» ليست في س. وقد ضرب عليها في ك.

(٢) العثير : الغبار. والحثيل : القصير.

(٣) الأصل : «وعثايرٌ وحثايرٌ وحثايلٌ». و«وحثايرٌ» ليست في س، ك، ت.

(٤) ماعدا (س) : ولذلك.

(٥) الهبيخ : الغلام، والرجل لآخر فيه.

(٦) القسور : ضربٌ من الشجر.

(٧) عن س .

المازني^(١) للفرزدق^(٢):

وإني لقوأم مقاوم لم يكن

جريراً ولا مولى جريراً يقومها

فقال : مقاوم، ولم يقل: مقائم. وكذلك معيشة ومدينة، على من

جعلها/ من دان يدين: إذا أطاع تقول في جمعها : معايش ومداين. وأما ٢٣٣
من جعل مدينة من مدن^(٣) وجمعها على مدُن فإنّه يهمز على مُقتضى
الشرط، لأن الياء زائدة، فتقول : مدائن وكذلك تقول إذا جمعت مَعونة على
مفاعل لم تهمز وإنما تقول: معاون، وفي ملومة : ملاوم، وفي مَحْوزة:
مَحَاوِزُ، وكذلك ما أشبهه. وما أتى به من هذا مُبدلاً همزةً فمحفوظ^(٤) غير
مقيس، مثل ماروى (خارجة بن مصعب)^(٥)، عن نافع من همز
(معائش)^(٦) وقالت العرب : مصائبُ في جمع مصيبةٍ، ومنازةٌ ومنازِرُ،
ومزادةٌ ومزائدُ، ومَسِيلٌ ومسائل، فيمن جعله من السيل^(٧). ووجهُ هذا

(١) الأصل، ت : الفارسي - وانظر المنصف ٣٠٦/١ .

(٢) كذا نسب إلى الفرزدق، ومثله في المقتضب ويقول الأستاذ عضييه في تعليقه على
المقتضب ٢٦٠/١ : «نسبه أبو على الفارسي وابن سيده في المخصص ٢١/١٤ إلى
الفرزدق أيضاً، وصحح الشنقيطي نسبته إلى الأخطل، وهو في ديوانه « . والبيت في
الخصائص ١٤٥/٣، والمنصف ١٠٦/١. وانظره في شعر الأخطل ٥٢٠ .

(٣) مدن بالمكان : أقام به.

(٤) الأصل : محفوظ.

(٥) عن الأصل وهامش ت : وخارجة بن مصعب أبو الحجاج الضبي السرخسي، أخذ
القراءة عن نافع وأبي عمرو، وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه. وروى أيضاً عن حمزة
حروفاً توفي سنة ١٦٨.

(٦) من الآية ١٠ من سورة الأعراف، ٢٠ من سورة الحجر.

(٧) أما من جعله من «مسَل» فالهمز هو القياسي، وقد وردَ جُمع مسيل - وهو مجرى الماء -
على أمثلة ومُسَلٍّ ومُسَلَّنٍّ ومسائل. فثبت الميم في هذه الجموع دليل الأصالة، وزعم
بعضهم أن ميمه زائدة من سال يسيل، وأن العرب وهمت في جمعه. وإلى ذلك ذهب
لأزمري.

الشاذ تشبيهه الأصلي بالزائد فكان معيشة ومُصيبة كصحيفة^(١)، وكذلك سائر المثل. ووجه ترك الإعلال أن هذه الحروف أصلها الحركة لأنها عين الكلمة التي على مفعلة أو مفعِل (أو مفعَل)^(٢)، أو مفعلة أو نحو ذلك، فإذا وقعت بعد ألف الجمع تحركت بحركتها فلا موجب لإبدالها.

فإن قلت : فإن المفرد منها مُعلٌ فهلاً أُعل (الجمع)^(٣) حملاً عليه كما أُعل قائم وبائع بالحمل على فعله؟

فالجواب : أن المفرد أُعلٌ لشبه الفعل الحاصل فيه على ما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى، فلما جمعه^(٤)، زال (بالجمع البناء الذى كان به)^(٥) شبه الفعل، لأن الفعل لا يجمع، فبعد عن الإعلال، فلم^(٥) يبدلوا العين همزة، ولما كان الشبه حاصلًا فى قائل وبائع لكونه^(٦) على وزن الفعل وعاملاً عمله أُعلٌ بقلب الواو والياء همزة، بخلاف الجمع. ولذلك صَحَّ لُومَةٌ وحُضُضٌ^(٧)، ومِرَرٌ ونحوها لما فَرَجَتْ عن شَبِّهِ الفِعْلِ. هذا محصولُ جوابِ الفارسيّ فى الإغفال، وأصله للمازنى فى تصرّيفه^(٨).

والثالث : أن يكون حرف المدّ ثالثًا فى المفرد، وذلك قوله : «ثالثا فى الواحد»، فإذا كان كذلك أُبدِلَ فى الجمع، فإن كان غير ثالث لم يبدل، فالمدّة

(١) الأصل : كصحيفة

(٢) سقط من س.

(٣) الأصل، ت : جمعوا.

(٤) سقط من س.

(٥) الأصل : فابدلوا.

(٦) ماعدا (س) : لكنه.

(٧) انظر الكتاب ٤/٤٠٠، والمنصف ٢/٣٠٣، ٣/٩٠.

(٨) المنصف ١/٣٠٦. وأنظره فى الإغفال فى ما أغفله الزجاج من المعانى.

الثانية لا تُبدَل في الجمع همزة، فلا تقول في طابق : طَابقُ، ولا^(١) «في»^(٢) كاهلٍ و«غارب: كاهل»^(٣) ولا^(٤) غاربُ^(١). وما أنشده أبو الحسن من قول الشاعر^(٤):

تَرِبْعُنْ^(٥) من وهَبَيْنِ أو بِسُويَقَةٍ

مَشَقُّ السَّابِي عن رُعُوسِ الجَاذِرِ

فأبدل الهمزة من ألف السابياء، وهي ثانية تقع قبل ألف الجمع، كما أبدلوا بعد ألف الجمع إذا كانت ثالثة، فشاذٌ يحفظ. وبذلك المنزلة أن لو كانت المدَّة رابعةً نحو قنديل وبُهلول وشِمْلَل، فإنما تقول فيه: قناديل، وبهاليل، وشماليل. وإنما^(٦) تبدل المدَّة حرفاً آخر غير الهمزة على ماسيذكره هو. وإنما قال : «في الواحد» فقيّد ذا المدَّة، لأنه إنما يريد أن المدَّة التي في الواحد تُبدَل في الجمع.

والرابع : أن يقع حرفُ المدِّ في الجمع على مثال^(٧) القلائد، وهو مثالُ مفاعلٍ، فإنه إن لم يكن في الجمعُ على هذا المثال لم تقلب همزة، إذ لا موجب

(١) سقط من ت.

(٢) عن س ك

(٣) سقط من الأصل.

(٤) نو الرمة، ديوانه ١٦٩٧. والبيت في التكملة ١٧٢٠، واللسان : لسَحَسَ. وقد وردت السوابي بالواو في المراجع على الأصل.

وترِبْعُنْ: حللن. وفي الديوان : يحلون من وهبين. وهبين وسويقة موضعان ، ودمَشَقُّ : موضع الشَّقِّ. والسَّابِي : جمع السابياء، وهي جلدة الوجه تخرج قبل الولد يقول : يحلون من هذين الموضعين مناتج البقر.

(٥) ماعدا (س) : ترفعن.

(٦) س، ك : فإنما.

(٧) س : مثل.

لقلبه. فعجوزُ إذا جمعتها على عُجْز، ذهبت المدَّة في الجمع، وكذلك إذا جَمَعْتَ مدينةً على / مُدْنٍ، وصحيفةً على صُحُفٍ، وما أشبه ذلك من ٢٣٤ الجموع التي تذهب فيها المدَّة أو تكون على حالةٍ أخرى. (فأما^(١)) إذا كانت في وزن القلائد وَجَبَ سببُ الإبدال فقلت في رسالة: رسائل ، وفي حَمَالَة : حمائل، وفي كَنَائِن، وفي مدينة - على أشهر اللغات - : مدائن، وفي سفينة: سفائن ، وفي خَرِيْدَة : خَرَائِدُ، وفي عجوز: عجائز. وما أشبه ذلك.

وقوله : (في مِثْلٍ كالقلائد)، أراد : في مثل القلائد، فزاد الكاف ضرورة ، نحو^(٢):

فَصَيَّرُوا(مِثْلُ)^(٣) كَعَصَفٍ مَأْكُولٍ

وهذا مثل البيت من كل وجه، حيث أقحم الكاف بين مثلٍ ومجرورها ووجه الإبدال هنا أنك لما جمعت رسالة مثلاً على فعائل، جاءت ألف الجمع ثالثة، ووقعت بعدها ألف رسالة، فالتقت ألفان، فلم يكن بدُّ من حذف إحدى الألفين أو تحريكها^(٣)، فلو حذفوا لألف الأولى لبطلت دلالة الجمع، ولو حذفوا الثانية لتغيَّر بناء الجمع، لأن هذا الجمع لأبدُّ له أن يكون بعد ألفه الثانية حرفاً مكسوراً بينها وبين حرف الإعراب ليكون

(١) سقط من الأصل.

(٢) ينسب الرجز إلى رؤية، وإلى حميد الأرقط. وهو في ملحقات ديوان رؤية ١٨١، وفي الكتاب ٤٠٨/١، والمقتضب ١٤١/٤، ٣٥٠، وشرح الكافية للرضي ٣٢٤/٤، والخزانة ١٨٤/١٠.

(٣) س : تحركها.

كفاعل^(١)، ولم يَجُزْ أيضاً حركة الألف الأولى مخافة أن تزول دلالتها على الجمع، لأنها إنما تدلّ عليه ما دامت ساكنةً الى لفظها، ولو حركت أيضاً لانقلبت همزة وزالت دلالة الجمع، فلم يبق إلا حركة الألف الثانية بالكسر لتكون كعَيْنِ مفاعل^(٢)، فلما حركت انقلبت همزة فصارت رسائِل، كما ترى. وهذه العلة جارية فيما حرف المدّ فيه ألفٌ، ثم شُبِّهَتْ الياء في صحيفة، والواو في عجوز، بألف رسالة، لأن (ما)^(٣) قبلهما من جنسهما وما هو بعضُ منهما، وهما ساكنتان، فجرتا مجرى الألف. والأصل^(٤) في هذا إنما هو الألف، لأنها أقعدُ في المدّ من الواو والياء. ذا تعليل ابن جنى، وتعليل الخليل يشبهه هذا، وهو أن قال^(٥): إِنَّمَا هُمِرَتْ فِي صَحَائِفَ وَرَسَائِلَ وَعَجَائِزَ لِأَنَّ حُرُوفَ اللَّيْنِ فِيهِنَّ (ليس)^(٦) أَصْلَانِ الْحَرَكَةُ، وَإِنَّمَا هِيَ حُرُوفٌ مَبِيتَةٌ لَا تَدْخُلُهَا الْحَرَكَاتُ، فَلَمَّا وَقَعْنَ بَعْدَ لَآلِفٍ هُمَزْنَ وَلَمْ يَظْهَرْنَ، إِذْ كُنَّ لِأَصْلِ لَهُنَّ فِي الْحَرَكَةِ قَالَ :، فَلَوْ ظَهَرْنَ فِي الْجَمْعِ مَتَحَرِّكَاتٌ كَانَتْ الْحَرَكَةُ سَتَدُ خُلُوهُنَّ فِي غَيْرِ الْجَمْعِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ. يعنى فى مثل ما إذا خُفِّفَتْ خَطِيبَةٌ وَمَقْرُوءَةٌ، فَلَوْ جَازَ أَنْ تُحَرِّكَ حُرُوفُ الْمَدِّ لَخُفِّفَتْ الْهَمْزَةُ بِالْقَاءِ حَرَكَتُهَا عَلَى حُرُوفِ الْمَدِّ وَحَذَفَتْهَا كَمَا تَفْعَلُ فِي الصَّحِيحِ. وهذا لا يجوز، لبطلان الغرض لذى سيقّت له من المدّ، لأن الحركة تذهب عنها المدّ، فلما كان تحريك حُرُوفِ الْمَدِّ لَوْ قِيلَ : عَجَاوِزُ وَصَحَائِفُ يُؤَدِّينَا إِلَى تَحْرِيكِهَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ سَدُّوا هَذَا الْبَابَ، فَاتُّوا بِالْهَمْزَةِ بَدَلًا مِنْهَا مَحَافِظَةً عَلَى مَا فِيهَا مِنَ الْمَدِّ

(١) س ، ص : كفاعل .

(٢) ص: كغير مفاعل. س : لتكون على غير مفاعل

(٣) عن س .

(٤) س : «وأصل الباب فى هذا».

(٥) انظر الكتاب ٣٥٦/٤.

(٦) سقط من س.

وكلام الناظم فى هذا الإبدال على ظاهر ما قال فيه، إذ ليس فى حروف المدِّ غيرُ ما قال، كما كان فيما تقدّم من المسائل، إلا أن عليه فى هذا التقرير دركاً فى قوله : « والمدُّ » لأنه لا يخلو أن يريد به المدّ كيف كان من تمكين أوليّين مع مجانسة الحركة أو عدم المجانسة، فيدخل عليه كلُّ واوٍ أو ياءٍ ساكنةٍ كان ما قلبها من الحركة ليس من جنسها، لأنها إذا / كانت ٢٣٥ على هذا الوصف ففيها مدٌّ، ولذلك لا يقع قولٌ أو سيلٌ فى قافية مع وَّبلٍ أو جهلٍ، لما فى الواو والياء من المدِّ، ولأجل ذلك أيضاً يجمع بين ساكنين فى نحو أَصَيِّمٌ وقُمَيْدٌ فى أَصَمٌّ وقُمْدٌ^(١)، فتقول على هذا فى عَشَوَزَنٍ^(٢) : عَشَائِرُ، وفى عَدَوَلَى^(٣) - إن حذف الألف -: عَدَائِلُ. وهذا لا يكون، وإنما تقول : عَشَاوَزُ، وعَدَاوِلُ، وكذلك ما أشبهه، لا تَهْمَزُهُ البتّة. أو يريد به المدّ الذى هو التمكين دون ما هو لين، ولا يكون ذلك إلا مع مجانسة الحركة. وهو الذى يظهر منه كما تقدّم تفسيره، فيخرج عنه همزُ الياءِ فى نحو كَلْبِيَّةٍ وجُرَيْرَةٍ عَمَمَيْنِ منقولين إلى العلمية بعد حصول التصغير، فإنك إنما تقول : كلابٌ وحرائرُ، بالهمز، وذلك كله لأجل أن المعتبر فى حرفِ اللين إنما هو السكون والزيادة فى الواحد خاصة ولا مبالاه بحركة ما قبله، فَيُسْتَنْتَى منه ما جرّ فيه الحكم إلى تقدير الحركة كعَشَوَزَنٍ وعَدَوَلَى، لأنك لما حَذَفْتَ النون والألف لإقامةِ بنيةِ التكسير لم يكن بدٌّ من تقدير تحريك الواو لتصير عَشَوَزٌ وعَدَوَلٌ كَجَهْوَرٍ وجَدَوَلٍ، لأن مثل عَدَوَلٍ وعَشَوَزٍ غير موجود، فصارت الواو بهذا التقدير متحركة، فيُفْعَلُ بها ما يُفْعَلُ بالمتحركة من

(١) القُدْمُ : القوَى الشديد.

(٢) العَشَوَزَنُ : ما صعب مسلكه من الأماكن، والشديد الخلق العظيم من الناس والإبل.

(٣) عَدَوَلَى : قرية بالبحرين.

تصحيحها، بخلاف كلائب في كليب، وحرائر في حرير^(١)، فإنَّ الياءَ لم تتحرَّك قطُّ لفظاً ولا تقديراً، فوجبَ الهمزُ، وأصل هذه المسألة فيما رأيت لابن جنى في الخصائص، لما تكلم في فك الصيغ، على نقل^(٢) عَشَوَزٍ في التفسير من عَشَوَزٍ إلى عَشَوَزٍ، أخذ يستدل على هذا بأنه لو كسره، وهو (على)^(٣) ما كان عليه من سكون واوه دون أن يكون قد حرَّكها، لوجب عليه همزها، وأن يقال : عَشَائِرٌ، لسكون^(٤) الواو في الواحد كسكونها في عجوز ونحوها. قال : «فأما انفتاح ماقبلها في عَشَوَزٍ فلا يمنعها الإعلالُ، وذلك أن سبب همزها في التفسير (إنما هو)^(٥) سكونها في الواحد لاغير، فإما اتَّباعُها ماقبلها وغير اتَّباعها إيَّاه فليس مما يتعلَّقُ عليه حال وجوب الهمز^(٥) أو تركه. ثم استدلَّ على هذا أيضاً بقولهم في أَلْدَدٍ^(٦) : أَلِيدٌ، لأنك لما حذفْتَ النون للتصغير بقي أَلْدَدٌ، وهو مثال منكور، فيصير إلى مثال غير منكور وهو أَفْعَلٌ، فلما صار إلى ذلك أدغمه، فصار كَأَلْدَدٌ مذكر لداء، فعامله معاملته. قال : «فلذلك قالوا في تحقيره: أَلِيدٌ، فأدغموه ومنعوه الصَّرف». هذا ما قال^(٧)، وهو ظاهر كما ترى.

والجواب أن يقال: أما القسم الأول فهو غير داخلٍ عليه، لأنه عبَّرَ بالمدِّ، والمدُّ على حقيقته إنما هو في تلك الحروف إذا كان ماقبلها من جنسها، وأما إذا خالفها^(٨) فإنما فيها بعضُ اللين المُشَبَّه للحركة، ولذلك لاتقع الياء ولا الواو

(١) ك، س : حدائر في حدير.

(٢) الأصل : وزن.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) س : ليكون.

(٥) ص، ك : الهمزة.

(٦) الأندد : الشديد الخصومة كالألد.

(٧) الخصائص ١١٦/٣ - ١١٧.

(٨) س : «إذا كان خالفها».

المفتوحُ ما قبلهما فى قافية مع التى قبلها من جنسها، فلم يُرد إلا ما فيه حقيقة/ المد. وأما الثانى فالظاهر لزومه، والله أعلم.

٢٣٦

وقوله : همزاً يرى فى مثل كذا، ضمير «يُرى» عائد على المد، وإنما يريد بذلك^(١) ما كان منه موجوداً - فى بنية التكسير، فإنّ المدّة التى اجتمعت فيها هذه الشروط على قسمين:

أحدهما : أن تقوم بنية التكسير مع وجودها كجهور وجدول (وعثير)^(٢)، وسائرُ شباه^(٣) ماتقدم، فهذا الذى أراد.

والثانى : ألا تقوم بنية التكسير إلا بحذفها إما وجوباً وإما تخييراً، نحو : أبَاتِر^(٤)، إذا جمعتُهُ، فإنه^(٥) لا بُدُّ لك من حَذْفِ الألف لتقوم بنيةُ التكسير، فتقول: أبَاتِر، فلا يبقى للمدّة هنا ذِكْرٌ. وكذلك جُخَادِبٌ وعُدَاْفِر^(٦)، وكذلك إذا جمعتَ حُبَارِي^(٧) - على من قال فى تصغيره: حُبَيْرِي، بحذف الألف الأولى - فقلت: حَبَارِي، لم تدخل مراده، وكذلك ما اشبهه مما تُحذفُ فيه المدّة، فلا كلامَ له إلا فيما تبقى فيه المدّة فى الجمع. وربما نَبّه على ذلك بالمثل، وهو القلائد، جمع قلادة . فيريد فى مثل هذا الجمع الذى تبقى فيه المدّة التى كانت فى المفرد. فعلى هذا لا يوجد هذا الحكمُ إلا فيما

(١) الأصل : فذلك. س : من ذلك.

(٢) سقط من س.

(٣) الأصل، ك : أشياء.

(٤) لأبَاتِر : الذى يبتَر رَجْمُهُ ويقطعها، والذى لانسل له.

(٥) س : فإنك.

(٦) الجُخَادِب : الضخم الغليظ من الرجال والإبل، والجمع جَخَادِب، بفتح الجيم. وجَمَلٌ عُدَاْفِر : صلب عظيم شديد.

(٧) الحُبَارَى : طائر.

جُمع على فعائل من الثلاثى الأصول ، وأما ما كان رباعى الأصول أو ملحقا به فلا بُدَّ من حذف المدّة.

* * *

كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنٍ اِكْتَنَفَا

مَدُّ مَفَاعِلٍ كَجَمْعِ نَيْفَا

هذا موضع رابع من المواضع التى تُبدل فيها الهمزة من حروف اللين، ويريد أن مَفَاعِلَ وما أشبهه من الجمع إذا اِكْتَنَفَ أَلِفُه حرفًا لِينٍ فإن ثانى الحرفين يُبدل همزة وجوبًا، وإنما قال : «لَيِّنِينَ»، ولم يقل : مَدَّيْنِ، ولا جَرَفَى مَدَّ، لأنه لا يريد ما كان فيه المدُّ فقط، وذلك ما كان (ما)^(١) قبله من جنسه، وإنما يُريد ما هو أعمُّ من ذلك. ومعنى «اِكْتَنَفَا» هنا: أحاطا، أى أحاط ذاك اللَّيِّنَانِ بالمدِّ الذى فى مَفَاعِلَ، وهو الألف، فكانا فى كَنَفَيْهِ، أى : فى جانبيه من ههنا وههنا. والكَنَفُ: الجانبُ، وكَنَفَا^(٢) الطائر: جناحاه، لانهما يكتنفانه.

وهذا العَقْدُ يتعلّق به مسائل:

إحداها: أن حَرَفَى اللَّيْنِ لم يَقْدُهما بشئ، وذلك يقتضى أنهما قد يكونان معًا واوَيْنَ، أو ياعينَ، أو أحدهما واوٌ والآخر ياءٌ، على وجهين فالحاصل أربعة، أقسام، فأما الواوان فنحو: أوَّلُ وأوائِلُ، أصله أوائل. وكذلك إِذَابَنْتِ مِثْلُ^(٣) فَوَعَلٍ من القول، فقلت : قَوْلٌ، أصله : قَوُولٌ، ثم جمعته، لقلت: قوائِلُ، أيضا،

(١) عن س.

(٢) ماعدا (س) : وكيف.

(٣) الأصل : نحو.

وأصله قواوِلُ. وأما الياءان فنحو: خَبِرْ وخيائِرْ، وعِيْلٌ - وهو الفقير، من عال يَعِيْلُ: إذا يَعِيْلُ: إذا افتقر - الجمع: عيائِلٌ والأصل: (عيائِلُ) ^(١)، وخيائِرُ. (ومثل) ^(٢) فَيَعْلُ من البيع تقول فيه: بيائع. وأما الواو والياء مع تقدّم الواو فنحو) ^(٣) صوائِد، فى جمع صائِدة، من صادت ^(٤) تصَيَّدُ، ونحو يوائِع فى جمع فَوَعْلٍ من البيع. وأما مع تقدّم الياء فنحو حَيَزَ وحيائِز. لأنه فَيَعْلُ من حاز يحوز، وكذلك صَيَّبٌ من صاب يصُوب وصيائِب، وقَيَّائِلُ جمع فيعل من القول.

فهذه الأوجه لأربعة مضمنة فى إطلاقه/ اللّينين ^(٤)، وجميعها عنده ٢٣٧ محكوم عليه بإبدال ثانيهما همزة، والحكمُ الشائعُ ذلك إلا أن يشذَّ الشئُ فيحفظ كقولهم فى ضَيَّوْنٍ: ضيائون، وكان القياسُ أن يقال: ضيائِنُ، وظهر من هذا اتّباعه لمذهب الخليل وسيبويه والجمهور.

وقد ذهب أبو الحسن إلى أن هذا الإعلال فى ثانى اللينين مختصٌّ باكتناف الواوين كواوئل، وكان يقول فى جميع فَيَعْلُ من القول: قياوِلُ. وفى فَوَعْلٍ من البيع: بَوايِعُ. وفى خَيْرٍ: خيايرُ. ولايهمزُ. وما ذهب إليه الناظم أرجحُ للقياس والسَّماع.

أما القياسُ فإنَّ أصلَ هذا كُلُّه قواوِلُ وبيايِع، فلما وقعت الألف بين حرفى علٍّ وهى شبيهة بهما، والثانى من حرفى العلّة يلى الطّرف، وذلك

(١) سقط من الأصل.

(٢) سقط من ت.

(٣) فى لنسخ: «صَيِّدَتْ تَصَيَّدَ». وضبط فى ك هذا الضبط، والوصف لا يكون منه على فاعل وفاعلة، وإنما على أفعل فعلا.

(٤) الأصل: اللين.

(مما) ^(١) يُضَعِّفُهُ، هَرَبُوا ^(٢) من ذلك إلى الهمزة، ولا فصل بين الياعين والواوين، وبين الياء والواو. قال ابن جنى: وأصل التغير إنما هو لما اجتمعت فيه واوان كوائل، أصله أوائل، فالألف بينهما حرف كالنفس ليس بحاجز حصين، ووليت الأخيرة منهما الطرف - هَمَزُوهَا كما يهمزون الأولى من الواوين إذا وقعتا في أول الكلمة نحو أوائل في جمع واصل، ثم شَبَّهوا الياعين، والواو والياء، بالواوين، لأنَّ فيهما ما فيهما من الاستثقال، فهمزوا لذلك.

وأما السماع فقال المازنى: سألت الإصمعي عن عيّل، كيف تكسّره العرب؟ فقال: عيائل يهمزون كما يهمزون في الواوين. قال ابن جنى: «فإن قال قائل ^(٣): إن ^(٤) همزهم عيائل من الشاذ فلا ينبغي أن يُقاس عليه. قيل: إنما يكون هذا ^(٥)، شاذاً لو كنت سمعتهم لم يهمزوا نظيره في كثير من المواضع ثم رأيتهم قد همزوا عيائل، فبذا كان يمكن أن يقال إن همزهم شاذٌ (فأما ^(٥)) ولم نرهم صَحَّحُوا نظيره تصحيحاً، وفي الياء ما في الواو من الاستثقال في كثير من المواضع، فليس لك أن تحكم بشنوده، فإذا جاء السماع بشيء وعُضِدَهُ القياسُ فذلك ما لانهاية وراءه ... وحكى أبو زيد أنهم يقولون: سَيْقَةٌ ^(٦) وسيائق ^(٧). وأما أبو الحسن فزعم أن الهمز غير مُطَرِّدٍ في الياعين، ولا في الياء

(١) سقط من س.

(٢) س: ففروا.

(٣) بعده في المنصف: «منتصراً لأبي الحسن».

(٤) الأصل: أنهم.

(٥) عن س.

(٦) الأصل: سفينه وسفائن. والسَيْقَةُ: ما استاق العدو من الدواب، ومن السحاب ما طرده الريح، كان فيه ماء أو لم يكن.

(٧) المنصف ٤٤/٢ - ٤٦.

والواو، وقال : إنما ينبغي أن يطرُد في الواوين فقط ؛ لأن اجتماع الواوين ليس كاجتماع البائين ، ولا كاجتماع الواو والياء ، ألا ترى أن الواوين إذا اجتمعا أولاً قُلِبَتِ الأولى همزة، ولا يكون ذلك في الياعين كبَيْن : اسم موضع، ولا في الواو والياء كويح. قال ابن الضائع: نَظَرُ سيبويه أَسَدٌ، لأن الواوين غير أول يجتمعان أيضاً، وكما سُمِعَ أوائل سُمِعَ أيضاً عيائل، والسماع واحد، والقياس^(١) متقارب.

المسألة الثانية: أنه يُقَيَّدُ حَرْفِي اللين بزيادة أو أصالة، فدل ذلك على أن الحكم معهما من إبدال الهمزة من ثانيهما ثابت، اتفق أن يكونا أصليين، أو زائدين، أو أحدهما أصل والآخر زائد، وهو إطلاق صحيح؛ قال سيبويه : «وإذا التقت الواوان على هذا المثال فلا تلتفتن إلى الزوائد وغير الزوائد، ألا تراهم قالوا : أوَّلٌ وأوائلُ ، فهمزوا/ ما جاء من نفس ٢٣٢ الحرف^(٢)، فأما كونهما معاً أصليين فنحو أوَّلٍ، فإن الواوين معاً أصلا، فإن وزنه أفعَل، وهو من باب يَبِين. وأما كونهما معاً زائدين فَلَعْلُهُ لا يُوجَد، وأما كونُ الأوَّل زائداً دون الثاني فنحو صوائد جمع صائدة، وخيائر جمع خير، وأما العكس فنحو قوائل في جمع فَعُول^(٣) من القول. فإِطْلَاقُهُ يُؤْذِنُ بأن الحكم هنا في الإبدال مخالف^(٤) له في المسألة التي قبل هذه، حيث اشترط هناك في حرف المدِّ الزيادة، ولم يشترط ذلك هنا .

المسألة الثالثة: أنه أتى بمفاعل الذي^(٥) هو من أبنية الجمع ومثله بجمع نَيْفٍ، فدل ذلك عنده (على^(٦)) أنه مختص بالجمع لاحظ له في

(١) س : «والقياس أيضا متقارب».

(٢) الكتاب ٣٧٠/٤.

(٣) ماعدا (س) : فوعل.

(٤) س : مختلف.

(٥) س : «التي هي».

(٦) عن س.

المفرد، وجميع ما تقدم إنما هو في الجمع، وأما المفرد فمفهومه أن هذا الحكم لا يكون فيه. فإذا بنيت فواعل من القول قلت على مقتضى هذا: قواول، فلا تهمز، أو من البيع فتقول: بوايع، فلا تهمز أيضا. وكان الحجة في هذا أن الجمع هو الذي جاء فيه السماع، فقليل بالقياس فيه، وأما المفرد فلم يأت فيه شيء فلا يتعدى به الأصل، وهذا ما يظهر من كلامه. وفيه نظر، لأن النحويين في هذه المسألة بين قائلين، قائل يقصر هذا الحكم على ما اكتنف فيه ألف الجمع واوان، فلا بدّ عنده من شرطين، أحدهما^(١): أن تكون المدّة^(٢) ألف جمع، والآخر: أن يكون المكتنفان واوين. وقائل لا يشترط شيئا من ذلك، بل الحكم جارٍ عنده في الجمع والمفرد المشابه له، كفواعل من القول أو من البيع، كما تقدم، فتقول فيهما: قوائل وبوايع، فتهمز بلا بدّ عند أصحاب هذا القول. فإذا كان الخلاف هكذا ثبت أن ما اختاره الناظم مذهب ثالث، وهو الفرق بين الجمع والمفرد، فيهمز في الجمع دون المفرد، وقد تقدم وجهه، ولا يستنكر مثل هذا للناظم، فقد تقدّم في هذا الشرح من هذا النحو بعض مواضع، وليس إحداث قول ثالث في المسألة بخرق إجماع عند طائفة من الأصوليين، لاسيما إن كان القول المحدث لا يرفع ما اتفقوا (عليه كهذا)^(٣) الموضع، فإنه مفصل في القولين، فيوافق الأخفش في نفي الحكم^(٣) عن المفرد، ويوافق سيبويه في إثباته في الجمع مطلقا، فكل قول لا يرفع ما اتفقوا عليه فقد أجاز إحداثه طائفة ممن منع الإحداث، وهو الذي اختار ابن الحاجب. وقد يمكن أن يكون الناظم لم يتعرض للمفرد ولا قصد إخراجهم عن الحكم، بل سكّته عنه لأنه معدوم في السماع،

(١) عن س وها مش ل.

(٢) س: «أن تكون المدّة عنده ألف جمع».

(٣) سقط من س.

بخلاف الجمع فإنه قد سُمِعَ، فيكون إنما تعرّض للمسموع وسكت عن غيره، فلا يُوجَد له فيه خلافٌ، ويكون المفهوم فيه معطلاً لكون الغالب أن هذا الحكم لا يكون إلا في الجمع. وهذا قد ينتهز اعتذاراً، والله أعلم.

المسألة الرابعة: أن قوله: «كَجَمْعِ نَيْفًا» تمثيلٌ لِمَفَاعِلَ، فإن جَمَعَ نَيْفَ نِائِفٍ، فهو ممّا اكْتَنَفَ فيه الألف، حرفاً أَلَيْنَ، فوجبَ هَمْزُ الثانية.

و«نَيْفًا» منصوب على / المفعوليه بَجَمْعٍ، لأن جَمْعاً في كلامه مصدرٌ ٢٣٩ مفدرٌ بأن والفعل، أى: كأن تجمع هذا المثال الذى هو نَيْفٌ فتقول: نِائِفٌ. فهو كقوله تعالى: [أَوْطِئْهُمْ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا] (١). وأنشد سيبويه (٢):

فلولا رجاء النّصير منك ورَهْبَةٌ

عِقَابَكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ

ومعنى النّيفُ الزيادة، وأصله من الواو، يقال عشرةٌ ونَيْفٌ، (ومائة ونَيْفٌ) (٣)، وكلُّ ما زاد على العَقْدَ فهو نَيْفٌ حتى يبلغ العَقْدَ الذى يليه. وقد نَيْفَ فلان على السبعين، أى: زاد عليها، وكذلك أناف على السبعين، وقال بعضهم: النّيفُ إن زاد على المائة فكأنه عشرة (أو أقل) (٤)، فإن كان مع الألف احتمل عشرة وأكثر (٥). ثم (٦) هو مع العدد على قدر ذلك، كلما كَثُرَ كَثُرَ (٤) به. وفرقٌ بينه وبين البَضْعِ، فإنه لا يقال إلا مع العشر والعشرين

(١) الآية ١٤، ١٥ من سورة البلد.

(٢) الكتاب ١٨٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦١/٦. وقائله مجهول.

(٣) عن س، وهامش ك.

(٤) سقط من س.

(٥) س: فأكثر.

(٦) الأصل: «ثم موضع العدد».

إلى الستين، ولا يقولون: بَضْعٌ ومائة، ولا: بَضْعٌ وألفٌ، بخلاف النِّيفِ ، كما ذكر والبِضْعُ: ما بين الثلاثة إلى التسعة.

وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَقَدْ تَضَمَّنَ هَذَا التَّمْثِيلُ وَصْفَيْنِ بِوُجُودِهِمَا يَجِبُ إِبْدَالُ ثَانِي اللَّيْنَيْنِ هَمْزَةً:

أحدهما: أَلَّا يَكُونَ حَرْفُ اللَّيْنِ الثَّانِي بَدَلًا مِنْ هَمْزَةٍ كَمَا تَقْدُمُ فِي الْأَمْثَلَةِ، وَهُوَ الَّذِي اتَّصَفَ بِهِ نَيْفٌ الَّذِي مَثَلٌ بِهِ، نَيْوِفٌ كَهَيْئَةٍ وَمَيَّتٌ، فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الْحَرْفُ بَدَلًا مِنْ هَمْزَةٍ لَمْ يَجْزِ إِبْدَالُهُ هَمْزَةً كَحَوَايَا فِي جَمْعِ حَوِيَّةٍ، وَحَيَايَا فِي جَمْعِ حَيَّةٍ، فَإِنَّ الْيَاءَ الثَّانِيَةَ فِيهِمَا مَبْدَلَةٌ مِنْ هَمْزَةٍ، إِذْ الْأَصْلُ أَنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ هَذِهِ الْيَاءِ هَمْزَةٌ فَعَائِلٌ الْمَبْدَلَةُ مِنَ الْمُدَّةِ الثَّانِيَةِ فِي الْمَفْرَدِ كَمَدَائِنٌ فِي جَمْعِ مَدِينَةٍ وَسَفَائِنٌ فِي جَمْعِ سَفِينَةٍ، فَيُقَالُ: حَوَائِي، وَحَيَائِي، وَكَذَلِكَ سَأَرَهَا. ثُمَّ أُبْدِلَتْ الْهَمْزَةُ يَاءً لِعِلَّةٍ تَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَوْ قَلَبُوا الْيَاءَ هَمْزَةً لَكَانُوا قَدْ رَجَعُوا إِلَى مَا مِنْهُ قَرُّوا، وَذَلِكَ نَقْضُ الْغَرَضِ ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ عَنْهُمْ .

والوصف الثاني: أَنْ يَكُونَ حَرْفُ اللَّيْنِ الثَّانِي يَلِي الطَّرْفَ، ^(١) وَلَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّرْفِ فَاصِلٌ تَحْقِيقًا وَلَا تَقْدِيرًا، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي نِيَائِفَ ، إِذْ لَا فَاصِلَ بَيْنَ وَائِوَاوٍ وَبَيْنَ الطَّرْفِ لَا تَحْقِيقًا، إِذْ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ، وَلَا تَقْدِيرًا، إِذْ لَيْسَ الْأَصْلُ يَنْوِيفَ. وَعَلَى هَذَا الْحَدِّ جَرَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْمَثَلِ . فَلَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ لَمْ يَجْزِ الْهَمْزُ نَحْوَ طَوَاوِيسَ فِي جَمْعِ طَاوُوسٍ، وَعَوَاوِيرَ فِي جَمْعِ عَوَّارٍ، وَنَوَاوِيسَ ^(٢) (فِي جَمْعِ نَوَّاسٍ) ^(٣)، وَسَوَاوِيرَ ^(٤) فِي جَمْعِ سَاوِيرٍ. وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَ

(١) س : وإلّا.

(٢) الأصل : وقواويس في جمع قواس. ورجل نواس : إذا اضطراب واسترخى.

(٣) سقط من س.

(٤) ساوير : فاعولٌ من سرت - كذا قال ابن جنى ولم يزد. انظر المنصف ٥٣/٣.

هذا لا يبدل فيه حرف اللين همزة لبعده من الطرف، فقوى بذلك عن أن يعتلّ، كما قوى صوّام عن أن يعتلّ لفصل الألف بينه وبين الطرف، بل صحّ عند من يقول: صميم. فالخلاف الذى بين سيبويه والأخفش يرتفع ههنا^(١). وكذلك إن كان القياس الفصل لكنه ذهب فى ضرورة الشعر فحكم التصحيح باقٍ، لأنّ الفصل حاصل^(٢)، فى التقدير/ نحو ما أنشده سيبويه من قول الشاعر^(٣):

وَكَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ

- أصله : العواويرُ، لأنه جمعُ عوارٍ، فاعتبر الأصل فترك الهمز، لأن ٢٤. المحذوف فى حكم الموجود، كما اعتبروا^(٤) الأصل فى رؤيا، ونوى، حين خففوا فلم يقلبوا الواو ياءً اعتباراً بالأصل، ومثل هذا كثير. وعلى هذا إذا انعكست الضرورة فاضطرَّ الشاعرُ إلى مدِّ مثلِ أوائلٍ لقال: أوائل ، فترك الهمزة بحالها ، (^٥ وإن كانت الياء المزيّدة قد حجزت بين العين واللام، لأنه لما أراد أوائل فمد مضطراً ترك الهمزة بحالها^٥) لأن الأصل القصر، كما ترك الواو فى عواور، لأنه عواوير، فلم يعتدّ بحكم الاضطرار فى الموضعين، قاله ابن جنى^(٦)، وهو قياسٌ صحيح، وقد أنشد قولُ الراجز

(١) تقدّم الخلاف أول شرحه لبيت ابن مالك، انظر ، ص ٤٤ - ٤٥ .

(٢) الأصل ت : خاص.

(٣) جندل بن المثنى الطهويّ، والبيت فى الكتاب ٣٧٠/٤، وسر الصناعة ٧٧١، والخصائص

١٩٥/١، ١٦٤/٣، ٣٢٦، والمنصف ٤٩/٢، ٥٠/٣، وشرح شواهد الشافعية ٣٧٤.

والعواير : جمع عوارٍ، وهو القذى فى العين، والرمد

(٤) الأصل ، ت : اعتبرها. ك : اعتبر.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) انظر المنصف ٤٩/٢ - ٥٠.

الذى أنشده سيبويه^(١):

فيها عيائيلُ أسودٌ ونُمِرُ

بالحمز، وفيه حُجَّةٌ لهذه الطريقة.

وقال السيرافى : إن مُدَّ فى الضرورة جَمْعُ عَيْلٍ فينبغى الأيْهَمَزُ وأنشد:

فيها عياييل

على رواية ترك الهمز. والقياسُ قولُ ابن جنى، ويكون عياييل - على ماقال الأعم^(٢) - جمع عيَّال أو جمع عيِّل لكن على عدم اعتبار لأصل، فقد قال ابن خروف فى العَوَائِدِ فى البيت : لو لم يَنْوِ الياء لَهَمَزَ.

فإن قلت : هل يدخل تحت كلام الناظم هَمَزٌ نحو : أوائيل فى الاضطرار، كما قاله ابن جنى؟

فالجواب : أن تمثيله لا يُعْطِيه بنصه وإنما يُعْطِيه بمعناه، إذ التقدير القياسى كالمنطوق به. لكن قد يُقال: إذ كان مفهومُ هذا الشرط الذى هو عدم الفصلِ اقتضى^(٣) أن الفصل مانعٌ دخل له فى المانع للهمز الفصل الاضطرارى، فاقترضى أنك إذا قلت : أواييل، لم تهمز لوجود الفاصل حساً. وهذا على خلاف ماقرَّر ابنُ جنى. ولعلَّه فى ذلك على مذهب السيرافى القائل بأن الفصل مطلقاً يمنع الهمز، ويستشهد بالعياييل. والله أعلم.

ثم أخذ يذكر مايعرضُ لهذه الهمزة المُبدَلة من حرف^(٤) العلة فى النوعين

(١) الكتاب ٥٧٤/٣، والمقتضب ٢/٢٠١، وشواهد شواهد الشافية ٣٧٦. وعيائيل : جمع عيِّل، وهو إنما يجمع على عيائل، ولكنه أشبع الكسرة.

(٢) انظر النكت فى تفسير كتاب سيبويه ١١٩٨.

(٣) س : يقتضى.

(٤) س : حروف.

المذكورين إما لكونه مَدَّةً في الواحد، وإما لكونه ثاني لِيُنَيْنِ اكتنفا مَدَّةً
مفاعل، فقال:

وافتَحَ وَرَدُّ الهمزِ يَافِيما أَعْلُ
لأَمَّا، وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلَ
واوًا. وَهَمْزًا أَوَّلَ الواوَيْنِ رُدُّ

فِي بَدْءٍ غَيْرِ شِبْهِ وَوُفِي الْأَشْدِّ

يعنى أَنَّ الهمزة المذكورة تبدلُ ياءً وتبدلُ واوًا، فأما أبدالها ياءً ففي
كلِّ ما. كان معتلٌ اللام بعد ما تُفْتَحُ تلك الهمزة، والألف واللام في الهمزِ
لتعريف العهد في الذكر، والذي تقدَّم له ذكره من الهمزِ ما كان عارضاً في
الجمع من ياءٍ أو واوٍ أو ألف، وذلك في المسألة المتقدمة آنفاً، وفيما قبلها،
فاذاً وَضَعُ المسألة في الهمزة العارضة في الجمع فإنها إن كانت غير
عارضةٍ لم تبدل ياءً، فجاء في جمع جائيةٍ لا يقال فيه: جَوَايا، ولا في نواءٍ:
نَوَايا، وهو جمع نائيةٍ، لأن الهمزة فيه أصلية، من جاء/ يجىء، وناء ينوء،
وكذلك ما أشبهه. ووجه التصحيح ظاهرٌ، فإن الإعلال أبعدُ عن الأصلية منه
عن العارضة، وأيضاً فإنهم أرادوا التفرقة كما سيأتى، وما جاء على
خلاف التصحيح فشاذاً، نحو قولهم (فى)^(١) جمع مِرْأَةٍ: مَرَايا، والقياس
فيه مرأى، قال الراجز:

مثل المرايا زلقات الأقطار

وكذلك إن عرضت في المفرد فلا تُبَدَّلُ ياءً، فلو بنيت قواعلاً من طويت
وشويت لَقُلْتُ: طَوَاءٍ وشَوَاءٍ. وكذلك بناء فُعَائِلٍ من مَطُوتٍ^(٢) ورميت تقول:

(١) سقط من الأصل.

(٢) ماعدا (س): طويت.

مُطَاءٍ وَرُمَاءٍ^(١)، وكذلك فُعَائِلُ^(٢) من حَيَّيتُ أو غير ذلك من المعتل، لاتقول فيه: طُؤَايَا وَلَا مُطَايَا وَلَا حَيَّايَا، ولا ما أشبه ذلك، وهذا صحيح. وقد علل ذلك سيبويه بوجهين:

أحدهما : أن هذه الهمزة ليست بعارضة في جمع، وسببُ الإبدال عروضها في الجمع كما تقدم، وإنما هي بمنزل مفاعل من شأوت إذا قلت : مشاءٍ، وبمنزلة فاعل من جئت إذا قلت: جاءٍ، لأنها لم تخرج إلى مثل مفاعل من الجمع، فهمزتها بمنزلة همزة فعالٍ من حبيت، أى ليست بعارضة، وإنما هو بمنزلة ما هو من أصل الكلمة، ولذلك تجمعها على مطاءٍ ولاتقول: مَطَايَا^(٣).

والثاني: أنك لو قلت : رُمَايَا وَمُطَايَا لا لتبس بالمفرد، لأن بالمفرد يكون على فُعَالِي نحو: حُبَارِي وَحُلَاوِي وَنُعَامِي^(٤)، بخلاف فَعَالِي فإنه لا يكون على زنته مُفْرَدٌ، فأمِنُوا الالْتِبَاسَ فِي الْجَمْعِ فَأَعْلُوا، ولم يَأْمَنُوهُ فِي الْمَفْرَدِ فَلَمْ يُعْلُوا. فلمجموع هاتين العَلْتَيْنِ لم يحكموا للمفرد بحكم الجمع، وإلَّا فكان للقائل^(٥) أن يقول: إذا كانوا قد عاملوا^(٦) المفرد في نحو فَوَاعِلٍ من القول معاملة الجمع فهمزوا الواو الثانية، فهلاً عاملوا المفرد^(٦) هنا معاملته في قلب الهمزة، فيقال في الجواب ما تقدم من العَلْتَيْنِ.

(١) الأصل، ت : ومراء.

(٢) في النسخ : مفاعل، ولايستقيم ذلك مع قوله بعد : حَيَّايَا، فلو كان مفاعل لقال : محايَا.

(٣) الكتاب ٣/٣٩٢.

(٤) الحُبَارَى : طائر. وَحُلَاوَى القفا : وسطه. وَفِي النسخ : جَلَاوَى لجيم. وتقول العرب: أفعل هذا ونعامي عين، أى : إنعاماً بعينك وكرامة لك.

(٥) الأصل : «القائل قد يقول».

(٦) س : «تحاملوا للمفرد».

ثم شرط في هذا الحكم اعتلال اللام بقوله: «فيما أُعِلَّ لاماً»، يريد أن محلَّ^(١) هذا الإبدال ما كانت لامه معتلة، فإن كانت لامه صحيحة لم يتعدَّ ماتقدم له من ثبوت الهمزة نحو: رسائل، فلا يقال فيه: رسايل، ولا في أوائل: أوائل، لأن لاماتها^(٢) صحيحة، والاعتلال الذي أراد هو أن يكون ياءٌ غير مُنْقَلِبةٍ عن شيءٍ كهديّةٍ وهدايا، ورميةٍ وريايا، وبقيةٍ وبقايا، أو منقلبةٍ عن واوٍ نحو: مطية: ومطايا، وأليةٍ وألأيا، قال كُثير^(٣):

قليل الألا يا حافظ ليمينه

وإن سَبَقَتْ مِنْهُ الأليّة بَرَّتْ

أو تكون همزة كخطيئتي وخطايا، ورزية^(٤) ورزايا. وقال المازني: لو بُنِيَتْ مثل فاعله من جُنْتُ وسُوْتُ كنت قائلاً في تكسيره: جيايا وسوايا، وما أشبه ذلك. ولم يخرج من هذا الحكم إلا ما استثناه هو من جمع إداوة ونحوه، مما لامه واو قبلها ألف ظاهرة، فهذا هو الذي قصد، إلا أنه يُنْظَرُ في قصده بالإعلال، إذ لا يخلو أن يريد بقوله: فيما أُعِلَّ لاماً «كون اللام قد دخله الإعلال كما كان ذلك مراده في قوله قبل: «وفي فاعل ما أُعِلَّ/ عيناً^{٢٤٢} ذا افتقى» أو يريد ما آخره حرفٌ علّةٌ مطلقاً، وحروفُ الاعتلال معروفةٌ. فإن أراد الأول فيصح ويدخل له فيه ما لامه همزةٌ أو واوٍ أو ياء، لأنَّ كلَّ واحدٍ من هذه الحروف يعتلّ في فعائل، أما الهمزة إذا كانت لاماً فلا بدّ من إعلالها، لأنها تجتمع مع الهمزة العارضة في الجمع فصيّر خطيئة إلى خطائِي،

(١) الأصل، ت: يحمل. ك: محمل.

(٢) س: لامها.

(٣) ديوانه ٣٢٥، واللسان: الو.

(٤) ماعدا (س): ورزية.

فلا بُدَّ من إبدال الثانية ياءً؛ حذراً من اجتماع الهمزتين، فقد اعتلت الهمزة إذاً. ثم إذا تقلبت ياءً فإنها تقلب^(١) إذا قلت: خطأئى، وكذلك الياءُ الأصلية، والمبدلة من واو، فعلى كُلِّ تقدير ما آخره أحدُ هذه الأحرف إذا جُمِعَ على فعائل لزمه إعلالُ آخره، فكلامه على هذا التقدير صحيح.

وإن أراد الثانى، وهو ما آخره حرفُ علةٍ، فهذا يمشى (له)^(٢) فيما آخره ياءً أو واو، وأما ما آخره همزةٌ فليست الهمزة^(٣) عندهم من حروف الاعتلال؛ ألا ترى أنها تجرى بوجوه الإعراب مطلقاً، وتكون الكلمة معها تجرى مجرى ما آخره حرفٌ صحيحٌ، فيظهر إذاً - على هذا الوجه - أن يكون ما آخره همزةٌ خارجاً عن قاعدته. وهو خطأٌ محضٌ، إذ الجميعُ فى هذا الحكم على حدٍّ واحدٍ، كما تقدّمَ تمثيله، وليس ثمَّ مَنْ يُفَرِّقُ بين ما آخره همزةٌ وما ليس كذلك. لكن يجاب عن هذا بأن الهمزة فى باب التصريف معدودةٌ فى حروف الاعتلال^(٤) لأنها لا تكاد تستقرُّ على حال واحدة لدخول التسهيل عليها بالحذف والإبدال والتخفيف بين بين، فصارت كالواو والياء والالف. وإنما تُعدُّ الهمزة كالحروف الصُّحاح فى باب الإعراب لظهوره فيها وجريانها بوجوهه، فلذلك عدّها فى حروف الاعتلال^(٤)، والله أعلم.

هذه شروطُ هذا الحكم المذكور، فإذا اجتمعتْ فُعِلَ بالكلمة ما ذكر من ترتيب الإعلال بعضه على بعض، إلا ما شذَّ من قولهم: غفر الله خطائنه، وقول

(١) فى النسخ: تحذف.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) عن س، وهامش ك.

(٤) ماعدا (س) : الإعلال.

الشاعر أنشدته سيبويه^(١):

لَهُ مَارَاتٍ عَيْنَ الْبَصِيرِ وَفَوْقَهُ
سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا
وشبهه. ثم فى ذلك مسائل:

إحداها : أن الذى ذكر هنا إنما هو فتح الهمزة وإبدالها ياءً، وذلك قوله: «وافتَحَ وَرَدَّ الهمزَ يافيمَا أعلَ لَامًا». فذكر أمرين : فتح الهمزة وقبلها ياءً، ولم يبين ما الذى يتقدم على صاحبة منهما، فيَحْتَمَلُ أن يكون الفتح مُقَدِّمًا على قلب الهمزة ياءً، فحين قالوا: خطائى كمرائى فتحوا الهمزة أولاً فصار خطأ، ثم أبدلوها (ياء^(٢)) فقالوا: خطايا. وهذا هو الذى يقوله النحويون ويجرى على ألسنة العربيين. ويَحْتَمَلُ أن يكون إبدال الهمزة ياءً مقدماً على الفتح فيكون أولاً خطائى، ثم خطايا، وهذا ترتيب ما قال الفارسى^(٣) فى الإيضاح، ولانص فى كلام الناظم على وجه الترتيب، إلا أن يُعتبر تقديمه لما قدم فيكون على مارتب الناس سوى الفارسى أو يكون عطف بالواو التى لاتفيد رتبة إشعاراً بأنك مخير، أى الأمرين قدمت فهو حسن.

المسألة الثانية: النظر فى ترتيب العمل فى هذا الإعلال وما الذى يقتضيه كلام الناظم من ذلك، فأما ما آخره همزة نحو خطايا فأول أحواله

(١) الكتاب ٣١٥/٣، والمقتضب ٢٨٢/١، والخصائص ٢١١/١، ٣٤٨/٢، والمنصف ٦٦/٢، ٦٨.

وشرح الكافية للرضى ١٥٢/١، والخزانة ٢٤٤/١. والبيت لامية بن أبى الصلت، ديوانه ٢٨٥.

(٢) عن س، وهامش ك.

(٣) التكملة ٢٦٥.

خطائِي ، (١- بياء ساكنة لاتقبل الحركة كما تقدم/ من قول الخليل، فقلبت همزة لما تقدم ذكره من التقاء الساكنين فصار خطائِي^(١))، بهمزتين، فقلبت الثانية ياءً فراراً من اجتماعهما في كلمة فصار خطائِي ، ثم حُوِّلَتْ كسرة الهمزة فتحةً لما كانت عارضةً في الجمع، وإنما حُوِّلَتْ فتحةً هنا لأنهم قد قالوا في مداري، وفي معاي^(٢): معايا، فأبدلوا الكسرة فتحةً مع أنه ليس في الكلمة همزة عارضةً في الجمع، فلما عرضت في خطائِي (همزة^(١))، كان ذلك تغييراً لحق الكلمة فاجترأ عليها بعد ذلك، فألزمَتِ الفتح تخفيفاً، لأن الفتح أيضاً تغير، كما أنهم لما لزمهم حذف الهاء^(٣) من حنيفة (في النسب)^(١) اجترأوا على حذف الياء أيضاً فقالوا : حَنَفَى وأيضاً فإنهم أرادوا أن يكون بين الهمزة العارضة في الجمع والهمزة التي كانت في الواحد فصل، فغيروا الهمزة في خطايا وأثبتوها في جَوَاء جمع جائية.

فإن قيل : فقد قالوا : قبائل وسفائن، فأقروا الهمزة وإن كان عارضة في

الجمع.

قيل : إنما صَحَّت الهمزة في سفائن لأن اللام صحيحة فلم يمكن تغيير الهمزة. هذا تعليل ابن جنى^(٤).

ثم نرجع إلى ترتيب العمل: فلما حُوِّلَتْ الكسرة فتحةً صار: خطائِي، هكذا، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً على القاعدة الآتية بحول الله

(١) سقط من س.

(٢) يقال : أعيا السير البعير ونحوه : أكله، وإبل معايا. قال سيبويه : سألت الخليل عن معايا، فقال : الوجه معاي، وهو المطرد، وكذلك قال يونس، وإنما قالوا معايا كما قلوا مداري وصماري، وكانت مع الياء أثقل إذا كانت تُسْتَقَل وحدها. اللسان، وانظر الكتاب ٤٠٥/٤.

(٣) ماعدا (س) : الياء.

(٤) انظر المنصف ٥٦/١ .

تعالى، فصار: خطأ، فاستثقلوا اجتماع همزة بين ألفين لأنها بمنزلة ثلاثة أمثال لاتحاد مخرجها، فأبدلوها ياءً اعتباراً بالواحد فصار : خطايا، كما ترى. فهذه ستُّ مراتب (١) في وجه الصناعة في هذه المسألة.

وإمّا ما آخره حرفٌ علّةٌ غيرُ الهمزة فله خمس مراتب- (١)، يسقط من ذلك العمل بالهمزتين، فأول أحوال مطايا : مطائى، بياء ساكنةٍ مجتمعة مع الألف، ثم مطائى، ثم مطاعى، ثم مطاء، ثم مطايا.

فإذا تقرر هذا فيقال : إن الذى ذكر الناظم (٢) من هذه المراتب أربعُ مراتبٍ، الأولى والثانية ذكرهما في المسألة المتقدمة، وذكر هنا التحويل فتحة والإبدال ياءً، وترك إبدال الهمزة الثانية ياءً في خطائى وقلبها ألفاً بعد الإبدال. وإنما ترك ذكرهما لأنَّ لكل واحدٍ منهما قاعدة جُمليّة يذكرها، فأحداهما قاعدة تسهيل الهمزة، والأخرى قاعدة انقلاب الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما. هذا وإن كانت هاتان لمرتبتان في أثناء الترتيب فإن كل مرتبة تجذبها قاعدتها فتعمل فيها ما تقتضيه.

المسألة الثالث : النظر في وجه هذا العمل الذى ذكر، [و] (٣) على أى مذهبٍ هو؟ فالذى لايشك فيه من مذهبه أنه على مذهب الجماعة من أن هذه الهمزة المبدلة ياءً إنما هي العارضة في الجمع، لأنه قال : وَرَدُّ الهمزِ يافِيما أُعِلَّ لأمًّا، فأحال على الهمز المتقدم المعلوم، ولا همز فيما تقدم إلا العارض (فى) (٤) الجمع. ونُقل عن الخليل خلافُ هذا، وأنَّ خطايا ورزّايا ونحوهما ممّا لأمّه

(١) سقط من س.

(٢) الأصل فى .

(٣) عن س.

(٤) سقط من الأصل.

همزةٌ قد قُلِبَتْ لأمه التي هي الهمزةُ إلى موضع ياءٍ فعيلة ، وكأنها
 في التقدير: خطائي، ثم قُلِبَتْ الهمزةُ فصارت في موضع الياءِ فصار :
 خطائي ، فأبدلت الكسرة فتحةً ، وعُمِلَ بها ذلك العملُ المتقدمُ، فَحَمَلَهُ على
 القلب كما ترى. قال ابن جنى: «وكان الخليل إنما ذهب إلى القلب في هذا
 لأنه قد رآهم قلبوا نظيره مما لأمه صحيحةٌ / نحو ما أنشد سيبويه^(١) : ٢٤٤
 تكادُ أوالِيها تَفَرِّي جُلودها
 ويكْتَحِلُ التالِي بمؤرٍ وحاصِبِ

أراد أوائها فقلب
 وقال الآخر^(٢):

وكانُ أولاهها كعابٍ مُقامِرٍ
 ضُرِبَتْ على شُرْنٍ فهُنَّ شَواعِي
 أراد : شوائع. وقال الآخر^(٣):

لقد زودتني يوم قَوْ حَزازةً

مكان الشجا تجولُ حولَ الترائقِ

أراد : التراقي. قال : فله أن يقول : إذا قلبوا فيما اللامُ فيه صحيحةً
 فهم (أن^(٤)) يقلبوا فيما اللام فيه معتلةً أجدرُ. قال : ولأن القلب ضرب من
 الإعلال، والإعلال إلى المعتلِّ أسبق منه إلى الصحيح^(٥). وقد رُجِّحَ مذهب
 الجمهور بوجهين :

(١) كذا، ومثله في المنصف ٥٧/٢ : «أنشده سيبويه». وذكر محققوا المنصف أنهم لم يجدوا

هذا البيت في سيبويه وكذلك لم نجده. والبيت في الهمع ٢٣٥/٥، واللسان : وأل :

(٢) هو الأجدع بن مالك بن مسروق. والبيت في المقتضب ٢٧٨/١، والمنصف ٥٧/٢، واللسان :
 شيع، شزن .

كعاب المقامر : روس العظام التي بها. والشان : الغليظ من الأرض. يقول : كان أولى
 الخيل المغيرة قدام مقامر ضرب بها على غليظ من الأرض فتناثرت .

(٣) البيت في المنصف ٥٧/٢.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) المنصف ٥٧/٢.

أحدهما : أنه قد حُكِيَ عنهم : غَفَرَ الله خطائَهُ، بوزن : خَطَاعِهِ. وحكى أبو زيد : دريئةً ودرائي ، بوزن : دراعٍ، وخطيئةً وخطائي ، فنطقوا كما ترى بالهمزتين، كما ذهب إليه غير الخليل، ولو كان على ما قاله لم يكن ثم همزة ثانية^(١) البتة.

والثاني : وهو إلزامُ سيبويه لمن قال بالقلب أن هذا التغيير إنما ثبت في هذا النحو للهمزة العارضة في الجمع (كما تَقَدَّمُ)^(٢) بخلاف الهمزة الموجودة في المفرد فإنها لا تُغَيَّرُ بل تبقى على حالها، فيقال في جمع جائيةٍ جواءٍ لاجوايا، وقد صارت الهمزة على قول الخليل هي الثابتة في المفرد وليست بعارضةٍ في جمع، فكان الواجب أن يقال في خطايا : خطاءٍ، وفي رزايا : رزاءٍ، كما يقال : جواءٍ وسواءٍ في جمع جائيةٍ، وسائيةٍ^(٣).

وقد أجاب الفارسي عن هذا الأخير إذ سأله ابن جني عنه فقال : (إن)^(٤) اللام لما قُدِّمَتْ فجعلت في موضع الهمزة العارضة أشبهتْها، فجرى عليها حكمها، فَغَيِّرَتْ كما تُغَيَّرُ العارضةُ في الجمع، كما تقول في جمع قوس : قِسيٌّ، وأصله قُوسٌ، ولكنهم أخرجوا العين إلى موضع اللام، فكان يجب أن تُصَحَّحَ لأنها عين الفعل، فيقال : قُسوٌّ، ولكنهم لما أخرجوها إلى موضع اللام أُعْلِتْ كما تُقَلُّ اللام، فَجَرى قِسيٌّ مجرى عِتيٍّ^(٥)، وكذلك الأمر هنا^(٥). وهذا الاعتذار من

(١) ماعدا (س) : ثابتة.

(٢) سقط من س.

(٣) انظر المنصف ٥٦/٢ - ٥٨.

(٤) في المنصف : عصي.

(٥) انظر المنصف ٥٦/٢ - ٥٧.

الفارسي^(١) (قد يصح) أن يكون توجيهها لمسموع لا إثباتاً لقياس^(٢) فالظاهر ما ذهب إليه الناظم والجماعة.

وأما قلبُ الهمزةِ واوٌ ففيما آخره واوٌ قبلها ألف، وذلك قوله : «وفي مثل هراوة جُعِلَ واواً»، يعنى أنه يُستثنى مما تقدم ما كان آخره كآخرِ هراوة فتجعل الهمزة العارضة في جمعه واواً لاياءً، ولاشك أن هراوة فيه وصفان، وهما :

كونُ الواو صحيحةً لم تَعْتَلْ، وكونُها بعد ألف، فذلك يُشترطُ فيما فيه هذا الحكمُ، لأنه اشترط المماثلة لهراوة، فأما كونُ الواو صحيحةً فلا بدُّ منه تحرُّراً من نحو مطيئة ومطايا، فإن أصلها مَطِيوَةٌ، فَعِيْلَةٌ من مطايِمَطُو، فكان الأولى مثلاً (أن يقال)^(٣) مطاوى، من أجل القصد الذى قصدوا في هَرَاوَى، لكنهم لما كانوا قد أعلّوه في الواحد بقلبه ياءً وإدغام الياء في الياء، عاملوه معاملة ما أصله الياء، فقالوا : مطايا. فإذا ما جاء على خلاف هذا فمحفوظٌ نحو : شَهِيَّةٍ وشَهَاوَى، وكان الأصل شهايا، لأنه كمطيئة، لكنهم اعتبروا الأصل فيها ولم يعتبروا إعلالها. وقد / حكى ابن جنى^(٤) أيضا : ٢٤٥ مطيئة ومطاوى. ويحتمل أن يكون شهاوى جمعَ شهوى، فيكون على القياس، قال المازنى : «فإن قال قائل : شهاوى جمع شهوى، فقد قال قولاً يجوز^(٥)» وقواه ابن جنى بقول العجاج^(٦) :

(١) مكانه في (س) : يصلح.

(٢) س : بالقياس.

(٣) عن س وهامش ك.

(٤) المنصف ٦٥/٢.

(٥) م.ن. والصفحة. وفي س : «لا يجوز».

(٦) ديوانه ٣٢٩، وهو في المنصف ٦٦/٢، ٦٧/٣.

فَهِيَ شَهَاوَى وَهِيَ شَهْوَانِيَّ

وقال : معنى شهوانى (شهوان^(١))، وهو مذكر شهوى^(٢).

وأماً وقوعها بعد ألف فتحرز من نحو عَدُوَّةٍ، فلا يقال فيه على هذا عداوى، وكذلك ما أشبهه، لأنَّ الألف لم تقع قبل الواو الصحيحة. وقد اعتبر هذا الشرط في التسهيل أيضاً فقال : «مَجْعُولَةٌ وَأَوًّا إِنْ سَلِمَتْ فِي الْوَاحِدِ بَعْدَ أَلْفٍ^(٣)». وهذا الشرط لم يشترطه غيره، وإنما اشترطوا صحَّة الواو في الواحد خاصة، فيقال^(٤) على هذا القول في فَعُولٍ مِنْ شَأَوْتُ : شَأَوَى، وَعَدَاوَى فِي عَدُوَّةٍ. وقد حكى سيبويه : فُلُوءٌ وَفَلَاوَى^(٥). وكان إنما اشترط هذا (الشرط^(٦)) لأنه محلّ السماع الفاشى، ومحلّ نصوص الأئمة، فاقْتَصَرَ عَلَيْهِ. وكلام سيبويه محتمل للقياس فيه ولعدم ذلك، ألا تراه بعد ما قرّر القياس في إدائة ونحوه قال : «وَقَالُوا : فُلُوءٌ وَفَلَاوَى، لِأَنَّ الْوَاحِدَ فِيهِ وَاوٍ، فَابْدَلُوهُ فِي الْجَمْعِ وَاوٍ^(٥)» فيمكن أن يريد أنَّ هذا لاحقٌ في القياس بذلك. ويحتمل أن يكون توجيهه توجيه سماع، ولعل الناظم نحا هذا النحو، لأن العادة لسيبويه إذا قال بعد تقرير القياس : وقالوا كذا، أنه لا يقيسه. فإذا اجتمع الشرطان صحَّ جريان الحكم المذكور من إبدال الهمزة واواً نحو : هِرَاوَةٍ وَهَرَاوَى، وَهُوَ مَأْمُوكٌ بِهِ. وَالْهَرَاوَةُ : الْعَصَا الضَخْمَةُ. وَمِنْ مَثَلِهِ : إِدَاوَةٌ وَأَدَاوَى، وَغَبَاوَةٌ وَغَبَاوَى، وَشَقَاوَةٌ وَشَقَاوَى، وَعِلَاوَةٌ وَعِلَاوَى.

(١) سقط من س.

(٢) المنصف ٦٦/٢.

(٣) التسهيل ٢٠١، ونصه : «مَجْعُولَةٌ وَأَوًّا إِنْ سَلِمَتْ فِي الْوَاحِدِ بَعْدَ أَلْفٍ».

(٤) سقط من الأصل، ت.

(٥) الكتاب ٣٩٢/٤.

(٦) سقط من الأصل.

وقد ظهر من هذا أنه لم يُرتَضِ مذهب الأخفش في إبدال ياء نحو هَدِيَّةٍ وَاوًا، فإنه يقول في هَدِيَّةٍ: هَدَاوَى، وفي رَمِيَّةٍ: رَمَاوَى. وكذلك ما أشبه ذلك^(١) مما لامه ياءٌ. والقياسُ القلبُ إلى الياءِ كما تقدّم. وما اختاره الأخفش مخالف للسمع. وما جاء من هَدَاوَى^(٢) في جمع هَدِيَّةٍ وَأَشَاوَى في جمع أشياء فشاؤُ^(٣) لا يقاسُ عليه.

وإنما أُبدِلَتْ هنا وَاوًا ولم تُجَرَّ مُجَرَّى ما تقدم، لأنه لما ظهرت الواو في الواحد أُرِيبُوا أن يظهروا في التكسير ما كان في الواحد، فلم يمكنهم أن يظهروا الواو بنفسها، لأن الواو التي في أَدَاوَى بدلٌ من الهمزة التي هي بدل من أَلَفِ إِدَاوَةٍ، فأبدلوا من الهمزة التي عرضت في الجمع وَاوًا، لأن ذلك موضع تثبُت في مثله الواو. قال ابن جنى: وإنما فعلوا ذلك لأن اللام إذا كانت وَاوًا رابعة فصاعدًا فقد كثر قلبهم إِيَّاهَا إلى الياء نحو: أُغْزِيت، واستغْزِيت، ومُغْزِيَان، ومَلْهِيَان، وغَازِيَةٍ، ومَحْنِيَّةٍ، فأظهروا الواو هنا من أَدَاوَى ونحوها ليعملوا أن الواو في إِدَاوَةٍ – وإن كانت رابعة – فإنها كانت صحيحةً غير منقلبة، وإذا كانوا قد راعَوْا الزائد^(٤) في الجمع نحو ياء خطيئة حتى قالوا: خطايا، فهم بمراعاة الأصل أجدر.

ثم قال الناظم: «وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدٌّ...» إلى آخره، هذا موضعُ خامس من المواضع التي يُبدَل فيها حرفُ العِلَّةِ همزةً. رُدٌّ – هنا – بمعنى صَيَّرَ أو

(١) س: «ما أشبه مما...».

(٢) في اللسان: «والجمع هدايا وهداوى، وهى لغة أهل المدينة، وهداوى، وهداوى، الأخيرة عن ثعلب».

(٣) يرى سيبويه أن أشاوى جمع إشاوة وإن لم ينطق به، انظر الكتاب ٣٨٠/٤، وشرح الشافعية للرضى ٣١/١، واللسان: شياً.

(٤) الأصل، ت: الزوائد.

أُبْدِلَ. ولا أتحققُ الآن هذا لغةً، فانظر فيه. والرُدُّ / ههنا يتعدى إلى ٢٤٦
مفعولين أولهما قوله : «أَوَّلُ الواوين»، والثاني قوله : «هَمْزًا». وفي بدءٍ متعلقٌ،
باسم فاعل محذوف حال من أَوَّلُ الواوين، أى : رُدُّ أَوَّلُ الواوين كائنًا في
بدءٍ كذا همزًا. ويريد أن الواوين المجتمعين في بدءٍ الكلمة يجب أيضًا
إبدالُ السابقة^(١) منهما همزةً إلا ما استثنى. هذا معنى كلامه على الجملة،
إلا أن التفصيل يقتضى النظر في مواضع :

أحدهما : أنه قال : «أَوَّلُ الواوين» فَجَعَلَ^(٢) الحكم متعلقًا بالواوين
المجتمعين خاصّةً، وقَصُرُ ذلك يؤذن باختصاص الحكم بذلك دون
ما يَتَصَوَّرُ من اجتماع حرفي العلّة، وذلك لا يخلو من أوجهٍ ثلاثة:
أحدها : أن يكونا معًا واوين، كما قال، ولا إشكال في تعلق الحكم
بهما كما سيذكر إثر هذا.

والثاني : أن يكونا معًا ياعين كما لو بَنَيْتَ مثل صَيْقَلٍ من اليُسْرِ
فقلت : يَنْسِرُ، أو من اليقظة فقلت : يَنْقُظُ. أو من يَنْسَ مثل يعسوب فقلت :
يَنْئُوسُ،^(٣) ومن ذلك في كلام العرب يَنْنُ^(٤)، فكل ما كان على هذا
النحو^(٣) لا تبدل منه الياء السابقة همزةً.

والثالث : أن يكون أحدهما واوًا والآخر ياءً نحو : ويح، وويس،
وويل، ويوم ويُوْحُ^(٥)، ومثل يعسوب من وعد إذا قلت : يَوْعُودُ، أو فعيل منه

(١) الأصل : الثانية.

(٢) ماعدا (س) : فحصل.

(٣) عن س وهامش ك.

(٤) بَيْنٌ : واد بين ضاحك وضويحك، جيلين أسفل الفرش. وهو بفتح فسكون، وقد ضبطه ابن
جنى بالتحريك.

(٥) يَوْحٌ : الشمس، ممنوع من الصرف.

إذا قلت : وَيَعْدُ فمثل هذا لا يتبدل فيه أَوَّلُ المعتلين همزة، وإنما يكون ذلك في الواوين نحو ما إذا بنيت مثل كوكب أو كوثر من وعد ووزن فتقول : أُوْعَدُ، وَأُوْزَنُ، وأصله وَوَعَدُ، وَوَزَنُ ، وكذلك إذا جمعت وافد فقلت : أُوَافِدُ، ومثله قول الشاعر وهو عَدِيُّ بن ربيعة ، أو أخوه مُهْلِلُ^(١) :

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ

يَا عَدِيًّا، لَقَدْ وَقَتْتُكَ الْوَأَقِي

فالأواقي جمع واقية، فكذا إذا جمعت وافية وواعدة وواعية قلت^(٢) : أُوَافِ وَأُوَاعِدِ وَأُوَاعِ . وكذلك لو صَغُرَتْ وَأَدَا أو أَوَا فقلت : وَوُيِدُ وَوُؤَى، ثم سَهَلْتُ الهمزة فأبدلتها واوًا لوجب أن تقول : أُوِيدَ، وتقول في تصغير واو : أُوَى.

وَوَجْهُ هذا الإبدال في الواوين مجموع أمرين :

أحدهما : أن التضعيف في أَوَّلِ الكلمة عزيز قليل، وإنما جاء منه أحرف معلومة نحو : دَدَنٌ وكوكب، وأكثر ما يجيء بالفصل بين الحرفين نحو : دَيْدَنٍ، وَدَيْدَبُونٍ^(٣)، وَدَوْدَرَى^(٤)، فلما قلَّ التضعيف بالحروف الصَّحاح في أَوَّلِ الكلمة امتنع في الواو لثقلها.

والثاني : أنهم لما كانوا يجيزون البديل في وجوه ونحوه، وهى واو مفردة، لأجل أنها بالضممة كالواوين كانوا خلَّقاء أن يلزموا الإبدال إذا وُجِدَ الواوان،

(١) المنصف ٢١٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠، والخزانة ١٦٥/٢.

(٢) الأصل، ت : فقلت.

(٣) الديدن : العادة. والديدبون : اللهو، قال ابن أحرر :

خَلُّوا طَرِيقَ الدَّيْدَبُونِ فَقَدْ فَاتَ الصَّبَا، وَتَفَاوَتْ الْبُجُرُ

(٤) كذا في الأصل، ت. والوددري : العظيم الخصيتين. وفي س، ك : دَرْدَرَى، والدردري من قولهم : فرس درير، أى : سريع. والدردري أيضا : الذى يذهب ووجىء في غير حاجة.

لأنَّ واوين أثقل من واو وضمة. وأصلُ التعليلين لسيبويه، فالأول يشعر بعدم القلب في الواوين المتوسطتين، والثاني يُشعرُ بعدم القلب همزة في ييسرٍ نحو بيطر من اليسر، وذلك لأن الياء إذا انضمت لم يَجْزُ قَلْبُهَا همزة لخفَّتْها، ولأن الضمة معها كواو قبلها (ياء)^(١)، والياء تُشَبِّه الألف، فصارت مثل عاود وطاول. وأيضاً الياء أخفُّ من الواو، ولذلك تقلب إلى الياء أكثر من العكس ، كما إذا اجتمعتا وسبقت إحدهما بالسكون .

وإذا كان الأمر كذلك، فإذا اجتمع ياءان لم نَجِدْ لقلب الأولى موجبا إذ كانت الياء مفردةً لاموجب لها، وكذلك إذا اجتمعتا، ألا ترى أنهم لم يحذفوا الياء / الثانية في نحو ييسرٍ وييسر^(٢) لما كانت خفيفةً وحذفوا^{٢٤٧} الواو^(٣) في يَعدُّ لثقلها في نفسها. وأما إذا اجتمعت الواو والياء فلا نجد للقلب موجبا، إذ كانت الواو مع الياء في يوم ونحوه كالياء مع الضمة، ولا أثر لها، والياء مع الواو في ويح ونحوه كالواو المفتوحة ولا أثر لها أيضاً. وما (جاء)^(٤) من نحو : أَنَاةٌ فِي وَنَاةٍ ، وَأَجَمٌ فِي وَجَمٍ ، وَأَحَدٌ فِي وَحَدٍ ، شاذٌّ يحفظ ولا يقاس عليه.

وإنما قَلِبَتْ همزةٌ ولم تُقَلَّبْ ياءٌ ولا أَلِفًا، لأن الألف ساكنة لا يُبْتَدَأُ بها، والياء في اجتماعها مع الواو ثَقُلَ ، فَهَرَبُوا إِلَى حرف جَلَدٍ^(٥) يَقْرُبُ من حروف العلة في المخرج ويجرى مَجْرَاهَا في القلب والإبدال، وهو الهمزة.

(١) سقط من س.

(٢) س، ك : وييسر. وييسرُ بالكسر لغة نادرة، والاکثر الفتح

(٣) الأصل : «وحذفوا الياء في يد».

(٤) سقط من الأصل، ت.

(٥) الأصل : ذلك.

الموضع الثانى : أنه شَرَطَ في هذا الإبدال أن تكون الواوان في بَدْءِ الكلمة لافى وسطها ولا في آخرها، فإنهما إن كانتا في غير الأول لم يَسْغُ إجراء ذلك الحكم، مثاله : اَحْوَوَى، افْعَلُ من الحُوَّة، فلا يجوزُ أن تقول : اَحْأَوَى، ولا : اَحْأَوَى، لفقد التصدير، لأنَّ الاعتلال للأطراف أقربُ منه إلى الوسط، وأيضاً فإن تضعيف الأوساط كثيراً في كلامهم، فلم يُنْكَرْ وقوعه في حروف العلة، قال سيبويه : «وإذا قلت افْعَلْتُ - يَعْنِي من ذى الواوين - قلت : اَحْوَوَيْتَ، تثبتان حيث صارتا وَسَطاً، كما أنَّ التضعيف وَسَطاً أقوى نحو : اقْتَتَلْتُ، فيكون على الأصل. وإذا كان طرفاً اعتلَّ، قال : فلما اعتلَّ المضاعف من غير المعتلِّ^(١) في الطرف كانوا للواوين تاركين، إذ كانت تعتلُّ وحدها. ولما قَوَّى التضعيفُ من غير المعتلِّ وسطاً جعلوا الواوينِ وسطاً بمنزلته^(٢)، فأجرى اَحْوَوَيْتُ على اقْتَتَلْتُ^(٣)». قال السيرافى : جاز اجتماعُ واوين في اَحْوَوَى لما ذكر من قوة التضعيف من غير المعتل وسطاً نحو : اقْتَتَل . ولا يقال : رَدَدَ، فَعَلِمَ أنَّ للتضعيف (فى)^(٤) وسط الكلمة مزية وقوة، فلذلك اجتمع الواوان حشواً وإن لم يجوزوا^(٥) في الطرف.

الموضع الثالث : أنه لم يَنْصُ في الواوين على الاجتماع، ولكن هو مأخوذ من قُوَّة كلامه، ألا تراه قال : «في بَدْءٍ غَيْرِ شِبْهِ وُوفَى الْأَشْدُّ»، فمَثَل بالواوين

(١) الأصل : العمل.

(٢) الأصل : «بمنزلة احوويت فأجرى على اقْتَتَلْتُ».

(٣) الكتاب ٤/٤٠٤.

(٤) سقط من س.

(٥) س : يجوزوها.

المجتمعين، فدلّ (ذلك)^(١) على (أنّ)^(٢) الاجتماع والملاصقة شرطاً فيما قرّر من الحكم. فلو كانتا مفترقتين بفاصل فصل بينهما اقتضى ذلك أنه لا تُبدل الأولى همزة، كالوسواس والوطواط، ونحو : واو، وكما لو بنيت من واو على وزن فاعل، على قول من^(٣) جعله مما اجتمع فيه ثلاثة أمثال، فإنك تقول : وآوى، فلا تُبدل الواو الأولى همزة إلا إن سُمِعَ على قول من قال في وناة : أناة. وأيضا لم ينص على اجتماعهما على صورتها، وإنما يؤخذ له ذلك من إشارة التمثيل بـووفى، فيؤخذ له أيضاً اشتراط بقائهما على صورتها، فأما الأولى فقد تُبدل تاءً فيكون ذلك عوضاً من إبدال الهمزة منها نحو قولهم : تولّج^(٤)، أصله على مذهب الخليل وسيبويه : وولّج، من الولوج، فابدلوا التاء مكان الواو، لمكان اجتماعهما. وأما الثانية فقد تُدغم فيما بعدها / من ياءٍ فلا يلزم إبدال الأولى همزة، قال سيبويه : « ومن ٢٤٨ (قال)^(٥) : رئية - يعنى إذا اخفّف رؤية - قال في فعلٍ من وأيت، فيمن ترك الهمز : وئى ، ويدعُ الواو على حالها، لأنه لم يلتق واوان إلا في قول من قال : أُعد^(٦)». ويريد أن الواو وإن كانت منوية الظهور فإنها غير موجودة في اللفظ، فلم يقع ثقلٌ باجتماع واوين، فصارت الواو الأولى كالواو فى وعد، أنت بالخيار فيها.

(١، ٢) سقط من الأصل.

(٣) هو الأخفش، ذهب إلى أن أصله : ووّ، لعدم تقدّم الياء عيناً على الواو لأمّا.

وذهب الفارسي إلى أن أصله : ويو. انظر الشافية للرضى ٧٤/٣.

(٤) التولج : كنّاس الوحش، والمكان الذى تلج فيه.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) الكتاب ٤/٤٠٤ - ٤٠٥.

فالحاصل الآن من كلامه أنه يجب إبدال الواو الأولى من الواوين بثلاثة شروط، أحدها : أن تكونا في أول الكلمة، والثاني : ألا يفصل بينهما فاصل، والثالث : أن تبقى صورتُهما على حالها. فالأول مأخوذ من نصّه ، والثاني والثالث مأخوذان من تمثيله.

الموضع الرابع : استثناء ما استثنى من هذه القاعدة، وذلك أنه لو تركها على إطلاقها لدخل له فيها وجوبُ الإبدال (في) ^(١) نحو : وُورِي، ووُوفِي، ووُوعِد، وما أشبه ذلك مما الواوُ الثانية فيه مدّة مجردة غير أصلية، فأخرج ذلك بقوله : «في بدءٍ غيرِ شبيهِ وُوفِي الأشدُّ»، يعني أن ذلك الحكم إنما هو فيما سوى وُوفِي وما أشبهه، فماعد ^(٢) وُوفِي فهو الذي استقرّ له ذلك، وأمّا وُوفِي فليس كذلك، بل تقول : وُوفِي، ووُورِي ، ووُوعِد، ووُوفِي ، وما أشبه ذلك من غير أن يجب إبدال الأولى همزةً.

وإنما قال : شبه كذا، ولم يقل : في غير وُوفِي الأشدُّ، لئلا يفهم منه أن هذا اللفظ بعينه هو المستثنى وحده، وأنه شاذٌ خارج عن القياس، فأدخل شبه ليدلّ على أن ما كان مثله في الاشتمال ^(٣) على الأوصاف التي اتّصف بها فعدم ^(٤) الإبدال قياس فيه أيضاً. ولم يدخل «وُوفِي» في هذا الحكم بنصّه بل بالمعنى، لأنه إنما قال : في شبه وُوفِي الأشدُّ، فدخل له المشبه ولم، يدخل له المشبه به بذلك النصّ. نعم دخل له بمعنى الكلام، لأنه إذا علّق الحكم بالمشبه لأجل الشبه فتعلّق بنفس المشبه به أولى. وهذا ظاهر.

(١) سقط من س.

(٢) الأصل : فيما.

(٣) س : الاستعمال.

(٤) في النسخ : بعدم.

والأوصافُ التي اجتمعت في وُوفِي ثلاثةٌ :

أحدها : أن تكون الواو الثانية مَدَّةً، وذلك أن يكون ما قبلها من جنسها، فإن انفتح ما قبلها لم تخرج عن الحكم الأول، كالأمثلة التي تقدّمت.

والثاني : أن تكون زائدة كالتي في وُوفِي، فإن وزَّنه فُوعِلَّ ، فإن كانت أصليةً رجعت إلى الحكم الأول، نحو : أُولَى، تَأْنِيثُ أُولَ، إِذْ وزَّنها فُعَلَى (لأن أول أفعل^(١)). وكما إذا بنيت فُعْلًا من الوَاي، فإنك تقول : وُؤَى. فإذا خَفَّفَتِ الهمزة بالإبدال واوًا قلت : أُوَى. وكذلك تقول : رجلٌ وُعُودٌ للبنات، ثم تجمعه على وُؤْدٍ كَصُبْرٍ، فإذا أَسَكَّنْتَهُ^(٢) تخفيفًا ثم سَهَّلْتَ قلت : أُوْدُ.

وقد وقع الخلافُ في هذا الشرطِ، وأصلُه مسألةٌ سيبويه، قال : «وسألتُ الخليل - رحمه الله تعالى - عن فُعْلٍ من وأيتُ، فقال : وُؤَى، كما ترى. فسألتُه عنها فيمن خَفَّفَ الهمزة فقال : أُوَى، كما ترى. قال : فأبدل من الواو همزةً وقال : لأبْدُ من الهمزة لأنه لا يلتقي واوان / في أول ٢٤٩ الحرف»^(٣). ومعنى هذا أن الهمزة لما خَفَّفَتِ صارت صورتُها صورة الواو، وذلك موجبٌ للاستئصال باجتماع الواوين، وإذا كان كذلك وجب قلبُ الأولى همزة اعتباراً بظاهر اللفظ.

(١) عن س.

(٢) الأصل : سكتت.

(٣) الكتاب ٣٢٣/٤.

وعلى هذا يجرى كلامُ الناظم في إشارته إلى اشتراط وجود الواوين في اللفظ، ولم يُشير إلى استثناء ما أصله الهمز. وقد أنكر المازني والمبرد قول الخليل هذا، أمّا المازني فلأجل (أن)^(١) الثانية في نيّة الهمزة، لأنّ البدل عارض، فإذا لا واوين في التحصيل، فليس إبدال الهمزة بواجب، وشبه هذا يورى في أنه^(٢) يجوز أن تبدل الأولى همزة لا لاجتماع واوين ولكن لانضمام الأولى . وأمّا المبرد فأنكره من جهة^(٣) أن الذين يُخَفِّفون^(٤) همزة وُوى لايجوزون أن يفرّوا من همزة ساكنة ويجتلبوا متحرّكة لهم عنها مندوحة. وقالوا أيضاً : إنه متناقض، لأنك إذا قلتَ : وُوى، فإن راعيت اللفظ فيجب أن تهمز وتُدغم^(٥) فتقول : أُوى. وإن راعيت الهمز بعد التخفيف لم يجب الهمز ولا الإدغام. وقد اعتذر عن ذلك، ولكن الإشكال ظاهر الورد، فكان رأى الناظم أولى.

والشرط الثالث : أن تكون المدّة عارضة غير لازمة، كما في وُوى، فإنه فعل مبنى للمفعول من وافى، فالواو عارضة في هذا الفعل، فلو كانت المدّة لازمة لزم الإبدال كما مرّ. وخالف في ذلك المازني أيضاً فقال في مسألة الخليل المتقدمة : لو لم يكن أصلها الهمز - يعنى الواو الثانية (فى ووى)^(٦) - لم يلزم الإبدال، لأنّ الثانية مدّة مثل وُوى، إذا أردت فوعل من وارىت قال الفارسيّ راداً على المازني : لو لم يكن أصلها الهمز للزم إبدال التى هى فاء همزة وإن

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل : «فى أنه لايجوز».

(٣) س : «من حيث».

(٤) الأصل : يحققون.

(٥) ماعدا (س) : فتدغم.

(٦) سقط من الأصل. وفى س : «فى ووى».

كانت الثانية مدَّة، ألا ترى أن أولى قُلِبَتْ الفاء منها همزة وإن كانت الواو التي بعدها مدَّة، قال : «وإنما لمن تقلب من وُورِي ونحوه لأنها غير لازمة، ألا ترى أنك تقول : وارى، كما لم تُدْغَم في نحو سُورٍ وبُويح لأنها غير لازمة، ولو كانت لازمة لأدغمت وإن كانت مدَّة، كما أدغمت في مَغَزُو، وفي عَتُو، وإن كانت مدَّة، فكما تدغم إذا كانت مدَّة لازمة كذلك يلزم أن تبدل أيضاً إذا كانت المدَّة لازمة، فَوُوي ليس مثل وُوري، لما ذكرنا». هذا ما قال الفارسي، وهو ظاهرٌ كما ترى.

ومن مثل هذا الأصل ما إذا بَنِيَتْ من الوعد مثل طُومارٍ فإنك تقول : أوعاد، لاغير، ومن الوزن : أوزانٌ.

ثم إنه يبقى في كلام الناظم سُؤالات :

أحدها : أنه تضمَّن أن الواوين إذا اجتمعتا من غير فاصلٍ وجب إبدال الأولى، وعدم الفصل إنما أشار إليه إشارةً مجملةً، فيمكن أن يُريد عدم الفصل عن الإطلاق، ويمكن أن يُريد الفصل الظاهر لا المقدَّر فيكون الفصل المقدَّر معتبراً كالظاهر على الأول وغير معتبرٍ على الثاني، فعلى أي الوجهين (تحمله^(١)) فإنه (٢-ينبنى على^(٢)) مسألة، وهي^(٣) ما لو بَنِيَتْ من وأيت مثل اغْدُوْدَن فإنك تقول : إياؤأي، فإن خَفَفْتَ الهمزة / الثانية أَلْقَيْتَ ٢٥٠ حركتها على الواو الساكنة قبلها وحذفتها، فقلت : إياؤأي. وإن خَفَفْتَ الأولى وتركت الهمزة الثانية على حالها من التحقيق فالأصل أن تقول : وؤأي، لأنك أَلْقَيْتَ حركة الهمزة الأولى على الواو التي صارت ياءً لكسرة

(١) سقط من س.

(٢) مكان بياض في س.

(٣) سقط من الأصل.

همزة الوصل، وحذفت ألف الوصل لما تحرّك ما بعدها فرجعت واواً إلى أصلها، فإذا رجعت واواً التقى واوان. وكذلك إن خَفُفَتِ الهمزتين معاً فقلت : وَوَى، اجتمع واوان، فإن اعتبرت اللفظ وجدت واوين مُتَّصِلَتَيْنِ يحصل بمثلهما الاستثقالُ الحاصلُ بفُعُولٍ من الوعد إذا قلت : ووَعَدَ، فلا بُدَّ من الإبدال، وإن اعتبرت الأصل وجدت الواوين منفصلتين، فالعلة لم تَسْتَحِكِمَ وإن كانت موجودةً في ظاهر الأمر، كما لم تَسْتَحِكِمَ علّةُ قلب الياء والواو ألفاً حين قلت في جَيْالٍ^(١) : جَيْلٌ، وفي مَوَيْلٍ : مَوِيلٌ، فقلت : ووَأَى، لأجل ذلك، فعلى التقدير ليس في كلام الناظم بيان.

والسؤال الثاني : أنه يقتضى أن فُعُولَ الذى هو وزن وُوفِيَّ إذا لم يكن أصله فاعل يجب^(٢) إبدال الواو همزة، لأن من أوصاف وُوفِيَّ أنه مبنى للمفعول من وافى، فإذا بَنِيَتْ من وَعَدَ مثل حَوَقَلَ وَيُطَرَّ قَلْتُ : أُوْعِدَ وَيُوْعَدُ، فإن نبّيتهما للمفعول اقتضى كلامه أنك إنما تقول : أُوْعِدَ فيهما لاغير، لأنه ليس أصلهما فاعل، بل أصلهما فُوعَلَ وفِيْعَلَ، لكن هذا الحكم خلاف المنصوص من كلامهم، بل نصُّ ابنِ جُنِّيٍّ في هذا على جواز وُوعِدَ فيهما، لأنهما يجريان مَجْرَى فُعِلَ من فاعل من وعدت إذا قلت : ووُعِدَ، كما جرى حَوَقَلَ وَيُطَرَّ مَجْرَى قَوْلٍ وسوِيرَ، لأنهما محمولان على فاعل لانضمام ما قبل الواو وسكونها. قال : « فإذا اجتمعت الواوان هكذا لم يجب قلب الأولى منهما لأن الثانية مدّة، فجرت مجرى ألف واعد، فكما لم يجز همزها في واعد كذلك لم يجب^(٣) همزها في ووُعِدَ، لكن

(١) الجيال : الضبع، والضخم من كل شيء.

(٢) في النسخ : «لم يجب». وكلامه يدلّ على أنه يرتب وجوب إبدال الواو همزة على كون فوعِل ليس أصله فاعل.

(٣) الأصل : لم يجز. وكذلك مثله في بعض نسخ المنصف.

إن شئت همزتها لانضمامها»^(١). وقد نصّ سيبويه وغيره على أن ياء
فَيْعَلْ وواو فَوَعَلْ يجريان في بناء المفعول مجرى المدة التي أصلها فاعل،
فتقول : قَوْلٌ وبُوعٌ، ولاتدغم، كما لا تدغم قُؤول من قاول ولا بُويع من
بايع. وكذلك الأمر في تَفْوَعِلْ^(٢) من تَفَاعَل (وَتَفَيْعَلْ)^(٣). ولا خلاف في هذه
الجملة، فإذا كانوا يعاملون الواو هنا معاملة المنقلبة عن الألف كان
(من) (لأماقتضى هذا أن يقال : ووَعِدَ من أوعِد الذي أصله ووُعِدَ، ومن
ويُعَد. فالناظم على هذا (التقدير)^(٤) مخالف لهذا كُلُّه، وكذلك خالف ما
يقتضى كلامه في التسهيل ، إذ هو على ما ذكره ابن جني.

والسؤال الثالث : أن ما استثنى من «وَوَفَى الْأَشَدُّ» وأشباهه يُعْطَى
كلامه فيه جواز الإبدال، وذلك أن وَوَفَى ونَحْوَهُ مستثنى مما يجب فيه
الإبدال، فهو قد قال : إن هذا الوجوب مُطَرِّدٌ إِلَّا فِي هذا ونحوه، فاقترضى
أن الإبدال فيه غير لازم، وهذا معنى كونه جائزاً، وإذا كان كذلك خالف
ماقاله غيره من أن الإبدال في وُورِي وَوَفَى ووُوعِد، ونحو ذلك غير جائز.
قال ابن خَرُوفٍ : وأما وُورِي وأشباهه / فلايجوز فيها إِلَّا تَرَكَ الهمز ٢٥١
بحملها على فاعل، ولذلك لم تُدغم في مثل سُورِي. هذا هو النظر في
الطرف الخاص بمسألته الحاضرة.

والجواب عن الأول بصحة كل واحد من الاحتمالين، أمّا الاحتمال
الأول فظاهر(في^(٥)) القياس من حيث لم تَسْتَحْكِمْ عَلَةً وجوب القلب، وهو

(١) المنصف ٢١٩/١.

(٢) ماعدا (ك) : «في تفاعل من تفوعل».

(٣) عن س، وهامش ك.

(٤) عن س.

(٥) سقط من ك. ومكانه في الأصل، ت : من.

اجتماع الواوين، كما لم تستحکم علّة وجوب الإدغام في نحو : رُوِيَا وتَوَوِي،
 (بالتخفيف) (١) و(هو) (٢) ظاهر، و(و) (٣) أيضا هو قول الفارسي، ومذهب المؤلف
 في التسهيل إذ قال : «فإن عَرَض اتّصّالهما - يعنى الواوين - بحذف همزة
 فاصلة فوجهان» (٤). فلم يَحْتَم - كما ترى - الحكم بالإبدال، بل حَكَم الاعتبارين
 : اعتبار الأصل، واعتبار اللفظ. ولنا أن نقول أيضا : إنه إنما اعتبر الفصل
 الظاهر، وأمّا الفصل المقدّر فلم يعتبره، بل يجرى عنده مجرى ما لا فصل فيه
 البتّة. ولا يضرنا في ذلك مخالفة (٥) من خالف إذا لم تكن مخالفة (٥) إجماع،
 أما التسهيل فكثيرا ما يخالفه كما رأيت فيما تقدّم شرحه، وأمّا الفارسي فإنما
 هو رأى رآه بعد ما ذكر المازنى أن الحكم فيه وجوب الإبدال كالذى لافصل فيه،
 هذا ظاهر كلامه، ألا تراه قال حين أتى ببناء اغدودن من وأيت : «وإن خَفُفَتْ
 الأولى وتركت الهمزة الثانية قلت : أوأى». قال : «وكان الأصل : ووأى، لأنك
 أُلقيت حركة الهمزة التى هى العين الأولى على الفاء، وكانت واواً في الأصل،
 فانقلبت ياءً للكسرة همزة الوصل، فحذفت ألف الوصل لما تحرك ما بعدها».

قال : «فلما رَجَعَت واواً بعدها الواو الزائدة هَمَزَتْ موضع الفاء لئلا
 يجتمع واوان فى أوّل الكلمة». قال : «فإن خَفُفْتِهما جميعا قلت : أوى» (٦). هذا
 ما قال، فظاهره الوجوب وأن الواوين هنا مثلهما في أوصل . وشرحه ابن جنى
 على ما هو عليه ثم قال : وقد أجاز أبو علي أن يقال : ووى، وأن يقال : ووأى،

(١) عن ك.

(٢) سقط من س، ك.

(٣) سقط من س .

(٤) التسهيل ٣٠٠.

(٥) عن س، وهامش ك.

(٦) المنصف ٢/٢٤٧.

ولاتقلب الواو همزة . قال: لأن نية الهمزة فاصلة بين الواوين ، لأن الأصل أو أو أى ، كما تقدم، فترك الهمزة ههنا نظير تصحيح الواو في تخفيف رؤيا وتووى، إذا قلت : روياء وتووى، فلم تقلب الواو وإن كانت ساكنة قبل الياء لأن نية الهمزة تمنع من القلب كما تمنع لو كان حاضراً ملفوظاً به.

فالحاصل أن المسألة مُخْتَلَفٌ فيها، ومذهبُ الفارسيّ الذي اتبعه في التسهيل له وجهٌ من القياس حسنٌ، ولكن ما قاله المازني أيضاً له وجه، ونظيره رأى^(١) الخليل في فعلٍ من وأيت إذا خَفَّفْتَ فقلت : أوى، ألا ترى أنه اعتبر اللفظ الذي به حصل الاستئصال فأوجب همز الواو الأولى وإن كانت الثانية أصلها الهمز لما كانت الصورة ذات واوين في التحصيل الظاهر، فذلك يقول الناظم هنا : إنَّ الحاصل في أيدينا وفي نطقنا واوانٍ في أول كلمة، فحصل بهما من الاستئصال ما حصل في أوصل، فكما يجب هنالك الإبدال همزةً فذلك ههنا. غير أنه يقدح له فيه عَدَمُ / ارتضائه ٢٥٢ مذهب الخليل، فتأمل.

والجواب عن الثاني : أنه يدخل له فُوعِلَ من فَيَعَلَ وفُوعَلَ بقوله : «شِبْهٌ وَوَفِي الْأَشْدُّ»، لأن الواو هنا شبيهةٌ بواو فُوعَلَ من فاعل في الزيادة والعروض، وبالتشبيه بها عُوِمِلَتْ معاملتها على مامرٍّ في التعليل، فذلك كله يشمل كلام الناظم ، فلا إشكال فيه.

وعن الثالث : أنا نلتزم ما أفهم^(٢) كلامه من جواز الإبدال، فإن ظاهر كلام الناس ذلك المقتضى، إذ هم يطلقون القول في الواو المضمومة

(١) س : قول الخليل.

(٢) ماعدا (س) : أبهم.

ولا يستثنون شيئاً مما قال، وإنما يستثنون أموراً أخرَ ليس هذا منها، فاتَّبِعْهُمْ
الناظم في هذا الإطلاق، وكذلك فَعَلَ في التسهيل، وأيضاً فإن ابن جنى قد نصَّ
على جواز الإبدال فيه بعينه قال : «وَهَمْزُ الْوَاوِ فِي وَوَدَى فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ جَائِزٌ»
ثم ذكر أن ذلك لانضمام الواو (لا) ^(١) لاجتماع الواوين.

ومثُلُ هذا أيضاً لابن السَّراج في الأصول ^(٢). فإذا ما قاله ابن خروف
يُنْظَرُ في صحته.

وَوُفِّيَ معناه : بَلِّغْ. ويقال : وافى فلان، أى : أتى.

وهنا تمَّ ما قصد ذكره مما تُبَدَّلُ منه الهمزة.

وقد نَقَصَه من أحكام هذا الفصلِ حكمُ الواو المضمومة والمكسورة إذا
وقعتا أوَّلَ الكلمة في إبدالِهما ^(٣) همزة. وعُدُّرُهُ ظاهراً في كونه لم يقصد لذكر
جميع أحكام الأبواب، فلا بُدَّ أن ينقصه من كُلِّ بابٍ أشياء إلا في القليل . وقد
يقال : لعلَّة ترك ذلك مع قصد الاختصار، لأنَّ إبدالَ الواو المضمومة همزة
لا يلزم بل هو جائز، فإذا تَرَكْتَ الواو على حالها فلا عليك منها، ولا تُعَدُّ بذلك
لاحناً، وذلك نحو : وَجْهٌ، وَوَقَّتَتْ، ونحوهما. بل من الواو المضمومة ما يلزم فيه
عدمُ الإبدال، وذلك في خمسة مواضع، هى : أن تكون الضمة عارضةً نحو :
لَتَرَوُنَّ، أو مُشَدَّةً نحو : التَّسْوَرُ، أو مُتَّصِفَةً بموجب الإبدال المتقدم نحو : أوَّلَى،
أو زائدةً للإلحاق كالتجهُّزُ، أو فى نحو : وَوَفِي، على مذهب ابن خروف المتقدم.
هذا في المضمومة، وأمَّا المكسورة فكذلك أيضاً هى في حكم الجواز إذا وقعت

(١) عن س ، وهامش ك .

(٢) الأصول ٣٠٧/٣ .

(٣) الأصل، ت : إبدالها .

بين ألف وياءٍ مُشدَّدةٍ، وكذلك إذا وقعت مُصدَّرةً، فالأوَّل نحو فعاليلٍ من الرمي إذا قلت : رمائيُّ. والثاني نحو : وشاح.

وعلى أنهم قد اختلفوا في اطَّراد ذلك أو وقفه على السماع، فظاهر المازنى في تصريفه^(١) اطَّرادُ ذلك، ونَقَلَ الفارسيّ في الإغفال^(٢) عن أبى عُمَر عدم اطَّرادِه، وهو يظهر من سيبويه، فإذا كان غير مُطرِدٍ فلا حاجة إلى التنبيه عليه. وقد زعم في التسهيل^(٣) أنه مُطرِدٌ على لُغةٍ، وكأنه فهم ذلك من كلام المازنى في التصريف لأنه قال فيه : «واعلم^(٤) أن الواو إذا كانت أولاً وكانت مكسورة فمن العرب من يُبدل مكانها الهمزة، ويكون ذلك مطرداً^(٥)، وفي كلام سيبويه أيضاً إشعاراً ما بهذا، وهو قوله : «ولكن ناساً كثيراً يُجروُن الواو إذا كانت مكسورة مُجرى المضمومة، فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولاً^(٤)». / ولكن التحقيق أن ذلك ٢٥٢ ليس بلُغةٍ ثابتةٍ، وقد سأل ابن جنى شيخه^(٥) عن ذلك، فنفي أن تكون لُغةً، بدليل إجماعهم على مُوشَّحٍ بغير هَمْزٍ. وبالجمله فإن كانتا لغتين لم يحتج إلى التنبيه عليهما، إذ لاإبدال، وإن كان إبدلاً فالذى عليه الحُذَّاق كالفارسيّ وغيره وَحَمَلُوهُ كلامَ سيبويه عدمَ الاطَّراد، (وعلى القبول بالاطراد^(٦)) فهو غير لازم، فالبانى على الأصل من عدم الإبدال مصيب، والله أعلم.

(١) المنصف ٢٢٨/١ - ٢٢٩.

(٢) الإغفال.

(٣) التسهيل ٣٠١.

(٤) الكتاب ٣٣١/٤.

(٥) المنصف ٢٣٠/١.

(٦) عن س.

ثم أخذ يذكر ما تبدل إليه الهمزة فقال :
وَمَدًّا أَبْدَلِ ثَانِيَّ الْهَمْزَيْنِ مِنْ
كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ كَائِرٍ وَائْتَمِنُ
إِنْ يَفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ أَوْ فَتَحِ قَلْبُ
وَأَوَّاءُ، وَيَاءُ إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبُ
نُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا، كَذَا وَمَا يُضَمُّ
وَأَوَّاءُ أَصِرَ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمُّ
فَذَلِكَ يَاءٌ مُطْلَقًا جَاءَ وَأَوْمٌ^(١)
وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيَةِ أَمٍّ

فتكلم - على إبدال إحدى الهمزتين المجتمعتين في كلمة، ولم يتكلم في الهمزة المفردة، بل ترك ذكرها البتة، والناس يذكرون (في)^(٢) باب الهمز الفصلين معاً، والعدر للناظم في تركه ذلك أمران: أحدهما : ماتقدم مثله من أن إبدال الهمزة المفردة جائز لا لازم، وإذا كان جائزاً فالبقاء على الأصل لا لحن فيه، فلم يعتن^(٣) به من حيث لا ينبغي على تركه فساد ولا خطأ، وتكلم على ما كان الإبدال فيه لازماً وذلك مع اجتماع الهمزتين، ولذلك قيد الكلام فيهما بكونهما في كلمة لأن ما في كلمتين لا يلقى في تركه على أصله محذور.

والثاني : أن الناظم إنما بني هنا في الكلام على الإبدال المحض الذي تصير فيه الهمزة إلى حقيقة أخرى، وهي الواو أو الياء، كسائر ما أبدل من

(١) سيتعرض المؤلف لهذا الضبط في شرحه.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) س : يعتد.

الحروف التي تقدّم ذكرها أو يأتى بيانها، وأما الهمزة المفردة فليس فيها إبدال في الغالب، وإنما تسهيلها بينَ بَيْنَ كإمالة في بابها، فلم تخرج الهمزة فيه عن حقيقتها، ولذلك تبقى المتحركة بعد التسهيل على زنتها قبله إذا وقعت في شعرٍ، ولذلك جعل النحويّون كسيبويه^(١) وغيره لتسهيل الهمزة باباً على حدّته خارجاً عن التصريف.

وإذا تقرّر هذا فالهمزتان إذا اجتمعتا في كلمة لم تخلُ من ستة عشرَ وجهاً، فالأولى^(٢) لاتخلو من أربعة أوجهٍ، أن تكون مفتوحةً أو مضمومةً أو مكسورةً أو ساكنةً، وكذلك الثانية لاتخلو من أربعة الأوجهِ، فإذا أخذت وجهاً من إحداهما مع كلِّ وجهٍ من الأخرى قام من ذلك اثنا عشر، فإذا فتحت الأولى مثلاً كانت الثانية معها على الفتح أو الضم أو الكسر أو السكون، وكذلك إذا ضممتها كانت الثانية معها على أربعة الأوجهِ، وكذلك إذا كسرتها أو سكنتها. والناظم أخذ يتكلّم على هذه الأوجهِ بقولٍ جُمليٍّ، لكنه قدّم قبلَ التفصيل فوائد عامةً لما / تكلّم فيه : ٢٥٤

إحداها : أن هذا الإبدال إنما يقع في ثانى الهمزتين لا في المبدوء بها^(٣)، وذلك قوله : «ومداً ابدلِ ثانىَ الهمزَيْنِ» فَعَيْنُ للإعلال الهمزة الثانية، وهذا صحيحٌ، وإنّما التزموا إبدال الثانية ولابدُّ لأن الاستئقال فيها يقع وليس في النطقِ بالأولى من حيث هى مع ما قبلها استئقال، فكان الإبدال حيث يقع الاستئقال أولى، وذلك في الثانية. وبهذا يُحتجّ للخليل في اختياره تخفيف الثانية من الهمزتين من كلمتين إذ يقول : الأصل أن يكون

(١) الكتاب ٥٤١/٣.

(٢) س : لأن الأولى .

(٣) س : منهما.

التغيير في موضع التعذر أو^(١) الاستثقال، وليس ذلك إلا في الثانية دون الأولى^(٢).

والثانية : كونه مختصاً بالكلمة الواحدة إذا اجتمعتا فيها، فإنه، فإنه إذا كان كذلك وجب الإبدال على ما ذكره، فإن كانا من كلمتين نحو : قرأ آية ، وجاء أهل فلان، وخيأ^(٣) أبى، ويحبأ أيوب، وقرأ آية، (وهؤلاء إن كنتم^(٤))، وما أشبه ذلك، لم يلزم الإبدال، إذ يجوز التخفيف بينَ بَيْنَ على الجملة، والتحقيق، وذلك أنهما في الكلمة الواحدة لازما الالتقاء بخلاف ما إذا كانتا من كلمتين، لأنك إذا قلت «جاء» ليس بل لازم أن تأتي بعد^(٥) «جاء» بما أوله همزة، وكذلك إذا استفهمت بالآلف ليس بل لازم أن يأتي بعدها همزة، ففرقوا بين الالتقاء اللزيم وغير اللزيم، فكان استثقال المتلازمين أشد من غير المتلازمين إلى هذا النحو من التعليل أشار سيبويه^(٦).

ومعنى كونهما من كلمة أن يكون معاً في أصل بنيتهما أو ما يجرى ذلك المجرى، فادم وأخر أصلهما أدم وأخر، ووزنهما أفعل، فهما من أصل البنية، وكذلك : جاء وناء أصلهما جائئ، ونائى، قال الشاعر^(٧) :

فإنك لاتدري متى الموتُ جائئُ

إليك، ولا ما يحدثُ الله في غدٍ

(١) ماعدا (س) : «والاستثقال».

(٢) انظر الكتاب ٥٤٩/٣.

(٣) س : جناً.

(٤) الآية ٣١ من سورة البقرة.

(٥) س : «بعدها بما».

(٦) الكتاب ٥٥٢/٣.

(٧) البيت في الخصائص ٦/٢، ١٤٣/٣.

وكذلك : أئمة جمع إمام، وما أشبه ذلك، وايت، (و: اوتُمِرُ^(١))، و: ايتَمِنُ، ونحو ذلك مما أوله همزة الوصل، مما جرى الاجتماع فيه كالکلمة الواحدة، لأنَّ همزة الوصل هي من وَجِهٍ كالمعدودة^(٢) من أصلِ البنية، ومن جهةٍ أخرى معدودةٌ في المنفصلات عنها، ولكنهم عاملوها معاملة المتصل فقالوا : اوتُمِنَ، فأبدلوا الثانية واوًا، و: ايت، فأبدلوا ياءً. وأما ماكان من نحو : (أأنتم^(٣))، و(أأشققتم^(٤)) ونحوهما، فالهمزة ليست بمعدودةٍ في حروف مابعدھا، وإنما هي كلمةٌ على حدّتها على حرفٍ واحدٍ، فليست بداخلةٍ تحت حكم وجوب الإبدال، بل حكمها حكم : جاءَ أبى، ونحوه.

والثالثة : أن هذا الإبدال محضٌ لاتخفيف بينَ بَيْنَ، لقوله : «ومدًا ابدلْ». وقوله بَعْدُ : «قُلِبْ واوًا، وياءً إِنْزَرَ كَسَرَ يَنْقَلِبْ»، وقوله : «واوًا أَصِرْ»، وغير ذلك مما يدلُّ من كلامه على عَدَمِ إبقاءِ رسمِ الهمزة. ووجهُ ذلك ظاهر، لأنَّ الهمزة المَخْفُفَة عندهم تنزُلُ منزلة، المحقَّقة، فليس التخفيف بمخرج عن استئصال اجتماع الهمزتين ما لم يكن إبدالاً وقلباً محضاً، على حدِّ إبدالهم الهمزة الواحدة في قول حَسَّان بن ثابت، رحمه الله تعالى^(٥):

سالت هُذيلُ رسولَ الله فاحشَةً

ضَلَّتْ هُذيلُ بما سالت ولم تُصِبْ

(١) سقط من الأصل.

(٢) س : معدودة.

(٣) من الآية ١٦ من سورة الملك.

(٤) من الآية ١٣ من سورة المجادلة.

(٥) الكتاب ٤٦٨/٣، ٥٥٤، والمقتضب ٣٠٣/١، والمحتسب ٩٠/١، وشرح الشافعية للرضى ٤٨/٣،

وشرح شواهد الشافعية ٣٣٩. وديوان حسان ٣٧٣.

وقول زيد بن / عمرو بن نُفَيْلٍ، أنشده هو والذي قبله سيبويه^(١) :
سالتاني الطلاق أن رأيتاني

قل مالي، قد جئتُمانى بِنُكْرٍ
فهذا إبدالٌ محضٌ لاتسهيل فيه وإلا^(٢) انكسر البيتُ، فكَذلك الإبدالُ
في ثاني الهمزتين.

وهذا الحكم الذي قَرَّر من لزوم الإبدال هو مذهبُ النحويين
البصريين، فلم يخرج عن طريقتهم^(٣). وأما الكوفيون فيذهبون إلى صحة
التحقيق فيهما معاً، وبه قرأ كثيرٌ منهم. وقد جعل ابنُ مالك في التسهيل
ذلك لغةً، فقال : «وتحقيقُ غير الساكنة مع الاتِّصال لغة^(٤)». ولكن الظاهر
من السماع ندورُ هذا بحيثُ لا يعتدُّ به في القياس المستمر، مثلُ ما حكى
أبو زيد وأبو الحسن من قولهم : غفر الله خطائهُ، وحكى أبو زيد وغيره :
دَرِيئةٌ ودَرَائِيءٌ، قال ابنُ جنى : وروينا عن قطرب : لَفِيئةٌ^(٥) وَلَفَائِيءٌ،
وأنشدوا^(٦).

فإنك لاتدري متى الموت جائي

إِلَيْكَ ولا ما يُحدِّثُ الله في غدٍ

والصوابُ في هذا كُلُّهُ أن يُقاسَ على ما اشتهر ويُوَقَّفَ على السماع
خلافه .

(١) الكتاب ٥٥٥/٣، والبيت لزيد بن عمرو بن نُفَيْلٍ، وانظر الخزانة ٤١٠/٦.

(٢) الأصل : ولا.

(٣) ماعدا (س) : طريقتهم.

(٤) التسهيل ٣٠٢.

(٥) س : نفيئة ونفائى . واللَّفِيئة : البضعة من اللحم لاعظم فيها.

(٦) تقدم البيت في ص ٨٠ من هذا الجزء.

وقد تحصل من هذا صحة ما بنى عليه الناظم هنا، وبالله التوفيق.

والرابعة : أن أمثله وقوة كلامه قد أشعرت أن شرط هذا الحكم في الهمزتين ألا يقع بينهما فاصل كما في آثر، أوتمن، وأوم. ولا شك أن الأمر كذلك، فأنهما إن فصل بينهما بفاصل زال الاستئصال المهرب منه، وأمكن النطق بهما على حالهما من التحقيق بالتسهيل أيضا، فصارا كأنهما في كلمتين مفترقتين، وذلك نحو : آء، لشجرة معروفة، قال زهير بن أبي سلمى^(١) :

أصك، مُصَلِّمُ الأذُنَيْنِ، أَجْنَا له بالسَّيِّئِ تَنُومٌ وَأُءٌ

وكذلك : (أنباء)^(٢) جمع نبي، وهي قراءة نافع^(٣)، وكذلك : نُبَاءٌ، قال عباس بن مرداس السلمي^(٤) :

يَا خَاتَمَ النُّبَاءِ، إِنَّكَ مُرْسَلٌ

بالخير، كُلُّ هُدَى السَّبِيلِ هَذَاكَ

وكذلك : امرأةٌ سوءٌ، أى : قبيحة. وعلى هذا يكون قولهم : ذوائبٌ - في جمع ذؤابة، أصله : ذائبٌ - شاذًا. لكن الفصل قد يكون ظاهرًا كالأمثلة المذكورة، وقد يكون مُقَدَّرًا كما تقول : وأدتها فأننا أئدُها وأدًا، وقع في (بعض)^(٥) نسخ الكتاب^(٥) هذا المثال بتحقيق الهمزة الثانية، في المضارع،

(١) ديوانه ٦٤، والمنصف ٨٤/٣.

والصك : اصطكاك العرقوبين، ويكون ذلك إذا مشى فأما إذا عدا فلا.

وأجنا : في كاهله انحناء على صدره. وفي شرح الديوان : أجنى : أدرك أن يجنى! والسئ : أرض. والتنوم : الواحدة : تنومة، شجرة غبراء تنبت حبًا دسما. والاء، الواحدة آءة، ثمر السرح.

(٢) من الآية ٩١ من سورة البقرة، وانظر الإقناع ٤٠٣.

(٣) الكتاب ٤٦٠/٣، والمقتضب ٢٩٩/١، ٢٠٨/٢، واللسان : نبأ.

(٤) عن س، وهامش ك.

(٥) الأصل، ت : «نسخ هذا الكتاب» وانظر كتاب سيبويه ٥٢/٤.

فأجاز ابن خروف فيه وجهين : التحقيق اعتباراً بالأصل، إذ أصله :
أُوئِدْهَا، لكن حُذِفَت الواو لما سِيْذَكَرَ إن شاء الله، والحذف عارضٌ فكانَ
الفصلَ ثابتٌ، فلم يُسْتَنْقِل اجتماع الهمزتين والتسهيل اعتداداً بعارض
الاجتماع في اللفظ. وهذا نظير مسألة بناء اغْدُوْدَن من وأيت إذا سَهَلْت
فقلت : وَوَى، هل يُعْتَدُّ بالعارض فيقال : أَوَى، لا غير، أولاً يُعْتَدُّ به فيقال :
وَوَى.

ثم نرجع إلى كلامه في التفصيل فقلوه : ومداً ابدلْ ثاني الهمزتين
مِنْ كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ»، يعنى أَنَّ ثاني الهمزتين الذى عليه يَرِدُ الإبدال على
قسمين، أحدهما : أن يكون ساكناً.

والثانى : أن يكون متحركاً. فإن كان ساكناً أبدلته مداً، والمدُّ أحدُ
حروف العلة الثلاثة إذا كان ما قبلها من جنسها، وإنما يقال لها حروفُ
مدٍّ لأنها ناشئة عن صوت الحركة المتقدمة، فالمفتوح ما قبلها تبدل / ألفاً، ٢٥٢
نحو مامثل به من قوله^(١): أثِرْ، وهو أمرٌ (من)^(٢) أثره بكذا يؤثره به : إذا
فضَّله به على غيره. وكذلك : أثرتُ فلاناً على نفسى، من^(٣) المأثرة بمعنى
المكرمة، لأنك جعلت له بذلك مكرمةً تؤثّر عنه، أى : تُثَقِّل عنه، وأصله :
أُثِرْ، فأبدل الثانية ألفاً. ومثله : آدمُ، لأنه من الأدمة، وآخرُ وأمن، وأتى
كذا، أى : أعطاه. والمضموم ما قبلها تُبدل واواً نحو ما مثل به من اوتمن،
أصله^(٤): أوْتَمَن، أى : جُعِلَ أميناً، فهو من الأمانة ضدَّ الخيانة ، يقال :
أَمِنْتُه على كذا ، وانتتمنته عليه ، بمعنى . ومثله : أُوتِيَ ، وأُمر (بكذا،

(١) ماعدا (س) : قوك.

(٢) ليس في س.

(٣) س : بالمأثرة.

(٤) الأصل، ت : أصلها.

وأوثر^(١) (فلان)^(٢) بكذا والمكسور ما قبلها تُبدل ياءً، ولم يأت عليها بمثال، ومثاله : اَيْتَمَنُ يازيدُ فلانا ، و : اَيْتَنِي أكرمك ، و : اَيْبَ من كذا ، من أَيْبَى يَأْبَى ، و : اَيْتَمِرُ، وما أشبه ذلك. هذا كَلَفَه مبدلُ مدَّة من جنس (حركة)^(٣) ما قبلها.

والثاني من القسمين أن يكون الهمز متحركاً، فقسمه الناظم ثلاثة أقسام، أحدها أن يكون مفتوحاً، والثاني أن يكون مكسوراً، والثالث أن يكون مضموماً. فأما القسم الأول، وهو أن يكون مفتوحاً، فهو الذي بدأ به وجعل إبداله على وجهين، أحدهما الإبدال واواً، وذلك بعد الضم أو الفتح، لأنه قال : «إِنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ أَوْ فَتْحِ قَلْبٍ وَاوًا».

ضمير «يُفْتَحِ»^(٤) عائدٌ على ثاني الهمزين، يعنى أنه يُقْلَبُ واواً بعد الضمة والفتحة، فأما بعد الضمة فنحو : أَوَيْدِمَ - في تصغير أَدَمَ - وأَوَيْخِرَ - في تصغير آخِرَ - وأَوَيْمَةً - في تصغير أَيْمَةٍ.

وكبنائك من أُمٍّ مثل أُصْبَعٍ - كَجُذْبٍ^(٥) - فتقول : أُوْمٌ، أصله : أُمٌّ، فَنَقَلْتُ حركة الميم إلى الهمزة الساكنة^(٦) طَلَبًا للإدغام، ثم أُبْدِلْتُ فِقِيلَ^(٧) : أُوْمٌ. وأما بعد الفتحة فنحو أَوَايِمَ - جمع أَدَمَ - وأَوَاخِرَ - وكذلك ما أشبهه. وأما كونها واواً بعد الضمة فظاهراً، لَطَلَبِ الضمة مايجانسها ولتَقْلِ الياءِ إِنْ وقعت بعدها لو قلت : أُوَيْدِمَ، في أَدَمَ، ولتَعَذَّرِ الألف هناك بعد الضمة، ولذلك قالوا في

(١) سقط من س.

(٢) عن س، وهامش ك.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) الأصل، ت : والفتح.

(٥) الأصل، ت : كمحدث.

(٦) الأصل : الثانية.

(٧) الأصل : فقلت.

تصغير فاعل كقائم : قُوَيْنِم ، وفي ضارب : ضَوِيرِب. وأماً كونها واواً بعد الفتحة فلأنهم جعلوا هذه الألف المبدلة من الهمزة كالآلف الزائدة، لأنها لم يبق لها من أصلها أثرٌ (ولا رسمٌ)^(١)، فصارت كآلف خالدةٍ وضاربةٍ، فكما تقلب الألف واواً إذا قلت : خوالدٌ وضوَّاربُ، فكذلك تقلبها هنا إذا قلت : أوادمُ وأواخرُ، في آدمَ وأخرَ، إذا جعلتهما اسماً كاحمدَ وأفكَلُ^(٢). وكذلك يقال في المضموم ما قبلها.

وقوله : «قَلِبْ». وقال بعد : «إِثْرُ كَسْرٍ يَنْقَلِبُ»، إشعارٌ بأن الإبدال محضٌ كما تقدّم.

(والوجه)^(٣) الثاني : إبدالها ياءً، وذلك إذا وَقَعَتْ بعد الكسرة، لقوله : «وياءُ إِثْرُ كَسْرٍ يَنْقَلِبُ»، يعنى أَنَّ الهمز ينقلب ياءً إذا وقع بعد كسرةٍ، (نحو)^(٤) بنائك إِفْعَلْ كإِصْبَعٍ من أمّ، تقول : إِيْمَ، وأصله : إِأَمَمٌ، فوجب نقلُ الحركة من الميم إلى الهمزة، ثم أُنْغِمَتِ الميمُ في الميم.

وإنما انقلبت ياءً لأنَّ الياءَ مجانسةٌ للكسرة، بخلاف الواو فإنها غيرُ مُجانسةٍ، والألف لاتقع هنا البتّة فوجب الإبدالُ ياءً.

وأما القسم الثاني - وهو أن يكون ثاني الهمزين مكسوراً - فإن فيه وجهاً واحداً ذكره^(٥)، وهو الإبدالُ ياءً، وذلك قوله : «نو الكسر مطلقاً كذا»، وذا / إشارةٌ إلى أقرب مذكور وهو المفتوح المكسور ما قبله ، فاقتضى،
من الإبدال ما اقتضاه، وهو الإبدالُ ياءً.

(١) ليس في س.

(٢) الأفل : الرُّعدة.

(٣) عن س، وهامش ك.

(٤) سقط من الأصل، ت.

(٥) س : لذكره.

وقوله «مطلقاً» تنبيهٌ على أن الحكم هكذا، كان ماقبله مفوحاً أو مكسوراً أو مضموماً. وإنما تبيّن معنى الإطلاق مما تقدّم من التقييد، إذ^(١) قسم المفتوح إلى ماقبله مضموم أو مفتوح، وإلى ماقبله مكسور، ولم يطلق الحكم فيه^(٢) إطلاقاً، فدلّ ذلك على أن الإطلاق هنا بالنسبة إلى ذلك التقييد، فالمفتوح ماقبله^(٣) نحو : أَيْمَة، والمكسور ماقبله كما إذا بَنَيْتَ من أُمٍّ مثل إِيْمَدٍ فإنك تقول: إِيْمٌ، والمضموم ماقبله كما إذا بَنَيْتَ من أُمٍّ مثل أَصْبِعٍ فإنك تقول : أَيْمٌ. وجهُ الياء هنا أن الأصل أن يكون تسهيلُ الهمزة إلى مناسب حركتها، كما في تخفيف الهمزة المفردة، ولايُخْرَجُ عن ذلك إلا لسبب دأع إليه كالمفتوحة بعد الضمة أو الكسرة، ^(٤) (إِذْ لايمكن هنالك إلا الإبدال^(٥))، لتعذر وقوع الألف بعد الضمة والكسرة^(٤))، وكذلك إذا انفتَحَ ماقبلها، عاملوها معاملة الألف الزائدة فقلبوها إلى ما يقلبون إليه الزائد. وأما إذا لم يكن ثَمَّ سببٌ مُخْرِجٌ عن ذلك الأصل فلا مَعْدِلَ عنه.

وأما القسم الثالث، وهو أن يكون الهمزُ مضموماً فحكمه الإبدال واواً، وذلك قوله : «وما يُضَمُّ واواً أَصِرَ». و«ما» موصولة، وهى في موضع نصب بأصِرَ على المفعول الأولِ (له)^(٦)، لأنَّ أَصِرَ متعدُّ إلى اثنين، وثانیهما (قوله)^(٤)

(١) س : من التقييد المقسم.

(٢) س : به.

(٣) الأصل، ت : «بالمفتوح إلى مثله».

(٤) عن س، وهامش ك.

(٥) س، ك : «إلا إبدال الياء». ومعروف أنها تبدل واواً بعد الضمة، وياء بعد الكسرة. فلعل الصواب ما أثبتنا، ولعله أيضاً : «إلا الإبدال إلى الواو والياء».

(٦) عن س، ك.

«واوًا»، وأَصِرَ بمعنى صَيَّرَ، أى : اجعله واوًا، يعنى أَنَّ الهمزَ^(١) الثانى من الهمزين إذا كان مضمومًا يُبدَلُ واوًا من جنس حركته.

وقوله : «واوٌ أَصِرَ»، وأطلق القول يريد سواءً أكان ما قبلها مفتوحًا أو مكسورًا أو مضمومًا، فالفتوح ما قبلها كما إذا بَنَيْتَ مثل أَصْبَعُ من أُمُ فقول : أُوُمُ، والمكسور ما قبلها كما إذا بَنَيْتَ (من^(٢)) أُمُ مثل إِرْصَبُ فتقول : إِرُومُ. والمضموم ما قبلها كما إذا بنيت منه^(٣)) مثل أُبْلَمُ^(٣) فتقول : أُوُمُ. وهذا على ماتقدّم من اعتبار التسهيل بحركة الهمز المُسهّل.

ثم استثنى من كُلية هذه الأقسام الثلاثة ما إذا كان ثانى الهمزين^(٤) في موضع اللام فقال : «مالم يكن لفظًا أَتَمُّ فذاك ياءٌ مطلقًا جا». والضمير في «يَكُنْ» عائِدٌ على ثانى الهمزين^(٤) المذكور. و«لفظًا» مفعول بأَتَمُّ، قُدِّمَ عليه. و«أَتَمُّ» فعلٌ ماضٍ فاعله ضمير ثانى الهمزين، يعنى أَنَّ ماتقدّم من اعتبار الهمز بحركته أو بحركة ما قبله في تسهيله إنما هو غير الهمز الواقع مُتَمِّمًا^(٥) للكلمة، أى : في موضع لامها، فإنه إن كان كذلك فإنه يُبدَلُ ياءً مطلقًا، ومعنى الإطلاق أنه كذلك كان مفتوحًا أو مكسورًا أو مضمومًا، وكذلك ما قبله بأيّ حركةٍ تحرّكَ فالياء هى المحكوم بها في الإبدال مطلقًا. ومثال ذلك : جاءٍ وشاءٍ، أصله على مذهب سيبويه: جائئٌ وشائئٌ، فأبدلت الثانية ياءً، وكما (إذا)^(٦) بنيت من قرأ مثل جعفر لقلت : قرأئى، أصله : قرأأ، فأبدلت الثانية ياءً، ثم جرى عليها حكم

(١) الأصل، ت : «أَنَّ المعنى الثانى».

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الأُبْلَمُ : الخُوَصَّة.

(٤) سقط من س.

(٥) س : مَيِّمًا.

(٦) سقط من الأصل، ت.

التصريف فانقلبت أَلِفًا لتحركها وانفتاح ماقبلها. وكذلك مثال بُرْتُن
(منه)^(١)، تقول : قُرءٌ، أصله : قُرْعٌ، فأبدلت الثانية ياء فصار قُرْعِيٌّ، ثم
كُسِرَت الهمزة لأجل الياء فقليل : قُرْنِيٌّ، ثم فُعِلَ به مافُعِلَ به مافُعِلَ بقاضٍ
وشَجَّ فقليل : قُرءٌ ومثل ذلك بناؤك من قرأ مثل قَمِطِرٍ تقول فيه :

قَرَأِيٌّ، وكذلك / مثل مَعَدٍّ^(٢) قَرَأِيٌّ أيضاً. وإنما كان القلب هنا إلى ٢٥٨
الياءِ البتَّةَ لأنَّ موضعها موضعُ الياءِ، لأنَّ حروفَ العلةِ إذا وقعت رابعةً
فصاعداً كانت ياءً ولابدٌ، إمّا بالأصل وإمّا بالقلب، ألا^(٣) ترى أنك تقول :
غزوت، فإذا قلت : أغزيت، كانت ياءً. وكذلك مَغْرِيَانِ، وما أشبه ذلك. ولو^(٤)
بنيت من قرأ أو من غزا مثل دحرجت لقلت : قَرَأَيْتُ وَغَزَوَيْتُ. وهذا ظاهر
فيما إذا كانت حروف العلة في موضعٍ تعتلُّ فيه، فأما إن^(٥) سكن ما قبلها
كقِرَأِيٍّ لم يَجْزُ (ذلك)^(٦) فيها، إذ حرف العلة إذا سكن ما قبله وكان آخرًا
جرى مجرى الصحيح نحو : دَلَوِيَّ وَظَبِّي، وكذلك قِنْدَاوُ وَسِنْدَاوُ وَعِنَزَهوُ^(٧)،
ونحو ذلك. لكن قد اختصَّت اللام إذا كانت بدلًا من همزة بهذا الحكم لأنها
أخف من الواو، وهى أغلب على اللامات من الواو. والناظم ذكر هذه الجملة
ولم يحك في شيءٍ منها خلافاً، وما ذهب إليه هو مذهب أكثر النحويين. وقد
وقع الخلاف فيها في أربعة مواضع :

-
- (١) سقط من الأصل.
 - (٢) الأصل، ت : قعد. س : ممر.
 - (٣) الأصل : أما.
 - (٤) س : وإذا.
 - (٥) س : إذا.
 - (٦) سقط من الأصل، ت.
 - (٧) القِنْدَاوُ : القصيرُ من الرجال . والسِّنْدَاوُ : الجريءُ المقدام . والعينز هو : العازف عن
اللهو والنساء .

أحدها : الهمز المكسور إذا وقع بعد ضمة، مثل أُصْبِعِ من أَمْ، خالف فيه الأخفش (١-) فيقول على مذهبه أَوْمَ.

والثاني : الهمز المضموم إذا وقع بعد كسرة مثل إِرْصَبِ من أَمْ، خالف فيه الأخفش (١-) أيضا فيقول : إِرِيمَ.

فأما المسألة الأولى فإنَّ للأخفش أنْ يحتجَّ على صحَّة مذهبه فيها بأنَّ الهمزة المضمومة إذا أُبدلت بعدها المكسورة ياءً فذلك مخالف للقياس، فإنَّ الياء بعد الضمة مستثقل، لأنَّه جمع بين متنافرين، بخلاف ما إذا أُبدلتها واوًا فإنَّك وَفَّقْتَ بينها وبين ما قبلها فهو أخَفُّ من حيث التجانس، وإذا كان كذلك كان أتمَّ في القياس. وأيضاً فإنَّ ياءً مكسورة بعد ضمة لا يُوجد له نظيرٌ في الكلام فكان غَيْرَ سائغ أن يُبدَلَ إلى ما يؤدي لعدم النظر. وهذا قد يعارض بمثله، فإنَّ القياس أن تُبدَلَ الهمزة إلى مجانس حركتها لا إلى مجانس حركة ما قبلها، ما لم يكن ثَمَّ مانع من ذلك، وليس ههنا مانعٌ، فوجب أن يُتَّبَعَ فيه القياسُ. وأمَّا الاستثقالُ فالقولان مشتركان فيه، وأيضاً فإنَّ واوًا مكسورة بعد ضمةٍ غيرُ موجودٍ أيضاً في كلامهم، فوجب الإبدالُ إلى ما يؤدي لعدم النظر. فإنَّ أجاب عن هذه المعارضة (٢) بأمرٍ لَزِمَه مثله في الطرف الآخر.

وأما المسألة الثانية فقد يُحتجُّ (٣) للأخفش (فيها) (٤) أيضاً بنحوٍ مما تقدَّم، وهو محتجٌّ له به في الهمز المفرد، وهو أنه إنما لم يجر أن تقلب الثانية واوًا إثر كسرةٍ لأنَّ ذلك لانظير له؛ إذ ليس في الكلام واوٌ مضمومة قبلها كسرةً، وإذا

(١) سقط من الأصل .

(٢) الأصل : القاعدة. ت : المعارضة.

(٣) س : بحكم .

(٤) عن س .

كان كذلك كان الأولى أن تُقلب إلى ماله نظير في الكلام نحو بَيوت وشَيوخ، على لغة الكسر. وأيضاً قد قُلِبَتِ المتحرّكةُ إلى مجانس حركة ماقبلها في نحو أَوَمَّ وإِيمَ، إذ جعلوا الأولى وأَوَّ للضمّة، والثانية ياءً للكسرة، ولم يعتبروا حركتها في نفسها، فكَذلك تقول هنا بإيجاب القلب إلى مجانس حركة ماقبلها. وهذه الحجة أيضاً جارية في القسم الأول.

وللآخرين أن يُجيبوا عن الأول بأنَّ عدم النظير هنا غيرُ معتبرٍ؛ لأنَّ محلَّ الضمّة هنا أصلُ السكون، والضمة منقولة / له من الميم الأولى في ٢٥٩ إَوَمَّ، وإذا كان كذلك لم يُعْتَدَ بذلك العارض، كما لا يُعْتَدُ أيضاً بعارض الضم^(١) بعد الكسر في بَيوت، لأن الكسر عارضٌ لأجل الياء، والأصل ضمُّ ياء بَيوت وشين شَيوخ. وهذا أيضاً جارٍ في جواب ماتقدّم.

وأما الثاني فإنَّ الهمزة المفتوحة هُناك^(٢) أصلُها السكون، والساكنة تُبدل على حركة ماقبلها، وأيضاً فإنَّ مجانس حركتها هنا الألف، والألف لا يمكن أن تقع بعد كسرة ولاضمة، ولذلك لم يَجْزُ تخفيفُ جُؤنٍ^(٣) ومِئَرٍ ونحوهما بين الهمزة والألف، لأن الهمزة بينَ بَيْنَ تشبه الألف، فاجتنبوا ذلك إلى إبدالها ياءً أو^(٤) واواً إبدلاً محضاً، بخلاف نحو إَوَمَّ فإنَّ مجانس الحركة هنا وهو الواو يمكن وقوعه بعد الكسرة، كما أنَّ مجانس الكسرة فيما تقدّم وهو الياء يمكن وقوعه بعد الضمة. ولذلك (أجاز)^(٥) غيرُ الأخفش

(١) الأصل : الميم.

(٢) س : مثلها.

(٣) الجؤنة : سلة مستديرة مُفَشَّاة أَدَمًا يجعل فيها الطَّيب والثياب، والجمع : جؤن.

انظر اللسان، جان، وجون، والمئرة : العداوة، وجمعها : مئَر.

(٤) ماعدا (س) : وواو.

(٥) سقط من س.

تخفيفَ (يَسْتَهْزِئُونَ^(١)) بينَ بَيْنَ، إذ يُمكن النطقُ به كذلك.

والموضعُ الثالثُ (من^(٢)) مواضع الخلافِ أن المازنِي يرى (أن^(٣)) الهمزة التي قُلبت ياءً للكسرة التي فيها إذا أزال التصغيرُ أو التّكسيرُ تلك الكسرة فإنّ الياء تبقى على حالها ولا تَرْجِعُ إلى الواو اعتباراً بما صارت إليه أولاً. ومذهبُ (الناس)^(٣) غيره - وأصله لأبي الحسن - ماتقدّم من اعتبار كلِّ حالة بنفسها، فالتكسير والتصغير يُقلبُ فيهما ثانِي الهمزين واواً، فتقول في تصغير أَيْمَة : أَوَيْمَة ، كما تقول في آدم : أَوَيْدُم ، وتقول في تكسيّره : أوامٌ، كما تقول : أوادمُ، في آدم. والمازني يقول : أَيْمَة وأيامٌ، لأنها كانت قبل التصغير والتكسير ياءً، وحُجّةُ المازنِي أنّ الياء قد بُنِيتْ ياءً بدلاً من الهمزة فسبيلها أن تَجْرِي مجرَى الياء التي لاحظتْ لها في الهمز، وهو ألف خالدة، فوجب أن يقال : أَيْمَة وأيامٌ، لأنّ الياء في أَيْمَة تجرِي مجرَى التي لم تَنْقَلِبْ، كما جرت ألف آدم مجرَى ألف خالدة^(٤)؛ إذ حقيقةُ البدل هنا تَقْتَضِي تناسي الأصل، إلا أن هذه الهمزة إذا لم يلزمها تحريكٌ فَبُنِيتْ من الأذمة مثل أَيْلُم قلت : أَوَيْدُم، ومثل إصْبَع قلت : إِيْدُم، ومثل أَفْكَل قلت : أَدُم، فاجعلها ألفاً إذا انفتح ما قبلها، وياءً ساكنة إذا انكسر ما قبلها، وواواً ساكنة إذا انضمَّ ما قبلها، فإذا احتجت إلى تحريكها في تكسير أو تصغير جعلت كلَّ واحدةٍ منهنَّ على لفظها الذي قد بُنِيت عليه، فاترك الياء ياءً، والواو واواً، واقلب الألف واواً، كما فَعَلَتْ ذلك العربُ في تصغير آدم

(١) من الآية ٥ من سورة الأنعام. وانظر الكلمة ٣٧، وشرح الشافية للرضي ٤٦/٣ .

(٢) سقط من س .

(٣) عن س، وهامش ك.

(٤) المنصف ٣١٨/٢ - ٣١٩ .

وتكسيـره. قال : فهذا هو القياس عندى^(١). قال ابن جني : « وهذا القول ليس بمـرضى من أبى عثمان، لأن الياء في أيمّة إنما انقلبت^(٢) عن الهمزة لانكسارها، فإذا زالت الكسرة زالت الياء التى وجبت عنها، كما أن الياء في ميزان لما وجب انقلابها عن الواو لانكسار ما قبلها زالت عند زوال الكسرة في قولهم : موازين ومُوزين. فإن قال : إن الياء في ميزان إذا فارقت هذا الموضع رجعت إلى الواو كموازين ومُوزين بخلاف ألف آدم فإنها لاترجع إلى الهمزة وإن زالت عن هذا الموضع، وإنما يقال : أوادم وأويدم، فما تُنكر أن يكون البدل^(٣) في أيمّة أقوى منه في ميزان فلا تزول الياء وإن زالت / الكسرة قيل : هذا غير وارد؛ إذ لو جمعت آدم على فعلٍ ٢٦. أوفعلن لقلت : أدم وأدماَن فرجعت الهمزة لزوال الأولى، كما رجعت الواو في موازين لما زالت الكسرة، وإنما لم تُردّ فاء الفعل في أوادم وأويدم إلى الهمزة لأنه كان يلزم ما منه هربوا وهو اجتماع همزتين لو قالوا : أدم، وأيدم، فالعلة الموجبة للإبدال في الواحد موجودة في الجمع والتحقيق، وميزان ليس كذلك، لأنك إذا جمعت أو حَقَرْتَ زال موجب انقلاب الواو ياءً، وهو انكسار ما قبلها، فقد وضح الفرق بينهما.

فإن قيل : إذا كان القياسُ عند سيبويه في تحقير مثل قائم أن تقول : قَوَيْمٌ، بإقرار الهمزة مع زوال موجب قلبها همزةً، وهو الألف في

(١) المنصف ٣١٨/٢.

(٢) ماعداس : تقلب.

(٣) الاصل : الألف.

قائم، ويحتج بأن الهمزة قوية بأنها^(١) عين، والعين أقوى من اللام، فما تنكر أن يكون البدل في أئمة لازماً أيضاً فتقر على حالها وإن زال موجب القلب ياء، لأن الفاء مثل العين في القوة، أو هي أقوى منها لبعدها عن اللام.

قيل : إن سيبويه شبه ياء التحقير بالالف التفسير، فجرت الياء (في^(٢)) قُوَيْنِم مُجَرى الألف في قوائم، كما أجروا أُسَيُودَ في التصحيح مُجَرى أساود، لتشبيههم ياء التحقير بالالف التفسير، (^(٣) فلما كان بين ياء التحقير وألف التفسير هذا الاشتباه أقر سيبويه الهمزة في قُوَيْنِم مع ما انضم إلى ذلك من قوة العين، وأما الياء في أئمة فليست كذلك، لأنها إنما (عن الكسرة وجبت كما وجبت^(٤)) ياء ميزان عن الكسرة، فلما زالت الكسرة زالت الياء، وأنت إذا حَقَرْتَ فقلت : أَوَيْمَة ، فقد أزلت الكسرة فلم يكن في موضعها مايجرى مجراها فتَقَرَّ الياء، كما شَبَّهْتَ ياء التحقير بالالف التفسير^(٥))، فاقتررت الهمزة، وإنما قَبَلَهَا في أَوَيْمَة ضَمَّةً، والضمة، إنما تجب عنها الواو لا الياء، وأيضاً لوجاز لقائل أن يقول : لا أزيل الياء في أئمة إذا زالت الكسرة، لجاز لآخر أن يقول : لا أَرُدُّ الواو في ميزان إذا زالت الكسرة بَتَحْقِيرٍ أو تَكْسِيرٍ. وهذا لايقوله أحد. وقد ألْزِمَ المازني أن يقول في جمع آدم : أيادم، فيقر الياء ولا يقلبها، لأنها قد ثبتت ياءً في الماضي وهو ايدَمَ، لأنَّ آدم اسم فاعل من ايدَمَ كاحمر فهو أحمر، فكما يقول في جمع فعلل؟ من بعت بياع، كذلك يلزمه أن يقول في جمع آدم : أيادم، وفي التصغير : أيديم . وهذا فاسد باتفاق مناومنه ، فكذلك ما أدنى إليه^(٥) .

(١) ماعدا (س) : لكونها.

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) عن س.

(٥) انظر المنصف ٢/٢٢٠ - ٢٢٢.

وقولُ الناظم : «مطلقا جا» أصله : جاء، ولكنه حذف الآخر، إذ من العرب من يقول : جايجى، ولكنها قليلة^(١).

والموضع الرابعُ من المواضع المُخْتَلَفِ فيها قد أشار إليه الناظمُ في الجملة في المسألة التي ذكر إثرَ هذا، وهو قوله : «وَأَوَمَّ وَنَحَوَهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمُّ» هكذا رأيتُه في النسخ «أَوَمَّ»، بفتح الهمزة والواو معاً على وزن أَعَمَّ، وعليه استمرَّ الشرحُ، وإن كان فيه على مذهب الخليل عيبُ السنادِ^(٢)، وهو : اختلافُ حركةِ ما قبل الروى المقيّدِ، وليس بعيبٍ عند غيره لشهرة وُرودهِ في كلام العرب.

ومعنى «أُمُّ» : اقصدِ، أُمُّ الشَيْءِ يَوْمُهُ : أى قَصَدَهُ. ووجهين : مفعول به، أى : اقصدِ في ثانى أَوَمَّ وجهين، وثانى أَوَمَّ لفظا الواو، وأصله : أُمَم، فثانيه على الأصل الهمزة الثانية، وهذا هو الذى قَصَدَ، فيعنى أَنَّ الهمزة الثانية من هذا البناء ونحوه لك^(٣) في إبدالها وجهان، والوجهان المذكوران مُتَعَيِّنَانِ مما تقدّم، لأنّه ذكر الإبدال وأوَأَ^(٤) والإبدال ياءً، وجعل لكل واحد منهما موضعاً مُعَيَّنًا. ثم ذكر هنا وجهين، فدلّ على أنهما ذلك الوجهان، وهما الإبدال وأوَأَ^(٤) أو ياءً، فيجوز لك أن تقول : أَوَمَّ، كما ذكر بالواو، ويجوز أن تقول : أَيْمً، بالياء، وذلك أن^(٥) هذا المثال المذكور مبنىٌّ من أُمّ على زَنَةِ أَفْعَلَ، فكان الأصل : أُمَم، فكَرَهُوا إظهار التضعيف، فنقلت فتحة الميم إلى الهمزة ثم أدغمت في الميم

(١) انظر الكتاب ٥٥٦/٣، وشرح الشافعية للرضي ٣٦/٣.

(٢) كان الخليل يرى أَنَّ اختلاف التوجيه - وهو حركة ما قبل الروى المقيّد - سنادُ أَفْحَشُ من سناد الإشباع، وكان الأخفش يعكس الأمر لكثرة تعاقب الحركات قبل الروى المقيّد في أشعار العرب. انظر العين الغامزة ٢٦٣.

(٣) س : ونحو ذلك.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) الأصل : «أن مبنى هذا» والمثبت نص ماعداه.

الثانية، فصار في التقدير : أُمّ، مثل : عَمّ، فوجب إبدال الهمزة واواً أو ياءً، وكذلك ما كان نحوه. فإذا بنيت من أن، أو من أن، أو من أل^(١)، أو شبه ذلك من المضاعف العين واللام، فحكمه ذلك الحكم /، فإن شئت قلت : ٢٦١
أَوْنٌ وَأَوَزٌ وَأَوَّلٌ، وإن شئت قلت : أَيْنٌ وَأَيْزٌ وَأَيْلٌ، فهما عند الناطم جائزان، وهما قولان للأخفش والمازني، فالأخفش يلتزم الإبدال واواً، والمازني يلتزم الإبدال ياء. ويتفقان فيما إذا لم يبين من المضاعف، فإذا بَنَيْتَ أَفْعَلَ من الأكل أو الأخذ أو الإباق أو نحوها قلت : هذا أَكَلٌ من هذا وَأَخَذَ منه وأَبَقَ منه. وكذلك إن بنيت منه مثل إَصْبَعَ أو أَبْلُمَ لقلت : إِيكَلٌ وأَوْكَلٌ، وكذلك الباقي. فلا خلاف بينهم في هذا النحو. وأما ما اختلفوا فيه فوجهه أنه لما صار إلى أمم فلك هنا إعلان لأبد من اجتماعهما، فإذا قَدَرْتَ إبدال الهمزة أولاً صار أمم، وإذا صار كذلك ساوى آدم وشبهه مما ليس بمضاعف، فإن أردت أن تُدْغِمَ نقلت الحركة إلى الهمزة المبدلة، إذ لابد من التحريك فيها لأجل الإدغام، فحركت على نحو ما حُرِّكَتْ همزة آدم إذا قلت : أَوَادِمَ وأَوَيْدِمَ، لأجل الشبهه بينهما وبين الألف الزائدة في نحو : خالد وقاسم إذا قلت : خوالد وخُوَيْلد، وقواسم وقُوَيْسَم. وإلى هذا العمل يُثَوِّلُ قول الأخفش. وإذا قَدَرْتَ الإدغام بعد نقل الحركة أولاً صار أُمّ، فأبدلت الثانية ياءً لأنها أقرب إلى الألف من الواو، ولا^(٢) أَبْدَلُهَا واواً لذلك وإلى هذا ينظر^(٣) المازني فيما ذهب إليه. وأيضاً يقول المازني : إذا قَدَرْتَ

(١) أل في سيره يَوَّلُ وَيَوِّلُ : أسرع واهتز.

(٢) ص، س، فلا.

(٣) س : نظر.

الإبدال أولاً فقلت: أمم، لزمك إذا أدغمت ألا تحرك شيئاً من حيث صارت الهمزة ألفاً، والألف عندكم كالآلف الزائدة، فيجب الإدغام من غير تحريك، إذ المد في الألف قائم مقام الحركة فكنت تقول : أمّ، كما تقول : هذه شجرة أمّة، وهى فاعلة من أممت، فأن لم يقولوا في أفعل : أم^(١)، دليل واضح على أنهم لم يقبلوا الألف مع التضعيف (كما قبلوها في غير التضعيف^(٢)) نحو آدم وآخر. فيقول الأخفش مجيباً عن هذا: إن الألف المبدلة من فاء أفعل^(٣) ليست ألفاً زائدة على الحقيقة، وإنما هى بدل من همزة هى فاء أفعل^(٣)، فلولا أن الهمزة قبلها^(٤) لظهرت، وليست كذلك ألف خالد، لأنها غير منقلبة عن شيء، وإنما هى زائدة، فلذلك لما بنيت من أممت فاعلة قلت : أمّة، ولم تحرك الألف بحركة الميم المدغمة، لأنها لاحظ لها في الحركة، ولما كان امتداد الصوت نائباً عن الحركة احتملت أن يقع بعدها الساكن، بخلاف ما إذا بنيت أفعل منك من أممت قلت : هذا أمم من هذا، ثم أدغمت، جاز أن تلقى حركة الميم على الهمزة المبدلة، لأنها بدل من فاء الفعل، ولها أصل في الحركة، فإذا تحركت أبدلت (إبدال^(٥)) ألف آدم لما قلت : أوأدم، كما تقدّم.

فإن قيل : إنك عاملت ألف آدم معاملة ألف خالد وأجريتها في الحكم عليها وعاملتها معاملة مالا أصل له في الحركة، ثم إنك انتقلت الآن إلى زعم أن ليست كذلك حين عاملتها معاملة أصلها، فهى إذاً ليست كآلف خالد، لكنك أثبت ذلك، فهذا تناقض ظاهر، وهذه حجة للمازنى.

(١) س : آدم. وانظر المنصف ٢/٢١٦.

(٢) سقط من س.

(٣) الأصل، ت : الفعل.

(٤) س : قلبت.

(٥) سقط من الأصل.

فالجواب : أن للأخفش أن يُجيب عن هذا بأن ألف آدم ونحوه وإن أشبهت ألف خالد فجرت مجراها في بعض الأشياء، فلا يمكن أن تجرى مجراها في جميع الأشياء، ألا ترى أنه لا يمكننا أن نقضى بزيادة ألف آدم كما نقضى بزيادة ألف خالد، ^(١) وكما لا يمكننا أن نقضى بانقلاب ^(٢)) (- ألف خالد كما نقضى بانقلابها من آدم - ^(٣)) (- فقد يشبه الشيء الشيء من وجهه ويخالفه ^(٤)) من وجه آخر، فيحكم له بالحكمين على وجه يمكن فيه الجمع بينهما كهذه القضية، فلهذا إذا اضطررنا / إلى تحريك هذه الفاء بإلقاء حركة المدغم بعدها (عليها ^(٥)) جاز، لأنها في الجملة قابلة للحركة فقَدَرْنَا على تحريكها بخلاف ألف أمة - فاعلة من أم - فإنه لا يجوز لعدم قبولها للحركة فاكتفينا بمدّها ^(٥) عن الحركة حيث لم يُقَدَر على غير ذلك.

هذه جملة من الاحتجاج للفريقين أكثرها لابن جني ^(٦)، وهي دلائل تتكافأ أو تكاد، فلأجل هذا التكافؤ الذي اعتبره الناظم أطرح نقل الخلاف، وارتضى كلّ واحد من القياسين واعتبره؛ إذ لم يترجّح (له) ^(٧) واحد منهما على الآخر، وهذه الطريقة جارية على طريقة من يقول (من أهل الأصول ^(٨)) : إذا تكافأت

-
- (١) سقط من س.
 - (٢) سقط مما عدا (ك).
 - (٣) سقط من ص، ت.
 - (٤) عن س وهامش ك.
 - (٥) س : برّدّها.
 - (٦) انظر المنصف ٢/٣١٨ وما بعدها.
 - (٧) سقط من الأصل.
 - (٨) عن الأصل، ت.

الدلائل الظنيّة أُعْمِلَتْ، فصار مقتضى كل واحد منهما مُخَيَّراً فيه، والمسألة مقرّرة في الأصول. وهذا الذي ذهب إليه الناظم مذهب من المذاهب المقررة فيها.

ثم قوله : « ونحوه »، يحتمل وجهين، أحدهما : أن يريد ما كان على صفته من التضعيف في العين واللام ووزنه المخصوص الذي هو أَفْعَلٌ ولا زيادة على ذلك، وهى طريقته في نقل الخلاف في التسهيل، إذ قال لمّا قرر أوجه التسهيل: « خلافاً للأخفش في كذا، والمازنى في استصحاب الياء المبدلة منها لكسرة أزالها التصغير أو التكمير، وفي إبدال الياء منها فاءً لأفعل ^(١) ». فقيّد ذلك بأفعل وحده دون أَفْعَلٍ وإفْعَلٍ وأفْعَلٍ، ونحو ذلك، وهو نقل ابن عصفور عن مذهب المازنى، وإياه اتّبع المؤلف. ويحتمل أن يريد ما كان على منهاجه وطريقته من كونه مضاعف العين واللام مَبْنِيًّا مما أوله همزة على مثال المزيد أوله همزة، فيدخل في ذلك بناؤك من أَمْ مِثْلِ أَبْلَمْ فتقول : أَيْمٌ، أو مثل أَصْبَعُ فتقول : أَيْمٌ، أو مثل إَصْبَعُ فتقول : إَيْمٌ أو مثل أَحْمَرُ فتقول : أَيْمٌ، أو مثل أَصْبَغُ فتقول : أَيْمٌ، أو مثل إَصْبَغُ فتقول : إَيْمٌ، وهذا يتعاقبان ^(٢) فيه، وكذلك فيما إذا انكسرت الهمزة المبدلة، فقد يمكن أن يكون المازنى مخالفاً ^(٣) في هذا كله، وقد قال ابن الضائع في الهمزة الثانية ^(٤) إذا ^(٥) كانت متحرّكة : إن مذهب المازنى قلبها ياءً أبداً، أما المكسورة فمن أجل حركتها، وأما المفتوحة فلما تعذّرت الألف قلبت ياءً، لأنها أقرب إلى الألف، وأما المضمومة فلاستثقال الضمة على الواو

(١) التسهيل ٣٠٢.

(٢) ماعدا (س) : يتفقان.

(٣) الأصل، ت : المخالف.

(٤) الأصل، ت : الساكنة.

(٥) ماعدا (س) : إن.

مع غلبة الياء على هذه الهمزة. هذا ما قال، وهو نصٌ فيما ذكرته، ولعلّ كلام المازني في تصريفه يُرشد إلى هذا فتأملْه. والمذهب الأول قد يظهر منه أيضاً، وعلى كلتا الطريقتين فأفعل الذي أُراده يحتمل أن يدخل له فيه ما كان اسماً وما كان فعلاً، نحو بنائك من أمٍّ مثلاً أكرم، فتقول على طريقة الأخفش : أومٌ، وعلى طريقة المازني أيمٌ. وهذا ظاهر وعلى الناظم بعد (ذلك)^(١) سؤالان :

أحدهما : أن الهمزتين قد تجتمعان ولا يجبُ فيهما إبدال، وذلك إذا كانت إحداهما حرف مضارعة، والهمزة الثانية متحركة ، فتقول : أومٌ وأئنٌ وأومٌ وأودى وأوكدر، وما كان نحو ذلك، فيجوز هنا التحقيق والتسهيل^(١) بين بين، وليس الإبدال المحضُ بواجب بنصّه في كتابه التسهيل^(٢) حيث استثنى هذا الموضع من وجوب الإبدال، فقال : «فإن تحركتا والأولى لغير المضارعة^(٣) أبدلت الثانية ياءً إن انكسرت..^(٣)» إلى آخره، فإذا كان كذلك كان من الواجب أن يستثنى ذلك هنا، لكنه لم يفعل، فلزمه، فلزمه الدركُ.

والثاني : أنه دخل له في هذا الحكم المُجْمَل^(٤) الهمزتان إذا كانتا عينين نحو : سأل ورأس ورأم، وما أشبهها مما الحكم فيه عدمُ الإبدال / ٢٦١ وذلك أن العين المضاعفة إذا كانت همزة تترك على حالها ولا يجب إبدال أحدهما، بل يبقيان على ما كانتا عليه، بخلاف ما إذا ضُعفت اللام فإن الثانية تُبدل ياءً، فإذا بنيت من قرأ مثل قَمِطِرٍ قلت : قَرَأَى. وهذا بين.

(١) عن س، ك.

(٢) س : المضارع.

(٣) التسهيل ٣٠٢.

(٤) س : المحتل.

وَإِذَا بَنَيْتَ مِنْهُ مِثْلَ مَعْدٍ قُلْتَ : قَرَأَى. وَإِنْ كَانَ الدَّالَانِ مُضَاعَفَيْنِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا بَنَيْتَ فَعَالًا مِنْ : سَأَلَ أَوْ رَأْسَ : فَإِنَّكَ تَقُولُ : سَأَلَ وَرَأْسَ ، وَكَذَلِكَ إِذَا بَنَيْتَ مِنْهُ مِثْلَ قَطَعٍ قُلْتَ : سَأَلَ وَرَأْسَ، وَكَذَلِكَ مُضَارِعُهُ، قَالَ الطَّرْمَاحُ^(١) :

مِنْ كُلِّ ذَاقِنَةٍ يَعُومُ زِمَامُهَا

عُومَ الْخَشَاشِ عَلَى الصَّفَا يَتَرَادُ

وَكَذَلِكَ اسْمُ فَاعِلِهِ وَمَفْعُولِهِ وَالْأَمْرُ مِنْهُ مَا لَمْ يَكُنْ تَضْعِيفُ لَامٍ فَإِنَّهُ فَإِنَّهُ لَا يَقْرَأُ، كَذَلِكَ قَالَ الْمَازِنِيُّ حِينَ بَيْنَ حُكْمَ اللَّامِ فِي تَضْعِيفِ الْهَمْزَةِ فِيهِ : «وَسَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ - وَهُوَ الَّذِي بَدَأَ بِهَذِهِ الْمَقَالَةِ - يَعْنِي أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ ادَّعَى أَنَّهُ يَقُولُ : قَرَأَى فِي أَنَّهُ مَعْدٌ مِنْ قَرَأَ - فَقُلْتُ لَهُ : مَا بَالُ الْهَمْزَةِ الْأُولَى إِذَا كَانَ أَصْلُهَا السَّكُونُ لَا تَكُونُ مِثْلَ هَمْزَةِ سَأَلَ وَرَأْسَ؟ فَقَالَ : مِنْ قَبْلِ أَنْ الْعَيْنُ لَا تَجِيءُ أَبَدًا إِلَّا وَبَعْدَهَا مِثْلُهَا، وَاللَّامُ قَدْ تَجِيءُ بَعْدَهَا لَمْ لَا يَسْتَمْنَعُ لَفْظُهَا، أَلَا تَرَى أَنَّ قِمَطْرًا وَهَدْمَلَةً^(٢) وَسِبْطَرًا قَدْ جَاءَتِ اللَّامَانِ مُخْتَلِفَتَيْنِ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْأَرْبَعَةِ وَالْخَمْسَةِ، وَالْعَيْنَانِ لَا تَكُونَانِ كَذَلِكَ، فَلِذَاكَ فَرَّقْتُ بَيْنَهُمَا. قَالَ الْمَازِنِيُّ : وَالْقَوْلُ عِنْدِي كَمَا قَالَ^(٣).

وَمَعْنَى كَلَامِ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ لَمَّا^(٤) اُعْتَبِرَ اللَّامُ فَوُجِدَ قَدْ تَكَرَّرَ مِنْ غَيْرِ لَفْظِ اللَّامِ وَوُجِدَ الْعَيْنُ لَا تُكَرَّرُ^(٥) إِلَّا مِنْ لَفْظِ الْعَيْنِ نَحْوَ طَاءٍ قَطَعَ وَلامٍ سَلَّمَ، وَوُجِدَ

(١) ديوانه ١٣٦.

وَالذَّاقِنَةُ وَالذَّقُونُ مِنَ الْإِبِلِ : الَّتِي تُمِيلُ ذَنْقَهَا إِلَى الْأَرْضِ تَسْتَعِينُ بِذَلِكَ عَلَى السَّيْرِ، وَقِيلَ : هِيَ السَّرِيعَةُ. وَالْخَشَاشُ : حَيَّةُ الْجِبَلِ، وَمَا لَا دِمَاقَ لَهُ مِنْ جَمِيعِ دَوَابِّ الْأَرْضِ. وَتَرَادُ الرَّجُلُ : اِهْتَزَ نَعْمَةً، وَتَرَادُ الشَّيْءَ : ذَهَبَ وَجَاءَ.

(٢) الْهَدْمَلَةُ : الرَّمْلَةُ الْمُسْتَوِيَّةُ.

(٣) الْمُنْصَفُ ٢٥٢/٢ - ٢٥٣.

(٤) مِنْ هُنَا كَلَامُ ابْنِ جَنَى.

(٥) فِي الْمُنْصَفِ : لَا تَكُونُ.

اللامين قد تختلفان في نحو هِدْمَلَة وبابها، وكان اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة مكروها^(١) عنده قال في قِمَطَرٍ من قرأت : قَرَأِيْ، أصله : قَرَأَ، فَقُلِبَتْ الثانية ياء، وكان القلب إلى الياء لأنها أغلب على اللام لأنها رابعة، ولولا أنه لا يُوجَد في كلامهم عِينان بلفظين مختلفين لقليل في سأل ونحوه : سَأَيَال ورَأَياس، أو سَأَوَال ورَأَوَاس، بقلب الثانية، ولكن هذا غير موجود في كلامهم، فَأَقَرَّتْ العِينان بلفظ واحد، وَقُلِبَتِ الثانية من قَرَأِيْ كما قُلِبَتْ في جاءٍ ونحوه^(٢). هذا ما قالوه، وهو صحيح في النظر. وقد نبّه على هذا في التسهيل فقال : «فإن سكنت الأولى أُبدِلَتِ الثانيةُ ياءً إن كانت موضع اللام، وإلا صُحِّحَتْ»^(٣). فكلامُهُ هنا يقتضى أن تبدل في سأل ونحوه الثانية ياءً أو واوًا، وذلك لا يكون.

والجوابُ عن الأول أن نقول : إن الناظم قد التزم الإبدال مطلقاً على ما يظهر من كلامه، أما إذا كان ما بعدها همزة المضارعة من الهمز ساكنًا فلا خلاف في الإبدال نحو : أَوْمِنُ وَأُوتِيْ، وما أشبه ذلك. وأما إن كان متحركًا فكَذلك أيضًا لا بُدَّ من الإبدال، وقد نصَّ ابن جنى على منع إقراره بعد همزة المضارعة، ولم يحك فيه خلافاً، قال شيخنا القاضى - رحمه الله تعالى - : وقد يُقَوَّى مذهبه التزامُ الحذفِ في أكرم وأعلن وما أشبه ذلك، فلولا كان اجتماع الهمزتين جائزاً لم يحذفوه. فإذا لا إشكال عليه، ويكون هنا مخالفاً لمذهبه في التسهيل، وكم من مسألة فَعَلَ (فيها)^(٤) هكذا كما مضى بيانه.

(١) الأصل، ت : تركوها.

(٢) انظر المنصف ٢/٢٥٣.

(٣) التسهيل ٣٠٢.

(٤) عن س، ك.

والجواب عن الثانى : أن ماذكر من سأل ونحوه لايدخل له تحت ماذكر حكمه، وذلك أنه إنما تكلم في الساكنة بعد المتحركة، أو في المتحركة بعد المتحركة، ألا تراه قال : **إِنْ يَفْتَحِ اثْرُ ضَمٍّ أَوْ فَتَحِ قَلْبٍ**، وقال : **«وَيَاءٌ إِثْرُ كَسْرٍ يَنْقَلِبُ»**، ثم قال : **«نُؤْ / الكسر مُطْلَقًا»** وأراد ٢٦٤ بالإطلاق بآى حركة تحرك ماقبلها كما تقدم. ثم قال : **«وَأَوْمٌ وَنَحْوُهُ»** حكمه كذا، فلم يتكلم إلا في ساكنة بعد متحركة أو متحركتين، فلم يدخل له غير ذلك إلا حين استثنى كون الهمز أتم لفظاً، وهو استثناء من جميع ماذكر ومن غيره، فدخل له مثل مَعَدَّ ونحوه من قرأ، وبقي سأل ونحوه لم يدخل له في واحد من تلك الأقسام، ^(١) وإذا كان كذلك ثبت له من مفهوم تلك التقييدات وتلك الأوصاف خروجه عن حكم الإبدال رأساً، وذلك ثلاثة الأقسام ^(١-) إذا كانت مختصة بالعين، وهى المفتوحة والمضمومة والمكسورة بعد الساكنة. فقد حصر تحت قاعدته جميع الأقسام الستة عشر، وحكم ^(٢) على كل واحد بما يليق به إلا الساكنة بعد الساكنة فإن ذلك لايجتمع، ولم ينبّه عليه لبيانه، وهذا حسنٌ من التقرير وبيدع من الاختصار.

وهذا التفسير إنما هو على أن قوله : **«وَأَوْمٌ»** ليس بفعل مضارع كما وقع في نسخ من هذه الأرجوزة، والذي شرح عليه ابن الناظم أنه أَوْمٌ - بضم الواو - على وزن أَعْمٌ، فإن ثبت كذلك فيريد أن ماكانت الهمزة الأولى فيه للمضارعة ففي همزته الثانية وجهان، أحدهما الإبدال كما

(١) سقط من الأصل. حبذا لو كتب وهو عن نسخة كذا حتى يتمكن القارى من تكوين فكرة عن النسخ.

(٢) عن س، ك.

تقدم، والثاني البقاء على الأصل من التحقيق اعتباراً بتقدير انفصال الأولى، لأنها حَرْفٌ جاءت لمعنى المضارعة، فليست مع الثانية إلا كالكمة الأخرى كهمزة الاستفهام ونحوها، فتقول : أُوْم وأُوْم. ويكون هذا المذهب موافقاً لما في التسهيل حيث لم يستثن من وجوب الإبدال ما كانت الهمزة الأولى فيه للمضارعة، وغير موافق للنحويين حيث سَوَّوا بين ذلك كما تقدم ذكره.

ومعنى قوله : «ونحوه»، أى : ما كان شبه هذا ممَّا الهمزة فيه للمضارعة، نحو أَثْنٍ وَأُثْطَ، وكذلك المضارع من أَلَلٍ^(١) السَّقَاءُ إِذَا قَلْتَ : أَثَلَّ، وما أشبه ذلك يجوز لك فيه الإبدال والبقاء على الأصل على ما زعم ابنه من أن بعض العرب يحققون الهمزتين هنا، والضبط الأول - إن ثبت - أولى لصواب منحاه، وعموم الفائدة فيه، وموافقته لغيره من النحويين.

وَيَاءٌ أَقْلِبْ أَلْفًا كَسْرًا تَلَا

أَوْ يَاءٌ تَصْغِيرٍ بَوَاوٍ ذَا أَفْعَلًا

فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّائِيثِ أَوْ

زِيَادَتِي فَعْلَانِ ذَا أَيْضًا رَأَوَا

فِي مَصْنَدِ الْمُفْتَلِّ عَيْنًا وَالْفِعْلَ

مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْحَوْلِ

أخذ الناظم - رحمه الله - في الكلام على ما تبدل منه الياء، وهو^(٢) الثاني من حروف البدل، وذكر هنا من الحروف التي تبدل منها حرفين : الألف

(١) أَلَلِ السَّقَاءُ : تَغَيَّرَتْ رِيحُهُ.

(٢) س : وَهِيَ.

والواو^(١)، وقد ذكر ابن جني^(٢) أن الياء تبدل من ثمانية عشر حرفاً، ولكن القياس من ذلك كله بدلها من الألف ومن الواو ومن الهمزة، فقد ذكر إبدالها من الهمزة فبقى الحرفان، فأما ما عدا ذلك فإن إبدال الياء منه محفوظ، ولا بأس بذكر شيء منه ليتبين به صحة ما قصد الناظم ذكره وما قصد تركه، فتبدل من الهاء في دهذيت^(٣) الحجر، أصله دهذت، قال أبو النجم^(٤):

كَانَ صَوْتُ جَرَعِهَا الْمُسْتَعِجِلِ

جَنْدَلَةٌ دَهْدَيْتُهَا بِجَنْدَلِ

وَصَهْصَيْتُ بِالرَّجْلِ^(٥) قُلْتُ / لَهُ : صَهْ صَهْ، ومن السِّن قول^{٢٦٥} الشاعر^(٦):

إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةً فِيسَالُ

فَرُزْجُكَ خَامِسٌ وَأَبُوكِ سَادِي

وقال الآخر^(٧):

عَمَرُوا وَكَعَبٌ وَعَبْدُ اللَّهِ بَيْنَهُمَا

وَابْنَاهُمَا خَمْسَةٌ وَالْحَارِثُ السَّادِي

(١) في النسخ : والياء.

(٢) سر صناعة الإعراب ٧٣١.

(٣) دهذت الحجارة ودهذيتها : دحرجتها.

(٤) المنصف ١٧٦/٢، ٧٧٠/٣، وسر الصناعة ٧٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦/١٠.

(٥) الأصل : الرجل. وصَهْ القوم وصَهْصَه بهم : أجرهم.

(٦) سر الصناعة ٧٤١، وشرح الشافعية للرضي ٢١٢/٣، وشرح شواهد البغدادى ٤٤٦.

وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤/١٠، ٢٨. وينسب البيت إلى النابغة الجعدي.

(٧) سر الصناعة ٧٤١.

وأبياتٌ أُخِرُ، ومن الياءِ نحو ديباج، أصله دبَّاج^(١)، بدليل قولهم : دبَّابِج،
وقال ابن جنى : أخبرنى أبو على أن أبا العباس أحمد بن يحيى^(٢) حكى عنهم :
لا ورَيْيك^(٣) لا أفْعَلْ. أى : لا ورَيْك.

وأنشد سيبويه^(٤):

لها أشاريرُ من لحم تُتَمَّرُه

من اللُّعالي ووَخَزُ من أرانيها

قال : أراد الثعالب والأرانب فلم يمكنه أن يسكن الباء فأبدل منها حرفاً
يسكن في موضع الجر^(٥).

ومن الراء في قولهم : قيراط، أصله قِرَاطٌ بدليل قولهم : قراريط. وكذلك
شيران^(٥)، أصله شَرَّازٌ لقولهم : شراريز^(٦). وقالوا : تَسَرَّيْتُ : اتَّخَذْتُ سُرِّيَّةً^(٧)،
والسُرِّيَّةُ فُعْلِيَّةٌ من السرِّ، لأنَّ صاحبها أبدأ يُخْفِيها عن زوجه وصاحبة منزله^(٨)،
أو من السرِّ بمعنى الجماع، لأنها متخذة له دون الخدمة، وباقى ذلك ذكره ابن
جنى وغيره. هذا ماحكوا من الإبدال غير القياسى.

ولنرجعُ إلى ما ذكره، فأما الألف فذكر أنها تقلب ياءً لسبيين :

-
- (١) سر الصناعة ٧٤٣ - ٧٤٤.
 - (٢) الأصل ك : بن محمد وأحمد بن يحيى هو ثعلب.
 - (٣) انظر أيضاً اللسان : ريب.
 - (٤) الكتاب ٢٧٣/٢. وسر الصناعة ٧٤٢، وشرح الشافية للرضى ٢١٢/٣، وشرح شواهد ٤٤٣
 - والبيت لأبي كاهل اليشكري، شاعر مخضرم.
 - (٥) هذا معنى كلام ابن جنى في سر الصناعة ٧٤٣.
 - (٦) الشيران : اللين الرائب.
 - (٧) السُرِّيَّةُ : الجارية المتخذة للملك والجماع.
 - (٨) انظر سر الصناعة ٧٥٥ - ٧٥٦.

أحدهما : وقوع الألف تالية : أى تابعة للكسر، وذلك قوله : وياءاً قلبُ
ألفاً كسراً تلاً. فياءٌ : مفعول ثانٍ لاقْلَبُ، وألفاً : هو المفعول الأول، وكسراً :
مفعول بتلا.

وضمير «تلا» للألف، والجملة في موضع الصفة لألف، يعنى أن الألف إذا
وقع قبلها كسر فإن تلك^(١) الألف تقلب ياءً لأجل الكسرة التى قبلها، لأن الألف
لا تثبت بعد الكسرة، لأنها مدّة فلا تأتى إلا بعد ما هى مدّة له من الحركات، وهى
الفتحة، فتقول في مفتاح : مفاتيحُ، وفي شماللٍ : شمائلُ، وفي خلخالٍ :
خلاليلُ، وما أشبه ذلك. وكذلك في التصغير إذا قلت : مُفَيْلِيحُ، وشُمَيْلِيلُ،
وخلْيَيْخِيلُ.

والثانى : وقوعها بعد ياءِ التصغير، وذلك قوله : «أو ياءُ تصغيرٍ» وهو
منصوبٌ عطفاً على «كسراً»، كأنه قال : أو تلا الألف ياء تصغير، يعنى أن الألف
إذا وقعت بعد الياءِ المسوَّقةِ للتصغير فإنها لا تُقَرُّ على ما هى عليه وإن لم يقع
قبلها كسرة، لأن ياءِ التصغير إذا وقع بعدها حرفٌ غير حرف الإعراب فلا بدُّ
من كسره لتقوم به بنيةٌ فُعَيْلٍ، والألف لا تقبلُ الكسرة، فلا بدُّ من قلبها ياءً لذلك،
فقالوا في كتاب : كُتِبَ، وفي حساب : حُسِبَ، وفي عناق : عُنِقَ، وفي دخان :
دُخِنَ، وما أشبه ذلك.

والألف هنا لابدُّ أن تكون زائدةً كما تقدّم في المثل، فإن كانت أصلية أو
منقلبة عن أصلٍ فصارت بعد ذلك ياءً أو واواً فأصلها هو الذى بُت فيه ذلك
الحكم، فانقاد واختار إذا بنى للمفعول فعيل : اخْتِيرَ وانْقِيدَ، ليست ياءه بدلاً من
الألف، بل هى الياء الأصلية في اختار، والمنقلبة عن الواو في انقاد.

(١) فى النسخ : ذلك.

وأما الواوُ فقال فيها: «بواوٍ ذا أفْعَلًا» أراد : وبواوٍ، فحذف العاطف على عادته، وذا : إشارة إلى الحكم المتقدم وهو القلبُ ياءً. وألف «افعلا» مبدلةً من نون التأكيد الخفيفة، يعنى أن الواو أيضاً تبدل ياءً في المواضع التي ذكر، لكنه لم يذكر هنا العلة التي لأجلها تنقلب الواوُ ياءً، لأنه أحوال على ماتقدم من / العلتين، وهما أن تكون تاليةً للكسْرِ أو لياء التصغير، ٢٦١ فلا بد أن يجرى على هذا الترتيب ما لم ينسخه بغيره.

فمن المواضع التي عيَّنها أن تقع الواو آخرًا، وذلك قوله : «في آخرٍ» (أى : في آخرٍ^(١)) الكلمة، ومعنى كونها آخرًا أن يقع عليها الإعرابُ بحيث لا يكون بعدها غيرها، لا أنه يريد (٢- أن تقع لامًا للكلمة، لأنه يذكر إثر هذا قسيمًا له ما فيه تاء التانيث أو زيادتا فعلان، فدلّ على أنه يريد ٢-) الآخر المجرد عن الزوائد بحيث يقع عليه الإعراب، فإذا كانت الواو كذلك انقلبت ياءً سواءً أكانت زائدة أم أصلية، لافرق (هنا^(١)) بينهما، بخلاف الألف، إذ لا يمكن ذلك في الألف ويمكن ههنا.

فأما انقلابها لوقوع الكسرة قبلها فنحو رَضِي، أصله الواو لأنه من الرضوان، ودُعِي وغَزِي لأنه من دعوت وغزوت، وكذلك داعٍ وغازٍ وتالٍ من تلوت، وما أشبه ذلك.

وأما انقلابها لوقوع ياء التصغير قبلها فنحو غَزَوٍ ودَلَوٍ، فإنك تقول : دَلَوٌ وغَزَوٌ، وفي واوٍ : أَوَى، وشبه ذلك. إلا أن هذه الإحالة فيها نظر، وهو

(١) عن س وحدها.

(٢) سقط من س.

أنَّ قلب الواو ياءٌ لوقوع ياء التصغير قبلها في هذا راجعٌ إلى قاعدة أخرى سيذكرها، وهو^(١) اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون، لامن جهة كونها ياء تصغير، ألا ترى أنها لو لم تكن بياء تصغير لكان الحكم القلب ياءً أيضاً كقولك : سَيْدٌ ومَيْتٌ وهَيْنٌ، على ماسيأتى ذكره إن شاء الله تعالى، فإذا لا أثر لياء التصغير في هذا. وأيضاً ليس هذا مخصوصاً بالآخر ولا بما يليه تاء التانيث أو الألف والنون، بل قد يكون فيما كان من الواوات حشواً كالمثل المذكورة. ولا يقال : إنَّ الأمر وإن كان كذلك فهو مما تشمله القاعدتان مذكروه هنا وما ذكره هنا، ولا يلقي في هذا^(٢) محذور. لأننا نقول : قد ظهر أنَّ ياء التصغير هنا لا أثر لها لكون ما عداها من الياءات حكمها هذا الحكم، وأيضاً^(٣) فإنَّ خَصَصْنَا ياء التصغير بهذا الحكم أو هم مفهومٌ لا يصحُّ، وهو أنَّ غير (ياء^(٤)) التصغير ليس له هذا الحكم، وأيضاً^(٥) فإنَّ مشى هذا الاعتذار في ثلاثة المواضع المذكورة هنا وهى الآخر وما قبل تاء التانيث والألف والنون لم يجز له فيما يأتى بعد ذلك. فالحاصل أنَّ الناظم كان الواجب عليه أن يُعَيِّنَ لهذه الأحكام السبب الواحد، وهو الكسر، وكذلك فعل في التسهيل إذ قال : «تبدل الألف ياءً لوعها إثر كسرةٍ أو ياء تصغير». ثم قال : «وكذلك الواو الواقعة إثر كسرة^(٥)». فَخَصَّ ذلك بالكسرة، لأنَّ ياء التصغير إنما تكون سببا في قلب الألف فقط.

(١) ما عدا (س) : وهى.

(٢) الأصل : فيها.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) سقط من س.

(٥) التسهيل ٣٠٤. هذا وفيما عدا (س) : بعد كسرة.

وفي ذكره وقوع الكسرة قبل الواو ما يشير إلى المباشرة، والحكم كذلك، فإن وقع بين الواو والكسرة فاصل لم يجب ذلك الحكم، ولاتنقلب الواو ياءً إلا في الشاذ، وذلك إذا حال بينهما حرف ساكن لضعف الساكن أن يكون فاصلاً معتداً به، كقولهم : ناقةٌ بلى سفر، وبلى سفر، من بلوت، وأرضٌ عذى^(١) وطعامٌ عذى، وقالوا في جمع عذاة : عذوات.

ومما شذ في الموضع الثانى قولهم : صبيةٌ، وقنية^(٢)، وعلية، وقدية - بمعنى قُدوة - وحذية من حذوت.

ومما شذ في الموضع الثالث قولهم : صبيان، أصله الواو من الصبوة.

وهذا كله يُحفظ ولا يقاسُ عليه.

ومن المواضع التى عيَّنها أن تقع الواو قبل تاء التانيث، فهناك أيضاً تؤثر الكسرة فتقول : غازية، وداعية، ومَحْنِيَّة^(٣) / . وكذلك إذا صغرت ٣٦١ قُرْنُوَّة^(٤)، ومَعْلُوَّة^(٥)، وقلنسوة - على حذف النون - فإنك تقول : قُرَيْنِيَّةٌ، ومُعِيلِيَّة، وقُلَيْسِيَّة، وما أشبه ذلك، وذلك قوله : «(أوقبل^(٦)) تاللتانيث»، وهو

(١) ماعدا (س) : غزى، وغزاه، وغزوات. وفي (س) : عزى وعزاة وعزوات.

والعذى والعذاة : الأرض الطيبة التربة الكريمة المنبت التى ليست بسبخة.

(٢) يقال : قُنوة - بضم القاف وكسرهما - وقنية - بكسرهما - ما يقتنى من الغنم للدر والولد. وعلية القوم : أشرفهم. والقدية : الهدية، يقال : خذ في هديتك وقديتك، أى : فيما كنت فيه. والحذية والحذوة من اللحم : ماقطع طولاً. وقيل : هى القطعة الصغيرة.

(٣) المحنية : ما انحنى من الأرض رملاً كان أو غيره. وانظر الكتاب ٣٨٨/٤.

(٤) فى النسخ : قرقوة. والقُرْنُوَّة : نبات عريض الورق ينبت فى ألوية الرمل. وفى اللسان : ولم يجئ على هذا الوزن إلا ترقوة وعرقوة وعنصوة وتتلوة.

(٥) المَعْلَاة والمَعْلُوَّة : كَسَبَ الشرف، والجمع : المعالى.

(٦) عن س، وهامش ك .

معطوف على قوله : « في آخر »، أى : افعل هذا في آخر أو في هذا المحل^(١) الآخر. وهذا الذى ذكره هو الحكم العام، وقد شذَّ عن هذه القاعدة ألفاظ مسموعة نحو : مقاتوة^(٢)، وسواسوة^(٣)، وأقروة^(٤).

ومنها أن تقع الواو قبل زيادتَيَّ فعَلانَ، وزيادتا فعَلان هما الألف والنون،
(^٥- فكأنه قال : أو قبل الألف والنون^{-٥}) الزائدتين.

وقوله : « زيادتَيَّ فعَلانَ » مخفوضٌ عطفاً على « تالتائيت ». ويعنى أن الواو أيضاً تقلب ياءً إذا وقعت إثر كسرة قبل الألف والنون الميزديتين، ولا يريد خصوص هذا الوزن بعينه، إذ لا كسرة فيه، ولا الحكم أيضاً مختصاً^(٦) بنحوه، فتقول في فعَلان من الغزو : غزيان، ومن العلو : عليان، ومن القوة أو الحوة : قويان وحيوان، وما أشبه ذلك. وفعلوان إذا صغرته فقلت : فعيليان نحو : عنظيان - في عنظوان^(٧) - وعنيفيان - في عنفوان، وكذلك تقول : العنظيان^(٧)، وأصله الواو، لغة في العنظوان. فليس فعَلان في كلام مقصوداً، وإنما مراده ما آخره ألف ونون زائدتان، ولذلك قال : زيادتا فعَلان، فلم يخص^(٨) الوزن وإنما خص^(٨) آخره فقط. لكن الكسر محمول على إطلاقه من كونه ظاهراً أو

(١) الأصل، ت : الحال.

(٢) المقاتوة - ويقال : المقاتية، : الخدام، الواحد : مَقْتَوَى.

(٣) يقال : هم سواسية وسواسوة، أى : أشباه، وهو جمع لواحد لم ينطق به. كذا قال ابن برى، انظر اللسان، مادة : سوا.

(٤) القرو : ميلفة الكلب، وجمعه : أقراء، وأقر، وقري. وحكى أبو زيد : أقروة - مصحح الواو، وهو نادر من جهة الجمع والتصحيح.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) في النسخ : مختصاً.

(٧) العنظوان والعنظيان : الشَّير المتسمع البذى الفحاش.

(٨) س : يحصر، حصير.

مقدَّرَ الظهور، فقد نَصَّوا على أَنَّ المُسَكَّنَ من الكسر تخفيفاً حكمه حكمُ مَالُو (لم) ^(١) يُسَكَّن، فتقول في فَعْلَان من الغزو إذا سَكَّن: غَزَيَان، ومن القُوَّة : قَوِيَان، ومن الحُوَّة : حَوِيَان، وكذلك ما كان نحوه، وعلى هذا يجرى حكم ماتقدَّم من المواضع، فإذا قلت : غَزَيْ، فأسكنت الزأى من غَزَيْ بَقِيَت الياء كما كانت، وكذلك رُضِي، إذا قلت فيه: رُضِيَ.

ومن ذلك قول الراجز، أنشده ابنُ جُنِّي ^(٢):

تَهْزَأُ مِنِّي أُخْتُ آلِ طَيْسَلَةٍ

قالت : أراه أَبَقَا قد دُنِيَ ^(٣) لَهْ

وهو من الدُّنُو، أصله دُنِيَ، فَأَقَرَّ الياء على حالها. وعلى هذا تقول في فِعْلة من القرو أو الدَّحُو : دَحِيَّةٌ وَغَزِيَّةٌ، فَتَقْلَبُ للكسرة فإذا سكنت تخفيفاً قلت : دَحِيَّةٌ وَغَزِيَّةٌ، الأمرُ في هذا كُلُّه واحدٌ.

وفي هذه المواضع نظرٌ من وجهين :

أحدهما أنه قِيْدُ الواو في بعضها بكونه آخرًا، أو قبل تاء التانيث، أو قبل زيادتي فَعْلَان. وهذا التقييد الذي ذكر مَفِيدٌ بمفهومه أن الواو إذا وقعت حشواً والكسرة قبلها فليس لها هذا الحكمُ ولا تُبَدَلُ فيه الواو، ^(٤) فاستدرك من ذلك الحكم حُكْمَ المصدر المعتلِّ عِيْنًا، وجمع المعتلِّ العَيْنِ، وجمع المُسَكَّنِ ^(٥) العَيْنِ،

(١) سقط من س.

(٢) المنصف ١٢٥/٢. ونُسِبَ الرجز في التكملة للصاغاني إلى صخير بن عمار، مادة طسل. والبيت الثاني روايات أخر، انظرها في اللسان : طسل، دنى، والتكملة طسل.

(٣) الأصل : دُنُو.

(٤) في النسخ : «ولا تبدل منه الواو ياء استدرك». والكلام غير مُتَّسِقٍ، ولعل الصواب ما اثبتناه.

(٥) الأصل، ت : المكسر.

وَفِعْلَةٌ جَمْعًا، وَفِعْلٌ جَمْعًا، فَاقْتَضَى (أَنْ) ^(١) مَاعِدَا ذَلِكَ عَلَى الْأَصْلِ يَجْرَى
 مِنْ غَيْرِ إِبْدَالٍ. وَذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ فَإِنَّ تَمَّ مَوَاضِعَ يَجِبُ فِيهَا إِبْدَالُ الْيَاءِ
 مِنَ الْوَاوِ، فَمِنْ ذَلِكَ كُلِّ وَآوٍ سَاكِنَةٍ قَبْلَهَا كَسْرَةً فَأَاءٌ كَانَتْ أَوْعَيْنَا، فَالْفَاءُ
 نَحْوُ : مِيقَاتٍ، مِنَ الْوَقْتِ، وَمِيعَادٍ مِنَ الْوَعْدِ، وَمِيزَانٍ مِنَ الْوِزْنِ، وَرَجُلٌ
 مِيفَاءٌ مِنَ الْوَفَاءِ، وَمِيلَادٍ مِنَ الْوِلَادَةِ. أَصْلُ ذَلِكَ كُلُّهُ مَوْقَاتٍ، وَمَوْعَادٍ،
 وَمِوزَانٍ، وَمِوَفَاءٍ، وَمِوَلَادٍ، فَاسْتَنْقَلَتْ الْوَاوُ إِثْرَ الْكَسْرِ فَقَلْبَتْ إِلَى حَرْفٍ
 مُنَاسِبٍ لِلْكَسْرِ، وَذَلِكَ الْيَاءُ. وَالْعَيْنُ / نَحْوُ دَيْمَةٍ مِنَ الدَّوَامِ، وَقِيَمَةٍ مِنَ ٢٦١
 الْقَوَامِ ^(٢)، وَحِيلَةٍ مِنَ الْحَوْلِ ^(٣)، وَثِيرَةٍ - مُسْكَنَ الْيَاءِ - جَمْعُ ثَوْرٍ، قَالَ
 الْأَعَشَى ^(٤):

فَظَلُّ يَأْكُلُ مِنْهَا وَهِيَ رَاتِعَةٌ

صَدَرَ النَّهَارُ يِرَاعِي ثِيرَةً رُتَعَا

وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ وَهُوَ ^(٥)، كُلُّهُ يَجِبُ فِيهِ الْإِبْدَالُ مَا لَمْ تَكُنْ الْوَاوُ
 مَضَاعِفَةً مَدْغَمَةً فِي ضَعْفِهَا فَإِنَّ الْقَلْبَ لَا يَكُونُ إِلَّا شَاذًا، وَذَلِكَ نَحْوُ اْعْلَوَاطِ
 وَاجْلَوَازٍ. وَكَذَلِكَ إِنْ بَنَيْتَ مِنَ الْقَوْلِ مِثْلَ فَعَلٍ فَإِنَّكَ تَقُولُ: قَوْلٌ وَقَوْلٌ، وَذَلِكَ
 لِقَوَّتِهَا فِي الْمَضَاعِفِ، فَصَارَتْ كَالْمُتَحَرِّكَةِ. وَالَّذِي شَذَّ مِنْ ذَلِكَ دِيَوَانٌ، أَصْلُهُ
 دِوَانٌ، وَاجْلِيوَاذَا أَصْلُهُ اجْلَوَازٌ، فَهَذَا مِمَّا فَاتَ النَّازِمُ الْكَلَامَ عَلَيْهِ، وَهِيَ
 مِنَ الْمَسَائِلِ الْمَشْهُورَاتِ الضَّرُورِيَّةِ، مَعَ أَنَّ كَلَامَهُ (وَتَقْيِيدَهُ) ^(٦) يُوْهِمُ خِلَافَ
 الْحُكْمِ فِيهَا.

(١) سقط من س.

(٢) الأصل، ت : القيام.

(٣) الحول : الحيلة والقوة. وقال ابن سيده : الْحَوْلُ وَالْحَيْلُ وَالْحَوَلُ وَالْحِيلَةُ وَالْحَوِيلُ وَالْمَحَالَةُ
 وَالْإِحْتِيَالُ وَالتَّحَوُّلُ وَالتَّحْيِيلُ : الْحَذَقُ وَجُودَةُ النَّظَرِ وَالْقُدْرَةُ عَلَى دَقَّةِ التَّصْرِيفِ. انظر اللسان،
 مادة : حول.

(٤) ديوانه ١٠٥، والبيت في المنصف ٢٤٩/١، والخصائص ١١٣/١.

(٥) س : وهذا.

(٦) عن س وهامش ك.

والجواب أن يُقال : هذه المسألة غير مبنية عليها هنا رأساً، ولعلّه اكتفى عن ذكرها هنا بذكرها في التصغير إشارة لاتقريراً^(١)، فإنه كثيراً ما يتكل على الإشارة في هذه النظم وقد قال في التصغير:

وَارْدُدْ لِأَصْلٍ ثَانِيًّا لِنَا قَلْبٍ

فَقِيْمَةٌ صَيَّرَ قُوِيْمَةً تَصِبْ

وقد تقدّم بيانه على الجملة. ففيه أنّه أتى بالمثال الذي هو قيمة، وقد حصل فيه القلب لما ذكر هنا من الكسر لكن مع زيادة، وهو سكون ذلك اللّين . وإنما تكلم هنا على اللّين المحرّك، والمحرّك أقوى من الساكن فلذلك كان ما عدا الساكن مشروط الإعلال بما يُضْعَفُ قُوَّتُهُ من تَطَرُّفٍ، أو إعلالٍ في الأصل ، أو^(٢) غير ذلك، بخلاف الساكن. الذي يُؤَنَسُ باتّكاله على ماتقدّم أنه بنى عليه هنا مسألة في هذا الإعلال، وذلك قوله:

وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٍ أَوْ سَكَنٍ

فاحكم بذا الإعلال فيه حيث عن

فإنّ من البعيد أن يذكر الإعلال الذي من جملة قلب الساكن للكسرة^(٣) قبله كدّيمة وقيمة ولا يذكر أصل ذلك الإعلال البتّة، فيكون إحالة على ما لا يعلم من كتابه، إذ ليس هذا من شأن التّعليم، فإذا الإحالة لا تكون إلا على معلوم عنده في هذا النظم، وليس إلا ماتقدم (له)^(٤) هناك. وإلا فلعلّه سقط له (من)^(٥) هنا بيت كان فيه تقرير ذلك الحكم، كما لو قال مثلاً بعد قوله:

(١) الأصل تقديرا.

(٢) س: وغير.

(٣) ماعدا(س) : قلب الكسرة قبله.

(٤) عن ك.

(٥) سقط من س.

وَصَحَّحُوا فِعْلَهُ وَفِي فِعْلٍ

.. إلى آخره:

كَذَلِكَ وَأَوْسُكَنْتَ وَأُفْرِدَتْ

تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا كَنَحْوِ ائْتَعَدْتُ

لَمْ يَبْقَ عَلَيْهِ إِشْكَالٌ، وَلَا وَرَدَ عَلَيْهِ سَوْأَلٌ.

والوجه الثانى : أنه خص هذا الحكم بما تجرد آخره أو لابس تاء
التانيث أو زيادتي فعَلَان، وكذلك فعل فى التسهيل. وليس مقصوراً على
ذلك فقط، بل يجرى فيما إذا كانت الواو المكسورة ما قبلها قبل ألفى
التانيث، إذ هى عندهم فى الزيادة فى الآخر تجرى مجرى الألف والنون
فى كثير من المواضع، ولذلك يجعل سيبويه منع الصِّرف فى فعَلَان
للشبه^(١) بالفى^(٢) حمراء^(٣). وقد مرّ لذلك بيان فى باب ما لا ينصرف، وإذا
كان كذلك فاقْتَصَارُ الناظم على ما ذكر دون أن يذكر ما يجرى الألف
والنون. قصور وإيهام أن الحكم مخالف، وليس كذلك. فلو بنيت من الغزو
مثل قَرْفِصَاء^(٤) لقلت: غَزَوَِاء، أو من العَدْوِ لقلت: عِدْوَِاء، أصلها/ ٢٦٩
غَزَوِوَاء، وَعِدَوِوَاء، فَقُلِبَتِ الواو ياءً للكسرة قبلها، والمقوَّى للقلب فى هذه
المواضع كلّها إنما هو وقوعها فى موضع اللام، ولام الكلمة ضعيفة
يسبقها الإعلال، فلذلك لم يؤنّر تحريكها تصحيحاً كما لو وقعت حَشَوَاء،

(١) فى النسخ : الشبه.

(٢) س: بآلف.

(٣) الكتاب ٢١٥/٣ - ٢١٦.

(٤) أثبت ابن سيده فى الحكم روايات ثلاثاً فى قَرْفِصَاء، بفتح القاف والفاء، وضمّهما
وكسرهما، وزاد ابن جنى الْقَرْفِصَاء باتباع الراء القاف. انظر المحكم ٣٧٧/٦.

كما سيأتى بحول الله تعالى. وهو هنا أعذرُ منه فى التسهيل لبُعْدِ ما بين المقصدين فى الاقتصار والاستيفاء، فكان أولى به أن يذكر أَلْفَى التانيث فيما ذكره.

وقد يجاب (عنه)^(١) هنا بما هو شأنه من قَصْدِ عدم الاستيفاء، والاقتصار على بعض المهمات دون بعض.

ثم قال : «ذا أيضاً رَأَوْا، فى مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا». وهذا أيضاً من المواضع التى تُقَلَّبُ فيها الواو ياءً للكسرة قبلها، وهو رابع المواضع. ذا : إشارة إلى الحكم المذكور من قلب الواو ياءً للكسرة قبلها؛ إذ العلة هنا لأبْدُ منها وإن لم يذكرها اتكالا على تقدُّمها ذكراً، فَيَحْمَلُ كلامه على اعتبارها، وبذلك تقديره كما تقدَّم قُبيل هذا.

والضميرُ فى «رَأَوْا» راجعٌ إلى العرب، لأن القلب ههنا مسموع ليس من القياس الذى رآه النُحَوِيُّونَ رأياً قياساً^(٢) على المسموع كمسألة فعلان المذكورة ونحوها. وقد يمكن رجوعه إلى النحويين اعتباراً بأنهم وأوه قياساً مطَّرداً.

وقوله: «فى مصدر المعتلِّ»، (متعلِّق)^(٣) برأوا. و«عيناً» : تمييزٌ منقول من الفاعل، و«المعتلُّ عيناً» صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ تقديره : فى مصدر الفعل المعتلِّ عينه، يعنى أن مَصْدَرَ الفعلِ المعتلِّ العينِ حكمه فى قلب الواو فيه ياءً للكسرة قبلها حكمٌ ما تقدَّم. هذا إن كان كما قال مصدر فعلٍ معتلِّ العين، واعتلالُ العينِ هنا معناه كون الفعل قد دخله فى عينه قَلْبٌ أو إبدالٌ، ولايريد^(٤) ما كان له عين هو حرفٌ من حروف العلة مطلقاً وإن لم يقع فيه قلبٌ أو إبدالٌ. بل ما دخله

(١) عن س وهامش ك.

(٢) س : قياسياً.

(٣) سقط من س.

(٤) س : ولا بدّ مما.

الإعلال، وذلك نحو : قام قياماً، أصله : قَوَاماً، لأنه من قام يقوم، وكذلك : صام صياماً، وعاذ عياداً، ولاذ لياداً، وحالت الناقئة حياًلاً. وكذلك تقول : انقاد انقياداً، واختار اختياراً، واقتاد اقتياداً، وما أشبه ذلك. وإنما قلبوا الواو هنا - وإن كانت متحركة - لضعفها من جهة أخرى وهي كونها قد اعتلت في الفعل، إذ قالوا : قام وصام، أصله : قَوْمَ وَصَوْمَ، فأنقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فحملوا المصدر على الفعل معتلاً، فلو كانت العين في الفعل غير مُعْتَلَّةٍ لم تعتل في المصدر^(١)، وذلك نحو : قاومَ قِواماً، ولا وَذَ لِوَاداً، وعاوِذَ عِوَاداً، واعتَوَنوا اعتِوَاناً، واجتَوَرُوا اجتِوَاراً، ونحو ذلك، لأنَّ العين في المصدر قويةٌ بالحركة^(٢)، فلم تعتل لذلك، فإن جاء المصدر مُصَحَّحاً والفعل مُعْتَلٌّ كان من الشاذِّ المحفوظ، نحو : نارت المرأة^(٣) تَنُورُ نِوَاراً، ولم يقولوا : نياراً، قال العجاج^(٤) :

يَخْلُطُنْ بِالتَّائِسِ النُّوَارَا

ثم إنَّ هذا المصدر الذي تقع الكسرة قبل واوه وعينُ الفعل منه مُعْتَلَّةٌ. على وجهين :

أحدهما : أن يقع بعد واوه الألف نحو : قياماً وصياماً وسائر ما تقدّم ممّا هو على فِعَالٍ، فهذا الذي يجرى فيه القياسُ المتقدّم.

والثاني : ألا يقع بعد واوه أَلِفٌ فيكونُ علي فِعَلٍ، فهذا غيرُ داخلٍ ٢٧٠ في ذلك الحكم عنده وإن كانت عينُ الفعل منه مُعْتَلَّةٌ وعِلَّةُ القلبِ موجودةً،

(١) الأصل، ت: في الفعل.

(٢) الأصل : في الحركة.

(٣) أي : نفرت من الريبة. ويقال في المصدر أيضاً : نوراً، ونَوَاراً، بفتح النون.

(٤) ديوانه ٣٩٥. والبيت في المحتسب ١٨٢/١، والمنصف ٣٠٣/١، ٥٢/٣. واللسان : نور.

يقال : نارت المرأة نوراً ونواراً - بفتح النون وكسرهما - : نفرت.

لأنَّ السماع جاءَ بخلاف ذلك، فلذلك أخرجه بقوله : «والفعلُ منه صحيحٌ غالباً»،
يعنى أن العرب لم تعتبر فى هذا النوع تلك العلة المذكورة وإن كانت موجودةً،
ولا بدُّ من اتباعها وإجراء الحكم على ما أجزته (العرب^(١)) ، والغالبُ فى كلامها
تصحيحُ ما كان على فعلٍ نحو : عاضَ عِوضاً، وحالٍ حولاً، قال الله تعالى :
(لايبلغون عنها حولاً)^(٢)، والإعلال قليل، (ومنه قوله تعالى)^(٣) : {التي جعل الله
لكم قِيَمًا}^(٤) - وهى قراءةٌ نافع وابن عامر^(٥) وقوله : {دينا قِيَمًا}^(٦)، هو وصفٌ
بالمصدر، وهى قراءةُ الكوفيَّين وابن عامر^(٧).

وقوله : (نحوُ الحَوْلِ)، هو مصدر حال الشئ يحول حولاً، بمعنى تحوّل
وزال، ومنه الآية : {لايبلغون عنها حولاً}^(٢).

هذا ما قال الناظم، إلا أنَّ فيه نظراً من وجهين:

أحدهما : أنَّ كلامه هنا مناقضٌ له فى التسهيل فى دعوى القياس وفى
نقل السماع، أما فى دعوى القياس فإنَّ اعتماده هنا على التصحيح قياساً، لأنّه
جعل الغالب فى كلام العرب، وعادته البناءُ على الغالب والقياسُ عليه، فهو قد
ارتضى هنا فيما كان على فعلٍ من المصادر المعتلّة (الفعل^(٨)) ألا يُغيّر ولا تقلبَ

(١) عن س.

(٢) الآية ١٠٨ من سورة الكهف.

(٣) سقط من الاصل.

(٤) الآية ٥ من سورة النساء.

(٥) الإقناع ٦٢٧.

(٦) الآية ١٦١ من سورة الأنعام.

(٧) لإقناع ٦٤٥.

(٨) سقط من س.

واوه : (ياء^(١))، وهو فى التسهيل على خلاف ذلك إذ لم يَسْتَتِنِ فِعْلاً فى القياس،
 (٢- بل أطلق القول فيه بناءً على أعمال العلّه وهو كسر ما قبل الواو فى مصدر
 المعتلّ العين ٢) فقال : «تبدل الياء^(٣) بعد كسرةٍ مِنْ واوٍ هى عينٌ مصدرٍ لفعل
 معتلّ العين»^(٤). ولم يقل : قبل ألف^(٥)، كما قال ذلك فى الجمع وأفرده بذلك دون
 المصدر، فأحد الموضعين لأبْدُ أن يكون دعوى القياس فيه خطأً عنده فضلاً
 (عن^(٦)) أن يكون خطأً عند غيره؛ إذ لا يصحّ أن يدعى القياسُ فى فِعْلٍ وعدمِ
 القياس معاً إلا أن يكون ذلك فى وقتين، وهو رجوعُ بلا شك .

وأما تناقضه فى نَقْلِ السَّمَاعِ فإنه زعمُ هُنَا أنَّ الغالبَ فى كلام العرب
 تصحيحُ فِعْلٍ والنادرَ هو الإعلالُ، وهو صريح فى كلامه. وقال فى التسهيل :
 «وقد يصحّ ما حقه الإعلال من فِعْلٍ مصدرًا أو جمعاً»^(٤). وهذه إشارة منه إلى
 السماع المخالف لقياسه المذكور، أتى فيها بقدر المفيدة للتقليل فى استعماله لها؛
 إذ هى عادته إذا أراد تقليل المنقول، فإذا قد صرّح هنا بقلة التصحيح، وذلك
 يقضى بلا بُدّ أنه ليس بأكثر من الإعلال، وكيف يكون أكثر عنده فيترك^(٧)
 القياس عليه إلى ما هو أقلُّ منه فيقيسُ عليه؟! هذا ما لا يقبله عقل ولا يرتضيه
 ذو علم. وقد كان يمكن الجوابُ عن هذا التناقض لو كان فى القياس فقط؛ إذ
 يكون أحد الرأيين فى الكتابين مرجوعاً عنه، ولا محذور فيه للمجتهد، ولا أيضاً

-
- (١) عن س.
 (٢) عن س وهامش ك.
 (٣) الأصل : تبدل الواو.
 (٤) التسهيل ٣٠٤.
 (٥) الأصل: الألف.
 (٦) عن الأصل.
 (٧) الأصل، ت : فيردّ.

للمقلد إذا نقل رأيين متضادين في موضعين، لأنه إنما نقل رأى غيره،
وإنما المحذور نقل السماع في موضعين على تضاد، إذ يلزم الكذب في
أحد النقلين قطعاً، لأنه إخبار عن أمر خارجي لا رأى فيه، فأحد الأمرين
لازم، إما الكذب في نقله في التسهيل، وإما في نقله هذا.

والوجه الثاني : أنه وضع العلة على عدم الاطراد ولم يحتط فيها،
وذلك أنه جعل العلة كسراً ما قبل الواو. واعتلالها في الفعل، فهي علة
مركبة من جزئين، ثم بعد ذلك أخبر/ أن ما وجدت فيه تلك العلة فمنه ما
هي فيه مُعملة، ومنه ما لا تُعمل فيه وإن كانت موجودة، وذلك فعل من
المصادر. وهذا في التعليل غير صحيح، لأن حقيقة العلة أن تكون جارية
في أفرادها مُعملة فيما وجدت فيه، وإلا فليست بعلة سواء أزعمت أن علل
النحو عقلية أو وضعية، لأنها إما باعثة على الحكم، وهي العقلية، فلا بد أن
يوجد الحكم بوجودها ويعدم بعدمها، وإما مُعرفة له^(١) أو علامة عليه فلا بد
أن توضح في جميع مجال الحكم وإلا لم تكن معرفة إذا وجدت ولم يوجد
الحكم. وقد بينت هذا في الأصول العربية. وعلى كل تقدير فتعليل^(٢)
الناظم غير صحيح إذ العلة المركبة التي ذكر موجودة في حول وعوض
ونحوهما والحكم مختلف، ولا يقال : إن تخلف الحكم هنا لعل وجود مانع
أو لفوات شرط،^(٣) وإذا كان كذلك لم تكن العلة فاسدة، إذ العلة هي
الباعث على الحكم، وقد توجد ولا يوجد الحكم لوجود مانع^(٣) كما تقول في

(١) س : علامة.

(٢) س : فتقرير.

(٣) سقط من الاصل.

أَيَّ : إِنَّ سَبَبَ البناء فيها موجود وهو تَضَمُّنُها معنى الحرف، فكان لأصل أن تُبْنَى، لكن مَنَعَ (من) (١) ذلك مانع، وهو الحملُ على النُّظيرِ والنقيض، على ما أجاب (به) (٢) ابن مَلَكُون تلميذه الشلوبين حين سألَه عن ذلك، وكما تقول في جَيْلٍ، تخفيفِ جَيْالٍ: (كان) (٣) الأصلُ أن تُقَلَّبَ الياءُ ألفاً لوجود سبب القلب وهو تحريكها (٤) وانفتاح ما قبلها، لكن فَقَدَ شرطُ القلب وهو كون الفتحة غيرَ عَارِضة بل لازمةً، فإنَّ اللزوم شرطُ في إعمال هذه لعلَّة، ولايكون هذا كُلُّهُ إفساداً للعلَّة أصلاً، وإنما تكون العلَّة (٣- فاسدةٌ إذا تخَلَّفَ عنها جزءٌ من أجزائها، فهذه لمسألة التي بصددِها يمكن أن تكون العلَّة -٣) فيها صحيحة، ويكون تخَلُّفُ الحكم عنها لوجود مانعٍ أو فواتِ شَرَطٍ فلا تكون فاسدة - لأننا نقول : (إن) (٥) هذا ليس من ذلك، وإنما هو مما فات العلَّةُ فيه جزءٌ من أجزائها، وذلك أنَّ العلَّة في قيام وصيام وجودُ الكسرةِ قبل الواو، والألفِ بعدها، وكونها معتلةً في الفعل. فهذه هي العلَّة الكاملة.

فإن قيل : لعلَّ وُحْدَ الألف بعدها شرطاً لا جزءٌ علَّة.

فالجواب : أنَّ قانون التمييز بين الشرط (٦) وجزء العلَّة هو الحَكْمُ بيننا، والفرق بينهما أنَّ جزء العلَّة له مناسبة في التأثير وإثبات الحكم، وأما الشرط (٧) فلا مناسبة فيه لوجود حُكْمٍ ولا لعدمه، ونحن إذا نظرنا وجود الألف بعد الواو

(١) سقط من الأصل.

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) عن س، وهامش ك.

(٤) ماعدا (ك) : تحريكها.

(٥) عن س.

(٦) س : شرط.

(٧) س : «أما الشرط فلا إثباته فبه لمناسبة حكم ولا لعدمه».

هنا وجدنا فيه مناسبةً للتأثير على ما قاله ابنُ جنى، وهو أن الألف أقربُ
 فى الشبه بالياء من الواو ، والشبه بها^(١) اقتضى وجود الياء دون الواو،
 فقوى الموجب للقلب بهذا الوصف لما فيه من المناسبة المقتضية للتأثير،
 بخلاف وصف لأصالة لفتحة قَوْمَ فإن ذلك ليس بمناسب للقلب ألفا، لأن
 الاستئصال لفظى، والأصالة والعروض غير راجعين إلى اللفظ^(٢)، فمسألتنا
 (من قبيل)^(٣) ماوجود الألف فيه (لها)^(٤) تأثير فى الحكم^(٥)، فوجب أن
 يجعل جزءً علّةً، وقد بيّن السيرافى معنى ما تقرّر من كون الألف لها
 تأثيراً فى الإعلال^(٦)، وبين وجه ذلك فقال: اعلم أن كَوْنُ الألف بعد الواو
 يوجب لها إعلالاً مّا، فإذا انضمّ إلى ذلك كسرُ ما قبل الواو، وأن تكون فى
 مصدرٍ قد اعتلّ فعله، أو فى جَمْعٍ قد سكنت فى واحدة، فيجب/ قلبُها ياءً،
 ولذلك لم تعتلّ فى قاومٍ قِواماً، قال: ولا تعتلّ فى خوانٍ لأنه واحد، ولا تعتلّ
 فى كوزٍ وكِوزةٍ لأن الألف تشبه الياء، فتصير الواو بعد الكسرة وقبل ما
 يشبه الياء مع ما ذكر بمنزلة واوٍ معها ياءٌ ساكنة، فَقُلِبَتْ كسيّد، قال :
 وأيضاً لما كانت الفتحة قبل الألف ليست خالصة للحرف الذى قبلها، إذ
 يقال : إنّها من أجل الألف، فتجى الواو كأنّها ساكنة بعد كسرة. هذا ما
 قال، وهو كما ترى ظاهرٌ فى أن الألف جزءٌ علّةٌ، وإذ ذاك تكونُ علته التى
 ذكر غيرُ صحيحةٍ.

(١) الأصل : بما .

(٢) س : إلى الأصل .

(٣) سقط من س .

(٤) عن هامش ك .

(٥) س : للحكم .

(٦) س : اعتلال .

والجواب عن الاعتراض الأول أن مخالفة كلامه في القياس^(١) اختلاف رأي في وقتين، فرأى هنا أن ذلك إنما يكون قياساً فيما بعد واوه ألف دون الآخر، ورأى في التسهيل القياس مطلقاً في القسمين، ولانكير في مثل هذا لاسيماً وهو مجتهد مصرح في كتبه بالانتصاب في منصب الاجتهاد، فالاعتراض بهذا ساقط وإنما يلزمه الاعتراض في التسهيل حيث ذهب مذهباً مخالفاً لمذهب^(٢) النحويين، لأنهم يجعلون باب قيم شاذاً مسموعاً ولا يعملون فيه القياس. وقد نص الفارسي في الحجة على شنود ما اعتل من فعل، وهو ظاهر كلام سيبويه، إذ جعل الحول والعوض نظير باب زوجة^(٣) وعودة حيث قال: «وإذا قلت: فعلة، فجمعت ما في واحده الواو أثبت الواو، كما قلت: فعل، فاثبت ذلك، وذلك قولك: حول وعوض، لأن الواحد قد ثبتت فيه وليس بعدها ألف فيكون كالسياط، وذلك قولك: كوز وكوزة...»^(٤) إلى آخره. فإذا كان كذلك فهو في التسهيل مخالف للإجماع فيما يظهر بخلاف ما ذهب إليه ههنا فإنه لم يجعله قياساً، ذهباً إلى ما ذهب إليه الناس، فإن كان ما ههنا هو آخر رأييه فله دره فيما رأى! وإن كان الأول أقرب مرجوع عنه يكون هو الراجح الصحيح. وأما تناقضه في نقل السماع فلا بد أن يُنظر في النقلين وأيهما الصادق فنجعله هو المعتمد، وماعاده خطأ في النقل، ولا شك أن ما نقله هنا

(١) س ك قياس.

(٢) ماعدا (س): لمذاهب.

(٣) يقال في جمع زوج: أزواج، وزوجة. وعودة: جمع عودة، وهو الجمل المسن وفيه بقية. وقال الأزهرى: ويقال في لغة: عيدة، وهي قبيلة.

(٤) ٣٦١/٤

من كثرة التصحيح (١) - وقلة الإعلال هو الصحيح الموافق لما نقل غيره، وما ذكر في التسهيل من قلة التصحيح (١) - مشيراً إلى ذلك بقدر الصريحة عنده في التعليل (٢) غير صحيح.

وقد أجاب شيخنا القاضى - رحمه الله تعالى - عن كلامه في التسهيل من بعد ما أورد عليه الإشكال، وقال : إن النحويين قد نصّوا على أن فعلاً فى المصادر شاذُّ، وأن حكم القلب فيه شاذُّ، وكان ما أجاب به أن قال : إن كلام المؤلف صحيح وكلام النحاة صحيح، وذلك أن النحويين يجعلون المصادر على فعلٍ من الشاذِّ القليل، وهذا صحيح، والمؤلف يدعى أن ما جاء منه معتلاً فهو على مقتضى القياس، وهذا أيضاً صحيح لا إشكال فيه .

هذا معنى ما أدركته من كلامه الذى سمعته منه عند قراءتنا عليه تصريح التسهيل. ويظهر لي الآن أنه لا يرفع الإشكال الذى أوردته عليه، فإن فعلاً وإن كان قليلاً فى نفسه فالذى يدعى فيه النحويون قياساً هو التصحيح، والمؤلف قد ناقفهم فى هذا، ثم إن النحويين لا يقولون فى فعلٍ ٢٧٢ بكثرة سماعه معتلاً، بل يجعلون الاعتلال فيه (أيضاً) (٣) شاذّاً، والكثير فيه الذى يجرى عليه القياسُ التصحيح، وإلا فلو كان التصحيح فى فعلٍ هو الشاذُّ (فى ذلك) (٣)، (الشاذُّ) (٤) لم يمكنهم أن يدّعوا فيه (نفسه) (٣) القياس، وقد جعل هو التصحيح قليلاً، فقد خالفهم فى القياس والنقل، ولا شك أن يد الله مع الجماعة.

(١) سقط من س.

(٢) س : للتقليل.

(٣) ليس فى س.

(٤) عن هامش ك مصححاً.

وقد يتخرَّج^(١) كلام التسهيل على وجه لا يليق ذكره بهذا الموضع وقد حصل من مجموع هذا أن ما قاله هنا لا غبار فيه .

والجواب عن الثانى : أن كلام الناظم قد يصحّ على مقتضى ما تقرر فى السؤال، وذلك على أن يكون قوله : «والفعل منه صحيح» من تمام التقسيم، لأنّ قوّة كلامه يُعطى تقسيم المصدر إلى ما بعد الواو فيه ألف، وإلى ما ليس كذلك، وحكم على ما ليس فيه ألف بالتصحيح، فإذا الألف جزء موجب الإعلال. وقوله : «والفعل منه صحيح»، أى : لأجل المانع، وهو سقوط جزء العلة، فإذا كانت قوّة كلامه تعطي اعتبار الألف فى هذا الحكم فقد حصل تمام العلة المقررة^(٢)، والله أعلم.

وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٍ أَوْ سَكَنٍ

فاحْكُمْ بِذَا الْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ

وَصَحَّحُوا فِعْلَةً وَفِي فِعْلٍ

وَجْهَانِ الْإِعْلَالِ أَوَّلَى كَالْحَيْلِ

هذان موضعان من المواضع التي تقلب فيها الواو ياءً لكسرة^(٣) قبلها، وهما الخامس والسادس، وهما جمع المفرد الذى أعلت^(٤) عينه، وجمع المفرد الذى سكنت عينه وإن لم تعتل، وكلاهما لا يكون إلا فيما كان عينه واوًا؛ إذ معنى الاعتلال فى كلامه التغيير والانقلاب، ولا يعنى به كون العين من حروف العلة كما

(١) الأصل، ت : وقد يصحّ.

(٢) س : المذكورة.

(٣) س : الكسرة ما قبلها

(٤) س : اعتلت.

تقدّم قبل هذا . فيريدُ أنْ ما كان من الجموع جمعاً لمفردٍ اعتلّت عينه بقلب أو إبدال أو جمعاً لمفرد سكنت عينه وتلك العين فى الأصل واوٌ، ووقع قبل تلك الواو كسرةٌ حكمه أن تُقلّب واوه ياءً مطلقاً . وإطلاقه القول فى الإعلال ليسمّل جميع وجوهه^(١) من البديل ألفاً أو ياءً أو همزةً، فأما جمع المفرد المعتلّ العين فنحو: صائم وصيّام، وقائم وقِيّام، ونائم ونِيّام، أصله : صاوِمٌ، وقاوِمٌ، وناوِمٌ، فكان الأصلُ فى الجمع أن يقال: صَوَامٌ وقَوَامٌ ونَوَامٌ، لكنهم أعلّوها بالقلب، كما أعلّوا مفردها . فالعلةُ هنا مجموع (أمرين)^(٢) :

أحدهما : كسر ما قبل الواو فى الجمع، فإن للكسرة تأثيراً فى الإعلال، لكن الواو إذا كانت متحركة لم تقوا الكسرة (وحدها)^(٣) عليها، فانضم إليها الأمر الثانى وهو الإعلال فى المفرد، إذ الإعلال إضعاف، فقاوم ضعف الإعلال فى المفرد قُوَّتُها بالحركة فقويت الكسرة معها على الإعلال، ولذلك لا يُعلّ فعّالٌ، إذا كان مُفْرَداً نحو خِوَانٍ، لقُوَّةِ الواو بالحركة، وما اعتلّ منه فشاذ نحو : لياح وصيار^(٤)، قال الشاعر^(٤):

أَقَطُّ الظُّهْرَ خَفْأَقَ الحَشَايَا

يضئ الليل كالقمر اللياح

(١) س : حروفه .

(٢) سقط من الأصل، ت .

(٣) لأصل : وضياح .

(٤) مالك بن خالد لخناعى، ديوان الهذليين ٦/٣، وبشرح السكرى ٤٥١، وفيهما :

أقب الكشح خفاق خُشاه

وأقط، كذا فى النسخ، ويمكن على وجه، وأقبّ ك خميص . وخفاق لحشايا : ليس ببطين، تخفق حشاياه كما يخفق جناح الطائر . واللياح : الأبيض المتلألئ .

وهو من لاح يلوح. والصيَّار لغة في الصَّوَّار، قال ابن جنى : «يمكن أن يكون لغتين، ويمكن أنه قلب الواو ياءً للتخفيف^(١) والشبه بالمصدر والجمع، قال: وهذا الوجه / كأنه أمثل لقولهم في جمعه : أصورة، ولم ٢٧٤ نسمعهم قالوا : أصيرة، وقال الأعشى^(٢) :

إِذَا تَقُومُ يَصُورُ الْمِسْكُ أَصُورَةً

وَالنَّبَرُ الْوَرْدُ مِنْ أُرْدَانِهَا شَمِلُ

ومن ذلك أيضا: دارُ وديارٍ، وريحٌ ورياحٌ، وناقَةٌ ونياقٌ، أنشد أبو زيد للقلَّاذخ^(٣) :

أُبْعَدُكَ اللهُ مِنْ نِيَّاقٍ

إِنْ لَمْ تُنَجِّينَ مِنَ الْوِثَاقِ

وكذلك : تارةٌ وتَيْرٌ، قال^(٤) :

تقوم تاراتٍ وتمشى تيرًا

فهذه كلها معتلة لعين (فى)^(٥) المفرد، فاعتلت في الجمع لذلك، فلو لم تعتل العين في المفرد لم تقلب الواو في الجمع، نحو قولك: راوٍ ورواءٌ، وناوٍ ونياءٌ.

(١) الأصل : التخفيف.

(٢) ديوانه ٥٥، وهو في الخصائص ١١٧/٢، والمنصف ٣٠٣/١.

أصورة: جمع صَوَّار، وهو الوعاء الذى يحرق فيه المسك. والأردان : جمع رُدن، وهو القميص، وشمل: منتشر.

(٣) هو القلَّاذخ بن حَزَن، والرجز في النوادر ٣٤٨، والتكملة ١٥٦، والمخصص ٨٧/٣، وابن يعيش ٨٥/٤.

(٤) الكتاب ٥٩٤/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢/٥، واللسان : نور وفيها جميعا : يقوم ويمشى، بالياء.

(٥) سقط من الأصل.

قال^(١) :

إِلَّا يَاحَـمَزَ لِّلشُّرْفِ النَّوَاءِ
وَهَنَ مَعْقَلَاتُ الْفَنَاءِ

وما أشبه ذلك.

وأما جمع المفرد الساكن العين فنحو : رَوْضَةٍ وَرِيَاضٍ، وَحَوْضٍ وَحِيَاضٍ، وَثُوبٌ وَثِيَابٍ، وَسَوْعَطٌ وَسِيَّاطٌ، وما أشبه ذلك؛ قال المازني : « لما كانت الواو في الواحد ساكنةً وجاء الجمع وقبل الواو منه كسرةً قلبوها ياءً، لأنَّ الجمع أثقل من الواحد، وما يعرض فيه أَنْقَلُ^(٢) مما يعرضُ في الواحد، والواو مع الكسرة تنقل^(٣)». فعلى هذا (٤-) لو كان فِعَالٌ مفرداً غير جمع لصَحَّتِ الواو كما تقدَّم، وكذلك (٤-) لو كانت الواو في الواحد محرَّكةً غير معتلَّةٍ لم تعتلَّ في الجمع، كما قالوا: رَاوٍ وَرِوَاءٌ، وطويل وطوال. هذا هو القياسُ والمشهورُ في هذه اللفظة، وقد جاء (فيه)^(٤) القلب نادراً، فقالوا: طِيَالٌ، أنشد المبردُ والسيرافي وغيرهما^(٥):

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقِمَامَةَ ذُلَّةٌ

وَأَنَّ أَشَدَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا

قال ابن جني : «شبهه بثياب، وليس مثله»^(٦). وهذا من النادر الذي

لا يقاسُ عليه.

(١) الرجز في غريب الحديث للخطابي ٦٥١/١ - ٦٥٢ - وانظر البخاري، والمغازي ١٠٥/٥.

والشُّرْفُ : جمع شارف ، وهي المُسَنَّةُ من النَّوْقِ. والنَّوَاءُ : السُّمَانُ.

(٢) في الأصل : أَكْثَرُ.

(٣) المنصف ٣٤١/١.

(٤) سقط من س.

(٥) قائله : أنيف بن زيان. وهو في المنصف ٣٤٢/١، والمحاسب ١٨٤/١، وشواهد الشافيه ٣٨٥.

(٦) المنصف ٣٤٢/١.

وقوله : « فاحكمم بهذا الإعلال فيه حيث عن » . يريد أن هذا الإعلال المذكور محكوم به مطلقاً في هذا الجمع حيث وجد وكيف كان ، فالضمير في « فيه » راجع إلى الجمع المذكور الموصوف بذلك الوصف ، وضمير « عن » الفاعل عائدٌ إمّا على الجمع أى : حيث كان ذلك الجمع ، لا يستثنى من مواضعه شئ ، وهو الذى اعتلت عينٌ واحدة أو سكنت ووجدت الكسرة فيه . وإمّا أن يعود على السبب المذكور الفاعل للإعلال ، وهو الكسر قبل الواو المعتلة^(١) أو الساكنة فى الواحد . ولما كان كلامه يقتضى إطلاق الحكم بالإعلال فى موضعين ، أحدهما : مسألة زوج وزوجة ، والآخر : مسألة قيمة وقيم ، وكان ذلك فيهما (غير)^(٢) صحيح استثناهما بقوله : « وصحّحوا فعلة » . إلى آخره . فأما الموضع الأول فإن النحويين قد نصّوا على عدم القلب فى زوج وزوجة ، وعود وعودة ، وثور وثورة ، (ونحو ذلك)^(٣) ، نصّ على ذلك فيه سيبويه والمازنى وابن جنى وغيرهم^(٤) ، وكذلك المؤلف فى التسهيل ، لأنّه شرط فى الجمع وجود الالف بعد الواو كحوض وحياض ، قال سيبويه : « وإذا قلت : فعلة ، فجمعت ما فى واحدة ، والواو أثبت الواو كما قلت فعل فائتبت ذلك ، وذلك قولك : حول وعوض ، لأن الواحد قد ثبتت فيه » . قال : « وليس بعدها ألف فتكون كالسياط » . قال : « وذلك قولك كوز وكوزة » ثم مثّل ، ثم قال : « فهذا قبيل آخر » ، قال : « وقد قالوا : ثورة وثيرة ، قلبوها^(٥) حيث كانت بعد

(١) س : المنقلبة .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سقط من س .

(٤) ماعدا (س) : وغيرهما .

(٥) س : وقلبوها .

كسرة، واستثقلوا / ذلك كما استثقلوا أن تثبت في ديم». قال : «وهذا ٢٧٥ ليس بمطرد^(١)، يعنى ثيرة^(١)»، وهذا معنى قول الناظم: «وصححوا فعلة»، أى : لم يقلبوا الواو فى هذا المثال كما قلبوا فى فعال، ويعنى فى الأمر العام، وأما ثيرة، فقال: (كان)^(٢) قياسه ثورة، لأن ثورا كزوج، وهو عندهم من الشاذ، أعنى فى القياس، فاما فى الاستعمال فمطرد وكثير كما أن استحوذ وإن كان فى القياس شاذاً فمطرد فى الاستعمال.

وقال أبو العباس: «إنما قالوا : ثيرة ، ليفرقوا بين الثور من البقر وبين الثور من الأقط»^(٣). وقال أيضا: «بنوه على فعلة فانقلبت الواو لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم حُرِّكت الياء وأقِرَّت بحالها لأن الأصل ههنا السكون»^(٤).

قال ابن جنى: «وأخبرنى ابن مقسّم، عن ثعلب قال: جمعُ ثورٍ ثورَةٌ، وثيرةٌ، وأثوار، وثيرانٌ. قال : وإذا كان الأمر^(٥) هكذا فقد جمعوا ثورا من الحيوان ثيرةً. وذهب ابن السراج إلى أنه مقصورٌ من فعالةٍ، كأنه فى الأصل ثيارة، فوجب القلبُ كما وجب فى سياط، ثم قُصِرَت الكلمة بحذف الألف، فيبقى القلبُ بحاله. قال ابن جنى: «وهذا آخرُ قولِ أبى بكر».

(١) الكتاب ٣٦١/٤.

(٢) عن س وهامش ك.

(٣) لأقط : شئٌ يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يعمل، والثور : القطعة العظيمة من الأقط .

(٤) المنصف ٣٤٦/١ - ٣٤٧.

(٥) عن س، وهامش ك.

قال: وكانهم لما قصروا الكلمة بقوا العين مقلوبة ليكون قلبها^(١) دلالة على أنها مقصورة، ويكون بينها وبين ما أصله فعلة، غير مقصور فرق نحو^(٢) زوجة. قال الفارسي: «وقد أوما سيبويه في باب أسد إلى أنه مقصور من فعول، كانه قال^(٣) أسود، ثم حذف الواو، ثم أسكن العين^(٤)، ثم تكلم بعد ذلك بأشياء، لاجابة إلى إيرادها.

والحاصل أن شرط وجود الألف بعد الواو لم يفت الناظم ذكره، لأنه لما استثنى ما ليس فيه ألف عن ذلك الحكم دل على أن الألف مشترطة كما تقدم تأويله قبل هذا.

وأما الموضع الثاني فإنه حكى في فعل وجهين إذ قال: «وفى فعل وجهان»، ولعله يعنى^(٥) بالوجهين ما ذكر غيره من القولين في المسألة، فإن كون قيم ونحوه قياساً هو مذهب سيبويه وأكثر النحويين على خلاف ما إذا كان فعل (مصدراً)^(٦) كما تقدم، قال سيبويه: «وأما (ما)^(٧) كان قد قلب في الواحد فإنه لا يثبت في الجمع إذا^(٧) كان قبله الكسر، لأنهم قد يكرهون الواو بعد الكسرة حتى يقلبوها فيما قد ثبتت في واحده». قال: «فلما كان ذلك من كلامهم ألزموا البديل ما قلب في الواحد، وذلك قولهم: ديمة وديم، وحيلة وحيل، ... إلى آخر

(١) الأصل: قلبة.

(٢) الأصل: كزوجة.

(٣) سقط من الأصل، وليست في الكتاب.

(٤) المنصف ٣٤٧/١.

(٥) س: يريد.

(٦) سقط من س.

(٧) ماعدا (س): إذ.

المثل ثم قال : «وهذا أجدر^(١) أن يكون إذا كانت بعدها لألف»، قال : «فلما كانت الياء أخف عليهم والعمل من وجه^(٢) واحد جَسَرُوا عليه في الجمع إذ كان في الواحد محولاً واستثقلت الواو بعد الكسرة كما تستثقل بعد الياء»^(٣). وقد خالف بعض الناس في قياس مثل هذا وجعله سماعاً، ^(٤) والأصح ما ذهب إليه غيره، لأنَّ عليه كلام العرب وموافقة الجماعة^(٥)، وهو الذي اختاره الناظم إذ قال: «والإعلال (أولى)»^(٥)، يعني أن القول بالإعلال هو أولى وإن كان قد جاء فيه التصحيح نحو: حاجة وجوَج، وحيلة وجوَل، والأكثر: حَيْلٌ، حكاهما^(٦) ابن السكيت. فهذا شاذٌ يحفظ ولا يقاس عليه. ومثل الناظم بِحَيْلٍ جمع حَيْلَةٍ، وأصله الواو، لأنه من الحول.

٢٧٦

هذا ماحرر الناظم إلا أنه / يقتضى إطلاقه شيئين:

أحدهما : أنْ نحو رِيَّان وريَّاء^(٧) عنده ليس بقياس.

والثاني : أنْ نحو كَوَّة^(٨) وكَوَاءٍ ليس بقياس أيضاً.

أما المسألة الأولى فإنه لم يشترط في جمع المعتل العين صحة اللام، فاقترضى أنْ ما كان من نحو رِيَّان وطيَّان بجمع على راياء وطيَّاء ، وفي

(١) س : أخرى .

(٢) الأصل : جنس.

(٣) الكتاب ٤/ ٣٦٠ - ٣٦١.

(٤) سقط من س.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) س : حكاه.

(٧) الأصل : وريي.

(٨) الكَوَّة : الخرق في الحائط، والثقب في البيت.

قِيَّ - للقفر الخالي، لغةً في (القَوَاءِ)^(١):- قِيَاءِ^(٢)). وهذا مشكلٌ، فإنه^(٣) مخالفٌ لكلام الناس والكلام العرب، أما مخالفته لكلام الناس فإن ابن جنى^(٤) والزمخشري وغيرهما على استثناء ما اعتلت لأمه من هذا الفصل، وأنك إنما تقول: وطراء في طَيَّان، وروء في رِيَّان، ولم يحكوا في ذلك خلافاً. وأما مخالفته لكلام العرب فإن العرب لاتجمع في كلامها بين إعلالين في كلمة، وهذه لألفاظ وما أشبهها لو قُلِبَتْ فيها الواوُ ياءً لَزِمَ ذلك بلا بُدٍّ، وقد قال المبرد في تصريفه: لاخلاف في أنه لاتجتمع على الحرف علتان. يعنى في القياس، وأيضاً المسوعُ من كلام العرب - على ما نَقَلَ قومٌ - رِوَاءٌ من الماء، جمع رَبَّانٍ، وأصله رَوَّيَان، فاعتلت عينه لأجل الياء، وجعله المبرد رِىَّ^(٥)، وأصله رِوَى كَقِيَّ، وعلل الصحة بما تقدّم. فهذا الإطلاق من الناظم فيه ماترى.

وأما المسألة الثانية فإن الناس اشترطوا أيضاً فيما كانت واؤه في الواحد ظاهرة ما اشترطوا فيما إذا كانت فيه معتلةً من صحة اللام، والناظم لم يفعل ذلك، بل أكّد انتفاء هذا الشرط في الوجهين معاً بقوله: «بذا الإعلال فيه حيثُ عَنْ». وهذا كُلُّهُ غير صحيح، وقد اشترط في التسهيل الشرطين معاً في الساكن العين في المفرد، وهما وقوع الألف بعد الواو في الجمع، وصحة اللام في المفرد، فاقترضى كلامه هناك أنك تقول في كَوَّةٍ: كِوَاءٌ، ولاتقول: كِيَاءٌ، لئلاً

(١) س : الإقواء .

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الأصل : لانه.

(٤) سر صناعة الإعراب ٧٣٣، ٧٣٤، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٣/١٠.

(٥) المثبت في المقتضب ٢٩٩/١ أنه جمع رَوَّى، ونصه : «فلما جمعوا رَوَّى قالوا : وراء، فاعلم، فأنظروا الواو التي هي عين لما اعتلت الياء وهي في موضع اللام». ومما يرجح أنها رِىَّ لا رَوَّى، قوله «فأنظروا الواو»، وهو يفيد إنها معلة في المفرد.

يجتمع على الكلمة إعلالان، وهو لا يكون إلا شاذاً، كما تقدّم ذكره. واقتضى كلامه هنا أن يقال : كياء، إذ لم يشترط صحة اللام، ومعنى صحة اللام فى هذا الشرط على خلاف معناها فيما تقدّم، إذ معناها هنالك ألا تتغيّر اللام كانت حرف علةً أولاً، وأمّا هنا فمعنى الصحة ألا يكون اللام حرف علة سواءً اعتلّ أم لا^(١)، ككوة وكواء. وكما^(٢) لوجمعت هوة^(٣) أو دوى^(٤) فقلت: هواء: ودواء، فلا بدّ من التصحيح للواو فى الجمع هروباً من إعلالين^(٥) فى كلمة. وقد جعل ابن جنى العلة فى قلب الواو الساكنة فى المفرد إذا قلبتها فى الجمع مركبةً من خمسة أجزاءٍ لا بدّ منها، إذ كان الأصل أن تصحّ فى الجمع كما صحّت فى المفرد، فكنت تقول: حَوْضٌ وحِواض^(٦)، وروضٌ وريّاض^(٧). فإنما قلبت عنده لمجموع خمسة أشياء:

أحدها: أن الكلمة جمعٌ، والجمع أثقل من الواحد

والثانى : أن الواو فى المفرد ضعيفةٌ بالسكون فى حوضٍ وروضٍ وثوبٍ.

والثالث : أن قبل الواو فى الجمع كسرة، لأن الأصل: حِواضٌ، وريّاضٌ.

والرابع: أن بعد الواو ألفاً، والألف قريبةُ الشبّه بالياء.

والخامس : أن اللام صحيحةٌ، إنّما ياء^(٧) أو ضادٌ أو نحوهما، وإذا

صحّت اللام أمكن إعلالُ العين^(٨).

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل : وكذا.

(٣) الهوة - بفتح الهاء -: الكوة، يقال : للبيت كراءٌ كثيرة وهِواءٌ كثيرة.

(٤) فى النسخ: دوا. والدوى: الاحمق، واللازم مكانه.

(٥) سر صناعة الإعراب ٧٣٣.

(٦) س : حياض .. ورياض.

(٧) ماعدا ك : ياء.

(٨) سر صناعة الإعراب ٧٣٣.

فقد صار مجموع/ هذه الأسباب عنده هو العلة، فإذا انفرد بعضها ٢٧٧
 لم يؤثر ولم يكن علة، ألا ترى أن ما لا ينصرف إذا كان فيه سبب واحد من
 شبه الفعل لم يمنع الصرف، فإذا انضم إليه سبب^(١) آخر منع من
 الصرف. قال: وهذا هو القياس ليكون بين السبب الأقوى وبين السبب
 الأضعف فرق. فإذا متى لم تذكر^(٢) هذه الأسباب كلها وأخلت^(٣) بعضها
 انكسر القول، ولم تجد هناك علة؛ ألا ترى أن طوآلاً جمع، وقبل واوه
 كسرة، وبعد واوه ألف، ولامه صحيحة، ومع ذلك فعينه سالمة لما تحركت
 في الواحد الذي هو طويل. فلما نقص بعض تلك الأوصاف لم يجب
 الإعلال. وكذلك : رَوَجٌ وزِوَجَةٌ، ونحوه، قد اجتمع فيه سكون واو الواحد،
 والكسرة التي قبل الواو في الجمع، وأنه جمع، ولامه صحيحة، إلا أنه لما
 لم يقع بعد واوه ألف صَحَّت الواو. وكذلك: رِوَاءٌ جمع رِيَان، وطوآء جمع
 طِيَان، هو^(٤) مثال جمع، وقد انكسر ما قبل واوه، وبعدها ألف، والواو في
 واحده ساكنة بل معتلة، لأن الأصل: رَوِيَان وطَوِيَان، إلا أنه لما كانت لامه
 معتلة صَحَّت^(٥) عينه ولم تغل.

إلى هنا انتهى تمثيل ابن جني فَقَدْ أحد الشروط، وبقي تمثيل تخلف
 شرط الجمع، وشرط انكسار ما قبل الواو في الجمع، وذلك (ظاهر)^(٦).

(١) س : شبه.

(٢) الأصل : تدرك.

(٣) س : واخلت.

(٤) ماعدا (س) : وهو.

(٥) الأصل، ت: صحت.

(٦) سقط من الأصل.

أما الأول فلو لم يكن فعالاً جمعاً لم يُعَلَّ نحو: خوان، وصِوَارٍ^(١)، (وَسِوَارٍ)^(٢) وإن كان مكسوراً قبل الواو وبعدها أَلَفٌ . وما جاء من قولهم: صيار^(٣)، فقد تَقَدَّمَ ما فيه. وأما الثانى فظاهر أيضاً، إذ لو لم يَنْكَسِرْ ما قبل الواو لم تنقلب نحو: زوج وأزواج، وعود وأعواد، وثور وأثوار وإن كان جمعاً، والواو فى واحده ساكنة، وبعد واوه فى الجمع أَلَفٌ، واللام منه صحيحة. وما جاء من قولهم: عيدٌ وأعيادٌ، فشاذٌ، وكأنهم أرادوا التفرقة بين أعوادٍ جمع عُودٍ وبينه إذا كان جمع عيدٍ.

ثم قال ابن جنى «فاعرف ما ذكرته فإن أحداً من أصحابنا لم يحتط فى بابهِ وذَكَرَ عَلَّتَهُ الموجبة لقلبه^(٤) هذا الاحتياط، (ولا)^(٥) قَيَّوْهُ هذا التقييد»^(٦). وهو كما قال ضابط حسن. ولم يذكر الناظم من أجزاء هذه العلة صحة اللام، كما أنه لم يذكر من أجزاء العلة فى المعتل العين فى المفرد صحة اللام أيضاً، وهى مجموعة من ثلاثة أجزاء هذا أحدها، والثانى كسر ما قبل الواو فى الجمع، وكونه جمعاً. وقد تَقَدَّمَ تمثيلها وتمثيل فقدها فى التفسير والاعتراض. على أن ابن عصفور لم يشترط صحة اللام بل حكاه عن ابن جنى ثم شاحه فى المثال وقل: «يجوز عندى أن يكون رواءٌ جَمَعَ رَوَى لا جَمَعَ رِيَّانَ، فتكون صحة

(١) الأصل : وصوان.

(٢) عن س، وهامش ك.

(٣) الأصل : صيان.

(٤) س، ك : لقلبة.

(٥) سقط من النسخ. والمثبت عن تعليق فى سر الصناعة.

(٦) سر الصناعة ٧٣٤.

الواو فى الجمع لتحركها فى المفرد»^(١). وكأن الناظم يُشير إلى هذا النظر الذى أشار إليه ابن عصفور من عدم اشتراط هذا الشرط. ولشك أن كلام ابن جنى فى صحة الاشتراط أرجح، والله أعلم.

وقوله : «وَجَمَعَ ذى عَيْنٍ» منصوب بإضمار فعلٍ من باب الاشتغال، يُفسره^(٢) قوله : «فاحكم»، لأنه قد اشتغل بضميره المجرور، كأنه قال: أعلّ جمع/ ذى عَيْنٍ احكمّ بذا الإعلال فيه. والفاء فى قوله : «فاحكم» دالة على معنى الشرط، كأنه فى تقدير: مهما يكن من شئ فاحكم بذا لإعلال فى جمع ذى عَيْنٍ أعلّ أو سكن.

ومعنى عَنْ : عَرَضَ، عَنْ لى الشئ بمعنى عَرَضَ لى، يَعْنُ وَيَعْنُ عَنْناً. ويقال: لا أفعل كذا ماعنّ فى السماء نجم، أى: عَرَضَ وظَهَرَ. والمعنّ: الخطيب. وعلى هذا (المعنى)^(٣) يجرى تصاريّف هذه المادّة. فمعنى «عَنْ» فى كلامه حيث وجد هذا الجمع، وحيث ظَهَرَ من جميع المواضع.

والواو لاماً بَعْدَ فَتْحٍ انْقَلَبَ

كَالْمُعْطَيَانِ يَرْضَيَانِ وَوَجَبَ

إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفٍ

وَيَاكُمُوقِنِ بِذَا لَهَا اعْتُرِفَ

هنا نَسَخَ المؤلفُ - رحمه الله تعالى - حُكْمَ انْقِلَابِ الواو ياءً لأجل الكسرة

قبلها إلى سببٍ آخر ذكره. وهذا موضعٌ سابعٌ من المواضع التى قلب فيها الواو ياءً.

(١) المتع ٤٩٦.

(٢) ماعدا (س) : مفسره.

(٣) عن س، وهامش ك.

فقوله: «والواو لأمّا بعد فَتَحْ يا انْقَلَبْ»، والواو: مبتدأ خبره «انقلب»، والضمير عائد، إليه، و«يا» منصوب بانقلب على المفعول به^(١)، وأصله: ياء انقلب، لكن قصره. على قول من قال: شربتُ ما ياهذا^(٢). فصار: يا انقلب، فحذف^(٣) التنوين لالقاء الساكنين على (قول)^(٤) من قال - وهو أبو الأسود^(٥):-

ولا ذاكَرَ اللهَ إلا قليلا

فصار: يا انقلب. وهذا إجحاف كثير؛ إذ ترك الاسم على حرف واحد من غير تنوين، فهو^(٦) أَكْثَرُ حَذْفًا من أَيَش. وقد كان شيخنا الأستاذ - رحمه الله - يَلْغِزُ علينا: ما كلمة ثلاثية لحقها الحذف حتى لم يبق منها إلا حركة^(٧)، فهذا أَقلُّ من حرف لكنه فى المبنيات لا فى المعربات، وفى الأفعال لا فى الأسماء. إلا أن الناظم لا يبالى بهذا الإجحاف حرصاً على تحصيل المعانى الكثيرة فى العبارة اليسيرة، وما أكثر استعماله لنحو: شربتُ ما ياهذا، وقد مضى منه الكثير، نُبّه^(٨) على بَعْضِهِ وتُركِ التنبية على بعض لكثرة ذلك، وسيأتى منه أيضاً أشياء.

(١) كذا قال الشاطبي، ورجَّح الشيخ خالد فى إعرابه للألفية ١٤٧، مدّعياً أن انقلب مطاوع قلب المتعدى إلى اثنين، فيتعدى إلى واحد. وأعرب المكودي (يا) حالاً.

(٢) المنصف ١٥٠/٢.

(٣) س: بحذف. ك: ثم حذف.

(٤) عن الأصل وحده.

(٥) ديوانه ١٢٣، والكتاب ١٦٩/١، والمقتضب ١٥٧/١، ٢١٢/٢، وشرح الكافية للرضى ٤٨٣/٤، وأخبار النحويين البصريين للسيرافى ٣٨.

(٦) س: وهو.

(٧) لعله يعنى نحو فعل الامر من وأى بمعنى وعد فإنه يكون على حرف واحد فى نحو: لم يَقُلْ يا هذا، فإذا خففت الهمزة بنقل حركتها إلى الساكن قبلها وطرحت الهمزة لم يبق إلا الحركة المنقول، فتقول: لم يَقُلْ ياهذا.

(٨) س: فنبه.

وقوله : «لاماً» منصوبٌ على الحال من الواو، [و] ^(١) العاملُ فيها إمَّا الفعلُ بعدها، وإما مقدَّرٌ، أى : إذا كان لاماً.

يعنى أن الواو تُقلبُ أيضاً ياءً لغير كسرة قبلها إذا اجتمع فى تلك الواو وصفان، أحدهما : أن تكون الواو لاماً. والثانى: أن يفتح ما قبلها. فإمَّا كونُ الواو لاماً فذلك نصُّ قوله: «والواوُ لاماً»، وهو تحرُّزٌ من أن تكون عنيًا (فإنها إن كانت عنيًا) ^(٢) لم تنقلب لغير كسرة، كقولاك: اجتوروا، واعتونا، يجتورون ويعتونون، فهم مجتورون ومعتونون. وكذلك: احتوشوا فهم مجتوشون ^(٣)، وتعاونوا، وتراودوا. وما أشبه ذلك، لأنه لا موجب لهذا القلب إذا لم تكن متطرفة، فإنَّ للحشو قوَّةً ليست للطرف، فالطرفُ لضعفه يلحق من الإللال بأدنى سبب ما (لا) ^(٤) يلحق الحشو ^(٥).

وقوله: «لاماً»، ولم يقل ^(٦): طرفاً، مقصودٌ له، ليدخلَ له فيه ما كان فى آخره زيادةً غير معتدِّ بها كهاءِ التانيث، فإنَّ هاءِ التانيث لا اعتداد بها فكأنها لم تُزد، فمغرزةٌ، ومدعاة، ، ومُصْطَفَاةٌ، الألفُ فيها وفيما ^(٧) أشبهها منقلبُهُ عن الياء التى انقلبت عن الواو، بدليل أنك إذا أزلت التاء فتثيت أو جمعت بالتاء قلت:

(١) عن س.

(٢) عن س وهامش ك.

(٣) احتوش القوم فلاناً وتحاشوه بينهم، واحتوشوا عليه : جعلوه وسطهم.

(٤) سقط من الأصل، ت.

(٥) الأصل، ت: للحشو.

(٦) الأصل : ولم يكن.

(٧) الأصل، ت : وفى أشباهها.

مَغْزِيَان، وَمَدْعِيَان/، وَمُصْطَفِيَان، والمصطفيات، وأصلها الواو^(١)، لأنها من الغَزْو والدَّعْوَة وصفَوِ الشئ وصفَوْتَه . وكذلك إذا لحقه علامتا التثنية أو الجمع فالحكم بالانقلاب لا يتخلّف، فتقول: المُصْطَفِيَان والمُصْطَفِيَات، كما ذُكِرَ. فيظهر على هذا أنّ عبارته هنا أخص^(٢) من قوله فى التسهيل: «وكذلك الواقعة إثر فتحة رابعة فصاعداً طرفاً أو قبل هاء التانيث»^(٣). إلا أنّ عبارته غير صحيحة بخلاف كلامه فى التسهيل فإنّه صحيحٌ، وبيان ذلك أنّه ليس كون الواو لاماً هو المراد، وإنما المراد أن تقع الواو طرفاً لا يكون بعدها إلا هاء التانيث أو ما لا يُعَدُّ من حروف الكلمة، وعلى هذا التقرير^(٤) جرى التفسير المتقدم، وإلا فإذا حكمنا عبارته^(٥) فى اللام فيقتضى أن اللام إذا لم تقع طرفاً فالحكم كذلك، وليس هذا بصحيح؛ ألا ترى أنك إذا بنيت من الغزو مثل عنكبوت فقلت: غَزَوْتُ، فإنك تُقدِّرُ أصله: غَزَوَوْتُ، فاللام الثانية تُقدِّرُ واواً لكونها حشواً وإن كانت لام الكلمة وليست طرفاً، وعن تلك (الواو)^(٦) انقلبت الألف، ثم حُذِفَتْ فى قول الجمهور. ومن رأى أنها لا تُحذَفُ قال : غَزَوَوْتُ، ولا يقول: غَزَوِيْتُ؛ إذ لا مُعْتَبَرٌ بكونها لاماً^(٧). فهذا اعتراض وارد على الناظم إلى اعتراض آخر يُذكر إثر هذا إن شاء الله تعالى.

وأما كون الواو مفتوحاً ما قبلها فتَحَرُّزٌ من أن يكون مضموماً أو مكسوراً، فإنه إن كان ما قبلها مكسوراً فقد تقدم له قبل هذا أنها تُقَلَّبُ واواً

(١) الأصل، ت : من الواو.

(٢) ك : أخصر.

(٣) التسهيل ٣٠٥.

(٤) الأصل، ك : التقدير.

(٥) الأصل، ت : فى اللام عبارته.

(٦) عن س، وهامش ك.

(٧) انظر المنصف ٢٥٧/٢ - ٢٥٨.

للكسرة قبلها، فَمُغْزٍ، وَمَلَّهٍ، وَيُغْزِي، وَيَلْهِي، وَيَصْطَفِي، وما أشبه ذلك قد قُلِبَتْ فيها الواوُ ياءً لأجل الكسرة، لأنك تقول: مُغْزِيَانِ، وَمَلْهِيَانِ، وَيُغْزِيَانِ، وَيَلْهِيَانِ، وَيَصْطَفِيَانِ، فانقلابها إلى الياءِ على ما ينبغي، فلم يكن لإدخال ذلك هنا وَجْهٌ، لأنه مجردُ تكرارٍ. وأما إِنْ كان ما قبلها مضمومًا فهي أبعد من أن تُقْلَبَ ياءً، لأنَّ الضمةَ طالبة بالواو لا بالياء، ولذلك تقلب لها الياءُ واوًا كما سيأتى فى كلام الناظم^(١). حيث نبّه على هذا المعنى، كما إذا بَنَيْتَ من الرمى مثل مَقْدُرَةٍ فإنك تقول: مَرْمُوءَةٌ^(٢)، فَتُقْلَبُ الياءُ واوًا، إِذْ أَصْلُهَا مَرْمِيَةٌ^(٣)، فاستثقلت الياء بعد الضمة فَقُلِبَتْ إِلَيْهَا، وإنما يكون هذا الحكم الذى ذكره إذا انفتح ما قبل الواو كما قال، فإذا ما جاء على خلاف ذلك مما اجتمعت فيه الشروط فمحفوظٌ نحو: مَذْرُوءَانِ^(٤)، القاعدةُ فيه أن يُقال: مَذْرِيَانِ، كما تقول: مَذْرِيَانِ^(٥)، لكن لما لم يُفْرَدَ (له)^(٦) واحدٌ جَرَتْ الألف للزومها مجرى أَلَفِ عُنْفُوانٍ فى مَنَعِهَا انقِلابَ الواوِ ياءً^(٧)، قال عنتره^(٨):

(١) يعنى قوله :

وَوَاوُاْ اَثَرُ الضَّمِّ رُدُّ الْيَاْمَتِي اَلْفِي لَاِمٍ فِعْلٍ اَوْ مِنْ قَبْلِ تَا
كْتَا بَابٍ مِنْ مَيِّ كَمَقْدُرَةٍ كَذَا إِذَا كَسَبَ اَنْ صَيَّرَ

(٢) فى النسخ : رميوه.

(٣) فى النسخ : رمييه.

(٤) المذروان : أطرافُ الأليتين، ليس لهما واحد، وقيل : واحده : مذرى. والأول أجود.

(٥) المذريان - بالبدال المهملة - : مُتَنَتِي مَذْرِي : القرن، وشئٌ يعمل من حديد أو خشب، على شكل سمٍّ من أسنان المشط وأطول منه، يسرَح به الشَّعْر المتلبد، ويستعمله من لم يكن له مُشط.

(٦) سَقَط من الأصل، ت.

(٧) هذا توجيه أبى على الفارسيّ، انظر سرّ صناعة الإعراب ٧٠٩، واللسان : ذرا.

(٨) ديوانه ٢٣٤، وسرّ الصناعة ٤٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٦/٢، ١٤٩/٤.

والمذروان : الجانبان، يعنى طَرَفَيِ الأليتين.

أَحَوْلِي تَنْفُضُ اسْتَكْ مِذْرَوِيهَا

لِتَقْتَنِي؟ فَهَأَنْذَا عَمَارَا

ثم أتى بمثالين، (مثال^(١)) من الاسم، وذلك: الْمُعْطِيَانِ، وهى صفة مبنية للمفعول بالقصد ليكون ما قبل الواو مفتوحاً، ومثال من الفعل وهو يَرْضِيَانِ، من رَضَى، ولم يأت بِرُضِيَاً ولا يَرْضِيَانِ، للمعنى الذى ذَكَرَ من فتح ما قبل الواو، وكلاهما أيضاً مُنْبَه على ما فى حَيْزِهِ، فمثال الاسم مُنْبَه على دخول هذا الحكم فى الأسماء، ومثال الفعل مُنْبَه على دخوله فى الأفعال، وإنما أتى بالمثالين (للمثنى)^(٢) ليظهر بذلك حقيقة الانقلاب؛ إذ لو أتى بقولك / الْمُعْطَى وَيَرْضَى لم يتبين بذلك مقصوده، فكان يكون الإتيان ٢٨٠ بالمثال ضائعاً^(٣).

ثم إذا تقرر هذا فاعلم أن الناظم - رحمه الله - ذكر فى هذا القلب شرطين ونَقَصَه عمدة الشروط، وذلك أن قولك : قَفَاً وَعَصَاً وَقَنَّا، وما كان نحو ذلك، قد اجتمع فيه الشرطان ، ومع ذلك فلا يصح أن تقلب واوه التى انقلبت عنها الألف ياءً البتة ، بل تقول: قَفَّوَانْ وَعَصَوَانْ وَقَنَوَانْ، وإن كانت الواو لاماً وانفتح ما قبلها، وسبب ذلك تخلف شرط كون اللام رابعةً فصاعداً ، هذا هو الضابط الأعظم لتلك الواو ، فإن كانت ثالثة لم تنقلب

(١) عن س وحدها.

(٢) سقط من الأصل ، ت .

(٣) الأصل، ت : ضابطاً.

ياءٌ ، وسببُ هذا^(١) أن انقلاب الواو (ياء^(٢)) في هذه المسألة إنما هو بالحمل على ما انقلبت فيه للكسرة، قال سيبويه : «سألت الخليل عن ذلك - يعنى عن قلب الواو الرابعة ياء دون الثالثة^(٣) - فقال : إنما قلبت من قبل أنك إذا قلت : يفعلُ، لم تثبت الواو للكسر قبلها، وذلك يُغزى ويُغازى ، فلم يكن لتكون فعلت على الأصل، وقد خرجت يفعل وجميع المضارعة إلى الياء»، قال : «فقلتُ : ما بال تغازينا وترجينا وأنت إذا قلت يفعلُ منهما كان بمنزلة يفعل من غزوت» - يعنى لا تقلب الواو لكسرة قبلها، لأنك تقول في المضارع: نتغازى ونترجى، فلا ينكسر ما قبلها كما تقول : يغزو، في غزا، ويدعو في دعا، فلا ينكسر ما قبل الواو؟ - فقال الخليل : الألف هنا - يعنى في تغازينا وترجينا-^(٤) بدلٌ من الياء التى أبدلت من الواو، وإنما أدخلت التاء على غازينا ورجينا^(٥) - يعنى أن أصل الفعل دون التاء أن تقول : نُغازى ونُرجى، ثم لحقت التاء بعد أن لم تكن، فعاملوا الفعل على أصله لوجود سبب القلب، وذلك للكسرة^(٥) في المضارع. هذا ما قال الخليل^(٦)، ثم بني غيره على علته فقالوا : إذا كان المضارع من الثلاثي، وكان الماضى منه على فعل فإن الحكم كذلك، فكما حمل الخليل الماضى في قلب الواو ياءً على المضارع كذلك نحمل المضارع على الماضى. فقالوا في مضارع

(١) الأصل : ذلك.

(٢) سقط من س.

(٣) الأصل، ت : الثانية.

(٤) عن س، وهامش ك.

(٥) الأصل، ت : الكسرة.

(٦) الكتاب ٤/٣٩٣.

رَضَى : يَرْضِيَان، وفي شقي : يشقيَان، لأن الماضي قد انقلبت فيه اللام ياءً للكسرة، فكَذلك نَفعَل بالمضارع لثلاً يَختلف البابُ، وهو كلامُ العرب. فإنَّ كان الكسر لايدخلُ في واحدٍ منهما بقيت اللامُ على أصلها غير منقلبة، فتقول في محَا يمحي - على لغة الواو^(١): يمحوَان، وفي يضحى على لغة الواو^(٢) -: يضحَوَان. وكذلك ما أشبهه مما لم ينكسر فيه ما قبل الواو في أحد الفعلين.

فالحاصلُ أنَّ ما ذكر من الشرطين لا يكفي في تحصيل الحكم بون أن يذكر شرط كونها رابعةً فصاعداً.

فإن قيل : تمثيُّله أعطى كونها رابعةً فصاعداً، وأعطى كون ذلك الحكم فيما يكون القلبُ فيه بالحمل، فأما إعطاء^(٣) كونها رابعةً فصاعداً فظاهر^(٤)، لأن «المُعْطَى» كذلك، ولاشك أن فعله كذلك وهو أعطى، وكذلك «يرضى» الواو فيه رابعةً إذا عَدَدَتْ حَرْفَ المضارعة. وأما إعطاء^(٥) كون القلب بالحمل فظاهر أيضاً، لأن مُعْطَى اسمُ مفعولٍ وأصله قد انقلبت واوه للكسرة في مُعْطَى، وكذلك ما أشبهه من أسماء المفعولين، أو تقول : القلب فيه بالحمل على الفعل الذي جرى عليه، لأنَّ مُعْطَى محمول على يُعْطَى المنقلبة ياءً حملاً على أُعْطِيَ أو على يُعْطَى^(٥) / . فعلى كلِّ تقدير هو ٢٨١ محمولٌ على غيره، وذلك الغير قد وجَدَ فيه مُوجبُ القلب. وأما يَرْضَى

(١) يقال : محَا الشيء يمحوه مَحَوً، وَيَمْحِيهِ مَحْيًا : أذهب أثره.

(٢) يقال أيضاً : ضَحَا يضحو ضَحْوًا، وَضَحَى يَضْحَى ضَحْيًا : برز للشمس.

(٣) س : أعطى.

(٤) س : «فظاهره أن المعطى».

(٥) الأصل : أعطى.

فمحمول على رَضَى كما استدركه الناس قياساً على تعليل الخليل، وإذا كان ذلك^(١) فالتمثيل ناب الإتيان به عن النص على ذلك الشرط، وهذه عادته أن يعطى الشروط والأحكام من الأمثلة.

فالجواب : أن التمثيل قد تقدم من عادته (فيه)^(٢) أنه إنما يجعله عوضاً عن النص على الشروط إذا قال^(٣) مثلاً : الحكم كذا فيما كان نحو كذا، أو في كذا وشبهه، دون أن ينص على بعض الشروط، ويُعطى بالمثال باقياها، كما قال :

وارفَع بواوٍ وبيا أجرُزْ وأنصِبِ

سالمَ جَمْعِ عامرٍ ومُذنبِ

وشبه ذين^(٤)

إلى غير^(٥)، ذلك من المواضع المتقدمة والمتأخرة، أما كونه يذكر شروطاً بالنص عليها، ثم يُشير بعد ذلك بالمثال إلى شروط أخر فهذا يحتاج إلى ثبوت ذلك من كلامه، وكونه يفهم من مقصده، وأيضاً فنردد^(٥) هذا المعنى في تقسيم فنقول : لا يخلو أن يكون أراد بالتمثيل الإشارة إلى أوصاف وشروط محتاج إليها أو^(٦) لم يُشر بها إلى شيء، فإن كان لم يُشر بها إلى شيء بل أتى بها لمجرد البيان للقاعدة بالمثال لزمه السؤال الأول حتماً، وإن كان أشار به إلى

(١) الأصل وحده : كذلك.

(٢) سقط من س.

(٣) الأصل : كان.

(٤) الأصل : ذلك.

(٥) الأصل، ت : فنردد.

(٦) س : وإن لم.

شروط معتبرة فذلك لا يُعطيه المقصود كما أراد، لأنّ المثالين معاً فيهما من الأوصافِ ماليس بمعتبرٍ في هذا القلبِ اتفاقاً، أمّا مُعطى ففيه أنه جارٍ على فعلٍ جريانا قياساً، ومشتقٌّ^(١) من مصدره قياساً، فاقترضى أنّ هذا الحكم مختصٌّ من الأسماء بما هو جارٍ على الفعل ومشتقٌّ من مصدره، فلا يدخل له فيه إلا اسم المفعول، واسم المصدر، والزمان والمكان، نحو : ملهى، ومدعى، ومرسى^(٢)، ومُستدعى، ومُتراعى^(٣)، وما أشبه ذلك، وأما غير ذلك فلا. وهذا غير صحيح، فقد قالوا إذا بَنَيْتَ من الغزو مثل جَعَفَرٍ قلت : غَزَوِي، فالفه منقلبة عن ياءٍ لاعن واوٍ لقولهم في تثنية : غَزَوِيان. وكذلك مِثْلُ دِرْهَمٍ : غَزَوِي، وفي مثل سفرجل : غَزَوِي، وكذلك في مثل فَوَعَلٍ : غَوَزَوِي، إلى غير ذلك من الأمثلة التي لا تُحصَى، وكلُّ ذلك^(٤) ليس بجارٍ على فعلٍ ولا مُشتقٌّ منه لاقياساً ولا سماعاً، ومع ذلك فلا بُدَّ من قلبِ الآخرة^(٥) ياءً وذلك بالحمل على الغير، على ماسأبيئه بحول الله تعالى.

فاعلم أنهم قالوا : إذا وقعت الواو آخر^(٦) الاسم رابعةً فصاعداً فلا يخلو أن يمكن أن يُصاغَ منه فعلٌ أولاً يمكن، فإن أمكن فحكم الواو حكمها لو كانت آخر فعلٍ، فتقول في ملهى : ملهيان، وفي مغزى : مغزيان، وفي مُستدنى : مُستدنيان . ومن ذلك ما تقدّم من الأمثلة، إذ يمكن أن تقول في غَزَوِي وغَزَوِي :

(١) في النسخ : «ومشتقاً».

(٢) في النسخ : ورمى. ولما ياء، والحديث إنما هو عن قلب الواو ياء ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٣) في النسخ أيضاً : ومتراعى. ولعل الصواب ما أثبتناه، وفي اللسان : «وتراغوا رغا واحد ههنا ووحد ههنا. وفي الحديث : إنهم - والله - تراغوا عليه فقتلوه، أي تصايحوا وتداعوا على قتله».

(٤) س، ك : «وكلاهما ليس...».

(٥) س : الأخيرة.

(٦) س : في آخر.

غَزَوَيْتَ، وفي غَزَوَيْ : اغزَوَيْتُ، كما (تقول)^(١) في مَلَّهَى لو بنيت منه فعلاً : مَلَّهَيْتَ، وفي مَغَزَى : مَغَزَيْتُ، وفي^(٢) مُسْتَدْنَى : استدنيت، فتكون الواو في الفعل منقلبةً في^(٣) الماضي حملاً على المضارع كما تقدّم في الفعل، فصارت كأنها جاريةً على الفعل بهذا الاعتبار وإن لم تكن كذلك في الحقيقة، وإن لم / يمكن أن تبني منه فعلاً لم تقلب الواو ياءً نحو مَغَزُو، ألا ٢٨٢ ترى أن الفعل لا يكون قبل (آخره)^(٤) حرفٌ مدٌّ ولينٌ زائدٌ.

فإن قيل : مَلَّهَيْتُ وما أشبهه ليس من أوزان الفعل، لأن مَفَعَلْتَ غير موجود إلا شاذاً نحو: مَرَحَبَكَ الله ومَسْهَلَكَ^(٥)، ولذلك إذا وقعت الميم أول الفعل لم يُقْضَ بزيادتها، وكذلك غَزَوَيْ وغَزَوَيْ ونحو ذلك لا يُبْنَى منها (فعل)^(٦) فكيف اعتبرت الفعل^(٧) هنا؟

فالجواب : أن المُرَاعَى أن يجيء على زَيْتِه في الحركاتِ والسكنات فقط دون لفظ الزيادة.

ولا تنقلب في شقاوة لأنه لا يمكن مع الألف فيها وزن فعل، وكذلك نصٌ سيبويه وغيره أنك تقول في فوعلةً من غزوت : غَوَزُوَّةُ^(٨)، وفي أفعلةً :

-
- (١) سقط من الأصل، ت.
(٢) في هامش ك : « هنا كتب من خط المؤلف ».
(٣) الأصل : على، ت : عن.
(٤) سقط من الأصل.
(٥) س : ومسهلك الله.
(٦) سقط من الأصل، ت.
(٧) الأصل، ت : « فكيف اعتبرت الفعل فعل هنا ».
(٨) الأصل، ت : غوزوت.

أُغْزِوَةٌ^(١). ولاتقول : غَوَزِيَّةٌ، فتقلب الواو الأخيرة ياءً لأنها آخر وإن كنت تقلبها في الفعل الذي من لفظه إذا قلت : غَوَزَيْتَ، لأن الواو مدغمة في غَوَزُوَّة فلا يكون منها فعلٌ على لفظها، كما لاتقلب الواو في شقاوة ونحوها. ويدلُّ على ذلك من كلام العرب قولهم : أَدْعُوَّةٌ، وهو أفعولة، وهى تتقلب في أفعَلْتُ^(٢) من ذلك، وكذلك^(٣) : مَغْرُوٌّ، وهى تتقلب في مَغْرَى، ولكن لاتقلب هنا البتة للعلَّة المتقدمة. وتقول على هذا في فَوَعَلَّ من الغزو : غَوَزَوَى، لأنه ملحق بفَعَلَّ، وفَعَلَّ من الغزو تقول فيه : غَزَوَى، لأنك تقول : غَزَوَيْتَ، فتجربى الملحق مجرى أصله، إذ قد كانت الألف منقلبة ياءً قبل الإلحاق. وأيضاً لو لم يكن ملحقاً لكنت تقول في التثنية غَوَزَوَيَانِ، لأنك تقول منه : اغَوَزَوَيْتُ.

فهذه القاعدة هى التى اعتمدها في الباب، وتمثيل الناظم ليشعر بشئٍ منها، وإنما فيه إشعار باختصاص ذلك بما كان اسم مفعولٍ أو نحوه كما تقدم. وأما «يرضى» ففيه أن الواو رابعة بحرف المضارعة^(٤)، فاقترضى أن المضارع إذا كان على يفعل مطلقاً فالفه منقلبة عن ياءٍ، كان الماضى منه على فَعَلَ أو على فَعَلْ، إذ لادليل على الاقتصار على دون فَعَلَ. وهذا غير صحيح؛ لأنَّ يَفْعَلُ الذى ماضيه على فَعَلَ لاتقلب واؤه ياءً إن كان من نوات الواو، بل تردَّ إلى أصلها كالثلاثى كما تقدم، وما جاء من نحو يَشَأْيَانِ فشاذٌ يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه،

(١) الكتاب ٤/١٢٢.

(٢) س : أفعلة.

(٣) الأصل : وذلك.

(٤) الأصل : المضارع.

وقد جعله المازني^(١) غلطاً لأن الألف بدّل من الواو ، فكان الأصل أن يقال: يَشَأَوْنَ، فقلبها ياءً مخالفٌ لقياسهم وكلامهم^(٢).

فالذى تحصل من هذا - على فرض أنه أتى بالأمثلة مقيدةً بشروطٍ وأوصافٍ - أنه أعطى من الشروط أيضاً ما لا يشترط، وترك ما هو الواجب أن يشترط، وإن فرضت حرف المضارعة غير معتد به كان فيه إشارة إلى القضاء لقلب الواو ألفاً وإن كانت ثالثة. وهذا كله فاسدٌ.

وقد يجاب عن هذا بأن الأمثلة تعطى أيضاً أو صافاً محتاجاً إليها، لأنه قال : «والواو لأمّاً بعد فتحٍ يا انقلب»، كهذا المثال، والكاف في موضع نصب على الحال من ضمير انقلب، أى انقلب ياءً حالة كونه بالصفة التي في المعطى ويرضى، وطاهر أن المعطى فيه للواو أوصاف، وهى كونها طرفاً /، ورابعة، والفتحة التى قبلها محوالة من كسر، لأن المعطى محوّل ٢٨٣ للمفعول من بنية الفاعل ، ثم إنه اسم فاعل واسم الفاعل قد تقرّر فيه في غير هذا الموضع أنه جار مجزى فعله، وأن الفعل مثله في الإعلال وغيره من الأحكام التصريفية، فتبين أن الفعل كذلك، فإذا الواو إذا وقعت في الفعل طرفاً ورابعةً ومحوالةً من كسرٍ إلى فتحٍ فحكمها ذلك الحكم، بل الفعل أحرى بذلك من الاسم، ثم إن الاسم الممثل به جارٍ على فعله في الحركات والسكنات وعدد الحروف، كما تقرّر في باب اسم الفاعل، فاقترضى أن كل اسم جارٍ على فعله كذلك، فالحكم المذكور متعلق به، وقد تقدّم أنك إذا بنيت مثل جعفرٍ من الغزو فقلت : غزوى، فالألف منقلبة عن

(١) المنصف ١٦٦/٢.

(٢) الأصل، ت : «فكلامهم بالذى».

الياء، لأنك لو بنيت منه فعلاً لقلت : غَزَوَيْت، فالاسم الجامدُ إذا (قد^(١)) قُدِّرَ له فعلٌ يجرى عليه، وذلك الجريان (٢-كان سبب الانقلاب، فصار الجريان^(٢)) على الفعل في المعطى معتبراً، لكن تارةً يكون الجريان^(٣) تحقيقاً كالمعطى، وتارةً يكون تقديرًا كغَزَوَيْ، فحصل المقصودُ من التمثيل باسم الفاعل.

وأما «يرضى» فإنه فعلٌ مضارعٌ ماضيه على فعلٍ، أصله الواو، فقلبت ياءً، فيجرى ذلك الحكمُ في كل مضارع كان ماضيه على فعلٍ وكانت لامه واوًا، (و^(٣)) لانبالي أكانت الواو رابعةً أم لا، وحرف المضارعة معتدًا به أم لا. وهذا هو الذي أراد بلبد.

وعلى هذا فلو قيّد الواو بكونها رابعةً لم يحصلَ له مقصودٌ؛ إذ كان ذلك يوهِم في «يرضى» الاعتداد بحرف المضارعة، والمحققون على أنه لا اعتداد به، وأن الواو إنما انقلبت لانقلابها في الماضي لالكونها رابعةً. ولهذا لما قيّد المؤلف في التسهيل الواو بكونها رابعةً استشكَّه بعضُ الشيوخ الأندلسيين وقال : إن المؤلف^(٤) لم يتعرض لبيان ما تصير به الألف رابعةً من الزوائد التي تلحق الكلمة، قال : ولاتعتبر حروف المضارعة في الأفعال، ولذلك يقال : يمحوان. قال : (و^(٥)) ذكر ابنُ الضائع اعتبارها في مثل^(٦) يرضيان ويَشْقَيان ويُدْعَيان. وهو مُشْكِلٌ باستشكال النحويين ليشأيان في مضارع شأى، وبغير ذلك من

(١) سقط من س.

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) الأصل : الحركات.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) س : المصنف.

(٥) عن س، ك.

(٦) س : في نحو.

كلامهم، ثم ذكر أن الانقلاب إنما هو الأجل الكسر في الماضي كما تقدم، وهذا في مثاله هنا ظاهر جداً، بخلاف التقييد بالرابعة على الإطلاق في كتابه^(١) التسهيل فإنه ليس بقيدٍ مُحَرِّزٍ^(٢)، فقد حصل مقصودُ الناظم بالتمثيل بيرضى ظاهراً، وأما التمثيل بالمعطى ففي تحرير مقصده تكلف كما رأيت، ولو بين أكثر من هذا لكان أولى!

ثم قال : «وَجَبَّ إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفٍ (وَيَا^(٣))»، لما أتمَّ الكلام على إبدال الواو إلى غيرها أخذ في إبدال غيرها إليها، فذكر أن الواو تُبَدَّلُ وجوباً لاجوازاً من كلِّ أَلِفٍ وِيَاءٍ وقعت بعد ضَمَّةٍ، ويعنى إذا وردت الضمة على حرفٍ بعده أَلِفٌ أو يَاءٌ فَإِنَّ الألف لا تثبت بعد الضمة، وكذلك الياء لا تثبت كذلك بعد الضمة، لاسْتِنْقَالِ ذلك في الكلام، لكن على شرطٍ يُذَكَّرُ. أما الألف فلم يَشْتَرِطْ في انقلابها شرطاً، ولذلك لما يأت لها بمثال، ومثال ذلك/ضَوِيرِبٌ في ضَارِبٍ، وخُوِيرَجٌ في خَارِجٍ، وكذلك فاعِلٌ وتفاعِلٌ^{٢٨٤} إذا بَنَيْتَهُمَا للمفعول فقلت : فُوعِلَ، وتُفَوِّعِلُ، نحو : ضَوِيرِبَ زَيْدٌ، وتُفَوِّعِلُ في الدار وكذلك (تقول^(٣)) في سَابَاطٍ^(٤) : سَوَيْبُطٍ، وفي هَاجِرٍ : هُوَ يَجِرُ، فقلبت الألف وَاوً لطلب الضمة بذلك .

وأما الياء فاشتراط فيها شروطاً، وذلك ما أشار إليه المثال وهو^(٥) مُوقِنٌ، وذلك أنه مُفْرَدٌ، نَوِيَاءٌ ساكنة، (مفردة^(٣)) غير لام. فهذه أربعة أوصاف :

-
- (١) التسهيل ٣٠٥.
 - (٢) في النسخ : محرر.
 - (٣) سقط من س.
 - (٤) السابات : السقيفة بين حائطين، أو بين دارين، من تحتها طريق نافذ.
 - (٥) س : وذلك.

أحدها : كونه مفرداً، وذلك أن مُوقناً اسم فاعل من أَيْقَنَ، فهو مشتقٌ من اليقين، فواوه ياءٌ في الأصل، قَلَبْتُ للضمَّة^(١) قبلها، وهو أيضاً جارٍ صفةً على مفردٍ فهو مُفردٌ، ومثله مُوسِرٌ من اليُسِرِ، ومُوقِظٌ من اليَقَظَةِ، ونحو ذلك. (٢- وإذا ذكرت الصفة جرى في حكمها فعلها الذي في حكمها، فإذا قلت^(٣)) : يُوقِنُ، قَلَبْتُ الياءَ واوً، وكذلك يوسِرُ ويوقِظُ^(٤) على هذا كلُّ ما كان من الأسماء مفرداً فحكمه هذا الحكم. فإذا بَنَيْتَ من البيعِ مثالَ فعلٍ قلت^(٥)) : بُوعٌ، أصله : بُيْعٌ، فصار إلى ما صار إليه مُوقِنٌ. وكذلك إذا بَنَيْتَ مثلَ تَرْتَبٌ من البيعِ قلت^(٦)) : تَبُوعٌ، أو مثلَ مَفْعَلَةٍ من عاشٍ قلت^(٧)) : مَعُوشَةٌ، أصله : مَعِيشَةٌ، فنُقِلَتْ^(٧) الضمَّةُ إلى العين فصارت الياءُ ساكنةً بعد ضمَّةٍ، فَقَلَبْتُ واواً فقيلاً : مَعُوشَةٌ، ومنه قول الشاعر^(٨) :

وكنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمُصَوِّفَةٍ أَشْمَرٌ حَتَّى يَنْصُفَ السَّاقَ (مُنْزَرِي)^(٩)
وَأَمَّا مَعِيشَةٌ فَهِيَ عَلَى هَذَا مَفْعَلَةٌ - بِكسر العين - إِذْ لَوْ كَانَتْ مَفْعَلَةٌ
لَكَانَتْ مَعُوشَةٌ، كَمَا تَقَدَّمَ.

(١) الأصل ، ت : الضمَّة .

(٢) سقط من الأصل.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) سقط من الأصل

(٥) سقط من الأصل، ت.

(٦) الأصل : فقلت.

(٧) الأصل، ت : فنُقِلَتْ .

(٨) أبو جندب الهندلي، ديوانه الهذليين ٩٢/٣. والبيت في المحتسب ٢١٤/١. وشرح المفصل لابن

يعيش ٨١/١٠، وشواهد الشافية ٣٨٣، واللسان : ضيف.

(٩) سقط من الأصل.

فلو كان جمعاً نحو بَيْضٍ جمع أبيض فحكمه خلافُ هذا على ماسياتي
إثر هذا إن شاء الله تعالى.

وقد جرى الناظم في هذا الحكم على مذهب أبي الحسن، وهو الذي اتَّبَعَ
في التسهيل، وأما الخليل وسيبويه والجمهور فمذهبهم أَنَّ فَعْلًا من البيع يقال
فيه : بَيْعٌ، وَأَنَّ مِثَالُ تَرْتَبٍ منه يقال فيه : تَبَّيعٌ، وَأَنَّ مَفْعَلَةً من عاش يقال فيه :
مَعِيشَةٌ. فَمَعِيشَةُ المسموعِ يحتمل على مذهب الجمهور أَن يكون مَفْعَلَةً - بكسر
العين - أو مَفْعَلَةً بضمها، وما جاء من قوله :

وَكُنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمُضَوِّفَةٍ

شاذٌّ^(١). وكذلك (ديكٌ)^(٢) وقِيلُ يحتمل عندهم أَن يكون فِعْلًا
وفِعْلًا^(٣). وعند الناظم لا يكون إِلَّا فِعْلًا بالكسر، وكذلك التَّيَّةُ يجوز أَن يكون فِعْلًا
وفِعْلًا^(٤) عند الجمهور.

وأما التَّوَهُ فلا يجوزُ عندهم أَن يكون إِلَّا من الواو، و^(٥) عند الناظم يجوز
أَن يكون من الواو أو من الياء على ذلك التقرير^(٦). والتفريعُ على القولين يَتَّسَعُ،
ولكن حجة ماذهب إليه الناظم أَنَّ قلب الضمَّة كسرةً إنما استقرَّ في الجمع
نحو: بَيْضٍ في جمع أبيض، ولم يستقرَّ في المفرد، والقياسُ يقتضِي التفرقة بين
الجمع والمفرد، لأنَّ الجمع أثقلُ من الواحد فهو أَدْعَى للتخفيف، فلذلك قَلِبَتْ
الضمَّة كسرةً في الجمع لتصحَّ الياء، ولم تقلب الياءُ واوًا، لأنَّ الياءَ أَخَفُّ من
الواو. وأما المفرد فإنه أَخَفُّ من الجمع فاحتمل الواو.

(١) في النسخ : شاذًا.

(٢) سقط من س. وانظر الحديث عن ديك ونحوه في سرِّ صناعة الإعراب ٧٩٨.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) الأصل، ت : التقدير.

ومن الدليل على الفرق بينهما في ذلك أننا قد وجدنا الجمع يُقْلَبُ فيه ما لا يُقْلَبُ في الواحد، ألا ترى أن الواوين المتطرفتين تقلبان ياعين في الجمع كعَيْتِي وجِئْتِي في جمع عاثٍ، وجاءتٍ، ولاتقلبان في المفرد إلا شذوذاً كمرضِيٍّ ومَسْنِيَّةٍ، بخلاف المفرد / فَإِنَّ عدم القلب هو الباب، ولا يكون ٢٨٥ الجمع إلا شاذاً، نحو ماحكاه سيبويه من قولهم : إنكم لتنتظرون في نُحُوٍ كثيرة^(١)، وكذلك (قالوا)^(٢) صِيَمٌ في جمع صائم، ولا يجوز في حَوْلٍ^(٣) المفرد : حَيْلٌ. وقد احتجوا أيضاً بمضووفة المتقدّم، وهو من من ضاف يضيف إذا حذر وخاف. والذي رجّحوا مذهب سيبويه والخليل، وذلك لأن العلة التي لأجلها انقلبت الواو ياءً في الجمع موجوة في المفرد، وسيأتى بيانها إن شاء الله تعالى. وقد فرّق الأخفش بما تقدّم، وأيضاً فإنه لم يَجِءْ فُعْلٌ مما عينه ياءٌ على مذهب الأخفش، وكلّ ما جاء على لفظ فُعْلٌ بالواو فتصريفه بالواو لا بالياء.

فإن قيل : إنما كان ذلك لكرهية قلب الياءِ واواً .
 قيل : فَلِمَ جاء في الفاء (القلب^(٤)) ولم يَجِءْ في العين؟ ماذا كان إلا لأن العين حُكِمَ لها بحكم اللام، فقلبت الضمة لأجلها، وهو مانزَع سيبويه نحوه. وأما مَضُووفة فمن الشاذُّ على مذهب الجمهور.
 وقد استدللّ الأخفش بقولهم للريح الحارة : هَيْفٌ وهُوْفٌ، والأصل الياءُ، فهوْفٌ - بلاشكٍّ - فُعْلٌ منه، انقلبت ياؤه واواً كما كان ذلك في

(١) الكتاب ٣٨٤/٤.

(٢) سقط من س.

(٣) رجل حَوْلٌ : نوحيلٌ.

(٤) سقط من الأصل، ت.

مَضُوفَةٌ، وفي ذلك ^(١) تقوية لما قال وإضعافٌ للدليل المتقدم من أنه لم يَجِءْ فَعْلٌ مما عينه ياءٌ. وقد رام ابن عصفور الانفصال عن هذا باحتمال أن يكون هَيْفٌ وهُوفٌ لُغَتَيْنِ كالتَّيِّه والنُّوْه، واحتمال ^(٢) أن يكون هَيْفٌ أصله هَيُوفٌ مثل مَيِّتٍ وهَيِّنٌ، ثم أُدغمَت الياءُ في الواو، فصار «هَيْفٌ»، ثم خُفِّفَ ^(٣) فصار هَيْفٌ كَمَيِّتٍ. وهذا عند غيره ضعيفٌ؛ قال ابن الضائع: تركيب هَـ وَفَـ لم يأت، وهو نادر. وأيضاً فالهَيْفُ هو الرِّيح ذات السموم المعطشة؛ وقالوا: رجل هَيُوفٌ ومِهْيَافٌ: إذا كان لا يصبر عن الماء، وهو اشتقاقٌ صحيحٌ وتصريفٌ دالٌّ على خلاف ما قال ابن عصفور، وأيضاً فإنهم لم يقولوا: هَيْفٌ كما قالوا: مَيِّتٌ، فلو كان أصله ذلك لَنطقوا به كما نطقوا بأصل ما كان عليه فَيَعْلُ. وقال الفارسي في التذكرة: أَظُنُّ القاسم حكى في مُصَنَّفِهِ عن الفَرَّاء: رجل ضُورَةٌ، للذليل الفقير، فإن يكن ذلك كما أَظُنُّ ^(٤) ففيه حُجَّةٌ لقول أبي الحسن في قلب الياء واواً في نحو بيضٍ إذا لم يكن جميعاً كما كان قوله:

وكنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ

حُجَّةٌ له. يعنى - والله أعلم - أنه من الضَّيِّيرِ، بمعنى الضَّرِّ، فهو إذا من الياء. على أن الجوهريَّ حكى في كتابه: ضاره (يَضُورُهُ) ^(٥) يَضِيرُهُ ضُوراً وضَيِّراً، فلا يكون فيه على هذا حُجَّةٌ لإمكان كونه من الواو، إلا أن يثبت أنه على لغة الياء. وقال فيها أيضاً: فُعوْلٌ عزيز في ^(٦) الواحدِ مُطَرِّدٌ في المصدر

(١) الأصل: تلك.

(٢) الأصل: ويحتمل.

(٣) س: ضعيف.

(٤) ورد ذلك في اللسان، مادة: ضور.

(٥) سقط من س.

(٦) س: والواحد.

والتكسير، فدلّ هذا على مشابهة المصدر لعمومه وشياعه التكسير لتجاوزه وكثرته. قال : وإذا كان كذلك لم يكن لصاحب الكتاب حجة في العيسة^(١) مصدرًا لأعيسَ على أبي الحسن فيما يقوله في ديك^(٢) وقيل.

قال : مثله أعين^(٣) بين العينة، حكاها الفراء. وعلى هذا فدلّيل الأخفش قد ظهر وجهه، ولهذا - والله أعلم - ارتضى الناظم مذهبه.

فإن قيل : فلم حملت مذهب الناظم على أنه مذهب الأخفش ويمكن^(٤) أن يكون مذهبه هنا مذهب سيبويه والجماعة / من جهة أنه إنما مثّل ٢٨. بموقن، وهذا المثال وما كان نحوه لا يختلف فيه سيبويه والأخفش، لأنّ الحرف المبدل قد بُعد من الطرف، وإذا كان كذلك فقد قال سيبويه في فعلل من الكيل : كُولَل. وكذلك فعلل فعلاً تقول فيه^(٥) :

كُولَل، كما تقول في بيطر : بوطر، وقد أنشد سيبويه^(٦) :

مُظَاهِرَةٌ نِيًّا عَتِيقًا وَعُوطَطًا

فقد أحكمًا خلّقًا لها مُتَبَايِنًا

وعُوطَطُ : فعلل^(٧) من تعيَّطتِ الناقة. وإنما لم يخالف في هذا لبعد

الياء من الطرف، فقَوِيَّتِ الضمة عليها، فإذا لم تكن بعيدةً من الطرف كفعل

(١) العيسة : بياضٌ يخالطه شيء من شقرة.

(٢) س : ذلك.

(٣) يقال : عَيْن الرجل يَعِين عَيْنًا وَعَيْنَةً، فهو أَعِينُ : فهو أَعِينُ : إذا كان واسع العين.

(٤) س : ويحتمل.

(٥) الأصل : في.

(٦) الكتاب ٣٧٦/٤، والمنصف ١٢/٢، ٤٢، واللسان : عيط، والبيت مجهول القائل.

المظاهرة في الأصل : ليس ثوب على ثوب، والثني : الشحم. وتعتَّطت الناقة : إذا لم تحمل، وكذلك اعتاطت، والعوطط : الاعتياط. يصف الناقة بقوة الجسم ووفرة الشحم لعقمها.

(٧) س : كفعلل.

من البيع اختلف الأخفش وسيبويه كما تقدّم، ومثاله (إنما^(١)) يشير إلى موضع
الوفاق؟

فالجواب : أنه وإن احتمل هذا فالأولى أن يُحمل على أنه يشمل المتفق
عليه والمختلف فيه؛ إذ لو كان ذلك مُرَادَه لم يقل بعد ذلك : «وَيَكْسُرُ المضمومُ في
جمعٍ»، فخصّه بالجمع، بل كان يَعْمُ به فَعَلًا كان من الجموع أو من المفردات،
(والأ^(١)) فكان ينقصه من أجزاء المسألة جزءٌ كبير، فلذلك كان الأولى التفسير
المتقدّم، مع أنه يمكن أن يكون ذكر الجزأين^(٢) المتفق عليهما وهما مابعد حرف
العلّة فيه عن الطرف، إذ كان من فَعَلٍ جمعًا وترك بينهما واسطة هي في محلّ
الاجتهاد، والله أعلم والوصفُ الثّاني من أوصافِ المثال المتقدّم : كونُ يائه
ساكنةً، فإنها إذا كانت كذلك قَوِيَتْ الحركة عليها فَقَلْبَتْهَا، وذلك أَنَّ الياءَ والواو
أَخْتَانِ بمنزلة ماتدانت مخارجه من الحروف كالذال والتّاء والذال والتّاء ونحو
ذلك، وقد رأيناهم يُغَلَّبُونَ^(٣) إحداهما^(٤) على الأخرى إذا سكنت نحو : سيّد
وميت، أصله : سَيُودٌ ومَيُوتٌ، فَقَلْبَتْ الواو ياءً ليكون العمل^(٥) (من جنس واحد،
وكذلك طَيَّةٌ وليّة، أصله طَوِيَّةٌ وَلَوِيَّةٌ، ففعلوا مثل ذلك ليخف العمل^(٥)) فيهما، ولما
وجب هذا في الواو والياء لما فيه من الخفة وجب^(٦) نحو ذلك في أمّيهما،

(١) عن س، ك.

(٢) الأصل، ت : ذلك الجزعين.

(٣) الأصل، ت : يقلبون.

(٤) الأصل : إحداهما.

(٥) سقط من الأصل، ت.

(٦) س : مثل.

فَأُجْرِيَتِ الضَّمَّةُ مَجْرَى الْوَاوِ، وَالْكَسْرَةُ مُجْرَى الْيَاءِ، لِأَنَّهُمَا بَعْضُهُمَا، فَكَمَا قُلِبَتِ الْوَاوُ لِلْكَسْرَةِ قَبْلَهَا يَاءٌ، كَذَلِكَ قُلِبَتِ الْيَاءُ لِلضَّمَّةِ قَبْلَهَا وَاوًا. وَإِنَّمَا قَوِيَّتِ الْحَرَكَتَانِ وَإِنْ كَانَتَا ضَعِيفَتَيْنِ عَلَى قَلْبِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ، مِنْ قَبْلِ أَنَّهُمَا لَمَّا^(١) سَكَنَتَا ضَعُفَتَا، فَقَوِيَّتِ الْحَرَكَةُ عَلَى إِعْلَالِهَا وَقَلْبُهُمَا، فَكَمَا تُقَلَّبُ الْوَاوُ الْمُتَحَرِّكَةُ فِي نَحْوِ سَيِّدٍ وَقِيَمٍ، كَذَلِكَ قُلِبَتِ الْكَسْرَةُ الْوَاوُ السَّاكِنَةُ، وَالضَّمَّةُ الْيَاءُ السَّاكِنَةُ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَنَحْوُ مِيقَاتٍ، وَأَمَّا الثَّانِي فَنَحْوُ مُوسِرٍ، وَذَلِكَ أَنَّ الْحَرْفَ أَقْوَى مِنَ الْحَرَكَةِ، فَلَمَّا قُلِبَتِ الْيَاءُ بِقُوَّتِهَا الْوَاوُ الْمُتَحَرِّكَةُ كَذَلِكَ قُلِبَتِ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ الْيَاءُ وَالْوَاوُ السَّاكِنَتَيْنِ دُونَ الْمُتَحَرِّكَتَيْنِ لَضَعْفِهِمَا. هَذَا مَا قَالَهُ ابْنُ جَنَى^(٢). فَأَمَّا لَوْ تَحَرَّكَتِ الْيَاءُ غَلَا تَنْقَلِبُ إِلَّا قَلِيلًا لِقُوَّتِهَا بِالْحَرَكَةِ، وَذَلِكَ نَحْوُ شُيَيْخٍ وَبَيْتٍ، فِي تَصْغِيرِ شَيْخٍ وَبَيْتٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَالَّذِي جَاءَ مِنْ ذَلِكَ قَلِيلًا مَا نَقَلَ السِّيرَافِيُّ عَنْ بَعْضِهِمْ فِي شَيْخٍ : شَوَيْخٌ وَفِي بَيْتٍ : بُوَيْتٌ. وَقَدْ حَكَى سَيَّبُوِيهِ فِي نَابٍ : نُؤَيْبٌ^(٣)، وَوَجَّهَ ذَلِكَ بِأَنَّ الْأَلْفَ فِي نَابٍ وَنَحْوِهِ لَمَّا كَانَ الْأَكْثَرُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ مُنْقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ غَلَبُوا الْوَاوَ عَلَيْهَا حَمَلًا عَلَى الْأَكْثَرِ. قَالَ ابْنُ الضَّائِعِ : وَهَاتَانِ اللَّغَتَانِ - يَعْنِي الْقَلْبَ وَعَدَمَهُ - نَظِيرَتَا قِيلَ وَبِيعَ، وَقُولَ وَبُوعَ، فِيمَا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ، قَالَ : وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ فِي النَّابِ (٤- نَيْبٌ، بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ. وَقَدْ حَكَى فِيهِ سَيَّبُوِيهِ / نُؤَيْبٌ^(٤))، ٢٨٧ قَالَ : وَيُقَوَّى تَوْجِيهِ سَيَّبُوِيهِ ضَمُّ الْأَوَّلِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الضَّمَّ هُوَ الْمَوْجِبُ لِلْوَاوِ فِي تَصْغِيرِ بَيْتٍ فَقَطْ. فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ هَذَا الْقَلْبَ لُغَةً قَلِيلَةً لَمْ يَعْتَدَّ بِهَا النَّازِمُ

(١) الْأَصْلُ : لَمْ.

(٢) انظر سر الصناعة ٥٨٤ - ٥٨٥.

(٣) الْكِتَابُ ٤٦٢/٣.

(٤) مَكَانُهُ فِي س : «نُؤَيْبٌ، يَحْمِلُ عَلَيْهَا، هَذَا مَا قَالَهُ».

ولا عَدَّهَا، وأيضاً^(١) (فإن) هذه اللغة لا تكون في جميع الباب، ألا ترى أنك لا تقول في عَيْبَةٍ^(٢): عَوْبَةٌ، ولا في هَيَّامٍ: هَوَّامٌ، ولا ما كان نحو ذلك. فإذا القلب ههنا غير قَوِيٍّ ولا مُطَرِّدٍ.

والوصفُ الثالث : أن تكون الياء مفردة، وذلك في مَوْقِنٍ ظاهر، فإن لم تكن مفردة بل كانت مع ياءٍ أخرى ضاعفتها لم يُحْكَمْ بالانقلابِ وأوَّ وإن كانت الياء ساكنةً، فَبِيعَ فُعْلٌ من البيع على وزن سلَّم، أو من الحَيْضِ إذا قلت : حَيْضٌ لاجمع حائض، لا تُبْدَلُ فيه الياءُ وأوَّ، فلا تقول : بُوِّعَ ولا حَوِّضُ، وكذلك ما أشبهه. ووجهُ ذلك أن الياء إذا أُدْغِمَتْ بَعُدَتْ عن الاعتلال وعن شبه الألف، لأنَّ الألف لا تُدْغَمُ أبداً، فإذا قَوِيَتْ لم تتسلطِ الحركةُ قبلها عليها فَتَقْلِبُهَا كما لم تَتَسَلَّطْ عليها حين تحركت.

ثم اعلم أن هذا الإفرادَ المشارَ إليه بالمثال تارة يكون تحقيقاً كجميع ما تقدَّم من المُثَلِّ، وتارة يكون مقدراً وإن كان ظاهراً الأمر أن الياء غيرُ مُفْرَدَةٍ، فيُحْكَمُ إذ ذاك بما هي عليه في الحقيقة من الإفراد، فَتَقْلِبُ وأوَّ للضمَّة^(٣)، فإذا بنيت نحو بَيَّطَرَ من البيع قلت : بَيَّعَ فَتُدْغَمُ بالضرورة، فإذا بَنَيْتَهُ للمفعول قلت : بُوِّعَ ، فَتَقْلِبُ الياءُ الساكنةَ وأوَّ للضمَّة لأنها غير مضاعفة، والإدغامُ هنا في بَنِيَّةِ الفاعل عارضٌ، وإنما الياء هنا كياء بَيَّطَرَ، وأنت^(٤) تقول فيه : بُوْطَرَ، فكذلك بُوِّعَ، لكون الياء الثانية كالحرف الأجنبي. وكذلك إذا بنيت مثل بَيَّطَرَ من القول فهذا يُقَالُ فيه : قِيلَ، أصله : قَيُولٌ، فإذا بني للمفعول قيل : قُوبِلَ. وكذلك ما كان نحو هذا. وهو تنبيه حسنٌ في معناه، فتنبَّه له، وقد مضى منه شيءٌ قبل هذا،

(١) الأصل : «فايضاً هذه...».

(٢) رجل عَيْبَةٌ : كثيراً العيب.

(٣) الأصل، ت : الضمة.

(٤) س، ك : فانت.

ولم ينبّه عليه في التسهيل في هذه المسألة، وإن كان قد نبّه عليه في مسألة قلب الواو (الساكنة^(١)) ياءً للكسرة^(٢).

والوصف الرابع : كون الياء غير لازم^(٣). هذا أيضاً ظاهر فيما تقدّم من المثل، فإن كانت الياء لأمّاً ولا تكون ساكنةً أيضاً فإن لها حكماً سيأتى إن شاء الله تعالى، حيث ذكره، حاصله أن الياء لا تُقلب للضمّة. وقول الناظم : «بِذَا لَهَا اعْتَرَفَ»، الاعتراف : الإقرار، اعترفتُ بحق فلان قبلى .

وكأنّ الاعتراف يدور على معنى الإقرار بثبوت حق قبل المقرّ، لثبوت الحجة عليه؛ إذ لا يقال في الغالب إلا فيما كان عليه من الحقوق حجةً ظاهرة. ولكن يقال : ما فائدة ذكر هذا هنا؟ وإنما يظهر أنه فضلٌ لامتزاج فائدة فيه كبعض أشياء تندر منه لا يكون فيها زيادةً.

والجواب عن ذلك أنه لم يقصد بهذا الكلام تمام لفظ البيت فقط، وإنما أراد به شدّ عضده فيما ذهب إليه من مخالفة الجماعة^(٤) عند ارتكابه مذهب الأخفش وحده، وذلك أنه قد نصب نفسه في منصّة الاجتهاد كما تقدّم مراراً، وعادة المجتهد أن يتّبع الدليل فيصير إلى ما صيره إليه، فكان قائلاً قال له : لم تركت الجماعة / واتّبع مذهب غيرهم؟ فأجاب ٢٨٨ بأنّ الدليل قام عليه حتى أقرّ أنه الحقّ والذى ينبغي أن يتّبع، وإن كان المذهب الآخر عليه الجمهور فليس ذلك بحجةٍ عليه تلزمه الرجوع إليهم، بل المسألة بعد اجتهادية مالم ينعقد الإجماع فيكون الراجع عنه مخطئاً،

(١) عن هامش ك.

(٢) التسهيل ٣٠٥.

(٣) الأصل، ت : لازم.

(٤) الأصل، ت : «الجماعة وارتكابه»

ويكون الدليلُ شبهةً غير صحيحةٍ. فلم يأت بهذا الكلام إلا لينبّهك على هذا المعنى، والله أعلم.

وقوله : «وَجَبَ (إبدالُ واوٍ) (١) ...» إلى آخره، تضمينٌ في الشعر، وهو فيه قبيحٌ، وأقبحُ قبيحه (٢) أن يتصلَ آخرُ كلمةٍ من البيتِ الأوّلِ بأوّلِ كلمةٍ من البيتِ الذي بعده، كهذا الذي فعَلَ الناظمُ ، وهو في النظم كثيرٌ جداً، وقد مرَّ التنبيهُ عليه.

ثم أخذ في ذكر ما استثنى من الجمع فقال :

وَيُكْسَرُ الْمُضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا

يُقَالُ : هَيْمٌ، عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمًا

يعنى أن الياء إذا وقعت قبلها الضمة، وكانت الياء على الأوصاف المذكورة، من كونها ساكنةً مفردةً غير لامٍ فإنها لا تقلّب واواً لأجل الضمة قبلها كما فعل بالمفرد، بل ينعكس الحكم في الجمع فتقلّب الضمة لأجل الياء كسرةً، فتقول في جمع أهيمَ : هيمٌ، وهو مثاله، أصله هيمٌ، من الهيام وهو أشدُّ العطش، ورجلُ أهيمٌ وامرأةٌ هيماءٌ، وكذلك بعيرُ أهيمٌ، أى : أخذه الهيامُ، وهو داءٌ يأخذ الإبل فتَهيم، أى : تذهب في الأرض لاترعى، وناقَة هيماء، قال كثيرُ عزة (٣) :

وَأَنَّى قَدْ أَبْلَتْ مِنْ دَنَفٍ بِهَا

كَمَا دَنَفَتْ هَيْمَاءُ ثُمَّ اسْتَسَلَّتْ

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) الأصل : قبحه.

(٣) لم أجده في ديوانه، وقد نسب في اللسان : هيم، إليه، وروايته :

وَأَنَّى قَدْ أَبْلَتْ مِنْ دَنَفٍ بِهَا

كما أنفت هيماء ثم استسلت

فاستثقلوا الياءَ بعد الضمة لتباينهما فأدّى ذلك إلى إعلال أحد المتباينين؛
 إما الضمة للياء، وإما الياء للضمّة، لكن الياء^(١) لها كانت تلى الطرف عُمِلَتْ
 معاملة الطرف، فكما أن الياء إذا كانت طرفاً وقبلها ضمة تُقَلِّب الضمة كسرةً
 كأُظِب، أصله : أَظْبَى كَأَفْلَس ، فكذلك إذا كانت تلى الطَّرَف ؛ ولذلك قالوا :
 صَيِّمٌ وَقِيَمٌ فقلّبوا /واو ياءَ لما كانت تلى الطرف، ثم لما تباعدت عنه حين^(٢)
 قالوا : صَوَامٌ وَقَوَامٌ، لم يقلّبوا. وهذا ظاهر. ومثّل ذلك بِيَضٌ في جمع أبيض،
 وَعَيْنٌ في جمع عِينَاءَ أو أَعَيْنَ، وكذلك صِيدٌ في جمع أَصِيدَ، ورجلٌ أَمِيلٌ ورجالٌ
 مِيلٌ، قال الأعشى^(٣) :

غَيْرُ مِيلٍ وَلَا عَوَاوِيرَ فِي الْهَيْجَا وَلَا عَزْلٍ وَلَا أَكْفَالٍ

(وهو كثير^(٤)).

فإن فقد وصف السكون لم تُقَلِّب الضمة وجوباً نحو : غَيْرٍ في جمع غَيُور،
 وَيُيُض في جمع بَيُوض^(٥)، وكذلك ما أشبهه. فلا تُقَلِّب الضمة كسرةً لأجل تحرّك
 الياء^(٦)، نَعَمْ لو فَرَضْتُ تخفيفها بإسكان ضم الياء على حدّ قولهم في رُسُلٍ :
 رُسُلٌ، لقلت : بِيَضٌ ، فكسرت ؛ لأنّه قد صار - بالتسكين - إلي وزانٍ فُعْلٍ ؛
 فَيُصَارُ به مصيرَ فُعْلٍ ؛ فنقول : بِيَضٌ وَغَيْرٌ، وما أشبه ذلك.

(١) س : الواو.

(٢) الأصل : «لما تباعدت حيث قالوا». ت : «لما تباعدت حين قالوا».

(٣) ديوانه ١١. والبيت في التكملة - ١٩٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٥.

والميل : جمع أميل، وهو الذي يميل على السُرْج من الجبن. وعواوير : جمع عَوَارَ وهو الجبان
 الضعيف. والعزّل : الذين لاسلح معهم. والأكفال : جمع كِفْلٍ، وهو من لا يثبت في الحرب.

(٤) سقط من س.

(٥) دجاجة بيّاضة وبَيُوضُ : كثيرة البيض، والجمع بِيَضٌ.

(٦) س : الواو.

وإن فُقِد وصف الأفراد فلا يكون ذلك الحكم أيضاً، وذلك نحو بُيْع
جمع بائع، وحيّض جمع حائض، لا يقال فيه : حيّض ولا بيع. وكذلك في
عَيْل جمع عائل، وسَيْل جمع سائل، قال أبو النجم^(١):

كَأَنَّ رِيحَ الْمِسْكِ وَالْقَرْنَفُلِ

نباته بين التلاع السَّيْلِ

وأنشد ابن جني^(٢):

فَتَرَكْنَ بَهْزاً عِيلاً أَبْنَاوَهَا

وبني فزارة كاللصوتِ المرْدِ

فلا تقلب الضمة في شيءٍ / من هذا. ووجهُ هذا (٣- أن الياء المشددة ٢٨٩

قويةٌ ليس لها ضَعْفُ المفردة كما تقدم قبل هذا، فكما^(٣)) أن الياء إذا كانت
مشددة لا تقلب للضمّة قبلها (واو^(٤)) فلا تقول في مثل سلّم من البيع :
بُويْع، فذلك لا تقلب للضمّة لها، كأنهم قصدوا بهذا نوعاً من الموازنة.
وكذلك الواو المشددة لا تقلب ياءً للكسرة قبلها، فذلك الضمة لا تقلب كسرةً
للياء المشددة، وأما نحو لِي جمع أُلوى فإنّ الكسر فيه جائز والضمّ جائز.
وذلك لأجل أن العين باللام مضاعفة فاعتُبر فيها، هذا النحو، لكن لما كان

(١) الخصائص ١٥/٣.

(٢) سر الصناعة ١٥٦، ٥٨٦ وشرح المفصل لابن يعيش ٤١/١٠، وشرح الشافعية للرضي
٢٢٢/٣، وشرح شواهد الشافعية ٤٧٥. والبيت لعبد الأسود بن عامر بن جوين الطائي، وهو
شاعر جاهلي.

ويَهْز : حى من بنى سليم. ويروى مكانه : ونهداً، وجرمًا. ومُردٌ : جمع مارد، وهو الخبيث
العاتي.

(٣) سقط من س.

(٤) في النسخ : «لا تقلب الضمة قبلها ياء».

هذا التضعيف باللام لبالعين (وحدها^(١)) اعتُبرَ فيها ذلك المقدار، فكان الكسرُ أولى عندهم. فالحكم^(٢) في مثل هذا مُدْبَذَبٌ، إذ كانت اللام ليست بأجنبيَّةٍ من العين، لأنهما أصلان، بخلاف الحرف الزائد فإنه أجنبيٌّ، فلذلك لم يُعتبر^(٣) تضعيف العين (به^(٤)) كما تقدم. وإن فُقدَ وصفُ كون الياء غير لام^(٥) فكانت لاماً فحكمها أيضاً حكم هيمٍ ونحوه، لكنه سيذكرها بعد هذا على تفصيل (غير تفصيل^(٦)) الحكم في هيمٍ، فلذلك أخر ذكر ذلك عن هذه المسألة، والله أعلم.

وَوَاوَا أَثَرَ الضَّمِّ رُدُّ الْيَا مَتَى

أَلْفَى لَامَ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ يَا

كَتَاءٍ بَانَ مِنْ رَمَى كَمَقْدَرَةٍ

كَذَا إِذَا كَسَبُوعَانَ صَيَّرَهُ

وَأِنْ يَكُنْ^(٦) عَيْنًا لَفُعْلَى وَصَفَا

فَذَاكَ بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ يُلْفَى

هذه مواضع أخر من قلب الياء واوا للضمة قبلها، فأولها أن تقع الياء لاماً في فعلٍ، وذلك قوله : «وَوَاوَا أَثَرَ الضَّمِّ رُدُّ الْيَا مَتَى. أَلْفَى لَامَ فِعْلٍ». يعنى أَنَّ الْيَاءَ إِذَا وَجِدَتْ فِي الْكَلَامِ لَامًا لِفِعْلٍ لَا لِاسْمٍ فَإِنَّ الْيَاءَ تُرَدُّ إِلَى الْوَاوِ لِلضَّمِّ

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) س : بالحكم.

(٣) الأصل، ت : «لم يعتبر وحدها تضعيف...».

(٤) سقط من س.

(٥) الأصل، ت : لازم.

(٦) ك : تكن، بالتاء.

الذى قبلها؛ وذلك أن الضمة تُوجد كذلك على وجه واحد، وهو أن يكون الفعل ماضياً، فإنه إن كان مضارعاً كان على يفعل لا على يفعل، فلا تقع^(١) فيه (الياء بعد الضمة^(٢))، ولا يوجد في الماضي غير محوّل إلا في فعل واحد، وذلك نهو^(٣)، أصله : نهى، من نهيت. وإنما امتنع ذلك في كلامهم لما^(٤) يؤدى إليه من الخروج من الأخف إلى الأثقل؛ إذ يلزم فيه قلب الياء واواً كما فعلوا في نهو، لأن حركة العين تقوى على اللام وإن تحركت، من حيث كانت (اللام^(٥)) ضعيفة، بخلاف ما إذا كانت عيناً وهى متحركة فإن الضمة لاتقوى عليها كما تقدّم، وإذا كان كذلك لم يكن بدّ من قلب الياء واواً، والياء أخف من الواو، مع أنهم إذا أتوا بالمضارع كان ولا بدّ على يفعل، لأن باب فعل أن يكون على يفعل، فكنت تقول مثلاً : رمو يرمو، فيجتمع في الماضي والمضارع واو، والضمة كالواو، فكان كاجتماع واووين، وذلك ثقیل، فهربوا مما كان مؤدياً^(٦) إلى ذلك. بخلاف الواو إذا وقعت لاماً نحو : سرو، فإنه لا يلزم فيه خروج من خفة إلى ثقل، فاستعملوه وأهملوا الآخر. فإذا ثبت هذا لم يبق مما يقع عليه هذا القانون من الماضي إلا المحوّل إلى فعل من غيره، وذلك فعل اللزّم له معنى التعجب، (وذلك^(٧)) نحو : كرم الرجل زيد، وما / أشبه ذلك. فإذا بُنى مثله من فعل لامه ياء ٢٩.

(١) س : فلا تقلب.

(٢) سقط من ك.

(٣) وقد ورد فعل آخر، وهو نهو، بالباء. انظر شرح الشافية للرضى ٧٦/١.

(٤) الأصل : لئلا يؤدى.

(٥) سقط من س.

(٦) س : يؤدى.

(٧) عن س.

لَزِمَ فِيهِ لِأَجْلِ قَصْدِ التَّعْجِبِ فَعَلٌ، وَلَا يُنْقَلُ إِلَى فَعَلٍ لئَلَّا يَلْتَبَسَ بِهِ، فَاعْتَزَمُوا عَلَيْهِ وَقَالُوا : لَقَضُوا الرَّجُلَ، مِنْ قَضَى يَقْضِي، وَرَمَوْا مِنَ الرَّمْيِ، وَنَهَوْا مِنَ النَّهْيِ، وَهَدُّوا مِنْ هَدَى يَهْدِي، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ، فَقَلَّبُوا فِيهِ الْيَاءَ وَآوًا؛ إِذْ لَمْ يُمْكِنَهُمْ غَيْرُ ذَلِكَ، فَالْفِعْلُ الَّذِي أَرَادَ هُوَ الْفِعْلُ الْمَاضِي الْمَبْنِيُّ عَلَى فَعَلٍ، وَهُوَ عِنْدَهُ مِنَ الْمَطْرُودِ فِي الْقِيَاسِ، وَلَوْ فَرَضْنَا أَنْ لَيْسَ بِمَقِيسٍ لَكَانَتْ عِبَارَتُهُ فِيهِ صَحِيحَةً، لِأَنَّهُ إِنَّمَا قَالَ : «مَتَى أُلْفِيَ لَامُ فَعِلٍ»، أَيُ : إِذَا وَجِدَ هَذَا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ فَحَكَمَهُ هَذَا، بَلْ لَمْ يَلْتَزِمْ هُوَ أَنْ يُوجَدَ، فَلَا يُعْتَرَضُ عَلَيْهِ بِأَنْ ذَلِكَ سَمَاعٌ فَكَيْفَ تَثَبُّتُ لَهُ هَذَا قَاعِدَةٌ مَطْرُودَةٌ، لِأَنَّ هَذَا مِنَ الْقَوَاعِدِ التَّصْرِيفِيَّةِ الْجَارِيَةِ فِي الْقِيَاسِ وَجِدَ مَقْتَضَاهَا فِي السَّمَاعِ أَوْ لَمْ يُوجَدْ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَفْرَضُونَ أَشْيَاءَ فِيهِ أَنْ لَوْ كَانَتْ كَيْفَ تَكُونُ .

الثاني من المواضع : أَنْ تَكُونَ الْيَاءُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ الضَّمَّةِ فِي آخِرِ اسْمٍ لَامًا لَهُ أَوْ غَيْرِ لَامٍ، لَكِنَّا قَبْلَ تَاءِ التَّائِيثِ، وَكَانَ هَذَا الْكَلَامُ مِنَ النَّازِمِ فِي (قُوَّةِ^(١)) تَقْسِيمٍ، وَهُوَ أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ^(٢) أَوَّلًا حُكْمَ الْعَيْنِ وَمَا فِي حَيْزِهَا فِي الْقَلْبِ وَعَدَمَهُ أَخَذَ يَذْكُرُ الْآنَ اللَّامَ وَمَا فِي حَيْزِهَا أَيْضًا، فَكَانَهُ يَقُولُ : إِذَا وَقَعَتِ الْيَاءُ بَعْدَ الضَّمَّةِ فِي آخِرِ كَلِمَةٍ فَإِنَّهَا تُبَدَّلُ وَآوًا فِي مَوْضِعَيْنِ :

أحدهما : أَنْ تَقَعَ لَامًا لِفَعْلٍ. وَلَمْ يَسْتَتِنْ مِنْ^(٣) ذَلِكَ شَيْئًا^(٤)، لِأَنَّهُ لَا تَكُونُ آخِرَ الْفِعْلِ إِلَّا لَامًا لَهُ .

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) س : إنما ذكر.

(٣) س، ك : في ذلك.

(٤) س : أشياء، فإنها.

والثانى : أن تقع آخر اسم، لكن بشرط أن يكون في آخره هاء التانيث أو الألف والنون.

وماعدا هذين الموضعين فلا تقلب فيه الياء واواً على ماسيذكر إن شاء الله تعالى.

فأما ما آخره الهاء فهو الذى نبه عليه بقوله : «أو من قبلِ تا». وهو معطوفٌ على معنى «لام فعلٍ»، لأنَّ معناه : في موضع اللام، إذ ليست لام التمثيل بعينها، فجاء قوله : «من قبلِ تا» معطوفاً على هذا المعنى، كأنه قال : أُلْفِي في موضع اللام، أو من قبلِ تاءٍ. لكن لما كان قوله «من قبلِ تا» لاوجود له في كلام العرب على هذا المثال الذى يذكره؛ إذ لم يُسمعْ مثالٌ مَقْدَرَةٌ من الرمى في الكلام، وإنما هو^(١) قَرَضُ فَرَضُوهُ على قولهم عَرَقُوهُ وقَمَحْدُوهُ ونحوهما - لم يترك كلامه مُبْهِمًا (فقال^(٢)) : «لتاءِ بانٍ من رمى كَمَقْدَرَةٍ»، أى : كالتاء الموجودة في بناءٍ من بنى من رمى مثل مَقْدَرَةٍ. فقوله : «كتاءِ بانٍ» على حذفٍ مضاف، أى : بناء بانٍ، إذ البانى بنفسه ليس له تاءٌ إلا في بنائه الذى بنى، وبنائُه المبنىُّ على هذا المثال هو قولك : مَرْمُوءَةٌ، لأنَّ شرطَ البناءِ مقابلةُ الأصلِ بالأصلِ والزائد بالزائد، كما هو مذكور في الكتب المبسطة، فالأصل أن يقال هنا في البناء من رمى : مَرْمُوءَةٌ. وهذا هو الذى أشار إليه بأن تُقْلَبَ ياؤُه واواً للضمَّة، وكذلك ما كان نحوه من بنائك على مثال مَقْدَرَةٍ من سرى يسرى^(٣) فتقول : مَسْرُوءَةٌ، أو من بني فتقول : مَبْنُوءَةٌ، أو من عَنى يَعْنِي فتقول : مَعْنُوءَةٌ. وكذلك ما أشبهه، فَتُقْلَبُ الياء واواً، ولا تُقْلَبُ الضمَّةُ كسرةً فتصحُّ الياء، قالوا:

(١) الأصل : «هو في فرض...».

(٢) الأصل، ت : منهما. س : فيهما.

(٣) سقط من س.

لأنَّ الكلمة لما بُنيت على هاء^(١) التانيث فصارت غير مفارقةٍ لها صارت الواو فيها بمنزلة واو قَمَحْدُوَّةٍ / وَقَلْنَسُوَّةٍ وَعَرْقُوَّةٍ وَتَرْقُوَّةٍ ، فقد جرت الهاءُ هنا مجرى الألفِ والنونِ على ما يأتى في كونِ الكلمةِ مبنيةً عليها لم تكن الكلمة موجودةً قبل الألفِ والنونِ في نحو : عثمان وعمران ، فكنت أولاً تستعمل عثُم وعِمْر ثم دخلتا عليهما ، فكَذلك المسألة الأخرى ، لم يكن قَمَحْدُو ، وَعَرْقُو ، ونحوهما ، هكذا مستعملاً ثم دخلت عليه التاءُ.

ويتعلق بكلامه هنا مسألتان :

إحدهما : أنَّ من شرطِ هذا الحكمِ الذى قَرَّرَ في مثال مَقْدُرَةٍ من الرمى أن يكون مبيناً على تاءِ التانيث كما تقدم في التعليل آنفاً ، فإنها إن لم تكن الكلمة مبنيةً عليها لم يصح هذا الحكم ، بل^(٢) ينعكس الأمر ، فتحكم اللامُ على الضمة فتتقلب كسرةً ، فتقول في مرمُوةٍ : مَرْمِيَّةٌ ، كما لو قدَّرت سقوطها من قَمَحْدُوَّةٍ لَقُلْتَ : قَمَحْدِيَّةٌ . إلَّا أنَّ العرب عاملته على لزوم التاء ، ولأجل هذا الشرطِ يقول المازنى وغيره حين يذكرون هذا : تقول في مفعُله من رميت : مَرْمُوءَةٌ ، إذا بنيتها على التانيث ، ومَرْمِيَّةٌ ، إذا بنيتها على التذكير^(٣) . ومعنى ذلك أن تقدَّر الكلمة من أوَّل أحوالها غير منفكةٍ من التاء^(٤) أو تقدَّرها منفكة وإن لم يُنطَق بها إلَّا بالتاء ، فهو عندهم أمرٌ تقديرى ، وإذا كان كذلك فالناظم لم يشترط هذا الشرط ، ولا ظهر من كلامه إشارةٌ إليه ، فاقترضى أنَّك تقول : مَرْمُوءَةٌ ، وإن قدَّرت

(١) س : تاء .

(٢) الأصل : لم .

(٣) المنصف ٢٨٨ .

(٤) س ، ك : الهاء .

أنه أتى (به^(١)) على التذكير. وذلك غير صحيح، بل الحكم عندهم - كما ذكرت - لك، فكلامه إذاً مشكلاً.

والجواب عن هذا : (أن^(٢)) في كلامه ما يرفع عنه الاعتراض، وذلك أنه قد تقرّر من مذهبه في هذا النحو على ما بيّنه لنا شيخنا القاضي أبو القاسم الشريف - رحمه الله - أن اللزوم^(٣) وعدمه عنده ليس إلا من جهة السماع فما سَمِعَ^(٤) في مثاله النطق بالذكر فهو الذي يصحّ فيه عنده وعند غيره البناء على التذكير،^(٥) (و) ما لم يُسَمِعْ فيه الذكر فهو المبنيّ على التانيث، وهو مذهب سيبويه والحدّاق، ولذلك قيّد هنا التاء بكونها في مثال لم يُسَمِعْ له بمذكر (وهو مقدّرة^(٦))، فقال : « كُتِبَ بَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدُرَةٍ »، والكاف هنا في موضع الصفة لتاءٍ، كأنه قال : أو من قبل تاءٍ هذه صفتها، فالمثال فيه تقييدٌ ضروريّ هو هذا، فإذا بنيت من الرمي مثلاً مِثْلَ فَعَلِهِ قلت : رُمِيَتْ، إن لم تُقَدَّرْ بناءً على التاء، لأنك بنيت على مثال ما لا يلزمه التاء، بخلاف ما إذا بنيت منه مثال مقدّرة فإنك لا^(٧) تقول إلا رُمُومَةٌ، ولا تقول في هذا : رُمِيَتْ، كما لا^(٨) تقول في الأول : رُمُومَةٌ^(٩)، لأنه ليس لك الخيرة في ذلك دون العرب. هذا قياسٌ ما قال : ولذلك بنت العرب في عَرْقُومَةٍ (و^(٧)) قَمَحْدُومَةٍ على التانيث البتّة؛ إذ ليس في الكلام وزانٌ

-
- (١) عن الأصل، ت.
(٢) سقط من الأصل.
(٣) الأصل، ت : الروم.
(٤) س : فما ذكر.
(٥) عن ك وحدها.
(٦) سقط من س.
(٧) سقط من س.
(٨) سقط من الأصل، ت.
(٩) في النسخ : رميوة.

فَعَلُوا وَلَا فَعَلُوا، ولم تنطق العربُ قطُّ بِعَرَقٍ ولا قَمَحِدٍ على معناه وهو بالتاء. وأما القَلَنْسِيُّ والعَرَقِيُّ (١) فجمعٌ لامفردٌ. فإذا ثبت هذا فمقدرةُ الذي مثَّل به مما بُنِيَ على التاء في مذهبه البتَّةُ، لأنه لم يُنطق له بمذكَّرٍ، ولا في الكلام مثالُ مَفْعَلٍ، وأما مَكْرُمٌ ومَعُونٌ (٢) فهو إما / غير ثابتٍ وإما شاذٌّ، فلا يكون ٢٩٢ ما بُنِيَ على مثاله إلا كذلك، وهذا واضحٌ فلا اعتراضَ عليه حيث اختار اصحُّ المذهبين. وقد أثمر (٣) اشتراطُه لكون التاء مثلها في نحو مَرْمُوءَةٍ أن يجرى ذلك الحكم في كلِّ تاءٍ شأنها أن تبني عليها الكلمة إما سماعاً كما تقدَّم، وإما اعتقاداً لذلك فيها، فإنك إذا بَنَيْتَ مثالَ ما فيه التاء فلك أن تعتقد بناء الكلمة عليها مع كونها قد سُمِعَ سقوطها في مثاله، وأن تعتقد سقوطها، وتبني الحكم على الاعتقادين؛ فإذا بَنَيْتَ من الرمي مثل مَفْعَلَةٍ قلت على اعتقاد البناء على التاء : مَرْمُوءَةٌ، بمقتضى كلام الناطم، لأنه شرط في قلب الياءِ وأوَّ للضمة بناء الكلمة على التاء، وتقول على اعتقاد السقوط : مَرْمِيةٌ، فلا تترك الضمة بل تقبلها كسرةً والواو ياءً؛ إذ تخلف شرطُه، فيدخل في باب أدلٍ وأَجْرٍ. وكذلك إذا بَنَيْتَ من الرمي مثل حَذْرَةٍ (٤) قلت : رَمُوءَةٌ على البناء، ورَمِيةٌ على عدمه. ومنه ما تقدَّم من بناء فُعْلَةٍ (٥)، ومن ذلك كثير، فكل ما اعتُقد فيه البناء على التاء فلا حِقُّ بِمَرْمُوءَةٍ، وكلُّ ما لُحِظَ فيه لَحُظَ السقوط فخارج عن حكمه، وهذا ظاهر.

(١) في اللسان : والجمع العراقي... وإن جمعت بحذف الهاء قلت : عَرَقٍ، وأصله : عَرَقُو، إلا أنه فُعِلَ به ما فُعِلَ بثلاثة أحرفٍ في جمع حَقْوٍ، يريد، أنه تحسرت الضمة، فقلبت الواو ياءً، ثم أعل إعلال قاضٍ.

(٢) المكرم والمكرمة : فعل الكرم. وأما المَعُون ففي اللسان : «ومن العرب من يحذف الهاء [يريد من المعونة] فيقول : معون، وهو شاذٌّ لأنه ليس في كلام العرب مفعول بغير هاء».

(٣) الأصل : أتم.

(٤) يقال : رجل : حَذِرٌ وحَذَرٌ : متيقظ شديد الحذر.

(٥) الأصل، ت : فعلت.

والمسألة الثانية : أنه فَرَضَ ههنا بناءً مثالِ آخرَ وأجازه، أما فَرَضُ البناءِ فكأنه (غير^(١)) مُتَّفَقٌ علي صحته عند الحَذَّاقِ في الجملة، وقد بَوَّبَ عليه سيبويه، وهو أن تبني من المعتلِّ ما له نظيرٌ من الصحيح وتُبَيِّنَ وجه اعتلاله^(٢). وتعدَّى به الناسُ إلى البناءِ (من)^(٣) الصحيح ماله نظير من الصحيح، وهو من الاختراع الحسن في معناه، وهو في المفردات نظير باب الإخبار^(٤) في المركبات وكثيراً ما يغلط (الناس)^(٥) فيه كغلطهم في الأخبار أو أشدَّ، لصُعوبة مَرَامِهِ^(٥)، ويُعَدُّ أغراضه، ولطف الصنعة، فيه، وخفاء مبانيه. لكن من تَنَبَّه له وتمرَّن فيه عُدَّ نبيل القوم، ورافع راية الإمامة في التصريف. والناظم قد ظهر منه إجازة ذلك كمذهب الجمهور، وذهب الجرمي إلى المنع من ذلك رأساً محتجاً بأن النحوي إنما كلامه فيما تكلمت به العرب، وفيه^(٦) تقع الفائدة المطلوبة من النحو، لأنَّ اختراع اللغة باطلٌ، وإذا كان كذلك فلا معنى لهذا الفن، وإذا هو تشاغلٌ بما لم تتكلم به العرب، فهو تعطيلٌ للزمان من غير ثمرة. والذين أجازوا اختلفوا على القولين :

أحدهما : جواز البناء مطلقاً كان له نظير في كلام العرب أو لم يكن .
وهو مذهب الأخفش^(٧)، وحجته أنك إذا بنيت مثلاً مثل جالينوس أو

(١) عن س، ك.

(٢) الكتاب ٢٤٣/٤.

(٣) سقط من س.

(٤) أي : باب الإخبار بالالف واللام.

(٥) س، ك : مرماه.

(٦) س : وبه.

(٧) الأصل : وهو مذهب الجمهور.

مرزنجوش^(١) أو أجر، فلا يعنى أن ذلك من كلام العرب، وإنما ذلك على جهة التدريب والتعليم، أى : لو بنت العرب مثل هذا من الغزو مثلاً أو من الردّ لكان على ما ثبت من أقيسة كلامهم، فكما يتشأغل بالتعليل والتوجيه فيما أعتلّ من كلامهم وما لم يعتلّ على أن القصد من ذلك تثبيت القوانين وتأكيد تعليمها، كذلك فى هذا أيضاً تثبيت القوانين الثابتة من كلامهم وتأكيد. وكان أبو الحسن لأجل هذا يبنى جميع مايسأل عنه، فيقول : مسألتك/ ليست بخطأ وتمثلى عليها صواب. قال : فإن أبى صاحبك فقل له : فلو جاء فكيف كان ينبغي أن يكون، فإنه لايجد بدءاً من الرجوع إليك. وأيضاً فإن حَرَنَبَأ^(٢) إذا بنى على مثال جَحَنَفَل لا معنى له فى كلام العرب، فلم لانبنى على مالا مثال له أيضاً، وكلاهما ليس من كلامهم. قال السيرافى : ويقومه أن القائل : ابن لى مثل جالينوس لم يكلف أن يجعل هذا (البناء)^(٣) من كلامهم.

والقول الثانى : مذهب سيبويه، وهو المتوسط، وهو أن فى البناء من المعتل المضاعف مثل ماورد فى الصحيح كفاية فى التدريب ، من أنا لانخرج بالجملة، عن نظائر كلامهم، وأما البناء من الصحيح فليس فيه تدريب، فلا يبنى منه (شئ)^(٣)، لأن لنا شغلاً^(٤) فيما نقل من كلامهم.

قال ابن الضائع : وجميع هذه المذاهب صحيح . قال : وعندى أنه لاختلاف بينهم، وإنما هى مذاهب فى زيادة التعليم. يريد : لا أنها مذاهب فى

(١) المرزجوش: نبت، والمرزنجوش لغة فيه.

(٢) الأصل، ت : فإن عرسا.

(٣) عن س، ك.

(٤) س : شاغلاً.

الإلحاق بكلام العرب ما لم يوجد فيه. وذكر أن وضع مثل هذا وضع لغة لم تكلم بها العرب.

وقد نُقل هذا الخلاف على معنى أنه يُنطقُ به في الكلام، ويلحق بكلام العرب ، ويجوز استعمال تلك الأبنية في ضرائر الشعر أو غيرها، وهو مذهب ابن جنى نصاً^(١). وليس الكلام في ذلك هنا ، وإنما الكلام هنا على جواز البناء على الجملة أو عدمه، ولاشك أن الناظم حين فرض البناء قائل بقول الجمهور في الجواز لكن لا يتعين هنا مذهب الأخفش من غيره، لأنه بنى على ما وجد مثله في كلام العرب، وأيضاً فهو بناء من المعتل إذ هو من رميت على مثال الصحيح، وهو مَقْدَرَةٌ، وسَبْعَان، وهو الراجح في النظر عندهم لما فيه من التدريب والاعتیاد لقوانين التصريف وغيره حتى يصير هذا العلم ملكة في قريب من الزمان. وإن أردت بسط الخلاف على أتم من هذا فابن جنى في المنصف قد أتى فيه ببسط على وجه آخر وطريقة أخرى، وذكر ذلك السيرافي وغيره.

وأما ما آخره ألف ونون فهو الذي أشار إليه بقوله : «كذا إذا كسبُعَان صَيِّرة» الهاء في «صَيِّره» عائد على البناء المتقدم وهو البناء من رمى، يعنى أن هذا الحكم المذكور من قلب الياء وأواً للضمّة قبلها ثابت فيما إذا بُنِيَتْ من رمى مثل سَبْعَان،^(٢) فالأصل أن تقول : رَمِيَان، بإظهار الياء ، لكن لما كانت الياء ضعيفةً لأنها لامٌ ، واللام أضعف من العين، قَوِيَتْ الضمّة عليها ولم تقوَ على العين، ألا ترى أنك تقول : رجلٌ عَيْبَةٌ، فلم تقلب الياء وأواً لكونها عيناً، بخلاف اللام لضعفها، ولم تقلب الضمة كسرة للياء لكون الكلمة قد بُنِيَتْ عليها فصارت

(١) المنصف ٤٢/١ - ٤٤، ١٨٠، وانظر الخصائص ٣٥٧/١ - ٣٥٨.

(٢) س : فإن الأصل.

حشواً بالآلف والنون، وهما أشدّ في بناء الكلمة عليهما من التاء^(١)، لأن الهاء قد تُعدّ كالکلمة المنفصلة، بخلاف الألف والنون فإنها حروف الكلمة البتّة، وعلى هذا تقول في فَعْلان من حييتُ : حَيوان فتقلب الياء الثانية واواً للضمّة كما فعلت ذلك في رَموان وما أشبه ذلك.

فإذا تقرّر هذا فاعلم أنه يتعلّق/ بكلام الناظم أشياء:

أحدها : أنّ قوله : « واواً أثر الضمّ ردُّ اليا »، ظاهره أنه يُريدُ الضمّ على إطلاقه والضمّ تارة يكون ظاهراً كما تقدّم من الأمثلة وتارة يكون خفياً وذلك حيث يسكن تخفيفاً، فنصّ سيبويه^(٢) وغيره على أن الحكم في ذلك واحدٌ، فإنّ ذهاب الضمّة للتخفيف لا يرفع حكمها، لأنّ زوالها عارضٌ، فأما في فعل من الفعل فإنك تقول : لَقَضُوا الرجلُ، وهو من قَضَى يقضى، وهذا مسموع، فتركوا الواو على حالها بعد التفسير لأنّه في حكم الظهور، وعلي هذا تقول في رَمَوْ : رَمَوْ، وفي نَهَوْ : نَهَوْ، ولا تُردُّ الواو إلى أصلها. وأما في فَعْلان فتقول في : رَموان : رَموان ، وفي حَيوان : حَيوان، وتترك الواو على حالها لو ظهرت الضمة ، لأنها مقدّرة الظهور. وكذلك إذا بَنَيْتَ فَعْلان من الرمي ثم سكنت العين لقلت : رَموان، كما أنك إذا قلت في بناء فُعْلَةٍ أو فُعْلَةٍ منه : رُمُوهُ ورُمُوهُ ثم سَكَنْتَ لَقُلْتَ : رُمُوهُ ورُمُوهُ. والمسائل كثيرة، والتفريع مُتأَتٍ .

والثاني : أنه قد ظهر من استقراء كلام الناظم أن تمثيله في هذه المسألة إنما هو بالمعتلّ اللام وحدها، فظهر بذلك قصده إلى ذِكْرِ ذلك وحده دون المعتلّ

(١) الأصل، ت ك الفاء - س : الياء.

(٢) الكتاب ٢٨٦/٤.

العين واللام معاً، فإن ذلك إنما يتأتى فيما مثل به لا فى غيره، فإنك لو أردت أن تبني من طَوَيْتَ أو حَيَّيْتُ مثلَ فَعَلَ لم يُجْز، لأنك تقول فى المبنى من حَيَّى : حَيَّوْ، وليس ذلك بموجود فى الكلام، أَعْنَى^(١) أن يكون ما عينه ولامه ياءان على فَعَلَ، وكذلك لو قلت : طَوَّوْ، لم يكن لذلك نظير فى الكلام لما فيه من ثقل التضعيف. ولذلك أمتنع أن تبني من القُوَّة والحَوَّة على فَعَلَ. وأيضاً لو فرضناه لو جب الإدغام كما تقول فى فَعْلان من طويت: طَيَّان. وكذلك لو بَنَيْتَ منهما^(٢) نحو مَقْدُرَةٌ لم يُجْز، لأنك كنت تقول فى طويت : مَطْطَوَّة، وهذا غير جائز لاجتماع الواوain ولذلك قال سيبويه والخليل فى ترقوة من الغزو: غَزَوِيَّة، لا غير ، ولم يُجْزْ غَزَوِيَّة لاجتماع الواوain، وإنما يجوز من ذلك البناء من حَيَّى فتقول : مَحْيَوَّة، وكذلك إذا بَنَيْتَ منه فَعْلان قلت : حَيَّوَان ذكره المازنى^(٣) على أنه مُنَازَعٌ فيه^(٤) (وفيما قبله)^(٥) غير متفق عليهما. وكذلك يجوز - على خلاف - أن تقول من طويت : طَوَّوَان، على إجازة سيبويه قَوَّوَان^(٦) من القُوَّة، وغيره يمنع ذلك. وقد اضطرب الناس فى ذلك اضطراباً كثيراً.

والثالث : أنه ذكر حكم الآخر مع التاء، ومع الألف والنون، ولم يذكر حكمه مع ألقى التانيث مع أنهما كالألف والنون فى ذلك، فإنك تقول إذا بَنَيْتَ مثال الأربُعاء^(٧) من الرمى : أَرْمُوءاء، أصله أَرْمِيَاء، وكذلك مثال الأربُعاء : أَرْمُوءاء،

(١) الأصل : إلى . ت : أى.

(٢) الأصل، ت : منها.

(٣) المنصف ٢/٢٨٣.

(٤) الأصل، ت ك «قلت: حيوان، على أنه منازع فيه ذكره المازنى، غير متفق عليها».

(٥) عن س، ك.

(٦) الكتاب ٤/٤٠٩، وانظر المنصف ٢/٢٨١ - ٢٨٢.

(٧) ك : أربعاء.

أصله أَرْمِيَاءُ، فكان من حَقِّه أن يذكر ذلك، وقد نبّه عليه فى التسهيل حيث قال: «وتُبدل الألف واواً لوقوعها إثر الضمة»، ثم قال: «والواقعة»^(١) آخر فَعَلٌ، أو قبل علامة تانيث بنيت الكلمة عليها^(٢). وأُطلق فى علامة التانيث ولم يُقَيِّدها بهاء دون غيرها، إلا أنه جرى على عادة الجمهور إذ لم يَفْرِضُوا أَلْفَى التانيث فى هذه المسألة كسيبويه والمازنى وابن جنى وغيرهم^(٣).

والرابع: أن/ هذا الفصل تَقَرَّرَ فيه أن الضمّة إذا وقعت بعدها ٢٩٥ الياء وكانت آخرًا ثَقَلَتْ واواً للضمّة، وذلك إذا كانت أحد تلك الأشياء، فافتضى أنها إذا لم تكن على تلك الأوجه فإن الياء^(٤) لا ثَقَلَتْ (واواً)^(٥)، وذلك نحو: أَظْبِ جَمْعَ ظَبْيٍ، أصله أَظْبَى. وكذلك^(٦) إذا بَنِيَتْ من رَمَى مثل تُرْتِمَ قَلْتُ: رُمِىَ، أصله: رُمِئِىُّ، أو من^(٧) بنى قَلْتُ: بُنِىَ، (أصله)^(٨): بُنِئِىُّ وإذا كان كذلك فلا بُدَّ من الإعلال، لأنَّ حرف العلة إذا كان آخرًا فهو أضعف منه إذا كان وسطًا، فلا بُدَّ من أحد الأمرين، امتنع أحدهما بإشارة الناظم إلى ذلك، وهو إبدالُ الياء واواً (لأنه)^(٩) قد خَصَّه بِفَعْلٍ

(١) يريد الياء.

(٢) التسهيل: ٣٠٥.

(٣) فى النسخ: وغيرهما. وفوق فى ك: كذا.

(٤) الأصل، ت: فإن الذى.

(٥) عن س، ك.

(٦) ت، ك: وكذا. س: وكما.

(٧) الأصل، ت: أو مثل بنى.

(٨) سقط من الأصل.

(٩) سقط من الأصل، ت.

وَمَفْعَلَةٌ وفَعْلَانٌ ونحوهما^(١) ، فلو دخل مثلُ أَظْبِ في هذا الحكم لم يكن لتخصيصه ما خَصَّصَ ذِكْرَهُ وجهٌ، فلم يَبْقَ إِلَّا أن يكون خارجاً عنه، وإذا خرج عنه لم يُعْطِ المفهومُ فيه إِلَّا أن الياء لا تُقْلَبُ وأوْ، فيبقى إذا الحكمُ في المسألة مجهولاً غير معلوم؛ إذ ليس عدمُ القلبِ ياءً بمعينٍ لشيءٍ فكيف وهو دائر بين التصحيح وبين قلب الياءِ وأوْا للضمَّةِ ، وإذا كان كذلك ثبت أن مسألة أَظْبِ مَقْفَلَةٌ^(٢) في هذا النظم على شهرتها وكثيرة دَوْرَها مضمومةٌ إلى مسألة أدل وأَجْرٍ ونحوهما مما آخره وأوْ قبلها ضمة، ومثل هذا يُعْتَرَضُ عليه في إغفاله إياه، وليس كلُّ داءٍ يعالجه الطيبُ !

ثم قال : «وَأِنْ تَكُنْ عَيْنًا لَفَعْلَى وَصَفًا» ... إلى آخره. ضمير «تكن» عائدٌ على الياءِ التي انضمَّ ما قبلها، والإشارة بذلك إلى البناء على فَعْلَى^(٣) الذي عينه ياءٌ، وهو وصفٌ، ويريد أن فَعْلَى - بضم الفاء - إذا كان عينُها ياءً^(٤)، وكانت وصفاً لا اسماً فإنَّ فيها وجهين من الإعلال، وهما المتقدمان، ولذلك أتى بالالف واللام التي للعهد في الذكر، وذلك أنه ذكر فيما إذا انضمَّ ما قبل الياءِ على الجملة وجهين من الإعلال ، وهما انقلابُ الضمَّةِ كسرةً لأجل الياءِ، وانقلابُ الياءِ وأوْا لأجل الضمة، هذا الذي تقدَّم له، فلا بدُّ أن تكون الألف واللام محالاً بها على ذلك، فكأنه يقول أنت بالخيار في أن تقلب الضمَّة كسرةً لأجل الياءِ فتقول : المرأة الكيسَى، من الكيسِ، والمرأة الطيَّبَى من الطيبِ ، وكذلك قسمة ضيْزَى ، وامرأة حيكى ، أصله فَعْلَى بالضم (لا فَعْلَى)^(٥) ، والدليل على ذلك

(١) فوق في ك كذا. وأرى أن ضمير التثنية عائد إلى مفعلة وفعلان.

(٢) الأصل : مقفلة.

(٣) الأصل، ت فعل.

(٤) س : وأوْ.

(٥) سقط من الأصل.

أَنْ فَعَلَى - بكسر العين - فى الصفاتِ معدوم عند الأكثر ونادرٌ عند المؤلف،
إِذْ حكى منه : عِزْهِى^(١) وَضِئْزَى، بالهمز. وتأول غيره ضِئْزَى على أنه
مصدرٌ وَصِفَ به، وإذا كان كذلك ثبت أنه فَعَلَى، فكان الأصل كُئْسَى
وُطِئَى، لكنهم قلبوا الصمَّةَ كسرةً لِتَصِحَّ الياءُ، كما فعلوا ذلك فى فَعَلٍ الذى
هو جمعُ كِبِئْضٍ، أو تقلب الياءُ وأوَّ لأجل الضمة قبلها فتقول : الطُّوبَى
والكُوسَى وَحُوْكى وَضُوْزى ، وَضُوْزى أشبه ذلك، كما فعلت^(٢) (ذلك)^(٣) فى
فَعَلٍ من البيع. حين قلت على مذهبه بُوْعٌ . وإنما مثَّلتُ بالطُّوبَى والكُوسَى
وإن كانا من فَعَلَى التفضيل بناءً على مذهبه فيها فى التسهيل^(٤)، وتقبيده
فَعَلَى بالوصفية يُخْرَجُ ما لم يكن منها وصفاً. فكلُّ ما كان من الأسماء على
فَعَلَى وعينه ياءٌ فليس يدخل تحت الحكم بالوجهين، وإنما فيه وجهٌ واحدٌ،
إلا أن هذا الوجه لم يتعيَّن هنا، فيحتمل أحد هذين الوجهين، والذى يتعيَّن
هنا هو قلب الياء لتصحَّ الضمة نحو قولك : طوبى لزيد، قال تعالى ك
{طوبى لهم وحسن مآبٍ}^(٥). وهذه ليست بصفةٍ ولا هى تانيث الأُطيبِ وإلاَّ
لزمَت الألف واللام أو الإضافة، فثبت (أنها)^(٦) اسم. وكذلك ما كان من
الفُعَلَى اسماً غير صفة، ولذلك لو بَنَيْتَ فَعَلَى من البيع لقلت : بُوعَى، أو من
الخير لقلت : خُورَى، أو من العَيْنِ^(٧) لقلت: عُونَى. وكذلك ما أشبهه.

(١) رجل عِزْهِى : لثيم وقسمة ضِئْزَى : جائرة .

(٢) الأصل، ت : كما لو قلت.

(٣) عن س، ك.

(٤) التسهيل ٣٠٩. وانظر الكتاب ٣٦٤/٤.

(٥) الآية ٢٩ من سورة الرعد.

(٦) سقط من الأصل، ت.

(٧) العَيْنُ : مصدرٌ عانَه يعينه عَيْناً : أصابه بالعين.

فإن قيل : ما الذى يدلّ من كلامه على تعيين هذا الوجه دون الوجه الأول؟
 فالجواب : أنه قد قدّم أن الياء تقلب واواً إذا سكنت لأجل الضمة قبلها،
 ففعلى الاسم والصفة فى الحقيقة كانا داخلين فى ضمن^(١) عقده هناك، إلا أنه
 أخرج الصفة لما جاز (فيها)^(٢) من الوجهين عنده، فبقى^(٣) الاسم على ذلك
 الأصل، وهذا ظاهرٌ جداً، فليس (حكم)^(٤) فعلى الاسم بماخوذاً من المفهوم هنا،
 بل من النصّ هناك.

ثم ههنا على الناظم سؤالات:

أحدهما : أنه قال : «فذاك بالوجهين»، يعنى المتقدمين، ولم يتقدّم له فى
 الياء التى قبلها ضمة وجهان فقط، بل ثلاثة (أوجه)^(٥)، أحدها : التصحيح
 فتبقى الضمة على أصلها غير منقلبة والياء كذلك على أصلها، والثانى والثالث
 هما هذان، وعلى هذا فيحتمل^(٥) كلامه (من حيث) لم يقتصر على وجهي
 الإعلال أن يكون الوجهان هنا يريد بهما التصحيح والإعلال على وجهيه كليهما،
 أو على أحدهما، لكن هذا غير صحيح؛ إذ ليس الوجهان هنا إلا وجهاً الإعلال
 خاصةً، وأما التصحيح فلا يصحّ ولا تكلمت به العرب قطً ، فكان كلامه على
 هذا مشكلاً.

والثانى : على «تسليم أنه أراد وجهي^(٦) الإعلال لم يذكر أن أحدهما أكثر
 من الآخر، (بل)^(٧) قال: «فذاك بالوجهين عنهم يُلْفَى»، فأطلق، فاقترضى أنهما

(١) الأصل ك ضمير.

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) الأصل، ت : ففى.

(٤) عن س.

(٥) الأصل، ت : «وعلى هذا فيحمل كلامه على هذا لم يقتصر».

(٦) فى النسخ : وجهها.

(٧) سقط من س.

على حدٍ سواءٍ، كيف وسيبويه^(١) وغيره يقولون : ليس لهم فى هذا إلا وجه واحدٌ، وهو قلبُ الضمة كسرة كما قلبت فى بيضٍ، ولم يُجيزُوا غيره، وما جاء من ذلك فشاذٌ محفوظٌ لا يقاسُ عليه ، ووجه مخالفة الصفة الاسم هنا التفرقة بينهما كما فرَّقوا بين الاسم والصفة فى فعلى و (فى)^(٢) فعلى، كما يأتى بحول الله تعالى، وقد جعل قلب الياءِ واوًا فى التسهيل قليلاً، فعلى كُلِّ تقدير لم يرتكبُ ما قال النحويُّون، ولا ما قاله فى التسهيل.

والثالث : أنه حين^(٣) ذكر الوجهين فى الصفة كان من حقِّه أن يذكر الوجهين فى الاسم، لأنه قد حكاهما فى التسهيل، فقال . «وتبدلُ الضمة فى الجمع كسرةً فيتعيَّن الصحيح»، ثم قال: «ويُفعل ذلك بالفعلِ صفةً كثيراً، وبمفرد غيرها قليلاً»^(٤). فدخل فى هذا القليل فعلى الاسم، فإذا ذكر فى الصفةِ الوجهين على اختلافهما فكان من حقِّه أن يذكرَ مثل (ذلك)^(٥). فى الاسم وإن كان ذلك ليس مذهب سيبويه فإنه قد جاء أيضاً فى السماع، حكى ابن جنى عن أبى حاتم قال : «قرأ على أعرابى بالحرَم (طِيبى لهم وحسن مآب)^(٦) فقلت له : طوبى فقال : طِيبى. قلت : طُوبى! قال : طِيبى. فلما طال على قلت له : طُوطُو / فقال: طِى طِى»^(٧). فظهر أن طِيبى لغة هذا ٢٩٦

(١) الكتاب ٤/٣٦٤.

(٢) سقط من س.

(٣) س : أنه لا.

(٤) التسهيل ٣٠٥.

(٥) سقط من الأصل، ت.

(٦) الآية ٢٩ من سورة الرعد. حبذا لو تمكن من الوصول إليه أو للتعليق بأنه لم يرد فى أى من كتب القراءات الشاذة وغير الشاذة.

(٧) الخصائص ١/٧٥ - ٧٦.

القارئ، ولا يكون ذلك إلا لأنها لغة لبعض العرب وإن كان الأكثر إبدال الياء واواً. فإذا قوله: «وصفاً»، زيادةً على طريقته لاحتاج إليها.

والرابع: أن كلامه حَصَرَ قسمين، قسم الاسم المحض كطوبى، وقسم الصفة المحضة كحيكى. وبقي له قسم ثالث مُدْبَذٌ، وهو الفعلى تانيث الأفعال، وهذا القسم متردّدٌ، بين الأسماء والصفات، ولذلك يُشكّل حكمه فى كلام المؤلف، فمن حيث هو صفةٌ فى الأصل يتوهم دخوله فى قسم الصفات، فيكون إذ ذاك حكمه فيه حكم الصفة فى جواز الوجهين، وهذا غير ما ذكره النحويون سيبويه وغيره، لأنهم ألزموا فى فعلى تانيث الأفعال نحو الطيبى والكيسى الإجراء مجرى الأسماء فتقول فيه: الطوبى والكوسى لاغير، وما جاء على خلاف ذلك فنادر لمبالاة به، وأيضاً فيُتوهم على هذا أن يكون من الصفات المحضة، وهو خلاف ما قاله الناس أجمعون؛ إذ ليس الفعلى أنثى الأفعال عندهم إلا فى حين الأسماء [و] (١) من حيث هو جاز مجرى الأسماء يُوهم أنه يحكم عليه بحكم الأسماء، وهو خلاف لما نصّ عليه فى التسهيل، إذ جعل الفعلى تانيث الأفعال من الصفات المحضة فقال: «والصفة المحضة كالعُلّيا والدنيا تانيث الأدنى، والجارية مجرى الأسماء الدنيا إذا أريد بها هذه الدار» (٢). فإذا كان هذا عنده كذلك كان هذا القسم فى كلامه مُشكلاً جداً، ولو لم يكن متردداً بين القسمين لم يقع فى كلامه إشكالٌ.

والجواب عن السؤال الأوّل: أن الوجهين المحالَ عليهما ليسا إلا وَجْهَي (٣) الإعلال، والتصحيح لا يمكن إجراؤه، لأن الياء ساكنة، ولم يتقدّم له فى الياء

(١) عن ك وحدها.

(٢) التسهيل ٣٠٩، وانظر تعليق المحقق.

(٣) فى النسخ: وجها.

الساكنة التي قبلها ضمة تصحيحٌ أصلاً، وإنما جاء في المتحركة، وهذه ليست بمتحركة، فلم يبق إلا ماتقدم من وجهي الإعلال.

والجواب عن الثاني : أنه قد مضى له مثل هذا مما أحد الوجهين فيه أرجح من الآخر، ولم يُنبه على ذلك اتكالا على إطلاق الجواز فيهما^(١) معاً، إلا أن إطلاق الجواز^(٢) فيه مخالفة لمذاهب الناس؛ إذ لأعلم في الصفة خلافاً في أنها على وجه واحد، وهو قلب الضمة كسرة وتصحيح الياء إلا^(٣) ما يجرى على مذهب الأخفش في نحو فُعِلَ من البيع وما أشبهه، ولم أره منصوصاً عنه^(٤) هكذا. ولعل الناظم إذ كان مذهبه هناك مذهباً لأخفش، وكان قد سَمِعَ هنا شيئاً مما يقتضيه وإن كان نادراً أخذ به^(٥)، مع ما جاء في السماع الفاشي من موافقة مذهب سيبويه، فجعلهما وجهين متساويين عنده، لأن أحدهما عضده جريانه عنده على القياس وإن كان في السماع قليلاً، والآخر^(٦) عضده السماع الفاشي وإن كان ليس بموافق للقياس عنده، فاستويا عنده من هذه الجهة، فأطلق الوجهين إطلاقاً إعمالاً للدليلين وجمعاً بين المذهبين. وعلى هذا يجرى الجواب عن السؤال الثالث، لأن طيبى، ونحوه مما جاء قليلاً في الأسماء لاقياس^(٧) (له) يُعَضُّه حتى يقاوم عنده/ الوجه الآخر أو يُدانيه، فلم يجعله وجهاً جائزاً مع الآخر الذي عليه ٢٩٨

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل : «إلا على ما».

(٣) الأصل، ت : عليه.

(٤) س : أخذ فيه.

(٥) مكانه في س : «وإن كان».

(٦) سقط من س.

الجماعة، بل جعله لقلته معتدّ به. وهذا حسنٌ من الاستنباط لا يبعدُ عن أغراض الناظم في هذا النظم، وأيضاً^(١) فقد يكون الجواب عن هذين مبنياً على الجواب عن الرابع، وهو أن مذهبهُ في التسهيل أن الفعلَ تأنيث الأفعَل من قبيل الصفات المحضة لا مما جرى مجرى الأسماء، ولذلك عُنِيَ بتمثيل ذلك والتعريف به حيث قال: «والصفة المحضة كالعلياء والدنيا تأنيث الأدنى» .. إلى آخره، وقد مرّ ذكره فوق هذا، قال شيخنا القاضي - رحمه الله -: هذا تبينٌ لما اصطَلَح عليه لنفسه؛ إذ هو مخالفٌ لسائر النحويين، فلذلك أتى به، وإلا فكان يكون من قبيل الفضول، إذ ليس من شأنه التمثيل، فإذا إنما بنى هنا على ما بينه هناك، فيجوز عنده فيه الوجهان. وقد أجاز غير الناظم في فعلى التفضيل الوجهين بناءً على الاعتبارين لانباءً على مذهب الناظم؛ إذ هو في هذه المسألة مخالفٌ للنحويين، وسيأتى ذكره إن شاء الله تعالى. فنقول على هذا: الكيسى والكوسى، والطيبى والطوبى، وكذلك الميلى والمولى، والبينى والبونى، فى تأنيث الأميل والأبين، وكذلك ما أشبهه، (وإذا كان كذلك)^(٢) فسيبويه حين كان مذهبهُ فى فعلى الأفعَل القلبَ وأوَّ للضمّة، لأنه عنده اسمٌ، وكان مذهبهُ فى الصفة قلبه الضمة لأجل الياء فهذا وجهان قياسان عنده، فأخذ الناظم المذهبين فى الصفة على الجملة، لأن فعلى الأفعَل عنده صفة، فقد ثبت فيه قلبُ الياءِ وأوَّ، وحيكى وضيضى ثبت فيهما وفيما أشبهها قلب الضمة كسرة، مع أن كلا القسمين قد سُمِعَت فيه المخالفة، فقالوا فى فعلى الأفعَل: الكيسى . وقالوا فى تصريح ضيضى: صُرْتُه ، قال ابن جنى فى الضم الذى هو دليل على الواو: يحتمل أن

(١) بعده فى س : «والجواب أيضاً فقد يكون الجواب عن هذين مبنياً على أن مذهبهُ فى التسهيل ...».

(٢) سقط من الأصل.

يكون الضيزى منه ضوزى، فَعُدَّتْ إلى كسر الياء لتقلب الواو ياءً فتخفُّ
الكلمة مع أمن اللبس ؛ لأنه ليس فى الكلام فِعْلَى صفةً. قال : ولانقول على
هذا فى فَعْلٍ من القول ونحوه: قِيلَ ، لئلا يلتبس فَعْلٌ بفِعْلٍ. فإذا كان كذلك
اعتدل الأمران^(١)، فادعى الناظم لذلك اعتدال الوجهين، والله اعلم.

وقوله: «كَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يَلْفَى »، أى: يوجد بالوجهين، ويعنى فى

السماع.

فَصْلٌ

مِنْ لَامٍ فَعْلَى اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلُ

يَاءٍ كَتَقَوَّى، غَالِبًا جَاذَا الْبَدَلُ

بِالْعَكْسِ جَالَامُ فَعْلَى وَصَفَا

وَكُونُ قُصْنَوَى نَادِرًا الْإِيْخْفَى

إنما جعل هذا فصلاً على حِدَتِهِ لَأَنَّ الإِعْلَالَ فِيهِ لغير موجب
قياسى، بل كان القياسُ فى بعضه خلافَ ما جاء به السماع ، وذلك فَعْلَى
الاسمُ نحو التَقَوَّى، فكونهم قلبوا الياء إلى الواو على خلاف القياس؛ إِذْ
عادتهم أَنْ يقلبوا الأثقل إلى الأخفَّ ، وهم قد عكسوا الحكم هنا فقلبوا
الياء التي هى أخفُّ إلى الواو الى هى أثقلُ. وقد رام ابن جنى أَنْ يُرى فى
هذا وجهًا من الاعتلال غير ما قالوا من التفرقة بين الاسم/ والصفة ٢٩٩
فقال^(٢) : لما غلبت الياء الواو فى أكثر المواضع أَرَادُوا أَنْ يُعَوِّضُوا الواو من

(١) س : الأمر.

(٢) س : قال.

كثرة دخول الياء عليها فقلبوا الياء، قال : وإنما خصوا اللام نون الفاء والعين لأن اللام أقبلٌ للتغيير لتأخرها وضعفها، وكان ذلك^(١) في الاسم دون الصفة لأن الواو أثقل، فأرادوا أن يجعلوا الأثقل في الأضعف؛ إذ الاسم أخف^(٢) من الصفة، لأن الصفة مقاربة^(٣) للفعل. قال: « فتأمل هذا فهو أقرب ما يقال في هذا »^(٤). وما قاله ليس له تلك القوة مع أنه منتزع (من سيبويه)^(٥).

فلما كان هذا (على: هذا)^(٥) الوصف فصله عما تقدم، وإن كان الجميع إبدالاً جاريّاً في الاطراد جرياناً واحداً.

وتكلم هنا على فعلى وفعلّى - بفتح الفاء وضمها - وترك الكلام على فعلى بكسرها وذلك لأمرٍ عليه انبنى الإبدال هنا، وهو أنهم أرادوا التفرقة بين الاسم والصفة فأبدلوا في أحدهما ولم يبدلوا في الآخر ليحصل الفرق بين الضربين، ولما كان فعلى وفعلّى يقعان اسماً وصفةً فالاسم من المفتوح الفاء نحو علقى وسلمى ورضوى، والصفة نحو عطشى وسكرى، والاسم من مضمومها نحو البهْمى والحُمى والعُمري، والصفة نحو الأنثى والحبلى والشؤمى - جاء بهما في هذا الموضع لأنهما محلّ التفرقة. وأما فعلى بالكسر فإنما أتى اسماً ولم يأت صفةً، وما جاء من عزهى وضئزئى فشاذٌ أو مؤولٌ، فلم^(٦) يتعلّق به إذاً حكم التفرقة، إذ ليس ثمّ ما يفرّق.

(١) س : هذا.

(٢) الأصل : أخص.

(٣) س ك مقارنة.

(٤) انظر المنصف ١٥٧/٢ - ١٥٨.

(٥) سقط من الأصل، ت.

(٦) الأصل، ت : ولم.

فأما فعلى - بفتح العين - فإنه على قسمين :

أحدهما : أن يكون لامه واواً كالجَنوى من جَدَوته ، والجَلوى من جَلَوْتُ ،
والسَلوى من سَلَوْتُ ، والبَلوى من بَلَوْتُ . ومن الصفة شَهوى ونَشوى . فهذا لم
يقع فيه فرق بين الاسم والصفة ، ولذلك قال الناظم : « مِنْ لَامِ فَعَلَى اسْمًا أَتَى
الواوُ بَدَلُ ياءٍ » ، فَشَرَطَ أن يكون المبدل منه ياءً ، فخرج إذا ما لامه واوٌ عن ذلك
الحكم فلا بَدَلُ فيه أصلاً وإنما يجىء على أصله كالأمثلة^(١) المتقدمة .

والثانى : أن يكون لامه ياءً ، فهذا الذى يجرى فيه هذا الحكم إلا أنه أثبت
ذلك إذا كان ما هى فيه اسماً ، فأعطى ذلك التقسيم المذكور ، فإذا كان اسماً
أبدلت الواو من يائه نحو التَّقوى من وقى يقى ، والشَّروى من شريت ، لأن شروى
الشئ مثله ، والشئ إنما يشترى بمثله ، والرعى من رعيت ، وكذلك ما أشبهه .
وأما إذا كان^(٢) صفةً فلا تُبدل نحو خزيا وصديا ، وكذلك ياء فى نحو قول
امرئ القيس^(٣) :

إذا قلت : هاتى نولينى ، تما يَلت

على هَضِيمِ الكَشْحِ رِيَا المُخْلَلِ

أصله : رَوِيَا ، لأنه من رَويت من الماء ، فانقلبت الواو ياءً ، وأدغمت فى
الياء ، على حكم لى ونحوه . ولو كان اسماً غير صفة لوجب أن يكون رَوَى
كالعوى من عَويت : إذا لَويت^(٤) ، أصله : العويا ، قَلِبَتِ اللامُ واواً لما تقدم ، قاله
سيبويه^(٥) .

(١) الأصل ، ت : كالمسألة .

(٢) ماعدا (ك) : كانت .

(٣) ديوانه ١٥ .

(٤) يقال : عويت الشعر والحبل عياً : لويته .

(٥) الكتاب ٢٨٩/٤ .

وقوله : « مِنْ لَامٍ فَعَلَى اسْمًا » الجارّ متعلّقٌ بِبَدَلٍ، لأنه بمعنى مُبَدَّلٍ،
وبَدَلٍ: منصوب على الحال من الواو، وياءٍ : مضافٌ إليه بَدَلٌ، أى : أتى فى
كلام العرب هذا المعنى.

ثم قال : «غالبًا جَاذَا البَدَلُ / غالبًا: حالٌ من البدل، يعنى أن هذا ٣٠٠
البدل الآتى فى فعلى هو الغالب فى السماع، ودلّ هذا على أن ثمّ سماعاً
آخرَ مغلوباً، وهو كذلك فإنهم حكّوا: طُغْيًا، للصَّغِيرِ من بقر الوحش، جاء
على الأصل، لقولهم : طغت البقرة طُغْيًا: إذا صاحت. وحكى الأصمعيُّ:
طُغْيًا، بضم الطاء^(١)، ولاشذوذٌ فيه على هذا. ومن ذلك قولهم : سَعْيًا، اسمٌ
موضع، قالت جَنُوبُ أخت عمرو ذى الكَلْبِ^(٢):

أبلغ بنى كاهل عني مُغْلَغَلَةً

والقومُ من دونهم سعيًا ومركوبٌ

وهو من السعى، وقد تأوله الفارسيّ على أن يكون الموضع سُمِّيَ
بوصف كصديا، فبقى على ما استقرّ له قبل النقل كما بقى «يزيد» على
إعلاله حين نُقِلَ إلى العلميّة، ثم اختار الشنوذ لأنه علمٌ والأعلامُ كثيرًا ما
تُغَيَّرُ. وشذّ أيضًا غَضْبًا لمائةٍ من الإبل، قال الشاعر، أنشده ابن
الأعرابي^(٣):

ومُسْتَخْلَفٍ من بَعْدِ غَضْبَا صُرَيْمَةٍ

فَأَخْرَبَهُ لِطُولِ فَقْرٍ وَأَخْرَبَا

(١) انظر اللسان، مادة : طغى.

(٢) أنشده ابن برّى كما فى اللسان، مادة سعى.

(٣) المغنى ٣٣٩، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ٣٩/٦. وفيهما : بطول. وقائله مجهول.

وربما للرائحة الطيبة، فهذا كله من ذلك المقلوب النادر الذي نبه عليه.

ثم قال ذاكراً للبناء الثانى : «بالعكس جالامُ فَعَلَى وَصَفًا»، يعنى أن فَعَلَى على قسمين أيضاً، اسم وصفة، فأما الصفة فجاءت لامها بالعكس مما جاءت عليه لام فَعَلَى الاسم، وحقيقة العكس هو تحويل مُفْرَدَيِ القضية على وجه يصدق، وقد قال فى فَعَلَى الاسم: أتى الواو بدل ياء، فإذا عكست هذا قلت : أتى الياء بدل واو، فيريد أن فَعَلَى بضم الفاء^(١) إذا كانت صفة فإن لامها على قسمين:

أحدهما : أن تكون ياءً، فهذا يبقى على أصله كما كان، كما قلوا: طُغيا، وهو ما حكاه الأصمعى وقد تقدم أنفاً، وكذلك ما أشبهه.

والثانى : أن تكون واواً، فهذا هو الذى تَقَلَّب واوه ياءً فرقاً بين الاسم والصفة كما تقدم، وكأن هذا عند الناظم كالمعاوضة^(٢) بين الاسم والصفة، فلما كان القلبُ فى فَعَلَى فى الاسم ولم يكن فى الصفة كان هنا دون الاسم لضرب من المعاوضة^(٣). وأما الاسم فمفهومه أن البديل لا يكون فيه، فإن كان فهو شاذ كالحُذْيَا من حَذَوْتُهُ، أى : أعطيته. وقالوا^(٤): هو ابن عمى دنيا. بضم الدال غير مُنَوَّن، كانه^(٥) مصدر كالرُّجْعَى، ولا يكون صفةً بآلف التانيث لجريانه على المذكر وعلى المجموع، كقول النابغة^(٦):

(١) س، ك : العين.

(٢) الأصل : كالمعارضة.

(٣) الأصل : المعارضة.

(٤) س : وهذا.

(٥) س : لأنه.

(٦) ديوانه ٤٢.

بنو عَمَّهُ دُنْيَا وعَمرو بن عامر

أولئك قومٌ بأسُهم غيرُ كاذِبٍ

ولقولهم فى معناه : هو ابن عَمِّ دُنْيَا ودُنْيَةُ

وكلا المثالين من بنات الواو، ويدلُّ على هذا الثانى الاشتقاقُ من دنا

يدنو.

وقوله : «غالباً» مما^(١) يتعلَّق بهذا النوع من الإبدال أيضاً، يريد أن

هذا البديل فى الصفات أيضاً هو الغالب، استظهاراً على النادر الذى حكى

ابن جنى من قولهم : خُذِ الحُلُوْى وأعطه المُرْي^(٢)، لأنه فى الظاهر صفة،

وهو من الحلاوة. وعلى ذلك تأوَّل سيبويه^(٣) القُصُوْى على ما سيأتى إن

شاء الله تعالى.

هذا ما أعطاه الحال من تفسير هذا الكلام؛ إذ لابدُّ أولاً من إعطاء

حق الكلام. وهذا المعنى المُفسَّرُ قد نصَّ عليه أيضاً فى التسهيل إذ قال :

«تبدل الياء من الواو عند غير تميم لأمَّا لفعلَى صفةً محضةً أو جاريةً

مجرى الاسماء إلا ما شذَّ كالْحُلُوْى»^(٤). ثم فسَّر الصفة المحضة - [و]^(٥)

الجارية مجرى الأسماء بما سبق.

وأفادنا هذا الكلام / أن الوصف فى قوله «بالعكسِ جلالاًمُ فُعَلَى

وَصَفًا»، أنه يريد فى كلا وجهيه من الوصف المحض والجارى مجرى

الأسماء.

(١) الأصل : ما .

(٢) سر صناعة الإعراب ٧٣٦، والمنصف ١٦٣/٢ .

(٣) الكتاب ٣٨٩/٤ .

(٤) التسهيل ٣٠٩ .

(٥) عن س، ك .

إذا تقرّر هذا فاعلم أنّ الناظم خالف النحويّين فى هذه المسألة فى جميع أطرافها، وبيان ذلك ينحصر فى طرفين:

أحدهما فى محلّ الإبدال وفاقاً وخلافاً، وفُعلَى عندهم فيه على ثلاثة أقسام:

الأول : أن تكون صفةً محضةً جاريةً على موصوفها لم تستعمل استعمال الأسماء، كأنثى وحُبلى فى الصحيح، فهذا^(١) القسم لاختلاف بينهم فى تركه على أصله من غير قلب، لأن الصفة أثقل من الاسم، فكان الاسم أولى بالتغيير من الصفة لأنه أخف، وقد تقدّم هذا^(٢)، نقل الإجماع فى هذا ابن أبى الربيع.

والثانى : أن تكون صفةً استُعملت استعمال الأسماء فَوَلَّيت العوامل^(٣) وتُنَوِّس جريانها على الموصوف استعمالاً كالدنيا لهذه الدار. فهذا القسم تُقَلَّب فيه الواو ياءً، ولا أعلم فى هذا خلافاً، بل سمعت شيخنا الأستاذ القاضى - رحمه الله - يذكر إجماع النحويّين على هذا.

والثالث : أن تكون اسماً لا أصل له فى الصفات، فهذا هو الذى اختلفوا فيه، فمنهم من يجعل حكمه القلب^(٤) كالصفة التى استعملت استعمال الأسماء، ومنهم من يجعل حكمه عدم القلب كالصفة المحضة، قال بعض الأشياء: وأكثرهم على وجوب قلبه، إذ يطلقون ذلك للاسم، وعلى هذا الخلاف ينبى فى حُزْوَى فى قول ذى الرمة^(٥):

(١) الأصل : هذا.

(٢) س : «وقد نقل»، لكن هذا نقل...».

(٣) س : العامل.

(٤) الأصل، ت : عدم القلب.

(٥) ديوانه ٤٥٦، والكتاب ١٩٩/٢، وشرح الكافية للرضى ٢٥٦/١، والخزانة ١٩٠/٢.

أداراً بِحَزَوَى هَجَّتِ للعينِ عبرةٌ فمَاءُ الهوى يَرْفُضُ أو يترقرق
أهو^(١) شاذُّ أو على القياس؟

هذا ما قالوا، وما خرج عن هذه الأقسام فشاذُّ يحفظ ولا يقاسُ عليه. فأما الأولُ فخالف النازمُ فيه الناسَ فجعل القياسَ فيه القلبَ، وإن جاء على خلافه شئٌ فشاذُّ ولذلك قيّد هنا بالوصفيّةِ إذ قال : «بالعكس جالامُ فُعَلَى وَصَفًا». والصوابُ على مذهب الناسِ غيره أن لو قال : «بالعكس جالامُ فُعَلَى اسماً».

وأما الثانى فهو وإن وافق الناسَ فيه فى اللفظ فهو مخالفٌ لهم فى المعنى؛ إذ القلبُ عنده^(٢) (ليس)^(٣) لكونه اسماً - كما قالوا - بل لكونه صفةً كما تقدّم من اصطلاحه ، فهو داخلٌ تحت تقييده بالوصف، فليس بموافق (لهم)^(٤) فى الحقيقة، فهذه مخالفةٌ للجميع فى القسمين.

وأما الثالثُ فظاهرٌ أنه فيه مخالفٌ للأكثر.

والطرف الثانى: فى^(٥) الاصطلاح المتفق عليه، وذلك أن الصفة عندهم هى الجارية على الموصوف، فمتى لم تجرِ على الموصوفِ فهى عندهم فى حكم الاسم لا فى حكم الصفة، لأن الاعتبار بالأحكام، ألا ترى أن من الكَلِمِ^(٦) ما الظاهرُ فيه الدخولُ تحت الحروف، ومع ذلك حُكِمَ لها بأنها أسماءٌ أو أفعالٌ لما

(١) الأصل، ت : «أو هو».

(٢) الأصل، ت : عندهم.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) سقط من الأصل، ت.

(٥) الأصل : من.

(٦) الأصل ت : «من كلام ما للظاهر».

جرت عليها أحكامُ الاسماءِ أو الافعال، كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، وليس، ونِعْمَ وبئسَ، ونحو ذلك، فكَذلكَ مسائلُنا، فافعل التفضيل حين كان لازماً لِمِنْ لفظاً أو تقديرًا كان جارياً على الموصوف، فَأُطْلِقَ عليه لفظ الصفة، فلما خرج عن ذلك فاستُعْمِلَ^(١) بالآلف خرج عن لزوم الجريان على الموصوف إلى ولاية العوامل، فلا جَرَمَ أنهم أطلقوا (عليه)^(٢) لفظ الاسم، وإذا كان كذلك/ فالْمُؤَلَّفُ قد خرج البتة عن هذا الاصطلاح فجعل الصفة ٢٠٢ المستعملة استعمال الأسماء^(٣) على قسمين، أحدهما : ما كان كالعليا والدنيا تائنيث الأعلى والأدنى، فهذان عنده وَمَا^(٤) كان نحوهما من الصفات المحضة، والآخر ما كان نحو الدنيا الذي يُطْلَقُ على هذه الدار فهذا من الصفات التي استعملت استعمال الأسماء^(٥) هذا ما نصَّ عليه في التسهيل، ولاشك أن مذهبه هنا مبني على ذلك، والناس كلُّهم علي أن (القسمين)^(٦) فسمَّ واحدٌ، ولا فرق بين القسمين، ولذلك احتاجوا إلى تأويل القُصُوى والحُلُوى بأنه اعتُبر في القُصُوى الأصل، قال سيبويه : «استعملوها على الأصل - يعني صفة - لأنها قد تكون صِفَةً بالآلف واللام»^(٥). وتَأَوَّلَ ابن جنى^(٦) الحُلُوى والمُرئى على تقدير الجريان كأنها صفة قامت مقام موصوفها، فلذلك لم تُغَيَّرْ على القاعدة في ذلك.

(١) ص ك ما يستعمل. س : واستعمل.

(٢) سقط من س.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) س : فيما.

(٥) الكتاب ٢٨٩/٤.

(٦) المنصف ١٦٣/٢.

وهذه إحدى الغرائب من ابن مالك، حيث خرج في هذه المسألة عن حكم غيره وقال مالم يقله أحد، وأنت ترى ما في مخالفة الإجماع من لزوم الخطأ للمُخالف؛ إذ الناس مجمعون على خطأ من خالف الإجماع، وعلى تخطئة من خطأهم.

فإن قيل: إن إجماع النحويين ليس بحجة كما أشار إليه ابن جني إذ قال: «اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص أو المقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه»، قال: «وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (من قوله)^(١): أمتي لا تجتمع على ضلالة، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، قال: فكل من فُرق له عن علة صحيحة وطريق نهجة كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره»^(٢). هذا قوله، وإذا كان إجماع النحويين ليس بحجة فمن خالفه كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره، إذ لم يخالف في كتاب ولا سنة ولا (في)^(٣) مقيس عليهما أو مستنبط منهما، فذلك يكون ابن مالك خالف الناس لما سنح له في ذلك من قياس أو استقراء.

فإننا نقول: الذي يقطع به ولا يشك فيه أن الإجماع في كل فن شرعي أصله المنقول حجة، لأن الإجماع معصوم علي الجملة، قامت بذلك الدلائل الشرعية على ما تقرّر في الأصول. وسبيل ابن جني في المسألة سبيل النظام

(١) سقط من س.

(٢) الخصائص ١٨٩/١ - ١٩٠.

وبعض الخوارج والشيعة ، وحسبك بهذا انحطاطاً عن مراتب العلماء، وبيان هذه المسألة في الأصول، والذي بنى ابن جني عليه هذه المسألة شئاً رآه في قولهم: (هذا)^(١) جُحْرُضَبٌ خَرِبٌ، حاصله أنه إحداثُ تأويل لم يذكره أحدٌ من النحويين، ومخالفته سائغةٌ على الأصحّ من قَوْلِي الأصوليين، وعليه الأكثر، ومع هذا فإنه خطأ فيه حين قصد مخالفة الإجماع في أمر توهم أن مثله لا يُخَالَف فيه هكذا كان يذكر لنا شيخنا الأستاذ - رحمه الله - أنه لم يُوفَّق في تأويله للصواب، بل حلّ به شؤمُ المخالفة، وأحسب أنه كان يذكر (ذلك)^(٢) أيضاً عن شيوخه - فإذا ثبت هذا فإن كان ابن مالك قد اتّبع رأى ابن جني في جواز مخالفة الإجماع وقصد ذلك أو لم يقصده، (فهو)^(٣) مخطئٌ بلا بُدٍّ، إذ ليست مخالفته في إحداث دليل ولا تأويل، وإنما مخالفته في حكم يلزم فيه مخالفة كلام العرب على مانقله الجميع، نعم يقرب الأمرُ في مخالفة الاصطلاح لا في غيره.

ويمكن أن يجاب عن ابن مالك هنا فيقال:

أما الطرفُ الأوّلُ فإنه غيرُ مخالفٍ فيه الحقيقة، وبيان ذلك (أن)^(٣) ٣٠٢ القسم الأول منه، وهو الصفة المحضة، شئٌ لا يُوجَد في السماع ولا حكاة أحدٌ - فيما علمت - من البصريين، أعنى من المعتلّ اللام إلا ما كان من فعلى الأفعال، وكلامُ سيبويه عليه إنما هو على قرَضٍ وجوده، ولم يحك منه شيئاً، بل في كلامه ما يُشعرُ أنه لم يحفظه، ألا تراه قال: «فإذا قلت فعلى من هذا الباب جاء على الأصل إذا كان صفةً، وهو أجدرُ أن يجيئ على

(١) سقط من س.

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) الأصل : في.

الأصل إذ قالوا : القُصوري، فأَجْرَوْهُ على الأصل وهو اسم، كما أُجريت^(١) فَعَلَى من بنات الياء صفةً على الأصل»^(٢). قال السيرافي في الشرح : ذكر سيبويه أن الصفة من باب فَعَلَى من نوات الواو على الأصل، ولم أجد ذكر صفةً على فَعَلَى مما لاه واو إلا ما استعمل بالالف واللام كالدينا والعليا، وهذه عند سيبويه بمنزلة الأسماء، قال : وإنما ذكر أن فَعَلَى من نوات الواو إذا كانت صفةً على أصلها، وإن كان لا يُحفظ في كلامهم شَيْءٌ من ذلك على فَعَلَى، لأن القياس (أن)^(٣) يُحمل على أصله حتى يتبين أنه خارجٌ عن أصله شاذٌّ عن بابه». هذا ما قال، وأنت تراه قد صرَّح بِعَدَمِ السماع فيه على بحثه وبحث أمثاله ممن في طبقتة أو قبله أو بعده إلى الآن، فلم يُحَكَّ من ذلك شَيْءٌ يعرفُ في المنقول، وقد عُرِفَ من حال المؤلف اتباعه للسماع واتكاله على الاستقراء الذي هو أصل الأصول في هذه الصناعة، فاطَّرح الكلام على هذا القسم رأساً؛ إذ لم ير له لم فائدة حين لم يُتَكَلَّم بما يقتضيه. وبدلَ على هذا من كلامه في التسهيل تفسيره للصفة المحضة إذ قال : «والصفة المحضة كالعليا والدنيا تأنث الأدنى»^(٤)، ولو كان هذا القسم معتبراً لأشار إليه فقال : «والصفة المحضة هي»^(٥) الجارية على النكرة والمعرفة، وفعل الأفعل»، أو ما يعطى هذا المعنى.

وأما القسم الثاني وهو الصفة الجارية مجرى الأسماء. فهي التي سماها هو محضةً، وحَكَمَ عليها بعين ما حكم به الناس عليها، فإنما (الخلافة)^(٣) في التسمية الاصطلاحية لا في الحكم.

(١) في الكتاب : أخرجت.

(٢) الكتاب ٢٨٩/٤.

(٣) سقط من س.

(٤) التسهيل ٣٠٩، وانظر تعليق المحقق.

(٥) عن س، ك.

وأما الثالث: فقد وقع فيه الخلافُ كما تقدّم، ومسائل الخلاف يسوغ فيها الاجتهادُ والأخذ بما أدّاه إليه اجتهاده من القولين، أو من ثالثٍ إن رآه على أحد المذهبين.

فإن قلت : فقد جرى في هذا المذهب^(١) على غير الحكمة، إذ جعل الصفات هي محلّ التغيير والأسماء باقيةً على أصلها، وهو^(٢) خلاف المعتاد، ألا ترى أنهم^(٣) علّلوا اختصاص الاسم بقلب يائه^(٤) وأوّا لأنه أخفّ فاحتمل الثقل، بخلاف الصفة لثقلها؟

فالجواب : أن هذا غير مخالفٍ لهم في طلب الخفة للصفة، إذ الصفة إذا (حوّلت)^(٥) واوها ياءٌ خفّت بلا بدٍّ؛ وهو أولى أن يكون فيها لثقل الواو، وأما الاسم فلخفته أحتمل البقاء على الأصل من الواو وإن كانت ثقيلةً. وأما فعلى فالأمر فيها بعكس هنا، لأن القلب فيها من الياء التي هي (أخفّ إلى الواو التي هي)^(٦) أثقل، فكان من طلب الخفة في الصفة أن تبقى على حالها لا أن تُقلب إلى الأثقل. ويدل على هذا / مذهب سيبويه في فعلى ٣٠٤ المعتل العين بالياء، حيث قلب في الصفة الضمة كسرة لتصح الياء لأنها أخفّ والصفة ثقيلة، وكان الأمر عنده في الاسم علي خلاف ذلك، فقلب

(١) الأصل : «في هذا الحكم».

(٢) س : هذا.

(٣) س : «ألا تراهم».

(٤) س : «بقلب واوه ياء».

(٥) سقط من الأصل، ت.

(٦) سقط من س.

الياء^(١) وأواً لاحتمال الاسم من الثقل ما لا تحتمله الصفة. وهذا في غاية الوضوح. وإن سلّمنا أنه مخالف لهم فقد قال ابن السراج : إنما يُغَيَّرُ النعت لأنه جارٍ على الفعل^(٢)، والأسماء غير جارية على الفعل. يعنى أن أصل التغيير والتصريف للأفعال، وما جرى على الأفعال فهو محكوم له بحكم الأفعال، بخلاف الأسماء فإنها ليست كذلك، فهي أولى بالتصحيح من الصفات. ثم قال : وإنما قلبوا الواو ياءً في فُعَلَى لاستثقال الضمة والواو. قال^(٣) ابن خروف : ويلزم على قوله أن يكون ذلك في الصفة لا في الاسم. فهذا الكلام من ابن السراج موافقٌ لأصل مذهب ابن مالك مؤيدٌ له في الجملة، وقد ألزمه ابن خروف القول بمقتضاه وسلمه ، فظهر أن ابن مالك لم يخالف إجماعاً في حُكْمِ البتّة.

وأما الطرف الثاني، وهو الاصطلاح، فإنه لم يخالف فيه الجميع، فإن كون فُعَلَى الأفعال لا يُسَمَّى صفةً هو اصطلاح البصريين، وظاهر الكوفيين على خلافه، قال ابن السكيت في «المقصود والممدود» له : «ومنه ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا، فإنه يأتى بِضَمٍّ أوله، وبالياء»^(٤). فجعله - كما ترى - قسماً من أقسام النعوت - ولعلّ للكوفيّين ما هو أصرح من هذا، وأيضاً^(٥) مذاهب الكوفيين لا تندريها ولا وقفنا منها على شيءٍ معتبر، ولعل لهم مذاهبٌ تُخالفُ مذاهبنا التي اعتدناها ولم نعرف غيرها، فنتوهم أن القول فيها إجماعٌ، وليس

(١) س : فقلب الواو ياءً.

(٢) الأصول.

(٣) الأصل : وعلى ابن خروف.

(٤) المقصود والممدود لابن السكيت ٧١.

(٥) الأصل، ت : «من هذا أيضاً ومذاهب الكوفيين ..»

كذلك، وابن مالك أشدُّ إطلاعا منا (عليها)^(١) - أيها المتأخرون - وأيضا فلو لم يكن لغيره فيه اصطلاح لكان جائزا له أن يضعه هو، إذا كان لا يودى إلى مخالفة حكم، وإذا نظرنا^(٢) من جهة القياس فإن فعلى الأفعل أولى^(٣) أن تكون صفات منها (أن تكون)^(٤) أسماء؛ أما أولا فإنها تجرى بعد على موصوفاتها جريان الصفة المحضة على موصوفها؛ ألا تراك^(٥) تقول : هذه قسمة ضيزى، ومشيئة حيكى، كما تقول : هذه المنزلة الدنيا، والمنزلة العليا، وقال تعالى : [إذ أنتم بالعدوة الدنيا وهم بالعدوة القصوى]^(٦)، وكذلك سائر المثل فى فعلى الأفعل.

فإذا قلت : الدنيا والعليا على غير موصوف. فهو على تقدير الموصوف، وإلا فلو لم يكن كذلك لكان قولك: المنزلة العليا، يُعربُ بدلا لا وصفا، إذ هو عندكم بمنزلة الأسماء، وإنما يكون بمنزلة الأسماء إذا تُرسي الجريان على الموصوفات، وهو هنا غير متناسى، فدل على صحة كونه صفة محضة. وهذا المعنى أورده ابن جنى على مذهب البصريين، وأجاب عنه بأن أصل الصفة أن تكون جارية على النكرة لأنها أخرج إليها من المعرفة، لأن وضع المعرفة إنما هو على أن تخص الواحد بعينه فلا يشاركه فيما تريد هنالك غيره، وما كان هذا سبيله فلا حاجة له/ إلى ٣٠٥

(١) سقط من الأصل، ت .

(٢) الأصل، ت : نظرت.

(٣) الأصل : الأولى.

(٤) سقط من س.

(٥) س : «ألا ترى أنك».

(٦) الآية ٤٢ من سورة الأنفال.

الوصف، لكن لما كثرت المعارف وازدحمت على اللفظة الواحدة منها معانٍ كثيرة،^(١) ودخلها بعد ذلك اللبس، احتاجت إلى الوصف كزيد البصري، وزيد الكوفي، ومحمد الطويل، ومحمد القصير، وليست (كذلك)^(٢) حال النكرة، لأنها في أول وضعها مشاعةٌ غيرُ موضحةٍ ولا مختصةٍ، فحاجتها^(٣) إلى الصفة أشدَّ من حاجة المعرفة إليها، فلما حُرمت فُعِلَ الأفعال الجريان على النكرة التي هي أولى بالصفة صار جريانها صفةً كلا جريان، لأنك^(٤) تقول : هذه امرأة صُغرى، ولا مررت بدارِ حُسنى، (حتى)^(٥) تقول : المرأة الصُغرى، والدار الحُسنى. وليست كذلك فُعِلَ إذا كانت صفةً لا أَفْعَلَ لها، لأنَّ تلك تستعمل صفةً معرفةً ونكرةً، تقول : هذه امرأة حُبلى، والمرأة الحُبلى، وقسمةٌ ضيزى (والقسمة الضيزى)^(٦). فلما حُرمت^(٥) فُعِلَ الأفعال جريانها صفةً على النكرة التي هي أولى بالصفة من المعرفة لم يُعْتَدَ جريانها صفةً (للمعرفة)^(٦) جرياناً، كحيث لما حُررت الإضافة إلى المفرد واقتصر بها على الإضافة إلى الجملة، صارت إضافتها كلا إضافة، فَأَلْحَقْتُ بباب قبلُ وبعدُ المنقطعتين عن الإضافة في استحقاقهما البناء، فَبُنِيتَ بناءهما .

هذا محصول ما أجاب به في شرح المقصور والممدود لابن السكيت. وليس بجواب على طريقة ابن مالك، وذلك أنها جرت صفةً على موصوفها، فهي صفة عند الجميع لفظاً ومعنى، أما لفظاً فظاهر، وأما معنى فإنها قد صارت في

(١) ماعدا (س) : «أو دخلها».

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) الأصل، ت : فحاجتها.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) الأصل، ت : جرت.

عِدَادٍ^(١) ما كان من الصفات على غير معنى من، فالأفضل والفضلى في عِدَادٍ^(٢) الأحمر والحمراء، وإنما لم تستعمل على ذلك المعنى نكرة لأن العرب قد اعتزمت استعمالها في تلك الحالة على معنى من، فلم يكن يُسْتَعْمَلُ في النكرة على غير ذلك المعنى، فإن رأيتها قد أُجْرِيت نكرةً على (غير^(٣)) معنى من فتلك هي المستعملة استعمال الأسماء، لأنها صارت عند ذلك غير جارية، ولا في معنى الجارى، كالدنيا إذا أُريد بها هذه الدار، فإن الصفة أُطْلِقَتْ على هذه الدار (إطلاقاً^(٤)) من غير اعتبار معنى الصفة فيه، حيث صارت اسماً لها كسائر الأسماء الجوامد من غير تقدير موصوف، وقد نكروها فقال الراجز^(٥):

في سَعْيِ دُنْيَا طالما قَدُمْدَتْ

فنكرها كما ترى، فهذا دليل واضح على عدم اعتبار الوصفية فيها، وهذا - والله أعلم - هو الذى دعا المؤلفَ إلى دعوى أَنَّ الدنيا إذا أُريد بها هذه الدار فهي المستعملة استعمال الأسماء، ومثَّل بها لذلك، وأحال على ما كان مثلاً أن يُحْكَمَ^(٦) له بحكمها، وقد حكى الأخفش حُسْنَى، على فُعْلَى نكرةً، وجُعِلَ^(٧) من فُعْلَى الأفعَل، اسْتَعْمَلَ^(٨) استعمال الأسماء فَطَرِحَتْ منه الألف واللام، حيث صارت بمنزلة الأسماء، فهذا مثل الدنيا التى (ذكر^(٩))، ومع هذا فإنها لما كان

(١) في النسخ : عدد.

(٢) الأصل، ت : عدد.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) سقط من س.

(٥) البيهقي للمعاج، وهو في ديوانه ٢٦٧، والتكملة ٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٦، وشرح الكافية للرضي ٤٦٢/٣، والخزانة ٢٩٦/٨.

(٦) س : «أن يحكم بها على مثلاً بحكمها».

(٧) س : وقد جعل.

(٨) س : المستعمل.

أصلها الصفة عُولِمَت الأبطح والأجرع والأدهم ونحوها معاملة أصلها في منع الصرف، مع أن معنى^(١) الوصفية قد تُنوسى / فيها، فإذا قد تبين ٣٠٦ وجه تفرقة المؤلف بين الدنيا تائيت الأدنى، والدنيا اسم هذه الدار، فكان الضابط في المستعملة استعمال الأسماء هو ما كان من فعلى الأفعل قد استعمل نكرة ومعرفة، لكنه قد تُنوسى أصله من معنى الوصف، وصار مثل الأسماء المنقولة من الصفات.

وأما ثانياً فإن قولهم : إِنْ فَعُلَى الأفعل تجرى على العوامل مباشرة لها، فليس ذلك بمانع(لها)^(٢) من بقائها على الجريان على الموصوف، لأنها لاتباشر العوامل إلا إذا كان موصوفها معلوماً، إمّا بكونها مضافةً إليه كما تقول : مررتُ بفضلِ النساء، (^(٣) وإمّا بعهد متقدّم فيه، كأن يكون بينك وبين مخاطبك عهدٌ في امرأة وأنها أفضل النساء)^(٤) فتقول له : مررتُ بالفضلى، ولاتباشر العوامل على غير علم بالموصوف، فلا تقول : مررتُ بالفضلى، من غير عهدٍ، وإذا كان كذلك فلا فرق بين فضلى القوم وبين فاضله القوم، ولا بين الفضلى وبين الفاضلة، فكما أن الفاضل والفاضلة ونحوهما من الصفات لاتباشر العوامل إلا على حذف الموصوف، لأنه باقية على أصلها من الوصفية، كذلك لاتباشر الفضلى العوامل إلا على حذف الموصوف، فهي إذاً باقية على أصلها من الوصفية . أما إذا قلت في مولود مثلاً : خرج فلان إلى الدنيا، أو في ميت : خرج عن الدنيا، أو فَتَنَّتِ الدنيا الناسَ، أو : إن الدنيا حلوة خضرة، فلم تنو ههنا موصوفاً،

(١) س : «مع أن الوصفية قد تنوسيت فيها».

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) سقط من الأصل.

ولا أَحَلَّتْ عليه، كما أَنَّكَ لم تُحَلْ على شَيْءٍ إِذَا قُلْتَ : إِنِ الْمَالُ فَتَّانٌ، وَإِنِ الْغَنَى غَرَّارٌ، وما أَشْبَهَ ذلكَ إِلَّا معرفة مدلول الاسم خاصةً. وأما جمعهم لها جمع الأسماء على الأفعال كالأفضل والأفاضل فلا يَبْعُدُ أَنْ تُجْرَى الصفات في هذا مجرى الأسماء، أو تَخَصُّ بعض الصفات بحكم ليس في بعضٍ آخَرَ. وهذا مُنْتَهَى القول في هذه المسألة، وهو أَقصى ما وَجَدْتَهُ في توجيه ما ذهب إليه هنا وفي التسهيل، وعلى أَنَّهُ في الفوائد موافقٌ لغيره ولكنه هنا ليس بمخالف كما (رَأَيْتُ^(١))؛ إِذْ غَايَتُهُ أَنَّهُ سَلَكَ إِلَى مَاقَالُوهِ طَرِيقًا غَيْرَ طَرِيقِهِمْ فَوَصَلَ إِلَيْهِ، وعلى أَنَّ مَا ادَّعَى عَلَيْهِ مِنْ مَخَالَفَةِ الْإِجْمَاعِ يَحْتَمِلُ النَّظَرَ مِنْ جِهَاتٍ؛ إِذْ هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ (غَيْرُ^(٢)) لَازِمٍ لَهُ، وَلَوْلَا التَّطْوِيلُ لَبَسَطْتُ ذَلِكَ، وَلَكِنْ الْكَلَامُ فِي هَذَا الْفَصْلِ قَدْ بَلَغَ فِي الْبَسْطِ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ وَفَوْقَ ذَلِكَ، فَلَنَقْتَصِرَ عَلَيْهِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ.

ثم قال : «وَكُونُ قُصْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى»، يَعْنِي أَنَّ قَوْلَهُمْ «الْقُصْوَى» وَهُوَ تَأْنِيثُ الْأَقْصَى نَادِرٌ حِينَ جَاءَ عَلَى أَصْلِهِ بِالْوَاوِ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَقَالَ فِيهِ: «الْقُصْيَا»، وَقَدْ قِيلَ، وَلَكِنْ الَّذِي جَاءَ فِي الْقُرْآنِ هُوَ الْأَصْلُ، وَتَأْوَلَهُ سَيِّبُوهُ^(٣) عَلَى اعْتِبَارِ أَصْلِهِ مِنَ الصُّفَةِ^(٤)، وَكَذَلِكَ ابْنُ جَنِي فِي الْحُلُوفِ، كَأَنَّهُ عِنْدَهُ عَلَى حَذْفِ الْمَوْصُوفِ. وَهَذَا الْاعْتِزَالُ لَيْسَ عَلَى طَرِيقَةِ النَّازِمِ، إِذْ كَوْنُهَا صِفَةٌ هُوَ الْمَوْجِبُ لِقَلْبِ يَأْتِيهَا، وَهُوَ الْأَصْلُ الْقِيَاسِيُّ عِنْدَهُ، نَعَمْ وَالِاسْتِعْمَالِيُّ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، وَكَانَ الْقِيَاسُ يَقْضِي بِالْإِعْلَانِ الْمَذْكُورِ، فَكَوْنُهُ مَخَالَفًا لِذَلِكَ وَنَادِرًا فِي

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) سقط من س.

(٣) الكتاب ٢٨٩/٤.

(٤) الأصل، ت : الصفات.

السمع لا يخفى على ما تقدم بسطه (والله أعلم^(١)).

فصل

٣٠٧

/إِنْ يَسْكُنُ السَّابِقُ مِنْ وَأَوْيَا

وَاتَّصَلَا، وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا

فَيَاءُ الْوَاوِ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا

وَشَذُّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

هذا فصل آخر تضمن نوعاً من أنواع القلب والإبدال، ويعنى أن الواو والياء إذا سكن^(٢) السابق منهما، وكانا مُتَّصِلَيْنِ، وكانا غير عارضَيْنِ، فإن الواو تقلب ياءً، سواء كانت سابقة أم لا، وتدغم الياء في الياء. هذا محصول كلامه على الجملة، إلا أن هذا الحكم قد تعلّق بمحلّه أوصافاً لأبد من ذكرها، وعليها يَنبَنِي، ومحلّ الحكم هنا اجتماع الواو والياء، فذكر شروطاً^(٣) تتعلّق به، وهي ثلاثة :

أحدها : أن يكون السابق^(٤) منهما ساكناً، ولم يُعَيَّن السابق منهما، ماهو؟ فدلّ على أن الواو قد تسبق الياء، وبالعكس. فالسابق^(٥) إذا سكن تمكّن جريان الحكم، فإن لم يَسْكُن السابق فكانا^(٦) معاً متحركين، أو كان

(١) عن الأصل.

(٢) س : إذا سبق الساكن.

(٣) س : «فذكر شروطاً ثلاثة ...».

(٤) س : «أن يكون الثاني...».

(٥) الأصل، ت : والسابق.

(٦) الأصل، ت : وكانا.

الأول هو المتحرّك ، فلا أثر لهذا الاجتماع ، فالمتحركان (نحو^(١)) حيّوان ، فلا تقول فيه : حيّان ، وكذلك (إذا^(٢)) بَنَيْتَ فَعَلَانْ أو فَعَلَةً من طويت أو شويت ، فإنك تقول : طَوَيَان ، وطَوَاة ، أصله : طَوِيَّة ، فاعتَلَّت الياء ولم تذغم لأجل تحرّك ما قبلها ، وكذلك شويان وشوأة ، ومثله : نواة ، ورواة ، وغوأة ، وعوأة ، لأنها كلّها من باب طويت ، فهي ممّا اجتمعت فيه الواو والياء ، لكن فُقِدَ شرطُ سكونِ الأول ، فلم يُمكن إبدالُ ولا إدغام^(٣) ، ومثله : طَوِيَا ، ويَطَوِيَان ، وهما طاويان .

وأما سكون الثاني دون الأول فنحو عَذِيْوُطٍ^(٤) ، وكِدْيُون ، وذَهِيْوُطٍ ، وصَيُودٍ ، وطَوِيلٍ ، وحَوِيلٍ ، وما أشبه ذلك . فلا يُعَلَّ هذا أيضاً ، قال سيبويه : «إنما منعهم أن يقلبوا الواو فيهن ياءً - (يعنى^(٥)) فيما ذُكِرَ من المثل - أن الحرف الأول متحرّك ، فلم يكن ليكون إدغام^(٥) ، إلّا بسكون الأول ؛ ألا ترى أن الحرفين إذا تقارب موضعهما فتحرّكاً أو تحرّك الأول وسكن الآخر لم يدغموا نحو قولهم : وَتَدٌ ، وَتَدٌ فَعِلٌ ، ولم يُجِيزُوا : وَدَّةً ، على هذا فيجعلوه بمنزلة مَدٌ ، لأن الحرفين ليسا من موضع تضعيف ، فهم في الواو والياء أجدرُ ألا يَفْعَلُوا ذلك ، (٦) ولم يجيزوا : يَدٌ (بمعنى^(٧)) يَفْعَلُ ، من وَتَدٌ يَتَدُّ^(٨) ، (قال^(٨)) وإنما أَجْرُوا الواو

(١) سقط من الأصل ، ت .

(٢) الأصل : فلم يمكن إبدال الإدغام .

(٣) العَذِيْوُط : الذي إذا أتى أهله سَلَحَ أو كَسَلَ . والكِدْيُون : الترات الدُّقَاق على وجه الأرض . والذَهِيْوُط : موضع . وكلبٌ وصقرٌ صَيُودٌ ، والصَيُود من النساء : السيئة الخلقة . والحَوِيل : الشاهد والكفيل والمذهب .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) الأصل : الإغام .

(٦) مابين القوسين ليس في الكتاب .

(٧) ليس في ك .

(٨) عن ك .

(والياء^(١)) مُجَرَى الحرفين المتقاربين (٢) إنما السكون والتحريك في المتقاربين -^(٢))، فإذا لم يكن الأول ساكناً لم يَصِلْ إلى الإدغام، لأنه (لا^(٣)) يسكن حرفان». (قال^(١)) : «وكانت الواو والياء أجدر ألا يُفَعَلَ بهما ما يُفَعَلُ بِمُدٍّ وَمُدُّوا، لِبُعْدِ ما بين الحرفين. فلما لم يصلوا إلى أن يرفعوا ألسنتهم رفعةً واحدة لم يقبلوا، وتركوها على الأصل، كما تركوا المشبه به^(٤)».

والشرط الثانی أن تكون الواو والياء مُتَّصِلَتَيْن، وذلك قوله : «واتصلا»، والاتصال الذي أراد على وجهين :

أحدهما : اتّصال الحرفين في أنفسهما بحيث لا يقع بعدهما فاصلٌ، بل يتجاوران ويتلاصقان، فإنهما إن لم يتجاورا فلا أثر لذلك؛ إذ لا يمكن الإدغام، وإذا كانت الحركة فاصلةً مانعةً من الإدغام - والإعلال لأجله - كَكِدْيُونٍ ونحوه، فالحرف إذا كان فاصلاً أولى، فإنهم قد علّوا عدم إدغام نحو / كِدْيُونٍ بفصل حركة الياء لأنها في التقدير بعد الحرف ولذلك ٢٠٨ لا يصح إدغام إلا أن يسكن سابق الحرفين.

والثاني : كونهما في كلمة واحدة، فإنهما إذا كانا في كلمتين لم يكن اتّصالهما اتّصلاً يعتدُّ به، فإذا قلت : اخشَى واقداً، لم تُدغم، إذ الواو في كلمة أخرى، فهي غير لازمة للياء. وكذلك إذا قلت : اخشَوا ياسراً، لم تدغم لذلك أيضاً. ووجه ذلك أن الثاني من الحرفين عارضٌ

(١) ليس في ك.

(٢) عن الكتاب.

(٣) سقط من الأصل، ت.

(٤) الكتاب ٣٦٧/٤.

لأول، ومن شرط هذا العمل عدم العروض كما سيأتى، فلم يكن للقلب والإدغام وجه، لكن كون^(١) الحرفين في كلمة واحدة على وجهين :

أحدهما : أن تكون الكلمة مبنيةً عليهما كسيد وميت وهين وقيوم، أصل ذلك : سيود، وميوت، وقيووم، لأنها من ساد يسود، ومات يموت، وقام يقوم، فالواو والياء هنا مبنيةٌ عليهما الكلمة.

والثانى : أن تكون في حكم المبنى عليهما وإن لم تكن كذلك، نحو : أو مخرجي^(٢) هم؟ أصله : مُخْرِجِي، فالياء الأخيرة ياء المتكلم، وهى في الحقيقة كلمة أخرى، لكنها لما تنزلت منزلة الجزء - ولذلك غيرت الإعراب في الكلمة فلم يظهر لأجلها - عاملوها^(٣) معاملة ما هو من نفس الكلمة، فقلبوا الواو ياءً، وأدغموا الياء في الياء فصار : أو مُخْرِجِي هم؟ بضم الجيم، فكسروها لتصح الياء فقالوا : مُخْرِجِي، وكذلك : جاء مُسَلِّمِي، وخرج ضاربِي، وشبه ذلك.

والشرط الثالث : تعرّى الحرفين من العروض، وذلك قوله : «ومن عروض عَرِيَا»، يريد أن ذلك الحكم يُشْتَرَط فيه أن يكون ذاك^(٤) الحرفان لازمين لعارضين. ومعنى اللزوم فيهما أن يكونا في الكلمة^(٥) لازمين لها بحكم الأصل لايزولان عنها في جميع أحوالها، فإن كانا معاً أو أحدهما عارضاً في الكلمة ينزل تارةً ويثبت أخرى فهذا هو معنى العروض الذى نُفِي. وعلى هذا يدخل تحت كلامه من هذا ما كان من هذه الحروف في أصل الوضع على ما هو عليه

(١) الأصل : لكون.

(٢) أخرجه البخارى في كتاب بدء الوحي ٢٢/١، ومسلم في كتاب الإيمان ١٤٢، وانظر شواهد التوضيح والتصحيح ٤ - ١٤.

(٣) الأصل، ت : عاملتها.

(٤) الأصل : ذلك.

(٥) الأصل، ت : كلمة.

الآن، وما كان خارجاً عن أصله لكن لزم في الاستعمال، فأما الأول فهو سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ، كما تقدم، وأما الثاني فمثاله قولك : (أول^(١)) إِيَّالاً، فإِيَّالاً مصدرٌ أصله : إِيئوالاً، فالهمزة الساكنة التي هي فاءٌ لزمها الإبدال، فصار : إِيئوالاً، فالياء ههنا لازمة في الاستعمال لأجل لزوم الهمزة الأولى، لأنها همزة إفعال، فاجتمعت^(٢) الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون، واتصلا، وعَرِيّاً عن العروض، إذ ليست الياء ههنا^(٣) ثابتة في حالٍ دون حالٍ، فوجب أن تُدْغَمَ، فتقول : إِيَّالاً. وقد حُمِلَت هذه القراءة التي هي : {إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ^(٤)} - وهي قراءة أبي جعفر^(٥) - على أن يكون وزنُ الكلمة «إفعال». وأصله : إِيئواب، مصدر : أَوْبَ يُؤْوِبُ، أَى : إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَنَا إِيَاهُمْ. وقد حملها ابنُ جني على وجهين آخرين ليسا من هذا النمط، ذكرهما في المحتسب^(٦). ومن هذا أيضاً أن تبنى من أويت مثل اغْدُوذَنْ، فتقول على مذهب سيبويه : إِيئوؤى، فمصدره هو مما نحن فيه، تقول إذا ابتدأت : أَيْيَاءَ، وأصله : إِيئوؤَاءَ، فقلبت الهمزة الثانية ياءً لأجل / همزة الوصل قبلها، فصار في التقدير : إِيئوؤَاءُ ثم قُلِبَت الواو ٣٠٩ بعدها ياءً، وأُدْغِمَت الأولى منهما، لأن الإبدال هنا لازمٌ للزوم همزة الوصل له، فصار : أِيئوؤَاءَ. فهذا تمثيل ماكان البدلُ فيه لازماً. ثم إنهم

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل : «فاجتمعت فيها الواو...».

(٣) ك : ههنا.

(٤) الآية ٢٥ من سورة الفاشية.

(٥) النشر ٢/٤٠٠.

(٦) المحتسب ٢/٣٥٧.

أَعْلُوهُ أَيْضاً إِعْلاً آخَرَ مِنَ الْأَصْلِ الْأَوَّلِ، لِأَنَّهُ (حِينَ^(١)) صَارَ اللَّفْظُ إِيَّوَاءً قَلِبَتْ
الْوَاوُ الْأُولَى يَاءً لَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا، مَعَ كَوْنِهَا كَالْمَفْرَدَةِ إِذْ هِيَ زَائِدَةٌ مِنْ
سَالَتْمُونِيهَا وَالْمَدْغَمَةِ فِيهَا عَيْنٌ، لِأَنَّ الْوِزْنَ عَلَى الْأَصْلِ إِفْعُوْعَالٍ، بِخِلَافِ اجْلُوْأَنْ
وَمَا أَشْبَهَهُ، فَصَارَ التَّقْدِيرُ : ائِيَّوَاءُ، ثُمَّ قَلِبَتْ الْوَاوُ الْأَخِيرَةُ يَاءً وَأُدْغِمَتْ فِيهَا
لِسَبْقِ الْأُولَى بِالسَّكُونِ فَصَارَ : ائِيَّاءُ . ففِي هَذَا الْمَصْدَرِ مِنْ هَذَا الْفَصْلِ
مَوْضِعَانِ، أَحَدُهُمَا الْفَاءُ مَعَ الْعَيْنِ الْأُولَى، وَالثَّانِي الْيَاءُ الْمُبْدَلَةُ مِنَ الْوَاوِ الزَّائِدَةِ
مَعَ الْعَيْنِ الثَّانِيَةِ ، هَذَا كُلُّهُ عَلَى قَوْلِ سَيِّبِيهِ؛ إِذْ يَقُولُ فِي الْفِعْلِ ائِيَّوَى : فَيَجْمَعُ
بَيْنَ الْوَاوَاتِ، خِلَافاً لِأَبِي الْحَسَنِ^(٢). قَالُوا وَهَذَا الْاسْمُ مِنَ الْغَرَائِبِ، إِذْ لَيْسَ فِيهِ
أَصْلٌ وَاحِدٌ إِلَّا قَدْ أُعِلَّ، أُعِلَّتْ فَاؤُهُ وَلَا مُمْرُؤُهُ وَعَيْنُهُ، فَهُوَ أَدْخَلَ فِي الشَّنُودِ مِنْ بَاءٍ،
وَتَاءٍ، وَيَاءٍ، وَمَاءٍ، مِمَّا تَوَالَى عَلَيْهِ إِعْلَالَانِ فِي كَلِمَةٍ.

وَمِنْ هَذَا الْبَدَلِ اللَّازِمِ أَيْضاً اِحْوِيَاءُ، مَصْدَرُ اِحْوَاوَيْتُ، أَصْلُهُ اِحْوِيَّوَاءُ،
وَالْيَاءُ فِيهِ بَدَلٌ مِنَ الْأَلْفِ فِي الْفِعْلِ عَلَى اللَّزُومِ، لِأَنَّ الْمَصْدَرَ خِلَافَ الْفِعْلِ كَمَا
تَقْدُمُ، فَانْقَلَبَتْ الْوَاوُ يَاءً، وَأُدْغِمَتْ فِي الْيَاءِ، وَهَذَا مَذْهَبُ سَيِّبِيهِ^(٣).

فَأَمَّا إِنْ كَانَ وَجُودُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ عَارِضًا - كَمَا قَالَ - فَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ
الْحُكْمُ، إِذْ عَدَمُ الْعَرُوضِ شَرْطٌ. وَيَتَصَوَّرُ عَرُوضُ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا، وَعَرُوضُ الثَّانِي،
فَعَرُوضُ الْأَوَّلِ كَقَوْلِهِمْ : سُورٍ، وَبُؤْيِيعٍ، أَصْلُهُ : سَايِرٌ وَبَايِعٍ، فَالْوَاوُ الْأُولَى
عَارِضَةٌ لِأَنَّهَا فِي بِنْيَةِ الْمَفْعُولِ وَهِيَ عَارِضَةٌ، وَالْأَصْلُ بِنْيَةُ الْفَاعِلِ، قَالَ سَيِّبِيهِ :
«وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ سُورٍ وَبُؤْيِيعٍ، مَامْنَعُهُمْ (مِنْ^(٤)) أَنْ يَقْلَبُوا

(١) سقط من ك.

(٢) انظر المنصف ٢/٢٤٩ - ٢٥١.

(٣) الكتاب ٤/٤٠٤.

(٤) ليست في ك.

الواو ياء؟ فقال : لأن هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل، وإنما صارت للضمة حين قلت فُوعِلَ، ألا ترى أنك تقول : ساير ويساير^(١)، فلا يكون فيهما الواو^(٢)». ومثل هذا تَفُوعِلُ إِذَا قُلْتَ : تَبُوعِيع، فلا تدغم، لأن الواو غير لازمة، وإنما هي ألف تباع. وكذلك رُؤْيَا إِذَا خَفَّفْتَ هَمْزَتَهُ فَقُلْتَ : رُؤْيَا، أو قلت في رُؤْيَا : رُؤْيَا، أو في نُؤْيٍ : نُؤْيٍ، لاتقول : رُؤْيَا وَلَا رُؤْيَا وَلَا نُؤْيٍ، لأنَّ الواو عارضةٌ والهمزة هي الأصل، فكان^(٣) كواو سُؤِيرَ. وحكى سيبويه : رُؤْيَا ورُؤْيَا^(٤). فأما الأخفش فحمل هذا على قلب الهمزة وأو محضة، على حدِّ أخطيتُ في أخطأتُ، وعلى هذا لا يعترض به على القاعدة، وأما سيبويه وغيره فجعلوه من التخفيف القياسي، ولكنهم جعلوا الواو بمنزلة الواو التي ليست ببدلٍ من شيء، ولم يراعوا عروضها بل اعتدوا به، وهذا قليل لا يعتدُّ به مثلُ النازم في بناء قاعدة^(٥)، مع أنه لا يطرُد، فلا يقال عليه في مثل سُؤِيرَ : سُيِّرَ، فيعتدُّ بالعارض. قال سيبويه : «ولاتكون - يعني هذه اللغة في سُؤِيرَ وتُبُوعِيعَ - لأنَّ الواو بدلٌ من / الألف، فأرادوا أن يمدُّوا ٣١. كما مدُّوا الألف، وألَّا يكون فُوعِلَ وتَفُوعِلَ بمنزلة فُعِّلَ وتَفُعِّلَ^(٥)». يريد أنهم راعوا اللبس فلم يعتدُّوا بالعارض لأجله، فالمانع في الاعتداد بالعارض في سُؤِيرَ ونحوه أمران : قصدُهم المدَّ كما مدُّوا الأصل، والخوفُ من الالتباس ببناء آخر. والدليل على هذا قولهم : قُوبِلَ وتَقُوبِلَ، فلم يدغموا

(١) الأصل، ت : ويسار.

(٢) الكتاب ٣٦٨/٤.

(٣) ك : فصار.

(٤) الأصل، ت : قاعدته.

(٥) الكتاب ٣٦٨/٤.

مع أنه التقى مثلان، فالإدغام في المثلين أسهل بكثير من إدغام المتقاربين، لكنهم تركوا ذلك للوجهين المذكورين، وكذلك : ديوان، الياء فيه عارضة لأنها بدلٌ من واوٍ ترجع في التحقير والتكسير، فَشَبَّهَتْ بواوٍ رُويَةٍ، ولو كانت الياء أصلها لأدغمت كما تدغم فيفعالٌ وفيفعولٌ نحو قيامٌ وقيومٌ.

وأما عروضُ الثاني من الحرفين فيكون في المنفصل نحو : اخشىَ واقدًا، واخشوا ياسرًا، وما أشبه ذلك.

فإذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة فكلامُ الناظم نصٌّ في ثبوتِ حكم قلب الواو ياءً ثم الإدغام بقوله : فياءُ الواوِ اقلَبْنِ مُدْغَمًا. والواوُ : مفعولٌ أوَّلُ لأقلَبْنِ، وياءُ هو المفعول الثاني. ويريد : سواءً أتقدمت الواو. أم تأخرت فإنما تَقَلِّبُ الأثقل للأخف ومثال ذلك، سيدٌ وميتٌ وهينٌ، أصله : سيودٌ وميوتٌ وهيونٌ، لأنه من ساديسود، ومات يموت، وهان يهون. ولا يصح أن يكون على فَوَعِلٍ ولا فَعُولٍ ولا فَعْلٍ لعدم وجود هذه الأبنية، ولأنه كان يجب أن يقال : سَوَّدَ وَمَوَّتَ وهَوَّنَ. ومن هذا أيضا : دَيَّارٌ وقيَامٌ وقيُومٌ، أصله : ديوار^(١) من دار يدور، وقيوام وقيووم، من قام يقوم. ولو بَنَيْتُ فَعِلَ من القول لقلت : قِيلَ، أو فَوَعِلَ من البيع لقلت : بَيِّعَ. وكذلك لىً وطىً وشىً، مصدر لَوَيْتُ وطَوَيْتُ وشَوَيْتُ، أصله : لَوَى وطَوَى وشَوَى. ومن ذلك أيضًا قولهم في مفعول من قضيت ورميت وحميت وطويت وشبه ذلك : مَقْضَى، أصله مقضوى، فاتفق فيها ما اتفق في غيرها من انقلاب الواو ياءً وإدغامها في الياء، وكذلك : مرمىً ومحمىً ومطوىً ومشوىً. وتقول في فَعِيلٍ من عَدَوْتُ وَغَزَوْتُ : عَدَىٌّ وَغَزَىٌّ. وفي فَعُولٍ من بَغَى بَغَى : بَغَىٌّ، ومنه قوله تعالى : {وما كانت أُمُّكَ بَغِيًّا^(٢)}، أصله : بَغَوَى، على فَعُولٍ،

(١) في النسخ : ديوار.

(٢) الآية ٢٨ من سورة مريم.

ولذلك لم تلحقه التاء، وهو مؤنث. والأمثلة كثيرة، إلا أن هذا الكلام
مُعْتَرَضٌ مِنْ سِنَةِ أَوْجِه :

أحدها : أنه شرط السكون في أول الحرفين ولم يُقَيِّده، فاقترضى أن
الحكم معه ثابتٌ على كلِّ حال، وليس كذلك، لأن سكون الأول، على وجهين،
أحدهما أن يكون سكوناً أصلياً ليس بطارئٍ ولا عارضٍ كالمثل المتقدِّمة،
والثاني أن يكون عارضاً، فأما الأوَّل فلا إشكال معه، وأما الثاني فالحكم
معه لا يثبت كما إذا قلت في قَوَى وَرَوَى: قَوَى وَرَوَى، فَإِنَّ الْقَلْبَ هُنَا لَا يَصِحُّ
بل يبقى على حاله، لأنَّ ذلك السكون في تقدير الحركة لعروضه فلا تقول
إِلَّا قَوَى وَرَوَى، وفي غَوَى الفصيل^(١): غَوَى، وفي هَوَى : هَوَى، وأشباهه / ٣١١
ذلك، فكان من حقِّه أن يُقَيِّدَ السكون بالأصالة كما فَعَلَ في التسهيل حين
قَيَّده بكونه أصلياً.

والثاني : أنه شرط الاتصال بين الحرفين، وهذا الشرط غير محتاج
إليه، لأنه إن أراد الاحتراز من الفصل بينهما بحرفٍ فهذا معلوم؛ إذ
لا يمكن أن يُدْغَمَ حَرْفٌ فِي حَرْفٍ وَبَيْنَهُمَا ثَالِثٌ، هَذَا لَا يَسَعُّ وَلَا يُمْكِنُ،
فَالاحتراز منه عَمِيٌّ، وَإِنْ أَرَادَ الْإِتِّصَالُ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ تَحْرُزاً مِنْ وَقْعِهِمَا
فِي كَلِمَتَيْنِ فَهَذَا دَاخِلٌ تَحْتَ شَرْطِ الْعُرُوضِ، لِأَنَّ ثَانِي الْحَرْفَيْنِ إِذَا كَانَ فِي
كَلِمَةٍ أُخْرَى فَعُرُوضُهُ ظَاهِرٌ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ أَنْ يُوْتَى^(٢) بِذَلِكَ الْحَرْفِ مَعَ هَذَا فِي
كُلِّ مَوْضِعٍ، وَإِذَا كَانَ الْإِمَامُ^(٣) يُعَلِّلُ تَرْكَهُمُ الْإِدْغَامَ فِي اقْتِتَلِ بَأَنَّ التَّاءَ

(١) غَوَى الفصيل : بَشَمَ مِنَ اللَّبَنِ وَفَسَدَ جَوْفُهُ. وَقِيلَ : هُوَ أَنْ يَمْنَعَ مِنَ الرِّضَاعِ فَلَا يَرُوي
حَتَّى يَهْزَلَ وَيَضُرَّ بِهِ الْجُوعُ.

(٢) فِي النِّسْخِ : يَأْتِي.

(٣) الْكِتَابُ ٤/٤٤٣، وَانْظُرِ الْمَنْصَفَ ٢/٣٠.

الثانية ليست بلازمةً للأولى؛ إذ يجيء في موضعها حرفٌ آخرٌ إذا قلت : اكتسب واحترف مع اختلاف المواد على المثال فأن يكون هذا عارضاً وهو في كلمة أخرى أحق وأحرى، وكذلك ماتقدم من الأمثلة في عروض الحروف، فقد ظهر أن هذا الشرط فارغٌ من الفائدة.

والثالث : أن العروض الذى ذكرَ على وجهين، وذلك أنه يقال في في الحرف إنه عارض، بمعنى أنه عارضٌ قياساً، وبمعنى أنه عارضٌ استعمالاً، أما هذا الثانى فهو الذى يصح عليه كلام الناظم، لأن الحرف يكون في حال دون حال في استعمال دون آخر، كما تقول ذلك في ياء ديوان : هو مستعمل هنا غير مستعمل في التحقير والتكسير إذا قلت : نُويوين ودَوَوين، وكما تقول في واو سُوير : إنها عارضة هنا للضمة وإنما هي ألفٌ في ساير، فهذه الواو والياء تُسميان عارضتين استعمالاً، وبهما وقع التمثيل، وذلك هو الذى أراد النحويون، وأما العروض القياسى فلا يصحّ عليه كلامه، فإن إفعالاً المصدر من أول يُؤولُ إذا قلت فيه : إِيالاً، أصله إِيوالا ثم قيل : إِيوالاً، فليست الياء فيه بأصلٍ وإنما هي عارضة، ألا ترى أن أصلها الهمزة التى هي فاءٌ والياء الآن قد يصدق عليها أنها عارضة، لكنها تلزم استعمالاً، ولراعاة الاستعمال فيها قلبت لها الواو وأُدغمت فيها، وإذا كان كذلك فمن أين يظهر من كلامه أن هذا من قبيل اللزم لامن قبيل العارض، فإذا لم يتبين ذلك بعد اقتضى أنك (إنما^(١)) تقول هنا : إِيوالاً، ولا تُدغمُ ، وذلك خلافُ ماقاله النحويون.

والرابع : أن ياء التصغير في بنية المصغر إما أن تعدّها من قبيل الحروف العارضة أو قبيل اللازمة، فإن عدتها من قبيل الحروف العارضة -

(١) سقط من الأصل.

لأنَّ بنية التصغير عارضةً على بناء المكبر كما كانت بنية مالم يسم فاعله عارضةً على بنية الفاعل في الفعل - لزمه ألاَّ يُدغم ياء التصغير في واو تقع بعدها البتَّة، فلا تقول في صبور : صَبِيرٌ، ولا في شكور : سُكَّيرٌ، ولا في خروف : خُرَيْفٌ، ولا في عتود عَتِيدٌ، ولا في سدوس^(١) : سُدَيْسٌ، ولا ما أشبه ذلك. وإنما يجب على هذا أن تقول : صَبِيرٌ، وشُكَيْرٌ، وخُرَيْفٌ، وعُتِيدٌ، وسُدَيْسٌ، وكذا / سائر الباب . وهذا غير صحيح باتفاق، وإن ٣١٢ عدتها من قبيل اللازمة لزمك أن تُدغمها البتة ما كان نحو جُهَيُورٍ في جَهْوَرٍ، وأسيود في أسودَ، وجُدَيول في جَدولٍ، لكن هذا فصيح^(٢) - أعنى الإظهار وعدم الإدغام - فإذاً على كُلِّ تقدير لا يصحُّ له هذا الحكم مع ياء التصغير.

والخامس : أنَّ من هذه الحروف ما يكون لازماً ومع ذلك فلا يُحكم له بِحُكْمِ اللازم بل بحكم العارض، وذلك مثل حَوَقَلَ من البيع فإنَّك تدغم في بِنْيَةِ الفاعل لحصول الشروط ، فإذا جئت إلى بناء المفعول لم تُدغم بل تقول : بُويع . ولا يصحُّ القلبُ والإدغام، وإن كانت الواو غير مُبدلةٍ من شيء، وإنما هي الموجودة في بنيت الفاعل وكذلك افْعَوَعَلَ^(٣) من البيع تقول فيه : ابْيَيْعَ، فإذا بِنْيَةُ للمفعول: قلت : ابْيُوعِ، فلم تقلب الواو ياءً، وهي كانت الموجودة في فعل الفاعل، قال ابن جنى: «لأنها لما صارت - يعنى الواو - في فُوعِلَ: مدَّةً لسكونها وانضمام ما قبلها أشبهت الواو في فُوعِلَ المنقلبة

(١) يقال لكل ثوب أخضر : سدوس، بضم السين وفتحها، وسُدوس - بالفتح - : عَلم في تميم وربيعة وغيرهما، وبالضم في طيء.

(٢) الأصل، ت : فصيح.

(٣) في النسخ : الفوعل.

عن الألف في فاعل». قال : «ولئلا يلبس أيضاً فُوعِلَ بفُعْلٍ». قال : «وكذلك لو بَنَيْتَ فَعُولٌ^(١) من البيع قلت : بَيْعٌ، وأصلها بَيَّوعٌ. فإن قلت فيها فَعْلٌ قلت : بُوَّعٌ، ولم تُدْغَمْ، لأن الواو الأولى إنما انقلبت عن الياء التي هي عين الفعل فجرت مجرى واو بُوْطِرِ المنقلبة عن ياء يبطر الجارية مجرى المدة في قَوْلٍ من قائل، فلم تُدْغَمْ^(٢)». فهذا النوعُ ظاهر الدخول تحت عقد الناظم؛ إذ اجتمعت فيه شروطه التي ذَكَرَ، ثُمَّ إنه ليس بداخل في الحكم عند غيره من النحويين سيبويه وغيره، فلم يتحرَّرْ عقْدُه وكان منحلًّا بعدُ.

والسادس : على فرض أنه كمل له منه المقصود بقي له من المسألة جزء لم يذكره وهو كسرُ ما قبلهما بعد حصول الإدغام إذا كان مضمومًا، فإن^(٤) ما قبلهما تارة يكون مفتوحًا أو مكسورًا فلا يحتاج إلى زيادة نحو ائِيَاء في مصدر ايووئى، وبَيْعٌ في فَعْلٍ من البيع، وتارة يكون مضمومًا فَيَطْلُبَان بكسره كما في مقضى وبغى وما أشبه ذلك. وأيضاً ليس كسر ما قبلهما بجارٍ على وتيرة واحدة، فقد يجب الكسر كمقضى وبغى، وقد لا يجب نحو لى في جمع ألوى، فالمسألة إذاً في كلامه لم تتم بعدُ فلم يتحصل منها منطوقٌ به. ومثل هذا من الاعتراضات يلزمه كما كان لازماً له لو قال مثلاً في مبيوع ونحوه : تُنْقَلُ ضمة الياء إلى الباء. وسكت عن غير هذامن (سائر^(٥)) الأحكام التي تَعْتَوِّر على الكلمة حتى تصير إلى مبيع، فهذا فيه ما ترى.

(١) في المنصف : فوعلا. وهو خطأ.

(٢) المنصف ٢٥/٢.

(٣) الأصل، ت : إذا.

(٤) الأصل، ت : «فإن كان قبلها».

(٥) سقط من الأصل، ت :

فأما الاعتراضُ الأولُ فالظاهر لزومه ولا يقال بموجبه فتقلب الواو في قَوِيَّ فتقول : قَيَّ، إلا على مذهب بعض النحويين قياساً على قول من قال في رُوباً رُيَّاً، وفي رُويَّةٍ : رُيَّةٌ. وهذا لا يمشى على مذهب الناظم هنا، لأنَّ ذلك قليلٌ وخلاف المعتمد في الباب، وإنما قال بالقياس في قَيَّ تفریعاً على ذلك القليل، والجميع مُطَّرَحٌ عند الناظم. وإنما يبقى أن يقال : إن قَوِيَّ لما كان سكونه عارضاً وهو في تقدير الحركة لم يُعْتَبَر ما هو عليه الآن فكأنه متحرك بعدُ لاساكن^(١) في / الحقيقة. وهذا الجوابُ ضعيف، والأولى في ٣١٣ الجواب أن يُقَالَ : إن الضمير في «عرباً» عائد كما تقدَّم على الواو والياء، إلا أنه لم يردَّ التعرُّى من العروض فيهما أنفسهما خاصة، إذ لم يُقَلَّ : بشرط ألا^(٢) يكونا عارضين ، وإنما اشترط أن يخلُوا من تعلُّق العروض بهما؛ إذ هو معنى قوله : «ومن عُرُوضِ عَرَبِيَّ»، والعروض الذي يلحقهما على وجهين، أحدهما : أن يلحقهما في أنفسهما كَرُويَّة تخفيف رُويَّة، فإن الواو الأولى عارضة وأصلها الهمز فلا اعتداد بها، وهذا صحيح . والثاني : أن يتعلَّق بهما في أحوالهما لا في أنفسهما ، وقد ذكر لهما حالين، أحدهما : سكون الأول وهو قوله : «إن يسكن السابق من واو ويا»، فتعلُّق العُرُوض بالسكون مانعٌ من جريان الحكم، فإذا قلت في قَوِيَّ : قَوِيَّ، وفي فَعِلان من طويت : طَوِيان، ثم أسكنت، لم تُقَلِّب ولم تُدْغِم، لأنَّ السكون عارض فلا اعتداد به. والحال الثاني : اتصالهما بَعْضُهُما ببعض، وتعلُّق العروض به أيضاً مانع ، فإن قواك : احشوا ياسراً ، لا يجب فيه

(١) الأصل، ت : لا إسكان.

(٢) في النسخ : أن يكونا.

الإدغام لعروض^(١) اتصال الياء. وكلّ هذا يشمله لفظ الناظم؛ لأنّ العروض في هذه الأشياء متعلّق بالواو والياء، وهو قد قال : ومن عروض عريا، فالجميع مرادّ له، فزال الإشكال، والحمد لله.

وأما الإشكال الثاني فإنّ قوله : «ومن عروض عريا» من تمام شرط الاتصال، والمعنى : إن اتصلا اتصلا أصليا، ولو قال^(٢) هذا لم يكن عليه اعتراض، وإنما كان يلزم الإشكال على تقدير استقلال العروض بالشرطية، وهذا ظاهر، والله أعلم.

وأما الثالث فإنه إنّما أراد العروض الاستعمالي، وفيه تكلم، وعليه يبنى^(٣)، على عادته في التمسك بالظواهر. وأما العروض القياسي فهو شيء لم ينطق به ولا ظهر في موضع من المواضع، وإنما ظهر لزوم الياء فهو الذي اعتمد، وإياه أراد، والله أعلم.

وأما الرابع (فنقول^(٤)) : إن ياء التصغير من قبيل ما هو لازم لأعارض، لأنّ بنية المكبر (بنية^(٤)) أخرى، وأما ما جاء من نحو أسيود وجديول فهو عند سيبويه أضعف الوجهين، والقياس والأولى القلب والإدغام على القاعدة القياسية الاستعمالية، ألا تراه قال : « واعلم أن من العرب من يظهر الواو في جميع ما ذكرنا^(٥) »، قال : « وهو أبعد الوجهين، يدعها على حالها قبل أن تحقّر^(٥) ». فجعله - كما ترى - أبعد الوجهين عن القياس، وجعله لغة لبعض العرب، فهو

(١) الأصل، ت : لفرض.

(٢) الأصل، ت : ولو كان هذا.

(٣) الأصل، ت : « وعليه يبنى قاعدته في التمسك... ».

(٤) سقط من الأصل، ت.

(٥) الكتاب ٤٦٩/٣.

في عداد الأوجه الضعيفة التي لا يعتبرها في هذا النظم. وأيضاً فليس هذا الإظهار عاماً في جميع المصغرات وإنما هو مختص بما كانت الواو فيه ظاهرةً صحيحة في المكبر كجدول وأسود (ومعاوية^(١)) ونحو ذلك لافئما اعتلّ أو كان ساكناً نحو سيّد وقيوم ومقام وعَتود، وأيضاً فهو مختص بما كانت الواو فيه عيناً أو في موضع العين لا لاماً، فإنها إن كانت لاماً وكانت محرّكة^(٢) ومصحّحة فلا بد من القلب والإدغام كدلو ورضوى وعشواء، فإنما تقول/: دَلَى، ورُضَيّاً، وعُشَيّاً، وكذلك ما ٣١٤ أشبهه.

فالحاصل أن الذي يكون فيه عدم القلب من المصغرات قليل في قليل في لغة قليلين من العرب، فَبِحَقِّ ما تركه الناظم! وهو حسن.

وأما الخامسُ فَإِنَّ فَوَعَلَ من البيع وما أشبهه إذا بُنِيَ للمفعول الواو فيه^(٣) محكومٌ لها بحكم العارض، والياءُ بعدها في الحكم عارضةٌ، أما كونُ الواو محكوماً^(٤) لها بحكم العارض فإن فَوَعَلَ في البناء للمفعول محمول على فاعل، ولذلك صارت الواو مدّةً كما صارت في فاعل حملاً للمعتل على الصحيح، إذ كنت تقول : بُوَطِرَ في بَيْطَر، كأنك قلت : باطر، وتقول : صومعت، فتقول فيه : صُومِعْتُ، فتجريها مجرى صامع لو تكلمت به، وكذلك فيعلت من باع، فلما كان حالُ الواو في فَوَعَلَ وما أشبهه هكذا صارت الواو لما لحقها من المدّ بالتشبيه بفاعل في حكم المبدل من^(٥) ألف

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل، ت : متحركة.

(٣) الأصل، ت : الواو له.

(٤) الأصل، ت : محكوم.

(٥) الأصل، ت : «المبدل منه من...».

فاعل، فَعُوْمِلَتْ معاملتها، أما بِنْيَةُ الفاعل فلا إشكال في ثبوت حكم القلب والإدغام فيها، وإنما عرض الشبه لبِنْيَةِ المفعول، ^(١) وأما كونُ الياء بعدها عارضة فإن هذه الواو قد تَأْتِي في بنية المفعول ^(٢) وليس بعدها ياء تدغم فيها، ألا ترى أن فُعِلَ قد يَأْتِي بعد الواو فيه غير الياء إذا قلت بُوطِرَ وَحُوقِلَ وما أشبه ذلك، فلما كانت كذلك اعتُبِرَ فيها حال السقوط عن البناء، قال سيبويه: «وتقول في افْعُوْعَلْتُ من سرت : اسْيُوِيْرْتُ، تقلب الواو ياءً لأنها ساكنة بعدها ياءً، فإذا قُلْتُ (فَعِلْتُ قلت ^(٣)) : اسْيُوِيْرْتُ، لأن هذه الواو قد تقع وليس بعدها ياء كقولك اعْذُوْدِنَ، فهي بمنزلة واو فُعُوْعَلْتُ وألف فاعلت ^(٤)». قال : «ولذلك هي من قلت، لأن هذه الواو قد تقع وليس بعدها واو». قال : «فيجريان في فُعِلَ مجرى غير المعتل ، كما أجريت الأول مجرى غير المعتل، فأجريت اسْيُوِيْرَ على مثال اعْذُوْدِنَ في هذا المكان، واشْهُوبَ في هذا المكان، ولم تَقْلِبِ الواو ياءً لأن قصتها قصة سوير ^(٥)». هذا كلامه قد ظهر منه الحكم على ما بعد الواو بالعروض. وقد أجاز الفارسيّ في أحوياء مصدر احوويت أن يُجاءَ به على الأصل فيقال : احويوا، علل ذلك ابن أبي الربيع بأن ياء افعيل لايلزم أن تقع بعدها واو، لأنك تقول : احميرار، واشهباب، فجرى ذلك مجرى المنفصلين، ونظّره ^(٥) باقتتال، وسيأتى ذكر ذلك في باب الإدغام. فإذا ثبت هذا لم يكن على الناظم اعتراض في هذا النظم ولا في التسهيل.

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) سقط من الأصل. وفي ت : «فإذا فعلت اسْيُوِيْرْتُ». في س « فإذا قُلْتُ فعلت اسْيُوِيْرْتُ » .

(٣) في الكتاب فعالت.

(٤) الكتاب ٣٧٣/٤ - ٣٧٤.

(٥) الأصل : ونظيره. وفي س : ونظيره الاقتتال.

وأما السادس فإن كسر ما قبل الواو إذا انقلبت إلى الياء قد تقدّم له فيه كلامٌ لعلّه يُغْنِي ههنا، وذلك أنه قال في باب الإضافة إلى ياء المتكلم:
وتُدْغَمُ الياءُ فيه والواو وإنْ

ما قَبْلَ واوِ ضُمُّ فاكسِرِهِ يَهْنُ

فنصّ على كسر ما قبل الواو إذا قَلِبَتْ ياءٌ وَحَتَمَ الحكمُ بذلك هناك، وهي مسألةٌ من هذا الفصل فلا بُدَّ أن يجرى الحكمُ في الجميع، فاجتزأ بذكره هناك عن ذكره هنا، فما كان من نحو مَرَضِيٍّ وَيَغِيٌّ داخلٌ بالمعنى تحت الحكم بالكسر، ولاسيماً وقد نصّ هناك على العلّة بقوله: «فاكسره يَهْنُ»، أي: يسهل، فأشار إلى أن سبب الكسر التخفيف، وأن بقاء^(١) الضمة يُحْدِثُ ثَقَلًا / (فيجرى ذلك هنا^(٢))، لكن فيما كان مثل مُسْلِمِيٍّ، ٣١٥ وهو ما كانت الضمة فيه قَرِيبَةً من الطرف ولم تكن على فاء الكلمة، فإذا ما كانت الضمة فيه على فاء الكلمة خارجٌ عن ذلك اللزوم لأجل قُوَّةِ الضمة يَبْعُدُها عن الطرف، فإن اعتبرت قُوَّتُها تركبتها على حالها فقلت: لِيُ في جمع أَلَوِيٍّ، وإن اعتبرت ثَقُلَ اللفظ قلت: لِيُ، فكسرت، وكذلك ما أشبهه، فيمكن أن يكون الناظم قصد^(٣) هذا، والله أعلم.

وقوله: «مُدْغَمًا» حالٌ من فاعل «اقلِبْنِ»، أي: اقلب الواو ياءً في حال كونك مُدْغَمًا. إِلَّا أَنَّ هذه الحال لا يَصِحُّ إذا أُخِذَتْ على حقيقتها، وذلك

(١) الأصل، ت: إبقاء.

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) الأصل، ت: فصل.

(أنه^(١)) يقول : اقلب في حال الإدغام، أى في زمان الإدغام، والحال مقدرة بالظرف، والقلب في زمان الإدغام محال؛ إذ الإدغام إنما هو من إدغام المثلين في الحقيقة، وإن كان كأنه معدود من إدغام المتقاربين لتقاربهما في الصفات من المد واللين وغير ذلك، ولاتكون الواو مثلاً للياء إلا بعد قلبها ياءً، فإذا لا يكون الإدغام إلا بعد قلبها ياءً، وإذا كان كذلك أشكل قوله : «اقلب مدغماً»، لأن القلب ليس في حال الإدغام، بل بعده.

والجواب : أن الحال هنا مقدرة، أى : اقلب مقدراً للإدغام، أى : إن^(٢) القلب لا يكون إلا على هذا التقدير. وكذا هو في حقيقة الأمر، لأن الإعلال هنا لا موجب له إلا ثقل اجتماع الواو والياء، فأردوا أن يزيلوا ذلك، فلم يتأت لهم إدغام أحدهما في الآخر؛ إذ لا يصح ذلك فيهما من غير قلب أحدهما إلى الآخر، فقلبوا الواو ياءً لأجل أن يدغما أحدهما في الآخر، فالحال هنا هي الحال المقدرة، وعليه جاء معنى الكلام، ومثل هذه الحال قوله تعالى : {وَجَرْنَا الْأَرْضَ عَيْوناً^(٣)}، أى : فجرناها مقدرين هذه الحال لها، وهي كونها عيوناً، إذ لم تكن عيوناً في حال التفجير، وإنما حصل كونها عيوناً بعد حصول التفجير، أو بعد فرضه موجوداً، وكذلك مسألتنا.

ثم نبه على شنود ماشد عن القاعدة فقال : «وشد معطى غير ماقد رؤسماً» غير : منصوب بمعطى على المفعول الثانى، ومعطى على حذف الموصوف للعلم به، أى : شد لفظ معطى كذا، يعنى أن كل كلمة اجتمعت فيها الشروط المذكورة ولم يحصل فيها ذلك الحكم من قلب الواو ياءً وإدغام الياء في الياء،

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل : إن كان القلب.

(٣) الآية ١٢ من سورة القمر.

فهي شاذةٌ محفوظةٌ لا يُقاسُ عليها، فمن ذلك حيوةٌ، اسم رجل، وضَيُونٌ
للهرِّ الذكر، وعوى الكلبُ عَوِيَّةٌ. وقال ابن الناطم : الشاذُّ من هذا النوع
على ثلاثة أضرب، الأول : ما شذَّ فيه الإبدال لأنه لم يستوفِ شروطه
كقراءة من قرأ : { إن كنتم للرُّيا تعبرون }^(١). الثاني : ما شذَّ فيه
التصحيحُ كقولهم للسَّنور : ضَيُونٌ، وعوى الكلبُ عَوِيَّةٌ، ويومٌ أيومٌ .
والثالث : ما شذَّ فيه إبدال الياءِ واوًا وإدغامُ الواوِ في الواوِ، نحو : عوى
الكلبُ عَوَّةٌ، ونهؤٌ عن المنكر^(٢) . انتهى ، وهو حسن .

ويدخل تحت هذا الإطلاق قولهم في التصغير : أُسيود، وجُدَيول/، ٣١٦
وجُهَيور، وما أشبه ذلك مما تقدّم؛ إذ هو مما اجتمعت فيه الشروط فلم
يحصل فيه قلبٌ ولا إدغامٌ، لكن مثل هذا الإيقال فيه شاذٌّ، كيف والنحويون
يقيسونه وإن كان قليلاً. ووجهُ ما قالوه من هذا أن الواوَ جرَتْ مجرى
الصحيح بتحريكها ووقوعها في موضع الحرف الصحيح، فعاملوها
معاملته، وأيضاً فتشبيها لياء التحقير بألف التكسير؛ إذ كانوا إنما يفعلون
هذا فيما يكسّر على مفاعل، فثبتت فيه الواو ظاهرة غير معتلة، والله أعلم.
مِنْ وَاوٍ أَوْ ياءٍ بِتَحْرِيكِ أَصِلْ

أَلِفًا أَبْدَلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّحِلٍ

إِنْ حُرِّكَ التَّالِي وَإِنْ سَكُنَ كَفَّ

إِغْلَالٌ غَيْرِ اللَّامِ وَهِيَ لَا يُكْفُ

(١) الآية ٤٣ من سورة يوسف.

(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناطم ٨٥٥ - ٨٥٦.

إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ

أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أَلِفٌ

هذا هو إبدال الألف من غيرها من حروف العلة الياء أو الواو، وحذف العاطف والأصل أن يقول : ومن واو أو ياء . وهذا الجار متعلقُ بأبدل ، وبتحريك : متعلقُ باسم فاعل محذوف صفةٍ لما قبله، وأصلُ : جملة في موضع الصفة لتحريك، وألفاً : منصوبٌ على المفعولية بأبدل. وبَعْدُ : متعلقُ باسم فاعل حالٍ من الياء والواو وإن كانا نكرتين، أو بأبدل، والتقدير : أبدالُ أَلْفًا من ياءٍ أو واوٍ كائنتين بتحريك أصلٍ حالة كونهما بعد فتح مُتَّصِلٍ. ومعنى ذلك على الجملة أن الواو والياء تُبدلان أَلْفًا إذا تحركا حركةً أصلية وانفتح ما قبلهما مُتَّصِلاً بهما، وكان التالي - أي : الواقع بعدهما مما يليهما - متحركاً أيضاً وقد اشتمل هذا العقدُ على خمسة أوصافٍ بوجودها يحصلُ الحكمُ ما لم يأتِ مانعٌ من خارج :

أحدها : أن تتحرك الواو والياء، وذلك قوله : «بتحريك»، وهذه الحركة لم يُعَيَّنْها، فدلَّ على أنها يصحَّ أن تكون ضُمَّةً أو فتحةً أو كسرةً، فالضمة نحو : طال، أصله : طَوَّل، وهو ضدُّ قَصُرَ. والفتحة نحو : قام وهام، أصله : قَوَمَ^(١) وهَيَّم. والكسرة : هاب وخاف، أصله : هَبِبَ وَخَوِفَ. فإن سكنت الواو والياء فمفهوم الشرط أنها لا تُقَلَّبُ أَلْفًا قياساً، وذلك نحو : سَقَيْتَ وَرَمَيْتَ، ودَعَوْتَ وَغَزَوْتَ، واستسقيتُ، وما أشبه ذلك، قال سيبويه : «وأما قولهم : غَزَوْتَ وَرَمَيْتُ، وَغَزَوْتَ وَرَمَيْتُ، فإنما جيئَ على الأصل لأنه^(٢) موضع لا تحرك فيه اللام، وإنما

(١) الأصل قيم.

(٢) الأصل، ت : لأنها.

أصلها في هذا الموضع السكون، وإنما تُقَلَّبُ أَلْفًا إذا كانت متحرِّكةً في الأصل^(١)». انتهى. فإن جاء من ذلك شيءٌ فمحفوظٌ غير مقيسٍ، فمما جاء من ذلك قولهم في يَبْأَسُ : ياعَسُ، وفي يَوْجَلُ : ياجِلُ، أرادوا التخفيف وإن كانت ساكنةً لأنَّ الألفَ أخفُّ من الواو والياء لاسيما لما جاآتا مع الياء، فرأوا أن جمع الياء والألف أسهلُّ من جمع الياعين أو الواو والياء، وقد حملهم طلبُ الخفة أن قالوا في طَيْنِي : طائِي^(٢). وقد تقدم تنبيهُ الناظم عليه فأبدل الألف من الياء الساكنة، وكذلك حارَى في الحيرة^(٣)، قال / ٢١٧ الشاعر^(٤):

فَهِيَ أَحْوَى مِنَ الرَّبْعَى خَاذِلَه

وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمِدِ الْحَارَى مَكْحُولُ

وحكى أبو زيد عن بعضهم في تصغير دابة : دَوَابَّةٌ، يريد : دَوِيَّةٌ،

فأبدل من ياء التصغير أَلْفًا، وقال الراجز، أنشده ابن جني^(٥):

تُبْتُ إِلَيْكَ فَتَقَبَّلْ تَابَتِي

وَصُمْتُ - رَبِّي - فَتَقَبَّلْ صَامَتِي

أراد توبتِي وصومتِي. وقال مالك بن أسماء بن خارجة^(٦):

(١) الكتاب ٢٨٣/٤.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ٦٦٨ - ٦٦٩.

(٣) منسوب الحيرة على غير قياس، يقول ابن يعيش ١٨/١٠ : «كأنه استثقل اجتماع الكسرتين مع الياءات، فأبدل من كسرة الحاء فتحةً ومن الياء أَلْفًا».

(٤) طفيل الغنوي، والبيت في سر الصناعة بهذه الرواية ٦٦٩، والكتاب مع اختلاف يسير ٤٦/٢، وابن يعيش ١٨/١٠، وزوانه الديوان ٥٥ :

إذ هي أَحْوَى مِنَ الرَّبْعَى حَاجِيَه

(٥) سر الصناعة ٦٦٩، واللسان : توب.

(٦) سر الصناعة ٦٦٩، والمحتسب ٣٣١/٢، واللسان : طرف.

وَمِنْ حَدِيثٍ يَزِيدُنِي مِقَّةً

مَا الْحَدِيثُ الْمَأْمُوقُ مِنْ ثَمَنٍ

يريد : المَوْمُوقُ. وفي الحديث عن النبي - صَلَّى الله عليه وسلم - «ارجعن ما زورات غير ماجورت»^(١). وجَّهه الكوفيون أنه أبدل الألف من الواو لازدواج الكلام^(٢). وقال سيبويه في آية وراية وطاية وثاية [آية]^(٣): إنها فَعَلَةٌ، بإسكان العين، فأبدلت الألف منها وهى ياء، وهو مذهب الفراء^(٤). ومذهب الخليل حملها على القياس وأن أصلها التحريك، فانقلبت أَلْفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها على الأصل، لكن فيه شذوذٌ إعلال العين وتصحيح اللام، وهو خلافُ القياسِ، على ما يأتى بُعِيدًا^(٥) هذا، إن شاء الله تعالى. قال ابن جني : «وأخذ هذا بعض البغداديين من سيبويه فقال في قولهم: أرض داوِيَّة (إنه)^(٦) : أراد نَوِيَّةً، فأبدل من الواو الساكنة التى هى عين نَوٍ أَلْفًا، قال ذو الرُّمَّة^(٧):

نَوِيَّةٌ وَدَجَى لَيْلٍ كَأَنَّهُمَا

يَمُّ تَرَاطَنَ فِي حَافَاتِهِ الرُّومُ

ثم حكى عن الفارسي ردّه^(٨).

ومنه : حاحيت وعاعيتُ، قال المازني :

(١) سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز ٥٠٣ .

(٢) سر الصناعة ٦٦٩.

(٣) الطاية : صقف البيت. والثانية : حجارة تكون للراعى حول الغنم تافى إليها.

(٤) سر الصناعة ٦٦٩، والمجتمع لابن عصفور ٥٨٢ - ٥٨٤، وشرح الشافعية للرضي ١١٨/٣.

(٥) الأصل، ت : بعد.

(٦) عن س، ك.

(٧) ديوانه ٤١٠/١، وسر الصناعة ٦٧٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٤/٥، ١٩/١٠.

(٨) انظر سر الصناعة ٦٧٠.

«وأخبرني أبو زيد^(١) النحوي قال : سألت خليلاً عن الذين قالوا : مررتُ بأخواك، وضربت أخواك، فقال : هؤلاء قومٌ على قياس الذين قالوا (في^(٢)) ييأس : ياعس، أبدلوا الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها^(٣)». وانظر في تفسير هذا الكلام في المنصف لابن جني. قال المازني^(٤) : «ومثله قول العرب من أهل الحجاز : ياتزنون، وهم ياتعدون، فَرُوا من يَوْتزنون ويَوْتعدون^(٥)» .

قال الكسائي^(٦) : سألت أبا الجراح فقلت له : من يقول من أحياء العرب : هو ياجل، وياجل، وياعس، ويابس؟ فقال لي : يَمَة؟ - وهو يستفهمني، أراد : يا، ماذا؟ فأفهمته^(٧) - فقال : تقوله عامراً وقوم من قيس. يريد : يَوجل، ويَوحل، وييأس، وييسس، من الوجل والوحد والإياس والييس. فهذا وما أشبهه مما جاء على غير قياس.

الوصف الثاني : أن تكون حركة الواو والياء أصليّة لا عارضة، وذلك قوله: «بتحريكِ أَصِلٍ» يعني أن الواو جاءت متحركة في أصلها، وكذلك الياء، لا أن تكون الحركة عرضت لها، وذلك كما إذا خَفَفَتْ : شَيْءٌ وَفَىءٌ وضَوَّءٌ ونَوَّءٌ، بحذفِ الهمزة وإلقاء حركتها على الياء والواو فقلت : شَيْءٌ وَفَىءٌ وضَوَّءٌ ونَوَّءٌ، لم

(١) الأصل، ت : يزيد.

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) المنصف ٢٠٣/١، والخصائص ١٤/٢.

(٤) نسب هذا القول في بعض نسخ الخصائص إلى الخليل .

(٥) المنصف ٢٠٣/١، ٢٠٥.

(٦) قبله في النسخ ما عدا (ك) : «هذا وما أشبهه مما جاء على غير قياس، ولكن» وهذا ما عدا كلمة (ولكن) سيأتي في نهاية الفقرة التالية.

(٧) الأصل، ت : فأفهمه.

تقلبهما ألفاً وإن تحركا، لأن الحركة حركة الهمزة لا حركة الواو والياء.
وكذلك إذا خَفَّفْتَ «جَيْئَل» فَنَقَلْتَ الحركة وقلت : جَيْلٌ، لم تقل : جال، أو
بَنَيْتَ من ضَهْيَاً مثل قِمَطِرٍ فقلت : ضِهْيَى، ثم خَفَّفْتَ^(١) بالحذف والنقل
فقلت : ضِهْيَى، لم تقل : ضِيهَا، وإن تحركت. وكذلك لو بينت من قرأ مثل
إِدْرُونَ^(٢) فقلت : إِقْرَوْهُ، ثم خَفَّفْتَهُ ونقلت / (لقلت^(٣)) : إِقْرَوْهُ، ولم تقلب ٣١٨
الواو ألفاً.

وكذلك ما أشبه هذا، فالحركة وإن كانت على الواو والياء مُحَرَّزَةً
للهمزة فكأنها موجودة وحركتها عليها. وقال ابن جني : «سألت أبا علي
فقلت له : من أجرى غير اللازم مُجْرَى اللازم فقال في تخفيف الأحمر :
لَحْمَرٌ أيجوز على هذا أن يقلب الواو والياء في جَوْبٍ وَجَيْلٍ ألفاً فيقول :
جَابٌ وَجالٌ؟ فقال : لا وأوْماً إلى أن حكم القلب أقوى من حكم الاعتداد
بالحركة في نحو لَحْمَرٍ، أي فلا يبلغ في الجواز ذلك لشناعته^(٤) كما
ذكر^(٥)».

الوصف الثالث^(٦) : (أن يفتح ما قبلهما، وذلك لأن الألف لا تثبت إلا
بعد الفتحة، فإن تحرك بالضم نحو : نُولٍ وَسُوْر، أو بالكسر^(٧) نحو : حَوْلٍ
وَسِيْرٍ، أو سكن نحو دَلُوٍ وَظَبْيٍ، لم تنقلب الواو ولا الياء ألفاً. وكذلك ما كان

(١) ك : خَفَّفْتَهُ.

(٢) الإدريون : المعلق.

(٣) سقط من الأصل، ت.

(٤) في الأصل : لشناعته. س : لبشاعته.

(٥) في الأصل : لما. ونص المحتسب : «وهو كما ذكره» انظر ٦٨/١.

(٦) الأصل، ت : والوصف.

(٧) ماعدا (س) وهامش ك : أو بالضم.

نحو : عَثِيرٌ، وَجَهْوَرٌ، وَكَنْهَوْرٌ، وَقِنْدَاوٌ، وَسِنْدَاوٌ^(١)، وشبه ذلك. أما إذا كان ماقبلهما ساكنًا فإن العرب تجريها إذ ذاك مُجْرَى الصحيح، إذ لا يجتمع فيه ياء وكسرة، ولا واو وضمة، وقَوِيَّتَا إذ^(٢) كان ماقبلهما ضعيفًا لسكونه، قال سيبيويه: «ومن ثَمَّ قالوا : مَغْرُوٌّ وَعَتُوٌّ^(٣)». يعنى ولم يقلبوا، وأما^(٤) إذا تحرك ماقبلها بالضم أو بالكسر فإن اللام بذلك تعتلّ في الاسم اعتلالاً آخر، وذلك كلّهُ إذا كان المعتلّ لاماً أو في موضع اللام . وأما إذا كان المعتلّ الواو أو الياء في وضع العين فإنهما إذا سكن ماقبلهما كما تقدّم في اللام ، وإذا تحرك^(٥) بالضم أو بالكسر لم يصحّ انقلابهما ألفاً — كما تقدّم، فلم يبق إلا أن يكون ماقبلهما مفتوحاً وأيضا الاعتلال ههنا إنما هو بالجمل على الفعل، وإذا انفتح ماقبلهما كانت الكلمة بذلك على وزن الفعل، فثبت الإعلال في نحو دارٍ ومالٍ، ورجلٍ مالٍ^(٦)، وصافٍ^(٧). وكذلك تقول في نحو عَصُدٍ من القول : قال. وأما إذا لم ينفتح ماقبلهما فإن الكلمة تخرج بذلك عن وزن الفعل فتقول : سَوْرٌ وَعَوْضٌ، ونحو ذلك. ولذلك قالوا إذا بنيت من القول والبيع مثل إِبِلٍ قلت : قَوْلٌ وَبَيْعٌ، فصُحِّحت كما تصحح حَوْلًا وطَوْرًا.

(١) الكنهور من السحاب؛ المتراكب الثخين. والقندأو : الجريء المقدام ، وجمل قندأو وسندأو : خفيف جرىء.

(٢) الأصل، ت : إذا.

(٣) الكتاب ٢٨٤/٤.

(٤) الأصل، ت : فأما.

(٥) الأصل، ت : تحركا.

(٦) س : أورجل وصال وصاف. ورجل مال : ذو مال.

(٧) فوقه في (ك) : كذا. ويقال : كبش أصوفٌ، وصَوَفٌ، وصائفٌ، وصافٌ، وكثير الصوف. وفي الكتاب ٤٦٢/٣ : «وصَوَفُ الكبش : إذا كثر صوفه، وكبش أصوفٌ. هذه الكثيرة، وكبش صافٌ ونعجة صافّة».

فإن قلت : فإن في الفعل مثل فعل نحو : نِعَم وبُئْسَ ، فهلاً أعلتُ
فقلت : قيل .

قيل : هذا لا يلزم، لأن هذه الكسرة لما كانت من أجل الحرفِ الحلقى
لم تلزم فلم يعتدَّ بها وصارت^(١) الفاءُ كأنها على فتحها، كما لم يعتدُّوا
بالفتحة في نحو يَطأُ وَيَسَعُ، بل كانت بمنزلة الكسرة ، فحذفوا الواو، كما
حذفوها من يَزِن ونحوه ولم يثبتوها كما أثبتوها في يَوْجَل .

فأما وجه القلب في اللام مع الفتح فإن اللام لما اعتلت^(٢) حين انكسر
ماقبلها أو انضمَّ أرادوا أن يكون ذلك أيضاً إذا انفتح ماقبلها لتجرى اللام
على حكم واحدٍ في الاعتلال. وإلى هذا النحو من التعليل أشار سيبويه. وأما
العين فإنما اعتلت لأن الحركاتِ أبداً في هذه الحروف مستثقلةٌ لاسيما
الضمة والكسرة، فنقل عليهم في هذا فَعَلُ وفَعِلَ إذا قلت مثلاً : طَوَّلُ وخَوَّفُ
وهَيَّبُ ، فسكنوهما ألفاً فقالوا : طال وخاف ، ثم أعلوا أيضاً فَعَلُ كذلك

لتوالى الفتح ولتكون كأختيها فقالوا : قام وباع وأب، وحملوا على / ذلك ٣١٩
الاسم فقالوا : مالٌ ودارٌ وساقٌ، أصله : مَوَّلٌ ودَوَّرٌ وسَوَّقٌ، إذ هي من الواو
(لقولهم^(٣)) : أموال، ودار يدور، والسوَّق. وقالوا : رجل خاف ومال، أصله :
خَوَّفٌ ومَوِّلٌ، وكذلك ما أشبهه. وأما فَعَلُ في الأسماء من المعتل فقال ابن
جني : « لا أعلمه^(٤) » جاء اسماً فيما عينه معتلةٌ لصحيفا ولا معتلاً. ثم ذكر
أنك لو بنيت من قام مثل عَضُد لقلت : قامٌ، وأصله : قَوْمٌ، فقلبت الواو ألفاً
إذ تحركت وانفتح ماقبلها، كما قالوا : طال، وأصله طَوَّلُ.

(١) س، ك : فصارت.

(٢) الأصل، ت : أعلت.

(٣) سقط من الأصل، ت.

(٤) الأصل، ت : أعلم.

فإن قيل : قد تقدّم أن الواو والياء تنقلبان ألفاً لتحركهما من غير أن يكون ماقبلهما ساكناً^(١). وذلك قياساً مطرد فيما إذا وقع قبلهما الألف الزائدة في اللام والعين معاً ؛ ألا ترى أن الخليل وغيره يقولون في كساء ورداء : أصله كساوُ وردايُ، لكن وقعت الألف قبلهما زائدةً وهي تشبه الفتحة فانقلبت ألفاً، ثم اجتمع ألفان، فلما أرابوا تحريك (الألف^(٢)) الثانية انقلبت همزةً، وكذلك قالوا في همزة قائم وبائع، حرفاً بحرف، فقد وُجد الإعلال فيهما ولا حركة قبلهما، وذلك ينقض هذا .

فالجواب : أن ما تقدّم إنما هو أمرٌ تقديريٌّ لوجود له في الخارج^(٣)، فلم^(٤) يعتبره (٥- وقد تقدّم أن الناظم لم يعتبر^(٥)) ذلك العمل ولا بني عليه، وإنما بني هنالك على أن الواو والياء انقلبتا همزةً لوقوعهما طرفاً بعد ألف زائدة في كساءٍ ورداءٍ، وأنهما كذلك انقلبتا همزةً في فاعلٍ ونحوه ، لا أنهما انقلبتا ألفاً ثم همزةً ، وإذا كان العملُ عنده كذلك فلا يعترضُ عليه بما ذكره غيره. هذا مع أن الألف وحدها اختصت بهذا لشبهها بالفتحة، لأن الفتحة بعضها، وبذلك علّلوا هنالك القلب ألفاً. فَعَقْدُ الناظم (هنا^(٥)) صحيحٌ (وهناك صحيح^(٥)) على ما مضى ذكره ، وأيضاً فقد أتى بشرط مخرج نحو كساء وقائم أن يكون من هذا الباب، وهو الوصف الرابع :

(١) ماعدا (س) : إلا ساكناً.

(٢) عن س، ك.

(٣) ت : «لا وجود له فلم يعتبره في الخارج».

(٤) س : لم.

(٥) سقط من الأصل، ت.

أن تكون الفتحة مُتَّصِلَةً، وذلك قوله : «بَعْدَ فَتْحِ مُتَّصِلٍ» ، ومعنى اتصالها وجهان :

أحدهما : أن يكون تحرُّزٌ به من الفصل بينهما، أعنى بين الواو والياء وبين الفتحة بحرفٍ من الحروف كظَبْيَةٍ وَغَزْوَةٍ، فلا أثر لحركة الظاء والغين في الياء والواو للفصل بينهما، ولأنه قد مرَّ أن من أسباب القلب هنا توالي الحركات، وإذا سكن ما قبلهما فُقِدَ جزءُ العلة، وقد دخل هنا الفصل بالالف الزائدة، فليست إذاً الهمزة في قائم وبائع ولا في كساءٍ وراءٍ بمنقلبةٍ عن الألف، على اعتبار هذا الشرط كما تقدم له من أطراح هذا العمل. قيل : وله وجهٌ من النظر، وذلك أن هذا العمل لا يتعيَّن ولم يظهر له ثمرةٌ في الكلام، وإنما هو زيادة عمل صناعيٍّ فقط، وتقريب العمل ما أمكن هو الأولى، وأيضاً فإنَّ من قواعد سيبويه - على ما قرَّر ابنُ جنى^(١) - الحملُ على الظاهر وإن أمكن أن يكون المرادُ غَيْرُهُ، وقد أمكن هنا أن يكون القلبُ حصل في الواو والياء لا في الألف، فلا يُعَدَّلُ عنه إلا بدليل، وأيضاً قلبُ الألف همزةً طلباً لتحريكها أمراً قليلاً في الكلام شاذٌّ في الاستعمال، قلما يأتى / إلا في الشعر، ولذلك لم يقبله كبارُ النحاة في ٣٢٠ القياس، والقلبُ في كساءٍ، وقائمٌ ونحوه كثيرٌ جداً وقياسٌ مُطَرَّدٌ، فلو كان من ذلك الأصل لكان قليلاً^(٢) ونادراً أو شاذّاً، فكونه لم يكن كذلك دليلٌ على أنَّه ليس على ذلك التقدير ، وهذا من باب الاستدلال بالأحكام ، وهي من قواعد سيبويه وغيره، فلأجل هذا من الدلالة يقول الناظم : لا بدُّ من اتِّصال الفتحة. وهذا - والله أعلم - هو الذي أراد هنا وفي التسهيل، لا

(١) الخصائص ٢٥١/١.

(٢) الأصل : أو نادراً.

أنه قصد^(١) الفصل بالحرف الصحيح كغَزْوَةٍ وَظَبْيَةٍ، وإنما دخل مثلُ هذا بحكم الانجرار، على أن غيره قد احترز مما احترز هو منه^(٢)، فقالوا في نحو : قاوت وبايعت، وتقاولنا وتبايعنا، وحوَلْتُ وتحوَلْتُ : لا يعل^(٣) مثلُ هذا وإن تقدَّمته الفتحة. قال ابن جنى تفسيراً لما قاله المازني من ذلك : «إنما صحَّت هذه الأفعالُ كُلُّها لسكون ما قبل الياء والواو والمتحركتين، فلو قلبت الياء والواو في قاوَلْتُ وبايَعْتُ كما قلبتها في قال وباع^(٤) لوجب حذفُ إحدى الألفين ولزال البناء، أو قلبت الأخيرة من الواو والياء في زَنَيْتُ وشَوَّقْتُ^(٥) لتحرك ما قبلهما وزال البناء، فَتَجَنَّبُوا ذلك لكثرة التغير.

وكذلك تفعلتُ وتفاعلنا، لأن التاء إنما دخلت على فعلتُ وتفاعلنا^(٦)، ولما صحَّت هذه الأفعالُ صحَّت مصادرها أيضاً كالتقاول والقوال^(٧)، وشبه ذلك.

والوجه الثاني : أن يريد بالاتصال اتصال الفتحة بالواو والياء في كلمة واحدة تحرزاً من أن تكونا في كلمتين، فإنه لا يؤثِّر كقولك^(٨) : ذَهَبَ يَزِيدُ وَقُطِعَ وَرِيدُهُ، وخرجَ وليدٌ وأنطلقَ يُريدُ كذا، فإن مثل هذا لا اعتبار به كما لم يُعتَبَر في القاعدة الأولى وهي قاعدة سيِّد وميِّت، وذلك لأن^(٩) الكلمة الثانية ذات الواو

(١) الأصل، ت : قد فصل.

(٢) الأصل، ت : منها.

(٣) الأصل : إلا فعل.

(٤) في المنصف بعده : «وقبلهما ألف ساكنة لوجب...».

(٥) بعده في المنصف : «ألفين لتحرك».

(٦) بعده في المنصف : «بعدما وجب فيهما التصحيح، فلما صحَّت...».

(٧) في النسخ : والتقاول. وقد اختصر الشارح كلام ابن جنى، انظر المنصف ٢ / ٢٠٢ / ٢٠٣ .

(٨) الأصل، ت : قولك.

(٩) الأصل، ت : أن.

والياء ليس بواجب أن تأتي قبلها فتحةً، بل قد تكون وقد لاتكون، فكيف تتقلب ألفاً لأمرٍ يتخلف وينكسر ولايلزم؟ وهذا ظاهر.

الوصف الخامس : أن يكون مابعد الواو والياء متحركاً، وذلك قوله: «إِنْ حُرِّكَ التَّالِي». يعنى أن هذا الحكم ثابت على الإطلاق بشرط أن يكون التالى لهما متحركاً لا ساكناً، وهذا الشرط له ضميمتان^(١) مفهومتان من الكلام :

إحداهما : أنه إنما^(٢) يتأتى فيما يكون بعده حرفٌ في كلمته^(٣) كقام ونام ورام، وكذلك مصطفون وما أشبه ذلك، وإلا فإذا لم يكن بعده حرفٌ في كلمته^(٣) فلا متحرك ولا ساكن، وإن جاء من^(٤) كلمة أخرى فغير مُعْتَبَرٍ أصلاً، فإذا قلت : رمى زيد، أو رمى ابنك، أو رمى، ووقفت عليه - فالحكم واحدٌ إلا مايعرض من التقاء الساكنين قطً ، فأما الإعلاء فحاصلٌ على كل تقدير.

والثانية : أنه شرط في إطلاق القول بالإعلال المذكور أنه إذا تحرك ما بعد الواو والياء فانقلابهما ألفاً ثابتٌ على الإطلاق، بخلاف ماإذا سكن ما بعدهما فإن في ذلك تفصيلاً ذكره، ويدلُّك على هذا المعنى قوله : «وإنْ سَكُنَ كَفَّ إِعْلَالُ غَيْرِ اللَّامِ».. إلى آخر المسألة، فإنه ذكر أن سکون مابعدهما لا يثبتُ معه الإعلالُ على الإطلاق، بل يثبت في بعض المواضع ولا يثبت في بعضٍ، فدلَّ هذا/ من كلامه على أن التحريك شرطٌ في إطلاق

(١) س : ضميمان.

(٢) ك : أنه لا يتأتى.

(٣) الأصل، ت : كلمة.

(٤) س : في.

القول بالإعلال. والتفصيل الذى ذكر فيما إذا وقع بعدهما ساكن هو أنه لا يخلو أن تكون الواو والياء غير لام أو لاماً، فإن كانت غير لام – وذلك العين وما يقع في موقعه مما لا تتم به الكلمة – فيكف^(١) ذلك الساكن الإعلال، فتبقى الواو والياء على أصلهما، وذلك نحو : غَيَابَة^(٢)، وغَوَايَة^(٣)، وعَيَايَاء^(٤)، وجَوَاد، وطَوِيل، وقَوُول^(٥)، وبيَان، وما أشبه ذلك، فإنك لو أعلّلت مثل هذا لالتبس البناء المخصوص بغيره، وذلك لأنك إذا قلت في غيابة وغواية : غابة، وغاية، اجتمع ألفان، فلا بد من حذف إحداهما لالتقاء الساكنين، فيصير غيابة غابةً، وغواية من : قبل غايةً، وكذلك عيائاً عاياء، وجواد جاد، وطويل طيل، وقوول قول، وبيان بان، فتلتبس بماوافقهما من الأبنية، فلا يحصل فرق، فكهوا ذلك، وقد دلّ على هذا الحكم قوله : «وإن^(٦) سَكُنَ كَفَّ إِعْلَالٌ غَيْرِ اللَّامِ». يعنى إن سكن ما بعد الواو والياء كفّ إعلال غير اللام، وغير اللام هى العين وما إليها.

وإنما قال : «غير اللام»، ولم يُعَيّن العين، لأنه (قد^(٧)) يقع قبل اللام ما يعلّ وليس بعين^(٨)، وذلك الفاء إذا وقعت بالقلب في موضع العين كجاء، فإن أصله وَجَهٌ، ثم صار بالقلب جَوَهٌ، ثم^(٩) حَرَكُوا الواو بالفتح إذ بَنَوْه على صفةٍ أخرى

(١) الأصل، س : فكيف.

(٢) يقال : وقعوا في غيابة من الأرض، أى : في منهبط منها.

(٣) س : وغاوية.

(٤) س : وغيايَاء. بالغين المعجمة. ويقال : فحل عيَاء وعيائَاء : لم يضرب ناقةً قط، أو لا تهتدى للضراب. وفي حديث أم زرع أن المرأة السادسة قالت : زوجي عيائَاء طباقاء، كل داء له داء. ويروى : غيائَاء، بالغين المعجمة، وفسرت هذه الرواية – رواية الغين – بأنه في غيابة وظلمة لا يهتدى إلى مسلك ينفذ فيه.

(٥) الأصل، ت : قيل.

(٦) س : فإن.

(٧) سقط من الأصل.

(٨) الأصل، ت : بلام.

(٩) سقط من الأصل، ت.

فقالوا : جَوَّهْ، فوجب فيه^(١) ماوجب في العين نفسها في نحو : قام وهام، من انقلابها أَلْفًا لتحركها وانفتاح ماقبلها. لكن قد يُعْتَرَضُ على هذا المأخذ بقولهم : أَيْسَ، مقلوبٌ يَيْسَ، فإنهم لما قلبوه كان حَقُّه على هذا أن يُعَلَّ فيقال : أَسَ، كما يقال : خاف وهاب. والأولى أن يكون أراد بغير اللام العين فقط، ولايحتاج إلى هذا الاعتذار، ويكون ما جاء من جاه ونحوه نادرًا لا يُعْتَدُّ به.

وإن كانت الواو أو الياء^(٢) لأمًا فإن الساكن الذي يقع بعدهما قسمان.

أحدهما : أن يكون أَلْفًا أو ياءً مشددةً، والثاني : أن يكون غير ذينك.

فإن كان الأول فإنهما يمنعان إعلال اللام مطلقًا، وذلك قوله : «وَهَيَّ لَايَكْفُ إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ أَوْ يَاءٍ» صفتها كذا. وضمير «هي» عائد على الواو أو الياء^(٢)، وأعاد ضمير المفرد لأن العطف فيهما باو، ولو قال : وهما لايكف^(٣) إِعْلَالُهُمَا، لصحَّ، لأن معنى أو التنويع أو التختير، فيعني أن الساكن لايكفُ إِعْلَالُهُمَا إلا إذا كان أحدَ هذين الحرفين. فأما الألف فنحو : غَزَوَا ورميًا^(٤)، فإنه لو أُعِلَّ فقليل : ما وغزا لانحذفت الألف للساكنين ، فالتبس فعلُ الاثنين بفعل الواحد، فلم يمكن أن يَعْتَلَّ لأجل ذلك . وكذلك نحو : كَرَوَانَ ، وَعَدَوَانَ^(٥)، وَنَفَيَانَ ، وَغَلَيَانَ ، وما أشبه ذلك .

(١) الأصل، ت : بعد.

(٢) الأصل، ت : والياء.

(٣) الأصل، ت : لاكف.

(٤) الأصل، ت : ورضيا.

(٥) يقال : عدا الرجل والقرسى وغيره يعلو عَدُوًّا، وَعَدُوًّا، وَعَدَوَانًا، وتعداء.

ونفيت الريح التراب نَفَيًا ونَفَيَانًا : أطارته.

وعِلَّةُ ذلك ما تقدّم من مراعاة اللبس، إذ لو أعلّو فقالوا : كران، وعدان، ونفان، وغلان، لالتبس فعَلانُ بفعالٍ، فاجتنبوا ذلك لاحتمال التصحيح.

ويدخل في هذا : فتيان، وعصوان، وفتيات، وما كان مثله. وأما نحو فَتَتَيْنِ وَعَصَوَيْنِ، فلا تدخل له تحت ضابطه، ولعلّه اتّكل في ذلك على مامرٍّ في التثنية، ويكون وجهه ما تقدّم أنفاً من الالتباس على تقدير الإعلال/ والحذف. وقد يُحذفُ ذلك الساكن فيعاملُ معاملةً الموجود لأنّه ٣٢٢ في تقدير الوجود وفي بنيته، فيترك الإعلالُ لأجله، كما إذا رُحمت «كَرَوَان» و«نَفَيَان» مسمًى (بهما^(١)) على لغة من نوى المحذوف، فإنك تقول : ياكُرَو، ويانَفَي، فلا تقلب الياءَ والواو ألفاً، لأن الساكن بعدهما وهو الألف في حكم الموجود فالساكنُ إذاً في كلامه يشمل هذا، فقوله : «بساكن^(٢)» يعني لفظاً أو تقديرًا.

وأما الياء المشدّدة فنحو الياء النُسبية في رَحَوِيٍّ وَعَصَوِيٍّ وَقَنَوِيٍّ وَحُبْلَوِيٍّ وَتَحَوِيٍّ^(٣). ولا يختصُّ بالنسب، فإن الحكم كذلك وإن لم تكن للنسب، كما إذا بنيتَ من رميت مثل حَمِصِيصَةٍ^(٤) فإنك تقول : رَمَوِيَّةٌ، أصله : رَمِيَّةٌ، فاجتمع فيها من الياءات ما كان يجتمع في رَحِيٍّ لو أتى

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل، ت : ساكن.

(٣) هذا منسوب إلى تحية.

(٤) الحَمِصِيصُ : بقلة نون الحماض في الحموضة طيبة الطعم، واحده حَمِصِيصَةٌ.

به في النسب على الأصل، فَغُيِّرَتِ الياء المكسورة بقلبها واوًا فقلت : رَمَوِيَّةٌ،
ولاتقلبها ألفًا فإن ذلك يؤدي إلى حذفها فيختل البناء.

فإن قلت : اتركها ألفًا ولا يلزم من ذلك التقاء الساكنين المحذور، لأنهم قد
قالوا : شَابَةٌ ودَابَّةٌ، فجمعوا بين ساكنين، لأنَّ قبل المشدِّدِ (١) ألفًا (٢) فحصل
شرط ثبوتهما.

فالجواب : أنَّ شرط الألف الواقعة قبل المشدِّد أن تكون زائدة غير منقلبة
عن شيء، ألا ترى أنها في دَابَّةٍ ألفٌ فاعلة، و(في) (٣) دوابٌ ألفٌ فواعِلٌ، بخلاف
مسألتنا، فإنَّ الألف فيها منقلبة عن الياء التي هي أصل بإزاء الصاد الأولى من
حَمَصِيصَةٍ، فلم يمكن إلا أن تُحذف، وإذا حُذِفَت حصل المحذور.

وأيضًا فيلزم أن تقع ياءُ النسب بعد مفتوح لو قلت في رَحَوِيٍّ : رَحَى.
وهذا ما لا يقال. ومثلُ هذا لو بَنَيْتَ مثلَ حَمَصِيصَةٍ من الغَزْوِ لقلت : غَزَوِيَّةٌ، فلم
تقلب الواو ألفًا لما تقدم (٤).

وأما إن كان الساكن غير الألف والياء المشددة فإلعلال غير مُمْتَنِع،
والساكن لا يكف الإلعلال ولا يمنع جريانه، وذلك نصُّ قوله : «وَهِيَ لَا يُكْفُ إِعْلَالُهَا
بِساكِنٍ».. إلى آخره. فأخبر أنَّ ماعدا الألف والياء المشددة من السواكن غيرُ

(١) الأصل : المشددة.

(٢) في النسخ : ألف.

(٣) سقط من الأصل، ت.

(٤) الأصل، ت : كما.

مانع، فتقول في رمي إذا أسندته إلى مؤنثٍ : رَمَتْ، أصله : رَمَيْتَ، فاعتلت اللام بالانقلاب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها - وإن وقع بعدها^(١) ساكن وهو التاء - ثم اجتمع ساكنان : الألف والتاء، فَحُذِفَتِ الألف لالتقاء الساكنين فصار رَمَتْ. وكذلك : رَمَوْا، أصله : رَمَيُوا، فانقلبت الياء ألفاً، فصار : رَمَاوا، ثم رَمَوْا. وكذلك : مصطفون والأعلون، الأصل : مصطفئون والأعليون، ثم صار : مصطفاون والأعلاون، وكذلك : مصطفين والأعين في النصب والجر، الحكم في ذلك واحد .

ولما أطلق القول في هذا الحكم ولم يستثن شيئاً دلّ على أنّ ذلك يكون في الجمع وفي المفرد إذا أدّى إليه التصريف، فإذا بنيت من الهمزة مثل عَنكَبُوتٍ^(٢) قلت : آأوت، أصله : آأَيُوت^(٣)، ثم فُعِلَ في الياء ما تقدم من الانقلاب لوجود الشروط فصار : آأوت . وكذلك مثله من الغزو : غَزَوُتْ ، ومن الرمي : رَمَيُوتْ ، أصله : غَزَوُوتْ وَرَمَيُوتْ .

وخالف في هذا بعضهم فذهب إلى / أنّ الإعلال المذكور مُخْتَصٌّ^{٣٢٣} بالجمع، وأما المفرد فلا، وإنما يبقى على صحته، فتقول على هذا : آأَيُوتْ، وَغَزَوُوتْ، وَرَمَيُوتْ. وكذلك يقال على هذا في فَعَلُوتٍ من الغزو : غَزَوُوتْ، ومن الرمي : رَمَيُوتْ ، وعلى مذهب الجمهور : رَمَوْتُ وَغَزَوْتُ على الأصل المتقدم. وإنما ادعى ذلك الجمهور ولم يجعلوه مثل النُّزَوَانِ والغَلَيَانِ لوجهين :

(١) في النسخ : بعد ساكن.

(٢) الأصل، ت : العنكبوت.

(٣) قلبت الهمزة الأخيرة ياءً لأنها لام بعد أخرى متحركة. انظر شرح الشافية للرضي ٥٥/٣.

أحدهما : أن الحذف مع الألف يوقع في الإلباس كما تقدّم ، بخلاف هذا فإنّ اللبس فيه مأمون.

والثاني : أن الفتحة خفيفة فسَهّل التصحيحُ فيها، بخلاف غَزُوتِ ورمَيُوتِ ونحوهما لانتفاء (الفتحة و^(١)) وجود ما هو ثقيل.

فإن قيل : فكان يلزم من هذا الإعلالُ في رمويّة المتقدم.

فقد تقدم وجه التصحيح وأنه يوقع في الاختلال، وأيضا فالنسب قد تقرّر فيه ذلك الحكم، وما كان مصيره إلى نحوه من المعتلّ كرمويّة عوملَ معاملته للشبه الذي بينهما.

وبعد فإذا اجتمعت هذه الشروط اقتضى كلامه صحة الإبدال مطلقا، كانت الواو والياء أصلين ، أو منقلبتيْن^(٢) عن أصلى، أو زائد.

فمثال كونهما أصلين : سار، وهاب، وطاع، ورمي وسعى، ودنا، وطلال، وما أشبه ذلك.

ومثال كونهما منقلبين عن شيءٍ أصلى قولهم : أعطى، واستقصى، وأغزى، وملهى، ومغزى. أصلُ هذا كلّهُ : أعطَوْ، واستقصَوْ، وأغزَوْ، وملهَوْ، ومغزَوْ، فلما وقعت الواو رابعة فصاعداً قلبت ياءً فصارت في التقدير : أعطى، واستقصى، وملهى، ومغزى ، فوقعت الياء متحركةً وقبلها فتحةً، فانقلبت ألفا. وكذا لو بنيت من قرأ مثل دحرج لقلت : قرأى، أصله قرأاً، ثم قلبت الهمزة ياءً لاجتماع الهمزتين، فصار : قرأى، ثم صار : قرأى للعلّة المذكورة، فالألف في قرأى بدلٌ من الياء لامن الهمزة، قال ابن جني : «ويدلّك على أنه لا بدُّ من هذا

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) الأصل، ت : منقلبين.

التقدير فيها لتكون الألفُ بدلاً من الياء المبدلة من الهمزة قولُ النحويين في مثل فعل^(١) من قرأت : قرأى، أفلا ترى كيف أبدلوها ياءً. وكذلك قولهم في مثل فرزدق من قرأت : قرأياً، وأيضاً فبدلك على صحة ذلك أنك متى أسكنت (اللام^(٢)) فزالت اللفظة رجعت اللامُ إلى أصلها وهو الياء، كقولهم في افعلت^(٣) من قرأت وهرأت: اقرأيت واهرأيت^(٤).

ومن مثل الواو المنقلبة قولهم في رحوي إذا رُخِمَ على مالم يُنَو : يارحاً، فالألف بدل من الواو المبدلة من الياء، لأنك لما حذفت الياعين بقي التقدير : يارحو، فصارت الواو في هذه اللغة حرف إعراب، فوجب الانقلاب ألفاً، لأنها اجتنبَتْ لها ضمة الراء في ياحار، فحصلت الشروط على ما ينبغي، فالألف إذاً ليست بدلاً^(٥) من الياء الظاهرة في رحيان. وكذلك حكم فتوى وهنوى وشروى.

ومن غريب هذا أنك إذا قلت في تلك اللغة في مَلْهَوِيّ : ياملهى، فالألف هنا بدلٌ من ياءٍ، بدل من واوٍ، بدل من أَلَفٍ، بدلٌ من ياءٍ، بدل من الواو التي هي لام الفعل، فتأمل ذلك فلا بد منه.

ومثال كونهما^(٦) منقلبتين / عن زائدٍ قولك^(٧): يازمأ، ترخيم زُمَيْل، ٣٢٤ على لغة من لم ينو. ومثله أَلَفٌ سَلَّقَى وجَعَبَى، فالألف بدلٌ من ياء الإلحاق

(١) الأصل، ت : افعل.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الأصل : في العطف.

(٤) انظر المنصف ٢/٢٥٢ - ٢٥٣، ٢٦٢.

(٥) الأصل : مبدلة.

(٦) الأصل، ت : قولهما.

(٧) في النسخ : فقولك.

في سَلَقَيْتُ وَجَعَبَيْتُ^(١). وكذلك إذا سَمَّيْتَ بعُنُوقٍ جمع عُنَاقٍ^(٢) ثم رخمته على من لم يَنْوَ أبدلت واؤه ياءً كَأَجْرٍ وأَدْلٍ، فتقول : يا عُنَى، فإن سَمَّيْتَ به ونسيت إليه قلت : عُنُوى، لأنك صيرته إلى عُنَى كهْدَى، ثم تقلب ألفه واواً للياء النسبية، فإن رَخَّمْتَ هذا كله حذفْتَ ياء النسب، وأبدلت من الواو وألفاً^(٣) للعلّة المذكورة فقلت : يا عِنا، فالألف الآن في عِنا إنما هي بدل من الواو الزائدة في عُنُوى، والواو في عُنُوى بدل من الألف في عُنَى، والألف في عُنَى بدل من الياء في عُنَى، والياء في عُنَى^(٤) بدل من الواو في عُنُو الذي هو ترخيم عُنُوقٍ.

ثم بعد هذا اعلم أن هذه (الشروط)^(٥) الخمسة ترجع في التحصيل إلى أربعة، على أن يكون قوله : «بِتَحْرِيكِ أَصِلْ» شرطاً واحداً، كأنه إنما شرط أن تكون الواو أو الياء متحركة في الأصل خاصة، ويكون هذا الشرط شاملاً لما كان فيه حرفُ العلّة متحرّكاً في الحال كما تقدّم من المثل، ولما كان في الأصل متحرّكاً وإن لم يكن كذلك في الحال، وذلك نحو : مقام، ويُقام، أصله : مَقُومٌ ويُقُومُ، فقلبت الواو أَلِفاً لتحركها أصلاً وانفتاح ما قبلها لفظاً، كما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى. وهذا المأخذ مفهوم من كلامه لأنه قال : «من واوٍ أو ياءٍ بِتَحْرِيكِ أَصِلْ»، فقلبه «بتحريك» في موضع الصفة للواو والياء، والتقدير : من واوٍ أو ياءٍ ملتبستين بتحريك أَصِلْ، والتباسها بالتحريك الأصيل لا يعطى وجود التحريك في الحال، وبيانُ هذا المأخذ سيأتى بحول الله تعالى.

(١) سَلَقَيْتُهُ : ألقيته على ظهره، وجعبيته : صرعته.

(٢) العناق : الأنثى من ولد المعز، والجمع أعنق وعُنُق وعُنُوق.

(٣) الأصل : الياء.

(٤) الأصل، ت : عنوى.

(٥) عن س، ك.

ثم إن عَقَدَ الناظم معترَضُ من أوجهٍ خمسةٍ :

أحدها : أن الواو والياء إذا كانتا عيناً وكانتا بدلاً من همزة فإن هذا القلب لا يكون فيها، بخلاف اللام فإنها على خلاف ذلك، فقد تقدّم في فَعَلَل من قرأت أنك تقول : قرأى، فأبدلت الألف من الياء وإن كانت بدلاً من همزة، لأنّ البديل فيها لازم، فلم يراعوا أصلها، وأمّا إذا كانتا عيناً فقد راعوا الأصل من الهمزة فقالوا في فَعَلٍ من الهمزة : أوأ^(١)، وإن كانت الواو محضة لارائحة للهمزة فيها، وهذا مما استثناه في التسهيل فقال : «وتُعَلُّ العينُ بالإعلال المذكور إن لم يسكن ما بعدها أو يعل، أو تكن هي - يعنى العين - بدلاً (من)^(٢) حرف لايعل^(٣)». فحرّز من أن يكون بدلاً من حرف لايعل هذا الإعلال، والهمزة من^(٤) ذلك القبيل، وقد قال الأخفش في مثل عَضِرَ فُوطٍ من الآء^(٥) : أوأيوء. فأقرّ الياء^(٦) المضمومة وقبلها فتحة ولم يقبلها^(٧) ألفا ثم يحذفها كما قال في مثل عنكبوت من الرمى : رَمِيَتْ كمصطفَيْن^(٨). فقد حصل أنه لابد من استثناء الواو والياء المنقلبين عن الهمزة، ولم يستثنه الناظم، فأوهم جريان حكم القلب فيهما، وليس كذلك.

(١) الهمزة الثانية المفتوحة بعد أخرى مفتوحة تقلب واواً عند غير المازنى، انظر شرح الشافية للرضى ٥٦/٣.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) التسهيل ٣١٠.

(٤) الأصل : في.

(٥) العضرفوط : نويّة بيضاء ناعمة. والآء : واحدة الآء، وهو شجر من مراتع النعام، والألف التى بين الهمزتين أصلها الواو انظر اللسان، مادة : أوأ.

(٦) الأصل، ت : الفاء.

(٧) في النسخ : ولما.

(٨) انظر المنصف ١٥١/٣.

والثاني : أنه قد اقتضى أن مابعد الياء والواو إن حُرِّك فلا بدَّ من الإعلال، كان حرف صحة أو حرف علَّة، وليس كذلك، بل إن كان حرف علَّة لم يلحقه الإعلال في بعض تصرفاته / ، فإن الواو والياء يَصْحَان ٣٢٥ نحو : قَوِيَّ وَغَوِيَّ وَهَوِيَّ وَحَيَّ وَعَيَّ، وكذلك فَعْلَان من القوة إذا قلت : تَوَوَان، على رأى سيبويه^(١)، وكَطَوِيَان في فَعْلَان من طويت . أمَّا مثل قَوَوَان وَطَوِيَان فقد أخرج به بقوله بَعْدُ :

وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا

يَخُصُّ الْأِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَ

فَيَبْقَى الاعتراضُ بمثل هَوِيَّ وَحَيَّ ونحوهما، إذ ليس في كلامه ما يخرج به عن حكم الإعلال، وهو مُصَحَّح بلائِدٌ، وقد استثنى في التسهيل هذا، وهو واجبٌ أن يستثنيه، فقال : «إن لم يسكن مابعدهما أُويعَتَلْ^(٢)». على أن قوله : «أو يعتل» فيه نظر.

وجهُ تصحيح هذا أنهم (لو^(٣)) قالوا في حَيَّ : حَايَ، وفي هَوِيَّ : هَايَ، وفي قَوِيَّ : قَايَ، لوجب أن تصحَّ اللام أيضا في المضارع فكنت تقول : يَحَايُ وَيَهَايُ. (ويَقَايُ^(٤)) وفي ذلك ظهور ضَمَّة^(٥) الإعراب في ياءٍ آخر فعل، وذلك ثَقُلُ بَيِّنٍ يَنْضُمُ إلى ثَقُلِ الفعل، بخلاف الاسم لخفته فإنَّك

(١) الكتاب ٤/٤٠٩.

(٢) التسهيل ٣١٠.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) سقط من الأصل، ت.

(٥) في النسخ : صحة. انظر شرح الرضي على الشافعية ١١٣/٣ - ١١٤.

تقول فيه : رَمَى وَغَزَوْ، وإذا كان كذلك فكلام الناظم يقتضى أن مثل هذا يُعَلُّ^(١)، وذلك اقتضاء (غير^(٢)) صحيح.

والثالث : أن بعض السواكن سوى الألف والياء المشددة قد تقع بعد اللام فتمنعها الإعلال، وهو قد أطلق القول بأنه لا يكفها من السواكن إلا ذاك دون غيرهما، وقد وجدنا النونين للتأكيد يمنعهما من القلب إذا قلت : اَرْضَيْنَ، واخْشَيْنَ، وهل تَرْضَيْنَ؟ وهل تَخْشَيْنَ؟ قال جبلة^(٣) بن الحارث العُذْرِيّ، أنشده سيبويه^(٤):

اسْتَقْدِرِ اللَّهَ خَيْرًا وارضَيْنِ بِهِ

فبينما العُسْرُ إذْ جَاءَتْ مِياسِيرُ

ولا يصح أن يُقال : إن الحركة عارضة في الياء بدليل ردّ العين في مثل قَوْلُنَّ الحق، وبيعَنُ ثوبك، وخافَنُ زيدا، ولو كانت عارضة لم ترجع كما لم ترجع في قُلِ الحق، وبيعِ الثوب، وخَفِ الله.

والرابع : أن الإعلال قد وُجد مع الياء المشددة وعُمل عليه، وذلك مع ياء النسب، فقد تقدم أن ياعى النسب إنما تدخلان على الاسم مع تقديره منطوقاً به، ألا ترى أنهم يقولون : إن الواو في رحوى بدلٌ من الألف في رحي، بل يقولون في شَجَوِيَّ وعمَوِيَّ : إن الواو منقلبة عن الألف في شجا المقدّر، وألف

(١) الأصل، ت : فعل.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) كذا، ولم ينسب في الكتاب، ونسبه البغدادي في شرح أبيات المغنى ١٦٨/٢ إلى حريث بن جبلة العذري.

(٤) الكتاب ٥٢٨/٣، وسر الصناعة ٢٥٥.

شجا لم تُوجد ولا نُطِقَ بها، ولكنهم^(١) قدَرُوا الاسم حين كان على فَعَلٍ أن يصير إلى فَعَلٍ لأجل أن تَلَحَقَ ياء النسب ولا كَسَرَ قبلها إلا ما يليها. وقد شُرِّحَ هذا هنالك، وانبنى على ذلك مسائل وفروع تقتضى أن لا بُدَّ من تقدير الاسم كامل الصيغة لايبقى له إلا دخول الياعين فقط. وإذا ثبت هذا فنحن في شجوى ونحوه قد أعملنا القاعدة من قلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبنا الألف واوًا، لا أننا قلبنا الياء واوًا، إذ لا موجب لذلك (إلا^(٢)) بهذا^(٣) التدرج، فهذا ضد ما قرره هنا. ولا يقال : إن الألف هنا لم تظهر قط فلذلك لم يعتبرها لأننا نقول : كذلك الألف في مصطفون لم تظهر قط، فإن ادعيت صحة القلب في مصطفون لزمك أن تدعيه في / ٣٢٦ شجوى ، وإن ادعيت عدم القلب في شجوى لزمك مثله في مصطفون، فلا فرق بينهما في الطلب بالإعلال أو بالتصحيح.

والخامس : أنه نقصه شرطاً من الشروط المعتمدة في هذا الحكم وهو أن يكون اتصال الفتحة بالواو أو بالياء اتصلاً أصلياً لا عارضاً، فإنه إن كان عارضاً لم يُعْتَبَر به، وهذا الاتصال الأصلي^(٤) المتحرز به، فسر شيوخنا به كلامه في التسهيل^(٥)، وهو أنه تحرز به من مثل نحو وشبهه في نحو، فإن الحركة هنا ليست بأصلية، وإنما هي لأجل حرف الحلق كنهـ ونـ وحـ وتحرز أيضاً به من عروض الاتصال بسبب حذف يلحق

(١) الأصل : ولكن.

(٢) عن س، ك.

(٣) الأصل : هذا.

(٤) في النسخ : العارض.

(٥) التسهيل ٣١٠.

الكلمة فلا اعتداد به، كما إذا بنيت من (جَدُول^(١)) مثل عَلِبَطٍ وَهَدِيدٍ المحذوف الألف، فإنك قائل : جُدُولٌ، بخلاف يَرَى، فإن فتحة الراء الآن متصلةً بالياء التي هي لام اتصالاً أصلياً؛ إذ الأصل يَرَأَى، ثم نُقِلَت تلك الفتحة نفسها إلى الراء. ومن مُثُل ذلك ما إذا بنيت مثل عَرَّتْنِ من الغزو أو الرمي فإنك تقول : غَزَوْ وَرَمَى، أصله : غَزَوْوْ وَرَمَيُّ فدخل في باب أَجْرٍ وَأَظْبٍ، وصحَّت اللام الأولى، لأن الفتحة مفصولة منها في التقدير بالحرف المحذوف، لأن الأصل في المماثل عَرَّتْنِ، وكذلك موازن عَلِبَطٍ من الغزو أو الرمي تقول فيه : غَزَوْ وَرَمَى، رفعاً وجراً، وغَزَوِيًّا وَرَمِيًّا، نصباً. ولاتَّعَلَّ اللام الأولى لفصلها من الفتحة بالآلف في الأصل، وهي مُقَدَّرَةٌ بعد الحذف.

هذا تفسيرُ بعضِ الأَشْيَاخِ. وَفَسَّرَهُ لَنَا شَيْخُنَا الْقَاضِي الْحُسَيْنِيُّ - رحمه الله - بأنَّ مراده بالاتِّصَالِ الْأَصْلِيَّ التَّحَرُّزُّ من نحو : أَحَوَاوَى ، أَفْعَلٌ من الحَوَّةِ، فَصَحَّتْ وَاوُهُ التي هي اللام الأولى لأنَّ اتصالها بالفتحة (التي^(٢)) قبلها غيرُ أصليٍّ.

قال : فَإِنَّ أَفْعَلَ أصله أَفْعَالٌ، فكان أصلُ هذا أَحَوَاوَى. قال : وهذا القيدُ صار مُغْنِيًّا عن أن يُقَيِّدَهُ بأنَّ آخره مُعْتَلٌّ كَالنَّوَى وَالطَّوَى. قال : وهذا مثالٌ حسن.

وقد أُورِدَ عليه في هذا التفسير إشكالٌ، وهو أنه بني فيه على رأيٍ من رأى أَنَّ أَفْعَلَ مقصورٌ من أَفْعَالٌ، وهو وإن كان مذهبَ صاحبِ الكتابِ إذْ قال

(١) سقط من س.

(٢) عن س.

في مسألة «لم أبله» : «كما حذفوا ألف^(١) احمر وألف عبط وواو غد^(٢)» .
وليس مذهباً (له)^(٣) في التسهيل، بل ظاهره خلاف^(٤) هذا^(٥) المذهب، لأنه
قال في باب أبنية الأفعال ومعانيها : «ومنها للالوان افعل» . ثم قال : «وقد تلى
عينه ألف^(٥)» .

قال الراد : فهذا جلي^(٦) في أن الألف ليست هي الأصل . قال :
فالحق أنه فانت له في القيود مع نظائره مثل : رمي، وحي، وقو^(٧)، وقو^(٨)، في
موازن جحمرش من الرمي، وحييت، وقوة . وقد صرح بصحتها في مواضعها،
وكلامه في هذا الفصل يقتضي إعلالها . قال : وإنما ارعوى واخووى في
اللامين نظير هوى وبابه في اللام والعين، فلو أعل الأول فيهما وصحح الآخر
لوجب في المضارع ما لا نظير له من ظهور الإعراب في آخر الفعل المعتل، إذ
كنت تقول : هاى يهاى، وارعاى يرعاى، واحواو يحواو، فعكسوا لذلك، ليجرى
على الباب المطرد .

(١) س : «الألف من احمر» .

(٢) الكتاب ٤/٤٠٥ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سقط من س .

(٥) التسهيل ٢٠٠ .

(٦) الأصل : حكي .

(٧) انظر الإعلال في شرح الشافية للرضي ٣/١٩٠ - ١٩١ .

(٨) في النسخ : وقى . وهذا المثال قد اجتمع في آخره أربع واوات، وانكسر ما قبل الأخيرة فتقلب
الأخيرة ياء، ويعمل المثال إعلال قاض، وسيبويه يقف به عند هذا الإعلال، فيقول : قو، وأما
الأخفش فيقلب الثالثة ياء فيقول : قو، استقلاً للواوات .

وعلى ذلك فمما ثبت في النسخ وهو : قيو، تحريف، ولعله من أثر المثالين قبله، فكل منهما فيه ياء
قبل واو . انظر شرح الشافية للرضي ٣/١٩٦ - ١٩٧ . هذا وسيأتى قو على الصواب عند شرح
بيت الألفية : وإن لحرفين ذا الاعلال استحق .

هذا ماقالاه، وعلى كل تقدير فهذا كله مما فات / الناظم التنبيه ٣٢٧

عليه،

ولا يلزم إن فسرنا هنا بما فسر به^(١) شيخنا الحسنى ما ألزمه في التسهيل، لأن له في هذا النظم مذاهب تخالف مذاهب^(٢) التسهيل، فلعله رجع عن ذلك عند نظم هذه الأرجوزة، وإذا احتتمل هذا لم يندفع هذا التفسير.

والجواب عن الأول أنا نقول بموجبه، ونلتزم أن الواو والياء المبدلتين من الهمزتين سائغ فيهما القلب المذكور، أمّا اللام فقد تقدم ماقاله^(٣) ابن جنى في فعلل من قرأت، وما استدلل به على ذلك، وقد نص عليه المازني، وما نقله عن الأخفش ذكره عنه ابن جنى في فصل العويص^(٤) من المنصف، لكنه ذكر في الفصل نفسه قبل ذلك بنحو ثلاث مسائل أنك لو بنيت من الاء مثل عنكبوت لقلت: «أَوُوتُ بمنزلة عَوَعَوْتُ، وكان الأصل: أَوُوتُ، فقلبت الهمزة الأخيرة ياء فصارت: أَوُيُوتُ، فأسكنت الياء استئقالاتاً للضمة عليها وحذفت لسكونها وسكون الواو بعدها، كما تقول في مثله من رميت: رَمَيُوتُ». قال: «فإن قيل: إن الياء في أَوُيُوتُ^(٥) أصلها

(١) الأصل: «بما فسر شيخنا».

(٢) الأصل: «بخلاف التسهيل». ت: «بخالف التسهيل».

(٣) س، ك: قال.

(٤) هذا الباب في المنصف ٩٧/٣.

(٥) في المنصف: أويوت. والصواب ما هنا.

الهمزُ فَهَلَا اسْتَخَفَّتْ الحركة عليها كما تُسَخَفُ على الهمزة؟ قيل^(١): لا، لأنَّ هذا قلب وليس على جهة التخفيف القياسي الذي أنت فيه بالخيار إن شئت خَفَّفْتَ وإن شئت حَقَّقْتَ»، قال : «ولو كان هذا الذي ذكرته لازماً لقالوا في جاءٍ : جائئٌ وجائئٍ، ولم يستثقلوا الضمة ولا الكسرة على الياء لأن أصلها الهمز. وليس الأمرُ كذلك، بل «جاءٍ» يجرى مجرى قاضٍ، فلذلك جَرَتْ لامُ فَعْلُولَتِ الثانية مجرى ما أصله الياء^(٢)». هذا ما ذكره هناك، وهو بلا شكٍّ مخالف لما ذكره أبو الحسن، لكن هذا في الأخذ به أولى ممَّا ذكره هناك، لأن ما ذكره هناك إنما أتى به في معرض النقوية لمسأله^(٣) ثمة، وقد يقوى الإنسان ما يذهب إليه نظره بالمازب المختلفة، وذلك مشهورٌ عند أهل النظر، فلذلك لم يتعرض لمخالفته، كيف وهو يعتضد به! بخلاف ما ذكر هنا فإنه إنما أتى مسأله من بابها. وأيضاً فقد صرَّح بذلك في «سرُّ الصناعة»^(٤) أيضاً، واستدلَّ على صحته، كما أنه بسَطَ هنا شيئاً من الاستدلال ولم يستدلَّ هناك على صِحَّةِ مذهب الأخفش، فالظاهر أنَّ الواو والياء المبدلتين من الهمزة بدلاً محضاً لازماً كما في اجتماع الهمزتين حكمها حكمُ الأصليتين. وأما العين فالظاهر أنها كذلك أيضاً، وفيما قيل من بناء فَعَلٍ من الآءة : إنه أوَّ، نَظَرُ؛ بل أقول : آء، لأن الهمزة^(٥) الثانية قد قُلِبَتْ وأوَّ محضةٌ فصارت كماءةٍ، من غير فرق ظاهر. ولا حجة في عدم القلب في أيمة، لأنَّ الياء ليس أصلها التحريك، بخلاف هذه. وقد ظهر منه

(١) في المنصف : «قيل : لأن هذا...».

(٢) المنصف ١٣٦/٣ - ١٣٧.

(٣) الأصل : المسألة.

(٤) سر الصناعة ٧٣٩.

(٥) الأصل : «بل أقول الآن الهمزة...».

في التسهيل أنه إنما تحرز هنالك بقوله : «أو تكن هي بدلاً من حرف لا يُعَلَّ»، من ياعشيرة^(١) المبدلة من جيم شجرة، فهو وما ارتكب من ذلك، إن^(٢) صحيحاً فصيحاً، وإن فاسداً ففاسداً، والله أعلم.

/ والجواب عن الثاني : أنه قد يدخل له نحو غوى تحت احترازه ٣٢٨

المذكور بعد هذا في قوله :

وإن لحرفين ذا الإغلال استحق

صُحَّحَ أَوَّلُ

فالياء في غوى ونحوه لابد من إغلالها لما ذكر، وإذا اعتلت وجب تصحيح الواو قبلها، وسيأتي ذكر ذلك إن شاء الله تعالى.

والجواب عن الثالث : أن حكم الآخر مع نون التوكيد قد تقدم في بابه أنه يصح، والعلّة في عدم قلب يائه ألفاً أن النون هنا كالف الاثنين، فكما أن ألف الاثنين لاتنقلب^(٣) معها الياء ألفاً نحو : اخشياً وارضياً، فكذلك النون، ولم يجر أن يُعْلُوا إذ لابد من حذفها لالتقاء الساكنين، وذلك مناقض لما قصدوا من ردها وبناء الكلمة على النون، وكذلك حكم المضارع إذا قلت : هل تخشين؟ وهل ترضين؟ والله أعلم.

والجواب عن الرابع : أن الناظم لم يبين^(٤) في النسب على أن الواو

(١) في اللسان : الشجر والشجر من النبات : ما قام على ساق.. والواحدة من كل ذلك : شجرة وشجرة ، وقالوا : شيرة ، فابدلوا ، فإما أن يكون على لغة من قال : شجرة، وإما أن تكون الكسرة لمجاورتها الياء، قال :

تحسبه بين الإكّام شيرة

(٢) الأصل : «إن كان صحيحاً.. وإن كان فاسداً».

(٣) الأصل، ت : تقلب.

(٤) س : يبين.

والياء في شجوى وغيره إلا على إسقاط هذه الواسطة وجعل القلب في مثل هذا من الياء إلى الواو ، من غير واسطة على ما ظهر من كلامه هناك. لكن قد يُقال له : فذلك مصطفون، ماتنكر أن يدعى مدع أنه لم يحصل فيه قلب الياء ألفاً، بل لما ظهرت الضمة على الواو في مصطفون استثقلوها (عليها^(١)) فحذفوها، ثم اجتمع واوان فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين، ولا يكون ثم قلب البتة. ويجب عن هذا بأن الألف في مصطفون قد ظهرت في المفرد، لأن جمع السلامة مبني على مفردة حقيقة بخلاف باب شجوى، وأيضاً فإنه لو كان كذلك لوجب حين تسكين الواو أن تنقل حركتها إلى ما قبلها فيقال : مصطفون، وفي النصب والجر : مصطفين، كالعادون والعادين، والقاضون والقاضين، فأن لم يفعلوا ذلك والتزموا الفتح دليل على أن المحذوف هو الألف لا الواو ولا الياء. وهذا بخلاف شجوى في شج^(٢)، وحيوى في حى، فإنه لا دليل فيه على أن المنقلبة هي الألف دون الياء المتقدمة الرتبة على الألف. فقد ظهر الفرق بين الموضعين، وبانت صحة كلامه.

والجواب عن الخامس : أن الناظم لم يهمل التنبيه على هذه الأشياء^(٣) المذكورة، فإنه شرط الاتصال، وقد تقدم أن الاتصال المقدر الانفصال في حكم الانفصال، وإنما أراد الاتصال^(٤) الحقيقي، ومثل علبط أو عرتن من الغزو ليس كذلك، فذلك احووى على قول سيبويه. وأما نحو فقد خرج بقوله: «بتحريك

(١) عن س، ك.

(٢) الأصل : شجو.

(٣) الأصل : « هذه الياء ».

(٤) س : الانفصال .

أُصِلَ». وَأَمَّا قَوُّو^(١) وَحَيُّوْهُمَا فَسَيَّئِي وَجْهُ خُرُوجِهِمَا وَتَنْبِيَهُ النَّاضِمِ عَلَى أَمْثَالِهِمَا بَعْدُ عِنْدَ قَوْلِهِ : «إِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الْإِعْلَالِ اسْتَحَقَّ». فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ.

ثُمَّ أَخَذَ يَذْكُرُ بَعْضَ مَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ الشُّرُوطُ لَكِنْ مَنَعَ مِنَ الْإِعْلَالِ مَانِعٌ، وَذَكَرَ مِنَ الْمَوَانِعِ أَرْبَعَةً، أَحَدُهَا : الْحَمْلُ فِي^(٢) الصَّحَّةِ عَلَى مَا لَابَدُ مِنْ صَحَّتِهِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ :

وَصَحَّ عَيْنٌ فَعَلَ وَفَعِلًا

ذَا أَفْعَلَ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلًا

يَعْنِي أَنَّ الْعَرَبَ صَحَّحَتْ عَيْنَ فَعَلَ وَفَعِلِ الْمُوصُوفَيْنِ وَلَمْ تَقْلِبْهُمَا. وَلَمْ يَجْعَلْهُ نَادِرًا وَلَا شَاذًا، فَدَلَّ أَنَّهُ/ قِيَاسٌ، (فَمَا عَيْنُهُ)^(٣) وَأَوْ أَوْ يَاءٌ فَبَاقٍ عَلَى ٣٢٩ أَصْلِهِ مِنَ التَّصْحِيحِ مِنْ فَعَلَ الْمَصْدَرِ، وَفَعِلِ الْفِعْلِ، الَّذِينَ^(٤) يَكُونُ اسْمُ فَاعِلِهِمَا (عَلَى^(٥)) أَفْعَلَ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ : «ذَا أَفْعَلَ»، أَيْ : صَاحِبِ هَذَا الْبِنَاءِ. وَذَلِكَ أَنَّ فَعَلَ لَا يَكُونُ مَصْدَرُهُ عَلَى فَعَلَ وَاسْمُ فَاعِلِهِ عَلَى أَفْعَلَ فِي الْغَالِبِ إِلَّا وَيَكُونُ مَعْنَاهُ مَعْنَى أَفْعَلَ، وَذَلِكَ فِي الْخَلْقِ وَالْأَلْوَانِ وَالْعَيُوبِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا، كَقَوْلِكَ : حَوْلَ حَوْلًا وَهُوَ أَحْوَلُ، وَعَوْرَعَوْرًا وَهُوَ أَعْوَرُ، وَصَيِّدَ

(١) فِي النِّسْخِ : قَيُّوْ. وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ، انْظُرْ مَا تَقْدِمُ، وَسَيَّئِي عَلَى الصَّوَابِ عِنْدَ شَرْحِ بَيْتِ الْأَلْفِيَّةِ : وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الْإِعْلَالِ اسْتَحَقَّ:

(٢) الْأَصْلُ : الْحَمْلُ وَالصَّحَّةُ.

(٣) الْأَصْلُ، ت : مَعَا. وَمَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَقَطَ مِنْ س.

(٤) الْأَصْلُ : الَّذِي.

(٥) عَنْ س، ك.

صَيْدًا وَهُوَ أَصِيدٌ، وَغَيِدَ وَهُوَ أَغِيدٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ (بيان) ^(١) ذَلِكَ فِي (بَاب) ^(٢) الْمَصَادِر. فَكَانَ الْأَصْلُ هُنَا أَنْ يُقَالَ فِي حَوْلٍ : حَالَ، وَفِي غَيِدٍ : غَادَ، ^(٣) وَفِي حَوْلٍ : حَالَ، وَفِي غَيِدٍ : غَادَ ^(٤) لِأَنَّ الْوَاوَ الْيَاءَ قَدْ تَحَرَّكَا؛ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا وَاجْتَمَعَتْ فِيهِمَا ^(٥) شُرُوطُ الْقَلْبِ، إِلَّا أَنْ حَمَلَتْ هَذَا الْبَابَ مَحْمَلٌ ^(٦) مَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ، وَذَلِكَ أَنَّ مَعْنَى حَوْلٍ هُوَ مَعْنَى اِحْوَلْ، وَكَذَلِكَ صَيْدٍ وَاصِيدٌ، وَعَوْرَ وَاعْوَرٌ، وَغَيِدَ وَاغْيِدٌ، لِأَنَّ أَفْعَلَ لَا يَعْتَلُّ، بَلْ تَقُولُ فِيهِ: ابْيَضَضْتُ وَاسْوَدَدْتُ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَسَيَأْتِي وَجْهَهُ، فَصَحَّحُوا أَيْضًا مَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ، مِنْ بَابِ الْحَمْلِ عَلَى الْمُرَادِفِ، وَلَمْ يُبَيِّنِ النَّازِطُ وَجْهَ التَّصْحِيحِ هُنَا، وَإِنَّمَا ذَكَرَ ضَابِطَهُ فَقَطْ، وَذَلِكَ صَحِيحٌ ^(٧)، وَعَادَةُ النَّاسِ أَنْ يَقُولُوا: صَحَّحُوا فَعَلَ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى مَا لَا بُدَّ مِنْ صَحَّتِهِ. فَإِذَا مَا جَاءَ مِمَّا ظَاهِرُهُ أَنَّهُ فِي مَعْنَى أَفْعَلَ وَذَا أَفْعَلَ ثُمَّ اعْتَلَّ بِالْقَلْبِ فَشَاذٌ أَوْ مُؤَوَّلٌ، كَقَوْلِ ابْنِ أَحْمَرَ ^(٨):

تَسَائِلُ بَابِنِ أَحْمَرَ مَنْ وَاهِ

أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا؟

كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ : أَعَوْرَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَوْرَ؟ وَزَعَمَ السَّيْرَانِيُّ أَنَّهُ أَعْلَهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْهَبْ فِيهِ مَذْهَبُ أَفْعَلَ .

(١) سقط من الأصل.

(٢) عن س، ك.

(٣) الأصل، ت : فيها.

(٤) الأصل : فحمل.

(٥) الأصل : «وذلك غير صحيح».

(٦) ديوانه : ٧٦، والمنصف ١/٢٦٠، ٣/٤٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٤/١٠، ٧٥، وشرح الشافية

للرَضِيِّ ٣/٩٩، وشرح شواهدنا ٣٥٣. ورواية صدره في الديوان:

وَرَبَّتْ سَائِلٌ عَنِّي حَقِي

وإدل^(١) مفهومُ كلامه (على)^(٢) أَنْ فَعَلَ^(٣) وفَعَلَ إذا لم يكن ذا أَفْعَلَ - يريد قياساً - فلا تصحّ فيه العينُ، وكذلك كل مصدر معتلّ العين (على فَعَلَ)^(٤) من غير ما ذَكَرَ يُصَحِّحُ، إذ ليس اسم فاعله على أَفْعَلَ، وإذا لم يكن كذلك لم يكن فى معنى ما لا بُدَّ من صحته، فلم يكن مانعٌ من الإعلال، كقولك : غار على أهله يغار غَيْرَةً وغاراً، وخال^(٥) الفرسُ يخالُ خَيْلاً وخلاً، فالفعل هنا على فَعَلَ، والمصدر على فَعَلَ، وقد اعتلأ معاً؛ إذ ليس فى معنى ما لا بُدَّ من صحته، قال سيبويه: «وأما قولهم : عَوْرِيَعُورٌ، وَحَوْلٌ يَحْوَلُ، وَصَبِيدٌ يَصْنِيدُ، فَإِنَّمَا جَاءُوا بِهِنَّ عَلَى الْأَصْلِ، لَأَنَّهُ فى معنى ما لا بُدَّ^(٦) أَنْ يَخْرُجَ عَلَى الْأَصْلِ نَحْوُ: اعْوَرَزْتُ، وَاحْوَلْتُ، وَابْيَضَضْتُ، وَاسْوَدَدْتُ، فَلَمَّا كُنَّ فى معنى ما لا بُدَّ له. من^(٧) أَنْ يَخْرُجَ عَلَى الْأَصْلِ لِسُكُونِ^(٨) ما قبله تَحَرُّكُنْ»، قال : «فلو لم تَكُنْ فى هذا المعنى اعتلّت، ولكنها بُنِيَتْ عَلَى الْأَصْلِ؛ إِذْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى هَذَا»^(٩).

وكان الأولى للناظم أن يقول : نَوَى أَفْعَلَ. لأنهما اثنان : فَعَلَ، وفَعَلَ، لكنهما لما كانا كالشئ الواحد لأن^(١٠) أحدهما جارٍ على الآخر (و)^(١١) مأخوذاً

(١) الأصل : «وإدلّ أن مفهوم ..»

(٢) ليس فى س.

(٣) س : أو.

(٤) سقط من الأصل، ت.

(٥) س : وقال الفارسيّ.

(٦) فى الكتاب: «ما لا بُدَّ له من أن يخرج».

(٧) الأصل : «لا بُدَّ منه من أن يخرج».

(٨) الأصل : ليكون.

(٩) الكتاب ٣٤٤/٤.

(١٠) س : كان.

(١١) ليست فى الأصل.

منه وملازمٌ غيرُ مُفارقٍ له من حيث هما فِعْلٌ، ومصدره ، عاملهما^(١) معاملة الشيء الواحد، فكانا كقول الله :«فَاتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا: إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ»^(٢) لما كانا في حكم واحد جعلهما كالواحد، وقال حسال بن ثابت رضي الله عنه^(٣):

إِنْ شَرَحَ الشَّبَابُ وَالشَّعْرَ الْأَسْفَـ
وَدَّ مَالِمَ يُعَاصِ كَانَ جُنُونَا
أو لقول الآخر^(٤):

وَكَأَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبٌّ قَرْنُفُلٍ
أَوْ سُنْبُلًا كُحِلَتْ بِهِ فَاثْنَهْلُتِ

٢٣. / وإن كان ليس مثله من جميع الوجوه .

واعلم أن الناظم ضبط هنا محلَّ التصحيح بكونه ذا أَفْعَلَ ، ولم يَضْبِطْ (بما ضبطه^(٥)) به غيره من^(٦) أنه راجع إلي معنَى ما يجب فيه التصحيح ، وهو الذي جري عليه سيويه وغيره، حذراً " - والله أعلم - من توهم كون افْعَلٌ أصلاً لِفِعْلٍ في هذا النوع ، وليس كذلك. وكثيرٌ من النحويين يقول^(٧) : إن أفعال الأنداء والعاهات أصلها^(٨) افْعَلٌ وافْعَالٌ،

(١) س : عاملوهما .

(٢) الآية ١٦ من سورة الشعراء .

(٣) ديوانه ٢٨٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٠٩/١ ، وتوويل مشكل القرآن ٢٢٢ .

(٤) هو سَلَمَى - أو : سَلَمَى - بن ربيعة، شاعر جاهلى. ونسب فى الأصمعيات ١٦١ إلى علباء بن أرقم. والبيت فى نوادر أبى زيد ٣٧٥ ، والحماسة ٥٤٧ ، وأمالى ابن الشجرى ١٢١/١ ، والخزانة ٣٦/٨ .

(٥) سقط من س .

(٦) الأصل : مع أنه .

(٧) الأصل، ت : يقولون .

(٨) الأصل، ت : لها افْعَلٌ .

وعليه جري ابن عصفور، وهو شيء دل كلام سيبويه علي خلافه، حيث ذكر اختصاص باب الأدواء بفعل في الأكثر، وباب الألوان بأفعل^(١) وذكر الفارسي - علي ما نقله عنه ابن سيده في المخصص^(٢) - أن عور ليس تصحيحه لأن أصله أعور وإنما صح لأنه بمعنان، وهو ظاهر، ولذلك^(٣) لا تقول في سود : إنه صح لأن أصله إسود ، بل لأن معناه معناه، فحمل عليه. فلم يضبط الناظم هذا الموضع لإلبناء اسم الفاعل علي أفعل قياساً، وترك ما فيه إبهاماً ما. ثم مثل ما أراد بقوله : «كأغيد وأحول»، وحصل بهذا التمثيل فائدتان:

إحدهما : أن هذا الحكم من التصحيح غير مختص بما كان عينه واواً دون ما عينه ياء، بل هو جارٍ في النوعين ليس على حكم «تجاوروا» الآتي إثر هذا، فرفع هذا التوهم بأن أتى بمثالين أحدهما مما عينه ياء، وقدمه اعتناءً به لهذا المعنى، ومثله : أصيد وأخيف^(٤)، تقول من ذلك : صيد صيداً، وخيف خيفاً.

والأغيد : الوسنان المائل العنق. والغيد أيضاً : الميلان^(٥) من النعمة. والغادة : الناعمة، وقد غيدت فهي غيداء، قال ابن القوطية : وغيد غيداً : لان من نعمة أو سنة.

والثاني : مما عينه واو، وهو أحول، ومثله أعور وأحور وأخوص^(٦) ونحو ذلك، تقول من ذلك : عور عوراً، وحور حوراً، وخوص خوصاً.

(١) انظر الكتاب : ١٧/٤ ، ٢٦ .

(٢) س ك نقل.

(٣) الأصل، ت : فذلك .

(٤) الأصيد : الذي لا يستطيع الالتفات. والأخيف : من كانت إحدى عينيه سوداء كحلاء، والأخرى زرقاء. وفي الحديث في صفة أبي بكر رضي الله عنه : الأخيف بنى تيم.

(٥) س : الميل.

(٦) الخوص : ضيق العين وصغرهما وغورها.

والأحولُ : (هو)^(١) الذى أقبل لحظْ عَيْنِهِ على مُؤَخِّرِهَا . ولهذا المعنى شبه أبو النجم الشمسَ عند الغروب بعين الأحولِ ، فقال^(٢) :

والشمسُ فى الأفقِ كعينِ الأحولِ

والفائدة الثانية : أنه أتى بمثالٍ مما اشترك^(٣) فيه أَفْعَلٌ مع فَعَلَ فى الاستعمال ، وذلك أحول^(٤) ، لأنك تقول : حَوْلَ زَيْدٌ وأَحَوْلَ ، كما تقول : عَوِرَ وعَوْرٌ ، وسَوِدَ واسْوَدَ . ومثالٍ آخرَ مما لم يَشْتَرِكْ فيه أَفْعَلٌ مع فَعَلَ فى الاستعمال وإن كان على ذلك المعنى ، وذلك أُغِيدَ^(٥) ، لأنك لاتقول : اغِيدُ ، وإنما استعمل فيه غَيْدٌ ، فكانَ الناظم يقول لك : الأمرُ سواءٌ فى هذا ، فإن فَعَلَ وأَفْعَلَ قد اشتركا فى أَفْعَلَ على الجملة ، والمعنى على أَفْعَلَ فيجرى مجراه إذ كان باب أُغِيدَ راجعاً^(٦) إلى معنى الخلق والعيوب ، وهم قد قالوا : ثَوِلَ^(٧) واثْوِلْ ، وعَوِرَ وعَوْرٌ ، فكَذلك يجرى غَيْدٌ والغَيْدَ على أَفْعَلَ لأنهما بابٌ واحدٌ^(٨) (و) على معنى واحدٍ ، إلى هذا المعنى أشار سيبويه فى التعليل^(٩) ، ولما كان الجميع فَعَلَ وأَفْعَلَ مُشْتَرَكَيْنِ فى أَفْعَلَ جعل الناظم ضابط هذا أَفْعَلَ فقال : « ذا أَفْعَلَ » .

(١) سقط من س .

(٢) البيت فى الطرائف الأدبية ٦٩ ، وروايته :

فهى فى الأفق كمين الأحول

(٣) الأصل ، ت : تشترك .

(٤) الأصل : حول .

(٥) الأصل ، ت : غيد .

(٦) فى النسخ : راجع .

(٧) الثَوِلُ : استرخاء فى أعضاء الشاة ، وقيل : هو جنون يُصيب الشاة فلا تتبع الغنم وتستدير فى مرتعها .

(٨) عن س ، ك .

(٩) انظر الكتاب ٣٤٤/٤ ، والمنصف ٢٥٩/١ - ٢٦٠ .

ثم أتى بموضع ثانٍ وهو من الحمل فى الصَّحَّة^(١) على ما لا بدُّ من صحَّة فقال :

وإنَّ يَبْنَ تَفَاعُلٌ مِّنْ افْتَعَلَ

وَالْعَيْنُ وَأَوْ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ

تَفَاعُلٌ : فاعِلٌ «يَبْنَ»، وهو على حذف المضاف، تقديره: (وإنَّ)^(٢)

معنى يَبْنَ تفاعلٍ، لأنَّ لفظ التفاعل لا يبيِّن من لفظ/ افْتَعَلَ ، وإنما أراد ٣٣١
أَنَّ افْتَعَلَ لا يخلو أن يكون معناه معنى تفاعلٍ أو لا، فإن لم يكن معناه معنى تفاعلٍ جرى على ما تقدَّم من وجوب الإعلال نحو: اقتادوا، وارتادوا، واعتادوا، لأنه ليس معناه تقاودوا، ولا تراودوا، ولا تعاودوا، كما كان^(٣)
اختاروا، وابتاعوا، واكتالوا ليس على معنى تفاعلوا، فجرى على أصل الباب، ولهذا قال الخليل: لو بَنَيْتُ افْتَعَلُوا من قولك إزداجوا على غير معنى تفاعلوا لأَعْلَلْتُ فقلت : إزداجوا، كما قلت : اختاروا وابتاعوا^(٤).

وإن كان بمعنى تفاعلوا فلا يخلو أن تكون العين ياءً أو واوًا، فإن كانت ياءً فيقتضى كلام الناظم أنه لا يصحَّ كما صحَّ تفاعلوا، فقولهم : استافوا بمعنى تسافوا - أى : تضاربوا بالسيوف - واجبُ الإعلال، وإن كان فى معنى ما لا بدُّ من صحَّته، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ تَرَكَ قلب الياء ألفًا أثقل عليهم من ترك قلب الواو ألفًا لبعدها بين الألف والواو وقرب ما بينها وبين

(١) الأصل، ت : الصَّحَّة.

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) الأصل، ت : كما أن.

(٤) انظر الكتاب ٢٤٦/٤، والنصف ٢٦١/١.

الياء، وكلما تدانى الحرفان أسرع انقلاب أحدهما إلى الآخر، وإذا تباعدا كان عدم الانقلاب أولى. وهذا ما عُلِّلَ (به) ^(١) ابن جنى فى الخصائص ^(٢) مع وجه آخر سأذكره إثر هذا بحول الله تعالى. ومع هذا فإنَّ اليائى العَيْن فى هذا الموضع قليل. والذى كَثُرَ ^(٣) هنا الواوِىَّ (العَيْن) ^(٤)، ^(٥) وهو الثانى من التقسيم، وهو الذى حصل فيه شرطُ الناظم فى قوله : «والعَيْنُ واوٌ» (فهذا) ^(٦) إذا كان فى معنى تَفَاعَلَ لم تُعَلَّ العَيْن ^(٧) وإن وجدَ سببُ الإعلال، لأنهم حملوه على ما لا بدُّ من صحته، فقولهم : اجْتَوَرُوا فى معنى تجاوزوا، واعتَوَرُوا فى معنى تعاودُوا، واحتَوَشُوا فى معنى تحاوشوا، واهْتَوَشُوا فى معنى تهاوشوا -، لو قيل - جاءت على الأصل كما وجب ذلك فيما هى فى معناه، وسواء فى هذا ما استعمل مِنْهُ ^(٨) تَفَاعَلَ كاجتوروا، إذ جاء فيه تجاوزوا، وما لم يُسْتَعْمَل فيه كاحتوشوا واهتوشوا؛ إذ لا يقال فيهما : تهاوشوا ولا تحاوشوا؛ لأن الجميع مشترك فى هذا المعنى؛ قال سيبويه : «وأما قولهم : اجْتَوَرُوا واعتَوَرُوا وازْدَوَجُوا واعتَوَرُوا فزعم الخليل. رحمه الله تعالى - أن الواو ^(٨) إنما تَنْبُتُ لأن هذه الحروف فى معنى تفاعلوا؛ ألا ترى أنك تقول : تعاونوا وتجاوزوا وتزاجوا، فالمعنى فى هذا

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) الخصائص ١/ ١٢٣ - ١٢٤، ١٥١.

(٣) الأصل : ذكر هنا.

(٤) سقط من ك.

(٥) سقط من س.

(٦) عن ك.

(٧) الأصل : فيه.

(٨) الكتاب : «أنها إنما».

وتفاعلوا سواء، فلما كان^(١) معناها معنى ما تلزمه^(٢) الواو على الأصل، أثبتوا الواو، كما قالوا : عَوِرَ؛ إذ كان فى معنى فِعَلٍ يَصِحُّ على الأصل . قال : وكذلك اَحْتَوَشُوا واهْتَوَشُوا - وإن لم يقولوا تفاعلوا - فيستعملوه، لأنه قد يشترك فى هذا المعنى ما يَصِحُّ، كما قالوا: صَيِدَ لأنه قد يشركه ما يَصِحُّ والمعنى واحد^(٣). وقد تقدّم وجهٌ تصحيح تفاعل ونحوه .

فإن قيل : ظاهر هذا الكلام أن افتعلوا والعينُ ياءٌ يعتلُّ وإن كان فى معنى تفاعلوا، والأولى أن لو جمع بين ماعينه وأوماعينه ياءٌ فى هذا المعنى، لأنَّ الموجِبَ الموجود فى اجْتَوَرُوا موجودٌ فى اسْتَيْفُوا بمعنى تسايفوا، وما علَّل به ابنُ جنى فإنما ينهض تعليلاً بعد السماع، لأن الواو والياء فى القلب ألفاً سواءً، وإذا كان كذلك لم يكن مانعٌ من القياس على نوات الواو، فكنت تقول : ابتيعوا، إذا أردت تباعوا، واختيروا، إذا أردت معنى تخايروا، وما / أشبه ذلك ، ويكون ما جاء من استافوا ليس ٣٣٢ (على)^(٤) معنى تسايفوا. وعلى هذا حمله ابن جنى فى الخصائص، قال: وإنما معنى استافوا : تناولوا^(٥) سيوفهم، كقولك : امتَشَّنُوا سيوفهم ،^(٤) وامتخطوا سيوفهم، أى : تناولوها وجردوها^(٥) ثم يعلم أنهم من بُعدٍ تضاربوا،^(٦) بما دلَّ عليه قولهم : استافوا^(٤) ، فكأنه من باب الاكْتِفَاء بالسبب عن المسبب، كقوله^(٧):

(١) الأصل : «فلما كان فى معناها».

(٢) الأصل : «معنى ما تلزمه».

(٣) الكتاب : ٣٤٧/٤.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) نص الخصائص : «تناولوا سيوفهم وجردوها». ويبدو أنه قد حدث فيه سقط.

(٦) الخصائص : مما.

(٧) الخصائص ١/١٥٢، ٣/١٧٦، واللسان : أكل.

ذَرِ الْآكِلِينَ الْمَاءَ ظِلْمًا فَمَا أَرَى

يَنَالُونَ خَيْرًا بَعْدَ أَكْلِهِمُ الْمَاءَ

يريد قوما كانوا يبيعون الماء فيشترون بثمنه ما ياكلونه. فاكتمى بذكر الماء الذى هو سببُ المأكولِ من ذكر المأكول. قال : «فأما تفسير أهل اللغة أَنَّ استاف القومُ فى معنى تسايفوا فتفسير على المعنى، كعادتهم فى أمثال ذلك، ألا تراهم قالوا فى قول الله تعالى : (من ماء دافق)^(١) ، إنه بمعنى مدفوق، فهذا - لعمري - معناه، غير أن طريق الصنعة فيه أنه ذو^(٢) دَفَقٍ، كما حكاه الأصمعي عنهم من قولهم : ناقةٌ ضارب، أى : ضُرِبَتْ، وتفسيره : أنها ذات ضَرْبٍ^(٣). ثم ذكر لهذا نظائر نحو : {لاعاصم اليوم }^(٤)، قبل: معناه لامعصوم، ونحو : (عيشة راضية)^(٥)، أى مرضيَّة ، وقوله^(٦) .

أناشِرَ، لازالت يمينُك أشِرَة

(١) الآية من سورة الطارق.

(٢) س : «أنه غير ذو دفق».

(٣) الخصائص ١٥١/١ - ١٥٢.

(٤) الآية ٤٣ من سورة هود.

(٥) الآية ٣١ من سورة الحاقة.

(٦) صدره :

لقد عَيَّلَ الْإِيْتَامَ طَعْنَةً نَاشِرَةً

وينسب إلى أم همام بن مرة أو أم ناشرة. والبيت فى الخصائص ١٥٢/١، وشرح المفصل لابن

يعيش ٨١/٢، واللسان : أشر.

أشرة : ذات أشر، والأشُرُ : الحَزْ والقَطْع.

أى^(١): مأشورة. فعلى هذه الطريقة تستوى الواو والياء فى الصُّحة فى افتعل بمعنى تفاعل، وهو قد يظهر من كلام النحويين؛ إذ لم يُفَرِّقوا بين القبيلين، بل أطلقوا القول، لكن وقع تمثيلهم^(٢) بما عيَّنه واوٌ، وذلك لا يدلُّ على الاختصاص، وقد قال المازنى: ومما يجىء على أصله لأنَّ معناه معنى ما^(٣) لا يعتل، كما جاء عَوِرَ وَحَوِلَ لأنه فى معنى اغَوِرَ وَاحْوِلَ: اجْتَوَرُوا وازنوجوا واهتوشوا، لأنَّ معناه تجاوزوا وتهاشوا وتزاجوا»، قال: «ولولا ذلك لاعتلَّ؛ (قال)^(٤): ألا تراهم قالوا: اختاروا واجتازوا^(٥) وابتاعوا، حين لم يكن فى معنى تفاعلوا^(٦)، فهذه عبارة كالصريحة فى أنه لو جاء مما عيَّنه ياء^(٧) فى معنى ما لا بُدُّ من صحته لصحَّ. وعلى هذا المعنى (أيضاً)^(٨) جرى ابن جنى فى التفسير^(٩)؛ إذ حَتَمَ بأن سبب إعلال اختاروا ونحوه أنه يجىء فى معنى تفاعلوا، وإذا كان كذلك أشكل هذا التقييد^(١٠) الذى قيَّد به الناظم إذ هو مخالف لما قاله غيره.

فالجواب أن يقال: لَعَمْرِي إنَّ القياس لصحيح^(١١)، غير أنا نقول: كان الأصل فى اجْتَوَرُوا وبابه الأعلالُ كسائر الباب، وإنَّما دعانا إلى أن نخرج به

(١) الأصل، ت: أراد.

(٢) الأصل، ت: تمثيلة.

(٣) الأصل، ت: «ما تقدَّم لا يعتل».

(٤) عن س وحدها.

(٥) ليست فى المنصف.

(٦) المنصف ٣٠٥/١.

(٧) فى النسخ كلها: واو.

(٨) سقط من الأصل.

(٩) قال ابن جنى فى المنصف ٣٠٦/١: «وإنَّما اعلوا اختاروا وابتاعوا لأنَّهما ليسا بمعنى تخايروا وتبايعوا، فجاء ما ينبغى لهما من الإعلال...».

(١٠) الأصل: التفسير.

(١١) س: صحيح.

عن بابه اطراده، فلما اطرّد لم يكن (لنا)^(١) بدٌّ من اتّباعهم فيه وإن كان خارجاً عن القياس، ويكون وجه القياس فيه ما قال الخليل، ولا يلزم عند ذلك أن يُقال في كلّ شيء، ألا ترى أنه لو لم يطرد اجتوروا واحتوشوا لم نقس على ما جاء منه، لأنه خارج عن القياس الاصلى المطرد في باب اختار وانقاد وأشباههما، كما لم نقس على ما جاء من نحو خونة وحوكة لما كان نادراً. وإذا ثبت هذا فنقول: هذا الاطرّد إنما جاء فيما عينه وأو فقلنا به، وأما اليائى العين فلم يطرد فيه هذا، بل زعموا أنه لم يجر منه على معنى تفاعلٍ إلا استافوا، وهو بعد مُعلٍّ، فلو جاء صحيحاً لقلنا: إن هذا موقوف على محله؛ إذ لم يطرد في بابه، لأنه جاء على أصل القاعدة المطردة في كل ياءٍ تحركت وقبلها فتحة، فلما جاء معتلاً كان ذلك برهاناً على صحة ما اعتقدنا من عدم اطراده ووقفه على السماع، ويكون وجه^{٢٣٣} التفرقة بين نوات الواو ونوات الياء ما تقدم من قرب الياء (من الألف)^(٢) وبعد الواو منها.

هذا أقصى ما وجدته في الاحتجاج عن المؤلف، لاسيما وهو في نحوه متبع للسماع، ظاهري^(٣) المذهب فيه، كما تقدّم في مواضع، إلا أن لمخالفه أن يقول: لما وجدناهم اعتبروا باطراد الحمل على المرادف فيما عينه وأو^(٤) فهمنا أنه عندهم معتبر على الجملة، إذ لو لم يكن معتبراً عندهم على الجملة، لم يطرد في موضع من المواضع، ولا يلزم من عدم

(١) عن س، ك.

(٢) سقط من س.

(٣) الأصل: ظاهري في المذهب.

(٤) في النسخ: ياء.

اطَّرادَه في الياء أن يكونوا قَصَدُوا ذلك، لأنَّ ماعينَه وأوَّ أكثرُ مما عينُه ياءٌ، فإنما^(١) نَدَرَ أو عَدِمَ السَّماعُ في نواتِ الياء لقلَّتْها لالْقَلَّةُ^(٢) قَصَدِهِم إلى الحمل، والاستقراء، دليل (وهو)^(٣) من باب الاستدلال بالأحكام.

وقوله : «سَلِمَتْ»، الضميرُ عائِدٌ على العين، أى : سَلِمَتِ العين ولم تُعَلَّ. وقوله : «ولم تُعَلَّ»، تكرر، لكنَّ له موقِعاً، وهو رفعُ توهُمٍ من يتوهُمُ فيها جواز الإعلال، فأكَّدَ الكلام رفعاً لهذا الإبهام.

ثم استثنى موضعاً ثالثاً مما يجبُ تصحيحُه وإنِ اجتمعت الشروط لما نَعى مَنَعَ من الإعلال فقال :

وإنَّ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالِ اسْتُحِقَّ

صُحِّحَ أَوَّلُ وَعَكْسُ قَدْ يَحِقُّ

يعنى أن الكلمة إذا كانت ذات حرفين من حروف العِلَّة، وكلُّ واحدٍ منهما قد وجب فيه الإعلالُ قياساً لأنه مُتَحَرِّكٌ وقبله فتحةٌ، فلا يصحُّ أن يعتلَّ معاً ولا أن يصحَّ الآخرُ ويعتَلَّ الأولُ إلا في القليل، وإنما الوجهُ أن يصحَّ الأولُ ويعتَلَّ الآخرُ نحو قولك: الهَوَى والطَّوَى والجَوَى والنَّوَى، وغَوَى الرجلُ ودَوَى، وعَوَى الكلبُ، وهَوَى، وما أشبه ذلك، فالوجهُ في هذا كلُّه إعلالُ الآخر كما قال، وذلك (أنه)^(٤) لا يخلو أن يَعْتَلَّ أولهما فقط، أو ثانيهما فقط ، أو يعتلَّ معاً، أو يصحَّ

(١) س : وإنما.

(٢) الأصل، ت : لعل.

(٣) سقط من الأصل.

() سقط من س.

معاً، أمّا^(١) تصحيحهما معاً فلا يصحّ للقاعدة المتقدمة، وأمّا إعلالهما معاً فلا يصح أيضاً للقاعدة المستمرة أنه لا يُجْمَع^(٢) على الكلمة^(٣) الواحدة إعلال العين واللام، وما جاء من ذلك فقليل لا يُقَاسُ عليه، ولذلك لما قَرَّرَ الفارسيُّ هذا الحكم في الباء والتاء والثاء والراء، وأنهما مما اجتمع فيه إعلال العين واللام قال له الفتى البوراني^(٤) إنكاراً لما قرر : أفيجتمعُ على الكلمة إعلال العين واللام؟ فقال له: «قد جاء من ذلك أحرفٌ صالحة فيكونُ هذا منها»^(٥). فَسَلَّمَ له الفارسيُّ مقتضى القاعدة وعدل إلى التنظير بما جاء في السماع. وقد نقل المبردُ الاتفاقَ على أنه لا يجتمع على الكلمة إعلالان، وقد تقدّم ذكر ذلك. والذي أشار إليه الفارسيُّ هو قولهم^(٥): ماءٌ، ألفه منقلبةٌ عن واو، وهمزته منقلبةٌ عن هاء، لقولهم : أمواهٌ ومُويّهٌ، وماهت الركيّة. وشاةٌ، فيمن قال : شويّهةٌ، وتَشَوّهتُ شاةٌ : إذا صِدَّتْها، حكاها ابن جنى عن أبي زيد^(٦)، فهو مما عينه واوٌ فانقلبت، ولامه هاءٌ فَحَذَفْتُ. ومن قال : شويّ^(٧)، فهو من باب طويتُ، فهي على هذا كباءٍ وتاءٍ، قال النابغة^(٨):

ولا أَعْرِفُنِّي بعد ما قَدْ نَهَيْتُكُمْ
أُجَادِلُ يَوْمًا في شَوِيٍّ وَجَامِلٍ

(١) الأصل، ت : فأما.

(٢) س : يجتمع.

(٣) الأصل : على القاعدة.

(٤) كذا في نسخنا، وفي سر الصناعة : البوراني، بالنون.

(٥) الأصل : في.

(٦) سر الصناعة ٧٩٠.

(٧) الشويّ : اسم جمع الشاة.

(٨) ديوانه ١٤٤.

ومن ذلك : جايجي^(١)، وسايسو، وأشياء/ من هذا لاتنقاس. ٣٣٤
وقد أشار الناظم إلى هذه القاعدة في الجملة، ^(٢)إِذْ حَتَمَ الإِعْلَالُ لأحد
المعتلّين دون الآخر، فدلّ على أن اجتماعهما عنده محظور، كما دلّت
قاعده على (أن)^(٣)، تصحيحهما معاً محظور.

وأما إعلال الثاني وتصحيح الأول فهو الذي اعتمد عليه بقوله:
وإن لحرفين ذا الاعلال استحقّ صُحّح أول . وقد تقدّم تمثيله. ووجه
ذلك أن اللام أحقّ بالإعلال من العين؛ لأن اللام أضعف من العين،
ولأن إعلال الاسم إنما هو بالحمل على الفعل، وأنت لا يصحّ لك إعلال
العين (نون اللام)^(٣)، لأنك لو قلت في غَوَى وهَوَى وروَى ونحوه : غاى
وهاى وراى، للزم أن يقال فى المضارع: يَغِي وَيَهِي وَيَرِي، فتقلب الواو
التي هى عين ياء وتدغمها فى الياء، وتدخل اللام الضمّ لأنها تجرى
مجرى الصحيح، فكان يلزم هنالك من التغيير والتبديل ما بعضه
مكروه، فرفضوا ما أدّى إليه. هذا تعليل ابن جنّى فى (مثل)^(٤) هذه
المسألة^(٥) ومن ههنا تعلم وجه ما فعلوا فى قَوِيَّ وَحَيِيَّ وَرَوِيَّ ونحوه
حين لم يقولوا: قاى وحاي وراى، ففعلوا العين، لأنهم إذا فعلوا^(٦) ذلك
فى الماضى لزم فى المضارع إعلال العين أيضاً، والمضارع على يَفْعَلُ،

(١) ذكر سيبويه ٥٥٦/٣ أن بعض العرب يقول : «يريد أن يجيك ويسوك»، وهو يجيك
ويسوك، بحذف الهمزة.

(٢) ك : وحتم.

(٣) سقط من الأصل، ت .

(٤) ليست فى س.

(٥) انظر المنصف ١٩٧/٢، ٢٠٦.

(٦) الأصل : ا رانوا.

فلا بُدَّ (فيه)^(١) من إعلال اللام لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيلزم أحد أمرين ثلاثة؛ إما أن يُعلِّوا العين واللام معاً، وذلك لا يجوز. وإما أن يُعلِّوا العين دون اللام لموافقة الماضي، فيكون المضارع على يَقْأُ وَيَحْأُ وَيَرْأُ، فتظهر الضمة في الرفع، وذلك مرفوضٌ عندهم. وإما أن يُعلِّوا اللام دون العين فيخالفوا بين^(٢) الماضي والمضارع، وهو لا يصح فرفضوا ما أدَّى إلى هذا بأن أعلوا لام المضارع وتركوا العين في الماضي صحيحةً فصار قَوِيٌّ يَقْوِيٌّ مِثْلَ صَدِيٍّ يَصْدِيٌّ، وعُني بحاجته يُعْنَى بها. فأنْتَ ترى تركهم لإعلال العين في الماضي حفظاً على إعلال اللام وحدها. فقد دخلت هذه المسألة تحت إشارة كلام الناظم حين اقتضى أن العين تُصَحَّحُ لإعلال^(٣) اللام. وأما الأسماء ففعل ذلك بها أيضاً بالحمل على الفعل، فقالوا : نَوِيٌّ، وشَوِيٌّ، وهَوِيٌّ، وما أشبه ذلك. ومن هنا^(٤) يُعرَفُ ما جاء من قولهم : احوَوِيٌّ، فاعلوا الأخيرة ولم يُعلِّوا ما قبلها. وكذلك : ارعوِيٌّ. ولعل وجه قولهم : حَيَوِيٌّ وقَوَوِيٌّ^(٥)، ونحوهما، من هنا يبدو، لأن اللام الأخيرة تَعْتَلُّ بالحذف، وهى مُعْرَضَةٌ له وإن ثبتت، فلو قلبوا، الواو التى هى مقابلة الراء فى جَحْمَرِش، لكانوا قد تركوا اللام وأعلوا ما قبلها، فكان على خلاف ما قال الناظم، فكتبَ أن ذلك الشرط المورَد^(٦) لا يلزمه. وأما عكسُ هذا - وهو الذى أشار إليه بقوله - : « وَعَكْسُ قَدْ يَحِقُّ » ، وحقيقة عَكْسِ الأوَّلِ هو تصحيح الثانى

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) الأصل : دون.

(٣) الأصل : لاعتلال.

(٤) الأصل : ومن ذلك.

(٥) انظر ما تقدم ص ٢٤٦ .

(٦) يريد بالشرط المورَد أن يكون اتصال الفتحة بالواو والياء اتصالاً أصلياً لا عارضاً، وهو الشرط الذى أخذ على ابن مالك أنه ناقصه فى قلب الواو والياء ألفاً، انظر ص ٢٢٥ .

دون الأول ، لأن قوله : (صُحِّحَ)^(١) (أول)^(٢) فى تقدير : دون الثانى ، فعكس هذا : صُحِّحَ ثان دون الأول، فهو على خلاف القاعدة ، فكان الأصل ألا يوجد لما تقدّم أنفأ، لكنه وُجِدَ قليلاً، ودلّ على ذلك قوله : «قد يحقّ»، وهو من حقّ الشئ يحقّ، أى : ثُبِتَ، وأحقّقْتُهُ أنا، أى: أثبَتُهُ، أى : قد ثُبِتَ فى / كلام العرب، والمضارع هنا فى معنى الماضى، ٣٣٥
أى : قد ثبت قليلاً، إذ لا يريد أنه الآن فى حين^(٣) الثبوت، (أو أنه سيثبت)^(٤) بعدُ ، ومثّل هذا قوله تعالى : (قد نعلمُ إِنَّه ليحزنك)^(٥)، (قد نرى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فى السَّمَاءِ)^(٦)، { ولقد نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ }^(٧)... الآية. وإنما معناه : قد علمنا. وأنشد سيبويه^(٨):

قد أترك القرن مصفراً أناملهُ

كَأَن أَثْوَابَهُ مُجِتٌ بِفِرْصَادٍ

ومثال ما جاء من ذلك فى الأسماء - فإنه لم يأت فى الأفعال، لما يلزم من المحذور المذكور - قولهم : غايةً، وثايةً، وطايةً^(٩)، ورايةً،

(١) سقط من س.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الأصل ك حق.

(٤) مكانه بياض فى س.

(٥) الآية ٣٣ من سورة الأنعام.

(٦) الآية ١٤٤ من سورة البقرة.

(٧) الآية ١٠٣ من سورة النحل.

(٨) الكتاب ٢٢٤/٤، والمقتضب ١٨١/١، وشرح الكافية للرضى ٤٤٥/٤، والخزانة ٢٥٣/١١ : البيت لعبيد بن الأبرص فى ديوانه : ٦٤. ومُجِتٌ : صُبِغَتْ. والفِرْصَادُ : صِبْغٌ أحمر.

(٩) الثانية : ماوى الغنم والبقر. والطاية : الصخرة العظيمة فى رَمَلَةٍ أو أرضٍ لاججارة بها.

أصلها : غَوِيَّةٌ، وَثَوِيَّةٌ، وَطَوِيَّةٌ، وَرَوِيَّةٌ، فكان الأصل أن يقال : غَوَاةٌ، وَثَوَاةٌ، وَرَوَاةٌ، وَطَوَاةٌ، فَيَعْلُو اللام دون العين، لكنهم أعلّوا العين دون اللام. والذي شجّعهم على ذلك أن هذه الأشياء جاءت في الاستعمال على ما لا يكون له فعلٌ، فلم يقولوا منه : فَعَلَ يَفْعَلُ، لأنهم قد اعتزموا إعلال العين، فلو قالوا فيها فعلت، لزمهم إعلال اللام أيضاً، وقد كانت عينها مُعْتَلَّةً فكروها أن يشتقوا لها فعلاً، لما يلزمهم من الإعلال، فرفضوا ذلك^(١).

وهذا التمثيل على رأى الخليل؛ إذ جعل الألف منقلبةً عن حرفٍ متحرّكٍ، وقد تقدّم أن رأى سيبويه خلافُ هذا. ولكن الذي يجرى على مذهب سيبويه وغيره قولهم :، زأى، فى حرف الهجاء، وقولهم : واو، كذلك، فإن الألف عندهم منقلبة عن حرفٍ متحرّكٍ.

فإن قيل : إن على الناظم هنا دَرَكًا من جهة أنه قال هنا : « وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقُّ »، فَنَبَّهَ على مجيئه فى الكلام قليلاً، مع أنه غير مقيسٍ فى موضعٍ من المواضع، وترك التنبيه على ما جاء مما اعتلّ فيه العين واللام، مع أنه مقيس فى موضعين، أحدهما: حروف الهجاء والثانى: باب التسمية^(٢)، فَإِنَّكَ إِذَا سَمَّيْتَ بِمَا أَوْ لَا أَوْ يَا، أَوْ هَا مِنْ هَؤُلَاءِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَإِنَّكَ تَعْلِلُ فِيهِ الْعَيْنَ وَاللَّامَ ضَرُورَةً، فَتَقُولُ: لَاءٌ وَيَاءٌ وَهَاءٌ، وليس لك مانعٌ من ذلك اتفاقاً، بخلاف الأول فَإِنَّكَ لَا تَقِيسُ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ، فَكَانَ الْأَوَّلَى بِهِ أَنْ يُنَبَّهَ عَلَى هَذَا دُونَ الْأَوَّلِ أَوْ يُنَبَّهَ عَلَيْهِمَا مَعًا. فَالْجَوَابُ^(٣) : أَنَّ كِلَا الْمَوْضِعَيْنِ لَيْسَ مِنَ الضَّرُورِيِّ^(٤) الذِّكْرُ فِي هَذَا

(١) انظر المنصف ١٩٧/٢.

(٢) انظر الكتاب ٢٦٤/٣.

(٣) الأصل، ت : والجواب.

(٤) الأصل : « من الضرورى التى فى هذا ».

النظم، فكونه أتى ببعض المسائل تبرُّعاً منه لا يلزمه أن يأتى بسائر الأشياء ولا بما هو أمثل إذا تقارباً في القلّة؛ إذ باب التسمية إنما هو بمنزلة أبواب الامتحان في التصريف^(١).

ثم ذكر موضعاً رابعاً ممّا اجتمعت (فيه شروط القلب)^(٢)، ثم منع من ذلك مانع فقال:

وَعَيْنٌ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا
يَخُصُّ الْأِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ تَسْلَمَ مَا

آخِرُهُ: منصوبٌ على الظرف متعلّقٌ بزيد. و«ما» - في قوله : «ما يَخُصُّ الاسم» - مرفوعٌ زِيدَ، و«ما» فيه واقعةٌ على الزيادة اللاحقة للاسم، والجملة صلةٌ ما، وعاندها الضمير في يَخُصُّ. و«ما» الأولى واقعةٌ على الاسم المتكلم في عَيْنِهِ، ودلّ على أنه اسمٌ قوله : «آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الاسم»؛ إذ لا يمكن أن يُزَادَ ما يَخُصُّ الاسمَ في الفعل، وإنما يلحق ما هو مختصٌّ به. وعاندها الهاء في «آخِرُهُ»، و«ما» الثانية وما تعلّق بها في صلة ما الأولى. و«واجب» خبرٌ «عين» أولاً.

ويعنى أن ما كان من الأسماء المعتلّة العين قد لحقه في آخِرِهِ زيادةٌ تختصّ بالاسم ولا تكون في الفعل أصلاً يجب أن تسلم عينه ولا تعتلّ بالقلب المذكور وإن وُجدَ موجبُهُ. وإنما قال : «ما آخِرُهُ قَدْ زِيدَ» لبيان^(٣) أن خواصّ الاسم إذا لحقته من أوله فلا أثّر لها في التصحيح ، فالألف واللام إذا لحقت من

(١) بعده في الأصل، ت : «فرفضوا ذلك».

(٢) سقط من س.

(٣) في النسخ : بيان.

أول الاسم - وكان مما يعتلّ - اعتلّ، أو مما يصحّ كقولك: مالٌ والمال، ونارٌ والنار، وساقٌ والساق، وأشباه ذلك. وإنما هذا مختصّ بما يلحق الآخر، وذلك أن المقصود في هذا أن يكون الاسمُ على بناءٍ لا يكون عليه الفعل، فإنه إذا كان على بناءٍ يكون عليه الفعل، أى: يُشاكلُ بناءَ الفعل، وجب إعلاؤه، فمالٌ ونارٌ ودارٌ^(١) على بناءٍ يشاكلُ بناءَ الفعل فيعتلّ باعتلاله، والألف واللام غير مُعتَبَرَةٌ لأنَّ الاسمَ غيرُ مَبْنِيٍّ عليها. وكذلك ما يلحق الآخر مما ليس في الكلمة جزءاً منها، فيخرج عن هذا لحاق الإضافة والتنوين لأنهما منفصلان^(٢) عنه، بخلاف نحو ألف التانيث والألف والنون فإنَّ الكلمة مَبْنِيَّةٌ عليها، فَلَحَاقُهَا للاسم يخرجها عن مشاكلة الفعل فلا يعتلّ كاعتلال الفعل. وهذا كلّهُ بيان لقول الناظم على الجملة: «وعينُ ما آخرُهُ قد زيدَ ما يخصُّ الاسمَ»: إذ لم يخصَّ زيادةً من زيادةٍ فظاهره يقتضِي^(٣) كلَّ زيادةٍ في آخر الاسم متّصلة بالبنية أو منفصلة عنها، وذلك غير مستقيم، وإنما يُريد ما كان جزءاً من الكلمة. والذي يخصُّ الاسمَ مما هذه^(٤) سبيلُهُ ثلاثُ علامات، إحداها: الألف والنون. والثانية ألف التانيث المقصورة. والثالثة: ألفه الممدودة. فأما الألف والنون فقولك: الجَوْلَانُ والدَّوْرَانُ والحَيْدَانُ والهَيْمَانُ^(٥)، فإنَّ الألف والنون هنا قد أخرجتا دَوْرًا وجَوْلًا وحَيْدًا عن شبه الفعل فلم يعتلّ، لأن القاعدة أن الاسم هنا إنما يعتلّ عند

(١) الأصل، ت: وخان. س، ك، وخار. ولعلّ الصواب ما أثبتناه، وأن منشأ التحريف من التصاق الدال بالألف، فظنت حاء أو خاء.

(٢) الأصل، ت: منفصلتان.

(٣) في النسخ: «أن كل». ولا يستقيم السياق على وجود «أن».

(٤) س: هذا.

(٥) الأصل، ت: والهيجان.

مشاكلته للفعل؛ ألا ترى أن الاسم إذا خالفت بنيته بُنيَّة الفعل^(١) صحَّ كقولك: الحَوْل والعِوَض ونحوهما، فكذلك إذا خالفت بزيادة زيدت فيه، ولا يقال: إن رَمِيَا وَغَزَوْا قد شابها الهَيْمَانُ والدُّورَانُ، فكان حَقُّهُ أن يُعْلَ. لأن ألف الاثنين كلمة أخرى ليست من حقيقة الفعل في شَيْءٍ؛ ألا ترى أنها فاعل الفعل، والفاعل جزء الجملة^(٢) لأجزء الفعل، وإنما الفعل^(٣) رمى وغزا، فافترق من الدوران ونحوه، فقد خرج الدوران والهَيْمَان عن مشابهة الصنَّفين من الفعل المجرد عن العلامة واللاحق له العلامة، وما جاء على خلاف هذا الحكم فنادر محفوظ نحو: ما هان وحاذان وداران^(٤). قال ابن جنى: «جعلوا الألف والنون فيها بمنزلة هاء التانيث في دارة وقارة ولابة، فكما اعتلت هذه الأسماء ونحوها ولم يَمْنَع من القلب هاء التانيث كذلك قلبت في ما هان وداران ونحوهما». قال: فإن قيل: من أين أشبهت الألف والنون هاء التانيث؟ فأجاب بأنها أشبهتها من وجوه، منها المساواة في الترخيم نحو: ياطلح، ويامرو، في مروان. ومنها / أنك تحقر الصدر من ٣٣٦ الاسم الذي هما فيه نحو زُعَيْفِرَان وطُلَيْحَة قال: فمن هذا وغيره جرت مجراها^(٥). وقد تقدّم ما في هذه الأسماء من احتمال فاعالٍ.

(١) س : الفاعل.

(٢) الأصل، ت : العلة.

(٣) في النسخ : الفاعل.

(٤) الكتاب ٣٦٢/٤. وهي أسماء كما في المنصف ٦١/٣، ولابن جنى تصريف لما هان انظره

في اللسان: موه، وقال سيبويه : «حاذان من حاد يحيد».

(٥) انظر المنصف ٨/٢ - ٩.

وأما ألف التانيث المقصورة فنحو حَيْدَى وَصَوْرَى، وكما إذا بنيت فَعَلَى من البيع أو الكيل قلت : بَيَّعَى وَكَيْلَى، وما أشبه ذلك، ووجه ذلك نحو مما تقدّم لأن ألف التانيث لا تلحقُ الفعلُ أبداً، فخرج بها الاسم عن مشاكلة الفعل كالدَوْرَانِ، ولم يعتدوا بما «فيه»^(١) من صورة الفعل المسند للأثنين نحو قاما وباعا فيعملُ كإعلاله، لما تقدّم في الألف والنون، وفرقُ ثانٍ هنا - ويجرى في الأول - وهو أن ألف قاما ونحوه طرأت بعد أن لم تكن، فالمشاكلة إن فرضناها عارضةً بعروض لحاقها، والأصل المبانية والمخالفة بين صَوْرَى وَقَوْمٌ أصلٌ قام، فيستصحب الأصل، والعوارضُ في القياس غير معتدٍ بها. وهذا هو الذي اعتبر من ذهب إلى ماذهب إليه الناظم في ظاهر كلامه.

وذهب الأخفش - وتبعه المؤلف في التسهيل^(٢)، وهو الناقل لمذهب أبي الحسن - (إلى)^(١) أن هذه الألف غير مُخرِجَةٍ للاسم عن شبه الفعل، لأنَّ صورةَ صَوْرَى صورةٌ قَوْماً الفعل، فكما^(٢) يعتلُّ الفعلُ هنا فتقول: قاما، فكذلك يعتلُّ الاسم هنا لحصول المشاكلة، فما جاء من صَوْرَى وَحَيْدَى فيجعله شاذاً، فإذا بنى من البيع (أو) القول^(٤) أو الكيل أو الصوم مثل حَيْدَى قال: باعى، وقالى، وكالى، وصاما، فأعلِ كما اعتلَّ قاما، وصاما، وباعا، ونحوه. والأقوى ما اعتمدته الجماعة.

ويُنظرُ هنا ما الذي يحتمله كلامُ الناظم من هذين المذهبين، فإنه محتملٌ أن يُريدَ بالذى يَخُصُّ الاسمَ ما يخرج به عن مشاكلة الفعل لفظاً فقط، فيكون

(١) سقط من س.

(٢) التسهيل ٢١٠.

(٣) س : كما.

(٤) سقط من الأصل.

(مذهبه)^(١) مذهب أبى الحسن؛ فإن ألف التانيث لا يخرج بها الاسم عن المشاكلة، اللفظية؛ إذ الألف فى آخر الاسم كالألف فى آخر الفعل، فقد حصل ما يوجب الإعلال دون ما ينفى. ويحتمل أن يريد ما يخص الاسم فى نفسه بحيث يكون غير لاحق للفعل، وإن كان فى الفعل ما هو على صورته، وهذا أظهر فى كلامه لأنه قال: قد زيد آخره ما يخص الاسم فلم يعتبر مجرد المشاكلة فإنها^(٢) تحصل فى الجملة لا فى الآخر بخصوصه، وإنما اعتبر كون اللاحق خاصاً بالاسم، ولا مزية أن اللاحق آخر الاسم هو ألف التانيث، وألف التانيث لا تلحق الفعل أبداً، فلم تحصل إذا المشاكلة على هذا التقدير. وهذا هو مذهب الجماعة، وقد تقدم ترجيحها.

وأما الألف الممدودة فيظهر - وإن لم أعرفه منصوصاً - أن حكمها أيضاً حكم الألف والنون، لا أقول حكم الألف المقصورة، لأن شبه الألف والنون بألفى التانيث مقرر^(٣) معلوم، وكثيراً ما يشبه سيبويه أحدهما بالآخر، حتى إنهم قالوا فى صنعاء : صنعانى، وفى بهراء: بهرانى، فأبدلوا من الهمزة النون^(٤)، ومثل هذا لا يحتاج إلى شاهد، وهى من اللواحق المختصة بالاسم التى يبنى عليها من آخره، ومثاله ما إذا / بنيت ٣٣٨ قرماء^(٥) من القول فقلت : قوماً ، أو من البيع فقلت: بيعاء، وأشبه ذلك الحكم التصحيح، لأن^(٦) الاسم قد خرج بذلك من شبه الفعل البتة، ولا

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل، ت : فإنما.

(٣) الأصل : مقرر.

(٤) الكتاب : ٣٣٦/٣.

(٥) قرماء : موضع أو أكمة.

(٦) الأصل : أن.

يكون في هذا خلافٌ، كما لم يكن في الألف والنون إذا لحقت خلافٌ في التصحيح .

فإن قيل: فهل تكون هاء التانيث من هذا القبيل، فيدخل تحت كلام الناظم؟

فالجواب : أن لا، لأن هاء التانيث كالمنفصلة ؛ ألا ترى أنها - وإن وقع الإعرابُ عليها - معدودة كالجاء الثاني من المركبين، فلذلك قلت: تارة، ودارة، وقارة^(١). (وعادة)^(٢) وعالة، ونحو ذلك. وأيضاً فليست التاء على الجملة مما يختص بالاسم؛ ألا ترى أنها تلحقُ الفعل أيضاً فتقول : قامت وصامت.

فإن قيل : هذه غير تلك، لأن هذه في آخر الاسم تُبدلُ هاءً، بخلاف التي في الفعل.

قيل : هذا لا يضر في الشبه، فإنهما قد اجتمعا في اللفظ والدلالة أيضاً على التانيث، وإلى هذا فإنها تصير هاءً إذا سميت بالفعل الماضي الذي اتصلت (به)^(٣) وكان خالياً من الضمير، فتقول في «ضربتُ» مُسمًى به: ضربةً، كما تقول : شجرة^(٤). فهذا كله مما يقوى أن الهاء ليست كغيرها مما تقدم.

فإن قيل : فزيادتا^(٥) التثنية وجمع التصحيح هل لها في هذا الحكم أم لا؟ فإن الذي يظهر أن العلامتين هنا مختصتان بالاسم؛ إذ لا تلحقان الفعل البتة، لأن الفعل لا يُثنى ولا يُجمع، وإذا كان كذلك فقد دخلتا له في قوله: «قد زيدَ

(١) س : وغارة .

(٢) عن س.

(٣) سقط من ص.

(٤) الكتاب ٢/٢١٠.

(٥) الأصل : فزيادة.

آخِرُهُ مَا يَخْصُ الْأَسْمَ، فَاقْتَضَى أَنْ كُلَّ اسْمٍ ذِي عَيْنٍ فِيهَا مُوجِبٌ لِلْإِعْلَالِ
الْمُتَقَدِّمُ تَصَحُّعُهُ إِذَا لَحِقَتْهُ عَلَامَتَا^(١) التَّثْنِيَةِ أَوْ الْجَمْعِ. لَكِنْ هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ،
لَأَنَّكَ إِنَّمَا تَقُولُ فِي دَارٍ: دَارَانِ وَدَارَيْنِ، وَفِي رَجُلٍ مَالٍ أَوْ خَافٍ: رَجُلَانِ مَالَانِ
وَخَافَانِ، وَرَجَالٌ مَالُونِ وَخَافُونِ. فَإِذَا عِبَارَتُهُ غَيْرُ سَلِيمَةٍ عَنِ الْإِعْتِرَاضِ، هَذَا إِلَى
مَا فِيهَا مِنَ الْإِجْمَالِ^(٢) الْمَتَقَدِّمِ ذِكْرُهُ .

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْإِجْمَالَ فِي كَلَامِهِ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي هَذَا الْإِيرَادِ
وَهُوَ غَيْرُ لَزْمٍ عَلَى كَلَامِهِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا : أَنَّ عَلَامَتَيِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ السَّالِمَ لَيْسَ الْأَسْمُ بِمَبْنِيٍّ عَلَيْهِمَا،
وَإِنَّمَا هُمَا (كَهَاءِ التَّائِيثِ)^(٣) غَيْرُ مَعْدُودَتَيْنِ فِي (٤) حُرُوفِ الْكَلِمَةِ وَإِنْ عُوْمِلَتَا
مُعَامَلَةَ الْجُزْءِ مِنْهُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمَا تَلْحَقَانِ الْأَسْمَ بَعْدَ كَمَالِ^(٤) بِنْيَتِهِ، وَبَعْدَ أَنْ
كَانَ خَالِيَا مِنْهُمَا، فَإِنَّكَ تَتَكَلَّمُ بِالْمُفْرَدِ وَتُسْتَعْمَلُ عَلَى حَيَالِهِ، فَإِذَا أُرِدَتْ تَثْنِيَتُهُ أَوْ
جَمْعُهُ أُلْحِقَتِ الْعِلَامَتَيْنِ، فَقَدْ صَارَ الْأَسْمُ قَبْلَ اللَّحَاقِ ثَابِتًا لَهُ حُكْمُهُ الَّذِي
يَقْتَضِيهِ التَّصْرِيفُ. بِخِلَافِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا تَقْدُمُ، فَإِنَّ الْأَسْمَ قَدْ
بُنِيَ^(٥) عَلَيْهِمَا فَلَا وَجُودَ لَهُ إِلَّا بِهِمَا، فَكَانَ ذَلِكَ مُعْتَبَرًا فِي امْتِنَاعِ الْإِعْلَالِ .

وَالثَّانِي: أَنَّ النَّازِمَ قَدْ قَدَّمَ حُكْمَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَمَا يَتَغَيَّرُ لِأَجْلِهِمَا وَمَا لَا
يَتَغَيَّرُ، تَحَصَّلَ ذَلِكَ مِنْ مَنْطُوقِ لَفْظِهِ وَمَفْهُومِهِ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ شَرْحُهُ ، فَإِذَا كَانَ قَدْ
قَرَّرَ فِيهِ مَا يَلْحَقُهُ مِنَ التَّغْيِيرِ وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى شَيْئًا، دَلَّ عَلَى أَنَّهُ بَعْدَ

(١) س : علامة.

(٢) الأصل : الاحتمال .

(٣) سقط من س.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) ك : بقى.

لحاق العلامتين كما كان قبل لحاقهما^(١)، فليستا بداخلتين له ههنا؛ إذ تقدم له حكمهما.

وجه ثالث، وهو أن علامتى / التثنية والجمع قد يدعى فيهما أنهما ٣٣٩ غير مُخَصَّصَيْنِ بالاسم، وذلك أن الاسم كما تلحقه علامة الاثنين والجمع^(٢)، كذلك الفعل تلحقه علامة الاثنين والجمع^(٣)، فداران مثل قاما، ومألون مثل قاموا، فكل واحد قد لحقه ألف الاثنين وواو الجماعة، فإين الاختصاص؟

فإن قيل : الفرق بينهما ظاهر؛ فإن ألف قاما وواو قاموا ضميران اسمان وألف مالان وواو مألون علامتان حرفان لا اسمان، وإذا وضح الفرق بينهما كان ما ذهب^(٤) إليه من هذا كمذهب أبى الحسن فى معاملة ألف صورى معاملة ألف قاما، وأنت قد نفيت عن أن يكون مذهباً للناظم، وأيضاً فإن الاسم يزيد على الفعل بالنون، وتنقلب ألفه ياء بخلاف الفعل.

فالجواب : أن ماتقرر من الفرق ليس^(٤) بفرق فى الحقيقة، إلا نحواً مما بين تاء قامت وتاء قائمة؛ لأن كل واحدة من الألفين علامة على الاثنين، كما أن كل واحدة من التاعين علامة على التانيث، ودليل تمكن هذا أنك إذا جرّدت الألفين عن الاسمىة على قول من قال : قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، ثم سميت بالفعل، صارت الألف كالف المثنى، والواو

(١) الأصل، ت : لحاقها.

(٢) س : والجمع.

(٣) ك : ذهبنا.

(٤) الأصل، ت : وليس.

كواوالمجموع^(١) من كُلِّ وجهٍ، وألحقت^(٢) النون فقلت: قامان وقامون^(٣)، كما قلت: مالان ومالون. وهذا واضحٌ في كونهما - أعنى الألفين - في الاسم والفعل متقاربين^(٤) ومعناهما واحداً.

وهنا تمّ للناظم مراده من هذا المسألة، وتبينتُ بجميع أطرافها والحدُّ لله. وقد ظهر أن ماصحح علي غير ماتقدم من الوجوه فشاذٌ يحفظ ولايقاس عليه، نحو: الخَوْنَةُ والحَوَكَةُ، وروح جمع^(٥) رائحٍ وغيبٍ، وحول^(٦)، وهيؤ^(٧)، وعِفْوَة^(٨). قال ابن جنى: «لم يأت في مثل بائع: بَيْعَة، ولا في مثل سائر: سَيْرَة كما جاء الخَوْنَةُ والحَوَكَةُ، وعَلَّتْهُ قُرْبُ الألف من الياء وبعدها من الواو، فكان تصحيحُ نحو الخَوْنَةِ أسهلَّ عليهم من تصحيح نحو البَيْعَةِ، لأن الياء لما قربت من الألف أَسْرَعَ الانقلابُ إليها؛ ألا تراهم يقولون: استافوا، فيعلُونه، وإن كان بمعنى تسافوا، فلم يقولوا: استيفوا، لما فيه من جفاء ترك قلب الياء ألفاً في موضع قَوِيَتْ فيه داعية القلب»^(٩).

-
- (١) الأصل: المجموع. س: الجمع.
 (٢) ماعدا (ك): والتحقت.
 (٣) الكتاب ٢/٢٠٩.
 (٤) في النسخ: متقاربان ومعناهما واحد.
 (٥) هو اسم جمع، ومثله: غَيْبٌ جمع غائب.
 (٦) في الكتاب ٤/٣٥٨: «ورجل حَوْلٍ» بهذا الضبط، ومثله في المنصف ١/٢٣٢، وقد اضطرب في ضبطه في المنصف ٢/٥٦، وهو شرح لما سبق في الجزء لأول منه.
 (٧) في اللسان: الهَيْئَةُ والهِئَةُ: حال الشيء وكَيْفِيَّتُهُ.. وقد هاء الرجل يهأ هَيْئَةً، وقد هَيَّؤُ - بضم الياء - حكى ذلك ابن جنى عن بعض الكوفيين...
 (٨) العِفْوَةُ: أفتاء الحمر، قال أبو زيد: «ولا أعلم في جميع كلام العرب واواً متحركةً بعد حَرْفٍ متحركٍ في آخر البناء غير واو عِفْوَةٍ، قال: وهي لغة لقيس». هذا ويقال للواحد: العَفْوُ - بفتح العين وكسرها وخسما - والعَفَا والعَفَا، مقصور، ويقال في الجمع: أعفاء، وعِفَاء، وعِفْوَة.
 (٩) الخصائص ١/١٢٣ - ١٢٤. وقد تصرف الشارح في نص ابن جنى.

وَقَبْلَ بَا أَقْلِبَ مِيمًا النَّونَ إِذَا

كَانَ مُسْكِّنًا، كَمَنْ بَتْ^(١) انْبِذَا

هذا هو الميم من حروف البديل المتقدمة، ولم يذكر في بدلها من غيرها إلا وجهًا واحدًا في حرف واحد، وهو النون، وذلك (أن)^(٢) الميم تُبدل من أربعة أحرف، وهى الواو واللام والباء والنون. فأما إبدالها من الواو أو اللام أو الباء فشاذٌ نادرٌ، فلذلك ترك ذكره، وذلك قولهم: فَمُ. فأصولُ الكلمة الفاء والواو والهاء، لقولهم: أفواه، وفُويه، وفاه بكذا، قال^(٣):

فلا لغو ولا تأثيم فيها

وما فاهوا به أبدًا مُقيمٌ

وقال ابن جنى: يروى أن النمر بن تولب قال: سمعتُ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «لَيْسَ مِنَ امْبِرٍّ امْصِيَامٌ فِي امْسَفَرٍ». يريد: ليس من البرِّ الصيامُ في السَّفَرِ، فأبدل لام / المعرفة ميمًا. قال: ويُقال: ٣٤٠. إِنَّ النَّمِرَ بْنَ تَوْلَبٍ لَمْ يَرَوْهُ عَنِ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - غير هذا

(١) كذا في النسخ، وعليه مضى الشرح، والمشهور: بَتْ، بالتاء المثناة، وعليه شرح ابن الناجم ٨٥٨، قال: «أبى: من قصصك فألقه عن بالك وأطرحه».

(٢) سقط من س.

(٣) البيت لأمية بن أبي الصلت، ديوانه ٤٧٥، وهو من شواهد التصريح ١ / ٢٤١، واللسان، مادة سهر: ورواية صدره في الديوان واللسان: وفيها لحم ساهرة ويحر

والساهرة: الأرض.

الحديث^(١)، إلا أنه شاذ لا يسوغ القياسُ عليه^(٢). وروى الفارسيّ بإسناده إلى يعقوب : يقال : رأيتُه من كَثْبٍ ومن كَثْمٍ^(٣)، أى : من قُرْبٍ. فَوَجِهَ البَدَلُ أَنَّهُ يقال : أَكْثَبَ لك الأمرُ، أى : قُرْبَ. ولم يقولوا : أَكْثَمَ. ومنه أيضاً قول الشاعر، أَنشده ابنُ جَنِيٍّ^(٤) :

فبادرتُ شَرِيهَا عَجَلَى مُثَابِرَةً

حتى اسْتَقَّتْ، دون مَحْنَى جِيْدِهَا^(٥)، نَغْمًا

قال ابن الأعرابي : أراد نَغْبًا. قال ابن جنى : وهو عندي كما قال.

وأما إبدالها من النون - وهو الذى أخذ الناظمُ فى ذكره - فإنَّ إبدالها (منها)^(٥) على قسمين :

أحدهما : ما كان موقوفاً على السماع لِقَلَّتِهِ، ومنه قول رؤبة^(٦) :

يا هالَ، ذاتَ المنطِقِ التَّمْتَامِ

وكَفَكَ المَخْضَبُ البَنَامَ

أراد : البنانَ، فأبدل النون ميماً حرصاً على موافقة الرويِّ. وقال ابن

جنى : قرأت على أبى عليٍّ بإسناده إلى يعقوب قال : (قال)^(٥) الأحمرُ : يقال :

(١) سر صناعة الإعراب ٤٢٣.

(٢) م. ن ٤٢٥، والمتع ٣٩٣.

(٣) سر الصناعة ٤٢٦، والمتع ٣٩٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٣/١٠، ٣٥. واللسان : نغب والنغبة والنغبة : الجرعة، والجمع : نغب.

(٤) فى النسخ : جهدها.

(٥) سقط من س.

(٦) ديوانه ١٤٤. والرجز فى شرح المفصل لابن يعيش ٣٣/١٠، ٣٥، وشرح الشافىة للرضى ٢١٦/٣، وشواهد ٤٥٥. وسر صناعة الإعراب ٤٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٣/١٠، ٣٥، وشرح الشافىة للرضى ٢١٦، وشرح شواهد ٤٥٥. هال : مرخم هالة. والتتمت : الذى فيه تتممة، أى تردّد فى الكلام.

طانه الله على الخير، وطامه : أي جبله، وهو يطينه. وأنشد^(١):

أَلَا تَلِكْ نَفْسٌ طِينٌ فِيهَا حَيَاؤُهَا

قال ابن جنى : «والقول فيه أن الميم في طامه بدل من النون في طانه، لأننا لم نسمع لطام تصرفاً في غير هذا الموضع^(٢)». ومن هذا وشبهه تحرز الناظم بقوله : «إذا كان مُسَكَّنًا»؛ لأنه إذا كان النون متحرّكاً لم يُقَسَّ فيه البدل. والقسم الثاني : ما كان من هذا البدل قياساً، وهو الذي أخذ في ذكره فقال : «وَقَبْلُ بِالْقَلْبِ مِثْلُ النُّونِ»، يعنى أنك تقلب النون ميماً قياساً بشرطين :

أحدهما : أن تكون قبل باء ، وهى أخت الميم في المخرج؛ فإنها إذا كانت كذلك قُلبت، فإن وقعت قبل (غير^(٣)) الباء لم تُقَلَّبْ مِثْلاً على مقتضى مفهوم كلامه. ويريد : لم تُقَلَّبْ القلب في غير إدغام، وهو الذى أراد هنا، فإنها تقلب ميماً في الإدغام لامن هذا الباب ؛ إذ الكلام هنا في الإبدال لغير إدغام، وأما الإبدال لأجل الإدغام فيكون إذا وقع بعدها (الميم^(٤)) نحو : من ماء، وعن ماجد، وزيدٌ ماجد، «تقول فيها: مماء^(٥)»، وعمّاجد، وزيد ماجد، وامحى، وهمرش - ، في أحد الوجهين^(٥) - ما لم يقع (بالإدغام)^(٦) .

(١) سر صناعة الإعراب ٤٢٥ ، وشرح الشافية ٢ / ٢١٧ ، وشرح شواهد : ٤٥٩ ، وقال ابن برى :

«صواب الشعر : إلى تلك، وإلى الجارة، والشعر يدل على ذلك، أنشد ابن الأحمر:

لئن كانت الدنيا له قد تَزَيَّنَتْ على الأرض حتى ضاق عنها فضاؤها

لقد كان حراً يستحى أن تضمه إلى تلك نفس طين فيها حياؤها

يريد أن الحياء من جبلتها وسجيتها»

(٢) سر الصناعة ٤٢٥ - ٤٢٨ .

(٣) سقط من س.

(٤) الأصل : مجاد .

(٥) الهمرش : العجوز المسنة. وهو عند الخليل وسيبويه ملحق بجَحْمَرِش بتضعيف الميم. وقال

الأخفش : بل هو فَعَلَّلَ، والأصل هَمْشَرِش، وليس فيه حرف زائد. انظر شرح الشافية للرضى

٣٦٤/٢. هذا وحقق كلام الرضى في الكتاب ٤/٢٩٨، ٣٠٢، ٣٣٠.

(٦) سقط من ك .

لبس نحو : زَنَمَاءُ^(١)، وَقَنَوَاءُ^(٢)، والدُّنْيَا^(٣). والميمُ أحدُ الأحرف الخمسة التي تُدغم^(٤) فيها النون، وهى هجاء «لم يَرَوْ»، والإدغامُ فيها مع بقاء الغنة ومع ذهابها، غير أنَّ النون مع الميم لا تحتاج إلى غنةٍ، لأن صوت الميم كصوتها^(٥) فاستغنى بالغنة التى فيها، قال سيبويه : «حتى إنك تسمع النون كالميم والميم كالنون، حتى تتبين^(٦)». وهذا ليس من بابهِ، فلذلك خصَّ الإبدال هنا مع الباء .

والشرطُ الثاني : أن تكون النون ساكنة لامتحرَّكة، وذلك قوله : «إذا كان مُسَكَّنًا»، وضمير «كان» عائِدُ على النون على اعتبار التذكير، تحرُّزاً من أن يكون متحرِّكاً، فإنه إذا كان مُتحرِّكاً لم يُبدَلْ ميماً وإن وقع قبل الباء نحو : عِنَبٍ / ونساءٍ شُنْبٍ^(٧)، وشَنَبٍ، وقد نَبَتَ الزرعُ، وما أشبه ذلك، ٣٤١

(١) س : أنباء. هذا والزَّئِمَةُ - بالتحريك - : شيء يقطع من أذن البعير فيترك معلقاً، يفعل ذلك بكرام الإبل، يقال : بعير زَنِمٌ وأَزَنَمٌ ومَزَنَمٌ، وناقَة زَنِمَةٌ وزَنَمَاءٌ ومَزَنَمَةٌ.

هذا ولم يجيء في القرآن كلمة فيهانون ساكنة بعدها ميم.

(٢) القَنَا في الأنف : طولُهُ وبقَّةُ أرنَبته مع حَذَبٍ في وسطه، يقال : رجل أقنى وامرأة قنواء.

(٣) قال أبو جعفر بن الباذِش في الإقناع ٢٤٩ - ٢٥٠ : «فإن كانت النون [الساكنة] قبل الياء والواو في كلمة أصلاً فهي مظهرة بلا خلاف، لئلا يلتبس بالمضاعف نحو : الدنيا، وبينان، وقَنَوَان، وضمِنَوَان». وانظر شرح الشافية للرضي ٢٦٦/٣ - ٢٦٨.

(٤) الأصل : تدخل.

(٥) الأصل : صوتها.

(٦) الكتاب ٤٥٢/٤.

(٧) شُنْبٌ - بضم فسكون - : جمع شنباء، من الشَّنْبِ - بفتحتين - وهو ماء ورقٌّ يجري على الثَّغَرِ، وعنوبة في الأسنان، والاستشهاد هنا به، أعنى بالشَّنْبِ بفتحتين.

فإن سكنت وجب القلب ميماً نحو : عَمَبَرٌ فِي عَمْبَرٍ، وَشَمْبَاءٌ، فِي شَنْبَاءٍ، وَمَمَبِكٌ فِي مَنْ بَكَ، وَأُمَبَّتَ اللَّهُ الزُّرْعَ، فِي أُنَبَّتَ، وَمِمَبَرٍ، فِي مَنِبَرٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

قالوا : وإنما قُلِبَتْ هنا حين سَكَنْتَ قَبْلَ الْبَاءِ لِأَنَّ الْبَاءَ أُخْتُ الْمِيمِ، وَقَدْ أَدْغَمْتَ النُّونَ فِي الْمِيمِ فِي نَحْوِ : مَنْ مَعَكَ؟ وَمِنْ مُحَمَّدٍ، فَلَمَّا كَانَتِ النُّونُ تُدْغَمُ مَعَ الْمِيمِ الَّتِي هِيَ أُخْتُ الْبَاءِ أَرَادُوا إِعْلَالَهَا أَيْضاً مَعَ الْبَاءِ إِذْ قَدْ أَدْغَمُوهَا فِي أَخْتِهَا الْمِيمِ، وَلَمَّا كَانَتِ الْمِيمُ الَّتِي هِيَ أَقْرَبُ إِلَى الْبَاءِ مِنَ النُّونِ لَمْ تَدْغَمْ فِي الْبَاءِ نَحْوِ : أَقِمْ بَكَراً، لَا تَقُولُ : أَقْبِكْراً، وَلَا فِي قُمْ^(١) بِاللَّهِ : قُبَّاللَّهِ^(١)، كَانَ النُّونَ الَّتِي هِيَ مِنَ الْبَاءِ أَبْعَدَ مِنْهَا مِنَ الْمِيمِ أَجْدَرُ بِأَلَّا يَجُوزَ إِدْغَامُهَا فِي الْبَاءِ، فَلَمَّا لَمْ يَتَوَصَّلُوا إِلَى إِدْغَامِ النُّونِ فِي الْبَاءِ أَعْلَوْهَا نُونِ إِعْلَالِ الْإِدْغَامِ، فَقَرَّبُوهَا مِنَ الْبَاءِ، وَقَلَّبُوهَا إِلَى لَفْظٍ أَقْرَبَ الْحُرُوفِ مِنَ الْبَاءِ وَهُوَ الْمِيمِ، فَقَالُوا : عَمَبَرٌ، قَالَ السِّيرَافِيُّ : «ابْتِدَاءُ صَوْتِ النُّونِ مِنَ الْخِيشُومِ، وَلَهَا حَالَانِ : حَالُ ابْتِدَاءٍ وَحَالُ انْتِهَاءٍ، وَبِالْانْتِهَاءِ يَنْفَرِدُ مَخْرَجُهَا، فَإِذَا ابْتَدَأَتْ إِخْرَاجُهَا^(٢) وَحَرَّكْتُهَا كَانَتْ مِنَ الْفَمِ لَاغِيَرُ، وَكَذَلِكَ إِذَا وَقَفْتَ عَلَيْهَا سَاكِنَةً هِيَ مِنَ الْفَمِ، وَإِذَا وَصَلَتْهَا بِمَا تَخْفَى مَعَهُ تَقَرَّدَتْ بِالْخِيشُومِ، وَصَوْتُ الْخِيشُومِ مَشْتَرِكٌ بَيْنَ النُّونِ وَالْمِيمِ فِي الْمَبْدَأِ، وَإِنَّمَا يَتَغَيَّرُ^(٣) فِي الْمَقْطَعِ، فَاعْتِمَادُ الْمُتَكَلِّمِ عَلَى إِخْرَاجِ الْبَاءِ يَمْنَعُ مِنْ اسْتِمْرَارِ الصَّوْتِ بَغْنَةً الْخِيشُومِ، وَاحْتِاجُ الْمُتَكَلِّمِ إِلَى أَحَدِ أَمْرَيْنِ فِي الْمَقْطَعِ، إِمَّا أَنْ يَجْعَلَهُ مِنْ مَخْرَجِ النُّونِ مِنَ الْفَمِ، وَذَلِكَ مُمْكِنٌ وَفِيهِ مَشَقَّةٌ، وَإِمَّا أَنْ يَجْعَلَهُ مِنْ مَوْضِعِ

(١) ماعدا (س) : نَم بِاللَّهِ، نِبَالَهُ.

(٢) الْأَصْلُ، ت : بِمَخْرَجِهَا.

(٣) الْأَصْلُ، ت : يَغْتَبِرُ.

الميم - وهو مخرج الباء - وهو أسهل، قال : ولا تدغم النون في الباء لبعد مخرجيهما إن كانت من الفم أو من الخيشوم ، مع أنها لاتوافقها في الغنة - قال : فإن قيل : فهل يجوز أن تجعل الباء ميماً وتدغم ، كما يجوز في : أقم بالبصرة (أقم البصرة^(١)) ؟ قيل : لا^(٢) ، لما يقع من اللبس، ألا تراهم قد بينوا في قنينة وزئمة^(٣) وأخرجوها من الفم لئلا يدغموا فتلتبس بالتضعيف».

ومثل الناظم بمثالين : من بث، وأنبذ. ومعنى الكلام من بث أسرارك فأنبذه ولا تصحبه وإياك وإياه. ونبه بالمثالين على أن الحكم مستمر في النون مع الباء، كانت منفصلة عنها كمن بث، أو متصلة بكلمتها نحو : أنبذ ويقال : نبذت الشيء أنبذه - بالكسر - : إذا ألقيته من يدك، ونبذته كذلك، شدد للكثرة^(٤).

* * *

(١) سقط من الإصل، ت.

(٢) الأصل : لا لم.

(٣) س : ورنية وزئمة الشاة : هنة معلقة في حلقها تحت لحيثها، وخص بعضهم به العنز.

(٤) الأصل : للكسرة.

فَصْلٌ

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلُ التَّحْرِيكَ مِنْ
ذِي لَيْنٍ أَتِ عَيْنٌ فِعْلٌ كَأَيْنِ
مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجُّبٌ وَلَا
كَأَبِيضٌ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عَلَّامٌ

هذا الفصل يذكر فيه ما اعتلت عينه من الأسماء والأفعال وقبلة ساكن؛ إذ قد فرغ من الكلام على ما قبله متحرك، وابتدأ بذكر الأفعال، ويعنى أن الفعل إذا كانت عينه ذات لين، أى : حرف / لين، وقبل ذلك ٣٤٢ اللين ساكن، فإنك تنقل حركة حرف اللين إلى ذلك الساكن. وذو اللين هو الحرف الواقع عينا. وقال : «عَيْنَ فِعْلٍ»، لأنه إذا وقع عين اسم فسيذكره بعد هذا. وذو اللين الذى أراد هو الياء والواو، وأما الألف فلا تكون (هنا^(١))؛ إذ لا تقع أصلاً في كلمة متصرفية ولا تتحرك إن كانت^(٢) (زائدة^(١)). ومثال هذا في الماضي : أجَادَ، وأبَانَ، وأَقَالَ، وأَخَافَ، واستَرَابَ، واستَعَادَ. وأصل ذلك : أَجُودَ، وَأَبِينَ، وَاسْتَرَيْبَ، وَاسْتَعَوَدَ، بدليل رجوعهم إلى ذلك في بعض المواضع في ضرورة أو غيرها، كقوله، أنشدته سيبويه^(٣):

(١) سقط من س.

(٢) س : كان.

(٣) تقدم البيت وتخريجه، انظر: ٣٤٦/١ -

صَدَدَتْ فَاطُولَتْ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا

وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وقولهم : استنوق الجمل ، و(استَحُوذَ عليهم الشَّيْطَانُ^(١)) ، لكنهم أرادوا إعلال^(٢) هذه الأمثلة إذ كانت معتلة (في الثلاثي^(٣)) ليجرى الفعل في تصرفاته كُلُّهَا على وجه واحد ، فنقلوا حركة الواو والياء إلى الساكن الذي قبلهما ، فصار أَجُودٌ ، وَأَبِينُ ، وَاسْتَرَبٌ ، وَاسْتَعُودٌ ، فَقَلَّبُوهُمَا أَلْفًا لَتَحْرِكُهُمَا فِي الْأَصْلِ وَانْفِتَاحَ مَاقْبَلُهُمَا فِي اللَّفْظِ ، فَصَارَ : أَجَادَ ، وَأَبَانَ ، وَاسْتَرَابَ ، وَاسْتَعَادَ ، كَمَا تَرَى ، قَالُوا : وَلَوْلَا اعْتِلَالُهُمَا فِي الثَّلَاثِي لَمَا وَجِبَ إِعْلَالُهُمَا^(٤) (الآن^(٥)) ، لَأَنَّ الْيَاءَ وَالْوَاوَ إِذَا سَكَنَ مَاقْبَلُهُمَا جَرِيًا مَجْرَى الصَّحِيحِ . وَأَمَّا الْمُضَارِعُ فَنَحْوُ مُضَارِعٍ مَا تَقْدُمُ : يُجِيدُ ، وَيُبِينُ ، وَيُسْتَرِبُّ ، وَيُسْتَعِيدُ . وَالْعَلَّةُ وَاحِدَةٌ ، فَنَقَلُوا حَرَكَةَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهُمَا فَصَارَ : يُجُودُ ، وَيُبِينُ^(٦) ، وَيُسْتَرِبُّ ، وَيُسْتَعِيدُ ، فَقَلَّبُوا الْوَاوَ السَّاكِنَةَ يَاءً لِكَسْرِ مَاقْبَلِهَا ، فَقَالُوا : يُجِيدُ ، وَيُسْتَعِيدُ . وَهَكَذَا مُضَارِعُ الثَّلَاثِي نَحْوُ : يَقُومُ وَيُبِينُ ، أَصْلُهُمَا : يَقُومُ ، وَيُبِينُ ، ففعلوا كما تقدم ، فَصَارَ هَكَذَا ، لَكِنْ هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى مَاضِيهِ نَفْسِهِ ، لِأَنَّهُ ثَلَاثِي جَارٍ عَلَيْهِ . وَأَمَّا الْأَمْرُ فَكَالْمُضَارِعِ إِلَّا أَنَّ لَامَ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ سَاكِنًا حُذِفَ حَرْفُ الْعَلَّةِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَمِنْ هَذَا مَا مَثَّلَ بِهِ النَّازِمُ وَهُوَ : أَبِنُ ، أَصْلُهُ : أَبِينُ ، مِنْ أَبَانَ يُبِينُ بِمَعْنَى بَيَّنَّ . غَيْرَ أَنَّ النَّازِمَ اشْتَرَطَ فِي ثَبُوتِ هَذَا الْحُكْمِ أَرْبَعَةَ شُرُوطٍ :

(١) الآية ١٩ من سورة المجادلة.

(٢) الأصل : تعليل.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) س : اعتلالهما.

(٥) ليست في س وفي الأصل مكانها : إلّا.

(٦) في س : ويستين.

أحدها : أن يكون الساكنُ الذي قبل حرف العلة صحيحاً، فلذلك قال : «لساكنِ صَحٌّ»، أى : انقلُ تحريك ذى اللين لحرف ساكنٍ صحيحٍ، تحرُّزاً من الحرف المعتلِّ فإنه إن كان الحرف معتلاً إما واواً أو ياءاً أو ألفاً بقيتِ الحركة في محلها ولم تُنقل^(١)، فالألف كقولك في أفعلَ من أم يَنيمُ : أيمَ، ومن آل : أولَ، لأنه لما اعتلت الفاء وهى همزة قلبت ألفاً (وصححت العين^(٢))، وقد سُمِعَ من كلام العرب : أيدته، فى أفعلته من الأيدِ، وأيدته فَعَلته، قال ابن جني : «وأيدته قليلةً مكروهة، لأنك إن صححت فهو ثقيل، وإن أعلت جمعت بين إعلالين، فعُدِلَ عن أفعلته إلى فَعَلته فى غالب الأمر^(٣)». وكذلك تقول : قاوَلُ يُقاوِلُ، وبايَعُ يُبايِعُ، فههنا لا يصح النقل أيضاً؛ إذ الألف لا تقبل الحركة. والواو والياء كقولك فى فعلَ من أم وآل : أيمَ وأوَلُ، ولا تقول : أيامَ، ولا : أوَالَ. وكقولك : بُويِعَ وسُوِيرَ. وقولُ وبَيِعَ إذا بَنَيْتَ منها / على فَعَلٍ أو فَوَعَلَ، أو فَيَعَلَ فقلت : قِيلَ، وما أشبه ذلك.

٣٤٣

وكان وجه ما فعلوا من هذا أنه لم يمكنهم غيره، لأن الألف إن كانت مبدلةً من همزة فنقلت (إليها^(٤)) وذلك لا يكون إلا مع إبدالها واواً أو ياءاً لزمك الجمع بين إعلالين، إعلالِ الفاء وإعلالِ العين، كما قال ابن جني فى أيدته، وإن كانت الألف زائدة لم يصح تحريكها، وإن قلبت وحركت^(٥)

(١) س : يثقل.

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) المنصف ٢٦٩/١.

(٤) سقط من س.

(٥) س : حركة.

لزمك^(١) إفساد (البناء)^(٢). وأما الواو والياء فإن كانتا^(٣) تضعيفَ عينٍ لم يصحَّ النقلُ؛ إذِ العينُ لا تَخْتَلِفُ، وقد مرَّ بيانُ هذا، ولذلك جمعوا بين الهمزتين في سؤال^(٤) ونحوه، فلو قلت في فَعَلٍ من آل : أوَّال، لزم اختلافُ العين. وإن كانا زائدتين للإلحاق لزم مخالفةُ الملحقِ للملحقِ به، فكان التصحيحُ أولى.

فإن قيل : هل يدخلُ له في غير الصحيح الهمزة فتكونُ عنده في حكم المعتلِّ الذي لا ينقلُ إليه أم لا تدخل فتكون عنده في حكم الصحيح الذي يُنقلُ إليه؟ وعلى كُلِّ تقدير يلزم إشكالٌ، أمَّا إن قلنا : إنها داخلةٌ في حكم المعتلِّ فيقتضى أن الهمزة لا ينقل إليها كما لا يُنقل إلى الحروف المعتلة، فنقول : يؤوِّد من أوْدَ، ويؤوِّل من أوَّلَ، وما أشبه ذلك، وهذا موافقٌ لما ذكره في التسهيل حيث استثنى الهمزة فقال : «إن لم يكن حَرْفٌ لينٍ أو همزة^(٥)»، فإن الهمزة (عنده^(٦)) لا ينقل إليها، وإنما تقول : (أوْدَ) يؤوِّد، (ويؤوِّد^(٦)) من الأيْد^(٧)، وكذلك اسم الفاعل منهما، والمصدر، واسم المفعول، على ما يأتي إن شاء الله تعالى. وعلى هذا جرى ابن جني، وأنشد على ذلك قول الشاعر^(٨):

(١) س، ك : لزم.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الأصل، ت : كان. ك : كانت.

(٤) انظر الإقناع لابن الباذش ١٩٩.

(٥) التسهيل ٣١١، ونحوه : ولا همزة.

(٦) سقط من س.

(٧) الأيْدُ : القوة. والأوْدُ : المجهود والمشقة، يقال : أده الأمر أوْدًا وأوْدًا : بلغ منه المجهود والمشقة.

(٨) هو المثنَّب العبدى، والبيت في ديوانه ٢٣، والمحاسب ٩٥/١، والمنصف ٢٦٩/١. وينبى : يرفع.

وتجاليده : جسمه، والاقتاد : جمع قَتَدٍ، وهو أداة الرحل. ونوت الناقة : سمعت. والفدن : القصر.

يُنْبِي تَجَالِيدِي وَأَقْتَادَهَا

نَاوِي كَرَأْسِ الْفَدَنِ الْمُؤِيدِ

وَقَوْلِ طَرْفَةِ بْنِ الْعَبْدِ^(١):

يَقُولُ وَقَدْ تَرَّ الْوُظَيْفُ وَسَاقُهَا

أَلَسْتُ تَرَى أَنْ قَدْ أَتَيْتَ بِمُؤِيدِ

فقد أتى في الأولِ بِمُفْعَلٍ من الأيْدِ مصححاً، وفي الثاني بِمُفْعَلٍ منها - وهي الداهية - مصححاً كذلك، واسم الفاعل والمفعول في حكم الفعل إذا صحَّ أحدهما صحَّ الآخر، وإذا اعتلَّ اعتلَّ، فالشَّاهدُ على أحدهما شاهدُ على الآخر. لكنَّ هذا الحكمَ على الإطلاق غير صحيح؛ إذ يجب إعلالُ مضارعِ الثلاثيِّ المعلِّ وماتصِّرفَ منه نحو: آلَ يَثُولُ، وآبَ يَثُوبُ مَالاً وَمَأْباً، وآدَ يَثُودُ، وآمَ يَثِيمُ، وَأَنَ يَثِينُ، وما أشبه ذلك، والأصل: يَأُودُ وَيَأِيمُ، فنقلت حركةَ الياءِ والواوِ إلى الهمزة على قاعدة الساكن الصحيح، فجرى في وجوب الإعلالِ على الماضي، وعلى هذا يكون^(٢) قولهم: الحربُ مَأِيمةٌ^(٣)، شاذاً، كمَقْوَدَةٌ^(٤) وَمَثْوِيَةٌ وكذلك أيضاً الحكم في حرف اللين الواقع قبل العين من الثلاثي، لو بَنَيْتَ فَعَلَ من الويح (والويل^(٥)) لقلت: واح يَوِيحُ، ووال يُوِيلُ، لكن العرب قد رفضت في الاستعمال (أفعال^(٥)) الويِّح والويُّس والويل والويِّب، لأن يَوِيحَ الذي يوجبُه

(١) ديوانه ٤٥، والبيت في المنصف ٢٦٩/١، وشرح الكافية للرعي ٨/٢، ٤٦، والخزانة ١٥١/٣، ٢٦٣.

تَرَّ العظم: قطعه. والوظيف: ما بين الرسغ والساق. والمؤيد: الداهية.

(٢) الأصل، ت: أن يكون. بزيادة أن.

(٣) قالوا: «الحرب تأيمة للنساء»، أنها: تقتل الرجال فتدع النساء بلا أزواج فيئمن.

(٤) من أمثالهم: «إن الفكاكة مَقْوَدَةٌ إلى الأذى». وقرأ بعضهم: (لثوية من عند الله خير). انظر المنصف ٢٩٥/١، واللسان: ثوب.

(٥) سقط من الأصل، ت.

القياس في المضارع أثقل من «يُؤْعِد» لو أخرجوه عن أصله. وهذا الاعتراض لازم أيضاً في كتاب التسهيل، ولا محيص له عنه هناك، فكذاك يكون هنا على هذا التقدير.

وإن قلنا : إن الساكن إذا كان همزة لاتدخل في الحكم المعتل، بل هي من الحروف / الصُّحاح في هذا الحكم فتقول في يُؤْيَدُ : يُئْيَدُ، وفي ٢٤٤ يُؤُولُ : يُئُولُ، كما تقول : أَمْ يئِيمُ ، وَأَد يئُودُ - كان مخالفاً لما قال الناس في غير الثلاثي، ابنُ جنى ومن قال بقوله، ومنهم المؤلف في التسهيل. فعلى كلِّ تقدير يلزم التفصيلُ وأن يُقال بالفرق بين الثلاثي وغيره، فتكون الهمزة في الثلاثي حكمها حكمُ الحرف الصحيح، وفي غيرها حكمها حكم حرف العلة، وحينئذ يلزم على كلام الناظم الإشكالُ كما لزمه ذلك في التسهيل.

فالجواب أن ظاهرَ الإطلاق في الحروف الصحاح أنها ما عدا الألف والواو والياء فالهمزة على هذا التقدير من جملة الحروف الصُّحاح، وإذا كانت كذلك فقد صحَّ النقل إليها، فإنما^(١) تقول : أَد يئُود، وَأَب يئُوبُ. وكذلك تقول في غير الثلاثي نحو : استَاد يَسْتَيْدُ، وقد جاء في السماع، قال الجعدي^(٢):

ثَلَاثَةُ أَهْلِينَ أَفْنَيْتُهُمْ

وَكَانَ الْإِلَهُ هُوَ الْمُسْتَأْسَا

وَلَوْ صُحِّحَ لَقَالَ : هُوَ الْمُسْتَأْوَسُ. وهذا صحيح لا إشكال فيه، وأما

(١) الأصل : فإنها : وإنما.

(٢) شعر النابغة الجعدي ٧٨، واللسان : أوس.

والمستأس : المُسْتَعَاضُ. والأوس : العوضُ.

ماقاله ابن جنى فأصله^(١) للفارسيّ وهو مختصّ بما فاؤه تلى همزة كأيّدته،
 روى ابن مجاهد^(٢)، عن أبي عمرو أنه قرأ : (وأيّدناه) على أفعلناه، والذي كثر
 فيه : أيّدت. قال الفارسيّ^(٣). إنما كثر فيه أيّدتك : فعَلَّتْكَ، لما يعرضُ في أيّدتك
 من تصحيح العين مخافة توالى إعلالين.
 وأنشد :

كَرَأْسِ الْفَدَنِ الْمُؤَيَّدِ

قال ابنُ جنّى : معناه : لو جاء أيّدتك على^(٤) مايجب في مثله من إعلال
 عين أفعلت؛ إذ كانت حرف علة كاقمت، لتوالى فيه إعلالان، لأنّ الأصل : أأيّدْتُ،
 كما أنّ أصل آمن : أأمّن، فانقلبت الهمزة الثانية ألفاً لاجتماع همزتين في كلمة
 واحدة الأولى منهما مفتوحة والثانية ساكنة، فهي كأمّن وأدّم، وكان يجب أيضاً
 أن تلقى حركة العين على الفاء وتحذف العين، فكان يجب على هذا أن تُقلب
 الفاء^(٥) واوًا، لأنها (قد^(٥)) تحركت وانفتحت ما قبلها، ولا بدّ من بدلها لوقوع
 الهمزة الأولى قبلها كما قلت في تكسير آدم : أوادم، فكان يلزم على هذا أن
 يقال : أودّته، كاقمته وأردّته، فتحذف العين كما ترى، وتقلب الألف التي هي
 (في^(٦)) الأصل همزةً واوًا، فتعتلّ الفاء والعين جميعاً، وإذا أدّى القياسُ إلى

(١) س : أصله.

(٢) المحتسب ٥٥/٨.

(٣) الأصل : «لو جاء أيّدتك فيما على مثله يجب من إعلال».

(٤) ماعدا (س) : الياء.

(٥) سقط من س.

(٦) سقط من الأصل.

هذا رُفِضَ، وكثُرَ فيه فَعَلْتُ : أَيْدْتُ، لِيُؤْمَنَ ذلك^(١) الإعلان. قال : فلما اسْتَعْمَلَ شَيْءٌ منه جاء قليلاً شاذّاً - أعنى أَيْدْتُ - قال : وإذا كانوا أخرجوا عين أفعلت وهو حرفٌ علّةٌ على الصّحّةِ نحو قوله :

صَدَدْتُ فَأَطَوَلْتُ الصَّدُودَ

وقولهم : أَغْيَلَّتِ المِرْأَةُ، وَأَغْيَمَتِ السَّمَاءُ، ونحو ذلك، ولو خرج على منهاج^(٢) إعلال مثله لم يُخَفَّفَ فيه توالى إعلالين^(٣)، كان خروجُ أَيْدْتُ على الصّحّةِ لما^(٤) كان يعقُبُ إعلال عينه من اجتماع إعلالها مع إعلال الفاء قبلها - أولى وأجدر^(٥).

هذا ماقاله في تفسير كلام الفارسيّ، وهو ظاهر في خروج أفعلت مما فاؤهُ همزةٌ عن قاعدة النقل إلى التصحيح، ومؤذنٌ بأن ماعداً ذلك (مما^(٦)) لا يلزم فيه إعلان باقٍ على تلك القاعدة وإن كانت الفاء همزة، فَبَحَقُّ ماقال بعض الشيوخ / في قول المؤلف في التسهيل : «ولاهمزة» : ٣٤٥ إنه ناقص^(٧)، وإن تمام العبارة : «لاهمزة تلي همزة»، فيكون بابُ الاستثواء^(٨) من الخارج عن القاعدة ومن الموقوف على السماع، وإذا كان كذلك لم يَبْقَ على الناظم اعتراضٌ إلا فيما فاؤهُ همزةٌ تلي همزةً.

(١) ماعدا (ك) : ذلك.

(٢) س، ك : منهج.

(٣) الأصل : إعلان.

(٤) الأصل، ت : كما.

(٥) المحتسب ٩٥/١ - ٩٧.

(٦) سقط من الأصل، ت.

(٧) س : تناقض.

(٨) س : استثواء.

الشرط الثاني : ألا يكون الفعل المعتل العين فعل تعجب، وذلك قوله : «ما لم يكن فعل تعجب»، يريد أن هذا الحكم من الإعلال إنما يستمر في غير فعل التعجب، فأما فعل التعجب : فلا يعتل، وإنما حكمه التصحيح على مقتضى هذا المفهوم، فتقول : أقوم بزيد! وما أقوم!، وأبين به! وما أبينه! ولا تقل : أقم بزيد، ولما أقامه.

ووجه ذلك الحمل على أفعال التي للتفضيل؛ إذ أفعال فيما أفعله موازن له لفظاً وموافق له معنى، فأتبع الفعل الاسم فيما هو أصل في الاسم وهو التصحيح. وقد يحمل الأصل على الفرع فيما هو أصل في الفرع فرع في الأصل، كما أجرى اسم الفاعل مجرى المضارع في العمل، وأجرى المضارع مجرى اسم الفاعل في الإعراب، وكما أجرى الحسن الوجه على الضارب الرجل في النصب، وأجرى الضارب الرجل على^(١) الحسن الوجه في الجر. ثم حمل أفعال المتعجب به على أخيه فقيل : أبين بالحق! وأنور به! كما قيل : ما أبينه وأنوره! هذا معنى ما علل به ابن جنى^(٢) وغيره ، وأصله لسيبويه، قال : «ويتم في قولك^(٣) : ما أقوله وأبيعه! لأن معناه معنى أفعَلَ منك وأفعَلَ الناس، لأنك تفضله على من لم يجاوز أن لزمه قائل وبائع، كما فضلت الأول على غيره وعلى الناس، وهو بعد نحو الاسم لا يتصرف تصرفه ولا يقوى قوته، فأرادوا أن يفرقوا بين هذا وبين الفعل المتصرف نحو أقام وأقال». قال : «وكذلك أفعَلَ به، لأن معناه معنى ما أفعله (وذلك قوله^(٤)) أقول به وأبيع به^(٥)».

(١) الأصل : كالحسن.

(٢) انظر المنصف ٣١٩/١ - ٣٢٠.

(٣) س : قولهم.

(٤) سقط من س. وفي الكتاب : قولك.

(٥) الكتاب ٣٥٠/٤.

الشرط الثالث : ألا يكون مضاعف اللام، وذلك قوله : «ولا كَأَبْيَضُ»، فإنه إذا كان كذلك لم تُنْقَل حركة العين إلى ما قبله، فتقول : أبيضٌ واسودَّ، وأبيضَضْتُ واسودَدْتُ، وكذلك : احوَلٌ واعورٌ وما أشبهه مما يجيء على افعَلٍ. ووجهُ هذا التصحيح أنهم لو أسكنوا الباءَ والواو ونُقِلَت حركتها قبلهما لوجب أن تُحذف همزة الوصل فيصير : سادٌ وباضٌ، فيجتمع ساكنان، فينتقل إلى سَدٍّ وبَضٍّ.

فإن قيل : لاتسقط في رادٍّ وحادٍّ.

فالجواب (أن^(١)). في سادٍّ ثلاثة^(٢) تغييرات بخلاف رادٍّ، لأن أصله الأول : اسودَدَ، فالحقينا حركة الواو على السين، فسقطت همزة الوصل، فهذا تغيرٌ. وانقلبت أيضاً الواو ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها في اللفظ، فهذا تغييرٌ ثانٍ. وسكنت الدال فادْغَمَتْ فهذه تغييرات كثيرة مجحفةً بالكلمة، فامتنعوا مما يؤدي إليها. وأيضاً لو فعلوا ذلك لالتبس بفاعلٍ، وهذا كله مانعٌ، فوجب التصحيح. هذا معنى تعليل السيرافي^(٣)، وعَلَّ ابن جنِّي بنحو منه^(٤). ولما ذكر لنا / شيخنا القاضي - رحمه الله - ٣٤٦ التعليل الذي ذكر السيرافي من أنه يؤدي إلى التقاء الساكنين والحذف قال له بعض أصحابنا : إن حذف الألف لايلزم، لأن شروط التقاء الساكنين متوفرة فيه. فقال له : على كل حال، فالإدغام والتقاء الساكنين على الكلمة كثيرٌ، مع أن من شرط^(٤) التقاء الساكنين أن تكون الألف

(١) سقط من الأصل.

(٢) في النسخ : ثلاث.

(٣) انظر المنصف ٢٥٩/١.

(٤) الأصل : شروط.

زائدة، وههنا ليست كذلك لأن أصلها الياء في ابيض، فلم تتوفر الشروط، وهذا حسن.

الشرط (الرابع^(١)) ألا تكون اللام معتلة أيضاً، وذلك قوله : «أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عَلَّاءَ»، يريد أن هذا الحكم لا يثبت إذا كانت اللام معتلة أيضاً كاهوى، (فإن أهوى^(١)) أفعل، فالأصل أن تقول : أهأى، كما تقول^(٢) : أقام، لكن منع من ذلك إعلال اللام، فإنما تأتي به على الأصل فتقول : أهوى يهوى، ويهوى، (ويهوى^(٣)) : وأوى يأوى، وأوى يؤوى، واستهوى يستهوى، وما أشبه ذلك. ووجه هذا ماتقدم من أنه إذا استحق الإعلال حرفان^(٤) فإنم الذي يصحح هو الأول، وأنه لو اعتل الأول لزم منه إما إعلال الثاني، وذلك لا يجوز، وإما تصحيحه فيقتضى ظهور الضمة في الياء على ماتقدم بسطة^(٥)، وذلك (أيضاً^(١)) لا يجوز، فامتنعوا مما يؤدى إلى ذلك.

فإذا اجتمعت هذه الشروط فحينئذ يستتب الإعلال كما تقدم تمثيله، وما خرج عن هذا الحكم فشاؤ نحو قوله، أنشده سيبويه^(٦) :

صَدَدَتْ فَاطُولَتْ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا

وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وقالوا : استحوذ عليه، وأغيلت المرأة، واستروخ، واستنوب، واستجود واستفيل^(٧)، وأجودت، وأطيببت، وأغيمت. وفي حكم هذه الأشياء ماجرى

(١) سقط من س.

(٢) س : وهو قوله.

(٣) سقط من الأصل، ت.

(٤) في النسخ : حرفين.

(٥) انظر فيما سبق.

(٦) تقدم البيت في ص ، ٢٨٥ ، ٢٩١ .

(٧) الأصل، ت : واستفعل.

مجراها من مصدر كالإغتيال، والإجواد، والاستجواد، وما جرى من الصفات نحو : هي مُغِيلَةٌ، والولد مُغِيلٌ، قال امرؤ القيس^(١) :

فَمِنْكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمَرْضِعَا فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَامٍ مُغِيلٍ
وكذلك ما أشبهه.

هذا ولا يقاسُ هذا كُلُّه عند الناظم، وقد وقع الخلاف هنا في موضعين : أحدهما : أن أبا زيد قاس على ما سُمع من هذا مطلقاً في الأفعال والمصادر والصفات وغيرها، كان الثلاثيُّ المَعْلُ مستعملاً أولاً.

والثاني : أنه اختار في التسهيل القياس^(٢) فيما لم يكن له ثلاثيٌّ مَعْلٌ، والسمع فيما كان له ثلاثيٌّ، فنحو : استَنَوَّقَ الجملُ، واستَفِيلَ الجملُ، واستَتَيْسَتِ الشاةُ، قياسٌ عنده، فيجوز أن تقول : استَطَوَّدَ فلان، صار كالطود، واستَحَوَّت الضفدعُ، صار حوتاً، وما أشبه ذلك، بخلاف استَحَوَّذَ ونحوه فإنه سماعٌ، لأن له ثلاثياً، وهو حاذ يحوَّذُ. ووجهُ هذا الاختيار أن إعلال الزائد من الأفعال إنما بالحمل على الثلاثي؛ إذ هو الأصل، فوافقه فروعه وجرت المصادر بعدُ في الإعلال على أفعالها، فإذا أَهْمِلَ الثلاثي لم يكن للزائد في الإعلال أصلٌ تُحْمَلُ عليه، فَبَقِيَ^(٣) على الأصل

(١) ديوانه ١٢، والبيت في الكتاب ١٦٣/٢، واللسان : غيل.

والغيل والمَغَال : الذي أَغْيَلْتُهُ أمة - أو أغالته - سَقَتَهُ الْغَيْلُ، وهو لبن الماتية، أو لبن الحبل.

(٢) س : في القياس.

(٣) الأصل، ت : فيبقي.

وهو التصحيحُ / . وغير المؤلف يرى شُنُودَ التصحيح أيضاً في هذا ٣٤٧ القسم، لكنه أسهلُّ من باب استَحُوذَ، لوجود حاذٍ يحوذُ، وإذا كان التصحيح في مثل مَدِينٍ ومَكُوزَةٍ ومَرِيَمَ - من الأعلام التي لا مناسبة بينهما وبين الفعل إلا الموافقة في عدد الحروف (والحركات) ^(١) والسكناتِ شاذًّا غير مَقْبُوسٍ بموافقة المؤلف على ذلك، فأحرى الفعلُ نفسه وما تصرف منه. والمؤلف في هذا الاختيار محجوجٌ بموافقته على شُنُودِ باب مَدِينٍ. وأما ابنُ جنِّي فنصَّ على أنَّ هذا من الشاذِّ، وأنتَ لو قلتَ مثل استفعل ^(٢) من الطُودِ أو الحُوتِ أو الخُوطِ لقلتَ: استطادَ، واستحاتَ واستخاطَ، فَيُعْلَهُ على القياس، ونصَّ على أنَّ مِثْلَ استفيل ^(٣) في الشُنُودِ أسهلُّ من مثل استَحُوذَ، ولم يحك في شُنُودِ البابين خلافاً ^(٤).

وأما مذهبُ أبي زيدٍ فمخالفٌ للجماعة أيضاً، وهذا وإن كثر فهو مما اطَّرد في الاستعمال لا في القياس، والقاعدة أن المطَّرد في الاستعمال الشاذُّ في القياس يُوقَفُ ما ^(٥) استعمل منه على محلِّه، وما سواه يُحمل على القياس، ذكر ذلك ابنُ جنِّي في الخصائص ^(٦) وغيرها، وهي عندي قاعدةٌ أصوليةٌ. فالظاهرُ ماذهب إليه الناظم هنا.

وإنما قال : «بلام عُلَّلا»، وكان يجزيه أن يقول : «أو أهوى»؛ إذ المثالُ مُشعرٌ بإعلال اللام، لأنه لايتَّعِينُ به مطلوبُهُ؛ ألا ترى أنه مثال على

(١) عن ك.

(٢) ك : استفيل.

(٣) الأصل، ت : استفعل.

(٤) انظر الخصائص ٩٨/١، ٩٩، ١١٨.

(٥) الأصل، ت : على ما.

(٦) الخصائص ٩٩/١، والمنصف ٢٧٨/١.

أَفْعَلَ، فَلَعَلَ مُتَوَهِّمًا يَظُنُّ أَنَّ هَذَا مُخْتَصٌّ بِمَا هُوَ عَلَى وَزْنِهِ بَوْنٌ غَيْرُهُ فَيَفْهَمُ مِنْهُ فَهْمًا غَيْرَ صَحِيحٍ، فَحَرَّرَ مَا أَتَى بِالْمِثَالِ لِأَجْلِهِ فَقَالَ : «بَلَامَ عَلَّامًا»، أَيْ : إِنَّ إِعْلَالَ اللَّامِ هُوَ الْمَانِعُ مِنْ إِعْلَالِ الْعَيْنِ، فَدَخَلَ بِمُقْتَضَى هَذَا التَّعْلِيلِ : اسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعَلُ، وَأَفْعَلَ يُفْعَلُ، وَمَا أَشْبَهُهُمَا، وَكَذَلِكَ : يَفْعَلُ وَيَفْعَلُ، مِنْ نَوَاتِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ النَّازِمَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَدْ نَقَصَهُ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَمْرَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا وَبِذِكْرِهِمَا تَتِمُّ وَتَطْرُدُ وَتَنْعَكِسُ فِي جِزْئِيَّاتِهَا :

أَحَدُهُمَا : اشْتِرَاطُ شَرْطٍ خَامِسٍ، وَهُوَ الْأَيْ يَكُونُ الْفِعْلُ الَّذِي قَبْلَ عَيْنِهِ سَاكِنٌ مِنْ فِعْلِ الَّذِي بِمَعْنَى أَفْعَلَ وَلَا مُصَرَّفًا مِنْهُ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ صَحَّ وَلَمْ يَعْتَلَّ.

وَكَلَامُهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ يَعْتَلُّ، وَكَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ، فَإِنَّكَ تَقُولُ : عَوَرَ زَيْدٌ (يَعَوَرُ^(١))، وَاعَوَرَ يَازِيدٌ، وَحَوَلَ يَحْوَلُ، وَصَيْدٌ يَصِيدُ، وَلَوْ بَنَيْتُ أَفْعَلَ يُفْعَلُ مِنْ هَذَا لَقُلْتُ : أَعَوَرَ اللَّهُ عَيْنَهُ، وَأَصَيْدَ اللَّهُ بَعِيرَهُ. وَكَذَلِكَ لَوْ بَنَيْتُ مِنْ هَذَا اسْتَفْعَلَ لَقُلْتُ : اسْتَعَوَرَ، وَاسْتَحْوَلَ، وَاسْتَصَيْدَ. أَوْ افْتَعَلَ لَقُلْتُ : اصْطَيْدَا، وَاعْتَوَرَ^(٢). وَيَجْرِي الْمِضَارِعُ مِنْ هَذِهِ كُلِّهَا عَلَى الْمَاضِي (فِي^(٣)) التَّصْحِيحِ، لِأَنَّ الْمِضَارِعَ الثَّلَاثِيَّ مِنْهَا جَارٍ عَلَى الْمَاضِي، وَالْمَزِيدُ جَارٍ عَلَى الْمَجْرَدِ فِي التَّصْحِيحِ وَالْإِعْلَالِ عَلَى الْقَاعِدَةِ.

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) الأصل : اصطيبيوا واعتوروا.

(٣) سقط من الأصل.

عمل آخر لم يتركه. وكذلك إذا قال في يَقُومُ : يَقُومُ، فبقيت الواو ساكنة لم يُدَرَّ ما يُفَعَّلُ بعد ذلك؟ فقد صار الحكمُ الضروريُّ في هذه المواضع من قلب الواو (١) ألفاً حتى يصير أقام، وقلب الواو (٢) ياء حتى يصير يُقِيمُ، وما كان نحو ذلك محالاً به على غير معلوم، وهذا قاذح في التعليم (٣)، ولقد أتم في التسهيل المسألة إذ قال بعد تقرير مآقرِّر هنا : «وأبدل من العين مجانس الحركة إن لم يجانسها» (٤). يعني أن العين إن (٤) جانس الحركة المنقولة إلى الفاء بقيت على حالها وإن لم تجانس قلبت العين إلى الحرف المجانس، فأما المجانس فهو أن يكون العين واواً وحركتها ضمةً، أو ياءً وحركتها كسرةً، مثال ذلك : يَبِيعُ، أصله يَبِيعُ، فنُقلت الحركة إلى الياء فصار يَبِيعُ، فجانست الياء الكسرة فلم تحتج إلى عمل. وكذلك مَعِيشَةٌ ومَبِيعَةٌ إذا بنيت مَفْعَلَةٌ (٥) من العيش والبيع، ومَقُولَةٌ ومَعُونَةٌ إذا بنيت مَفْعَلَةٌ (٦) من القول والعون؛ إذ كان الأصل مَقُولَةٌ، فنُقلت الضمة إلى القاف، فجانستها الواو فاستقرت على حالها. وأما غير المجانس فهو أن تكون حركة العين فتحةً مطلقاً، أو تكون ضمةً وهي ياءٌ، أو كسرةً وهي واو، مثال ذلك : يَقَامُ وَيُبَاعُ، أصله : يَقُومُ وَيَبِيعُ، فنُقلت الفتحة إلى الساكن قبلها فبقى يَقُومُ وَيَبِيعُ. وهذا لا يقال، فأبدلت الواو والياء ألفاً، وهي المجانسة للفتحة. وكذلك يُقِيمُ ويستقيم، وكما إذا بنيت مَفْعَلَةٌ من البيع أو من العيش، على ماذهب هو إليه من مذهب أبي الحسن فقلت : مَبُوعَةٌ ومَعُوشَةٌ، أما

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل : التعليل.

(٣) التسهيل ٣١١.

(٤) الأصل : إذا

(٥) الأصل : فعيلة.

(٦) في النسخ : فعولة.

على مذهب سيبويه فهو يحتاج إلى استثناء الياء المجاورة للطرف بعد الضمة، فإن الضمة تُرَدُّ كسرة^(١)، كما تقدّم في تقرير المذهبين^(٢).
فالحاصل أن الناظم لم يُخلّص هذه المسألة ولا حرّرها.

فأما السؤال الأول فلم يحضرني الآن عنه جوابٌ سوى أنه لما كان في معنى افعَلٌ، وهو قد نصّ على أن الحكم لا يدخله اقتضى أيضاً أنه لا يدخل ما هو في معناه، لأن حقيقة الأمر في تسليم / حَوَلِ تَوَهَّمُ أنه^(٣) ٢٤٩ على احوَلٌ، وإذا كان كذلك فلا بُدُّ من تسليمه تسليم افعَلٌ. وقد يمكن أن يُجاب عن الثاني بأنه إنما ترك باقى العمل إحالةً على ماضى له قبل هذا. أما الواو مع الكسرة والياء مع الضمة فقد تقدّم له أنهما إذا سكنا وقبلهما من غير جنسهما فإنهما يُقلبان إلى الحرف المجانس للحركة المعيّنة. أمّا نحو مَفْعَلَةٍ من العيش إذا صار إلى مَعِيشَةٍ فقد دخل له في مسألة مُوقِنٍ من حيث وجدنا ياءً ساكنةً قبلها ضمة. وأمّا نحو مَفْعَلَةٍ من القول فلأنه لما صار إلى مَقُولَةٍ دخل له تحت كلامه المُنبّه عليه فيما قبل، فليس تركه لما ترك بإهمالٍ له، وأمّا الياء والواو مع الفتحة فإنَّ الفتحة إذا نقلت عنهما إلى الساكن صارت صورته صورةً ماتقدّم حكمه، لأنه قد قدّم أن كلَّ واوٍ أو ياءٍ بتحريكٍ أُصِلَ وقبلهما فتحة^(٤) وجب قلبها ألفاً، وقد وجدنا هذا كذلك، لأن الواو والياء تحركتا في الأصل وانفتح ما قبلهما

(١) الأصل، ت : الكسرة.

(٢) انظر ص : ٢٩٥ ، ٢٩٦ .

(٣) الأصل : على أنه.

(٤) ماعداً س : مفتوحة.

لفظاً، فاقترضى الانقلاب ألفاً، فوجب أن تقول في مفعلة من القول أو البيع :
مقالة ومباعة.

فإن قيل : هذا التنزيل غير مستقيم، لأنه إنما قدم أن تكون الواو أو الياء
متحركة لا ساكنة؛ ألا تراه قال : «بتحرك»، فاشتراط^(١) التحريك، وهذا غير
متحرك قطعاً، ويلزمك على هذا أن تدخل في هذا القانون كل واو أو^(٢) ياء ما
قبلهما مفتوح تحرك أو سكن، فيكون ياجل وياتعد وبأبه من جملة المقيس، وهذا
كل لا ينهض.

فالجواب : أن التنزيل مستقيم والسؤال غير وارد، أما أولاً فلأن الناظم
إنما قال : «بتحرك أصل»، يريد أنه لا بد أن يكون ذلك التحريك بحق^(٣)
الأصل، ولم يشترط أنه موجود بلا^(٤) بد، بل قال : بتحريك صفته كذا، كأنه قال :
يُشترط أن يكون متحركاً في الأصل، فإذا لايَليزم أن يكون متحركاً في الحال،
بل قد يكون كذلك وقد لا يكون، ولا شك أن عين يُقام حين صار إلى يُقوم متحركة
في الأصل، وأيضاً يصدق عليها أن العين هنا متحركة في الأصل؛ وقد^(٥) تقدم
في مسألة «سيد» أن الساكن الذي في حكم المتحرك متحرك لساكن، فكذا
قلت : قوى، في تخفيف قوى، ولم تدغم، وتقدم^(٦) أنه لا يدخل على الناظم إدغامه
لأنه متحرك. فكذا نقول هنا : إن الواو متحركة وإن عرَض الآن سكونها.
ولهذا^(٧) يقول النحويون في مثل هذا : تحركت الواو في الأصل وانفتح ما قبلها

(١) س : فشرط.

(٢) الأصل ، ت : وياء.

(٣) الأصل، ت : عن.

(٤) الأصل : فلا .

(٥) الأصل، ت : إذ قد.

(٦) س : وقد تقدم.

(٧) س : ولذلك.

في اللفظ، فَقُلِبَتِ أَلِفًا. فيرُدُّونَ الحكم إلى المسألة الأولى، فلفظه إذاً هناك يقبل هذا العمل.

وأما ثانيًا فلأنَّ انقلاب الألف عن الياء والواو إذا تحركا وانفتح ما قبلهما لا يكون إلا بعد حَذْفِ حركتهما^(١)، لأنهما لا ينقلبان إلى حرف ساكن وهما متحركان، فحقيقة الترتيب في هذا العمل أن تقول : أصلُ قام قَوْمَ، تحركت الواو وانفتح ما قبلهما، فَحُذِفَت لتوالي الحركات وَلِثَقَلِ الحركات على حروف العلة على الجملة / فسكنت، وكان الأصل أن تُثَقَّلَ ٣٥٠ حركتها إلى الفاء ولا تُحَذَفَ رأسًا، كما فعلوا ذلك في المضارع، لكنهم خافوا الالتباس بفعل المفعول لو قالوا : قَوْمٌ^(٢)، فتركوا ذلك حيث يلتبس على الجملة وذلك في الثلاثي ونقلوا حيث لا يلتبس وذلك إذا أُسند إلى ضمير المتكلم نحو قُلْتُ، وفي باع : بَعْتُ. وهذا المعنى مبسوط في موضعه، ثم انقلبت الواو (والياء^(٣)) أَلِفًا لتحركهما^(٤) في الأصل وانفتاح ما قبلهما^(٤) في اللفظ. فالحاصلُ أنْ لا بُدَّ من إسكان حرف العلة قبل الانقلاب، للعلة المذكورة، أو لأنَّ الانقلاب فيها لا يصح إلا بعد حذفها؛ لأنَّ ما انقلبت إليه غير قابل للحركة. وهذا الترتيب الذي ذكرته هو الذي يقوله النحويون، سيبويه وغيره، قال السيرافي في نحو قام وباع : «يُقلب ثانيه

(١) الأصل، ت : حركتها.

(٢) أى بنقل حركة العين إلى الفاء بعد تحويل الفعل من فَعَلَ إلى فَعُلَ، وسيأتي بعد قليل حديث الشارح عن التحويل.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) الأصل، ت : لتحركها ... ما قبلها.

أَلِفًا لَتَحْرُكُهُ وَاِنْفَاحَ مَاقْبَلِهِ، لِأَنَّهُمْ اسْتَنْقَلُوا ذَلِكَ مَعَ كَثَرَتِهَا فِي كَلَامِهِمْ^(١)، مَعَ أَنَّهُمَا لَوْ سَلِمَا فِي الْمَاضِي لِلزَّمَمَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ (مَايَنْقُلُ^(٢)) مِنَ الْكُسْرَةِ أَوْ الضَّمِّ فِي يَقُولُ أَوْيَبِّيعُ^(٣)، مَعَ أَنَّ الْفِعْلَ ثَقِيلٌ كَثِيرُ الدُّورِ فِي الْكَلَامِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَائِ الْمَضْمُومَةَ تَقْلِبُ هَمْزَةً، فَسَكَّنُوهُمَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَأَلْقَا حَرَكَتَهُمَا^(٤) عَلَى مَاقْبَلِهِمَا^(٥)». قَالَ : «وَقَلْبُوهَا فِي الْمَاضِي بَعْدَ تَسْكِينِهَا، دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهَا قَدْ كَانَتْ مَتَحَرِّكَةً (قَالَ^(٦)) :) وَأَيْضًا لَوْ تُرِكَتْ سَاكِنَةً^(٧) لِأَشْبَهَتْ بَيْعَ وَقَوْلَ^(٨) الْمَصْدَرَيْنِ». فَانْتِ تَرَاهُ قَدْ قَرَّرَ أَنَّ التَّسْكِينَ هُوَ السَّابِقُ، وَكَأَنَّهُ بِالْحَمْلِ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ؛ إِذْ سَكَّنُوا فِيهِ، ثُمَّ عَلَّلَ وَجْهَ الْإِنْقِلَابِ أَلِفًا بَعْدَ التَّسْكِينِ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَوَجْهَيْنِ، الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ مَتَحَرِّكٌ، وَخَوْفُ الْإِلْتِبَاسِ. وَهَكَذَا^(٩) يَقُولُ غَيْرُهُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّسْكِينِ. ثُمَّ إِنَّ «مَقَامَ» وَنَحْوَهُ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ حَذَوَكَ النَّعْلَ بِالنَّعْلِ^(١٠). فَالْمَسْأَلَتَانِ إِذَا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ، غَيْرَ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ^(١١) يَذْكُرُونَ فِي تَرْتِيبِ الْإِعْلَالِ مَرْتَبَةَ التَّسْكِينِ^(١٢) فِي نَحْوِ «قَامَ» وَيَذْكُرُونَهَا فِي «يَقَامُ» وَنَحْوِهِ، فَيَشْكَلُ عَلَى مَنْ لَمْ يَتَمَرَّنْ^(١٣) فِيمَا قَالَ سَيَبُويَه وَالْأَثْمَةُ بَعْدَهُ مِنْ وَجْهِ

(١) الأصل، ت : كلامه.

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) الأصل، ت : وَيَبِّيع .

(٤) الأصل، ت : حَرَكَتَهُمَا .. قَبْلَهَا.

(٥) س : كَذَلِكَ.

(٦) س : الْمُتَصَدِّرَيْنِ.

(٧) الأصل، ت : وَهَذَا.

(٨) الأصل : «حَذَوَكَ الْفِعْلَ بِالْفِعْلِ».

(٩) سقط من الأصل، ت.

(١٠) فِي النِّسْخِ : تَسْكِينِ.

(١١) س : «فِي نَحْوِ يَقَامُ وَنَحْوِهِ».

(١٢) الأصل، ت : يَتَمَيَّزُ.

الإعلال^(١)، وجَعَلَ البابين - أَعْنَى باب قام وباب يُقَامُ^(٢) - في وجه الإعلال على حدٍّ سواءٍ. فإذا تَقَرَّرَ هذا فقول الناظم هناك^(٣): «بتحريكِ أَصْلٍ»، لأَبْدُ من جملة (على أن مُراده التحريك^(٤)) في الأصل، حملاً له على ما قاله غيره من الأئمة المقتدى بهم في هذا الشأن، وإِذْ ذاك تصير مسألة يُقَام ويستدام من ذلك الباب، وإذا كان كذلك فنَعِمًا^(٥) فَعَلَ في عدم ذكره لباقي الحكم، لأنه كان يكون تكراراً من غير فائدة زائدة، وقد مضى فيما تقدّم الإشارة إلى تعليل الإعلال في المسألتين، مسألة قام ومسألة يُقَام ويُقُوم ويُقِيم، ولكنَّ بَسْطَ ذلك على أقرب ما يكون أن أصل الإعلال للماضي نحو قام وباع أصله قَوْمَ وبيِعَ، ثم نُقِلَ إلى قَوْمٍ وبيِعَ، بدليل أنهم إذا أسندوهما إلى ضمير الرفع قالوا: قُمْتُ وبيِعْتُ، فنقلوا حركة العين إلى الفاء، ولو كان باقياً على أصله لقالوا: قُلْتُ و(٦) بَعْتُ - بفتح الفاء - لكنهم لم يفعلوا ذلك، فَدَلَّ على أنهم نقلوه /، والأصل فَعَلَ، ٢٥١ إذ لو كان (الأصل^(٦)) فَعَلَ لم يَتَعَدَّ البتَّةَ.

فإن قيل: ولعلَّ الضمة والكسرة إنما أُتِيَ بهما ليفرَّقَ بين نوات الواو وذوات الياء كما قال ابن الطراوة.

قيل^(٧): لا يمكن؛ إذ لو كان كذلك لقالوا في خَفْتُ: خُفْتُ، بالضم، ليفرِّقوا بينه وبين هَبْتُ، فَأَنَّ لم يفعلوا ذلك دليلٌ على أنهما ليستا للفرق.

-
- (١) س: الإعلايين.
(٢) الأصل، ت: مقام.
(٣) الأصل: هناك.
(٤) سقط من س.
(٥) س: فنعم.
(٦) سقط م الأصل، ت.
(٧) الأصل: قلت.

فإن قيل : لَمْ يَنْقَلُوا (أيضا^(١)) في المزيد نحو : انقاد؟
 قيل : لَأَن انْفَعَلَ أو^(٢) افتعل لانظير له، بخلاف فَعَلَ، فمن هنا قالوا :
 انْقَدْتُ، فتركوا القاف مفتوحة، لأنهم نقلوا إليها حركة العين، وهي غير محولة -
 فإن قيل : فما فائدة النقل من فَعَلَ إلى فَعْلُ؟

فإن المازني أجاب بأنهم أرادوا أن يُغَيِّرُوا حركة الفاء، ولو جعلوها محوِّلةً
 من فَعَلَتْ لكانت الفاء إذا أُلْقِيَ عليها حركة العين كهينتها (لو^(٣)) لم تُحوَّلَ
 عليها. قال : «وكانت فَعَلْتُ أولى^(٤) لأنَّ الضمة من الواو^(٥)» قال : «وقصة بُعْتُ
 في التحويل من فَعَلْتُ إلى فَعِلْتُ كقصة قلت من فَعَلْتُ إلى فَعِلْتُ». قال : «وكانت
 فَعِلْتُ أولى^(٤) لأنَّ الكسرة من الياء^(٦)».

فإن قيل : لم عَزَمُوا على تغيير حركة الفاء^(٧) إذا انقلوا إليها الحركة؟
 قيل : ليدلَّ على تَصَرُّفِ الفعل وليفارق ما ليس بمتصرِّفٍ كليس إذا قلت :
 لَسْتُ، قاله ابن جني^(٨).

فإذاً الحاصل أن قام وباع أصله الثاني قَوْمٌ وبيع : «وقد استقرأه ابن
 جني من كلام المازني، وهو ظاهر فيه، قال : «وسألت أبا علي عن هذا فقال :

(١) سقط من الأصل.

(٢) س : واقتعل.

(٣) سقط من س.

(٤) في النصف : أولى بها.

(٥) النصف ٢٣٦/١.

(٦) م.ت ٢٤٢/١.

(٧) ماعدا (ك) : الياء.

(٨) النصف ٢٣٤/١.

نَعَمْ، يَنْقُلُونَ فَعَلَ كَمَا يَنْقُلُونَ فَعَلْتُ^(١)». يعنى النقلَ من فَعَلَ إلى فَعُلَ، لَانْقَلَ الحركة. ثم اعتذروا عن عدم نَقْلِ حركة العين إلى الفاء وهو لم يُسَنَدْ إلى الضمير، بأنهم لو نقلوها إليها لانضمت في قام وانكسرت في باع وبعدها العين ساكنة، فكان يلزم أن يقول : قد قَوْمَ زَيْدٌ، وقد بَيْعَ زَيْدُ الطَّعَامَ، إذا كان البائع زَيْدٌ، وكذلك كان يلزمه أن يقول في طَال طَوْلٌ، وفي خَاف خِيفَ، فكَرِهُوا أن يلتبس فِعْلُ الفاعل بفعل المفعول. قال المازنى : «وبعضُ العربِ لا يبالِى الالتباسَ فيقولُ : قد كِيدَ زَيْدٌ يَفْعُلُ، وما زِيلَ زَيْدٌ يَفْعَلُ...، يريدون كَادَ وَزَالَ^(٢)»، قال : «وأخبرنى الأصمعى أنه سَمِعَ من يُنْشِدُ^(٣) :

وَكِيدَ ضِبَاعُ الْقَفِّ يَأْكُلْنَ جُنَّتِي

وَكِيدَ خَرَّاشُ يَوْمَ ذَلِكَ يَيْتَمُ

وأما طَال فأصله طَوْلٌ، فلم يُحْتَجَّ إلى نقل حركة العين ؛ إذْ هِيَ مضمومةٌ، فإذا أُسْنِدَ إلى الضمير نقلت ففعل : طَلَّتْ^(٤). وكذلك هَابَ وخَافَ أصلهما : هَيْبَ وخَوْفٌ، فإذا أُسْنِدَا قِيلَ : خِفْتُ وَهَيْبْتُ. ثم إنهم فَعَلُوا ذلك في المزيد أيضا نحو : انقَادَ واختَارَ، بانين على حكم النقل المذكور. وكذلك قالوا في أَقْوَمَ : أَقْوَمَ، ثم أَقَامَ.

فالحاصلُ أَنَّ نقل حركة العين إلى الفاء في الماضي متقررةٌ إلا حيث يقع

به اللبسُ فَيُتْرَكُ.

(١) المنصف ٢٥١/١.

(٢) م ٢٥٢/١.

(٣) تقدم البيت، انظر: ٢٦٨/٢.

(٤) الأصل : طالت.

فإن قيل : فهلاً لم ينقلوا في كَلْتُ طعامي، لأجل اللبس بِكَلْتُ المبنى

للمفعول؟

فقال المازني : «إنهم مما يَلْزِمُونَ^(١) الإشمام فرقاً». قال : «ويفعل هذا من العرب من يقول : / بَيْعَ الطعام، ولا يُشَمُّ حين أمن الالتباس، ٣٥٢ فيوافق غيره ممن يُشَمُّ مطلقاً إذا خافوا الالتباس^(٢)».

وكل ذلك من الانقلاب ألفاً ليس إلّا لتحرك^(٣) العين في الأصل وانفتاح ما قبلها في الحال، وعلته مذكر السيرافي، ثم حملوا المضارع من ذلك كَلَّهُ على الماضي، فأعلّوا المضارع بإسكان عينه ونقل حركتها إلى الفاء، كما فعلوا في الماضي لمجرد^(٤) الموافقة قال ابن جني : ولولا إعلال الماضي لم يجب إعلال المضارع^(٥)؛ ألا ترى أن أصل يَقُول وَيَبِيع يَقُول وَيَبِيع، وأصل يخاف ويهاب : يَخَوْف وَيَهَيْب، وأصل يطول : يَطُول. وهذه الصيغ لا تُوجبُ إعلالاً^(٦) لجريان الواو والياء إذا سكن ما قبلهما مجرى الصحيح... فإنما^(٧) أعلّوه إتباعاً للماضي لئلا يكون أحدهما صحيحاً

(١) المنصف ٢٥٣/١ ونصه : «إنهم مما يلزمون فَعِلَتِ الإشمام حتى يكون فرقاً بين فَعَلَت وفَعِلَت».

(٢) المنصف ٢٥٤/١ ونصه : «ويوافق غيره - ممن كان يشم في غير الالتباس - في موضع الالتباس ويقول أيضا : خَفْنَا وَهَبْنَا».

(٣) الأصل، ت : متحرك.

(٤) الأصل، ت : بمجرّد.

(٥) الأصل، ت : إعلال المضارع. ونص المنصف : «ولولا اعتلال الماضي لم يجب الاعتلال في المضارع».

(٦) نص المنصف : «لا توجب إعلالاً، لأن الواو والياء إذا سكن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح».

(٧) نص المنصف : «فلما جاء المضارع أعلّوه...».

والآخرُ معتلاً، فنقلوا الضمة والكسرة إلى ماقبلهما وأسكنوهما فصار يَقُول وَيَبِيع وَيَطُول». قال : «فأما يخاف ويهاب فأصلهما يَخَوْفٌ وَيَهَيْبٌ، فنقلوا^(١) الحركات إلى الفاء فصار يَخَوْفٌ وَيَهَيْبٌ، ثم قلبوا الواو والياء ألفين لتحركهما (في الأصل^(٢)) وانفتاح ماقبلهما الآن، ولأنهما اعتلّتا ضرورةً في هاب وخاف»، قال : «هذا هو الذي عليه حُذَاقُ أَهْلِ التصريف». قال : «فأما من ذهب إلى أن يقول ويبيع^(٣) ونحوهما إنما اسْتَنْقَلَتِ الحركةُ في الواو والياء فيهما فنَقَلْتَا^(٤) إلى ماقبلهما فَسَكَنْتَا - فغيرُ مَعْبُوءٍ بقوله، لأنهما إذا سَكَنَ ماقبلهما جَرَّتَا مجرى الصحيح». قال : «وحدثني بعضُ أصحابنا أن أبا عُمَرَ^(٥) الجَرْمِيَّ - رحمه الله - دخل بغداد، وكان بعض كبار الكوفيّين يغشاه ويكثر عليه المسائل، وهو يجيبه، فقال له بعض أصحابه: إن هذا الرجل قد أَلَحَّ عليك بكثرة المسائل، فلم لا تسأله؟ فلما جاءه قال له: يا أبا فلان. ما الأصلُ في قم؟ فقال له: اقُومُ. فقال له: فما الذي عملوا به^(٦)؟ فقال له: استنقلوا الضمة على الواو فأسكنوها. فقال له^(٧): أخطأت؛ لأن القاف قبلها ساكنة. فلم يعدْ إليه الرجل بعدها^(٨)». هذه نُبْذَةٌ يجتزأ بها في التعليل^(٩)، وتَبَسُّطُ جهة الدعوى، وتُبَيِّنُ صحة كلام الناظم، وأن ذلك الاعتراضَ عنه ساقطٌ، وبالله التوفيق.

(١) قبله في المنصف : «فأرادوا الإعلال».

(٢) سقط من الأصل، س.

(٣) بعده في الأصل : ويقنع.

(٤) في المنصف : فنقلت.

(٥) س : عمرو.

(٦) ليست في المنصف «به».

(٧) سقط من الأصل.

(٨) المنصف ٢٤٧/١ - ٢٤٨.

(٩) الأصل : عليها في النقل.

ثم قال :

وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الْإِعْلَالِ اسْمٌ

ضَاهِي مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمٌ

لما أتم الكلام على^(١) حكم الفعل في هذا الإعلال - وقدمه لأنه الأصل، والاسم في الإعلال محمول عليه - أخذ في ذكر ما حمل عليه، وأراد أن الاسم يجرى مجرى الفعل في هذا الإعلال المذكور إذا اجتمع فيه وصفان، أحدهما: أن يضاهاى الفعل المضارع ، أى : يشابهه . والثانى : أن يكون فيه سمة تفرق بينه وبين الفعل. وقد حصلت هذه الجملة للأسماء^(٢) ثلاثة أقسام، أحدها: ما اجتمع فيه الشرطان. والثانى: ما ضاهى المضارع ولم تكن له سمة فارقة. والثالث : ما لم يضاها مضارعاً (البتة^(٣)). وبتمام بيانها يتبين بحول الله تعالى مراد الناظم.

فأما القسم الأول، فهو^(٤) الذى ذكره بالتصريح / وأنه يعتل بهذا ٣٥٣

الاعتلال المذكور، وهو ما اجتمع فيه الشرطان، الأول : المضاهاة (للمضارع^(٥)) - ومعنى مضاهاته له : موافقته له في الحركات والسكنات وعدد الحروف، وتوافق أعيان الحركات وأعيان الحروف المزيده، وجملة ذلك الموافقة في الوزن - هذه (هى^(٦)) المضاهاة. وأما الوسم فهو عبارة عما يتبين به الاسم عن الفعل، وذلك بمخالفة ما تكون في أول الاسم خاصة ، وذلك على ثلاثة أوجه :

(١) س : في.

(٢) الأصل، ت : الأسماء.

(٣) سقط من الأصل، ت.

(٤) الأصل، ت : وهو.

(٥) سقط من س.

أحدها : أن تختلف حركة المزيدي أولاً مع الموافقة في عين المزيدي .
والثاني : عكس هذا ، وهو أن تختلف الزيادة ، فتكون في المضارع أحد
حروف أنيئت ، وفي الاسم الميم ، مع الموافقة في عين^(١) الحركة .
والثالث : أن يقع الاختلاف بالأميرين معاً .

هذا معنى ما شرط من الوجهين ، لكنه لم يبيّنهما ، وإنما أشار إليهما
إشارة ، وأحال بالبيان على الشيخ ، وقليل ما يفعل مثل هذا ؛ إذ عادته في
اختصاره الشرح والبيان ، ولا عتب عليه في مثل هذا . فإذا اجتمع الشرطان
تسلط حكم الإعلال ، فمثال ما وافق المضارع فيما عدا حركة الحرف^(٢) المزيدي
أولاً^(٣) بناؤك من القول مثل تَقُولُ ، تَقُولُ : تقول . ومن البيع قول : تَبِيعُ - في قول
سيبويه - وتَبُوعُ في قول أبي الحسن^(٤) ، الذي اختاره الناظم ، والأصل : تَقُولُ
وتَبِيعُ . فهذا ونحوه كتنقوم الفعل في عين الزيادة وفي عدد الحروف والحركات ،
لكن خالفه في تعيين الحركة ؛ إذ ليس في وزن المضارع تَفْعَلُ ، بضم التاء ،
فحصلت السمة مع الاتفاق في الوزن ، فوجب الإعلال لما خالف لفظ الاسم لفظ
الفعل في الوزن ، لحصول الفرق بينهما باختلاف الحركة ، قال سيبويه في إعلال
تَقُولُ وتَبِيعُ : «لأنه على مثال الفعل ولا يكون فعلاً^(٥)» . ومن ذلك أن تَبْنَى مثل
تَحْلَى . من البيع والقول ، تقول : تَبِيعُ وتَقِيلُ ، لأنه مخالف لمثل تبيع من الفعل في
عين الحركة ، إذ ليس في الأفعال تَفْعَلُ .

(١) الأصل ، ت : غير .

(٢) الأصل : الإعراب .

(٣) الأصل ، ت : ولا .

(٤) انظر المنصف ٢٩٧/١ ، ٣٠٠ - ٣٠١ .

(٥) الكتاب ٣٥٣/٤ .

ومثال ما وافقه في الوزن دون الزيادة : مَقَامٌ، وَمَعِيشَةٌ، وَمَعُونَةٌ،
وَمَثُوبَةٌ، وَمُقِيمٌ، وَمُقَامٌ، الْأَصْلُ: مَقُومٌ كَأَخُوفٌ، وَمَعِيشٌ كَأَبْيَعٌ، وَمَعُونٌ
وَمَثُوبٌ كَأَقُومٌ، وَمَقُومٌ كَأَقُومٍ، وَمَقُومٌ كَأَقُومٍ. فقد وازنت هذه الأسماء
ونحوها هذه الأفعال إلا في الزيادة أولاً؛ إذ هي في المضارع أحد حروفِ
أَنْيْتُ، وفي هذه الأسماء مِيمٌ، وهي لاتزاد (في^(١)) صَدْرُ المضارع
(أصلاً^(٢)).

ومثال ما خالف بالوجهين معاً بتعين الزيادة والحركة معاً قولك^(٣):
مُسْتَقِيمٌ، وَمُسْتَتِينٌ^(٤)، وَمُسْتَعِينٌ^(٥) (فهذه^(٥)) ونحوها على وزان أَسْتَقُومُ، لكن
خالفت بأن كانت الزيادة في الاسم ميماً مضمومةً، وفي الفعل همزةً
مفتوحةً.

واعلم أنه يتعلق بكلام الناظم في المضارع هنا مسائل :

إحداها : أنه أحال على المضارع في المضاهاة المذكورة، ويريدُ في
الوزن الشائع والقياس المستمرّ فيه، ولم يبيّن ذلك، (ولكنه^(٦)) معلوم من
مشهور الاستعمال، فعلى هذا لا يُعْتَبَرُ ما كان فيه من وَزْنٍ غير شائع ولا
كثير الاستعمال، فإذا ما جاء من قولهم : أَنْتَ تَحِبُّ /، أصله : تَحِبُّ^(٧)، ٣٥٤
غيرُ مراعى، فلذلك قلنا في مثل تَحْلِيٍّ من البيع والقول : تَبِيعُ وتَقِيلُ،

(١) عن س.

(٢) سقط من س.

(٣) س : كقولك.

(٤) الأصل، ت : ومستعير.

(٥) عن س، ك.

(٦) سقط من الأصل.

(٧) انظر الكتاب ١٠٩/٣، وشرح الشافية للرضي ١٤٢/١.

فَاعْلَنَّا ، لَأَنَّ مِثْلَ هَذَا الْوِزْنِ فِي الْفِعْلِ ^(١) نَادِرٌ ، وَإِنَّمَا ^(٢) كَسَرُوا التَّاءَ إِتِّبَاعًا كَمَا كَسَرُوا مِيمَ مِثْنٍ وَمِغِيرَةٍ ^(٣) ، فَمِثْلُ هَذَا لَا يُرَاعَى لِنُدُورِهِ وَقِلَّتِهِ ، فَتَعَلَّ ^(٤) إِذَا مَا جَاءَ عَلَى وَزْنِهِ الْآنَ وَإِنْ وَافَقَ فِي عَيْنِ الزِّيَادَةِ ؛ إِذْ هُوَ مُحَوَّلٌ عَنْ بَنَائِهِ الْأَصْلِيِّ . وَهَذَا بِخِلَافِ مَا إِذَا بَنِيَتْ مِنْهُمَا مِثْلُ تَفَعَّلَ ، بِكَسْرِ التَّاءِ ^(٥) ، فَإِنَّكَ تُصَحِّحُ وَلَا بُدَّ ، فَتَقُولُ : تَبَيَّعُ وَتَقُولُ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَخَالَفِ الْمُضَارِعُ وَلَا فِيهِ وَسْمٌ يُخْرِجُهُ عَنْ وَزْنِهِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ : أَنْتَ تَعْلَمُ وَتَذْهَبُ ^(٦) ، وَهِيَ لُغَةٌ شَهِيرَةٌ قَالَه ابْنُ جَنَى . وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَا يُرَاعَى مَا جَاءَ فِي الْمُضَارِعِ مِنْ نَحْوِ : أَنْظُرْ ، فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٧) :

وَأَنْتَى حَيْثَمَا يَنْثَى الْهَوَى بَصَرِي

مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكَوا أَدْنُو فَاَنْظُرُ

فَلَا يَجْرِي هَذَا الْحُكْمُ فِي نَحْوِ مَفْعُولٍ كَمَقُولٍ وَمَبْيَعٍ ، وَلَيْسَ الْإِعْلَالُ فِيهِ مِنْ هَذَا ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ آخِرٍ وَهُوَ الْجِرْيَانُ عَلَى الْفِعْلِ لَامُضَاهَاتِهِ .

(١) س : يفعل.

(٢) الأصل : أو إنما.

(٣) انظر الكتاب ١٠٩/٣ ، وشرح الشافعية للرضي ٤١/١ .

(٤) الأصل ، ت : فتعمل.

(٥) الأصل ، ت : الفاء.

(٦) كذا في النسخ : وتذهب ، ومثله في المنصف ٣٢٢/١ . ومن المعروف أنه لا يكسر حرف المضارعة إلا إذا كان الماضي على فَعَلَ - بكسر العين - قال سيبويه ١١٠/٣ : «ولا يكسر في هذا الباب شيء» كان ثانيه مفتوحاً نحو : ضرب وذهب وأشباههما . وانظر شرح الشافعية للرضي ١٤١/١ . ولعل الصواب : وتذهل ، فقد ورد فيه : ذَهَلْ وذَهَلْ عنه ، بكسر العين . أو صوابه : وتَرْهَبُ ، مضارع : رَهَبَ ، بكسر العين .

(٧) قائله مجهول . والبيت في المحتسب ٢٥٩/١ ، والإنصاف ٢٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/١٠ ، وشرح الكافية للرضي ٧٨/٢ ، ٢٦/٤ ، والخزانة ١٢١/١ ، ٤٧٧/٣ . وقبلة :

الله يعلم أننا في تلتفتنا يوم الفراق إلى أحبابنا صُوْرُ

والمسألة الثانية : أن الناظم لم يُقَيِّد المضارع التي تَحْصُلُ مضاهاته بكونه مبنياً للفاعل أو مبنياً للمفعول، فيقتضى أن ما كان من الأسماء يُضَاهِي يُفَعِّلُ على شَرْطِ وجودِ السَّمةِ فإنه يُعَلِّ، فإذا^(١) وافقه في الوزن دون تَعْيِينِ الزيادة أو وافقه في الزيادة دون تعيين حركتها جرى على ماتقدّم، فتقول : مُخَافٌ^(٢)، لأنه يضاهي يُخَافُ، وكذلك : مُقَالٌ في بَيْعِهِ، ومُحَالٌ على كَذَا، لأنه مثل يُقَالُ ويُحَالُ، والعلّة في هذا واحدة ، لأنّ خوف الالتباس قد أَمِنَ منه فيجب الاعتلال^(٣)، ولا يُقَالُ : إِنَّ بِنْيَةَ المفعول عارضة^(٤) فلا يُعْتَبَرُ فيها ما يُعْتَبَرُ في بنية الفاعل، وإنما تُعْتَبَرُ بِنْيَةُ الفاعل خاصةً – لأننا نقول : هي وإن كانت عارضة قد عَرَضَ بعروضها من الأسماء أبنيةً جاريةً عليها تُعَدُّ بِنْيَةُ الفعل أصلاً بالنسبة إليها، فإذا كانت كذلك فلا بُدَّ من دخولها تحت هذا الضابط. فعلى هذا إذا بنيت مُفَعَّلًا من القَوْلِ والبَيْعِ قلت : مُقَالٌ ومُبَاعٌ، ومن الخوف : مُخَافٌ ، أصلها : مُقَوَّلٌ على وزن يُقَوِّلُ، ومُبَيَّعٌ على وزن يُبَيِّعُ، ومُخَوَّفٌ على وَزْنٍ يُخَوِّفُ، فاعتلَّ للفرق بالميم. وكذلك مُسْتَبَانٌ ومُسْتَعَانٌ – اسْمَى مفعولٍ، واسْمَى مصدرٍ، أو زمانٍ، أو مكانٍ – وما أشبه ذلك. نصّ عليه المازني^(٥) وغيره.

المسألة الثالثة : أن المضاهاة المذكورة هنا – وإن لم يُبَيِّنْها على ما يجب – ظاهرة في أنها ليست بالجريان على الفعل^(٦) وإنما هي ماتقدّم ذكره، وهو الذي ذهب إليه عامة البصريين ماعدا المبرد، فإنه إنما اعتبر الجريان على الفعل^(٦)

(١) س : وإذا .

(٢) الأصل، مضاف .

(٣) الأصل، ت : الإعلال .

(٤) س : زائدة .

(٥) انظر المنصف ٢٧٠/١ – ٢٧١ .

(٦) سقط من س .

في وجوب^(١) الإعلال، فما جرى على الفعل أعلُّ كإعلالِ الفعل، ومالم يجرِ على الفعل فقياسه التصحيح، فالذى هو جارٍ على الفعل كاسم الفاعل والمفعول، واسم المصدر والزمان والمكان، فإذا لو بنينا مثل تُفَعِّلُ من القول لقلنا على مذهبه : تُقَوِّلُ، ولم يُعَلِّ. قال السيرافي : قال : لأنه ليس بمصدر جارٍ على فِعْلِهِ. وكذلك لو بنينا^(٢) اسماً على مَفْعَلٍ من تركيب «باب» لقلنا على مذهبه : مَبَوَّبٌ، ولم يَنْبَغْ أَنْ / يُعَلِّ. قال السيرافي : وعنده^(٣) (أن^(٤)) ٣٥٥
ماكان من المصادر جاء على الأصل فهو (غير^(٤)) محمول على الفعل كَمَزَيْدٍ وَمَكْوَزَةٍ، لم يَجِبْنَا على الفعل فَصَحًّا. وقد احتجَّ الفارسي عليه بإعلال باب ودار ونحوه؛ ألا ترى أن مُوجِبَهُ كونه على وزن الفعل فقط، وكذلك هذا.

فإن قيل : ليس مَفْعَلٌ من أوزان الفعل.

قيل : هو على وزنه إلا الزيادة، وهى شبيهة بزيادة الفعل، وإذا وافقه في الزيادة لم يعتل، إذ لم يُعِلُوا : أَثَوِبًا وَأَثْوَرًا، كأنهم فرَّقوا بينهما إذا اتَّفقا في الزيادة، فإذا اختلفا أعلَّوا الاسم حملاً على الفعل، وصحَّحوا الاسم إذا وافقه في الزيادة فرقاً بينهما، فهذا يدلُّ من كلامهم على أنَّ المخالفة في الزيادة مع مجيئه على وَزْنِهِ مُوجِبٌ للإعلال كما تقدَّم. فما ذهب إليه الناظم والجمهور هو الظاهر.

المسألة الرابعة : أنه خَصُّ لهذه المضاهاةِ الفِعْلِ المضارع دون

(١) الأصل : من وجوب. س : بموجب.

(٢) الأصل : بنيت.

(٣) س : وغيره. ت : «وعنده وغيره».

(٤) سقط من الأصل.

الماضى والأمر، أما الماضى فإن كان مزيداً فيه فهو مُسْتَغْنَى^(١) عن ذكره؛ إذ المضارع يقوم مقامه، وإن كان غير مزيد فيه فعند الفارسيّ - وأشار إليه السيرافيّ - أن الثلاثى كباب ودار موافق لقام وباع، وليس الفعل بأحق من الاسم، فهو في الثلاثى أصل فإذا كان البناء مشتركاً حصل الإعلال لكل واحد منهما، ولم يُحتَجْ إلى الفرق بينهما لأنه لايتوهّم في المعتلّ أنه فعل^(٢) فقط، ولأنّ التثوين والجرّ يدخله، فيحصل (الفرق^(٣)) به بين الاسم والفعل، بخلاف ما في أوّل زيادة فإنما هو للفعل لا للاسم؛ إذ الاسم داخل عليه، فأعلّ الفعل كما يجب له، ثم دخل عليه الاسم، فأريد لذلك الفرق بينهما، فصَحّح^(٤) الاسم إن لم يكن الميم في أوّل؛ إذ ليس فيه جرّ ولا تثوين يحصل به الفرق. إلى^(٥) هذا النحو أشارا معاً، وكلام الفارسيّ أتم، وشرحه ابن جنى في المنصف^(٦).

وأما فعل الأمر فهو الذى كان من حقّه أن يحيل عليه، لأنه مُعْتَبَرُ أيضاً كالمضارع ويتبيّن لك ذلك بأننا لو اعتبرنا المضارع فقط لدخل علينا^(٧) في حكم الإعلال مايجب^(٨) تصحيحه عند النحويّين؛ فإنك إذا بينت مثل أبلمر أو إئمد من البيع والقول لوجب الإعلال، فتقول في مثل أبلمر: أبوع، على مذهب الأخفش -

(١) الأصل : مستغن.

(٢) الأصل : «في الفعل أنه معتل».

(٣) سقط من الأصل، ت.

(٤) س : فصّح.

(٥) الأصل : وإلى.

(٦) المنصف ٢٧٣/١ - ٢٧٥.

(٧) الأصل، ت : عليه.

(٨) الأصل، ت : مايجب فيه تصحيحه.

وهو رأيه - وأبيعُ على^(١) قول سيبويه، وأن تقول من القول : أقولُ على كلا المذهبين. وفي مثل إثمِدٍ : إبيعُ وإقيلُ . وذلك لأن هذه الأوزان قد وافقت المضارع ذى الهمزة في الوزن ماعدا تعيين^(٢) الحركة كما تقدم، فمثال إثمِدٍ قد وافق أضربُ فيما عدا حركة الهمزة ومثالُ أبلُمُ وافقُ أخرُجُ كذلك فيما عدا حركة الهمزة، فقد ضاهى المضارعُ وفيه وَسَمُ ، فاقتضى أنْ لا بُدَّ من الإعلال. وذلك غيرُ صحيح، بل التَّصحيحُ هو الَّذي لا بُدَّ منه لموافقتها^(٣) لفِعْلِ الأمر الذي على أَفْعَلُ أو أَفْعَلِ المُوَافَقَةُ الكاملة من غير وَسَمٍ يُفَرِّقُ بينهما، قال سيبويه : «وإن أردت مثال إثمِدٍ قلت: إبيعُ وإقولُ، لئلا يكون كإفْعَلٍ منهما فِعْلاً، وإفْعَلٍ قبل أن يدركهما الحذف للسكون^(٤)»/ قال : «وإن أردت منهما مثال أبلُمُ قلت : أبيعُ وأقولُ، لئلا يكونا كأفْعَلٍ منهما في الفعل قبل أن يُحذفَ ساكنًا عن الأصل^(٥)».

هذا ما يدخل عليه، وهو ظاهرُ الدخول، وقد اعتَرَضَ عليه في التسهيل بهذا المعنى بعضُ شيوخ الأندلس. نَعَمْ، يدخلُ له على موافقة غيره ما كان مثل مُدْهَنُ أو مَنخِرٍ - بكسر الميم - من البيع أو القول، ويكون حكمه الإعلال، فتقول: مُبُوعٌ - على رأيه - ومُبيعٌ على رأى سيبويه، ومَقُولُ. وفي مثل مَنخِرٍ : نبيعُ ومِقِيلُ، لأنه قد وافق المضارع في الوزن وخالفه في عين الزيادة وعين الحركة، فصار في ذلك^(٦) كمستقيم ومُسْتَبِين، فلا اعتراض عليه بهذا، وإنما يُعْتَرَضُ

(١) س، ك : في.

(٢) س : تغير.

(٣) الأصل، ت : لموافقتها.

(٤) في الكتاب : «الحذف والسكون للجزم».

(٥) الكتاب ٣٥١/٤.

(٦) س : بذلك.

عليه بالأول، إِلَّا أَنْ يُقَالَ : إِنَّ عامة الاستعمال في الكلام إنما هو على اعتبار المضارع؛ ألا ترى أَنَّ ، ما كان موازنًا للأمر فيصح لأجل صحة الموازنة غالبه مفروض ولا يوجد منه في الكلام إلا ما يندُرُ إِنَّ وَجِدَ، فقد يمكن أن يكون عذرًا عنه هنا، أو يقال: إِنَّ مذهبه مخالفة الناس في الاختصار على اعتبار المضارع وعدم اعتبار فعل الأمر فهذا ممكن أيضًا، لكنه بعيد جدًا، والله أعلم.

ثم إِنَّ عليه دركًا آخر، وهو أنه لم يُبين أَنَّ علامة التانيث ملغاة في هذه المضاهاة، وسواء في ذلك التاء والألف، فالتاء نحو ماتقدم من مَعُونَةٍ وَمَعِيشَةٍ وَمَثُوبَةٍ وَمُقِيمَةٍ وما أشبه ذلك. فهذا لابدٌ (فيه) ^(١) من الإعلال لتوفر الشرطين، فإن لم يوجد فيه الوسم صحَّ بلا بدِّ كأخُونَةٍ جمع خِوان، وأجُوبَةٍ، وأسُورَةٍ، وأهُويَةٍ. والألف الممدود كما إذا بَنَيْت من البيع مثل مِرْعَازٍ ^(٢) فقلت : مِبيعاء، فَتَعَلَّ كما تَعَلَّ الفعل لموافقة في الوزن دون ^(٣) الزيادة. وكذلك إذا بَنَيْت مثله من القول تقول : مِقبِلاءً، وكذلك ما أشبهه. وتقول : أبنياء، وأقوياء، وأغوياء، فلا يُعلَّ لموافقة الصدر للفعل من غير سِمَةٍ. فظهر ^(٤) أَنَّ هذا مما يَجِبُ التنبيهُ عليه لاسيما أَلَفُ التانيث لبناء الكلمة عليها، فقد يَتَوَهَّمُ خروجُ ما هي فيه عن هذا الحكم جُمْلَةً، وليس كذلك، بل فيه وفي الخالي منها.

ويمكن أن يكون الناظم سَلَكَ في هذا مسلكًا غير هذا، وذلك أَنَّ التاء منفصلة من الكلمة فلم يَعْتَدُ بها كما تقدَّم في موضع آخر، فيجربى ما هي فيه

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) المِرْعَاز : الزغب الذى تحت شعر العنز.

(٣) س : وزن.

(٤) الأصل، ت : وظهر.

اعتبار فقدھا. وأما الألف فيقول : إنها أخرجت الاسم عن مُوازنةِ الفعل جملةً فصار الاسم بها على غير أوزان الأفعال نحو مِفْعَال كَمِشْتَوَار ومِقْوَال، وعَوَّار، وما أشبه ذلك مما خرج عن مشاكلة الفعل فصَحَّ، كما قالوا في جَوْلَانٍ وَحِيدَيَّ ونحوهما من أنه إنما صَحَّ لخروجه بالزيادة عن أوزان الأفعال، وَيُشْعِرُ بهذا المنزع أن سيبويه لما بَوَّبَ على ماخرج عن مشاكلة الفعل وأنه يُصَحِّحُ فمَثَلُ بِفَعْلٍ وَفَعَّالٍ وَمِفْعَالٍ ، وما أشبه ذلك. ثم قال : ومن ذلك أهوناء وأبنياء وأعبياء^(١)، فهذا مما يُشْعِرُ بأن^(٢) التصحيح فيه ليس على عدم اعتبار العلامة، وأن الصدر على^(٣) موازنة الفعل، بل على أنها لبناء الاسم عليها خرجت عن شبه الفعل فصَحَّتْ كما يصحَّ مالم يكن/ على وزان الفعل. هذا وإن كان السيرافي في الشرح والفارسي^{٣٥٧} في التذكرة إنما حملاه على اعتبار تمام الموازنة في الصدر، فإن الأظهر من سياق سيبويه أنه ليس كذلك؛ ألا ترى أنه لما تكلَّم على مايعلُّ من المشاكل للفعل وما لايعتلُّ ذكر هناك ماخَلَصَ إلى مشاكلة الفعل وأنه يلزم التصحيح، فلو كان أهوناءُ عنده من ذلك لذكره كما ذكر فيما يعتلُّ منها ما كان فيه التاء نحو مَعُونَةٍ وَمَعِيشَةٍ، فكونه لم يذكره إلا فيما خرج عن الوزن المختصَّ بالفعل جملةً^(٤) دالٌّ على أنه عنده منه . وقد وجَّه الفارسيُّ (في التذكرة^(٥)) قولهم أبنياءُ ، المُعلُّ – الذي قال فيه سيبويه:

(١) ماعدا (ك) : وأعياء. وانظر الكتاب ٣٥٤/٤.

(٢) الأصل، ت : أن. س : يشعر بالتصحيح.

(٣) س : المصدر.

(٤) س، ك : دل.

(٥) عن س، ك.

ليس بالمطرِد^(١) - بأن الذين أعلّوا كأنّهم إنما فعلوا ذلك لأنّ الهمزة أخرجته عن شبه الفعل، ألا ترى أن الهمزة لاتلحق الفعل، كما أخرجته الميم من مقالٍ ومباع^(٢) ونحوه، وكما أخرج الألف والنون في جَوْلَانِ الاسم عن شَبَّه بابٍ ودار، وكما أخرجته الألف في صَوْرَى وحَيْدَى عن شبه الفعل. قال : ولم تكن الألف والنون، والألف في صَوْرَى، والهمزة في أُبَيْنَاءٍ مِثْلَ الهاء من حيث لم تكن الهاء إلا في تقدير الانفصال بمنزلة الاسم الثاني من الاسمين المضموم أحدهما إلى الآخر. هذا ما قال، فإذا كان قد اعتبر الألف (هنا^(٣)) من أصل البنية كما اعتبروا الألف والنون كذلك، فَلْيَقُلْ^(٤) إنها أخرجته عن زِنَةِ الفعل كما أخرجته الألف والنون، والألف في جَوْلَانِ وصَوْرَى ، وإلا فالفرق بينهما يضعف، وما ذكر من^(٥) أنها جُعِلَتْ في التفرقة كالميم في مقال فهذا لم نَرَ العرب اعتبرت في التفرقة إلا اختلاف أوّل البناء، إمّا في حركته، أو في حرفه^(٦)، أو فيهما، ولم نَرَهُم اعتبروا غير ذلك في هذا الصنّف من المزيد فقد يمكن أن يكون الناظم ذهب إلى هذا، ويكون أيضاً الألف والنون في هذه المسألة كالألف الممدودة، فقد قالوا : أَرْوَنَانُ^(٧)، وهو عند الفارسيّ في التذكرة أفعلان من الرّون، فَصَحَّحُوا كما ترى لأجل أن الألف والنون أخرجته عن أوزان الأفعال، فهذا قد يذهب إليه ذاهبٌ ، وإذا تقرّر هذا لم يكن في كلام الناظم^(٨) إشكال.

(١) الكتاب ٢٥٤/٤.

(٢) الأصل، ت : ومتاع.

(٣) سقط من س.

(٤) الأصل، ت : فيقل.

(٥) س : من أنه إنما جعل.

(٦) س : حروفه.

(٧) يوم أَرْوَنَانُ : شديد العزّ والغم، والرّونُ : الشدة.

(٨) الأصل : كلامه إشكال. وفي ت مكان كلمة «الناظم» بياض بقدرها.

وأما القسم الثانى وهو ماضاهى المضارع ولم يكن له سمةً فارقةً بينه وبين الفعل فمفهوم الصفة في كلامه أنه لا يُعَلَّ ذلك الإعلال بل يصحُّ لأنه ذو^(١) زيادة كزيادة الفعل وعلى وزنه من غير مخالفة فلا بُدَّ من تصحيحه، وذلك قولك : هو أقولُ منك، وأبيعُ منك، وأحوجُ، وأضئعُ، وكذلك : أبيضُ، وأسودُ، وأغورُ، وأحولُ.

وكما إذا بَنِيَتْ من قال يَقُول اسماً على يَفْعَل أو يَفْعِل أو يَفْعُل ، أو من باع يبيع، قلت يَقُولُ، وَيَقُولُ، (وَيَقُولُ)^(٢) وَيَبِيعُ، وَيَبِيعُ، (وَيَبِيعُ)^(٣). وكذلك نحو : أَخُونَةٌ، وَأَعِينَةٌ وَأَنُورُ، وَأَعِينُ، وَأُنْيَبُ^(٤). وكذلك مثال^(٥) توصية من البيع أو القول، تقول : تَبِيعَةٌ (وَتَقُولَةُ)^(٦). وقد تَقَدَّمَ (عَدَمُ)^(٦) الاعتدال^(٧) بالتاء. وقالوا : أَبِينِ وَأَبِينِ، في اسم بلدٍ، وأنشد سيبويه لَتَمِيمِ بْنِ مِقْبِلٍ^(٨):

بِتْنَا بِتْنُورَةٍ يَضِيءُ وَجُوهَنَا

دَسَمَ السُّلَيْطِ عَلَى فَتِيلِ ذُبَالٍ^(٩)

(١) في النسخ : ذا.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) سقط من س.

(٤) الأصل، ت : وأبينة.

(٥) س : مثل.

(٦) سقط من الأصل، ت.

(٧) الأصل : الاعتدال.

(٨) الأصل : نفيل.

(٩) الكتاب ٢٥٢/٤، وديوانه ٢٥٧، والمنصف ٣٢٤/١، ٥٤/٣. واللسان : دور.

التدورة : اسم موضع، والمجلس، والسليط : الزيت، والذبال : واحدة ذبالة، وهى الفتيلة التى تسرج.

/وقالوا : التَّوْبَةُ للتَّوْبَةِ^(١) . (و)^(٢) قال^(٣) :

لِكُلِّ دَهْرٍ (قَدْ)^(٤) لَبِسْتُ أَتُوبًا

وجهُ ذلك كله قد تقدّم، وما جاء مما هو على هذا الوصفِ فاعِلٌ (فهو)^(٥) في الحقيقة منقولٌ من الفعلِ المُعَلَّ كيزيد، اسم رجل، أصله مضارعُ زاد، فصار كباع ببيع، ثم نُقل بعد أن لزمه الاعتلالُ، قال ابن جني : « وكذلك لو نقلت^(٤) يبيع يعنى فسميت به - لتركته مُعَلًّا كيزيد » قال : فأما لو ارتجلت اسماً على يَفْعَل من باع وزاد لقلت : يَبِيع وَيَزِيدُ، فَصَحَّحْتُهُمَا ولم تُعْلِّمَهُمَا. قال : « وقد سَمَوْا تَزِيدُ، بالتاء، قال أبو ذؤيب :

يَعْتُرْنَ فِي حَدِّ الظُّبَاتِ كَأَنَّمَا

كُسِنَتْ بُرُودَ بَنِي تَزِيدَ الْأَذْرُعِ^(٥) »

كما أن ما جاء غير مُعَلٍّ من القسم الأول فَشَادُّ يُحَفَظُ ولا يُقَاس عليه، نحو : هذا شيءٌ مَطِيبَةٌ لِلنَّفْسِ، والشرابُ^(٦) مَبُولَةٌ. وحكى أبو زيد :

(١) الكتاب ٤/٣٥٣.

(٢) سقط من س.

(٣) العجاج والبيت من شواهد الكتاب ٣/٥٨٨، والمقتضب ١/١٦٧، ٢٧٠، ٢/١٩٧، والمنصف ١/٢٨٤، ٣/٤٧.

(٤) في النسخ : قلت.

(٥) المنصف ١/٢٧٩.

(٦) الأصل، ت : وللتشرب.

وقع الصيدُ في مَصِيدَتِنَا. وقالوا : كثرةُ الاكلِ مَنُومَةٌ. وقالوا : مَزِيدٌ، وهو عَلمٌ^(١).

وقرأ قتادة وابنُ بُرَيْدَةَ وأبو السَّمَالِ : [وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ^(٢)] على مَفْعَلَةٍ مُصَحَّحًا هَكَذَا^(٣). وحكى سيبويه: إِنَّ الْفُكَاهَةَ^(٤) لَمَقُودَةٌ إِلَى الْأَذَى^(٥). وقالوا : مَكُوزَةٌ. وليس هذا بِأَشَدَّ من قولهم في الفعل: اسْتَحُوزَ، وَأُغِيلَتْ، وَأُجُودَ، وَأُطِيبَ، ونحو ذلك، بل هو في الاسم أقرب، لأنَّ أصله التصحيح (على الجملة^(٦)). وقد شَذَّ من هذا القسم شيءٌ فاعِلٌ، وذلك تَحِيَّةٌ، أصله تَحْيِيَّةٌ، وهو على وَزْنٍ تَضْرِبُ من غير سِمَةٍ فارقةٍ، فكان حَقُّهُ أَنْ يَجْرِيَ فِيهِ مَا يَجْرِي فِي نظائره من الإظهار والإدغام فيقولوا : تَحِيَّةٌ، وَتَحْيِيَّةٌ، كما قالوا : أُعْيِيَّةٌ وَأُعْيَةٌ، وَأُحْيِيَّةٌ وَأُحْيَةٌ، قال سيبويه : «وَالْإِدْغَامُ أَكْثَرُ، وَالْأُخْرَى عَرَبِيَّةٌ^(٧)» لكنهم أَلْزَمُوهَا الإدغام فدلَّ على أنه من قبيل الإعلال لامن قبيل الإدغام، فَنَقَلْتُ الحركة من العين إلى الفاء على طريق الإعلال، فلما سكنت العين - وهى الياء الأولى - أُدْغِمَتْ فِي الْيَاءِ، ولم يكن نقلُ الحركة على هذا لأجل الإدغام، بل كَانَ الْإِدْغَامُ كان بعد سبق النقل على جهة الإعلال. وقد أجاز المازنى^(٨) في تَحِيَّةِ الإظهار حملًا على القياس، فلا إشكال على مذهبه .

(١) انظر المنصف ٢٧٦/١، ٢٩٦.

(٢) الآية ١٠٣ من سورة البقرة.

(٣) المحتسب ١٠٣/١، والمنصف ٢٩٥/١.

(٤) الأصل، ت : الْفَاكِهِة.

(٥) الكتاب ٣٥٠/٤.

(٦) سقط من س.

(٧) الكتاب ٣٩٥/٤، وانظر ٣٩٧/٤.

(٨) المنصف ١٩٥/٢.

وأما القسم الثالث وهو مالم يُضَاه مضارعا أصلاً فضلاً عن أن يكون بينهما سِمَةٌ فارقة، فمفهومُ كلام الناظم أيضاً التصحيح، إذ^(١) لم يكن فيه شيء من ذَيْنِكَ الشرطين، وذلك فَعْلٌ وفُعَالٌ نحو : حَوْلٌ وعَوَارٍ، وفُعَالٌ نحو : صَوَامٌ وقَوَامٌ، ومِفْعَالٌ نحو : مِقْوَالٌ ومِشْوَارٌ، وتَفْعَالٌ نحو : التَّجْوَالُ والتَّقْوَالُ، وأفْعَالٌ نحو : أَقْوَالٌ وأَحْوَالٌ وأُمِّيَالٌ^(٢) وأَعْيَانٌ، وإفْعَالٌ نحو : إِسْوَارٌ وفَعُولٌ نحو : قَوُولٌ وَيُيُوع، وفَعُولٌ نحو : شَيْوُخٌ^(٣)، وفَعَالٌ نحو : نَوَارٍ وَجَوَابٌ وَهِيَامٌ، وفَعِيلٌ^(٤) نحو : طَوِيلٌ، وفُعَالٌ نحو : طُوَالٌ وَهِيَامٌ، وفِعَالٌ نحو : عِيَانٌ وَخَوَانٌ وخِيَارٌ، وفَاعُولٌ نحو : طَاوُوسٌ وَنَاوُوسٌ وسَايُورٌ، وأفْعَلَاءٌ نحو : أَهْوَنَاءٌ وَأَعْيَلَاءٌ^(٥) وأَيِّبَنَاءٌ على ماتَقَرَّر، ونحو ذلك^(٦). هذه ونحوها تصحّ ولا تَعْتَلُ^(٧)، وهي تنقسم ثلاثة أقسام، منها ماصحٌ لسكون ما قبله نحو : حَوْلٌ وَأَهْوَنَاءٌ. ومنها ماصحٌ لسكون ما بعده نحو : قَوُولٌ وشَيْوُخٌ وَنَوَارٍ وطُوَالٌ وَخَوَانٌ^(٨). ومنها ماصحٌ لسكون ما قبله وما بعده - قال ابن جنى / : «وهو أبلغ في معناه - نحو : صَوَامٌ وقَوَامٌ، ٣٥٩

(١) الأصل : إن.

(٢) الأصل : وأموال.

(٣) بعده في النسخ : وفَعُول. وفوقها في ك : كذا.

(٤) الأصل، ت : وفيعل.

(٥) في المنصف ٢١٥/١ : أغيلاء، بالعين. وقد ذكر على الصواب في ٥٣/٢، يقول ابن جنى :

أعيلاء : جمع عَيْلٌ ، يقال : عنده كذا كذا عَيْلاً.

(٦) انظر الأمثلة المتقدمة في المنصف ٢١٤/١ - ٢١٥.

(٧) الأصل، ت : تَعْلُ.

(٨) الأصل، ت : وجوابه . ك : وخوار. والمثبت عن س والمنصف.

وأُميَالٍ وأَقْوَالٍ، وما أشبه ذلك. فلو أُسْكَنْت هذه الحروف لا لتقى ساكنان فوجب الحذفُ أو الحركة وزال المثال، فَتَرِكَ ذلك لذلك^(١)».

ولما كان من الأمثلة المنصوص على إعلالها لحصول شَرْطِي الإعلال فيها ما خرج عن حكم الإعلال فَصَحَّ ولم يُسْتَعْمَلْ مُعْتَلًا، وذلك مِفْعَلٌ، أراد أن يُنبَّه عليه بخصوصه فقال :

وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ
وَأَلِفَ الْإِفْعَالِ وَأَسْتِفْعَالِ
أَزِلْ لِيذَا الْإِعْلَالِ وَالتَّالِزِمْ عِوَضُ
وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضُ

وذلك أن مِفْعَلًا مقتضى القاعدة فيه الإعلالُ وأن تقول في مِثْلٍ مَخِيطٍ وَمِخْوَرٍ وَمِقْوَلٍ : مَخَاطٌ، وَمِحَارٌ، وَمِقَالٌ، لموافقته المضارع في الوزن على لغة «أنت تَفْعَلُ» دون الزيادة، أو لموافقته إياه على اللغة الشُّهُرَى مع المخالفة في الزيادة وعين الحركة كمستقيم ونحوه، أو لموافقته فعل الأمر في الوزن أيضا دون الزيادة، وقد قال سيبويه : «ويتمُّ في أَفْعَلٍ وَأَفْعِلٍ^(٢)؛ لأنهما اسمان، فَرُقُوا بينهما وبين أَفْعَلٍ وَأَفْعِلٍ^(٢) (من الفعل^(٣))». قال : «ولو أَرَدْتَ مثل إِرْصَبِعٍ من قلت وبعث لأتممت، لتُفَرَّقَ بين الاسم والفعل^(٤)». فإذا كان حَقُّه الإعلالَ لكنهم صَحَّحُوهُ باعتبار أمرٍ آخَرَ نبَّه عليه الناظمُ فقال : «وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ»،

(١) المنصف ١/٣١٥.

(٢) ليس في الكتاب.

(٣) سقط من الأصل، ت.

(٤) الكتاب ٤/٣٥١.

يعنى أن هذا المثال الذى على مِفْعَلٍ - بكسر الميم وفتح العين، من غير ألف - صَحَّح، أى : صَحَّحْتِه العرب كما صَحَّحْتَ المِفْعَالَ بالألف، أما المِفْعَالُ فظاهر وجه تصحيحه، وأما مِفْعَلٌ فغير ظاهر لِبَادئِ الرأى، لكن لما شَبَّه به أَشْعَر هذا بعض إشعار بأن له إليه نسبة في هذا التصحيح، وذلك الحمل عليه، كأنه مقصورٌ من مِفْعَالٍ، فَعُوْمِلَ معاملته في التصحيح اعتباراً بذلك، لأنه بمعناه ومرادفٌ له. وإلى هذا المعنى نَزَعَ الخليل في التعليل، قال سيبويه : «وسألتُه - رحمه الله - يعنى الخليل - عن مِفْعَلٍ، لأى شىءٍ أُنِمَّ ولم يَجْرِ مجرى أَفْعَلٍ؟ فقال: لأنَّ مِفْعَلًا إِنَّمَا هو من مِفْعَالٍ؛ ألا ترى أَنَّهُما في الصفة سواء، تقول مِطْعَنٌ ومِفْسَادٌ، فَتَرِيدُ في المِفْسَادِ من المعنى ما أردت في المِطْعَنِ. وتقول : المِخْصَفُ والمِفْتَاحُ، فَتَرِيدُ بِالْمِخْصَفِ^(١) من المعنى ما أردت في المِفْتَاحِ. وقد يعتوران الشىءَ الواحدَ نحو مِفْتَحٍ ومِفْتَاحٍ، وَمِنْسَجٍ وَمِنْسَاجٍ، وَمِقُولٍ وَمِقْوَالٍ». قال سيبويه : «وإنما أَتَمَمْتَ - فيما زعم الخليل، رحمه الله - أنها مقصورةٌ من مِفْعَالٍ أَبَدًا، فمن ثَمَّ قالوا : مِقُولٌ ومِكِيلٌ^(٢)». فإلى هذا المعنى أشار الناظم بقوله : كالمِفْعَالِ، وإلا فالمِفْعَالِ^(٣) معلوم أنه لم يَجْرِ على المضارع ولم يشاكله ولاغيره فكيف يعتل؟ وقال : صَحَّحَ. فأحال على السماع ولم يُحِلْهُ على القياس فيَقُلْ : صَحَّحَ، أو يُصَحِّحَ، تنبيهها على أن القياس كان مُؤَدِّيًا لإعلاله لوجود شرطيه فيه لولا السماعُ، وأنه حُمِلَ على أنه قَرُءَ عَمَّا لايقبل الإعلال لفقدان الشرطين، كما قال:

وصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وفَعِلًا^(٤)

(١) الكتاب : في المِخْصَفِ.

(٢) الكتاب ٢٥٥/٤ - ٢٥٦.

(٣) الأصل، ت : فالفعل.

(٤) ماعدا (ك) : عين فعل من افعل. وقد تقدّم البيت في الفصل السابق ص ٢٩٨.

أى : صَحَّ في السماع، ولولاهُ / لكان القياسُ قابلاً لإعلاله اعتباراً ٣٦٠
بتوفرِ شروطِ الإعلال.

ثم قال : «وَأَلَفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتَفْعَالِ أَزِلَ لَذَا الْإِعْلَالِ». أخذ الآن يذكر أسماءً كان حقُّها أن تجرى على الحكم المتقدم من الإعلال بنقل الحركة إلى الساكن قبلها كما كان ذلك في أفعالها، فجرت كذلك، إلا أنه عرضَ فيها حذفُ زائدٍ على مجرد ذلك الإعلال، لأن الإفعال مصدرُ أَفْعَلَ، والاستفعال مصدرُ اسْتَفْعَلَ، وكلاهما مما عينه حرفُ علةٍ يعتلّ بنقل الحركة وانقلاب حرف العلة، فذكر أن هذا الإعلال المذكور حاصلٌ في هذين المصدرين، لأنهما في ذلك جاريان مجرى فعليهما كسائر المصادر، لكنك تحذف لهذا الإعلال الألف وتأتى بالتاء عوضاً من ذلك المحذوف، أما حذفُ الألف فلأنك إذا نَقَلْتَ^(١) الحركة إلى الفاء من العين سكنت فانقلبت ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها في اللفظ، كما فعلت باقَامَ واستقام، فكان مصدرُهما في هذا إلى : أقام واستقام، هكذا بِالْفَيْنِ^(٢)، فاجتمع ساكنان، فلا بدُّ من حذفٍ إحداهما، فيمكن أن تُحذف الأولى التي هي عينٌ في الأصل وتترك الثانية التي سبقت لمعنى، ويمكن أن تُحذف الثانية - وهي الزائدة - لأنها زائدة، والزائدُ أولى بالحذف من الأصل، إلا أن الناظم حَتَمَ هنا بِحذفِ الألف الزائدة لقوله : «وَأَلَفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتَفْعَالِ أَزِلَ»، فَعَيَّنَ الألفَ ولم يقل : وعينَ كذا أَزِلَ. وما ذهب إليه هنا جارٍ على مذهب الخليل وسيبويه، فعندهما أن الزائد هو المحذوف. وأما أبو الحسن فزعم أن العين هي المحذوفة والألف الزائدة

(١) الأصل : اقلبت. س : انقلبت.

(٢) الأصل، ت : بالعين.

باقيةً غيرُ ذاهبةٍ. وهذان المذهبان مع^(١) المذهبين في اسم المفعول متساويان في النقل والاحتجاج والترجيح، وعادة النحويين أن يذكروا ذلك في اسم المفعول ويحيلوا النظر هنا على ذلك الموضع، وذكره الناظم إثر هذا، ولكن نُقَدِّمُ إلى هنا ما لا يكون مختصاً بمفعولٍ في الظاهر بل يكون مشتركاً فيهما أو أقرب إلى هذا الموضع. وقد احتجوا لما ذهب إليه الناظم بأدلة كثيرةٍ أذكر منها ههنا ثلاثة أدلة :

أحدها : أن حَذَفَ الزائد أولى من حَذَفِ الأصلي وإن كان الزائد لمعنى، والدليل على ذلك أنه متى اجتمع في التصغير أصليٌّ وزائدٌ فالزائدُ هو المحذوف، كان لمعنى أولاً، لأنَّ حذفه لا يُخِلُّ بأصلِ التركيب، وحذف الأصلي يُخِلُّ بأصلِ التركيب، والمحافظة على الأصول أولى.

وقد أُجِيبَ عن هذا بأن الغرض بذلك في التصغير قيام بنائه، ومسألتنا من باب الحذف لالتقاء الساكنين، وهو لا يختص بزائدٍ دون أصليٍّ؛ ألا ترى أن المحذوف من نحو مصطفىون، و(أنتم الأعلون^(٢))، ونحوهما، لالتقاء الساكنين، ماهو من أصل الكلمة، وكذلك قاضٍ وغارٍ، وذلك كثير.

فإن قيل : إنما حُذِفَ الأصلي هنا لالتقاء الساكنين لأنَّ الزائد حرف صحيح.

فأجاب ابن الضائع (بأنه^(٣)) قد حُذِفَ التنوينُ لالتقاء الساكنين وهو حرف صحيح وأيضاً فقد حُذِفَ الأصلي وترك الزائد وهو حرفٌ عِلَّةٌ كقاضون ومصطفون .

(١) الأصل، ت : من.

(٢) من الآية ١٣٩ من سورة آل عمران.

(٣) عن ك.

/ والثاني : أن التاء لم تُوجَدْ عوضاً عن حرفٍ أصليٍّ، وإنما جاءت ٣٦١
عن حرفٍ زائدٍ، ألا ترى أنهم يقولون : زنادقة، فيأتون بالتاء عوضاً من
ياء زناديق وهي زائدةٌ . وكذلك يقولون : حُبَيْرَة، في تصغير حُبَارَى،
فيعوّض بعضهم التاءَ وهي عَوْضٌ من ألف التانيث، ولم تُوجَدْ قَطُّ التاءَ
عِوضاً عن حرفٍ أصليٍّ، لامن عَيْنٍ ولا من لامٍ، وكذلك (هنا^(١)) وُجِدَتْ
التاء في إقامة واستقامة عوضاً من محذوف، فإذا قلنا إنها عوضٌ من
الزائد كنا قد جرينا على قاعدةٍ ثابتةٍ، وإذا قلنا : إنها عوضٌ من العين
كان ذلك دعوى لم تثبُتْ، والمصيرُ إلى ما ثبُتَ أولى من المصير إلى ما لم
يثبُتْ. وهذا استدلالُ ابن أبي الربيع.

قال شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفخار - رحمه الله - : وقد
يقدر في هذا الاستدلال أن يقال : قد جاء التعويض من الأصلي في نحو:
أَرْضُون. قال وكون^(٢) العِوضِ غير تاء التانيث والمعوض منه غير عين
لايضر. يريد أن باب أَرْضِينَ وَسِينِ وَعَزِينَ وَرِقِينَ إنما جُمع بالواو والنون
عوضاً مما حذف منه، وكذلك أَرْض^(٣) جُمع على أَرْضِينَ توهماً للحذف
كما عوّضوا الهمزة في امرئ من اللام وهي موجودة بعدُ - لأنهم^(٤)
توهّموا حذفها بالتسهيل^(٥)، فعوّضوا منها، فكذلك أَرْضُون. وأبين من هذا
أنهم قد عوّضوا الهاء نفسها من الأصلي فاءً ولاماً، فالفاء نحو : عِدَّةٌ،

(١) سقط من س.

(٢) س : ويكون.

(٣) س : وكذلك حين جمع.

(٤) الأصل : بعد أن توهّموا. ت : بعد أنهم.

(٥) انظر المنصف ٦٢/١.

وَلِدَّةٍ، وَرَقَّةٍ، وَاللَّامِ نَحْوُ : شَفَّةٍ، وَشَاةٍ، وَسَنَّةٍ. وَهُوَ كَثِيرٌ، فَقَدْ (ثَبِتَ^(١)) إِذَا^(٢) التَّعْوِيضُ مِنَ الْقَبِيلَيْنِ، وَإِذَا ثَبِتَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي التَّعْوِيضِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْمَحذُوفَ^(٣) الزَّائِدُ دُونَ الْأَصْلِيِّ.

وَالثَّالِثُ : أَنَّ السَّاكِنِينَ إِذَا التَّقِيَا فِي كَلِمَةٍ حُرْكَ الثَّانِي مِنْهُمَا كَرُدُّ وَانْطَلَقَ^(٤) وَنَحْوُهُمَا فَكَمَا تَحْرُكُ الثَّانِي كَذَلِكَ يُحْذَفُ الثَّانِي، لِأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ تَغْيِيرٌ لِحَقِّ لِأَجْلِ السَّاكِنِينَ، قَالَهُ ابْنُ جَنِي^(٥) وَضَعَفَ ابْنُ الصَّائِعِ هَذَا الْاِسْتِدْلَالَ ، قَالَ : لِأَنَّ هَذَا حَذْفٌ، فَحَمَلُهُ^(٦) عَلَى مَا حَذَفَ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ فِي كَلِمَةِ أَشْبَهُ، وَلَمْ يَحْذَفْ إِلَّا الْأَوَّلُ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَأَمَّا مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ فَاحْتِجٌّ لَهُ بِأُمُورٍ، وَالَّذِي يَلِيْقُ ذِكْرُهُ بِهَذَا الْمَوْضِعِ ثَلَاثَةٌ أُدْلَةٌ :

أَحَدُهَا : أَنَّ الْعَيْنَ هِيَ الَّتِي لِحَقِّهَا الْإِعْلَالُ فِي الْفِعْلِ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ وَاسِمِ الْفَاعِلِ ، فَهِيَ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ تُعْلَ بِالْحَذْفِ ، وَالْحَرْفُ الزَّائِدُ لَمْ يَعْتَلْ (فِي الْفِعْلِ^(٧)) وَلَا انْقَلَبَ عَنْ شَيْءٍ، فَكَانَ تَرْكُهُ وَحَذْفُ الْمَعْتَلِّ أَوْلَى؛ أَلَا تَرَى إِلَى

(١) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ.

(٢) س : هُنَا.

(٣) الْأَصْلُ : الْحَذْفُ.

(٤) أَصْلُهُ : انْطَلَقَ، فَعَلَ أَمْرٌ مِنَ الْإِنْطِلَاقِ، فَشُبُّهُ «طَلَقَ» بِكَتْفٍ فِي لُغَةِ تَمِيمٍ، فَسَكُنَ اللَّامُ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ، فَلَوْ حَرَكَ الْأَوَّلُ عَلَى مَا هُوَ حَقُّ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ لَكَانَ نَقْضًا لِلْغَرَضِ، وَاخْتِيرَ فَتَحُ الثَّانِي السَّاكِنِينَ لِأَنَّ الْكَسْرَ لَا يَقَعُ فِي الْفِعْلِ. شَرْحُ الشَّافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٢/٢٣٨.

(٥) الْمَنْصَفُ ١/٢٩٠.

(٦) الْأَصْلُ، ت : فَحَذَفَهُ.

(٧) سَقَطَ مِنْ س.

قولهم : اتَّقَى، أصله : اوتَّقَى، فكما اعتَلَّت الواو بقلبها تاءً اعتَلَّت بالحذف فيما أنشده أبو زيد^(١):

تَقَّوْهُ أَيُّهَا الْفَتَيَانُ إِنِّي
رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ غَلَبَ الْجُدُودَا
وأنشده أيضا^(٢):

قَصَّرْتُ لَهُ الْقَبِيلَةَ إِذْ تَجَهَّنَا
وَمَا ضَاقَتْ بِشِدَّتِهِ ذِرَاعِي
قال الفارسيّ : «لَمْ أَعْلُ الْفَاءَ بِالْقَلْبِ أَعْلَاهَا بِالْحَذْفِ»^(٣). فكَذَلِكَ
مانحن فيه.

قال شيخنا الأستاذ رحمه الله : وقد يُقَدِّحُ في هذا الاستدلال بأنها
يكفيها من الإعلال ما لحقها من نقل حركتها / إلى ما قبلها وإسكانها، ٣٦٢
ولا يلزم مضاعفة الإعلال.

والثاني : أَنَّ الْأَوَّلَ مِنَ السَّاكِنِينَ هُوَ الَّذِي يُحْذَفُ إِذَا التَّقْيَا فِي
كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ نَحْوَ قُلْ وَخَفْ وَبِيعْ وَقَاضٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ
يَكُونَ الْمُحْذُوفُ هُنَا هُوَ الْأَوَّلُ، قَالَ ابْنُ جَنِّي^(٣).

قال الأستاذ - رحمه الله - : وقد يُقَدِّحُ في هذا بأنه إنما حُذِفَ
الْأَوَّلُ هُنَا لَا عِتْلَالَهُ وَصَحَّةُ الثَّانِي، وَكَذَلِكَ التَّنْوِينُ فِي نَحْوِ قَاضٍ حَرْفٌ
صَحِيحٌ، وَلَيْسَ أَصْلُهُ أَنْ يَحْذَفَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَإِنْ كَانَ فِيهِ شَبَهُ مَا

(١) لخدّاش بن زهير، جاهلي، النوادر ١٤٧، ٢٠٠، والبيت في سر الصناعة ١٩٨، والمنصف ٢٩٠/١.

(٢) لمرداس بن حصين، جاهلي، النوادر ١٥٠، والبيت في المنصف ٢٩٠/١، والمحتسب ٢٦٣/١.

(٣) المنصف ٢٩٠/١.

بحروف العلة. وأيضاً فإنه سيق للدلالة على معنى التمكن وفي حذفه نقض الغرض. قال : وأيضاً فقد يُحذف الثاني من الساكنين إذا كانا حرفي علة كما قال أبو الحسن بن الباذش في قراءة حمزة والكسائي {يا زكريا، إنا نبشرك^(١)}، بالقصر، بدلالة اجتماعهما على إمالة ألف التانيث واتفاقهما على امتناع إمالة هذه الألف، فدل ذلك على أن المحذوف من الألفين هو الثاني^(٢) وأن الباقي^(٣) هو الأول الذي لا أصل له في الإمالة^(٤). قال : فلما جاء حذف الأول منهما في موضع وحذف الثاني في موضع دار الإمكان بين الثاني والأول في مسألتنا فكان مجملًا، ولا يصح الاستبدال بالمجمل لاحتياجه في بيانه إلى غيره.

هذا ما قال الشيخ - رحمه الله - وهو مبنى على مذهبهما في المحذوف، لا^(٥) أنه لازم على كل مذهب؛ إذ قد يخالف أبو الحسن في هذا.

والثالث : أن العين قد حذفت في أقم واستقم ونحو ذلك، فكما حذفت في غير هذا الموضع كذلك أيضاً يدعى أنها حذفت هنا في الإقامة والاستقامة. وهذا لا يلزم، فقد يقال : إنما ذلك لكون الساكن الثاني حرفاً صحيحاً وههنا ليس كذلك. ويكفي هذا المقدار.

والحاصل هنا أن الأدلة متكافئة، أو تقارب التكافؤ؛ وإنما ذهب الناظم هنا إلى مذهب غير الأخفش، وقد ارتضى مذهبه في نحو فعل من البيع لما أذكره^(٥) بعد إن شاء الله تعالى.

(١) الآية ٧ من سورة مريم.

(٢) الأصل : الثاني.

(٣) انظر الإقناع ٣٠١/١.

(٤) الأصل : لانه.

(٥) الأصل : نكره.

حدثنا شيخنا الأستاذ أبو عبدالله (بن^(١)) الفخار - رحمه الله - :
أن بعض العلماء كان إذا أتى بعقد إجازة ليشهد فيه على المجيز والمجاز،
سأل المُجَاز عن وزن إجازة وعن تصريف اللفظ، فإن أتى بذلك وضع
اسمه في عقد الإجازة، فسأل الأصحابُ الأستاذَ - رحمه الله - أن يُقَيِّدَ
لهم ذلك باختصارٍ فقال : وَزَنُ إجازة في الأصل إِفْعَالَةٌ، وأصلها إِجوازَةٌ،
فَنُقِلَتْ^(٢) حركة الواو إلى الجيم حملاً على الفعل لا استثقالاً، فحرّكت
الواو في الأصل وانفتح ما قبلها في اللفظ، فصارت إِجازة، بالّفين،
فحذفت الألف الثانية عند سيبويه لأنها زائدة، والزائد^(٣) أولى بالحذف
من الأصلي، وحُذِفَت الألف الأولى عند الأخفش لأنها لا تَدَلُّ على معنى،
(والثانية تدل على معنى^(٤)) وهو المدُّ، وقولُ سيبويه أولى، لأنه قد ثَبَّتَ
عَوَضُ التاء من المحذوف نحو زنادقة، والتاء زائدة، وتعويضُ الزائد من
الزائد أولى من تعويض الزائد من الأصلي للتناسب، ووزنها في اللفظ
عند سيبويه إِفْعَلَةٌ، وعند الأخفش إِفالة، لأن العين / عنده محذوفة^(٥).
انتهى، وإنما أُتِيَتْ بكلامه هنا، وإن كان قد تقدّم معناه، تبرُّكاً بكلام
أستاذي وأستاذ أساتيدي^(٦) - رحمة الله تعالى عليه - وبسطاً لبعض
أمثلة المسألة، وبالله التوفيق.

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل : فقلبت.

(٣) الأصل : والزائدة.

(٤) سقط من الأصل، ت، والإفادات.

(٥) ذكر الشاطبي ذلك في كتابه الإفادات والإنشاءات ٩٦ - ٩٧.

(٦) الأصل : أستاذي.

ثم قال الناظم : «والتَّ الزَّمَّ عَوْضٌ»، التا : منصوبة بالزم، وعَوْضٌ : كذلك منصوب^(١) على الحال من التاء، لكنه أتى به في النصب من غير إلحاق بدَلِ التنوين على لغة^(٢) :

وَأَخَذُ مِنْ كُلِّ حَىٍّ عَنَّمْ

يعنى أن التاء في الإفعال والاستفعال لازمة عَوْضًا، فتقول : أقام إقامةً وأبان إبانةً، وأماته الله إماتةً . وكذلك : استقام استقامةً، واستزاد استزادةً وما أشبه ذلك. والمُعَوِّضُ منه لم يذكره لبيان، وهو الحرف المحذوف، وهو الألف (على^(٣)) مذهبه، وذلك لأنهم مما^(٤) يعوّضون من المحذوف زائدًا كان أو أصليًا، فالزائد كمسألته التي في اليد، وكمسألة زنادقة؛ إذ التاء فيه^(٥) عَوْضٌ من الياء في زناديق، وكذلك جَحَاجِحَةٌ وَجَحَاجِيحُ، وفَرَازَنْةٌ وفَرَازِينُ، والأصلُ كمسألة عِدَّةٍ وَزِنَةٍ، حيثُ عَوْضُوا من الفاء، وَسَنَّةٌ وَشَفَّةٌ، حيثُ عَوْضُوا من اللام، وما أشبه ذلك.

وقد وقع للفارسي في التذكرة ما يظهر منه أن التاء هنا ليست بعَوْضٍ، وإنما دخلت لأنَّ شأن التاء أن تدخل في المصادر^(٦) كثيرًا؛ ألا ترى أنها تدخل في كل مصدرٍ أُرِدَ به المرة الواحدة، ودخلت في المُقَاتِلَةُ والدُّحْرَجَةُ، وفي عِدَّةٍ وَصِلَةٍ، وكذلك في كينونة^(٧) وقَيْدٌ وَدَّةٌ ونحو ذلك. ويدلُّ على قوله إجازة الحذف

(١) الأصل، ت : منصوبًا.

(٢) تقدم البيت وتخرجه، انظر ص ٨ .

(٣) سقط من الأصل، ت.

(٤) أى : ربما.

(٥) ك : فيه.

(٦) الأصل، ت : المضارع.

(٧) الأصل : كينونة.

فتقول : أقام^(١) إقاماً وقال تعالى : (وإقام الصلاة^(٢))، فلو كانت عوضاً لم يجز الحذف لما لم يجز في فرازنة وجاجة.

وللناظم أن يعتذر بأن الحذف قليل فلم يعتد به فكان التاء ثابتة، وإذا ثبتت ولم تحذف دلّ على أنها للعوض من المحذوف؛ ألا ترى أنها لا تلحق إذا لم يحذف شيء نحو : إكراماً (وإدخالاً، ونحو ذلك^(٣)).

ثم قال : «وحذفها بالنقل ربّما عَرَضَ». ضميرُ «وحذفها» عائد على التاء و«بالنقل» متعلّق باسم فاعلٍ (حال^(٤)) من ضمير «عَرَضَ»، وهو الحذف، يعنى أن التاء ربّما حُذِفَتْ في هذه المسألة من الإفعال أو الاستفعال، لكن بالنقل لا بالقياس، فهو من المسموع الذي لا يُقاس عليه، ومن ذلك ما جاء في القرآن الكريم من قوله تعالى : { وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة^(٥) }. وحكى سيبويه من ذلك : أرى إراء^(٦). وحكى غيره أجابه إجاباً^(٧). ولا أحفظ ذلك في الاستفعال^(٨).

وهذه المسألة قد تقدّمت له في باب المصادر، أعنى مسألة لزوم العوض في الغالب، فيقول القائل : هذا من التكرار الذي لا فائدة له، ألا ترى أنه قد تقدّم له قبل هذا قوله^(٩).

(١) في النسخ : قام.

(٢) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء.

(٣) سقط من س.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء.

(٦) الكتاب ٨٣/٤.

(٧) اللسان : جوب.

(٨) انظر شرح الشافية للرضي ١٦٥/١.

(٩) تقدم ذلك في باب أبنية المصادر.

وَاسْتَعِزَّ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمَّ

إِقَامَةً، وَغَالِبًا ذَا التَّأَلُّزِ

فذكر أن ما كان مُعْتَلًّا^(١) العين مما هو على أَفْعَلَ أو^(٢) استفعل من الأفعال فإن المصدر منه بالتاء غالباً، وكذلك فَعَلَ هنا ولم يَزِدْ إلا أن التاء عوضٌ خاصةً ثم كرر المسألة كلها. فهذا مما يقدح في اختصاره.

ويجاب عن هذا/ بأن المسألة أتى بها في الموضوعين على قصدين ٣٦٤ مختلفين، فأما الأول من الموضوعين فإنه ذكر فيه مجرد الأبنية التي للمصادر، فَعَرَفَ أن أَفْعَلَ يكونُ مصدرُهُ على الإفعال إن كان صحيحاً، وإن كان معتلّ العين فيجىء على مثالين، أحدهما هو الغالب في الاستعمال، و(هو)^(٣) نحو : أقام إقامةً، بالتاء، والآخر هو النادر أن يأتى دون تاءٍ نحو : أقام إقاماً. وعلى هذا الترتيب أتى بقوله : «واستعِزَّ»^(٤). استعاذةً، أى: مصدر «استعِزَّ» على هذا المثال، وقد يأتى دون التاء، فهذا تعريفٌ بمجردِ أبنيةٍ. وأما الثانى فقصدته فيه التعريف بما يلحق الإفعال والاستفعال من الإعلال إذا كان معتلّ العين حتى يصير إلى إِفْعَلَةٍ واستِفْعَلَةٍ عند سيبويه، أو إلى إِفَالَةٍ (واستِفَالَةٍ)^(٥) عند الأخفش، وما يلحقه من التعويض، وحال التعويض في اللزوم وعدمه. ولا شك أن هذا قصدٌ غير

(١) الأصل، ت : معلّ.

(٢) الأصل، ت : واستفعل، معطوفاً بالواو.

(٣) سقط من الأصل، ت.

(٤) س، ك : «واستعن استعانةً.. استعن».

(٥) سقط من الأصل، ت.

ذلك القصد، فلأجل توافق محصول القصدين ظهر لبائى الرأى أنه تكرار، وفي الحقيقة ليس كذلك.

وَمَا لِأَفْعَالٍ مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ
نَقْلِ فَمَفْعُولٍ بِهِ أَيْضًا قَمِنْ
نَحْوِ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ وَنَدَرُ
تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ فِي الْيَا اشْتَهَرُ

لما كان «مفعول» مما عينه معتلة ليس بمشاكل للمضارع المشاكلة المذكورة، لكنه جارٍ على فعله الثلاثى في مطلق الإعلال، كما كان «فاعل» كذلك لابد من إعلاله، لم يأت في وجه إعلاله على ما أتى عليه اسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثى، بل عرض فيه عارض أخذ يفرد بالذكر؛ إذ لم يدخل له تحت العقد المتقدم، كما أنه ذكر اسم الفاعل من الثلاثى أيضاً على حياله، وقد تقدم، إذ لم يكن داخلاً تحت ما ذكر هنا، فأخبرك أن ماتقدم للإفعال مصدر أفعال من الإعلال بالحذف والنقل فهذا البناء الذى هو «مفعول» قمن أن يجرى في ذلك الحكم على كماله. ويريد إفعالاً المعتل العين : لأنه الذى تقدم له. وإنما قال : «من الحذف ومن نقل» ففسر وجه الإعلال، وقد كان يجزئه أن يقول مثلاً : وما لإفعال من الإعلال جرى بمفعول على الكمال، أو ما كان نحو هذا؛ تحرزاً من وجه تقدم له هنالك لايجرى هنا، وهو تعويض التاء من المحذوف، فلأجل هذا لم يحل على ماتقدم مطلقاً من غير تقييد.

وقوله : «فمفعول به أيضاً قمن»، أى : خَلِيقُ. يريد بالمفعول ما كانت عينه ياءً أو واوًا، ولذلك مثل بقوله : «نحو مبيع ومصون»، فمبيع مفعول من باع الشيء يبيعه فهو مبيع، ومصون من صانه يصونه فهو مصون، فإذا نظرنا إلى

ما تقدم من الإعلال قلنا في هذا : أصله مَبْيُوعٌ وَمَصْنُوعٌ، أو مَصْنُوعٌ فَمُعَلٌّ^(١) بالحمل على فعله بنقل حركة الواو إلى الصاد، فيلتقي ساكنان الواو التي هي عين والواو الزائدة. وأما مَبْيُوعٌ فتنقلُ / الحركة إلى الباء ٣٦٥ فيلتقي ساكنان أيضاً، لكن الأول منهما ياءٌ قبلها ضمةٌ، فلا بُدَّ من أحد أمرين قبل حذفه أحدهما، إما أن تُقْلَبَ الضمةُ كسرةً لتصحَّ الياءُ، وإما أن تُقْلَبَ الياءُ واوًا للضمة قبلها، لكنَّ هذا الثاني لا يصحُّ، لأنه يُصَيَّرُ ماعيينه ياءٌ مثل ماعينهِ واوٌ، فيلتبس أحدهما بالآخر، فرأى المؤلفُ - على ما ذكر في التسهيل - أنَّ الأولى قَلْبُ الضمة كسرةً لتصحَّ الياءُ، فلمَّا كان كذلك التقي ساكنان، فلا بُدَّ من حذف أحدهما لالتقاء الساكنين، فرأى الناظم رأى الخليل وسيبويه، وهو حَذَفُ الزائد، لأنه أخذ بذلك في مسألة الإفعال والاستفعال، والأمرُ فيهما واحدٌ، ولهذا أحوال الحكم عليهما ولم يَرِ مذهب الأخفش القائل بحذفِ العين وإبقاء الواو الزائدة وعلى^(٢) مذهب الناظم لأعمل بعد حذفِ الواو الزائدة في مبيع كما لأعمل في مَصْنُونٍ، وأما (على)^(٣) مذهبُ الأخفش فلا بُدَّ في^(٤) مبيع من زيادةِ إعلالٍ، وهو قلبُ الواو الزائدة ياءً لأجل الكسرة، إذ صارت الباء مكسورةً بعدها واوٌ. وإذا تقررَ هذا فالاحتجاج للمذهبين قد تقدّم منه طَرَفٌ كافٍ ولكن رأيتُ للفارسي في التذكرة كلاماً في الاحتجاج للفريقين حسناً في

(١) الأصل، ت : فنقل.

(٢) الأصل : «على هذا مذهب».

(٣) سقط من الأصل.

(٤) الأصل : من.

سياقه يكفي الإتيان به ههنا، ولا أتقلد نصه لخلل النسخة، وإنما أتقلد الإتيان بمعناه، قال:

فمما يُحتج به للخليل أن الساكنين إذا اجتمعا في كلمة حُرِّك^(١) الثاني منهما دون الأول، فكما يُحرِّك الثاني منهما كذلك يُحذف الثاني منهما، وكما لا يُحرِّك الأول منهما إذا كانا في كلمة كذلك لا يُحذف الأول منهما، وليس الساكنان هنا من كلمتين فيُحذف الأول كما يحرك الأول منهما.

فيقول أبو الحسن : إن الثاني من الساكنين وإن كان يحرك إذا كانا في كلمة واحدة فإن الثاني لم يَجُزْ أن يُحذف ههنا كما حُرِّك الثاني، لأن الثاني لمعنى، فإذا كان لمعنى لم يُحذف؛ ألا ترى أن التاء في تَذَكَّر^(٢) ونحوه لما اجتمعت مع التاء حذفت الثانية ولم تحذف الأولى حيث كان لمعنى، فذلك الواو هنا لما كان لمعنى لم يحذف ألا ترى أنه لما اجتمع مع ألف فاعل لم تحذف ألف فاعل وأُعلت العين بالقلب حيث كان الألف لمعنى، فذلك الواو حيث كانت لمعنى لم تحذف ألف فاعل وأُعلت العين بالحذف^(٣) كما أعلت بالقلب في فاعل .

فيقول الخليل : ليس واو مفعول هنا كالف فاعل، ألا ترى أن ألف فاعل على حرف، فلو حذفتها لم يبق شئ يدل على المعنى، وأنت إذا حذفت الواو من مفعول بقيت إحدى الزيادتين تدل على مفعول، فإذا كان كذلك لم تشبه واو مفعول ألف فاعل، ولم يمتنع حذفها، من حيث امتنع^(٤) حذف ألف فاعل والتاء الأولى في تذكرون، لأن كل واحدة منهما لازيادة معها غيرها، فلو حذفتها لم

(١) الأصل : أخرى.

(٢) الأصل : تنكر.

(٣) في النسخ : بالقلب. وهو خطأ.

(٤) الأصل ، ت : من حيث أسند .

يبقى شئ يدل عليها، وليس كذلك واو مفعول. ومما تفارق به واو مفعول/ أَلِفَ فاعل أنه أقرب إلى الطرف من أَلِف فاعل، وإذا كان أقرب إلى الطرف منها كان الإعلال عليها أقوى وأغلب مما (لم)^(١) يقرب من الطرف؛ ألا ترى^(٢) أن هذه الواو بعينها لما قُرِبت من الطرف لم يُعْتَدَّ بها ولم تجعل فاصلةً بين الضمة قبل آخر الاسم والواو حتى كأنَّ الضمة صارت واقعةً قبل الواو التي هي لام بغير فاصل، فقلبوا مسنيةً كما قلبوا أدل، ولو اعتدوا بها لصححوا الواو كما صححوا في دلو ونحوه، وليس هذا في جمع^(٣) فيقال : إنه من قبل^(٤) الجمع، ألا ترى أنا جميعاً^(٥) نعل أوائل للقرب ولأنل طواويس ؟.

فيقول أبو الحسن : إن الزيادة التي هي لمعنى وإن كان معها زيادة أخرى فإنهما^(٦) يجريان مجرى الزيادة الواحدة؛ ألا ترى أن الدلالة على المعنى وقعت بمجموعهما جميعاً، فإذا وقع بمجموعهما لم يَجْزُ أن يُحذف أحدهما كما لم يَجْزُ أن تُحذف الزيادة الواحدة، إذ وقوع الدلالة على المعنى بهما كوقوع الدلالة بالزيادة الواحدة، فلو جاز أن تُحذف^(٧) إحداهما مع وقوع الدلالة بهما لجاز أن تُحذف الأخرى، فإذا لم يَجْزُ أن يُحذفاً جميعاً كذلك لا يجوز أن تُحذف إحداهما؛ ألا ترى أن الزيادتين إذا لحقتا^(٨) (لمعنى)^(٩) فحذفت إحداها حذفت الأخرى

(١) سقط من الأصل.

(٢) س : «لأن هذه...».

(٣) س : جميع.

(٤) الأصل، ت : قبيل.

(٥) س : أن جمعا.

(٦) الأصل : فهما.

(٧) الأصل، ت : «يحذف أحدهما».

(٨) الأصل : لحقتهما .

(٩) سقط من الأصل .

معها نحو سكران إذا رَحُمْتُهُ ، وَزَعْفَرَان - اسم رجل - إذا رَحُمْتُهُ ،
فكذلك الزيادتان فى مفعول لو جاز حذف إحداهما لجاز حذف الأخرى ،
كما أنه إذا حُذِفَتْ إحداهما فى سكران ونحوه تَبِعَتْهُ الأخرى :

فيقول الخليل : ليست الزيادة الواحدة المزیدة لمعنى كالزيادتين
المزیدتين لمعنى ، وإذا جعلنا حكم الزيادة كحكم الأصل فى باب الحذف لم
يلزمنا أكثر من ذلك؛ ألا ترى أن الحروف التى هى أصولٌ قد يُحذف بعضها
لدلالة مايبقى منها عليه ، فإذا اسْتُجِيزَ ذلك فى الأصول كان فى
الزيادة أَجُوزٌ ، فإن لم يكن أَجُوزَ كان مساوياً للأصل فى هذا ، فكما
جاز حَذَفُ بعض الأصول لدلالة الباقي عليه كذلك يجوزُ حَذَفُ بعض
الزيادة ، لدلالة الباقي منها عليه ألا ترى أنهم قالوا: استطاع
يَسْطِيعُ ، فحذفوا إحدى الزيادتين واستجازوا حذفها كانت الباقيةُ
تدلُّ على المحذوفة وهما جِيعاً زِيداً لمعنى ، كما أن الميم والواو فى
مفعول زيدا لمعنى وأما ماذكرته أنه لو جاز حذف إحداهما لجاز
حذف الأخرى كما أنه حيث حُذِفَ من مَرَوَانَ ونحوه إحدى الزيادتين
حُذِفَتِ الأخرى ، فإنَّ ذلك لايلزمه لما أريناك فى استطاع ، ولعنى آخر
ينفصل به جنسا الزيادتين ، وهو أن الزيادتين فى مفعول لم تقعاً معاً ،
بل وقعتا مفترقتين فى تضاعيف الكلمة ، ومَرَوَانَ ونحوه وَقَعَا معاً طَرَفًا ،
وإذا وَقَعَتَا طَرَفًا كان الحذفُ أغلبَ عليهما ، إذ كان الطرفُ موضعاً
تُحذف فيه الأصول فى الترخيم والتكسير ، وَيُعَلَّ فيه ما يصحُّ فى
غير الطرفِ ، ألا ترى أن من قال أُسَيِّدُ ، لم يقل فى جرّوة ونحوه إلا
بالقلب للقرْبِ من الطرف، فإذا كان / كذلك افترق حكماهما ، ألا ترى أن ٣٦٧

من حَذَفَ ياعى الإضافة (لياءى الأضافة)^(١) لم يَحْذِفِ الألف من يمان إذا أضاف إليه^(٢)، وإن كان الألف كإحدى الياعين، وقد زيدا جميعاً لمعنى، حيث انفصلت^(٣) عنها^(٤) كما انفصلت^(٥) واو مفعولٍ من ميمه، فالزيادتان في مفعول أشبهه باسطاع يَسْطِيعُ لاجتماعهما فى وقوعهما فى الدُّرَج.

فإن قال أبو الحسن : قد وجدتُ الزيادة غير أولٍ لما وقع موقع الأصل حُذِفَ الأصلُ وبقيت الزيادة، وذلك فى قولهم : تَقَى يَتَّقَى^(٥)، فإذا حُذِفَ الفاءُ مع الزيادة لما كانت الزيادة لمعنى وأُثْبِتَت الزيادة مع أن الفاء أقوى من العين وأبعد من الإعلال، فإن^(٦) تُحَذَفُ العين دون^(٧) الزيادة التى هى لمعنى أجدر.

قيل : لا يلزمُ أن تُحَذَفَ العينُ من مفعولٍ كما حُذِفَت الفاء من قولهم : يَتَّقَى لأن تاء يَتَّقَى زيادة فلو حُذِفَت وأبقيت^(٨) كما (الفاء)^(٩) لم يدل عليها شئٌ، وليس كذلك واو مفعولٍ ألا ترى أنها إذا حُذِفَت بقيت الميم دالةً عليها، وليس فى يَتَّقَى بعد حَذَفِ تاء افتعل شئٌ يدل عليه. إلى هنا انتهى ما قال، وهو كاف فى المسألة.

واعلم أن الناظم يلزمه ما ألزمه الأخفش من التناقض فى مذهبه، وبيان ذلك أن المازنى سأل الأخفش فى مبيع حين ادعى أن المحذوف هو العين، قال :

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) انظر شرح الشافيه للرضى ٨٢/٢.

(٣) الأصل : انقطعت.

(٤) ماعدا (س) : عنهما.

(٥) انظر الخصائص ٢٨٦/٢، وشرح الشافيه للرضى ١٥٧/١.

(٦) الأصل : فقد.

(٧) الأصل، ت : مع دون. س : مع الزيادة.

(٨) الأصل، ت : لأبقيت.

فقلت له :ألا ترى الباء^(١) في مبيع بعدها ياء، ولو كانت واو مفعولٍ كانت مَبُوع. فقال أنهم لما أسكنوا ياءً مبيوع وألقوا حركتها على الباء انضمت الباء وصارت بعدها (ياء^(٢)) ساكنةً، فأبدلت مكان الضمة كسرة للياء التي بعدها، ثم بعد^(٣) أن ألزمت^(٤) الباء الكسرة للياء حذفتها فوافقت واو مفعولٍ الباء مكسورةً، فانقلبت ياء للكسرة التي قبلها^(٥). فهذا قول أبي الحسن على ما نقله المازني.

ثم لما قال الأخفش في معيشة: مَعُوشَةٌ، قال المازني: «وقوله في (معيشة)^(٦): مَعُوشَةٌ، ترك لقوله في مبيع ومكيل، وقياسه على مبيع ومكيل: مَعِيشَةٌ، لأنه زعم أنه حين ألقى حركة عين مفعول على الفاء انضمت الفاء، ثم أبدل مكان الضمة كسرة لأن بعدها ياءً ساكنةً»، قال: «وكذلك يلزمه في مَعِيشَةٌ^(٧) (هذا، وإلا رجع إلى قول الخليل في مبيع». قال ابن جني: «إنما كان قياسه عند أبي عثمان مَعِيشَةٌ لأن أصلها مَعِيشَةٌ^(٨)» فيجب نقل الضمة إلى العين، ثم تبدل كسرة لتسلم الياء بعدها كما قال أبو الحسن في مبيع: إن^(٩) الضمة فيه أبدلت كسرة لتسلم الياء بعدها، فيقول مَعِيشَةٌ على قول الخليل قياساً على مبيع، وكذلك قياسه على مبيع في فعل من البيع أن يقول يبيع كقول الخليل، لأن مبيعاً

(١) الأصل : الفاء. ت : الياء. ونص المنصف : «أن الباقي في مبيع الياء».

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) الأصل : وجد.

(٤) نص المنصف : «ثم حذفت الياء بعد أن ألزمت الباء كسرة للياء التي حذفتها».

(٥) المنصف ٢٨٧/١.

(٦) سقط من النسخ.

(٧) وازن هذا بنص المنصف.

ومعيشةً وبيعاً كل واحدٍ منها واحدٌ لاجمع». قال : «فإن كان يقول : معوشة وبُوعٌ، فيلزمه أن يقول في مبيعٍ: مَبُوعٌ، فيخالف العرب أجمعين. وإذا قال : مبيع، فقياسه معيشةً وبيعٌ ولا فرق بين المسالتين، لأنَّ مفعولاً واحدٌ كما أنَّ مَفْعَلَةً وفُعْلاً واحدٌ»^(١). هذا هو التناقض الذي ألزموه أبا الحسن في مذهبه في الموضوعين^(٢)، فكذلك الناظم - رحمه الله - يلزمه هذا التناقض في مذهبه، لأن الخليل وسيبويه إذا كانا قد قلبا ضمة العين بعد نقلها إلى الياء كسرةً لتصحَّ الياء فهما / على أصلهما في نحو يبيع ٣٦٨ ومعيشةً، والناظم ليس على أصله ذلك وإنما يقول : بُوعٌ ومَعُوشَةٌ، فكيف يقول هنا بقلب الضمة كسرةً في مبيعٍ، بل قياسه أن يقول : مَبُوعٌ؟ وبهذا ردُّوا على الأخفش. والجوابُ : أنَّ قلبَ الضمة كسرةً لتصحَّ الياء هنا ليس أيضاً على قاعدة سيبويه لأنه (لا)^(٣) يقلب الضمة كسرةً لتصحَّ الياء إلا بشرط أن تكون الياء قريبةً من الطرف تليه، وسواءً عنده أكان مفرداً أم جمعاً نحو يَبِيعُ ويَبِيعُ - في فُعْلٍ من البيع - ولا يُعتبر^(٤) مجردُ اللفظ إذا كان مخالفاً للأصل، والياءُ في مسألتنا بعيدةً من الطرف اعتباراً بالأصل، كما اعتبر في العواور فلم تُهْمَزِ الواو، وفي أوائل إذا مدَّ ضرورةً فهمز ؛ لأن المسألة تصريفية، والتصريف يُراعى فيه الأصل دون مجرد اللفظ. هذا تقريرُ الأستاذ ابن الفخار شيخنا - رحمه الله - للإشكال في مذهب سيبويه. وإن كان كذلك فَقلبُ الضمة كسرةً في مثل هذا ينبغي أن

(١) المنصف ٢٩٧/١ - ٢٩٨.

(٢) الأصل : موضعين.

(٣) سقط من الأصل، ت.

(٤) الأصل، ت : «ولا يعتبر ما مجرد».

يكون مشكلاً على المذهبين معاً، ^(١) إذ المسألة صارت كمسألة موقن وموسر،
يجب فيها قلب الياء واوا للضمّة لا العكس، وإذا لزم ذلك ^(٢) وكان السماع
يخالفه لزم رجوع الجميع إلى نحو واحد مما يمكن، والذي يمكن هنا وجهان:

أحدهما : مانصُّ عليه الأخفش وسيبويه معاً من قلب الضمّة للياء كما
فعلوا في بيض، وإن كانت المسألتان على وجهين مختلفين، فقول سيبويه :
« وجعلت الفاء تابعة للياء حين أسكنتها كما جعلتها تابعة في بيض، وكان ذلك
أخفَّ عليهم من الواو والضمّة فلم يجعلوها تابعة للضمّة » ^(٣)، ليس التشبيه فيه
على وجه واحد من جهة اختلاف المسألتين بالبعد من الطرف، ولكنه تأنيس،
وكذلك كلام أبي الحسن المتقدم هو من هذا النوع، فلا يلزم من قال : مبيع، أن
يقول معيشة، ولا من قال معوشة أن يقول : مَبُوعٌ.

والثاني : يقتضيه القياس وإن لم ينصوا عليه، وهو أن حركة العين حذفت
ابتداءً حذفاً ليعتلّ بالحمل على فعله، ولم تنقل الحركة إليها من العين،
فالتقت ^(٤) ثلاثة سواكن، فكُسِرَ الأول وهو الباء ^(٥) في مبيع، وحذفت الواو على
مذهب سيبويه، أو الياء على مذهب الأخفش. قال ابن الضائع: ونظير ذلك
قولهم : قتل، في اقتتل. وذلك أن الإدغام أبداً إذا حذفت حركة المثل الأول وقبله
ساكنٌ نُقلت ^(٦) إليه، فكان ينبغي أن يُقال هنا : قتل، بفتح القاف وقد قالوا ذلك،

(١) الأصل، ت: أو.

(٢) الأصل، ت: دار.

(٣) الكتاب ٣٤٨/٤.

(٤) الأصل : ثلاث.

(٥) الأصل : الفاء.

(٦) الأصل، ت : تقلب.

فلما التبس في اللفظ بفعل، حذف بعضهم هذه الحركة وينقلها وكسر لالتقاء الساكنين، ليقع الفرق^(١)، كذلك نقول هنا على كلا المذهبين : حُذِفَتْ حركة العين، وكُسرت الباء لالتقاء الساكنين وحذفت الياء لدلالة الكسرة عليها في مذهب الأخفش؛ إذ القاعدة أنه لا يُحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين إلا إذا كانت حركة ما قبله منه، ولذلك لم يَجْزُ أن تَحذف الياء ولا الواو في نحو: اخشَوْ الله، واخشَى الله. أو حُذِفَت الواو في مذهب سيبويه فبقيت الياء على ما ينبغي من كسر ما قبلها. وهذه الطريقة ذكرها ابن الضائع، وخرج عليها مذهب / الأخفش، وقوى مذهبه بها، وهي مما يتخرج ٣٦٩ عليها المذهبان معاً لما يلزم من الأشكال المذكور، وهي^(٢) طريقة شيخنا الأستاذ - رحمه الله عليه^(٣) - ويزول الإشكال عن المذهبين، ويتم به ما صار إليه الناظم هنا، والله أعلم .

ثم قال : «وَنَدَرُ / تصحيحُ ذِي الواو». يعني أن ما كان من مفعول عينه واو لا يكون فيه التصحيح وترك الإعلال إلا نادراً، حكى يعقوب في «الاصلاح» عن الفراء أنه لم يأت مفعول من الواو بالتَمَام إلا حَرَفَان : مِسْكٌ مَتَوَوَّفٌ، وَتَوْبٌ مَصَوُونٌ^(٤). وإنما كان فيه نادراً جداً لأنه إذا صح اجتماع فيه مع إعلال فعله أنه من الواو، وأنه يجب ضم واوه، وبعدها واو مفعول، فيجتمع واوان وضممة، وذلك ثَقِيلٌ جداً، بخلاف تصحيح ما عينه ياء نحو: مَعْيُوبٌ، فإنه إنما اجتمع فيه واو، وياء، وضممة، وذلك أخف. فإذا كان

(١) انظر المنصف ٢/ ٢٢٢ - ٢٢٣.

(٢) الأصل، ت : وهو .

(٣) ماعدا (ك) : رحمه الله.

(٤) إصلاح المنطق ٢٢٢، وانظر المنصف ١/ ٢٨٥.

الإعلالُ فى نوات الياء هو القياس، مع أن الياء دون الواو فى التثقل، فمفعولٌ من الواو لثقله أحرى ألا يجوز فيه التصحيح . ومن مجزئ مَدَوُوفٍ فى الشعر قوله^(١):

والمِسْكُ فى عَنَبَرِهِ مَدَوُوفٌ

ومن ذلك أيضاً قولهم : فرسٌ مَقْوُودٌ وقول مقوولٌ، ورجلٌ معوودٌ.

وكلام الناظم طاهرٌ فى موافقة الجماعة على أنه ليس بقياس، ومخالفة أبى العباس فى قياس التصحيح، قال ابن جنى : «وحكى^(٢) عن أبى العباس إتمام مفعولٍ من الواو خلافاً لأصحابنا كُلُّهم وقال : ليس بائقل من سُرْتُ سُوَّاراً، وَغُرْتُ غُوَّراً، لأن فى سُوَّورٍ وَغُوَّورٍ واوَيْنَ وَضَمَّتَيْنِ، وليس فى مَصُوُونٍ مع الواوَيْنِ إِلَّا ضَمَّةٌ واحدةٌ»^(٣). وقد حكى السيرافى هذا المذهب عن الكسائى، قال : زعم الكسائى أنه سمع نوات الواو على الأصل : نحو : خاتم مَصُوُونُغٍ وأجاز فيه كله المجئ على الأصل، قال : ولعل الكسائى سَمِعَ هذا من قوم^(٤) لا يحتج سيبويه بمثلمهم. وأما قياسُ أبى العباس فقال الفارسى : «هو خطأ، لأنه يجيز شيئاً ينفيه القياسُ، وهو غير مسموع..، فأما سُرْتُ سُوَّوراً فلو لم يُسَمَّعَ لما قيل، وإن فلو أعلوا فى سَوَّوٍرٍ لأسكنوا الواو الأولى وبعدها واو ساكنة فيجب حذفُ إحداهما، فيصير على وأن فَعْلٍ، فكرهوا التباسَ مثالِ فَعُولٍ بِفَعْلٍ، واسمُ المفعول من فَعْلٍ وزنه مفعولٌ أبداً نحو: ضُرِبَ فهو مضروبٌ، وأَمِنَ الالتباسُ فى مَصُونٍ وَمَقُولٍ فجرى على مايجب فيه من الإعلال»^(٣). فالظاهر ماعليه الناظم والجماعة.

(١) الخصائص ٢٦١/١، والمنصف ٢٨٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٠/١٠.

(٢) نص المنصف : «وذكر أبو العباس».

(٣) المنصف ٢٨٥/١.

(٤) الأصل : قولهم.

ثم قال : «وفى ذى اليا اشتَهَرُ»، ضمير «اشتَهَر» عائدٌ على التصحيح المتقدم يعنى أن التصحيح فى مفعولٍ مما عينه ياءٌ قد اشتَهَر فى السماع وكثر، بخلاف ذى الواو، وإنما اشتَهَر لِخَفَةِ الياءِ مع الواو، على^(١) ضدَّ الواو مع الواو. وعَلَّله الفارسيُّ بأن اسم مفعول لما لم يكن كالفعل فى كونه على حركات الفعل وسكونه أشبه طويلاً وأبيض وأسودَ وما أشبهه مما لم يَجِرْ على الفعل فصَحَّ كما صَحَّ هذا، ذكر ذلك فى التذكرة.

وهذه الشهرة فى تميم، وكذلك حكاها فى التسهيل^(٢) لغةً لبنى تميم، وإنما حكى ذلك سيبويه غير مَعْرُوفٍ فقال: / «وبعضُ العربِ يخرجُه على ٣٧. الأصل فيقول : مَخْيُوطٌ ومَبْيُوعٌ، فشَبَّهوها بِصَيُودٍ وَغَيْرِ حَيْثُ كان بعدها حرفٌ ساكن، ولم تكن بعد الألف فَتُهَمَزُ»^(٣). قال : « ولا نعلمهم أتموا فى الواوات، لأنَّ الواواتِ أثقلُ عليهم من الياءات ومنها تَقْرُونَ إلى الياء فكَرَها اجتماعهما مع الضمة»^(٤). والذى عزاها إلى تميم المازنى قال : « وبنو تميم فيما زعم علمائنا يتمون مفعولاً من الياء فيقولون مَبْيُوعٌ وَمَعْيُوبٌ وَمَسْيُورٌ به». قال : «وسمعتُ الأصمعى يقول : سمعتُ أبا عمرو بن العلاء يقول : قد سمعت فى شعر العرب^(٥)»

وكانها تُفَاخَةُ مَطْيُوبَةٍ

(١) الأصل، ت : «وعلى».

(٢) التسهيل ٣١١.

(٣) الكتاب ٣٤٨/٤، ٣٤٩.

(٤) الخصائص ٢٦١/١، والمنصف ٢٨٦/١، ٤٧/٣.

وقال علقمة بن عبدة^(١):

حتى تذكّر بيضاتٍ وهيّجَه

يومُ رذّادٍ عليه الدّجنُ مغيومُ

قال : أخبرني أبو زيد أن تميماً تقول ذلك^(٢).

وأنشد السيرافي لعباس بن مرداس^(٣):

قد كان قومك يحسبُونك سيّدا

ولم خال أنك سيّدٌ مغيونُ

وقالوا : طعام مزيّوتُ، ورجل مديونُ، وهو كثير.

ولم يلتزم الناظم القول بالقياس في هذا النوع، بل قال : «اشتَهَرُ»

فَيَحْتَمِلُ أن يكون يَقِفُهُ^(٤) علي السماع لأقلّيَّتِهِ بالنسبة إلى الإعلال في الباب، ويمكن أن يكون يقيسه لأنه لغةٌ ثابتةٌ ولكن ترك التعيين للناظر في المسألة، والله أعلم.

وَصَحَّحَ الْمَفْعُولُ مِنْ نَحْوِ عَدَا

وَأَعْلِلَ أَنْ لَمْ تَنْحَرِ الْأَجْوَدَا

(١) ديوانه ٢١، ويشرح الأعلام ٥٩. والمقتضب ٢٣٩/١، والخصائص ٢٦١/١، والمنصف ٢٨٦/١، ٤٧/٣.

(٢) المنصف ٢٨٣/١، ٢٨٦.

(٣) المقتضب ٢٤٠/١، والخصائص ٢٦١/١، وشواهد الشافيه ٢٨٧ - ٢٨٨. يقال : غيّن على قلبه، أى : غطّى عليه، والوصف منه: مغيّون. ويروى: معيون - بالعين - أى : مصاب بالعين.

(٤) الأصل، ت : يوقفه.

هذه مواضع مما صَحَّتْ فيها^(١) الأسماء وإنِ اعتَلَّتْ أفعالها، وكان الأصل أن تعتَلَّ الأسماء الجارية على أفعالها باعتلالها، إلا أنها خرجت عن هذا الحكم فنبه عليها، فمنها ما يصح في الغالب، ومنها بالعكس، ومنها يجوز فيه الوجهان، وهذا الذي ابتدأ به مما يجوز فيه الوجهان، إلا أنه اعتمد على التصحيح أولاً لأنه الأشهر والأجود. ثم استدرك بعد ذلك الوجه المرجوح، وإنما أتى بهما على هذا المساق ليقدم الراجع عنده حتى كأنه مستقل وحده، ثم أردف بالوجه الآخر، بقوله^(٢): « وَصَحَّحَ المفعولَ من نحو عدا » يريد أن اسم المفعول - وهو الجارى على الفعل الموصوف - يُصَحَّحُ في الحكم فلا يَنْقَلِبُ حرفُ العلَّةِ فيه إلى غيره في الأجود، فالمفعولُ : يريد به اسمُ المفعول أى :^(٣) «صَحَّحَ بناء المفعول الجارى على هذا الفعل وما أشبهه. وقوله: من نحو عدا، متعلق باسم فاعلٍ محذوفٍ حالٍ من المفعول، أى^(٤)، صَحَّحَ حالة كونه من نحو هذا الفعل الذى هو عدا. وإشارته بعدا ونحوه إلى كُلِّ فعلٍ جمع الأوصاف التى فى عدا، وهى خمسة:

أحدها : كونه ثلاثياً، فإنه إذا كان ثلاثياً فحينئذ يصحُّ، وأما إن كان رباعياً فأكثر فإنه يعتَلُّ باعتلال فعله ولا يصحُّ نحو: مُعْطَى من أعطى، ومَتَدَانِي من تدانى، ومُسْتَدْنِي من استدنى، وما أشبه ذلك، إذ هو فى الإعلال هنا جارٍ على فعله لا فَرْقَ بينهما لوجود مُوجبِ الإعلال، وهو تحريك^(٤) الياء وانفتاح ما قبلها.

(١) الأصل : فيها.

(٢) الأصل، ت : فقوله.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) الأصل : تحريك.

والثانى : أن يكون معتلّ اللام كعدا، أصله : عَنَوَ، فاعتلّ بقلب واوه ألفاً. وتحرّز به من أن يكون معتلّ العين، أو صحيح العين واللام، أما الصحيح فلا كلام فيه إلا أن/ يكون آخره همزة فإنه قد جاء فيه الإعلال ٣٧١ نادراً نحو ما حكاه ابن الأنباري من قولهم : صحيفة مَقْرِيَّةٌ ، يريد : مقروءة، من القراءة. وهذا إنما هو فى الحقيقة على لغة من قال فى قَرَأْتُ : قَرَيْتُ^(١). وعلى هذا يجرى مفعولٌ عند من يقول : أخطيت وأبليت، فى أخطأت وأبطأت، إن كان الإبدال عندهم لازماً فى سائر التصارييف، فلا يكون إذاً مما لامه همزة فى الحكم ، ولا يلزم على هذا من سهّل قياساً فقال : مَقْرُوءَةٌ، أن يُعِلَّ، لأنّ الهمزة مرادةً فكأنها موجودةٌ، وإذا كانت موجودةً فى الحكم لم يكن فيها إلا التصحيح كالحروف الصّاح . وأما المعتلّ العين فلا بدّ من اعتلاله، وهو الذى قرّع منه الآن نحو : مَبِيعٍ ومَصُونٍ، ومَقَامٍ، ومُسْتَدَامٍ ونحو ذلك.

والثالث : أن تكون اللام واواً لاياءً، وهو الذى فى «عدا»، لأنّه من عدا يَعْدُو عَدُوًّا : إذا جرى، أو من عدا يَعْدُو عُدْوَانًا : إذا ظلم، أو من عدانى عنك كذا : أى شغلنى، وعدوته : أى صرفته، وعدتِ العينُ عن كذا عُدْوًا كَرَهْتَهُ. فكلُّ هذا من الواو لا من الياء، فلو كان من الياء اقتضى لزوم الإعلال نحو : بَنَيْتُهُ فهو مَبْنِيٌّ، أصلُهُ مَبْنُوءٌ، فأعلّ بما تقدم من قلب الواو ياءً وإدغامها فى الياء، لاجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون. وكذلك قضيتُ حقّه فهو مَقْضِيٌّ، ورمىته فهو مَرْمِيٌّ، وسقيته فهو مَسْقِيٌّ، وما أشبه ذلك .

(١) انظر الخصائص ١٥٣/٣ - ١٥٤، وسرّ الصناعة ٧٣٩ - ٧٤٠، ٧٩١.

والرابع : أن يكون على فَعَلَ - بفتح العين - كعدا، لاعلى فَعَلَ بكسرها، فإن كان فعله على فَعَلَ فمفهومه الإعلال، وهذا هو المختار عنده فى التسهيل إذ قال «فإن كان مفعولٌ من فَعَلَ ترجَّح الإعلال»^(١). فتقول فى مفعول رَضَى : مَرَضَى، وفى شَقَى بكذا: مَشَقَى به. ووجه ماذهب إليه فى هذا الجريان على الفعل فى القلب؛ إذ الياء لازمة لفعل وفعل منه أصلاً ومُغَيَّراً كَرَضَى زيد ورضى عنه، فلا ظهور فى الفعل بحال ولذلك قالوا : يَرْضِيَان وَيَشْقِيَان، ولم يظهروا الواو وإن زال موجب قلبها، بخلاف باب «دَعَوْتُ» و«عَدَوْتُ»؛ إذ ليست الياء إلا فى الفعل المُغَيَّر، وهو فَرَعٌ، إذا قلت دُعِى وَعُدِى. إلا أن هذا الاختيار مخالف لما ذهب إليه سيبويه إذا قال فى هذا النحو : إن الوجه الواو، قال : «والأخرى عربية لكثيرة»^(٢). وقال بعد ذلك: « قالوا : مَرَضَى، وإنما أصله الواو. وقالوا : مَرَضُوا، فجاءوا به على الأصل والقياس»^(٣). ولم يفرق سيبويه ولاغيره بين ماكان من فَعَلَ وماكان من فَعَلَ فى اختيارهم الواو فى الجميع فهذا الاختيار مخالف لهم كما ترى، وإنما اجتمع معهم فى إجازة الوجهين خاصة .

والخامس : أن تصح العين مع إعلال اللام، بمعنى أن تكون حرفاً صحيحاً كعدا، فلا تكون ياءً ولا واواً، فإنها إن كانت ياءً - ولا يكون ذلك إلا مع كَوْنِ اللام ياءً كذلك إذ ليس فى الأفعال (مثل)^(٤) حيوت، نعم ولا فى الأسماء، ومثال ذلك حَيِّتُ وَعَيَّيْتُ - فهذا قد تخلف عنه شرطان : هذا،

(١) التسهيل ٣٠٩.

(٢) الكتاب ٣٨٤/٤.

(٣) الكتاب ٣٨٥/٤.

(٤) عن س، ك.

وكونُ اللام^(١) / واوًا، فلا بُدُّ في المفعول من الإعلال، فتقول : مَحْيِيٌّ ٣٧٢
 وَمَعْيِيٌّ، أصله : مَحْيَوِيٌّ وَمَعْيَوِيٌّ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما
 بالسكون، فوجب القلب والإدغام كما تقدّم. وإن كانت واوًا فاللام إما أن
 تكون ياءً أو واوًا، فإن كانت ياءً فلا بُدُّ من الإعلال لتخلف شرطين :
 صحة العين، وكون اللام واوًا، فتقول من طَوَيْت : مَطَوِيٌّ، ومن شَوَيْت :
 مَشَوِيٌّ ومن ، رَوَيْت مَرَوِيٌّ، أصله : مَطَوُوِيٌّ وَمَشَوُوِيٌّ وَمَرَوُوِيٌّ، فأعلُّ من
 الأصل المذكور . وإن كانت واوًا فلا بُدُّ من الإعلال أيضًا لوجهين ،
 أحدهما : أن الفعل منه على فَعَلٍ - بكسر العين - فتقول : قَوِيٌّ من القُوَّة،
 وَحَوِيٌّ، من الحُوَّة، فيترجّع على رأيه قلبُ لامِ المفعول ياءً كما ترجّح عنده
 في مَرَضِيٍّ وَمَشَقِيٍّ ونحوهما . والثاني أنك إذا قلت من قَوِيٍّ : مَقْوُوٌّ، ومن
 حَوِيٍّ : مَحْوُوٌّ، اجتمعت ثلاث واواتٍ فكرهوا اجتماعها لما فيها من الثقل،
 فقلبوا الأخيرة ياءً لأنها أقرب إلى الإعلال. فصار : مَقْوُوِيٌّ وَمَحْوُوِيٌّ،
 ففعل بها ما فعل بمَطَوِيٍّ ونحوه. وأيضاً لما صار مَقْوُوٌّ لم يعتدوا بالواو
 الساكنة المتوسطة بين الواوين لسكونها مع زيادتها فهي حاجزٌ ضعيف،
 فصارت الواو المتطرفه كأنها بعد الضمة، فدخل في باب أَجْرٍ وَأَدْلٍ،
 وانقلبت الواو المتوسطة ياءً للكسرة قبلها ولدخلها في باب مطويٌّ قال
 ابن جنى : «من قال : مَغْرُوٌّ لم يقل هنا إلا بالقلب كراهة اجتماع ثلاث
 واواتٍ إذ^(٢) أجازوا القلب في مَعْدِيٍّ فهم بالقلب في مَقْوِيٍّ أجدر، ولا
 يجوز غيره»^(٣). فإذا اجتمعت الشروط كان التّصحیح - كما قال - أولى

(١) في النسخ : وكون العين واوًا .

(٢) نص النصف : «إذ أجازوا...» .

(٣) النصف ٢/٢٧٧ .

نحو : دعاه فهو مَدْعُوٌّ، وغزاه فهو مَغْرُوءٌ، وتلاه فهو مَتْلُوٌّ، وهو كثيرٌ. (و) وَجْهُ التصحيح أن حرف العلة إذا سكن ما قبله جَرى مجرى الصحيح على الجملة كما في دَلُوْ وَظَبْيٍ، فإذا اجتمعت الواو منها مع مثها فأدْغِمَتْ فيها قويت بالتشديد فتحصّنت عن الإعلال.

ثم أتى بالوجه الآخر المرجوح فقال : «وَأَعْلِلِ أَنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا». يعنى أنه يجوز لك الإعلال إن لم تَقْصِدْ أجودَ الوجهين، فإن أجودهما هو التصحيح لمن قَصَدَ البناءَ عليه، فمن لم يَبَيِّنْ^(١) عليه فقد قصد أضعفَ الوجهين، ومثال ذلك أن تقول في مَغْرُوءٌ : مَغْرِيٌّ، وفي مَدْعُوٌّ : مَدْعِيٌّ. ومن ذلك فى السماع ما حكاه سيبويه من قولهم : أرضٌ مَسْنِيَّةٌ^(٢)، أى صار المطرُ لها كالسانية يقال : المطرُ يسنوُ الأرض، وأنشد سيبويه لعبد يَغُوثَ بن وقاص الحارثي^(٣).

وقد عَلِمْتُ عِرْسِي مُلَيْكَةً أَنَّنِي
أنا الليثُ مَغْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا

وقال الآخر^(٤):

ماأنا بالجافى ولا المجفَى

أصله : مَعْنُوٌّ وَمَجْفُوٌّ ، لكنهم قلبوا الواو الثانية ياءً لما تقدم من التعليل فى مَقْوِيٍّ من عدم الاعتبار بالساكن حاجزاً، وهو تعليلُ سيبويه، ثم قلبت الأولى ياءً كذلك لاجتماعها مع الياء وسبقها بالسكون. وقد ظهر من هذا إجازته

(١) الأصل، ت : «لمن قصد البقاء عليه، فمن لم يبيق...».

(٢) الكتاب ٤/٣٨٥، ٤٠٧.

(٣) الكتاب ٤/٣٨٥، والمنصف ١/١١٨، ٢/١٢٢، وسر الصناعة ٦٩١، وشرح الشافيه للرضى ١٧٢/٣، وشرح شواهد البغدادى : ٤٠٠.

(٤) المخصص ٣٧/١٣، والاقضاب ٤٦٧، وأمالى ابن الشجرى ١/٣٨٨، واللسان : جفا.

للقياس/ على ماسمِع من ذلك، ألا تراه قال: «وأَعْلِل»، فأجاز له الإعلال ٣٧٣ ولم يَقِفْهُ على السماع، وكذلك فعل في التسهيل حيث قال : «فوجهان، والتصحيح أكثر». وقد اعترضه شيخنا القاضى - رحمه الله - بأن مفهوم قوله : «والتصحيح أكثر»^(١) أن الإعلال كثير أيضاً؛ إذ لا بد في الفاضل والمفضول من المشاركة في الوصف أو تقدير المشاركة، قال : وليس كذلك، بل الإعلال نادرٌ. وعلى هذا السبيل يردُّ على الناظم الاعتراض، إذ قوله : «إن لم تتحرَّ الأجود»، يفهم منه أن الإعلال جيدٌ أيضاً، وليس كذلك؛ إذ هو قليلٌ على ما ذكره شيخنا رحمه الله.

ولكن الجواب عن ذلك أن ظاهر كلام سيبويه أنه ليس بنادرٍ، كيف وهو يقول «فالوجه في هذا النحو الواو، والأخرى عربية كثيرة»^(٢). ذكر ذلك في مَغْرُوزٍ وَعُتُوٍّ (و) على الجواز قياساً ظاهرُ كلام المازنى أيضاً، قال : «فإذا كان مثْلُ عَتُوٍّ واحداً فالوجهُ فيه إثباتُ الواو». قال : «والقلب جائز نحو : مَعْدِيٌّ وَعَتِيٌّ»^(٣). على أن ابن الضائع قد جعل هذا غير مطَّردٍ، وهو خلافُ ظاهر سيبويه وغيره، وإنما النادرُ الذى لا يطرُدُ هو الواو في الجمع نحو قولهم : «إنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة»^(٤). وهو في الشنوذ نحو فُتُوٍّ جمع فُتًى، إذ هو من الياء، قال جَذِيمَةُ الأبرش^(٥):

(١) التسهيل ٣٠٩.

(٢) الكتاب ٣٨٤/٤.

(٣) المنصف ١٢٢/٢.

(٤) الكتاب ٣٨٤/٤.

(٥) الكتاب ٥١٨/٣، ونوارى أبى زيد ٥٣٦، والمقتضب ١٥/٣.

رُيْمَا أَوْفَقَيْتُ فِي عِلْمٍ
 تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَمَالَاتُ
 فِي فُتُوٍّ، أَنَا رَابِئُهُمْ
 مِنْ كَلَالٍ غَزْوَةٍ مَاتُوا
 وأنشد في الحماسة للشَّنْفَرَى، وهو ابن أخت تأبط شراً^(١) :
 وَفُتُّوْهُجَّجُوا ثُمَّ أَسْرُوا
 لَيْلَهُمْ، حَتَّى إِذَا انْجَابَ حُلُوْ
 وقال أبو دُوَادٍ الأيادي^(٢) :

فِي فُتُّوْ حَسَنٍ أَوْجُهُهُمْ
 مِنْ إِيَادِ بْنِ نِزَارِ بْنِ مَعْدٍ
 على أن ابن خروف قد جعل فُتُّوًّا من الواو لظهور^(٣) الواو في فُعُولٍ
 فقال : «قوله : وَفُتُّوْ دليل على أَنَّ فُتُّوًّا من الواو، وإن كان - يعني سيبويه^(٤) -
 قد ذكر في تنحية المنقوص أنه قلب لضم ما قبله كَقَضُوْ وَرَدَّهُ ابن الضائع، فإذا لا
 اعتراض على المؤلف هنا ولا في التسهيل في هذه المسألة.
 كَذَلِكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُولُ مِنْ
 ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ أَوْفَرْدٍ يَعْنِ

(١) الحماسة ٤٠٢/١.

(٢) ديوانه، ضمن دراسات في الأدب العربي لقوستاف فون ٣٠٥، والبيت في رسالة الملائكة، ١٥٥،
 واللسان : خشح. ورواية الديوان : وقتو. واللسان ورسالة الملائكة : وشباب حسن.

(٣) الأصل، ت : لظهوره.

(٤) الكتاب ٢٨٧/٣.

ذا وجهين : منصوبٌ على الحال العاملِ فيها «جاء»، و«من ذى الواو» متعلّق باسم فاعلٍ حالٍ من الفُعُول، أى : حالة كونه من هذا الجنس. و«لام جمع» : منصوبٌ على الحال من الواو، والتقدير : جاء الفُعُول كائناً من الاسم ذى الواو حالة كونها لام جمع أولام مفردٍ. أو يكون «لام جمع» ظرفاً العاملُ فيه «يَعْنُ»، (أى : يَعْنُ)^(١) فى هذا الموضع أو حال كذلك، أى : يَعْنِ الواو كائناً لام جمعٍ أو مفردٍ.
وَعَنْ الشَّيْءِ مَعْنَاً وَعَنْوَاناً : عَرَضَ لَكَ ظَهْرٌ.

ومعنى هذا أَنَّ الفُعُول - بضم الفاء - على وزن القُعُود جاء فيه وجهان، وهما المذكوران من التصحيح والإعلال، لكن بشرط أن تكون لامه واواً، ولم يشترط/ غير هذا فإن اللام إن كانت ياءً فقد تقدّم حكمها وأنه لا بدُّ من الإعلال نحو: مضى مُضِيّاً ورقى رُقِيّاً، كذلك فتى إذا جمعته على فُعُول تقول فيه : فتىٌّ. وما جاء من قول جديمه
فى فُتُّوْ، أنا رَابِئُهُمْ

من كَلَالٍ غَزْوَةٍ مَاتُوا
ونحوه، فشاذٌ، ووجهه ما أشار إليه سيبويه فى الفتوة من^(٢) أنهم غلبوا على الياء حكم الضمة قبلها، والواو الزائدة حاجز غير حصين، فقلّبوا الياء واواً، كما فعلوا فى : لَقَضُوا الرجل. فإن كانت اللام واواً فهو الذى يجوز عنده فيه الوجهان فى فُعُول، وفُعُولٌ على قسمين كما قال : «لام جمع أو فردٍ»، يعنى سواء أكان فعولٌ جمعاً أو مفرداً، وهى فى

(١) عن ك.

(٢) الأصل : مع.

الحقيقة ثلاثة أقسام : جمع، واسم غير مصدر، ومصدر، لكنه جمع المصدر وغير المصدر في قوله : «أَوْ فَرَدٍ». فاما الجمع فنحو عصا وعُصِيٌّ، ودَلْوٌ ودُلِيٌّ، وعاتٍ وعُتِيٌّ، وجاثٍ وجُثِيٌّ. وهى من الواو لقولهم : عصوان، ودَلْوٌ، وعتا يعتو، وجثايجثو، هذا فى الإعلال، والتصحيح نحو ما حكى سيبويه من قول بعض العرب : «إنكم لتنظرون فى نُحُو كثيرة»، و«فُتُو» على طريقة ابن خروف . والنحُو جمع نحوٍ. ووجه الإعلال أن الجمع أثقل من الواحد، فإذا كان الواحد تُقَلَّب فيه الواو إلى الياء فى نحو مَرَضِيٍّ وَمَسْنِيٍّ كان الجمع أولى بأن تُقَلَّب فيه أيضاً^(١)، وكذلك شَبَّهُوا عَصِيًّا ودَلِيًّا حين أُلْزِمَت الواو فيه البدل بأذل وأجر حيث لم يكن بين الضمة والكسرة إلا حَرْفٌ واحد ساكنٌ. ووجه التصحيح أنه مُشَبَّه بِصَدٍّ حيث لم يقلبوا فيه وإن كان موالياً للطرف ومظنة للإعلال، كما شَبَّه الذين قالوا: صِيِّمٌ، بالقلب، بباب عُصِيٍّ. وأيضاً جاعوا بِنُحُو ونحوه مَنبَهَةً على الأصل، وليَعْلَم أن ذلك المَعْلُ أصله نُحُو هذا المُصَحَّح.

وأما المصدر فنحو يجثو (جُثُوًّا)^(٢) وجُثِيًّا، وَغَنَاعَتُوا وَعُتِيًّا، قال تعالى : {وَعَتُوا عَتُوًّا كَبِيرًا}^(٣)، قال : {ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًّا}^(٤) أما التصحيح فهو الأصل، وأما الإعلال فقال سيبويه : «شبهوها حيث كان قبلها حرفٌ مضمومٌ ولم يكن بينهما إلا حَرْفٌ ساكنٌ بأذل»^(٥). وقد تقدَّم مثلُ هذا التعليل فى مفعول .

(١) س، ك : «تُقَلَّب فيه كذلك، وأيضاً شبهوا».

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الآية ٢١ من سورة الفرقان.

(٤) الآية ٦٩ من سورة مريم.

(٥) الكتاب ٢٨٤/٤.

وأما الاسم غير المصدر فكما بَنَيْتَ من عدا مثل سُدُوسٍ فإنك تقول على هذا التقدير : عُدُوٌّ وَعُدِيٌّ. وكذلك إذا بَنَيْتَ ذلك من غزا أو من حبا تقول غَزُوٌّ، وَغَزِيٌّ، وَحَبُوٌّ، وَحَبِيٌّ. وكذلك ما أشبهه ووجه ذلك ما تقدم. هذا ما ظهر من كلامه إلا أنه منقودٌ من أوجهٍ ثلاثة.

أحدها : أنه أجاز الوجهين في الجمع، وذلك ما لا يجوز عند غيره من نحاة البصرة فإن جميعهم يقولون في: نُحُوٌّ : إنه شاذٌّ ونادرٌ، قال سيبويه لما أتى بنُحُوٌّ : «وهذا قليل»^(١). وكذلك جعله في التسهيل من القليل غير المقيس، وكذلك جعله السيرافي من الشاذِّ، وكذلك المازني وغيره. ولم أرَ من قال خلاف هذا منهم.

لا يقال : إنَّ الناظم لم يَرْتَهِنَ في القياس، وإنما قال : «ذا وَجْهَيْنِ جا الفُعُولُ». وهذا الكلام لا يعطى جريان القياس/ بل هو مجرد نقلٍ، أى : ٣٧٥ جاء الوجهان عن العرب، ومجيئهما عنهم لا يقتضى كثرةً من قلَّةٍ : إذ الجميع قد جاء عنهم، فكلامه إذاً صحيح.

لأننا نقول : (بل)^(٢) إطلاقه في مجئ الوجهين عن العرب هذا البناء الذى هو فُعُولٌ مقتضى للكثرة، إذ لا يُعَادَلُ الكثير بالشاذ فلا يقال فيما جاء من الشائع على وجهٍ ثم شذَّ فيه وَجْهٌ آخَرُ : إنه ذو وجهين، أو جاء على وجهين . وإنما يقال ذلك فيما كان الوجهان فيه شائعين، فإذا كان كذلك فمخالفة الناظم في هذا فى ادعاء القياس أو فى النقل عن العرب عُدُولٌ عن الصواب مع أنه شديدُ الاتباع للسمع، ومُتَحَرِّجٌ فى نَقْلِهِ، ولم يُسْمَعْ هنا

(١) م. ن. والصفحة

(٢) عن الأصل، ت.

علي الأصل إلا نادراً جداً بحيث لا يحكون منه إلا ما حكى سيبويه من ذلك الحرف وحده.

والثاني : أنْ فُعُولاً المصدرَ على قسمين، أحدهما : ألا تلحقه التاء نحو ما تقدّم التمثيل به، وكلام الناظم فيه صحيح. والثاني : أن تلحقه التاء نحو : الأخوة والأبوة والبنوة^(١)، فهذا لا يجوز فيه إلا التصحيح، قال المازني : « لا يقلبها من يقول : مَسْنِيٌّ وَعُنِيٌّ، لأنه قد لَزِمَ الإعرابُ غيرها »^(٢). فسّر ذلك ابن جني بأنه « لما كان حُكْمُ مَسْنِيٍّ أَلَا يُقَلَّبُ مع أنه لاهاء : فيه لأنه واحد، فهو إذا جاءت فيها الهاء لا يجوز فيه غير التصحيح، لأن الإعراب يجري عليها ». قال : « فإن قلت : فقد قالوا : أَرْضُ مَسْنِيَّةٌ ، وعيشة مَرْضِيَّةٌ ، فقلبوا الواو ياءً مع أن بعدها هاءً ، فهلاً قيل على هذا في أبوة وأخوة : أَيْبَةٌ وَأَخِيَّةٌ ، كما قال في مَسْنُوَّةٍ ومرضوَّةٍ : مَسْنِيَّةٌ وَمَرْضِيَّةٌ؟ قيل : إنَّ الهاءَ في مَسْنِيَّةٍ وَمَرْضِيَّةٍ إنما دخلت على مَسْنِيٍّ وَمَرْضِيٍّ للتأنيث بعد أن لَزِمَ المذكرَ القلبُ، فبقى بعد مجيئ الهاء بحالته ، وأبوة وأخوة لم تلحقهما الهاء بعد أن كان يقال بلا هاء : أَخِيٌّ وَأَيْبِيٌّ، فيلزم أن يقال : أَيْبَةٌ وَأَخِيَّةٌ، بل هما مصدران جاءا على فُعُولَةٍ بمنزلة الحُكُومَةِ والْخُصُومَةِ »^(٣). قال : « قالها لَزِمَتْ في أوَّل أحوال بنائهما على هذه الصِّفَةِ ، والهاء في « مَفْعُولَةٌ » داخلة على مَفْعُولٍ ، فهي مفارقة »^(٢). فإن ثبت هذا فالناظم من حيث أطلق الحكم بجواز الوجهين في فُعُولٍ مُقْتَضٍ لأن يكون ذو الهاء منها ذا^(٣) وجهين، وليس كذلك، فكلامه على إطلاقه غير مستقيم .

(١) الأصل: والفتوة.

(٢) المنصف ١٢٧/٢ - ١٢٨.

(٣) س : على.

والثالث : أن هذا الحكم إنما يمشى فيما كان صحيح العين كما ذكر في الأمثلة، فأمّا إذا كانت العين وأوّا كما إذا بنيت فعولاً من القوة فإنك تقول : قُوِيٌّ. ولا يجوز أن تقول : قُوُوٌ ، كما قلت في مفعول منه : مَقْوِيٌّ. والعلّة في هذا ماتقدم ذكره، وظاهر كلام الناظم دخول مثل هذا في جواز الوجهين، لأنه لم يشترط إلا كون اللام وأوّا. وهذا مما اعترض به شيوخنا القاضي - رحمه الله - على التسهيل، إذ أطلق أيضاً ثمة جواز الوجهين، مع أن مثل أفعول وأفعولة، وفعل وفعولة يجب فيها وجه وهو الأعلال .

والجواب عن الأول : أنه يمكن أن يكون ذهب في الجمع مذهب الفراء القائل بجواز التصحيح فيقول : عَصُوٌّ وَعُتُوٌّ وَجُتُوٌّ، في جمع ٣٧٦ عصاً وعاثٍ وجاثٍ، قياساً على ما جاء من ذلك أو قياساً على ما هو في وزنه من المصادر. ولا شك أن السماع موافق لما زعم الجماعة، هذا وإن كان في التسهيل لم يرتض مذهب الفراء، فقد يميل إليه في بعض الأوقات على حسب ما يؤدّي إليه اجتهاده .

والجواب عن الثاني والثالث لا أذكره الآن، والظاهر اللزوم

وَشَاعَ نَحْوُ نَيْمٍ فِي نَوْمٍ

وَنَحْوُ نَيْامٍ شُنُودُهُ نَمِي

أتى هنا بجمعين مما عينه وأو، وهما فعل وفُعَالٌ، جاء فيهما الإعلال وكان القياسُ فيهما التصحيح وأن تقول في نائم^(١) : نَوْمٌ، وفي قائم : قَوْمٌ، وفي حائل : حَوْلٌ، وفي صائم : صَوْمٌ. وكذلك ما أشبهه؛ إذ

(١) الأصل : نام.

ليس فيهما موجب الإعلال^(١)، فصاراً كرجل حوّل، ورجل عوّار^(٢)، وقد تقدّم أن مثل هذين البنائين لازمٌ للتصحيح إذ ليسا من أبنية الأفعال ولا مما يُشبهها، وقد نصّ الناسُ على أن التصحيح هو الوجه والأرجحُ في هذا، وهو أيضاً مفهومٌ من كلام الناظم لأنه قال: «وَشَاعَ نَحْوُ نَيْمٍ فِي نَوْمٍ»، فذكر أنه جاء فيه الإعلالُ كثيراً ولم يلتزم فيه القياسُ، فدلّ على أن الباب عنده فيه التصحيح، وما عداه جاء به السماع ولكن للنظر فيه مجال، أيقاس أم لا؟ وأما نَيْامٌ فقد نصّ على شذوذه، فهو واضحٌ في أن التصحيح هو الواجب.

وقوله : «وَشَاعَ نَحْوُ نَيْمٍ فِي نَوْمٍ»، أراد أن القلب في نحو نَوْمٍ مما عينه واوٌ حتّى صار إلى نَيْمٍ شائعٌ في كلام العرب، ومن ذلك مامثلٌ به فإنه مسموع، وقالوا صائمٌ وصيّمٌ، قال الأعشى^(٣) :

فَبَاتَ عَذُوبًا لِلسَّمَاءِ كَأَنَّمَا

يُؤَاتِمُ رَهْطًا لِلْعَرُوبَةِ صُيُومًا

وجائع وجيّع، أنشد ابن جني^(٤):

وَمُعَرَّضٌ تَغْلَى الْمَرَاجِلُ تَحْتَهُ

عَجَلَتْ طَبَخَتَهُ لِرَهْطٍ جُيْعٍ

(١) الأصل، ت : للإعلال.

(٢) وَجَلُّ حَوَّلٌ : بصير بتحويل الأمور، وهو حَوَّلٌ قَلْبٌ. ورجل عوّار: ضعيف جبان سريع القرار .

(٣) ديوانه ٢٩٥، والمنصف ٤/٢، والخصائص ٣٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٣/١٠. يصف بغيراً ظل قائماً لا يضع رأسه للرعى. عذوباً : لم يَدُقْ شيئاً. للسماء، أى : بادياً للسماء. يوائم : يوافق. صيماً: قياماً. والعروبة : الجمعة، يريد: يوافق قوما يصلون الجمعة. وفي الديوان : للعزوبة، بالزاي، وفُسِّرَتْ بالأرض البعيدة.

(٤) المنصف ٣/٢، والخصائص ٢١٩/٣، والبيت للحادرة، انظر ديوان شعره ٥٨، واللسان : جوع. ورواية الديوان : جُوْع.

والبيت للحادرة، وهو قطبة بن محسن الفطفاني، شاعر جاهلي.

وقائل وقيل ، وأنشد ابن حبيب^(١) :

وِيرْذَوْتَهُ بِلُ الْبِرَازِينُ تُفَرِّهَا

وقد شَرِبَتْ من آخر الصيف أَيْلًا

يُرَوَّى : أَيْلًا ، بضم الهمزة ، وتؤله الفارسي على أنه جمع آيل ، (أى : خائر ، أراد اللبن) كحائل وحول .

وَوَجَّهَ القلب أنه لما اعتلَّ الواحدُ وهو صائم وقائم وجائع ونحوه ، وجمعُ ، والجمعُ أثقلُ من الواحدِ ، وقُرِبَتِ العين من الطَّرَفِ فأشبهت اللام في عَتَى جمع عاتٍ ، قُلِبَتِ ياءُ والمجاور للطَّرَفِ يَجْرِي مَجْرَى الطَّرَفِ ، وقد تَقَدَّمَ من ذلك بعض مواضعٍ ؛ ألا ترى أَنَّ العين لما بَعُدَتْ عن^(٢) الطرف في فُعَالٍ^(٣) وجب التصحيحُ ، فتقول : صَوَامٌ ، وَقَوَامٌ ، ونَوَامٌ ولا يُقال : نِيَامٌ ، إلا في شذوذٍ ؛ ولذلك قال الناظمُ : « ونحو نِيَامٍ شذوذُهُ نُمى » يعني : أَنَّ الإِعْلَالَ بالقلب شاذٌ ولا يقاس عليه ، قالوا ، وإذا كان صَوْمٌ مع قُرْبٍ واوه من الطرف الوجهُ فيه التصحيحُ ، كان التصحيحُ إذا تَبَاعَدَتِ الواو من الطرف لا يجوز غيره . والشذوذُ الذى نَبَّهَ عليه فى نِيَامٍ قولُ ذى الرِّمَّةِ^(٤) .

٣٧٧

/ أَلَا خَيَّلَتْ مَىُّ وقد نام صُحْبَتِي

فَمَا أَرَقَّ النِّيَامُ إِلَّا سَلَامُهَا

(١) شعر النابغة الجعدي ١٢٤ ، والمنصف ٤/٢ ، والخزانة ٢٣٩/٦ عرضا ، واللسان : أول .
ورواية الديوان : بِرَيْذِينَةَ بِلُ الْبِرَازِينِ .. فى أول الصيف . وقد صَوَّبَ ابن برى رواية التصغير دون واو . انظر اللسان .

(٢) س ، ك : من .

(٣) س : فعل .

(٤) ديوانه ١٠٠٣ ، والرواية فيه :

أَلَا خَيَّلَتْ مَىُّ وقد نام صُحْبَتِي فَمَا نَفَرَ التَّهْوِيمُ إِلَّا سَلَامُهَا

والبيت فى المنصف ٥/٢ ، وشرح الشافىة للرضى ١٤٢/٢ ، ١٧٣ ، وشواهدا ٢٨١ .

وقوله : «وَنَحْوُ» يدلّ على أنّ ثمّ غير نِيَامٍ، وذلك صحيحٌ، إذ (١) حَكَوْا : فُلانٌ من صَيَّابَةِ قَوْمِهِ ، أى : من صميمهم، قال الفراء : هو فى صَيَّابَةِ قَوْمِهِ وصَوَّابَةِ قَوْمِهِ ، وقال ذو الرمة (٢) :

وَمُسْتَشْجَاتٍ بِالْفِرَاقِ كَأَنَّهَا
مَثَاكِيلُ مِنْ صَيَّابَةِ النُّوبِ نُوحُ
وَأَنشَدَ الْجَوْهَرِيُّ (٣) :

مَنْ مَغْشَرٍ كَحِلَّتِ بِاللُّؤْمِ أَغْيُنُهُمْ
قَفْدِ الْأَكْفِ لِنَامٍ غَيْرِ صَيَّابٍ
وعلى الناظم فى فُعْلٍ دَرَكٌ، وذلك أنّ ما ذكر إنما يجرى فيه على فَرَضِ
كون اللام صحيحةً، مثل مامَرٌ من المَثَلِ، فأما إن اعتلّت اللام فلا، كما إذا
جَمَعْتَ شَاوٍ على فُعْلٍ فإنك تقول : شَوًى. و (كذلك تقول فى) (٤) حَاوٍ حَوًى،
(فى) (٤) طَاوٍ : طَوًى فتصّحح ولا تُعَلِّ، فتقول (٥) : شَيًّا، ولاحِيًّا، ولا طَيًّا، وإن
كان ذلك فى قول. مَنْ قَالَ: صَيِّمٌ وَنَيْمٌ. قال ابن جني: «لأنك قد أعللت اللام بأن

(١) عن ك.

(٢) ديوانه ١٢٠٧.

يصف غريانا، وشحيح الغراب : صوته. والنُّوبُ : نساءٌ مَثَاكِيلُ من النوبة. والنوب والنوبة : جنس من السودان.

(٣) البيت للراعى النميرى، انظر شعر الراعى النميرى وأخباره ٢٧، وهو فى اللسان : صيب والقَفْدُ : أن يملَّ خُفُّ البعير من اليد أو الرَّجُلِ إلى الجانبِ إلا نَسَى، وقد قَفْدَ فهو أَقْفَدُ، فإن مال إلى الوحش فهو أَصْدَف. وقومٌ صَيَّابٌ : خيار.

(٤) سقط من س.

(٥) س : ولا تقول.

قلبته ألفاً، فلم يجز إعلال العين^(١) واللام جميعاً، وهذا مرفوضٌ في كلامهم، لم يَجِئْ منه إلا حرفٌ شاذٌ نحو : شاء وماء^(٢). نَبَّهَ على هذا الاستثناء ابن جني، وهو صحيحٌ على مقتضى القواعد التصريفية. فهو مما فات الناظم هنا، وكذلك فاتته في التسهيل أيضاً. ولا يقال : إنه يُؤخَذُ له استثناء هذا من قوله قبل هذا :

وإنَّ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالِ اسْتِحْقَاقَ

صُحُوحٍ أَوَّلٍ

لأننا نقول : إنه خَصَّ ذلك بما ذكره من قَلْبِ الياء أو الواوِ ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ألا ترى إلى قوله هناك : «وإنَّ لحرفين ذَا الإِعْلَالِ اسْتِحْقَاقَ»، فَأَشَارَ بِذَا إلى ما تقدَّم له قريباً، فكأنَّه مُشْعِرٌ باختصاصه بذلك الموضع، وليس كذلك، فهذا أيضاً مما يعترض عليه، إذْ كَانَ قادراً (على)^(٣) أن يأتى بها قاعدةٌ تجمع له أحكامَ مسائلٍ جَمَّةٍ، هذه^(٤) منها.

وهنا انتهى كلامه في إبدال حروف العلَّة الأربعة بعضها من بعض، وهي حروف اللين والهمزة، وذكر في أثنائها الميم، وقد تقدَّم ذكر الهاء. ثم أخذ في ذكر ما بقي منها وهي ثلاثة : التاء، والطاء، والذال، فابتدأ بالتاء فقال :

(١) كذا في النسخ، وفي المنصف : «فلم يجز إعلال العين، لئلا يجتمع على الكلمة إعلال العين واللام جميعاً».

(٢) المنصف ٥/٢ .

(٣) عن س، ك.

(٤) الأصل ، ت : هذا.

فصل

ذُو اللَّيْنِ فَتَأْفِي افْتِعَالِ أُبْدِلَ

وَشَذُّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوِ انْتَكَلَ

يعنى أن حرف^(١) اللين أُبْدِلَ تاءً في بنية الافتعال إذا كان حرف اللين فاءً الكلمة ويعنى في القياس المطرِد. وذو اللين : مبتدأ، خبره أُبْدِلَ . و«تاء» مفعولُ أُبْدِلَ الثانى، والأول هو المقامُ المقامُ الفاعل . وفا : أصله فاءٌ، وهو حالٌ من ذي اللين العاملُ فيها أُبْدِلَ، والتقدير : ذو اللين أُبْدِلَ تاءً إذا كان فاءً كائنةً في افتعالٍ . وقد حصل أن التاء تُبْدَلُ من حرف اللين قياساً بشرطين :

أحدهما : أن يكون حرف اللين فاءً الكلمة، تحرزاً من أن يكون عينا أو لاماً. أما كونه عينا فإنه لم يَجِءْ إبداله أصلاً . وأما / كونه لاماً فقد أُبْدِلَتِ التاءُ منه قليلاً، وذلك أُخْتُ وَبِنْتُ، أصله : أَخَوَةٌ وَبِنَوَةٌ، فنقلوهما إلى فَعْلٍ وفِعْلٍ، ثم أبدلوا من واوهما التاء، وليست التاءُ فيهما بعلامة تأنيث كما هو مقررٌ في غير هذا من الكتبِ المبسوطة. ومن ذلك هُنْتُ^(٢)، أصله : هَنَوَةٌ، بدليل قولهم^(٣):

على هَنَوَاتٍ شَأْنُهَا مُتَتَابِعٌ

ففعلوا به ما فعلوا بأخْتٍ وَبِنْتٍ. وكذلك كلتا، التاء فيها مُبْدَلَةٌ من

(١) الأصل : «حروف اللين أُبْدِلَت».

(٢) الأصل : هنه.

(٣) تقدم البيت في ص : ١٠ وخرجناه هناك.

الواو، أصلها كَلَوَى على مذهب البصريين غير الجرْمِي^(١)، فأبدلت منها التاء. وهذا إبدالها من الواو، وأما إبدالها من الياء ففي قولهم : ذَيْتٌ وَذَيْتٌ، وَكَيْتٌ وَكَيْتٌ، أصلها : ذِيَّةٌ وَكِيَّةٌ، فحذفوا الهاء وأبدلوا من الياء التي هي لامُ التاء. وكذلك التاء في ثنتان^(٢)، لأنه من ثنيتٌ، لأنَّ الاثنين قد ثنَّى أحدهما إلى صاحبه. والثاني : أن يكون في بناء الافتعال. ويعنى : وماتصَّرف منه، لأنَّ ما يلزم في المصدر يلزم في سائر مُتَصَرِّفَاتِهِ، كالماضى والمضارع والأمر، واسم الفاعل والمفعول ، واسم المصدر والزمان والمكان. إلا أنه ترك التنبيه على ذلك اتِّكَالاً على فهم المراد. وعلى هذا تكون الفاءُ التي هي حرفُ لينٍ تلى تاء الافتعال. وتحرَّزَ بذلك من الفاء التي ليست في الافتعال فإنها لا تُبَدَّلُ تاءً إلا أن يُسَمَعَ سماعاً لا يقبل القياس، فمن ذلك تُجَاهُ^(٣)، وهو فَعَالٌ من الوجه، وتُرَاثٌ فَعَالٌ من وَرِثَ، وَتَقِيَّةٌ فَعِيلَةٌ من وقيتُ، ومنه التَّقْوَى ، أصلها : وَقَوَى، وكذلك التُّقَاةُ - وليس من هذا المسموع : اتَّقُوا اللهَ ، فإنه إبدالٌ في افتعل ، فهو من القياس - وتوراةٌ فَوْعَلَةٌ من وَرَى الزَّنْدُ، أصله : وَوَرِيَّةٌ ، أبدلت الأولى تاءً هرباً من إبدالها همزةً لاجتماعها مع الواو الأخرى . ومثلها تَوَلَّجٌ عند الخليل ، أصله : وَوَلَّجٌ من الوَلَّجِ، وأنشد النحويون^(٣):

متخذاً من عِضَوَاتٍ تَوَلَّجَا

(١) انظر سر الصناعة ١٤٩ - ١٥٤.

(٢) انظر إبدال الواو تاءً في الأمثلة التالية في سر الصناعة ١٤٥ - ١٤٧.

(٣) المنصف ٢٢٦/١، ٢٨/٣، والخصائص ١٧٢/١، واللسان : ولج، ضعو، وينسب البيت إلى جرير،

ولم أجده في ديوانه.

وعضوات كذا في النسخ والمنصف، وقال ابن جنى : العضوات جمع عضة، وهو شجر له شوك.

وفي الخصائص واللسان : ضعوات، وهو جمع ضَعَّة، وهو شجر بالبادية مثل الثمام.

والتولج : كناسُ الطَّبِي والوحش .

ومنه تُخْمَةُ فُعْلَةٍ من الوخامة، وتُكَأَةُ فُعْلَةٍ من تَوَكَّاتٍ، وتُكْلَانُ فُعْلَانُ من تَوَكَّلتُ، وتَيَقُّورُ فَيَعُولُ من الوقار، أنشد سيبويه للعجاج (١).

فَإِنْ يَكُنْ أُمْسَى الْبَلَى تَيَقُّورِي

وقالوا : رَجُلٌ تُكَلُّهُ مِنْ وَكَلٍ يَكِلُ، وَأَتَلَجَهُ، أَيْ : أَوْلَجَهُ، وَضَرَبَهُ حَتَّى أَتُكَّاهُ (٢). وقالوا : التَّليْدُ والتَّلَادُ، مِنْ وَلَدَ. وَتَتَرَى فَعْلَى مِنَ الْمُوَاتَرَةِ، أَصْلُهَا وَتَرَى. وَقَدْ كَثُرَ السَّمَاعُ فِي هَذَا لَكُنْهُ (٣) عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، لَقَلَّتْهَا بِالنَّسْبَةِ إِلَى مَا لَمْ تُقَلِّبْ وَאוُهُ تَاءً، فَلَا تَقُولُ فِي وَجِيهِ : تَجِيَهُ، وَلَا فِي وَزِيرٍ : تَزِيرُ، وَلَا فِي وَافِدٍ : تَافِدُ، وَلَا مَا كَانَ نَحْوَ ذَلِكَ.

هذا إبدالها من الواو، وأما إبدالها من الياء فلا أعلم له مثلاً. فأما إذا اجتمع الشرطان معاً فإبدالها واجبٌ كما قال، والفاء عند ذلك قد تكون واواً وقد تكون ياءً، ولذلك أطلق الناضم القولَ في حَرْفِ اللين، ولم يُعَيِّنْ واواً من ياءٍ. فأما الواو فمثالها : اتَزَّنَ واتَّعَدَ واتَّصَفَ، مِنَ الْوَزْنِ وَالْوَعْدِ وَالْوَصْفِ، وأنشد ابن جني (٤) :

فَإِنْ تَتَّعِدْنِي أَتَّعِدْكَ بِمِثْلِهَا وَسَوْفَ أَزِيدُ الْقَافِيَاتِ الْقَوَارِصَا

(١) الكتاب ٣٣٢/٤، سر الصناعة ١٤٦، والمنصف ٢٢٧/١، ٣٩/٣.

وهو في ديوان العجاج ٢٢٤.

والتيقور : الوقار، يقول : وقّرني البلي والكبر من المزح.

(٢) في سر الصناعة بعده : أي أو كاه. والمعنى ألقاه على هيئة المتكى، أو ألقاه على جانبه الأيسر.

(٣) الأصل : هذه الكلمة.

(٤) البيت للأعشى، ديوانه ١٥١، وهو في سر الصناعة ١٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٧/١٠. والرواية فيها : أزيد الباقيات.

وإن القوافي يتلجن موالجا
تضايق عنها أن تولجها الإبر
وقال سحيم (٢) :

وما دُمِيَّة من دُمى ميسنا
ن مُعْجِبَةٌ نظراً واتصافا
أراد : ميسان. وهذا كثير جداً.

وأما الياء فمثالها : اتبس ، من اليُس ، وأتسر ، من اليُسْر (٣) ،
وأشبهه ذلك .

والعلة في القلب في هذا الموضع أنهم لو لم يقلبوها تاء لوجب أن
يقلبوها إذا انكسر ما قبلها ياء فيقولون : ايتزن ، ايتعد ، ايتلج ، وإذا انضم
ما قبلها ردت إلى الواو فقالوا : موتزن ، وموتعد ، وموتلج ، وموتسر ، وإذا
انفتح ما قبلها قلبت ألفاً نحو : ياتعد ، وياتزن ، وياتسر . فلما كانت مع
بقائها على أصلها يتلاعب بها إلى غير مستقر ، وكذلك الياء ، أرادوا أن
يقلبوها إلى حرف جلد لا يتغير وإن تغيرت الأحوال ، فأبدلوهما تاء ،
وكانت أولى لأنها قريبة المخرج من الواو ، لأنها من أصول الثنايا والواو من
الشفتين ، وأدغموا التاء في تاء الافتعال .

(١) ديوانه ١٦١ ، والبيت في سر الصناعة ١٤٧ ، والخصائص ١٤/١ ، وشرح المفصل لابن
يعيش ٣٧/١٠ .

(٢) ديوانه ٤٣ . والبيت في سر الصناعة ١٤٧ ، والخصائص ٢٨٢/١ ، ٤٣٧/٢ .
وميسان : كورة بين البصرة وواسط أراد : صنما من أصنام ميسان .

(٣) سر الصناعة ١٤٨ .

ثم قال : «وَشَدَّ فِي ذِي الْهَمَزِ نَحْوُ ائْتَكَلًا»، يعنى أَنَّ مَاكَانَتْ فَأُوهُ هَمْزَةٌ
وكان في بنية الافتعال فإنه خارجٌ عن هذا الحكم فلا تُبَدِّلُ الهمزة فيه تاءً كما
تُبَدِّلُ الواو وغيرها من حروف اللين، فلا تقول في افتعل من الأخذ : ائْتَخَذَ، ولا في
افتعل من الأهل : ائْهَلْ يَتْهَلْ، ولا فيه من الأمر : ائْمَرْ، ولا نحو ذلك، ولا من
الاكل : ائْكَلْ. وانما تقول : (ايتكل^(١))، كما مثَّل، وفي مضارعه : يَأْتِكُلْ. وكذلك:
مُؤْتَكِّلٌ ومُؤْتَكِّلٌ، قال الأعشى^(٢):

أبلغ يزيد شيبان مألكة

أبائُبَيْتٍ، أما تَنْفَكَ تَأْتِكِلُ

وما جاء مما كان من^(٣) هذا فشاذاً كما (قال^(٤)) لا يُقاس عليه نحو قولهم :
ائْهَلْ من الأهل وائْمَنْ وائْتَزَدْ من الأمانة والإزار. وأنشد ابن الأعرابي^(٥):

في داره تُفْسَمُ الأرزاق بينهمُ

كأنما أهله منها الئى ائْهَلِ

ومن ذلك : ائْتَخَذَ، عند الزجاج، هو افتعل من الأخذ، وجعله من تَخَذَ يَتَخَذُ،

(١) سقط من س.

(٢) الأعشى، ديوانه ٦، والتكملة ٢٠٩، والخصائص ٢٨٨/٢، واللسان : أكل، ألك.

والأنتكال : السعى بالشر والفساد.

(٣) الأصل : في.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) البيت في الخصائص ٢٨٧/٢، واللسان : أهل، وفيهما : تقسم الأزواد. وقائله مجهول.

كما قال تعالى : { قَالَ : لَوْ شِئْتُ لَتَّخَذْتُ عَلَيْهِ أَجْرًا ^(١) } ، كما قرأها ابن كثير وأبو عمر ^(٢) .

وإنما نبّه على هذا الشذوذ وكان في غنى عنه، لأنّ الكوفيّين ^(٣) يقيسون هذا - فيما نُقِلَ عنهم - فَيُبَدِّلُونَ الهمزة تاءً، ويدغمونها في تاء الافتعال، قياساً على ما سُمِعَ من ذلك. ووجهه عندهم هو الوجه الذي لأجله أُبدلت من الياء والواو، لأنّ الهمزة تصير بالتسهيل حرف لين، فتصير في التصرف على غير حالة واحدة، إذ لو قلت ايتَّخَذَ ياتَّخَذُ وموتَّخَذُ ،، لكان مثل : ايتَّعَدَ ياتَّعَدُ وموتَّعَدُ، فأبدلوا الهمزة حرفاً جلدأ لا يتغيّر، وهو التاء. فيقول في افتعل من الأكل : اَتَّكَلَّ أو من الأمر : اَتَّمَرَ، أو من الأسر : اَتَّسَرَ، أو من الأمل : اَتَّمَلَ ، وما أشبه ذلك.

والأصحّ ما ذهب إليه الناظم من كون ذلك بالسماح؛ إذ لم يجر في كلام فصيح، ولا كثر كثرة يُعتَبَرُ مثلها في القياس. وأما اتَّخَذَ فلا يتعيّن فيه الإبدال من الهمزة لإمكان كونه مبنيّاً من تَخَذَ يَتَّخَذُ، وقال المزمق العبدى ^(٤):

وقد تَخَذْتُ رِجْلِي إِلَى جَنْبِ غَرَزِهَا

نَسِيفًا كَأَفْحُوصِ الْقَطَاةِ الْمُطَرَّقِ

(١) الآية ٧٧ من سورة الكهف.

(٢) الإقناع لأبي جعفر بن الباذش ٦٩١.

(٣) شرح الشافعية للرضي ٨٣/٣.

(٤) اسمه : شاس بن نهار. والبيت في الخصائص ٢/٢٨٧، واللسان : نسف، وطرق. والغَرَزُ للناقة مثل الحزام للفرس، والغَرَزُ للجمال مثل الركاب للبقل. والنسيف : أثر العض والركض. والأفحوص : المبيض - والمطرَّق : وصف للقطاة، يقال : طرقت القطاة : إذا حان خروج بيضها، ووَصَفَ الأنثى بالمطرَّق كما يقال : مرضع وحائض .

/ وفي كلام الناظم بعدُ نظرٌ من أوجه ثلاثة :

أحدها : أنه أطلق الحكم بالإبدال في الواو والياء إذا اجتمعت الشروط، فاقترضى بظاهره أن ذلك واجبٌ، إذ لم يأت بلفظٍ يدل على الجواز، وإطلاقُ الوجوب غيرُ صحيح؛ إذ للعرب في هذا الإبدال وجهان، أحدهما ماذكر، والآخر البقاء على الأصل فتقول : ايتَعَدَّ ياتَعَدُّ ومُوتَعَدُّ (١) ومُوتَعَدُّ، وايتَسَرَّ يا تَسَرُّ وموتَسَرُّ وكذلك سائر الباب، وسمع الكسائي : الطريقُ ياتَسَقُّ وياتَسَعُّ، أى : يَتَسَقُّ ويتَسَعُّ (٢)، فإذا الوجهان جائزان، وهو على خلاف مظهر من كلامه.

والثانى : أنه جعل التاء في نحو اتَّكَل بدلاً من الهمزة، ألا تراه كيف قال : «وشذُّ في ذى الهمز»، أى : وشذُّ الإبدال في الهمزة في ذى الهمز. وليس الإبدال كذلك هنا، بل التاء بدلٌ من حرف اللين المُبدلِ عن (٣) الهمزة؛ إذ لانسبة بين الهمزة والتاء لتباعدهما في المخرج ولذلك لم تُبدَلِ التاء من الهمزة في غير هذا الموضع البتة فكيف يقال بِبَدَلِ التاء من الهمزة؟! وإنما بصحيح ماقاله في التسهيل (٤) من أنها قد تُبدَلِ من الياء والواو وهما مبدلتان من الهمزة. هذا هو الذى يجرى على القياس، فاتَّهَلُ أصله : اُتَّهَلُ، فأُبدِلَتِ الهمزة ياءً لاجتماع الهمزتين فصار ايتَهَلُ، ثم فُعِلَ به ما فُعِلَ بِاتَسَرَّ. وكذلك مُتَّهَلُ أصله : مُؤْتَهَلُ، ثم سَهِّلُوا فقالوا : مُوتَهَلُ فصار كمُوتَعَدُّ، فجرى على قياسه.

(١) عن س، ك.

(٢) سر الصناعة ١٤٨.

(٣) في النسخ : عنه.

(٤) التسهيل ٣١٢.

والثالث : أنه أطلق الإبدال في ذى اللين، وذو اللين ثلاثة أحرف : الواو، والياء، والألف، فالواو والياء ظاهرٌ فيهما الإبدال كما ذكر، وأما الألف فخارجةٌ عن هذا؛ إذ لا تُبدَلِ التاء من الألف أصلاً، وإنما وقع الإبدال من الباقيين. فإن قيل : ما تنكر من أن تكون التاء في ياتعد وياتسر بدلاً من الألف فيكون إطلاقه القول في ذى اللين مراداً، فتدخل الألف في هذا الحكم .

فالجواب : أن الألف إنما أُبدِلت من الياء والواو على حدٍّ ياجل في يوجل تخفيفاً، حين عزموا على استعمال الأصل، وأما في حال الإبدال تاء فلم يبدلوا إلا من الواو والياء؛ إذ لا فائدة في توسيط هذه الرتبة في الإبدال ولا دليل عليها، فليست بمرادةٍ لأنها رتبة تخفيفٍ تلزم الاستعمال، والذين يبدلون لم ينطقوا بالأصل فيميلوا إلى التخفيف، وإذا كان كذلك ثبت أن كلام الناظم معترضٌ.

وجهٌ رابعٌ، وهو أنه ممثّل بائنكل، وتمثيله به ظاهرٌ في أنه مسموعٌ من العرب أن يُقال فيه : ائكل . وقد أشار ابنه في شرح هذه الأرجوزة^(١) إلى أنه لم يسمع ذلك فيه فكان الأحق أن يُمثّل بما سُمع، وقد حكوا من ذلك ائهل، كما تقدم، فكان موافقاً لما أرداده في القافية من الإتيان باللام رويًا.

والجواب عن الأول : أن الإبدال هو الأشهر والأكثر استعمالاً، وهى لغة أهل الحجاز التى نزل بها القرآن، ولذلك قال في التسهيل : تُبدَلُ في اللغة الفصحى التاء من كذا^(٢) وأما البقاء على الأصل دون إبدال فلغةٌ ليست في

(١) قال ابن الناظم ٨٦٥ : «ولا يريد أنه يقال في افتعل من ائكل : ائكل».

(٢) التسهيل ٣١٢.

الشهرة هنالك/، ولذلك قال سيبويه : وأما ناسٌ من العرب فإنهم جعلوا
 (هذا)^(١) بمنزلة واو ، قال : «فجعلوها تابعة حيث كانت ساكنة كسكونها
 وكانت معتلة، فقالوا: ايتعد، كما قالوا : قيل. وقالوا : ياتعد كما قالوا :
 قال، وقالوا : مُتعد كما قالوا : قُول^(٢)». وإذا كانت قليلة فقد علمت من
 عادته في هذا النظم الاعتماد على نقل الشهير والأشهر، والبناء على
 الكثير والأكثر، وجعل ماعداه في حيز الإغفال ، وفي جانب الإهمال فهذا
 من تلك المواضع المعلومة، فليس بملوم في هذا.

والجواب عن الثاني : أنه لم يجعل التاء بدلاً من الهمزة ولا له في
 ذلك نصٌ ولا ظاهر إطلاقٍ وإنما قال : «وشذ في ذي الهمز»، يعني أن
 الإبدال المذكور شاذٌ فيما فاؤه همزة، ولا شك أن الإبدال المذكور هو إبدال
 التاء من الواو والياء، فإذا لم يحصل عنده الإبدال من الهمز البتة وإنما
 كلامه يقتضى مانصٌ عليه في التسهيل كأنه يقول : ما أصله الهمزُ شذَّ
 فيه إبدال الواو والياء تاءً. وهذا بلاشك يُعطى أن الواو والياء هي المبدلة
 تاءً، ويشعر أن أصلهما الهمز، فصار معنى الكلام معنى قوله : وقد تبدل
 التاء منهما وأصلهما الهمز. فلم يكن في كلامه إشكال.

والجواب عن الثالث : أنه أطلق القول في ذي اللين علماً بأن الألف
 لا تكون ههنا فتُبدل تاءً، لأن الألف لا تكون أصلاً بنفسها ولا سيما في
 موضع الفاء، وإنما تكون منقلبة عن واوٍ أو ياءٍ، فأتكل على علم الناظر^(٣)

(١) سقط من الأصل، ت. ونص الكتاب : «جعلوها بمنزلة».

(٢) الكتاب ٣٣٤/٤.

(٣) الأصل : الناظم.

في نظمه بهذه القاعدة، فلم يحتج إلى تقريرها، وكان قوله : « ذو اللين^(١) »
أخصر^(٢) من أن يقول : الواو والياء حكمهما كذا . وهذا ظاهر .

والجواب عن الرابع أن يُقال : لعله لم يحفظ أتَهَلْ، فأتى بمثال على أصله
من الهمزيين به النوع الذي شَذَّ فيه الإبدال كأنه قال : وشَذَّ الإبدال فيما كان
فاؤه همزة نحو كذا . فإنما مثل في الحقيقة نوع ماشذ في الإبدال ، فالمثال على
هذا التقدير مطابق .

وقد تقرّر له هنا أن التاء تُبدَل من حرفين في الحقيقة، من الواو والياء،
وترك إبدالها من غير ذلك لشذوذها، فقد أبدلت من خمسة أحرف سوى ما أشار
إليه من إبدالها من الهمزة، فهي في الحقيقة مبدلة من ستة أحرف :

أحدها : السين، فقالوا : ست، وأصله : سدس، بدليل أسداس، وسديس،
والتسديس. ولكنهم قلبوا السين الثانية تاء لتقرب من الدال التي قبلها وهي مع
ذلك حرف مهموس، كما أن السين مهموسة، فصار التقدير «سدت^(٣)»، فلما
اجتمعت الدال والتاء وتقاربا في المخرج أبدلوا الدال تاء لاجتماعهما في
الهمس، ثم أدغمت التاء في التاء، فصار : «ست». ومن ذلك ما أنشده أحمد بن
يحيى^(٤):

ياقاتل الله بنى السُّفْلاةِ
عَمَرُو بن يَرْبُوعِ شرارُ النّاتِ
غيرِ أَعْفَاء ولا أكياتِ

(١) في النسخ : ذي.

(٢) الأصل، س : أخص.

(٣) الأصل : سدس.

(٤) سر الصناعة ١٥٥، والخصائص ٥٣/٢، وشرح الشافية للرضي ٢٢١/٣، وشرح شواهد : ٤٦٩.

والرجز لعلاء بن أرقم اليشكري، وهو شاعر جاهلي .

أراد : الناس، وأكياس، فأبدلوا السين تاءً لاتفاقهما في الهمس
والزيادة وتقارب المخرج.

والثاني : الصاد، قال بعضهم في لص : لصت، وفي جمعه :
لصوت، أنشد ابن جني^(١) :

/فتركن نهداً عُيلاً أبناؤها

٢٨٢

وبنى كنانة كاللصوت المرء

والثالث بالطاء، قالوا في فسطاط، فُستَاط، قال ابن جني : « التاء
فيه بدل من الطاء لقولهم في جمعه فساطيط، ولم يقولوا : فساتييط^(٢) ».
فالتاء إذا بدل من الطاء لامحالة^(٣).

والرابع : الدال، قالوا : ناقة تربيوت، وأصلها : دريوت، وهي فعلوت
من الدربة، أي : هي مذكرة، فالتاء بدل من الدال^(٤).

والخامس : الياء، قال رجل من بني عوف بن سعد^(٥) :

صَفَقَةَ ذِي ذَعَالَتٍ شِمِلٌ

(١) تقدم الشاهد في هذا الجزء، انظر ص ١٦٣ .

(٢) سر الصناعة ١٥٧ .

(٣) عبارة ابن جني : « فالطاء إذن أعم تصرفاً ».

(٤) في النسخ : « فالدال بدل من التاء ».

(٥) سر الصناعة ١٥٧، وشرح الشافعية للرضي ٢٢١/٣، وشرح شواهد : ٤٧٢ .

والذعالب والذعالت : قطع الخرق. وشمل : كذا في نسخنا، وإحدى نسخ سر الصناعة،
وبعد البيت على هذه الرواية. بيع امرئ ليس بمستقل

ورواية البيت كما أثبتت في سر الصناعة، وشرح الشافعية، واللسان :

صَفَقَةَ ذِي ذَعَالَتٍ سَمُولٌ بيع امرئ ليس بمستقل

وثوب سمول : خلق. وإذا كانت « شِمِلٌ » هي الرواية فهي بمعنى السريع، يقال : جمل شِمِلٌ :
سريع، وكأنه على التشبيه، ويكون وصفاً لذئ.

وهو يريد الذعالب، وهذه^(١) كلها شواذ^(٢).

ثم أخذ يذكر حكم الحرف الثانى وهو الطاء، والثالث وهو الدال فقال :

طَا تَا افْتِـعَالَ رُدُّ إِثْرٍ مُطَبَّقٍ

فِي ادُّانٍ وَازْدَدَ وَادُّكَرَدَ الْآبَقِي

طا : منصوبٌ على المفعول^(٣) الثانى لَرُدُّ، والأول قوله : تا افتعال، وتعدى

رُدُّ لاثنتين لأنَّ معناه معنى صَيَّرَ في هذا الموضع، وإِثْرٌ مُطَبَّقٌ : ظَرَفٌ ويعنى أَنَّ

التاء تَبْدُلُ طاءً إِذَا اجتمع لها شرطان :

أحدهما : أن تكون التاءُ هى التاءُ الزائدة في بناء الافتعال، يريد : وما

تصرفُ منه، وهذا الشرط يشتمل على شرطين، الأول : أن تكون التاءُ مع

الحرف المُطَبَّقِ في كلمةٍ واحدة، وذلك بأن يكون المُطَبَّقِ فاء الافتعال لتقع بعده

التاء، فلو كانا في كلمتين لبقى كل واحدٍ منهما على أصله، قال المازنى : «وإن

كانت التاء منفصلة لم يُفْعَلْ ذلك نحو : قَبَّضُ تلك، وغلَّظُ تلك^(٤)» يريد لا تقول :

قَبَّضُ تلك، ولا غلَّظُ تلك ، كما تقول : اضطرب واضطهر، لأن للمنفصل نحواً

ليس للمتصل، إذ المنفصلُ غيرُ لازمٍ فلم يُعتبر؛ إذ لا يلزم أن يجىء بعد الضاد

أو الظاء فيه تاءً، لأنك تقول : قَبَّضُ خالداً، وغلَّظُ هذا، وما أشبه ذلك. والثانى :

أن تكون التاءُ تاء الافتعال لاغيرها، فإنها إن كانت غيرها لم تُقْلَبِ التاءُ طاءً

وإن وقعت إِثْرٌ مُطَبَّقٍ، فتقول : فَحَصْتُ برجلي، وَخَبَطْتُ ونهضتُ، ولفظتُ. فلا

(١) قبله فيما عدا (ك) : قال.

(٢) الأصل : شواهد.

(٣) الأصل : الفعل.

(٤) المنصف ٣٣١/٢.

تُقَلَّبُ التاءُ طاءً. هذا هو الأعرافُ، لأنَّ التاءَ في الحقيقة من كلمةٍ أخرى وإن كانت مُتَّصِلَةً بالكلمة وفي عداد الجزء منها، لكنها ليست كالمُتَّصِلِ الأصلي. وإلى معنى الاتِّصال يرجع هذا أيضاً، ولأجل ذلك أتى الناظم بمثال الافتعال؛ إذ لا يَتَأَتَّى أن تأتي التاء في الغالب إثر مُطْبِقٍ إلّا فيه، فلذلك خصَّ به هذا الحكم. وقد قالوا : فَحَصَطُ، وَخَبَطُ وَنَهَضَطُ. وهي لغةٌ قليلة لبعض العرب، قال سيبويه : «وقد شبه بعض العرب ممَّن تُرْتَضَى عربيتُهُ هذه الحروفَ الأربعة : الصاد، والضاد، والطاء، والظاء في فَعَلْتُ، بِهِنَّ في افْتَعَلْتُ، لأنه يُبْنَى الفعل على التاء وَيُغَيَّرُ الفِعْلُ فَتَسْكُنُ اللامُ كما تسكن الفاء في افْتَعَلْتُ، ولم يُتْرَكِ الفعلُ على حاله في الإظهار، فصارعت عندهم افْتَعَلْتُ، وذلك قولهم : فَحَصَطُ برجلي، وَحِصَطُ عنه، وَخَبَطُ، وَحَفَطُ...» قال : «وسمعناهم ينشدون هذا البيت، (وهو) لعقمة بن عبدة^(١) :

وفي كلِّ حَى خَبَطُ بِنُعِمةٍ

فَحَقُّ لشَأْسٍ من نَدَاكَ ذُنُوبُ

/ ووجهُ ذلك ما ذكره سيبويه من اتِّصال الفاعل بالفِعْلِ وجَعْلُهُ معه كالجزء حتَّى غَيَّرَ له آخره بالتسكين لئلا تتوالى أربع متحرّكات نحو : ضَرَبْتُ وَخَرَجْتُ، ولم يفعلوا ذلك في ضمير المنصوب نحو : ضَرَبْنَا، إذ ليس الضمير هنالك مع الفعل كالجزء فلم يُعْتَبَر معه توالى الحركات فلما كان كذلك شبهوا التاء بما هي فيه من نفس البنية، وذلك افْتَعَلْتُ، فأبدلوا

(١) الكتاب ٤٧١/٤، والمنصف ٣٣٤/٢، وشواهد الشافية ٤٩٤، وديوان عقمة ١٦، وبشرح الأعلام ٤٨.

التاء كما ابدلوا في افتعل. لكن هذه لغة قليلة وقياسها ضعيف، من حيث عومل المنفصل معاملة المتصل ، فلذلك لم يبن عليها الناظم واشتراط الاتصال المحض، قال سيبويه : «وأعرف اللغتين وأجودُ ألا تقلبها طاءً، لأن هذه التاء علامة الإضمار، وإنما تجيء لمعنى، وليست تلزم هذه التاء الفعل ، ألا ترى أنك إذا أضمرت غائبا قلت : فَعَلْ، فلم تكن فيه تاءً ، وليست في الإظهار. فإنما تصرف فعل على هذه المعانى، وليست تثبت على حال واحد، وهى في افتعل لم تدخل على أنها تخرج منه لمعنى ثم تعود^(١) لآخر، ولكنه بناء دخلته زيادة لاتفارقة ، وتاء الإضمار بمنزلة المنفصل^(٢)».

والشرط الثانى : أن تكون التاء إثر مُطَبِّقٍ ، وهو على حذف الموصوف ، أى : إثر حَرْفٍ مُطَبِّقٍ ، والمُطَبِّقُ : نواإطباقٍ ، وهو من الحروف أربعة : الصاد والصادُ، والطاء والطاءُ ومعنى الإطباق : أنك إذا وضعت لسانك في مواضع هذه الحروف انطبق لسانك من مواضعهن إلى ماحاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك ، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك^(٣) إلى موضع الحروف . وماعدا هذه الحروف فإنما يحضر الصوت إذا وضعت لسانك في مواضعهن . قال سيبويه : « فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان^(٤) ». و^(٥) يعنى أن الطاء لها موضع الدال وموضع آخر

(١) الأصل : تعود منه لآخر.

(٢) الكتاب ٤/٤٧٢.

(٣) ماعدا (ك) : وبين الحنك.

(٤) الكتاب ٤/٤٣٦.

(٥) عن ك.

هو المفسر بالإطباق ، وهو فضلُ صوتِ الطاء على الدال، ولذلك قال سيبويه :
«ولولا الإطباقُ لصارت الطائف دالاً : والصاد سيئاً، والظاء ذالاً، ولخرجت
الصاد من الكلام، لأنه ليس^(١) من موضعها غيرها^(٢) وماعدا هذه الأربعة هي
المنفتحة.

فإذا تقرّر هذا فنقول : إذا كانت التاء قد وقعت إثر حرفٍ مطبّقٍ لزم ذلك
الحكمُ من الإبدال، فإن لم يكن قبلها حرفٌ مطبّق لم تبدلْ طاءً نحو : اقترب،
واغترب، واعتزل، واختصم، ونحوه. ومثال ما اجتمع فيه الشرطان قولك في
الصاد : اصطبر واصطرف. وفي الصاد : اضطرب، واضطجر. وفي الطاء :
اطلّع واطبّع. وفي الظاء : اظعنّ، واطلّم، ويُنشدُ بيت زهير، أنشد بعضه
سيبويه^(٣):

هو الجوادُ الذي يُعطيك نائله

عَفْواً ويُظلم أحياناً فيَظلمُ

هكذا بالإبدالِ دون إدغام.

والمضارع من هذا والأمر، واسم الفاعل و(اسم^(٤)) المفعول وغيرها، على
حكم واحدٍ، فقد أطلقَ لفظ الافتعال الذي هو الأصلُ للجميع، وهو المصدرُ.

(١) الكتاب : «ليس شيء من ...».

(٢) الكتاب ٤/٤٣٦.

(٣) الكتاب ٤/٤٦٨، وشرح الشافعية للرضي ٢/٢٨٩، وشرح شواهدنا ٤٩٣. والبيت في ديوان زهير
١٥٢.

(٤) عن ك.

٣٨٤ ووجه ما فعلوا من / هذا أن قَصَدَهُم بذلك التقريبُ بين الحروف التي فيها تقاربٌ وتباعدٌ من جهتين ، وذلك أن التاء تقاربُ حروف الإطباق في المخرج، ولذلك أُدْغِمَتِ التاء في جميعها نحو : (هُدِمَتِ صَوَامِعُ^(١)) ، وَضُرِبَتِ ضَرْبَةً، وجاءت طَالِبَةً، وَضُرِبَتِ ظَلَمَةً. وهى تباعدها في أنها الا إطباقٌ فيها، مع أن الصَّاد والضَّاد لا يُدْغَمَانِ فيها، فكَرَهُوا ذلك التباعُدَ مع امتناع الإدغام في البعض بإطلاق، وامتناعه هنا في الثانى. وذلك أنهم كرهوا أن يذهبوا بالإطباق هنا لأنهما في كلمة واحدةٍ مع أن التاء زائدةٌ لو قالوا : مُتَّلَعٌ في مُطَّلَع، الذى أصله : مُطْتَلَعٌ، فكَرَهُوا أن يَغْلِبَ الزائد في ذلك الأصلِ، ولذلك أجازوا (في^(٢)) مُتْتَرِدٍ^(٣) قَلْبَ الثانى للأول، وكرهوا أيضا إبقاء الإطباق فيلزموا الإطباق حرفاً ليس أصله ذلك. وليس حكمُ ما هو من كلمتين كذلك، لأنه عارضٌ قليلٌ، فأرادوا أن يقلبوا التاء حرفاً من مخرجها موافقاً لها في الشدة موافقاً لتلك في الإطباق، وهو الطاء، فقالوا: مُصْطَبِرٌ من الصَّبْرِ، وَمُضْطَرَبٌ من الضَّرْبِ، وَمُظْطَلَمٌ من الظُّلْمِ وَمُطْلَبٌ من الطَّلَبِ . فلزم الإدغامُ في هذا الأخير لاجتماع المثلين والأول منهما ساكن .

فإن قيل : ولعلَّ القلب هنا للإدغام للمقاربة الحرفين .

فالجواب : أنه لو كان كذلك لجاز مُتْلَبٌ كما جاز مُتْرَدٍ^(٣) في مُتْتَرِدٍ، هذا مع أنه لذا لزم قلبُ التاء طاءً من أجل هذه الحروف التى ليست من

(١) الآية ٤٠ من سورة الحج.

(٢) ليست في ك.

(٣) يقال : أترد ثريداً وأترده : اتَّخَذَهُ. وانظر الكتاب ٤/٤٦٨، ٤٦٩.

مخرجها لتقارب ما بينها للمباعدة التي بينهما في الإطباق، فَأَنْ تُقْلَبَ مع الطاءِ طاءً أُخْرَى بذلك وأقرب.

فإن قيل : ظاهرُ كلام الناظم أن الإبدال طاءً هنا لازمٌ، على عادته في إطلاقِ مثل هذه العبارة، يريد بها الوجوب، لأنه قال : «طاتا افتعالِ رُدٌّ» فيظهر أنه حكم واحدٌ يمتنع خلافه. وليس كذلك؛ إذ يجوز في التاءِ مع هذه الحروف الإبدالُ الذي عيّن وإبدالُ آخر :

فأما مع الصاد فتبدلها صاداً فتقول في مصطبر : مُصْبِرٌ، قال سيبويه^(١) : «وحدثنا هارون أن بعضهم قرأ : {فلا جُنَّاحَ عليهما أن يَصْلِحَا بينهما صلحاً^(٢)}. أراد أن يصطلحا. وهي قراءة عاصم الجحدري^(٣)، ولا يجوز هنا أن يُبدَلَ الصاد طاءً فتقول : مُطْبِرٌ، لأن الصاد لا تدعم فيما لس من مخرجها لما فيها من امتداد الصوت الصفيريّ .

وأما مع الضاد فيجوزُ أن تبدلها ضاداً فتقول في مضطجع : مُضْجِعٌ، كما يجوز هنا أن تبدل الضاد طاءً فتقول مُطْجِعٌ. وجاز هنا مُطْجِع وإن لم يَجْزُ في مصطبر مُطْبِرٌ، لأن الضاد ليست في السمع كالصادِ من جهة أن الصغير الذي في الصادِ أكثر في السمع من استتالة الضاد.

وأما مع الظاء فيجوز إبدالها ظاءً فتقول في مُضْطَلَمٌ : مُظْلَمٌ، كما قالوا : مُصْبِرٌ، وكما جاز أيضاً أن تُبدَلَ الظاء طاءً فتقول : مُطْلَمٌ ويُنشَدُ بن بَيْتُ زهير^(٤) :

وَيُظْلَمُ أَحْيَانًا فَيَطْلُمُ

(١) الكتاب ٤/٤٦٧.

(٢) الآية ١٢٨ من سورة النساء.

(٣) المحتسب ١/٢٠١.

(٤) انظر سر الصناعة ٢١٩.

بقلب الظاء طاءً، وعليه أنشده سيبويه^(١). ويروى : فَيَطْلُمُ، بقلب التاء
ظاءً.

وأما مع الطاء فليس إلا وجه واحد.

فَتَرَكَ الناظمُ هذا كُلَّهُ مع جوازه وشهرته، وقد ذكر ذلك في التسهيل
فحصل المسألة تحصيلًا حسنًا. هذا وَجْهٌ من النظر / في كلامه.

٣٨٥

فالجواب^(٢) من وجهين :

أحدهما : أَنَّ هذه الوجوه المذكورة لَاتُعَدُّ في رُتْبَةِ ما ذَكَرَ، وإنما هي
قليلة، فلم يذكرها لذلك.

والثاني - وهو المعتمدُ في الجواب - : أَنَّ هذا الإبدال إنما هو ثانٍ
عما ذكره، فالتاءُ تُبدَلُ طاءً على ما تقدّم ثم تُبدَلُ بعد ذلك. وأيضًا إذا
أُبدِلت بعد ذلك فلإدغام لا لمجرد البدل خاصةً. ولذلك إذا قَرُرَ النحويون
مثل ما قرّر الناظم قالوا : فمن أراد الإدغام للقرب في المخرج والاتفاق في
الإطباق قلب الثاني للأول، أو الأول للثاني، على حسب ما ذكر في السؤال،
لأنه مُوجِبُ الإدغام إنما حَصَلَ بعد الاتفاق في الإطباق لا قبل ذلك؛ إذ
التاءُ - إذا كانت على أصلها - بعيدة من حروف الإطباق فلم تكن لتُدْغَمَ
فيها إدغام المُقَارِبِ مع التباعدِ، ولذلك لَاتُدْغَمَ فيهما الصّاد والضّاد كما
تقدّم. وإذا كان كذلك لم يكن بُدُّ من تقديم إبدال الطاءِ، ثم بعد ذلك
يتقاربُ الحرفان، فمن شاء الإدغام أدغم، فيقلب الأول للثاني، أو بالعكس،
ولأجل هذا قال في التسهيل بعدما قَرُرَ الإبدال المذكور : «وَتُدْغَمُ في

(١) انظر ص : ٣٧٩ .

(٢) الأصل : والجواب .

بدلها^(١) - - يعنى في بَدَلِ التاء - (٢) الظاءُ والذالُ والضادُ^(٣)». ويريدُ أنكَ تقول : اظْلَمْ^(٤)، واطْجَعْ وادْكِرْ. على أنه قد قال : «وقد تُجعل - يعنى التاء - مثل ماقبلها من ظاء أو ذال أو ضاد^(٥) أو حرف صغير .». وليس الكلام هنا في التسهيل، وإنما أتيت بكلامه تائيساً بما^(٦) قاله غيره.

ثم قال : «في ادَّانَ وازْدَدَ وادْكِرْ دالاً بَقِي». الضمير في «بَقِي» عائد إلى التاء المتقدم الذكر، وهو التاء في الافتعال، فيعنى أن التاء المذكورة تُبدَل دالاً في نحو هذه الأمثلة التى هى : ادَّانَ، وازْدَدَ، وادْكِرْ. وهذه الأمثلة أشارت^(٧) إلى أن موجب الإبدال فيها تقدّم الدالِ أو الزاى أو الذال على تاء الافتعال، لأن ادَّانَ افْتَعَلَ من الدَّين :

أصله : ادتان. وازْدَدَ : افْتَعَلَ من الزيادة، أصله : ارْتَدَّ. وادْكِرْ : افْتَعَلَ من الذُّكْرِ، أصله : اذْكِرْ. وقد حصل من هذا الكلام اشتراطُ شرطين :

أحدهما : أن تقع التاء بعد أحدِ ثلاثة أحرفٍ، وهى: الدال، والزاى، والذال. فإن وقعت بعد غيرها لم تنقلب دالاً، فلا تقول في استلم : اسدلم، ولا في انْتَرَدَ^(٨) : انْتَرَدَ ولا في اظلم : اظلم، ولا ما أشبه ذلك، وإن كانت السينُ

(١) التسهيل ٣١٢.

(٢) الأصل : طاء. وفي باقي النسخ : الطاء.

(٣) الذى في التسهيل : «الطاء والذال» فقط.

(٤) في النسخ : اظلم، بالطاء المعجمة.

(٥) «أو ضاد» ليست في التسهيل.

(٦) س : كما.

(٧) الأصل : إشارة.

(٨) انْتَرَدَ، وانْتَرَدَ، وانْتَرَدَ : اتخذ ثريداً.

مع الزاى من مخرج واحد والثاء والظاء مع الذال كذلك. وقد أبدلت بعد الجيم لكن قليلاً فلذلك لم يذكرها مع الثلاثة كقولهم : اجمعوا في اجتمعوا. واجدز في اجتز، من جَزَزْتُ ، أنشد الكسائي، ونسبه الجوهري ليزيد بن الطثريّة، ويقال : بل هو لمُضَرَّسٌ^(١) :

فَقُلْتُ لصاحِبِي : لا تَحْبِسَانَا

بِنَزْعِ أَصُولِهِ ، واجدزُ شَيْحَا

والثاني : أن تكون التاء تاء الافتعال. ويلزم من ذلك أن تكون التاء متصلةً بالزاى أو الدال من كلمة واحدة، فإن كانتا من كلمتين لم يجز ذلك، فلا تقول في أحرز تالداً : أحرزُ دالداً، ولا في انبذ تالداً : انبذُ دالداً. ولا ما أشبه ذلك وعلى ذلك أيضاً لا تقول في حَزَزْتُ : حَزَزْدُ، ولا في حَدَدْتُ : حَدَدُ، ولا في نَبَذْتُ : نَبَدُ. وإن لم تكن تاء افتعل لم تبدل أيضاً إلا أن يشد من ذلك شيء نحو : دَوَلَجٍ في تَوَلَجٍ^(٢) فإذا توفّر الشرطان / ٢٨٦ قلت : أدان، من الدين، افتعل منه وازداد، كذا، وادكر، كذا : ادعى من الدعوى، وادرى، من الدراية، قال^(٣) :

وماذا يدري الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعين!

(١) الصحاح : جزز. والبيت في سر الصناعة ١٨٧، وشرح الشافعية للرضي ٢٢٨/٢، وشرح شواهد: ٤٨١، وقد ذكر البغدادي عن ياقوت وابن برى أن البيت لمُضَرَّسٌ بن ربيعٍ الفقعسي وهو في ديوانه ٦٥.

يقول : لا تقلع أصول الحطب وعروقها، واكتف بقطع الشيع فهو أسرع وأسهل.

(٢) التولج : المكان الذي تلج فيه. والثاء فيه بدل من الواو، انظر الكتاب ٣٣٣/٤، وسر الصناعة ١٠٤ - ١٠٥، ١٤٦، ١٨٧.

(٣) سحيم بن وثيل، والبيت في سر الصناعة ٦٢٧، أمالي السهيلي ٦٥، وشرح الكافية للرضي ٢٨٣/٣، والخزانة ٨/٦٥.

وفي القرآن الكريم : { وادكر بعد أمة^(١) }، وفيه : { فهل من مدكر^(٢) } .
وفيهِ : { وازدادوا تسعاً^(٣) } . وهو كثير .

ثم في ادكر من هذه المثل فائدة زائدة على ماتقدم من الاشتراط، وهي أنه أتى بالذال مدغمة في الذال، وذلك أن الأصل كان أن يوتى بها غير مدغمة فيها فيقول واذكر، لأن الإدغام ليس من شأنه في هذه المسألة كما لم يذكره في اطم، واصبر، واطجع. وهم قد أجازوا اذكر، فكيف يأتي به مدغماً؟ قال ابن جني : قال لي أبو علي : وأجاز بعضهم^(٤) : اذكر، لأن تاء افتعل لايلزم أن يجيء قبلها ذال أبداً، فأشبهت اقتتلوا في البيان . يقول : كما أظهروا اقتتلوا مع تحرك^(٥) التاعين، لأنه لايلزم أن يكون بعد تاء افتعل تاء أخرى^(٦) نحو : احتلم واغتم كذا حال اذكر، فقلبو التاء دالاً للتقريب، ولم يدغموا، لأنه لايلزم أن يكون قبل التاء ذال نحو : استلم وابتسم^(٧) . وحكى المازني^(٨) :

(١) الآية ٤٥ من سورة يوسف.

(٢) الآية ١٥ من سورة القمر.

(٣) الآية ٢٥ من سورة الكهف.

(٤) بعده في بعض نسخ المنصف : «وهو أبو عمر الجرهمي».

(٥) في النسخ : تجرد.

(٦) في المنصف : أبداً.

(٧) المنصف ٣٣١/٢.

(٨) كذا في النسخ، والنص عن سر الصناعة ١٨٧، وفيه - في بعض نسخه - : حكى أبو عمر، وفي أخرى : أبو عمرو. ومثل هذا في الممتع ٣٥٧. على أن في المنصف ٣٣٠/٢ قال المازني ممثلاً لقب التاء دالاً بعد الزاي : ازجر، ومزجر.

«أَذْذَكَرُ فَهُوَ مُذْذَكِرٌ»، قال أبو حَكَّاءَ^(١):

وَالْهَزْمُ^(٢) تُذْزِيهِ أَذْذِرَاءُ عَجَبًا

فإذا كان هكذا فكان من حَقِّه أن يقول : وأذْذِرِكِر. لكن قصد الناظم أن يذكر ماهو الأشهر في الكلام والمعتمد في اللغات، ولاشك أن^(٣) مثل به من الإدغام هو الوجه الأوضح، وهي لغة القرآن، وقد نصَّ النحويُّون على أنها الأولى، وإذا كان أشهر من غيره مع حصول المقصود من الإبدال دالًّا كما تقدَّم كان اقتصاره على ما اقتصر عليه على ما ينبغي. ووجه ما عملوا من هذا أن الزاى لما كانت حرفًا مجهورًا (و)^(٤) كانت التاء مهموسة، والدالُّ أختُ التاء في المخرج وأختُ الزاى في الجهر، قَرَّبُوا بعض الصَوْتِ من بعض، فأبدلوا من التاء أشبه الحروفِ من موضعها بالزاى، وهي الدال، فقالوا : ازدَجَرَ وكذلك الدالُّ في اذتكر مجهورٌ، والتاء مهموسة، فأبدلوا التاء دالًّا لأنها أختها وأخت الدال في الجهر، فقالوا : اذْذَكَرَ، ثم أبدلوا للإدغام فقالوا : اذْذَكَر .

وأما أدأن فقد يُقال : إن الإبدال فيه للإدغام فكيف يدخله في هذا الباب ويجابُ عنه بما تقدَّم في مُطْلَبٍ من أنه لو كان الإبدال للإدغام لقالوا : اتأن في أدأن، وقد حَصَلَ أن الدالَّ إنما تُبْدَلُ من التاء خاصةً.

وههنا انتهى ما قصد ذكره من الإبدال القياسي، وماتبعه من غير

القياسي.

(١) سرُّ الصناعة ١٨٧، والممتع ٣٥٨، وشرح المفصل ١٥٠/٨٠، واللسان : ذكر، وقبله :

تُنْحَى على الشوك جُرْأًا مَقْضَبًا

يقال : انحى على السكِّين : عَرَضَ، والجُرْأُز والمَقْضَبُ : القاطع. والْهَزْمُ : ضرب من الحمض

فيه ملوحة. وتذرية : تطيره وتذهب.

(٢) في الأصل : والهمز، وفي غيره : والهم. والمثبت عن مصادر التخريج.

(٣) سقط من الأصل، ت.

(٤) سقط من س .

ثم شرع في الكلام على الإعلال بالحذف فقال :

فصل

فَأَمَرَ أَوْمَضَارِعَ مِنْ كَوَعَدَ

أَحْذِفْ ، وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ أَطْرَدَ

فَأَمَرَ أَصْلُهُ : فَأَءَ أَمَرَ، لَكِنَّهُ حَذَفَ إِحْدَى الْهَمْزَتَيْنِ كَرَاهِيَةً

اجتماعهما وإن كانتا من كلمتين، والمحذوفة هي الثانية في القياس عند طائفة، لأنها التي وقع^(١) بها الثقل، والأولى عند طائفة، وهو مثل قراءة أَبِي عَمْرٍو^(٢) : (جَا أَمَرْنَا)^(٣)، و(جَا أَشْرَاطُهَا)^(٤).

وفا : منصوبٌ بأَحْذِفْ. وقوله : «من كوعَدَ»، الكاف فيه اسمٌ

لدخولِ حرفٍ/ الجرُّ عليها وهو مِنْ، فصار مثل قوله، أنشد سيبويه^(٥) : ٣٨٧

وصاليات ككما يُؤْتَفَيْنِ

واعلم أَنَّ الإعلال بالحذف قليلٌ، ولذلك لا تجده مُطَرِّدًا. إِلَّا فِي

مواضع قليلة وإنما الغالبُ وقفُه على السماع، إذ لم يكثر كثرة يسوغ

(١) الأصل، ت : قرئه بها للثقل.

(٢) قرأ أبو عمرو بإسقاط الهمزة الأولى من الهمزتين المجتمعتين من كلمتين والمتفقين في الحركة، انظر النشر ٣٨٢/١ - ٣٨٣، والإقناع ٣٨٢، وشرح الشافية للرضي ٦٥/٣.

(٣) الآية ٤٠ من سورة هود.

(٤) الآية ١٨ من سورة محمد.

(٥) الكتاب ٣٢/١، ٤٠٨، ٢٧٩/٤، والخصائص ٣٦٨/٢، والمنصف ١٩٢/١، ١٨٤/٢، ٧٢/٣، وسر الصناعة ٢٨٢ - ٣٠٠، وشرح الكافية للرضي ٣٨٧/١، ٣٦٤/٢، ٣٢٥/٤ - والخزانة ٣١٣/٢، ١٥٧/٥، ١٩١/١٠، وقاله خطام المجاشعي.

والصاليات : الأثافي، جمع أثفية، وهي ما يوضع عليه القِدْرُ، وهي ثلاثة، يريد أنها صليت بالنار حتى استوت.

وسياتي هذا البيت في شرح بيت الألفية الذي يلي هذا، وهو قوله :

وحذف همز أفعل استمرَّ في مضارع وبَيَّنَّتْ متصف

فيها القياس، وأكثر ماتجده في اللام نحو : أَخْرَ، وَأَبْرَ، وَيَدْرَ، وَدَمْرَ، وَشَاةٍ، وَشَفَاةٍ، وَأَمَّةٍ وَيَقْلُ في الفاء نحو : رِقَّةٍ، وَعِدَّةٍ، وَزِنَّةٍ، وَجَهَّةٍ. وأقلُّ من ذلك الحذفُ في العين نحو سَهٍ، وشَاكٍ، ولاثٍ، وهَارٍ، أَصْلُهُ : سَتَهُ، وشَاثَكَ، ولاثُثَ، وهائِثِرَ، وكذلك : مُذً، أَصْلُهُ : مُنْذُ. وأكثر الحروف حذفاً حروف اللين الثلاثة، والهمزة، والهاء، والحرف المتصل بمثله. فالألف نحو : علام تفعل؟ والياء نحو : أصاب الناس جَهْدُ، ولو تَرَ ما الصبيان^(١)؟ والواو نحو عِدَّةٍ وَزِنَةٍ، والهمزة نحو : ترى، ويرى، وأَكْرَمُ، وبُرَاءٌ في بُرَاءٍ. والهاء نحو : شفة، وشاةٍ واستٍ، والحرف المتصل بمثله نحو : ظَلَّتْ في ظَلِلْتُ، وأَحَسْتُ في أَحْسَسْتُ .

ولما كان (هذا)^(٢) الحذف على قسمين، حذفٍ قياسي، (وحذفٍ غير قياسي)^(٣) ، وكان غير القياسي موقوفاً على النقل، إنما يتلقى من أهل اللغة، وإنما يتكلم عليه النحوي من حيث التوجيه أو بالعَرَضِ، والقياسي هو الذي يَعْنِيهِ الكلامُ فيه ، تعرَّضَ الناظم للكلام على القياسي منه وترك غيره ، إلا ما كان له كثرةٌ ما وشهرةٌ، وربما قيل في مثله بالقياس. وجملة المواضع القياسية في الحذف على ما ذكره هو في التسهيل وغيره حَذْفُ فاء المضارع والأمر من نحو وَعَدَ، وحذفها من المصدر الذي على فعله منه أيضاً. وحذف^(٣) همزة أفعل من المضارع والجاري عليه. وهذه ثلاثة مواضع نصُّ هنا عليها، ورابعٌ تكلم عليه في هذا النظم في باب الوقف، وهو حَذْفُ أَلِفٍ ما الاستفهامية. وهذا في الحقيقة سماعٌ، لكنّه مضبوطٌ بقانونٍ مختصُّ به. وزاد في التسهيل حَذْفُ عَيْنٍ فيَعْلُولُ،

(١) التسهيل ٣١٥.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الأصل، ت : في حذف.

وزاد غيره حذف عين فَيُعْلَنَ وَيُفْعَلُ ، وجعله في التسهيل محفوظاً . فإِذَا
 إنما ترك مما ذكره في التسهيل فَيُعْلَوُ (١) خاصةً ، وهو قليل الاستعمال
 ليس من جلائل المهمات في العربية ذكره ، فتركه ، وكان أولى منه فَيُفْعَلُ
 لكثرة وِدْوَرَانِهِ على ألسنة لو كان عنده قياساً . أمّا مايجرى مجرى المقيس
 فَظَلَّتْ وَقَرْنَ ، وسيذكرهما الناظم .

ولنرجع إلى لفظه ، فقوله : «فأمر أو مضارع».. إلى آخره ، يعنى أن
 الفعل (٢) المضارع وفعل الأمر إذا كانا من الأفعال التى ماضيتها من نحو :
 وَعَدَ ، حُدِفَتْ فيهما الفاء وجوبا ، وذلك نحو : يَعدُّ وعدٌ ، وَيَزِنُ وزنٌ ، وَيَرِدُّ وِردٌ ،
 لأنها من وَعَدَ وَوزَنَ وَوَرَدَ . وكذلك : يَسمُ وِسمٌ ، أصلها : يَوعِدُ وأوَعِدُ ، وَيوزِنُ
 وأوِزِنُ . وكذلك سائرهما ، لكن حُدِفَتْ الواو في الأصل مع الياء التى
 للمضارعة استثقالا لوقوعها في فعلٍ بين ياءٍ مفتوحةٍ وكسرةٍ إذا قلت :
 يَوعِدُ . أمّا وقوعها في الفعل فهو ثقيل والاسم أخفُ منه ، ووقوعها بين الياء
 والكسرة لتجانسِهما ومنافرة الواو لهما / والياء مفتوحةٌ ، والفتحة من
 ٣٨٨ الألف ، والألف قريبة من الياء ، ولذلك رجعت الواو إلى الياء إذا وقعت بعد
 الألف في مصدر الفعل المَعْلَ نحو : حالت حيالاً ، وقامت قياماً ، وصَحَّتْ في
 مثل العِوضِ والحِوَلِ ، كما تقدّم قبل ذلك ، فصارت هذه الأشياء مَظَنَّةً
 للاستثقال عند بقاء الواو ، فَحُدِفَتْ ، وهذه هى العلة . ثم حُمِلَ المضارعُ نو
 الهمزة أو النون أو التاء على ذى الياء وإن لم يكن هناك ياءً مفتوحةً ،
 لأنهم لو قالوا : أنت تَوعِدُ ، وهو يَعدُّ ، لاختلف المضارعُ ، فكان

(١) التسهيل : ٣١٤ .

(٢) الأصل : فعل .

يكون تارةً بواو، وتارةً دونها^(١)، فحافظوا على المجانسة في الفعل ليجرى على أسلوب واحد في أنواع مصرفاته. ومثله حذف همزة يكرم وأكرم الآتي إثر هذا. ثم حُمِلَ الأمرُ على المضارع في هذا الحكم لأنه يجرى عليه في غالب أحكامه لكن هذا الحكم لا يكون إلا بوجود الأوصاف التي نبه عليها بالمثال حيث قال : «مَنْ كَوَّعَدَ» فإذا كان المضارعُ والأمرُ من الماضي الذي على هذا الوصف ثَبَتَ الحكمُ وإلا فلا يثبت، وجُمِلَتِ الأوصافُ التي اشتمل عليها هذا الفعلُ أربعةً :

أحدها : أن يكون ثلاثياً لارباعياً ولا ما فوق ذلك ، فإنه إن كان رباعياً أو فوق ذلك ثَبَتَتْ^(٢) الواو، فإذا كان الماضي على أفعل نحو : أُوْعِدَ، قلت في المضارع : يُوْعِدُ، وفي أُوْرَثُ : يُوْرِثُ. وكذلك الأمر تقول : أُوْعِدْ وأُوْرِثْ، ونحو ذلك، فلا تحذف البتة، وَوَجَّهَ ذلك وجهان :

أحدهما : أن يُوْعِدَ أصله : يُؤْوَعِدُ مثل يُؤَكْرِمُ، فلما حذفوا الهمزة للعلّة التي تُذَكِّرُ بعدُ إن شاء الله - تعالى - أرادوا ألا يجمعوا على الكلمة حَذَفَ الفاءُ وحَذَفَ الهمزة الأولى، بخلاف يَعِدُ فإنه لم يُحَذَفْ منه شيءٌ، فجاز الحذفُ منه.

والثاني : أن مضارع مازاد على الثلاثة على طريق (واحد^(٣)) لايتغير، وليس كذلك مضارع فَعَلَ، لأنَّ بابه أن يجيء على يَفْعَلُ وعلى يَفْعَلُ وعلى يَفْعَلُ مع حَرَفِ الحلق، فلما لم يلتزم فيه يَفْعَلُ كان هذا تغييراً حاملاً على تغيير آخر، وقد كثر في كلامهم (وجود^(٣)) التغيير حيث تَغْيِيرُ آخرُ غيره، كحذفهم ياء فَعِيلَةٍ وفَعِيلَةٍ في النسب باطرادٍ للزوم حَذَفِ الهاء، فإذا كانت الكلمة بغير هاءٍ لم تُحَذَفْ إلا شذوذاً وليس بينهما في الثقل زيادة. قال ابن الضائع : ولهذا صار

(١) الأصل : بدونها.

(٢) ك : تثبت.

(٣) سقط من ك.

النحويون يقولون : التغيير يَأْتِسُ بالتغيير قال : وهو^(١) صحيح بالنظر إلى هذا المعنى، ولهذا لم يُغَيَّر عند سيبويه^(٢) يوضُّو، لأنهم كرهوا حَذْفَهُ، لأنه يجيء على طريقة واحدةٍ لا تَتَغَيَّر، ولم يُغَيَّرْوه إلى يَفْعَلِ لأنه لا يكون مضارعاً له كما يكون لِفَعَلَ. وعلى اعتبار هذا الشرط لو بنيت من الوعد مثل دحرج فقلت وَعَدَدَ، ثم بنيت المضارع منه لقلت : يُوْعَدُّ وفي وَزَنَ : يُوزَنُ. ولا تقول : يُعَدُّ، ولا : يُزَنُ. وإن وقعت الواو بين ياءٍ وكسرةٍ - لأمرين ، أحدهما : ضمُّ الياء وقد تقدّم أن الفتحة لها تأثيرٌ ما في الحذف. والثاني : أنك لو حذفْتَ لزال الغرض / المطلوب من الإلحاق؛ إذ ٢٨٩

صارت الواو في مقابلة الدال من يُدَحِّرَج، فلم يكونوا لِيَخْلُوا بما قصدوا من الإلحاق. وهذا كما قاله ابن جنى في بناء مثل دحرج من الأخذ إذ تقول في المضارع : يُؤْخَذُ، ولا تحذف الهمزة كما تحذفها في يؤكرم فتقول : يُكْرَمُ^(٣).

والثاني^(٤) : أن تكون فائؤه واواً كما تقدّم تمثيله، تحرزاً من أن تكون همزةً أو ياءاً. أما إن كانت همزةً فلا تحذفها وإن وقعت بين ياءٍ وكسرةٍ أو لم تقع كذلك، فتقول في مضارع أَخَذَ : يَأْخُذُ، وفي مضارع أَبَقَ : يَأْبِقُ. ولا تقول : يَخْذُ، ولا : يَبِقُ وكذلك الأمر، فتقول في الأمر من أَبَقَ : ابْقِ، ومن الأمن : ائمنْ، ومن أَفْلَ يَأْفُلُ : اوقُلْ يابْدُرُ. وكذلك ما أشبهه. إلا أنه شذٌّ من هذا ثلاثة من أفعال الأمر، وهي : خذ، وكلّ،

(١) الأصل : وهذا.

(٢) الكتاب ٥٣/٤.

(٣) المنصف ١٩٣/١ - ١٩٤.

(٤) أي : من الأوصاف الأربعة التي اشتمل عليها التمثيل بَوَعَدَ.

ومُرْ، ^(١)مع أن المضارع لم تحذف منه، وإنما تقول : يأخذ، ويأكل، ويأمر، فكان الأصل فيها : أَوْخِذْ وَأَوْكِلْ وَأَوْمِرْ^(١)) فالتزموا حذف الهمزة التي هي فاءٌ، وسقطت ألفُ الوصل حين وليها المتحرّك . إذا بدأت بها أو وصلت بها بغير الواو والفاء، فإن وصلت بها بهما فلك في مُرٍّ وجهان : الإثبات، فتقول : وَأُمِرٌّ، فَأُمِرٌّ - وهو أجودٌ - ولك أن تقول : فَمُرٌّ ومُرٌّ. وأما خُذْ وكُلْ فإنما تتركها على حالها من الحذف وهذا شاذٌ لا يُقاسُ عليه غيره، قال في التسهيل : إلا في الشعر لمكان الضرورة^(٢). كقوله^(٣):

فإن نحن لم ننهض لكم فنُبِيرَكم

فَتُونَا فَقُودُونَا إِذَا بالخزائم

وأما إن كانت الفاء ياءً فكذلك أيضاً لاتحذفها وإن وقعت بين ياءٍ وكسرةٍ، نحو : يَعرِ يَيعرِ. «يَسِرُ يَيسرُ، وَيَنعُ يَينعُ». وذلك لأنَّ الياء أخفٌ عليهم^(٤) من الواو لقربها من الألف، والواو ليست كذلك، لأنها تحتاج في إخراجها إلى تحريك شفتيك قال سيبويه : فجرى ذلك مجرى تحريك بعض جسدك، والياء مخرجها من وسط الفم والعمل فيها أخفى، وقد جاء فيها الحذف شاذاً، حكى سيبويه شذوذاً : يئسَ يئسُ كيعدُ، وبها شبهها سيبويه^(٥).

(١) سقط من الأصل.

(٢) التسهيل ٣١٤.

(٣) لم يقع لي. وفي س : وفترنا. ويبدو أنه أمر من أتى يأتى، والأصل : فأتونا، ثم حذفت الهمزة ضرورة.

والخزائم : جمع خزيمة، والخزامة : البرة من الشعر. والبرة : التي تجعل في أحد المنخرين، وهي من صُفْرِ.

(٤) الأصل، ت : عليه.

(٥) الكتاب ٤/٥٤، ٣٣٩.

والثالث : أن يكون (المضارع)^(١) على يَفْعَل - بكسر العين - لأنه إذا كان كذلك تمكّنت العلّة المذكورة، من وقوع الواو بين ياء وكسرة، فلو كان المضارع على يَفْعَل أصلاً غير مُحَوَّلٍ لم تُحَذَفْ، فتقول في مضارع وَجَل : يَوْجَل. وفي مضارع وَحَل : يَوْحَل، ولا تُحَذَفْ. وكذلك إن كان (على)^(٢) يَفْعُل - بضم العين - نحو : وضُوْ يَوْضُوْ، ووقَح يَوْقَح؛ قال ابن جني : «سألت أبا عليّ وقت القراءة عليه^(٣) فقلت : هلاً حُذِفَت الواو من يَوْطُوْ ويَوْضُوْ لوقوعها بين ياء وضمّة^(٤)»، على أن الضمة أثقل من الكسرة؟ فقال : إنما جاء هذا تاماً ولم تُحَذَفْ واؤه لأنّ باب فَعُل لا يأتى مضارع^(٥) إلا على بناء واحد وهو يَفْعُل، نحو : ظَرْف يَظَرْف، وشَرْف يَشَرْف، وما كان على فَعَلَ فإن مضارعه يختلف نحو : ضَرَبَ يَضْرِبُ، وقتل يقتل، وسأل يسأل، فلما كان مضارع فَعَلَ يختلف جاز فيه حَذْف الواو : نحو : يَعُدُّ، ولما كان مضارع فَعُل لايجئ إلا على يَفْعُل لم تُحَذَفْ واؤه لئلا يختلف^(٦)». قال : «وقد لوح أبو عثمان إلى هذا المعنى بقوله : فهذا يجري مجرى ظَرْفٍ/، أى : لا يختلف كما لا يختلف ظَرْف يَظَرْف (ووطُوْ، يَوْطُوْ)^(٧) وشَرْف يَشَرْف، ولكنه لم يُخَلِّصه تخلص^(٨) أبى عليّ»، قال : «ولمثل هذه المواضع يُحْتَاج مع الكتب إلى الاستاذين»^(٩) . انتهى كلام ابن جني .

(١) عن س، ك.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) في المنصف : «وقت القراءة عن هذا».

(٤) بعده في المنصف : «كما حُذِفَت في تعدٍ لوقوعها بين ياء وكسرة».

(٥) الأصل، ت : مطاوعه.

(٦) في المنصف : «لئلا يختلف الباب».

(٧) ليس في المنصف.

(٨) في المنصف : «ولم يُخَلِّصه تخلص».

(٩) المنصف ١ / ٢٠٩ - ٢١٠ .

«ولثل هذه المواضع يُحْتَاجُ مع الكتب إلى الأستاذين»^(١). انتهى كلامُ ابن جنِّي.

وزعم ابن عصفور أنه (إنما)^(٢) لم يُحَذَفْ يَوْضُؤٌ وَيُوطُؤٌ لأن الواو بين ياء وضمّة أخف. قال ابن الضائع : وليس كذلك، بل يَوْضُؤٌ أَثْقَلُ من يَوْعِدُ، لو قيل. قال وإنما سببُه ماتقَدُّمُ، وبه عللُ سيبويه. يعنى ماذكرته عن ابن جنِّي والفارسيّ. وقد شَدُّ من هذا قولهم : يَجُدُ^(٣)، فى مضارع وَجَدَ، فحذفوا فاءه^(٤) مع كونه على يَفْعُلُ ، (وهى)^(٥) لغة عامريّة ، وعليها جاء قول ليبيد العامريّ^(٥) :

لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بِشَرِيَّةٍ

تَدْعُ الصُّوَادِي لَا يَجُذْنُ غَلِيلاً

وكانهم حملوا هذه اللغة على اللغة الفُصْحَى فى الحَذْفِ. قال الفارسيّ فى التذكرة : لم يجز أن تصحَّ الواوُ فى يَجُدُ كما صحَّت فى يَوْضُؤُ ، لأن الضم لايلزم لقولهم^(٦) : يَجُدُ ، فإذا كانوا لم يصحَّحُوا الواو فى يَطَأُ وَيَسَعُ كما صحَّحوها فى يَوْجَلُ ، لأنَّ الفتحة مُجْتَلَبَةٌ من أجل حرف الحلق، وإن كانوا لم يستعملوا الكسر كما استعملوا الكسر من يَعْدُ، فالأ يَصَحُّ من يَجُدُ مع استعمالهم نَجْدُ أَجْدَرُ وأولى .

(١) المنصف ٢٠٩/١ - ٢١٠.

(٢) سقط من س.

(٣) الكتاب ٥٤/٤.

(٤) الأصل ، ت : ياء.

(٥) كذا نسبه المؤلف إلى ليبيد متابعاً للجوهريّ فى صحاحه، ومثله صنع الرضىّ فى شرحه على الشافيه ١٣٢/١. ويقول ابن برى: إن البيت لجريرو. وهو فى ديوانه ٣٦٤. والبيت فى سر الصناعة ٥٩٦، والمنصف ١٨٧/١، وشرح البغدادي لشواهد الشافيه ٥٣ - ٥٧.

(٦) الأصل : من قولهم.

ثم أن هذا الكسر فى المضارع تارة (يكون)^(١) ملفوظاً به، وتارة يكون مقدراً، فالملفوظ به نحو ماتقدم، والمقدر هو الذى يكون فى الأصل كذلك، إلا أنه فُتِحَ لعارضٍ اقتضى ذلك، كقولك : يَطَأُ وَيَسَعُ أصله يَوطِئُ وَيُوسِعُ ، فوقع الإعلال بحذف الواو، ثم فتح لأجل حرف الحلق فقليل : بَطَأَ وَيَسَعُ، ودليل ذلك أنه لو كان على يَفْعَلٍ فى الأصل لم تُحذف منه الواو، بل كنت تقول : يَوطِئُ وَيُوسِعُ، كما قلت : يَوجَلُ وَيُوحَلُ .

فإن قيل : إن الماضى منه على فَعِلٍ، وليس قياسه إلا^(٢) يَفْعَلُ فكيف يكون الأصل هنا يَفْعِلُ؟

فالجواب : أن الخليل^(٣) جعل هذا مما جاء من المَعْلُ على فَعِلٍ يَفْعِلُ نحو: وَمَقٍ يَمِقُ، وَوَثِقٍ يَثِقُ، وَوَرِمٍ يَرِمُ، وَوَرِثٍ يَرِثُ، وَوَلِهٍ يَلِهُ، وَوَفِقٍ^(٤) يَفِقُ، وَوَحَرَ يَحِرُ^(٥)، وَوَعَرَ يَغَرُ وَيُوعَرُ - وَيُوحَرُ أيضاً^(٥) - وَوَعِمٍ يَغِمُ وَيُوعِمُ. فهذا مما يؤنس بمجئِ فَعِلٍ على يَفْعِلٍ، لكن حرف الحلق إذا جاء لاماً تُفْتَحُ له العين، هذا إذا كان الماضى منه فَعِلٍ، فإن كان فَعَلَ فلا إشكال نحو : وَضَعَ يَضَعُ ، وَوَقَعَ يَقَعُ، وَوَدَعَ يَدَعُ وأما يَذَرُ فمن هذا أيضاً لكن حُمِلَ على يَدَعُ^(٦) الذى فى معناه؛ إذ ليس لفتح عينه علّة سوى ذلك، لأنّ لامه ليست بحرفٍ حلقى . وكذلك عينه، كما كان لنحو قرأ يقرأ وذَهَبَ يذهبُ

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل، ت : لا يفعِل.

(٣) انظر المنصف ٢٠٧/١.

(٤) يقال : وَقَفْتُ أَمْرَكَ : وَقَفْتُ فِيهِ .

(٥) وَحَرَ صدره على يَحِرُ وَيُوحَرُ : وَغَرَّ ، وَالْوَحَرُ : الغيظ والحقد وبلاجل الصدر روساوسه.

(٦) انظر شرح الشافية للرضي ١٣١/١.

والذى يُدْخِلُ هذا النوعَ تحت إشارة الناظم أنه أتى بِوَعَدَ، ولاشكَّ
 أن مضارعه على يَفْعَلُ، فكَذَلِكَ إِذَا قِيلَ لَكَ : مَاوِزْنَ يَضَعُ/ مضارع وَضَعَ؟
 ٣٩١ فَإِنَّكَ تَقُولُ : يَفْعَلُ لَأَنَّكَ إِمَّا أَنْ تُجِيبَهُ عَلَى الْأَصْلِ أَوْ عَلَى اللَّفْظِ، وَاللَّفْظُ
 لَيْسَ بِمَرَادٍ لَأَنَّهُ يَعْلُ، وَالْأَصْلُ يَفْعَلُ بِالْكَسْرِ، فَلَا بُدَّ أَنْ تُجِيبَهُ عَلَى الْأَصْلِ،
 فَقَدْ دَخَلَ فِي مَعْنَى مُضَارِعٍ وَعَدٌ^(١).

والرابع : أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ كَوَعَدَ، تَحَرُّزًا مِنَ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ
 فَإِنَّهُ لَا تَحْدَفُ وَآوَهُ بَلْ تَقُولُ : يُوعَدُ وَيُوزَنُ وَيُوسَمُ، وَذَلِكَ لِفَقْدِ الْعِلَّةِ الَّتِي
 لِأَجْلِهَا حُذِفَتْ فِي مَوْضِعِ الْحَذْفِ ، وَهِيَ وَقُوعُ الْوَائِ بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ. قَالَ
 ابْنُ جَنَى : «وَفِيهِ عِلَّةٌ أُخْرَى، وَهِيَ أَنَّ مُضَارِعَ فَعِلٍ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلِيَّ يَفْعَلُ،
 فَجَرَى ذَلِكَ مَجْرَى شَرْفٍ فِي لَزُومِ مُضَارَعَةٍ وَزَنًا وَاحِدًا، فَصَحَّتْ فِي يُوعَدُ
 كَمَا صَحَّتْ فِي يُوَطُّوْا لِأَنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ الْبَابُ». قَالَ «هُوَ مُتَنَزِعٌ مِنْ قَوْلِ أَبِي
 عَلِيٍّ فِي يُوَطُّوْا وَيُوضُّوْا»^(٢).

فَإِنْ قِيلَ : قَدْ زَعَمَ النَّحَاةُ أَنَّ فِعْلَ الْمَفْعُولِ^(٣) ثَانٍ عَنْ فِعْلِ الْفَاعِلِ
 وَمَغْيِيرٌ مِنْهُ، وَلِذَلِكَ جَرَى عَلَى حُكْمِهِ فِي مِثْلِ سُوِيرَ وَقُوُولَ نُونٍ إِعْلَالٍ وَلَا
 إِدْغَامٍ كَمَا إِذَا قُلْتَ : سَائِرَ وَبَايَعَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي نَحْوِ يَطَّأُ وَيَسْعُ وَيَقَعُ وَيَدْعُ
 أَنَّ الْحَرَكَةَ الْمُنْتَقِلَ إِلَيْهَا عَنِ الْأَصْلِ لَا تُرَاعَى، وَأَنَّ الْمُرَاعَى هُوَ الْحَرَكَةُ
 الْأَصْلِيَّةُ، فَلِهَذَا وَجِبَ الْحَذْفُ، فَكَانَ الْوَاجِبُ عَلَى قِيَاسِ هَذَا كُلُّهُ أَنْ تُحْدَفَ
 وَآوَ نَحْوِ يُوعَدُ، لِأَنَّ الْأَصْلَ يَعْدُ، وَهَذَا التَّغْيِيرُ طَارِئٌ عَارِضٌ.

(١) الْأَصْلُ : وَضَعَ.

(٢) الْمُنْصَفُ ٢١٠/١.

(٣) الْأَصْلُ : الْفَاعِلُ.

فالجواب : أن كل مضارع من ثلاثي هو فعل مفعول فإنما يكون على يُفَعِّلُ أبداً لا ينكسر، ولما كان منه ما لا يصح أن يجرى فيه هذا الإعلال لخلوه في الأصل عن موجبه، وذلك مضارع فعل وفعل كيوحل ويوجل، ويوضو ويوقح ، تقول : هذا مكان يوحل فيه ويوقح فيه، وكان البناء واحداً في الجميع، كرهوا اختلافه بالصحة^(١) في بعض (و)^(٢) الإعلال في بعض، فحملوه محملاً واحداً، وطردوا فيه حكم الصحة حملاً لما فيه موجب الإعلال علي ما فقد فيه، وآثروا مع ذلك التصحيح على الإعلال لأنه الأصل، قاله ابن عصفور، وهو منتزع من تعليل ابن جنى وراجع إلى معناه. وقد شذ من هذا يذر ويدع في يؤذر ويودع ، قال الفرزدق^(٣):

وعض زمان - يا ابن مروان - لم يدع

من المال إلا مسحت أو مجلف

يُروى بضم ياء يدع، وكان الأصل أن يقال : يُودع، من ودع (بمعنى ترك)^(٤) ووجهه الحمل على فعل الفاعل، كأنه اعتبر أنه أصله وأن بناء المفعول عارض، فأبقى، الإعلال بعد التغيير على حاله قبله.

وتم شرط خامس مأخوذ من تخصيصه هذا الحكم بالفعل ؛ إذ مفهوم قوله : «فا أمر أو مضارع» أن فاء غيرهما غير محذوف وإن وقعت الواو فيه كوقوعها في يعد. وهذا صحيح، فإنك لو بنيت مثل يقطين من وعد لقلت : يوعيد،

(١) الأصل: بالضم.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) ديوانه ٢٦/٢، وفيه : أو مجرف. وهو في الخصائص ٩٩/١، والمحتسب ١٨٠/١، ٣٦٥/٢، وشرح الكافية للرضي ٣٥٥/٢، والخزانة ١٤٤/٥.

(٤) عن الأصل، ت.

أَوْ مِنْ وَزْنٍ لَقِلْتُ : يَوْزِينُ ، أَوْ مِنْ وَرَدٍ لَقِلْتُ : يَوْرِيدُ . وكذلك ما أشبهه ذلك^(١) ، فالواو فيها واقعةٌ بين ياءٍ وكسرةٍ كما كانت في يَعِدُ كذلك ، لكنها لما وقعت في الاسم الذي هو أخفُّ من الفعل ثبتت ولم تُحذفْ ، وقد تقدّم قبلُ هذا الأشعارُ بأنَّ كونها في الفعل جزءٌ علّةٌ ، وأيضاً فإنَّ التصريف بالحذف وغيره أمكن في الفعلِ منه في الاسم ، فساغ فيه ما لا يسوغُ في غيره . وإذا ثبتت مع الياء والكسرة كان ثبوتها مع غيرها من الحروف / ٣٩٢ الأخر أجدرَ ، وهي الهمزة والنون والتاء ، فالهمزة كما إذا بَنَيْتَ مِثْلَ أَصْبِعِ من الوعد فإنك تقول : أُوْعِدُ ، ومن الوزن : أُوْزِنُ ، أو مِثْلَ نَرَجِسِ فإنك تقول : نَوْعِدُ ونَوْزِنُ . وكذلك التَوْصِيَةُ والتَّوْدِيَةُ والتَّوْسِيعَةُ . وهذا ظاهر .

ثم يبقى على الناظم توهمٌ شرطِ سادسٍ ظاهرٍ من تمثيله ، مع أنه غير مراد ، وذلك كونُ الماضي على فَعَلٍ ، بفتح العين ، فإنه يوهم أنه يتحرزُ به من مضارع فَعِلٍ إن كان على يَفْعِلُ ، فيكون نحو : وَثِقَ يَثِقُ ، شَاذًا وعلى غير قياسٍ . وليس بصحيحٍ ، بل كلُّ ما كان على يَفْعِلُ - كان ماضيه فَعَلُ أو فَعِلَ - فالحذفُ له لارُمٌ قياساً ، ولا خلاف في هذا أعلمه . وأخذُ هذا الشرطِ أظهرُ من أخذِ كونِ المضارع على يَفْعِلُ ، لأنَّ هذا بالنَّصِّ لقوله : «كَوَعَدُ» ، وذلك باللزم ، إذ كان مضارع وَعَدَ يَعِدُ ، فهذا من التمثيل الموقع في الإشكال .

ويُجاب عنه بأن قصده إلى الأمر والمضارع يدخل له نحو : وَثِقَ يَثِقُ ، وذلك أنَّ المضارع من وَعَدَ على يَفْعِلُ ، فقد دخل له ما كان مضارعه من الأفعال على هذا الوزن . وأما كونه على فَعَلٍ فَيَدُلُّ على إهماله من

(١) الأصل : هذا .

كلامه كَوْنُ المضارع على يَقْعِلُ؛ فَإِنْ فَعَلَ المفتوح العين غير مخصَّوصٍ بِفِعْلٍ، بل مضارعه يأتى على يَقْعِلُ وعلى يَقْعُلُ، فلو كان كَوْنُ الماضى (على)^(١) فَعَلَ مُشْتَرَطًا لكان مناقضًا لاشتراط كون مضارعه على يَقْعِلُ. وأيضًا لا معنى لاستراط كون الماضى على فَعَلَ إذا كان المقصود المضارع والأمر المحمول عليه، فإذا قد ظهر من كلامه سقوط اعتبار هذا المعنى.

ثم قال : «وفى كَعْدَةٍ ذاك اطْرَدَ». ذاك : إشارة إلى حَذَفِ الفاء، والحذف لم يذكره نصًا، وإنما ذكر الفعل المفهوم منه الحذف وهو قوله : احْذِفْ. فأشار إلى مدلول عليه كما يُعَاد الضميرُ عل مدلولٍ عليه بغيره، كقوله تعالى : {وإن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ}^(٢). ومنه قوله^(٣):

إذا نُهِى السُّفِيُّهُ جَرَى إِلَيْهِ

وخَالَفَ والسُّفِيُّهُ إِلَى خِلافٍ

وكافُ «كَعْدَةٍ» اسم أيضًا كقوله : «مِنْ كَوَعْدٍ»، ويُريد أن عِدَّةَ الذى هو مصدر وَعَدَ المذكور وما كان مثله وعلى وَزَانِهِ يجرى فيه من الحذف المذكور ما جري فى فعله.

وقد اشتمل هذا العِقْدُ على التنبيه على أوصاف عِدَّةِ الذى يلزمه ذلك الحكم، وذلك وصفان:

أحدهما : كونه مصدرًا، لأن عِدَّةَ مصدرٌ وَعَدَ يَعِدُ عِدَّةً، فكل ما كان مصدرًا مثله فهو مثله فى الحذف كقوله : وَعَدَ عِدَّةً ، وَوزَنَ زِنَةً ، وَوسَمَ سِمَةً،

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) الآية ٧ من سورة الزمر.

(٣) مجهول. والبيت فى معنى القرآن للفراء ١٠٤/١، والخصائص ٤٩/٣، والمحاسب ١٧٠/١، وخزانه الأدب ٢٢٦/هـ.

وَوَمَقِّ مِقَّةً، وَوَتَّقِ ثَقَّةً، وَوَصَلَ صِلَةً، وما أشبه ذلك، كأنهم استثقلوا وِعْدَةً وَوِزْنَةً، فالزموها الحذف. وأيضاً إذا كانوا يَسْتَثْقِلُونَ الواو بين ياء وكسرة في الفعل والواو ساكنة، كانوا للواو عند كسرها نَفْسَهَا أَشَدَّ استثقالاً، فحوّلوا كسرتها على ما بعدها وألزموها الحذف، لأنهم إن أثبتوها بعد أن سلبوها حركتها احتاجوا إلى ألف الوصل، من حيث كانت ساكنة معرّضة للإبتداء بها، ولايُبتدأ بساكن. ولو جاءوا بألف الوصل - وهي مكسورة - لَزِمَهم قلبُ الواو ياءً لأجل الكسرة قبلها، فكانوا يقولون إِيْعِدْ أو إِيْعِدْةً، فتجتمع كسرتان بينهما ياء ساكنة، فكان يجتمع ما يستثقلون، فحذفوا لذلك. وأيضاً لما كان المصدر قد يعتلّ لاعتلال / فعله، كما تقدّم في الإقامة والاستقامة، وقيام وصيام، أُعِلَّ هذا أيضاً لاعتلال فعله.

٣٩٣

فإن قيل : مصادر الأفعال الثلاثية ليست كذلك؛ بل قد تعتل لاعتلال أفعالها وقد لاتعتلّ، ألا ترى أن وعداً لم يُعَلّ، وفُعُولاً من غُرْتُ لم يُعَلّ حين قلت : غووراً، وهو في غاية الثَقَل، ومن هذا كثير، فكيف يُقال : اعتلّ هذا لاعتلال فعله؟

فالجواب عندهم : أن مصادر الثلاثي لما (لم)^(١) تلزم طريقة واحدة كمصادر ما زاد على ثلاثة لم يَلْتَزِمَ فيه الإعلال (لاعتلال)^(٢) فعله، لكن (إذا)^(٣) اقترن به ثَقَلُ ما وأمكن فيه إعلال لا يَلْبَسُ أَعْلُوهُ، كما فعلوا في

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) سقط من س.

القيام ونحوه. وكذلك فعلوا في عِدَّةٍ لما كسروا الواو، وهي مستثقلة كما تقدم، أعلوا بإلقاء حركتها على الساكن بعدها وحذفوها، كما حذفوها في الفعل، فقالوا : عِدَّةٌ وَزَنُهُ، وصار بقاء الكسرة دليلاً عليها. فإن لم يكن مصدرًا لم يُحذف هذا الحذف، وذلك نحو : وَجْهَةٌ من نحو قوله تعالى : {وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيُّهَا} ^(١)، وهي بمعنى الجهة. وحمله المازني ^(٢) على أنه اسم المكان المتوجه إليه، وعلى ذلك حمله الفارسي في التذكرة والإيضاح، قال في الإيضاح : «ومن جعلها التَّوَجُّهَ كان شاذًا كشذوذ القُصْوَى والقَوَدِ ونحو ذلك». قال : «وهذا في المصدر أبعد لإجرائهم إياه مجرى الفعل، والفعل لم يصح في هذا النحو» ^(٣). يعني فكذا ينبغي ألا يصح المصدر. ومذهب سيبويه ^(٤) - فيما يظهر منه - أنه من المصادر، وأنه جاء شاذًا. وعلى هذا أيضًا إن جاء الحذف في غير المصدر فشاذٌ أو مؤوَّلٌ بأنه مصدرٌ في الأصل، وذلك نحو: الرُّقَّةُ للورق، واللُّدَّةُ على مذهب المؤلف في التسهيل ^(٥)، وذكر غيره أنه مصدرٌ وصِفٌ به» والظاهر عدم ذلك بدليل جمعه على لِدُونٍ، والمصدرُ الموصوفُ به بابه ألا يُجمع.

والوصفُ الثاني : كونُ ذلك المصدرِ على فِعْلَةٍ - بكسر الفاء ولزوم التاء - كما تقدَّم من الأمثلة. وقد اشتمل هذا الوزنُ على ثلاثة أمور :

أحدها : كسرُ الفاءِ، تحرُّرًا من أن تكون مفتوحةً أو مضمومةً، فإن كانت مفتوحةً لم يُحذف شيءٌ كقولك : وَعَدَ وَعَدًا، وَوَزَنَ وَزْنًا، وَوَجَدَ وَجْدًا، وَوَقَدَ وَقْدًا،

(١) الآية ١٤٨ من سورة البقرة.

(٢) الذي في النصف ٢٠٠/٨ أن المازني يراه مصدرًا جاء على الأصل، كما جاء حيوةٌ وضيون على الأصل.

(٣) التكملة ٢٤٦.

(٤) الكتاب ٣٣٧/٤.

(٥) التسهيل ٣١٣.

ونحو ذلك. وكذلك إن كانت مضمومة نحو : وَجَدَ وَجْدًا ، من قوله تعالى : {أَسْكَنُوا هُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ} ^(١). وقد تقدّمت الإشارة إلى اختصاص هذا الحكم بالكسر دون غيره، من استثقالهم الكسر فى الواو مع الإعلال فى الفعل، وأيضاً لما كان للكسرتاثير فى الإعلال فى الفعل دون الضمّ أرادوا أن يكون ذلك فى المصدر - أيضاً - (و) ^(٢) علل سيبويه بأنّه إنما فعلوا ذلك بها مكسورةً كما يُفعلُ بها فى الفعلِ وبعدها الكسرةُ، قال : «فبذلك شُبِّهَتْ» ^(٣). فعلى هذا ما جاء من صلةٍ فى صلةٍ أصله وصلةٌ ، لكنهم أعلّوا كما أعلّوا فى المكسور الفاء، فَحُمِلَ على اللغة الفاشية. وكذلك ما جاء من نحو : قَحَّةٍ فى قَحَّةٍ ، وضَعَةٍ ، فى ضِعَةٍ ، فإِعْلَالُهُم الفاء بالْحَذْفِ ونَقْلِ الحِركة مع أنه غير مكسور العين شاذٌّ لا يُقاسُ عليه، وهذا على ماذهب إليه غير المُبرِّد فى هذين المصدرين من (أَنْ) ^(٤) الأصل فيهما فَعَلَ - بفتح العين - فَأَعْلَأَ، من باب حَمَلٍ بعض اللُّغَاتِ على بعضٍ، كما قالوا : يَجْدُ فى يَجْدٍ، وصِلَةٌ فى / صِلَةٍ. وكذلك ^(٥) قولهم : سَعَةٌ ودَعَةٌ ونحو ذلك إنما أُعِلَّ بالحمل على المكسور.

والثانى : لِحَاقِ التاء عِوضاً من ذلك الحذف كما فى عِدَّةِ الممثلِ به على رأى الجمهور، خلافاً لما رآه الفارسيّ من كونها غير عِوضٍ، بدليل

(١) الآية ٦ من سورة الطلاق.

(٢) عن س. ونص ك : «فى المصدر، وأيضاً علل».

(٣) الكتاب ٣٣٧/٤.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) الأصل : وذلك.

أنها لو كانت عَوْضاً لم تثبت مع المعوّض منه في وَجْهَةٍ. وجوابه ظاهرٌ وذلك لازمٌ فيه كما هو لازم في عِدَّةٍ، فلا يجوز أن يقال : وَعَدَ عِدّاً، ولا وَزَنَ زِنّاً، كما لا يجوز أن تقول في زنادقة زنادقٌ دون ياءٍ - إلا في الضرورة، لأن الهاء^(١) عَوْضٌ من الياء في زناديق، فحيث لزم الحذفُ لزم التعويضُ من غير إشكال نعم، لو دَعَت ضرورة إلى حذف التاء كما قال الشاعر، أنشدته الفراء^(٢):

إِنَّ الْخَلِيطَ أَجْدُوا الْبَيْنَ فَاَنْجَرُوا

وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

قال سيبويه : «وَأَمَّا فِعْلَةٌ - إذا كانت مصدرًا - فإنهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فِعْلِهَا، لأن الكسر بُسُتْقَلُ في الواو». ومضى في التعليل ثم قال : «فإذا لم تكن الهاء فلا حَذَفٌ، لأنه ليس عِوَضٌ»^(٣). ثم قال بعد ذلك : إِنَّ الْحَذَفَ إنما ثبت في المصدر إذا كان على فِعْلَةٍ، لأنه على عِدَدٍ يَفْعَلُ وعلى وَزْنِهِ، لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما أربعة أحرفٍ وثانیهما ساكن، فلما أعلوا ألقوا حركة الواو على ما بعدها، إذ لم يكن قلبها شئً وصارت بمنزلة الهمزة إذا خُفِّفَتْ وقبلها ساكن .

والثالث : كونُ المصدر بِزَنَةِ الْفِعْلِ، بمعنى مقابلة المتحرّك بالمتحرّك، والساكن بالساكن. وهو الذي علّل به سيبويه، فلذلك أتى الناظم بما هو على فِعْلَةٍ مما ثانية ساكنٌ وهو على أربعة بالتاء تحرُّراً من أن يكون الثاني متحرّكاً، أو يكون المصدرُ مزيداً فيه، فإنه إن تحرّك ثانيه كما لو أتى على فِعْلَةٍ لم يُعَلَّ،

(١) الأصل، ت : ألفه.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/٢٥٤، والخصائص ٣/١٧١، وشرح الشافيه للرضي ١/١٥٨، وشرح شواهدهما ٦٤. والبيت للفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب.

(٣) الكتاب ٤/٣٣٦ - ٣٣٧.

فتقول فيه من الوعد: وعدة، وإن زيد فيه فكذلك أيضاً نحو: الوراثة والوفادة (والولادة)^(١)، وما أشبه ذلك، فهذا كله مما اعتبره الناظم في هذا الوصف، وهو ظاهر كما رأيت.

ثم في هذا الكلام نظرٌ من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تمثيله بعدة مُشْكِلٌ، لأن عدة مصدرٌ قد حُذِفَتْ فاؤه، وهو إنما يتكلم في موضع الحذف والاشتراط فيه، فكأنه يقول: «و»^(٢) فيما كان من المصادر محذوف الفاء اطرَد الحذف. وهذا لاحقيقة له، لأنك إذا قلت له: كل ما هو محذوف منه فاحذف منه كان كلاماً غير مُحَصِّلٍ، وأمرًا بتحصيل الحاصل. وأيضاً فهذا^(٣) الكلام يصدق على ما كان حذفه بالسماع لايقاس، فلو ألقيت مكان عدة مثلاً رقةً لكان الأطراد صادقاً، لأن المعنى: كل ما سمع فيه الحذف فالحذف فيه مطردٌ، (و)^(٤) لاشك أنه كذلك ولو لم يوجد منه إلا اللفظان أو الثلاثة. فهذه العبارة (غير مُحَصِّلَةٌ)^(٥)، وكلامه في التسهيل أحسن من هذا حيث قال: «وحمل على ذى الياء أخواته والأمر، والمصدر الكائن على فعلٍ محرَّك العين بحركة الفاء معوضاً منها هاء التانيث»^(٦).

والثانى: أن الإشارة بذاك إلى الحذف المتقدم الذكر والحذف المتقدم إنما هو حَذْفٌ / فاء المضارع والأمر الموصوفين، فإذا نُزِلَتْ ٣٩٥ العبارة على معناها جاء منه أن حذف فاء المضارع والأمر اطرَد في المصدر. وهذا خَلْفٌ، إذ الحذف المخصوصُ بشئٍ لا يكون في غيره، ولم

(١) سقط من الأصل.

(٢) سقط من س.

(٣) س: هذا.

(٤) التسهيل ٣١٢.

يَتَقَدَّمُ لَهُ حَذْفُ فَاءٍ مُطْلَقٍ فَتُعَادُ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا قَالَ : «فَا أَمْرٌ أَوْ مَضَارِعٌ مِنْ كَوَعَدٍ أَحِذَفُ»، فَالْحَذْفُ مُضَافٌ إِلَى فَاءِ الْفَعْلَيْنِ لَا إِلَى فَاءٍ مُطْلَقَةٍ . نَعَمْ، لَوْ عَادَتْ إِلَى فَاءٍ مُطْلَقَةٍ لَكَانَ الْكَلَامُ مُسْتَقِيمًا، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ.

وَالثَّالِثُ : أَنَّ هَذَا الْإِطْلَاقَ لَمْ يَقْيِدْهُ بِقَيْدٍ، فَدَلَّ عَلَى دُخُولِ مَا كَانَ مِنْ هَذِهِ الْمَصَادِرِ مَعْتَلًّا لِلَّامِ نَحْوُ : شِيَةٍ وَدِيَةٍ، فَاقْتَضَى أَنَّكَ تَقُولُ : وَقَى قِيَةً، وَوَهَى هِيَةً، وَوَنَى نِيَةً، وَوَعَى عِيَةً، وَوَحَى حِيَةً، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَهَذَا مِمَّا يُنْظَرُ فِيهِ : إِذَا السَّمَاعُ فِي مِثْلِ هَذَا قَلِيلٌ يُلْحَقُ بِالْمَحْفُوظِ.

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ : أَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ مَفْهُومَةُ الْمَعْنَى وَإِنْ تَجَوَّزَ فِيهَا، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّ مَا كَانَ عَلَى فِعْلٍ فَإِنَّهُ تُحَذَفُ فَاؤُهُ وَتَلْزِمُهُ الْهَاءُ عِوَضًا ، فَتَقُولُ فِي وَعْدَةٍ : عِدَّةٌ، فَاتَى بِالْمِثَالِ تَنْبِيهًا عَلَى غَايَةِ الْعَمَلِ فِيهِ، وَلَمْ يُرِدْ أَنَّ مَا كَانَ بِهِذِهِ الْغَايَةِ فَحَكَمَهُ كَذَا. فَاتَّكَلْ عَلَيَّ فَهَمُ الْمُرَادِ مِنَ اللَّفْظِ. وَمِثْلُ هَذَا الْكَلَامِ مِمَّا يَجْرِي عَلَى أَلْسِنَةِ النَّحْوِيِّينَ كَثِيرًا وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى غَيْرَ مُطَابِقٍ لِحَقِيقَةِ تَنْزِيلِ اللَّفْظِ، وَقَدْ قَالَ الْمَازَنِيُّ فِي نَحْوِ مَنْ هَذَا فِي الْمَسْأَلَةِ نَفْسُهَا : «وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَصْدَرَ إِذَا كَانَ عَلَى فِعْلَةٍ فَالْهَاءُ لَازِمَةٌ». قَالَ ابْنُ جَنِّي : «لَوْ قَالَ مَكَانَ هَذَا : وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَصْدَرَ إِذَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ وَفَاؤُهُ مَكْسُورَةٌ وَعَيْنُهُ سَاكِنَةٌ فَالْهَاءُ لَازِمَةٌ لَهُ، لَكَانَ أَحْسَنَ فِي الْعِبَارَةِ». قَالَ : «وَلَكِنَّهُ تَسَامَحٌ فِي اللَّفْظِ، وَهُوَ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، وَلَهُمْ أَشْيَاءٌ كَثِيرَةٌ تُحْمَلُ عَلَى الْمَسَامَحَةِ، وَلَكِنَّهُمْ يَفْعَلُونَ هَذَا لِأَنَّ أَغْرَاضَهُمْ مَفْهُومَةٌ». قَالَ : «وَنَظِيرُ هَذَا الَّذِي قَالَهُ أَبُو عِثْمَانَ فِي التَّجَوُّزِ (قَوْلُهُمْ)^(١) : وَكُلُّ اسْمٍ عَلَى فَعْلُولٍ فَهُوَ مَضمومٌ الْأَوَّلُ. وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ عَلَى فَعْلُولٍ إِلَّا وَأَوَّلُهُ مَضمومٌ، لِأَنَّا قَدْ لَفَّظْنَا بِالضُّمَّةِ فِي أَوَّلِ فَعْلُولٍ، وَالْعِبَارَةُ

(١) عَنْ النِّصْفِ

المستقيمة في هذا الموضع أن يُقال : كلُّ اسم على خمسة أحرفٍ وعينه ساكنة ، ولامه مضمومة، وي بعدها واو، وبعد الواو لام، أُخْرَى - ففاؤه مضمومة. وهذا المعنى يريدون، ولكنهم يحتصرون^(١). هذا ما قال، وهو مثلُ ما ذكره الناظمُ في المسألة حين قصد الاختصار، وكان وجه العبارة ما ذكره في التسهيل، فإذا هذه الطريقة ليست بِبِدْعٍ في النحويين فدخل بهذا الاختصار في سوادهم.

والجوابُ عن الثاني من وجهين:

أحدهما : أن الإشارة^(٢) لاتقول إنها للحذف المذكور أولاً أو مادلاً عليه، بل هي إشارة لما في عِدَّةٍ من العمل، كأنه قال : وفي نحو عِدَّةٍ اطَّرَدَ هذا العملُ الذي تراه، وهو حَذْفُ الفاءِ المكسورة ونقل حركتها إلى ما بعدها، وهو العين، وتعويضُ الهاءِ آخرَاً منها: وترك التنبيه على أصلِ عِدَّةٍ اتَّكالا على الشيخ، أو على فهم الشاذي الفطن؛ إذ هو بالنسبة إلى فَهْمِهِ قَرِيبٌ.

والثاني : إذا سلَّمنا أن الإشارة إلى الحذف المفهوم من «أحذف»،

فلا يلزَمُ ما قيل، لأنَّ الكلامَ محمولٌ على معناه، وتقديره/: احذف الفاء في ٣٩٦ الفعل المضارع والأمر، وهو في المصدر أيضاً مطَّردٌ. فإنما أُضِيفَتِ الفاءُ إلى المضارع والأمر من حيث كونهما محلاً للقاء لامن حيث التخصيص المنحتم عليها، ولذلك أظهر ما قصد في المصدر حيث قال : وفي عِدَّةٍ،

(١) المنصف ١٩٨/١ - ١٩٩.

(٢) الأصل: لاتا نقول.

فأتى بـفى، أى : احذف فى هذا وفي هذا. وهذا ظاهر أيضاً، ولكن الوجه الأول أولى، لأن فيه تنبيهاً على التعويض فى الهاء، وهذا الوجه الثانى لا يدل على ذلك، فكان ينقصه التنبيه على معنى متأكد.

والجواب عن الثالث : أن عدم استثنائه المعتل اللام موافق لغيره، إذ لم يستثنه غيره، مع أنهم قد قالوا: وداه ديةً، ووشى الثوب شيةً . فذلك نقول فى كل مصدر منه^(١) أتى على فعل ولا نبالى.

وَحَذَفُ هَمْزٍ أَفْعَلٍ اسْتَمَرَّ فِي

مُضَارِعٍ وَبِنَيْتِي مُتَّصِفٍ

يعنى أن حذف همزة أفعل مطرد إذا بنى منه الفعل المضارع والبناء اللذان للوصف، وهما : مفعّل للفاعل، ومفعّل للمفعول. وأطلق عليهما لفظ المتّصف لأن كلّ واحدٍ منهما متّصف بمعنى ما اشتق منه، مثال ذلك: أكرم، وأخرج، وأعرض، تقول فى المضارع منهما : يُكْرِمُ ويُكْرَمُ، ويُخْرِجُ ويُخْرَجُ، ويعرّضُ ويعرّضُ عنه. فالمضارع شامل لما بنى للفاعل أو المفعول. وتقول فى وصف الفاعل منهما : مُكْرِمٌ ومُخْرَجٌ^(٢) ومُعْرَضٌ. وفى وصف المفعول : مُكْرَمٌ ومُخْرَجٌ^(٢) ومُعْرَضٌ عنه. وإنما قال : «وَبِنَيْتِي مُتَّصِفٍ»، فنئى ولم يقل : وَبِنَيْةٍ مُتَّصِفٍ، وكان للقائل^(٣) أن يقول : إنه يُجْزِئُهُ ذلك، لأنّ الفاعل متّصف بانه فعل، والمفعول متّصف بانه فعل به - رفعا للإشكال العارض فى ذلك، فإنه لو قال : وَبِنَيْةٍ مُتَّصِفٍ، لكان ظاهراً فى اسم الفاعل خاصة لأنك إذا أَطْلَقْتَ لفظ

(١) الأصل : مثلاً.

(٢) سقط من س.

(٣) الأصل، ت : لقائل.

الْمُتَّصِفِ فَهُوَ حَقِيقَةٌ فَيَمُنْ قَامَ بِهِ الْوَصْفُ، فَمُكْرَمٌ يُقَالُ فِيهِ: مُتَّصِفٌ بِالْإِكْرَامِ، وَلَا يُقَالُ فِي مُكْرَمٍ: إِنَّهُ مُتَّصِفٌ بِالْإِكْرَامِ إِلَّا مُجَازًا، وَهُوَ لَا يَفْهَمُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ، شَأْنُ (سَائِرِ) ^(١) الْمَجَازَاتِ. فَلَمَّا كَانَ قَصْدُهُ أَنْ يَشْمَلَ ^(٢) الْأَمْرَيْنِ مَعًا لَمْ يَكُنْ بُدُّ مِنَ التَّنْبِيهِ عَلَى ذَلِكَ، فَتَنَّبَّ عَلَيْهِ بِالتَّثْنِيَةِ، فَلَمَّا قَالَ ذَلِكَ عَلِمَ أَنَّهُ يُرِيدُ مَعَ اسْمِ الْفَاعِلِ أَمْرًا آخَرَ، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا اسْمُ الْمَفْعُولِ، إِذْ ^(٣) يُطْلَقُ عَلَى مُكْرَمٍ: إِنَّهُ مُتَّصِفٌ بِالْإِكْرَامِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ نُوْ إِكْرَامٍ، أَيْ: مَحَلُّ الْإِكْرَامِ. وَمِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ سَاغَ أَنْ تُبْنَى لَهُ صِيغَةُ الْمَفْعُولِ مِنَ الْمَصْدَرِ، وَقَدْ دَعَاهُمْ تَخِيلُ هَذَا الْمَعْنَى وَهَذِهِ الْمَلَابَسَةُ إِلَى أَنْ بَنَوْا ^(٤) لَهُ بِنْيَةَ الْفَاعِلِ نَحْوُ: عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ، وَنَهَارُهُ صَائِمٌ، وَلَيْلُهُ قَائِمٌ، أَيْ: مَصُومٌ فِيهِ (وَمَقُومٌ فِيهِ) ^(٥). هَذَا مَعْنَاهُ، لَكِنْهُمْ رَاعَوْا فِيهِ مَجْرَدَ النِّسْبَةِ وَالْإِضَافَةِ، إِذْ كَانَ فِي التَّقْدِيرِ ذَا كَذَا. فَإِذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «مُتَّصِفٌ»، أَيْ: ذِي ^(٦) وَصْفٍ، لِيَشْمَلَ الْأَمْرَيْنِ مَعًا. وَلَا يَخْلُو مَعَ هَذَا مِنْ مُجَازٍ فِي الْعِبَارَةِ، لِأَنَّ إِطْلَاقَ الْمُتَّصِفِ وَذِي الْوَصْفِ حَقِيقَةٌ إِنَّمَا ^(٧) يَكُونُ فِي الْفَاعِلِ، وَهُوَ فِي الْمَفْعُولِ مُجَازٌ، فَهُوَ مِنْ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمُجَازِهِ.

(١) سقط من س.

(٢) س: يفهم.

(٣) الأصل: إذ قد يطلق.

(٤) س: يبنوا.

(٥) سقط من الأصل، ت.

(٦) س: نو.

(٧) الأصل: ألا.

ولم يذكر هنا فعل الأمر، لأنه كالماضى لا تُحذف همزته، بل تقول : أَكْرِمُ
وأُخْرِجُ وأُعْرِضُ^(١)، قال^(٢):

أَرِدْ مِنْ الْأُمُورِ مَا يَنْبَغِي

وَمَا تُطِيقُهُ وَمَا يَسْتَقِيمُ

وكان الأصل : أَكْرِمْ يُؤَكِّرِمُ فهو مؤَكِّرِمٌ ومؤَكَّرِمٌ ، لكنهم^(٣) حذفوا الهمزة
من المضارع لما (كان)^(٤) يُؤَدِّي إثباتها إلى اجتماع الهمزتين إذا قلت : أَكْرِمْ
أنا، فحذفوها لذلك ، ثم حَمَلُوا سائر الزوائد فى أوله على الهمزة، وإن لم يكن
معها موجبٌ للحذف، فقالوا: يُكْرِمْ ونُكْرِمْ وتُكْرِمْ، قصدًا للمماثلة بين أصناف
التصرفات فى المضارع، لئلا يختلف الباب، كما فعلوا حين حذفوا الواو من نَعِدُ
وتَعِدُ وأَعِدُ حَمَلًا على يَعِدُ الذى فيه الموجِبُ، وقد تقدّم، ولهذا نظائر، ثم حَمَلُوا
الصفتين على المضارع لجريانها عليه فقالوا مُكْرِمٌ ومُكَّرِمٌ ، وما أشبه ذلك، وقد
شدّ من هذا شئٌ فجاء على الأصل، قال الراجز^(٥):

فإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَن يُوَكَّرَمَا

(١) بعد هذا وقع سقط فى نسخة الأصل بمقدار خمس صفحات منه.

(٢) البيت فى العيون الغامزة للدمامى ١٩٧.

(٣) س : ولكنهم.

(٤) سقط من س.

(٥) المقتضب ٩٨/٢، والمنصف ٣٧/١، ١٨٤/٢، والخصائص ١٤٤/١، والمساعد ٤٥/٤، ١٩٠،
والصاح، واللسان : كرم.

وقال البغدادى فى شرح شواهد الشافية ٥٨ : «بالغت فى مراجعة المواد والمظان فلم أجد قائمه
ولا تنتمته».

وقالت ليلي الأخيلية^(١) :

تَدَلَّتْ عَلَى حُصٍّ ظَمَاءٍ كَانَتْهَا

كُرَاتٌ غُلَامٌ فِي كِسَاءٍ مُؤَرَّبٍ

أى : مُتَّخِذٍ مِنْ جُلُودِ الْأَرَانِبِ. وَأَنْشُدُ سَيَبَوِيهَ لَخِطَامِ الْمَجَاشِعِيِّ^(٢) :

وصاليات كَكَمَا يُؤْتَفِقِينَ

وهو محتمل أن يكون من تُفِيتُ القدر، فيكون من هذا الشنوذ. وأن يكون

من تَأْتَفُ، كقول النابغة^(٣) :

وَأِنْ تَأْتَفَكَ الْأَعْدَاءُ بِالرُّفْدِ

وهو إذ ذاك على القياس، لأن الناظم قال : «وَحَذَفُ هَمْزٍ أَفْعَلَ»، فَعَيْنُ أَنْ

هذا الحكم إنما هو فى الهمزة الزائدة لا فى الأصلية. وإذا قلنا : إِنْ يُؤْتَفِقِينَ مِنْ

تَأْتَفُ فالهمزة أصلية لازائدة، والأصلية لا تُحَذَفُ، فتقول فى السَّعَةِ : يُؤْتَفِقِينَ،

كما تقول : يُسَلِّقِينَ، لأنَّ وَزْنَهُ : يُفَعَّلِينَ. وقالوا أيضا : هذا أديمٌ مُؤَرَطِيٌّ، فهو

يَحْتَمِلُ الشَّنُودَ بجعله عل لغة من يقول : أديمٌ مَرَطِيٌّ، إذ الهمزة عند هؤلاء

زائدة، من أَرَطَيْتُ الأديم : إِذَا دَبَغْتَهُ بِالْأَرَطَى. ويحتمل الجريان على القياس

بجعله على لُغَةٍ مِنْ قَالَ : أديمٌ مَأْرُوطٌ وهى الشُّهْرَى، لأن الهمزة أصلية،

(١) ديوانها ٥٦. وانظر الكتاب ٢٨٠/٤، والمقتضب ٣٨/٢، والمنصف ١٩٢/١، والمساعد ٤٥/٤.

وَحُصٌّ : جَمْعُ أَحْصُ، وهو ما رِيش له. تصيف فطاة تدلت على فراخها وهى حصّ الروس، أى : لاريش لها. وكرات : جمع كرة. وكساء مؤرّب : خلط فى غزله وير الأرنب. وقيل : لونه لون الأرنب. يقال : كساء مؤرّتبٌ ومُورّتبٌ ومُرتّبانى.

(٢) تقدم البيت فى ص ٣٨٧.

(٣) ديوانه ٢٦، وصدره :

لَا تَقْذِفْنِي بِرُكْنٍ لَا كِفَاءَ لَهُ

كفاء : مثل. وتأنفوه : تكتفوه وأحاطوا به

وانظر المنصف ١٩٢/١، وسر الصناعة ١٧٣.

فَمُؤَرَّطَى مُفْعَلَى كَمُسَلَّقَى، ووزنه على الأولى مُؤَفْعَلٌ وعلى هذا لو بنيت مثل وخرج من الأخذ لقلت : أَخَذَذَ، فَإِنْ رَدَدْتَهُ إِلَى الْمَضَارِعِ فَقِيَاسُهُ عَلَى هَذَا يُؤْخَذُ، بِإِثْبَاتِ الْهَمْزَةِ، وَلَا يَجُوزُ : يُخَذُّ - بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ - كَمَا لَوْ كُنْتَ قَائِلًا : يُكْرِمُ، لِأَنَّ الْفِعْلَ مَلْحَقٌ بِدَخْرَجَ فَالْهَمْزَةُ أَصْلِيهَ فِي مَقَابِلَةِ الدَّالِ مِنْ دَخْرَجَ، فَكَمَا تَقُولُ : أُنْخَرِجُ، كَذَلِكَ تَقُولُ^(١) : أُؤْخَذُ، إِلَّا أَنَّكَ تُبَدِّلُ الْهَمْزَةَ وَآوًا لِاجْتِمَاعِ الْهَمْزَتَيْنِ وَلَا تَحْذِفُ، فَكَذَلِكَ فِي سَائِرِ التَّصْرِفَاتِ.

إِلَّا أَنَّ قَوْلَ النَّازِمِ : «فِي مَضَارِعٍ وَبَنِيَّتَى مُتَّصِفٍ»، قَاصِرٌ عَنْ^(٢) اسْتِيفَاءِ مَوَاضِعِ الْحَذْفِ، فَإِنَّ اسْمَ الْمَصْدَرِ، وَاسْمَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، حُكْمُهَا حُكْمُ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، وَلَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ، فَأَوْهَمَ فِيهَا حُكْمَ الْإِثْبَاتِ، كَمَا ثَبَتَ فِي الْأَمْرِ تَحْقِيقًا؛ إِذْ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي جُمْلَةٍ مَا تُحْذَفُ مِنْهُ الْهَمْزَةُ فَكَانَ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ يُنَبِّهَ عَلَى ذَلِكَ.

وَالْجَوَابُ : أَنَّ ذَلِكَ قَدْ دَخَلَ لَهُ تَحْتَ بِنْيَتَى الْمُتَّصِفِ، لِأَنَّ الْمَفْعُولَ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ جَمِيعُ الْمَفْعُولَاتِ الْخَمْسَةِ : الْمَفْعُولُ بِهِ، وَفِيهِ، وَلَهُ، وَالْمَطْلُوقُ، فَقَدْ تَقُولُ : هَذَا الْمَكَانُ مُكْرَمٌ فِيهِ، وَهَذَا الزَّمَانُ مُخْرَجٌ فِيهِ، وَيُقَالُ : ضَرْبُكَ مَضْرُوبٌ، كَمَا يُقَالُ : شِعْرُكَ شَاعِرٌ. فَدَخَلَ سَائِرُ الْمَفْعُولَاتِ تَحْتَ بِنْيَةِ الْمَفْعُولِ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا نَوْكَذَا، كَمَا كَانَ الْمَفْعُولُ بِهِ كَذَلِكَ. وَعِبَارَتُهُ هُنَا تَسَعُّ هَذَا التَّأْوِيلَ وَكَذَلِكَ عِبَارَتُهُ فِي التَّسْهِيلِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَنْصُ فِيهَا عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ بِخُصُوصِهِ فَيَخْرُجَ لَهُ مَا عَدَاهُ، بَلْ قَالَ : «وَمِمَّا أَطْرَدَ حَذْفُهُ هَمْزَةُ أَفْعَلَ مِنْ مَضَارِعِهِ، وَاسْمَى فَاعِلِهِ وَمَفْعُولِهِ»^(٣). فَأُطْلِقَ لَفْظَ الْمَفْعُولِ، فَدَخَلَ لَهُ جَمِيعُ الْمَفْعُولَاتِ عَلَى ذَلِكَ التَّفْسِيرِ.

(١) س : فَكَذَلِكَ.

(٢) س : عَلَى.

(٣) التَّسْهِيلُ ٣١٣.

وقوله : «استمر» ، معناه المراد : اطرّد، أى : اطرّد هذا الحذف فى هذه المواضع المذكورة. ومعناه فى اللغة : الذهاب، مرّ الرجل يمرّ مرّاً ومُروراً، واستمرّ، أى : ذهب. كأنّ هذا الحذف يذهب فى أفراد الباب فلا يقف دون شىء منها، وهو معنى الاطراد. ويُقال : استمرّ مريرة، أى : استحكم عزّمه. وهو من ذلك، لأنه يمرّ فيما عزّم عليه لا يقف ولا ينتنى. وقالوا : لتجدنّ فلاناً ألوى بعيد المستمرّ - بفتح الميم الثانية - أى : إنه قوى فى الخصومة لايسأم الرأس. وأنشد أبو عبيدة^(١) :

وَجَدْتَنى أَلَوى بَعِيدَ الْمُسْتَمَرِّ
أَحْمِلُ مَا حُمِلْتُ مِنْ خَيْرٍ وَشَرِّ

* * *

ظَلْتُ وَظَلْتُ فى ظَلَلْتُ اسْتُعْمَلَا
وَقَرْنُ فى اقْرَبْنِ وَقَرْنُ نَقْلَا
استُعْمَلَا، أُلْفُهُ لِلتَّثْنِيَةِ، أى : اسْتُعْمِلْ هَذَانِ الْوَجْهَانِ ، يُرِيدُ أَنْ مَا كَانَ
نَحْوَ ظَلَلْتُ وَعَلَى صِفَتِهِ حُذِفَتْ مِنْهُ عَيْنُ الْكَلِمَةِ، وَكَانَ فِيهِ بَعْدَ ذَلِكَ وَجْهَانِ :
أَحَدُهُمَا : أَنْ تَحْذِفَهَا بِحَرَكَتِهَا وَلَا تَنْقُلُهَا إِلَى مَاقِبِلِهَا، فَتَقُولُ فى ظَلَلْتُ :
ظَلْتُ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : { فَظَلَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ }^(٢).

(١) الصحاح، مادة : مرّ، والتهذيب، مادة : لوى. وفيه : بعيد المستحرّ. وهو خطأ ومعنى «بعيد المستمرّ» إنه قوى شديد الخصومة، لايسأم المراس.

قال ابن برّى : هذا الرجز يروى لعمرؤ بن العاص، وهو المشهور، ويقال : أنه لأرطاة بن سهية تمثّل به عمرو، رضى الله عنه.

(٢) الآية ٦٥ من سورة الواقعة.

والثاني: أَلَا تَحْذِفُهَا، ولكن تَنْقُلُهَا إِلَى الْفَاءِ فَتُغْلِبُ^(١) عَلَى حَرَكَتِهَا، لَأَنّ الْحَكْمَ لِلطَّارِئِ؛ فَتَقُولُ : ظَلْتُ، بِكَسْرِ الْغَاءِ، وَمِنْهُ قِرَاءَةُ أَبِي حَيَوَةَ^(٢) : (فَظَلِمْتُمْ تَفْكُهُمْ) وَكَذَلِكَ قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ^(٣) إِلَّا أَنَّهُ أَنَّهُ قَرَأَ : (فَظَلِمْتُمْ تَفْكُهُمْ)، بِالنُّونِ مَكَانَ الْهَاءِ.

وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي مَسِيسْتُ : مَسْتُ وَمَسْتُ.

وَوَجْهٌ هَذَا أَنّ ظَلْتُ وَمَسْتُ وَنَحْوُهُمَا أَصْلُهُ : ظَلَلٌ وَمَسِسٌ، فَأَعْلَوْهُ بِالْإِدْغَامِ فَصَارَ: ظَلٌّ وَمَسٌّ، فَأَشْبَهَ قَامَ وَبَاعَ، لِسُكُونِ الْعَيْنِ فِيهِمَا، فَإِذَا اتَّصَلَ بِالْفِعْلِ الْمَعْتَلِّ مَا يُوجِبُ تَسْكِينَ لَامِهِ حَذَفُوا حَرْفَ الْعِلَّةِ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، فَقَالُوا : قُمْتُ وَبِعْتُ، فَشَبَّهُوا ظَلًّا بِقَامَ، فَلَمَّا اتَّصَلَ بِهِ مَاسُكُنٌ^(٤) آخَرُهُ لِأَجْلِهِ اجْتَمَعَ سَاكِنَانِ، فَحَذَفُوا اللَّامَ الْأُولَى لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَلَمْ يَحْذَفُوا الْآخِرَةَ كَمَا لَمْ يَحْذَفُوا الثَّانِي فِي قَامَ. وَأَيْضًا الْأُولَى قَدْ كَانَتْ اعْتَلَّتْ بِالسُّكُونِ فَضُعُفَتْ، فَكَانَ إِعْلَالُهَا بِالْحَذْفِ أُولَى.

وَعَلَى طَرِيقَةِ السِّيْرَافِيِّ كَانَ الْأَصْلُ ظَلَلْتُ، فَكَرِهُوا اجْتِمَاعَ الْمُثْنَيْنِ وَلَمْ يُمْكِنَهُمُ الْإِدْغَامُ فَيُحَرِّكُوا مَا لَا يَتَحَرَّكُ وَهُوَ مَا قَبْلَ الضَّمِيرِ، فَحَذَفُوا الْأَوَّلَ وَلَمْ يَحْذَفُوا الْآخِرَ^(٤)، لِأَنَّهُمْ لَوْ حَذَفُوهُ لَاحْتَاجُوا إِلَى تَسْكِينِ الْأَوَّلِ فَيَزِيدُوهُ تَغْيِيرًا، فَكَانَ حَذْفُ الْأَوَّلِ أُولَى.

فَأَمَّا مَنْ تَرَكَ الْفَاءَ عَلَى الْفَتْحِ وَلَمْ يَنْقُلْ إِلَيْهَا فَشَبَّهَهَا بِلَسْتُ، لَمَّا جَاءَ عَلَى غَيْرِ الْأَصْلِ تَرْكُهُ عَلَى حَالِهِ، كَمَا تُرِكَتْ فَتْحَةُ لَيْسَ عَلَى حَالِهَا لَمَّا كَانَتْ مُخَالَفَةً

(١) س، ك : فتقلب.

(٢) البحر المحيط ٢١١/٨ - ٢١٢.

(٣) س : يسكن.

(٤) ك : الأخير.

للأفعال المعلقة في اعتلالها وفي تصرفها^(١). ومن كسر الفاء فنقل حركة العين إليها فشبهها بخفت ، فأجراها على قياس الأفعال المتصرفة .

واعلم أن تمثيله أحرز شروطاً معتبرة ، وهي ستة أحدها : كونه فعلاً ، تحرزاً من الاسم ، فإنك إن^(٢) فرضت اسماً على فعل لم يقع فيه هذا الإعلال لما سيذكر من العلة.

والثاني : كونه مضاعفاً ، تحرزاً من غير المضاعف ، فإن هذا الحكم لا يجري فيه لا مطرداً ولا شاذاً ، فلا تقول في خرجت : خَجْتُ ، ولا في أعرضت : أَعْضْتُ . ولا نحو ذلك . وأما المعتل العين فحذف عينه عند إسناده إلى الضمير البارز من باب التقاء الساكنين لا من باب الإعلال التصريفي كما سيأتي بحول الله .

والثالث : كون المحذوف مكسوراً ؛ إذ مثل يظللْتُ ، وهو كذلك ، تحرزاً من ضمه^(٣) أو فتحه ، فإن كان مفتوحاً قلت : مررتُ ، وفَرَرْتُ ، وصَبَبْتُ . ولا تقول : مررتُ ، ولا فررتُ ، ولا : صَبَبْتُ . قال تعالى : {فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ}^(٤) ، وقال : (قد ضللتُ إذا وما أنا من المهتدين)^(٥) ، مع أنه قال : (فَظَلَلْتُمْ تَفْكَهُونَ)^(٦) وكذلك إذا انضم نحو : لَبِيتُ وَحَبِيتُ ، فلا تقول فيه : لَبْتُ ولا لَبِيتُ^(٧) ، ولأما كان نحو ذلك^(٨) . وقد شد في المفتوح قولهم : ظَلَنْتُ فِي ظَنْنْتُ^(٩) .

(١) انظر شرح الشافية للرضي ٤٢/١ .

(٢) س : إذا .

(٣) س : وفتح .

(٤) الآية ٢١ من سورة الشعراء .

(٥) الآية ٥٦ من سورة الأنعام .

(٦) الآية ٦٥ من سورة الواقعة .

(٧) س : حبت . وما أثبتاه عن ك مضبوطا .

(٨) س : مثل ذلك .

(٩) انظر المساعد ١٩٧/٤ .

والرابع : كونه مَبْنِيًّا للفاعل، فإن كان مَبْنِيًّا للمفعول لم يجز فيه ذلك الحكم بمقتضى المفهوم، فنقول : مُسِسْتُ، وَظَنَنْتُ (كذا)^(١)، ولا تقول : مُسْتُ، ولا: ظَنْتُ، ولا : مِسْتُ، ولا : ظَنِتُ .

والخامس : أن يكون الفعل مُتَّصِلًا بما يسكن له آخره من ضمائر الرفع البارزة، ودلُّ على ذلك إتيانه^(٢) بالضمير، فنقول على هذا : ظَلْتُ أنا، وظَلْنَا نحن، وظَلَّتْ أنتَ، وظَلَّتِ أنتِ، و(كذلك)^(٣): ظَلْنَا ، وظَلْتُمْ ، وظَلْتُنَّ ، والهندات ظَلْنَ فهذه^(٤) مواضع ثمانية يَسْتَتَبُّ فيها هذا الحُكْم . وحيث فُسِّرَ^(٥) ما أراد باتصال الضمير بما^(٦) يَسْكُنُ له آخر الفعل دَخَلَ له كونُ النون ضميراً كما تقدَّم ، أو علامة نحو : ظَلْنَ الهندات، فى لغة : «يتعاقبون فيكم ملائكة» .

ووجه هذا أنهم حين نقلوا الحركة إلى الفاء فَسَكَنْتِ العينُ لم تكن لتثبتَ واللام ساكنةً فى موضع لا تتحرَّك فيه البتَّة، كما أنها^(٦) لم تكن لتثبت فى قُمْتُ، بخلاف ما إذا لم يلحقه ضمير ولا ما يسكنُ الآخرُ لأجله فإنَّ اللام تتحرَّك فتثبت العينُ وإن سكنت.

والسادس : أن يكون ماضياً لا أمراً ولا مضارعاً، فإنه إن كان كذلك لم يُستعمل فيه الحذفُ استعمالاً يُعْتَدُّ بمثله، فإن جاء فهو نادرٌ، ولذلك أخرج الأمر

(١) سقط من س.

(٢) س : بإتيانه.

(٣) سقط من س.

(٤) ك : وهذه.

(٥) س : «وحيث فسرَّها .. ما يسكن».

(٦) س : كاتها.

بخصوصه فقال : «وَقَرْنٌ فِي اقْرَرنْ نُقْلا»، أى : هو فى حيز الموقف على النقل، ولذلك لما حكى فى التسهيل أن بنى سُلَيْمٍ يحذفون فى الماضى قال فى غيره : «وَرَبَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ بِالْأَمْرِ وَالْمُضَارِعِ»^(١). فالنوعان عنده ليسا على حدٍّ واحدٍ فى الحكم. وهذا على خلاف ما يظهر من النحويين، إذ هم يأتون ببعضها دليلاً على البعض، فلا فرق عندهم بين الماضى فى الحذف والمضارع (والأمر)^(٢)، وهو ظاهر، وإلا فما الفرقُ بينهما؟ وما يلزم فى أحدهما لازمٌ فى الآخر، وبعبءٍ أن يكون بنو سُلَيْمٍ الذين نُقِلَ عنهم الحذفُ خصُّوه بالماضى وحده ولم يحذفوا فى غيره، مع أن العلةَ التى لأجلها وقع الحذفُ موجودة فى الجميع : فكما تقول : يَقْمَنَ، فتحذف للساكنين، كذلك تقول : يَقْرَنُ فى يَقْرَرنْ، كما كنت قائلاً فى الماضى : قُمْنَ، وحملت عليه : ظَلَنَ. فأتا الآن لا أعرفُ للتفرقة التى ارتكبتها المؤلفُ وجَّهاً إلا ما زعمَ من الندور، فانظر فيه .

ثم فى كلامه مسائل:

إحداها : أن الجمهور - سيبويه وغيره - يرون أن قولهم : ظَلْتُ ومِسْتُ من باب الشاذِّ الموقف على السماع، ويقل جداً أن ترى واحداً يُشير فى هذا النحو إلى قياسٍ، بل هم فى ذلك بين أن يُنصُّوا على شنوده كسيبويه، كقوله^(٣) : «وليس هذا النحو إلا شاذاً»^(٤) كقوله فى موضع آخر : ومن الشاذ قولهم كذا^(٤) وبين ألا يُنصُّوا على الشنوذ لكن لا يأتون إلا بهذه الألفاظ الثلاثة وهى : أَحَسْتُ، وظَلْتُ، ومِسْتُ. وظاهر هذا أيضاً عدمُ القياس. ونقل ابنُ الضائع عن

(١) التسهيل ٣١٤.

(٢) سقط من س.

(٣) س : وكقوله .

(٤) الكتاب ٤٢٢/٤، ٤٨٢.

شيخه الشلوين أن هذه الألفاظ شاذة لكنها مطردة عنده في أمثالها من الأفعال. قال : وتأخذ ذلك من قول سيبويه فيما شذ من المضاعف: «وذلك قولهم : أَحَسْتُ ، يريدون : أَحَسَسْتُ ، وَأَحَسَنَ ، يريدون : أَحَسَسَنَ» قال : «وكذلك تفعل به في كل بناءٍ تبنى اللام من الفعل فيه على السكون ولا تصل إليها الحركة»^(١). فزعم أن هذا من كلامه يدل على أنه مطرد. قال ابن الضائع : فقلت له : من كلامه ما يدل على خلاف ذلك وهو قوله في ذلك الباب : «ولا نعلم شيئاً من المضاعف شذ إلا هذه الأحرف»^(١). (٢- فقال : إنما يعنى إلا هذه الأحرف^(٢)) وما كان مثلها من المضاعف. قال ابن الضائع : هذا فاسدٌ، لأنه إذا كان كذلك فالمضاعف كله شاذ. قال : وإنما ينبغي أن يحمل كلامه أولاً على أَحَسْتُ ، أى : كل ما يبنى من هذا على أن اللام لاتصل إليها الحركة يُحذف فيقال : أَحَسْتُ ، وَأَحَسْنَا ، وَأَحَسْتُ ، وَأَحَسْتُ ، (وَأَحَسْتُمَا)^(٢)، وكذلك في الأمر، فهذا أظهر. فقوله : «تفعل به» لا يعود الضمير على المضاعف بل على أَحَسْتُ ، ولا يتناقض الموضعان. قال : وهو حسن. هذا ما ذكر ابن الضائع من الخلاف في القياس في المسألة، ولا مزية أن مستند الشلوين فيما ذهب إليه لا يظهر، فإن كلام سيبويه أظهر فيما قاله ابن الضائع، فلا ينبغي أن تجعل هذا مستنداً للناظم، وإنما مستنده في الجواز ما نقل في التسهيل من أنها لغة، فهذا أقرب في الاستناد إن ثبت أنها لغة كما زعم ، وأنهم يشترطون في الحذف ما اشترطه هنا من كون الفعل ماضياً وما أشبه ذلك مما تقدم. والله أعلم.

والثانية : أن الناس قد ضموا إلى هذه المسألة ما كان على أفعل ، وهو : أَحَسَسَ ، وَأَحَسَسْتُ. والناظم ليس في كلامه ما يشعر بذلك، وإنما يدل تمثيله

(١) الكتاب ٤/٤٢١، ٤٢٢.

(٢) سقط من س.

وكلامه على الفعل الثلاثي الذي على فعل، فيحتمل أن يكون مثل هذا عنده مما لا يدخله القياس لتخلف شرط كونه ثلاثياً، وهذا لا يمشى على ما نقل في التسهيل حيث لم يشترط هذا الشرط، بل قال: «ويجوز في لغة سليم حذف عين الفعل الماضي (المضاعف)»^(١) المتصل بتاء الضمير أو نونه»^(٢). والحكم كذلك عند غيره، فيدخل له أَحَسَسْتُ، وَأَحْسَسَنْ، فتقول فيه: أَحَسْتُ، وَأَحْسَنْ وَأَحْسَنَا، وَأَحَسْتُ وَأَحَسْتُ وَأَحَسْتُمَا، وَأَحَسْتُمْ، وَأَحَسْتُنَّ. والعلة في الجميع واحدة، وقد تقدمت، قال أبو زيد الطائي^(٣):

سِوَى أَنْ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا

أَحَسَّنَ بِهِ فَهَنْ إِلَى شُوسٍ

وعادة الناظم أَنْ يُشِيرَ إِلَى الْقِيُودِ وَالشُّرُوطِ بِالْأَمْثَلَةِ اكْتِفَاءً (بها)^(١)

عن التنصيص عليها قصداً / للاختصار^(٤)، ولا شك أنها قد تحرزها في ٣٩٧ بعض المواطن وتتخلف في بعضها، إذ لا يخلو كثير من المثل من زيادة أوصاف لا تكون مقصودة كهذا المثال، فقد ينازع الناظر في عدم قصده إلى اشتراط الثلاثية في هذا الموضع لظهوره في تمثيله بظلت، كما أنه لو مثل بأَحَسَسْتُ لظهر أنه قصد الرباعي دون الثلاثي، وهذا أمر لازم في طريقته في الاجتزاء بالتمثل.

والثالثة: أَنْ هَذَا الْحَذْفُ الَّذِي إِنَّمَا هُوَ لِلْعَيْنِ لِالْغَيْرِهَا، وَدَلَّ عَلَى

ذَلِكَ كَلَامُهُ، لِأَنَّهُ قَالَ: «ظَلَّتْ وَظَلَّتْ فِي ظَلَلْتُ اسْتُعْمِلَا»؛ إِذَا الظَّاهِرُ أَنْ

(١) سقط من س.

(٢) التسهيل ٣١٤.

(٣) المقتضب ١/٣٨٠، والمنصف ٣/٨٤، والمحتسب ١/١٢٣، ٢٦٩، ٧٦/٢.

(٤) هنا انتهى السقط الذي نبهنا عليه في ص ٤٠٩.

اللام كانت ساكنة قبل الحذف فكذلك بقيت بعده، وأيضاً فنقل الكسرة إلى الفاء دليل أن المحذوف من المضاعفين هو المكسور، وهو العين، وهذا ظاهر.

والرابعة : أن الناظم لم يبين هنا كون الحذف حصل بعد تغيير، وإنما أشعرَ بمجرد الحذف فقط، فالأولى حمل كلامه على أن الحذف مُسلط على الحرف المضاعف، وهو على أصله لم يُبدل إلى غيره، وهو الظاهر من كلام سيبويه وغيره. ومن النحويين من يزعم أن العين أُبدلت قبل الحذف حَرْفَ علة كما فعل بغيرا ودينار، ثم حُذفت بعد ذلك، على حَدِّ ما حذفت عينُ قمت وبعث لالتقاء الساكنين . وهذا الثاني ذهب إليه الفارسي (في الحجة)^(١) في قوله تعالى : { وقرن في بيوتكن }^(٢)، على أنه من القرار. والأظهر الحذف من غير إبدال كما أشار^(٣) إليه الناظم. وقد اعترض على الفارسي هذا المذهب بأنهم قد قالوا : ظَلْتُ وَمَسْتُ، بفتح فاء الفعل، من غير نقل الحركة إليها، ولو كان قد دخل في باب بعث لم يكن بدُّ من نقل الحركة فيقال : ظَلْتُ، وَمَسْتُ، البتة، من غير إجازة لغيره، كما لم يجز في بعث إلا النقل، لكنهم لم يوجبوا ذلك، فدلُّ على أنه لم يدخل في باب بعث، بل حُذِف المضاعف ابتداءً من غير إبدال.

وقد أُجيبَ عن هذا بوجهين، (أحدهما)^(٤) : أن للفارسي أن يقول: (هذا)^(١) ليس من باب بعث حقيقةً، وإنما هو لاحقٌ به بالتشبيه، وقد تقرّر أن المشبه لا يقوى قوّة المشبه به؛ ألا ترى أن الإعلال طارئٌ عليه وليس بأصل فيه، فلا يلزم

(١) سقط من س.

(٢) الآية ٣٣ من سورة الأحزاب.

(٣) انظر الكشف ١٩٨/٢.

(٤) سقط الأصل.

أن يُساوَى حروف العلةِ الأصلية^(١) في الحكم، فأجازوا فيه ترك النقل على مخالفة حروف العلةِ الأصلية، ليكون ذلك إشعاراً بأنه ليس منها بحكم الأصل .

وهذا الجوابُ ضعيفٌ، فإنَّ حروف العلة وإن كانت بدلاً من غيرها محكومٌ لها بحكم ما أبدلت إليه كتظنَّيتُ وقصَّيتُ أظفاري ونحوهما؛ إذ لا يُقالُ فيمن هذه سبيله : يحكم لها بحكم حروف العلة في بعض المواضع دون بعض، بل الحكمُ مطلقٌ فيها كذلك ما لم يَظْهَرْ المبدلُ منه لزوال علة الإبدال.

والثاني : أن يكون هذا القول مقتصرًا به على محلِّ النقل حيث اطرَّد حكمُ حروف العلة وجرى على سَنَنِها وطريقها، وأما حيث لا نَقْلُ فيكون القول في ذلك أن العين حُذِفَتْ بحالها من غير قلب، ويرتفع الخلاف فيها. وقد يظهر هذا من الفارسي إذ لم يتكلم في «الحُجَّة» إلا في محلِّ النقل، ولم يَعرِضْ لما لا نقل فيه.

وهذا الجواب / أقربُ من^(٢) الأوَّلِ إلَّا أنَّه محتاجٌ إلى تحرير هذا ٣٩٨ النُّقْل، وأنَّ صاحب هذا القولِ يَفْصِلُ هذا التفصيل، ومع هذا فإنَّه على خلاف الظاهر، ودعوى لا دلالة عليها إلَّا مجردُ التائيس بمجىءِ تظنَّيتِ وأملاه بمعنى تظنَّنتِ وأملَّه. وهذا لا ينهضُ أن يكون مقاوماً لما ظهر؛ إذ القاعدةُ الحملُ على الظاهر والوقوفُ معه حتَّى يدلَّ دليلٌ على خلافه وإن أمكن فلا ينبغي أن يُصار إليه بمجردُ الإمكان من غير دليل. والله أعلم.

(١) الأصل، ت : الأصلية.

(٢) الأصل : إلى.

والخامسة، وهى مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَاقِبِلِهَا أَنْ يُقَالَ : إِذَا قُلْنَا بِقَوْلِ الْفَارْسِيِّ
فَالْإِعْلَالُ حَاصِلٌ - أَعْنَى التَّصْرِيفُ - بِالْإِبْدَالِ، ثُمَّ جَاءَ الْحَذْفُ بَعْدَ ذَلِكَ لِلتَّلَقُّاءِ
السَّاكِنَيْنِ، فَلَيْسَ لِبَابِ التَّصْرِيفِ هُنَا عَمَلٌ إِلَّا مَجْرَدُ الْإِبْدَالِ، وَأَمَّا الْحَذْفُ فَلَا،
كَمَا أَنَّ حَذْفَ الْعَيْنِ مِنْ قِمَتِ لَا يُعَدُّ مِنْ هَذَا الْبَابِ وَلَا يُعْتَدُّ بِهِ إِعْلَالٌ تَصْرِيفِيًّا،
وإِلَّا فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَذْكَرَ فِي هَذَا الْفَصْلِ كُلِّ مَا كَانَ مِنَ الْحَذْفِ لِلتَّلَقُّاءِ^(١)
السَّاكِنَيْنِ، وَلَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ. وَأَمَّا إِذَا قُلْنَا بِالْقَوْلِ الْآخِرِ، وَهُوَ الْحَذْفُ ابْتِدَاءً فَعَلَى
(هَذَا)^(٢) يَكُونُ مِنْ بَابِ التَّصْرِيفِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ ذَكَرَهُ النَّاضِمْ هُنَا، وَظَهَرَ بِذَلِكَ
اعْتِمَادُهُ^(٣) عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ. إِلَّا أَنَّ^(٤) لِقَائِلَ أَنْ يَقُولَ : قَدْ تَقَدَّمَ فِي تَعْلِيلِ
هَذَا الْحَذْفِ أَنَّهُ لِلتَّلَقُّاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَذَلِكَ أَنَّ ظَلَّ لَمَّا صَارَ بِالْإِدْغَامِ كَقَامِ، إِذْ كَانَ
أَصْلُهُ ظَلَّلَ، فَكَرِهُوا إِظْهَارَ التَّضْعِيفِ، فَسَكَنُوا وَأَدْغَمُوا، فَلَمَّا لَحِقَ الضَّمِيرُ لَمْ
يَكُنْ بُدٌّ مَنْ تَسْكِينِ اللَّامِ الثَّانِيَةِ أَيْضًا، فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ، فَحَذَفُوا الْأَوَّلَ مِنْهُمَا
لِلتَّلَقُّاءِ السَّاكِنَيْنِ. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَإِنَّمَا الْحَذْفُ مِنْ بَابِ
آخِرٍ، فَكَيْفَ ذُكِرَ^(٥) هُنَا، وَذَلِكَ أَنَّ الْحَذْفَ لِلتَّلَقُّاءِ السَّاكِنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ عَارِضٌ
لِمَوْجِبِ حَاضِرٍ يَزُولُ بِزَوَالِ مَوْجِبِهِ، فَهُوَ عِنْدَهُمْ كَأَنَّهُ لَمْ يُحَذَفْ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكَرُوا
فِي بَابِ التَّصْرِيفِ الْحَذْفَ لِلتَّلَقُّاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَأَفْرَدُوهُ عَلَى حِدَةٍ، فَلَمْ يَقُمْ - مَثَلًا -
- أَصْلُهُ : لَمْ يَقُومْ، فَحُذِفَتْ^(٦) الْوَاوُ. وَلَمْ يَذْكَرْ ذَلِكَ النَّاضِمْ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ هَذَا
الْبَابِ، لِأَنَّ هَذَا بِصَدَدٍ أَنْ يَزُولَ إِذَا حَرَّكَتِ اللَّامُ، فَكَذَلِكَ ظَلَّتْ بِصَدَدٍ أَنْ تَتَحَرَّكَ

(١) الْأَصْلُ : فِي.

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ.

(٣) الْأَصْلُ : اعْتِمَادًا.

(٤) سَ : وَإِلَّا لِقَائِلَ.

(٥) سَ : يَذْكَرُ.

(٦) الْأَصْلُ، تَ : بِحَذْفِ.

اللام فترجع العين (فتقول^(١)) : ظَلُّوا يفعلون، وظَلَّ زيد يفعل، كما تقول :
لم تقومن، ولا تقومن، وتقوم، ونحو ذلك. فليس بينهما في هذا الحكم^(٢)
فرق، فكيف يجعل الناظم هذا الحذف من هذا الباب، ولم يجعله من التقاء
الساكنين؟

والجواب : أن الحذف لالتقاء الساكنين لا يكون إلا في حروف العلة
أصلية كانت أو زائدة، ولا تجد حرفاً صحيحاً يُحذف لالتقاء الساكنين إلا
ما هو شاذٌّ لمُعَوَّلٍ عليه، والتنوين : وإنْ حُذِفَ للساكنين فليس حذفه
بالقوي، بل الشهيرُ والمعروفُ حذفُ حرف اللين الأصلي والزائد لأجله،
ومع ذلك فَلشَبَّهَ بحروف اللين ومشاركته لها بالغنة التي في النون حُذِفَتْ.
ولذلك حُذِفَتْ نون^(٣) «لم يكن» تشبيهاً بلم يَفْرُ، وماعداً ذلك فلم يثبت فيه^(٤)
هذا.

والوجه في ظَلَلْتُ تحريك اللام الأولى عند التقاء الساكنين وردها
إلى أصلها من الكسر كما في اللغة المشهورة، لكن من قال : ظَلْتُ،
استثقل ظهور التضعيف، فأراد الحذف / فجعل الطريق إليه التشبيه ٣٩٩
بقام كما تقدم، لا أنه في الحقيقة اجتراءٌ (على الحذف^(١)) لالتقاء
الساكنين مجرداً، إذ كان له مندوحة عنه، وهو التحريك.

ولهذا جعل السيرافي الحذف في أَحَسْتُ من أَحَسَسْتُ لا من
أَحَسَّ. فاستثقال التضعيف هو الموجب، والتشبيه بقام مُرَجَّح. وسيبويه
وإن اعتمد التشبيه فهو على التضعيف أيضاً أشدَّ اعتماداً، ألا ترى أنه

(١) سقط من س.

(٢) الأصل : في هذا الفرق حكم.

(٣) الأصل : حروف.

(٤) س : فيه بعد هذا.

في آخر الإدغام إنما علل به فقال : «ومن الشاذ قولهم : أَحَسْتُ، وَمَسْتُ، وظلَّتْ لما كثر في كلامهم كرهوا التضعيف، وكرهوا تحريك هذا الحرف الذي لاتصل إليه الحركة في فَعَلْتُ وفَعَلَنْ الذي هو غير مضاعف، فحذفوا (كما حذفوا^(١)) التاء من قولهم : يستطيع، فقالوا : يَسْطِيع^(٢)... وأتم التعليل إلى آخره، فاعتمد الثقل في التضعيف هنا واقتصر عليه، وأشار إليه في الباب الآخر، وهو باب ما شذ من المضاعف^(٣)، وأيضاً إذا فرضنا أنه (اعتمد^(٤)) على التشبيه في التعليل فليس من باب التقاء الساكنين، بل من الحذف التصريفي المشبه به، ولا يلزم من كونه مُشَبَّهًا به أن يكون من بابه بلا بد، بل حُذِفَت العين حَذْفًا لما أشبه المضاعف المعتل في باب التقاء الساكنين.. فظهر إذا أن الحذف هنا على طريقة الناظم تصريفي، وتبين وجهه.

والسادسة : أن كلام الناظم هنا يحتمل وجهين :

أحدهما أن يكون إنما قصد الكلام على هذا اللفظ بخصوصه، من حيث جاء سماعاً، فلا يكون قائلًا^(٥) بالقياس في بابه، ويريد بقوله : اسْتَغْمِلْ، استعمال العرب، إذ لم يقل : ظَلَّت ونحوه، ولما يعطى معنى تعميم الحكم في أمثاله، كما قال قبيل هذا : «من كَوَعَدَ» ، «وفى كَعِدَةٍ» ، فأدخل مع المثال ما أشبهه.

والثاني : أن يكون أرادته وما كان نحوه ، فأتى بالمثال على جهة تمثيل

الأصل : ويريد بقوله : اسْتَغْمِلْ ، استعمال النحويين قياساً .

(١) سقط من الأصل.

(٢) الكتاب ٤/٤٨٢ - ٤٨٣.

(٣) الكتاب ٤/٤٢٢.

(٤) سقط من س.

(٥) س : قليلا.

فإن أراد الأول فهو مساعدٌ لظاهر لفظه وموافقٌ لجمهور النحويين حسب ماتقدم، إلا أنه يُشَاحُّ من وجهين :

أحدهما : أن السماع لم يَأْتِ بهذا اللفظ وحده، بل جاء منه ألفاظٌ أُخَرُ كقولهم : ظَنَنْتُ في ظَنَنْتُ، وَمَسَنْتُ في مَسَيْتُ ، وَأَحَسْتُ ^(١) في أَحَسَسْتُ، أو حَسْتُ (في حَسَيْتُ) ^(٢) بل هي لُغَةٌ ذكرها في التسهيل منقولةً عن سَلِيم ^(٣)، فكيف يقتصر على نَقْلِ لفظةٍ واحدةٍ ، فيوهم اقتصاره عدم السماع في غيرها، وذلك غير صحيح؟

وقد يُجاب عن هذا بأنه لم يقصد إلى نَقْلِ مجردِ السماع فقط، فإن ذلك ليس من شأن النحويِّ من حيث هو نَحْوِيٌّ، لاسيما في مثل هذا المختصر، وإنما قصده نَقْلُ ماكثر استعماله من هذا الباب ، فذلك قال : «استُعْمِلًا»، ولم يقل : شَدًّا ولا نَدْرًا، ولا نحو ذلك. ولفظُ الاستعمالِ يُعطى كثرة التداولِ والشَّياع على الأكسنة، وقد جاء في القرآن الكريم كما مرَّ، وتَرَكَ ماعدا هذه اللفظة لأنه قليل في الاستعمال ^(٤) إذا اعتبرته.

فإن قيل : فما فائدةُ ذكره وهو موقوفٌ على السماع؟

قيل : قد جَرَتْ له عادةٌ بذكر الألفاظ الشهيرة الاستعمال-^(٤) كما فعل في

إِذَا في باب الوقف، وحَذَفِ أَلْف ما الاستفهامية ونحو ذلك.

(١) س : وحست.

(٢) سقط من س.

(٣) التسهيل ٣١٤.

(٤) سقط من الأصل.

والثاني : أن القائل^(١) بالوقف على السماع في هذا وما أشبهه لا يقتصِرُه / على مجرد ما ذكر الناظم من كونه مُتَّصِلًا بضمير الواحد، بل يُستعمل عنده مُتَّصِلًا بجميع الضمائر التي يسكن لها آخر الفعل، فيقول : ظَلْتُ، وظَلَّتْ، وظَلْتُمَا، وظَلْتُمْ، وظَلْتُنَّ. وكذلك لا يقتصِرُ فيه أيضاً على الماضي دون الأمر والمضارع، بل يقول : ظَلَنْ - يَاهِنْدَاتُ - قائمات لوجودِ العلةِ الموجبةِ للإعلال في الجميع : وقد مرَّ هذا في الاشتراط.

وإن أراد الوجه الثاني - وهو القياس - فليس ببعيدٍ عن قصده، لأنه قد يُمثَّل فقط ويُريد ما كان نحوه، كما قال في باب الضمائر : «في كُنْته الخَلْفُ انتَمَى. كذاكَ خِلْتَنِيه»، فإنما يعنى : في كُنْته وما أشبهه، كذاكَ خِلْتَنِيه وبابه، لكنه على هذا المحمل مخالفٌ لجمهور النحويين كما تقدّم، فالأول أظهر من جهة اللفظ، والثاني أظهر من جهة القصد. وعلى هذا الثاني^(٢) وقع الشرح المتقدم.

ثم قال : «وَقَرْنٌ فِي أَقْرِئَنَّ وَقَرْنٌ نَقْلًا»^(٣) (ألف نَقْلًا) ألف تثنية. يعنى أن قَرْنٌ - بكسر القاف - وَقَرْنٌ - بفتحها - نَقْلًا معاً، وأراد^(٤) أنهما معاً محذوفان من المضاعف، حُذِفَت العين منهما؛ إذ كان الأصلُ في قَرْنٌ : أَقْرِئَنَّ، كما قال، وذكر أن ذلك نقل لاقياسٍ بخلاف الماضي فإنه فيه قياس كما ذكر. وقد مرَّ مافي هذه التفرقة من النظر.

(١) الأصل : على الوقف بالسماع.

(٢) الأصل : وقع في الشرح.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) س : ويريد.

وأشار بِقَرْنٍ وَقَرْنٍ إِلَى مَا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : { وَقَرْنٌ فِي بَيُوتِكُنَّ ^(١) }، قُرِئَ بِكَسْرِ الْقَافِ وَفَتْحِهَا ^(٢)، وَالْفَتْحُ لِنَافِعٍ وَعَاصِمٍ، وَالْكَسْرُ لِمَنْ عَدَاهُمَا ^(٣).

ثُمَّ فِي كَلَامِهِ هُنَا إِشْكَالٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ قَرْنٌ وَقَرْنٌ مَعًا أَصْلُهُمَا أَقْرَدْنِ، هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ، وَهُوَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ ضَبْطُهُ بِكَسْرِ الرَّاءِ الْأُولَى - وَهَكَذَا ثَبِتَ ^(٤) فِي النُّسخِ - أَوْ بَفَتْحِهَا، أَوْ بِالضَّبْطَيْنِ، أَمَّا الضَّبْطَانِ فَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِمَا إِذْ لَمْ يُنَبَّهْ عَلَى ذَلِكَ، وَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَغَيْرُ صَحِيحٍ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ رَجُوعَهُ لِهَمَا مَعًا لَا يَصِحُّ، إِذْ مُقْتَضَاهُ أَنَّهُمَا مَعًا مِنْ فِعْلٍ وَاحِدٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ :

أَمَّا قَرْنٌ - بَفَتْحِ الْقَافِ - فَمِنْ قَرَرْتُ ^(٥) فِي الْمَكَانِ - بِالْكَسْرِ - أَقْرُ فِيهِ ^(بِالْفَتْحِ) ^(٥) فَالْأَصْلُ : أَقْرَدْنِ - بَفَتْحِ الرَّاءِ الْأُولَى - وَهِيَ لُغَةٌ حَكَاهَا الْبَغْدَادِيُّونَ وَالْكَسَائِيُّ وَالْأَخْفَشُ وَأَنْكَرَهَا الْمَازَنِيُّ إِذْ لَمْ يَحْفَظْهَا، ثُمَّ حُذِفَتِ الْعَيْنُ بَعْدَ أَنْ نُقِلَتْ حَرَكَتُهَا إِلَى الْقَافِ وَحُذِفَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ لِتَحْرِكَ مَا بَعْدَهَا؛ كَمَا تَقُولُ : سَلْ، فِي تَخْفِيفٍ : اسْأَلْ. وَقَدْ حُمِلَ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ مِنْ قَرَرْتُ بِهِ عَيْنًا أَقْرُ، وَجَرَى فِيهِ الْإِعْلَالُ الْمَذْكُورُ. لَكِنْ ضَعْفُ هَذَا الْمَحْمَلِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، إِذْ لَيْسَ الْمُرَادُ : لَتَقْرُ أَعْيُنُكُمْ فِي بَيُوتِكُنَّ .

(١) الآية ٣٣ من سورة الأحزاب.

(٢) س : ويفتحها.

(٣) الإقناع ٧٣٧.

(٤) الأصل، ت : ثبتت، ك : يثبت.

(٥) سقط من الأصل.

وأما قَرْنٌ - بالكسر - فأجاز فيها . الفارسي وجهين، أحدهما . أن يكون أصله أَقْرِنَ، من قَرَرْتُ في المكان أَقِرُّ، وهي اللغة الفاشية، ثم حُذِفَت العينُ بعد نُقْلِ حركتها إلى الفاء كما تقدّم. وهذا هو الذي يُريده الناظم (بقوله^(١)) : «وَقَرْنٌ فِي أَقْرِنَ»، فقيده بكونه من أَقْرِنَ، أى : على أنه من هذا لا من من الوجه الثاني الذي^(٢) حَمَلَهُ الفارسيُّ قِراءةَ الكسرِ، وهو أن يكون قَرْنٌ أَمْرًا من الوقار، من وَقَرَّ يَقِرُّ، وأصله : أَوْقَرْنُ، ثُمَّ صار بحذفِ فائه إلى قَرْنٌ، فهو إذْ ذاك من المسألة الأولى من هذا الفصل، كَعَدْنُ من الوعد، وَزِنُ من الوزن. وعلى هذا الوجه لا يدخل له هنا، فلذلك تَحَرَّزَ بقوله : «فِي أَقْرِنَ»، ولهذا / السبب يتعيّن ضَبْطُ أَقْرِنَ بكسر ٤٠٨ الراء، ويكون فيه تنبيهٌ حَسَنٌ واحترازٌ مَليحٌ، كأنه يقول : وَقَرْنٌ إِذَا قَلْنَا إِنَّهُ مِنْ أَقْرِنَ لَا إِذَا جَعَلْنَاهُ مِنَ الْوَقَارِ. إِلَّا^(٣) أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ حَيْثُ عَيَّنَ أَقْرِنَ بِالْكَسْرِ أَنْ يَكُونَ أَيْضًا مُعَيَّنًا لِلْوَجْهِ الْآخِرِ؛ إِذْ لَمْ يَذْكَرْ لَهُ غَيْرُ ذَلِكَ، وَذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحٍ، لِأَنَّ قَرْنًا^(٤) - بِالْفَتْحِ - لَيْسَ أَصْلُهُ أَقْرِنَ - بِالْكَسْرِ - وَإِنَّمَا أَصْلُهُ : أَقْرَرْنُ بِالْفَتْحِ أَيْضًا كَمَا تَقَرَّرُ.

فحصل أن هذا الكلام لا يستقيمُ تنزيله في الوجهين (على لُغَتَيْنِ)^(٥) كما ذكر الناس^(٦)، وهو الذي لا يمكن غيره، وإنما يتنزل على واحدةٍ، وذلك لا يصح.

(١) سقط من س.

(٢) الأصل، ت : والذي.

(٣) الأصل : لا.

(٤) الأصل، ت : أَقْرِنَ.

(٥) سقط من الأصل، ت.

(٦) الأصل : القياس.

والوجه الثاني من الإشكال : أنه أثبت في النقل قرن من القرار ولا بد، لقوله : «وَقَرْنٌ فِي اقْرَبْنِ وَقَرْنٌ نَقْلًا»، أى : (إن^(١)) قَرْنٌ مِنْ اقْرَبْنِ مَنْقُولٌ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ. وهذا ليس كذلك، لأن قَرْنٌ إنما نُقِلَ فِي الْقُرْآنِ، وهو - كما رأيت - مُحْتَمَلٌ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ : اقْرَبْنِ - كما قال - أو يَكُونُ أَفْعَلُنْ مِنَ الْوَقَارِ، وأحدُ الوجهين لم يتعين بعد، فكيف يجعلُ قَرْنٌ مِنَ الْقَرَارِ مَنْقُولًا ثَابِتًا، وليس كذلك، لأنه إنما يثبت إذا لم يحتمل غير ما ادّعت فيه، فلا يصح لك أن تقول في هذا إنه من القرار خاصة لا من الوقار؛ إذ لا دليل على ذلك، وإذا لم يدل عليه دليل لم يكن إذا جعلته من القرار بؤلى من أن تجعله من الوقار، ولا تثبت اللغة بمثل هذا، ولا اعتماداً على الاحتمال المجرد من غير دليل.

والجواب عن الأول : أن اقْرَبْنِ لا يرجع إليهما معاً بل إلى ما قبله وحده، وإنما أتى به احترازاً - كما تقدم - من أن يكون من وَقَرِ يَقْرُ خاصة؛ إذا لو لم يكن هنالك ذلك الاحتمال لم يحتج إلى الإتيان به؛ إذ معلوم أنه يتكلم فيما حذفت عينه للتضعيف، فليس قوله : «فِي اقْرَبْنِ» إلا إخراجاً للوجه الآخر. وأما قوله : «وَقَرْنٌ» فاطلقه علماً بأنه من اقْرَبْنِ، إذ ليس فيه احتمال غير ذلك. وأيضاً فحذفه لدلالة نظيره عليه، وتقدير الكلام : وَقَرْنٌ فِي اقْرَبْنِ وَقَرْنٌ فِي اقْرَبْنِ. وهذا ممكن، وأتكل على أن ذلك مفهوم بأيسر النظر، فلم يحتج إلى التنبيص عليه.

والجواب عن الثاني : أنه يمكن أن يكون سَمِعَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الْحَمْلَ عَلَى اقْرَبْنِ لَا عَلَى غَيْرِهِ، وإنما يكون الاحتمال قائماً في الآية دون غيرها، فلعلّه اطلع على ما يتعين فيه أحد الوجهين، والجمهور لم ينقلوا قَرْنٌ

(١) سقط من س.

وَقَرْنُ إِلَّا فِي الْآيَةِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَمَلَ الْآيَةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ دُونَ الْإِمْكَانِ
الْآخِرِ لِقِيَامِ الدَّلِيلِ عِنْدَهُ عَلَى ذَلِكَ، (وَذَلِكَ^(١)) أَنْ قِرَاءَةَ الْفَتْحِ قَدْ ثَبِتَ فِيهَا مَعْنَى
الْقَرَارِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ؛ إِذْ لَا يَسُوغُ حَمْلُهَا عَلَى الْمَعْنَى الْآخِرِ الَّذِي هُوَ مَنْ قَرَأَتْ
عَيْنُهُ، وَإِذَا ثَبِتَ ذَلِكَ هُنَاكَ كَانَ الَّذِي يَنْبَغِي فِي قِرَاءَةِ الْكَسْرِ الْحَمْلَ عَلَى قِرَاءَةِ
الْفَتْحِ، لِأَنَّ اتِّفَاقَ الْقِرَاءَتَيْنِ وَتَوَارُدَهُمَا عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ أَوَّلَى مِنْ حَمْلِهِمَا عَلَى
مَعْنَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ. وَهَذَا دَلِيلٌ يُفِيدُ هُوَ مَا كَانَ مِنْهُ غَلَبَةُ ظَنٍّ، وَغَلَبَةُ الظَّنِّ تَكْفِي
فِي إِثْبَاتِ اللُّغَةِ، فَلِهَذَا حُكِمَ بِأَنَّ قَرْنًا مِنْ اقْرَبَيْنِ، وَبِهَذَا يَنْهَضُ جَوَابًا فِي
الْمَوْضِعِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وهنا انتهى ما قصد ذكره من التصريف، ثم أخذ في ذكر تكملته فقال :

(١) سقط من الأصل.

الإدغام

٤٠٢

/أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي

كَلِمَةٍ أَدْغَمَ لَا كَمِثْلِ صُفِّفِ

وَذُلِّلِ وَكِلِّلِ وَلَبَّبِ

وَلَا كَجُسَّسٍ وَلَا كَاخْصُصَ أَبِي

وَلَا كَهَيْلَلٍ، وَشَذَّ فِي أَلِّلِ

وَنَحْوِهِ فَكَ بِنَقْلِ فَتَقَبَّلِ

معنى الإدغام في اللغة : الإدخال. يُقَال : أدغمت اللجام في فم الدابة : إذا أدخلته في فيها، ومنه : أدغم الطعام بمعنى ابتلعه، لأنه إدخال في الحلق، ومنه إدغام الحرف في الحرف، لأنه إدخال الأول في الثاني. قال السيرافي : سيبويه يقول : الإدغام افتعال، والكوفيون يقولون : (الإدغام^(١)) إفعال. قال : والأول أحبُّ إلَيَّ لقوله^(٢) :

.... إذا [فَرَعُوا] أَدْغَمْنَ فِي اللَّجْمِ

قال ابن الضائع : (يعني^(٣)) لاستعماله . قال : « وقد حكى الزبيدي : أَدْغَمْتُ الْفَرَسَ اللَّجَامَ. انتهى، وحكى مثله الجوهري^(٤) .

(١) سقط من س.

(٢) من بيت لساعدة بن جؤية، ديوان الهذليين ٢٠٣/٨، وتماه :

بمُقَرَّبَاتٍ بِيَدِيهِمْ أَعْنَتَهَا خَوْصٌ.....

وما بين المعكوفتين عنه. والمقربات : اللواتي عند البيوت لصارخ أو لفرع - والخوص من الخوص، وهو ضيق العين وغورها.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) في الصحاح : وأدغمت الفرس اللجام : إذا أدخلته في فيه.

ومعناه في اصطلاح النحويين: أن يلتقي حرفان من جنس واحد، فتُسَكَّنُ الأولُ منهما وتُدْغَمُ في الثاني، أى : تُدْخَلُ فيه، فيصير^(١) أحرفاً واحداً مشدداً. وذلك أن النطق بحرفين من جنس واحد مما يثقل على اللسان، لأنه يرتفع بأحد الحرفين، ثم يرتفع ارتفاعاً ثانياً بعد استقرار الأول، فيصيرُ في موضع واحدِ عملان من غير فصلٍ بينهما، فيثقل ذلك على اللسان، ولذلك شبهه الخليل بمشئي المُقَيَّدِ، لأنه كأنه يتحرك في موضع واحد. وهذا محسوسٌ، بخلاف ما إذا عملَ عملين في موضعين فليس فيه من الثقل ما في هذا. فأرادوا أن يرتفع اللسان بهما معاً ارتفاعاً واحدةً، فلم يُمكنهم ذلك إلا بأن يُسَكَّنُوا الأولُ منهما، فأسكنوه، ثم أدغموه في الثاني، فصارا^(٢) حرفاً واحداً مشدداً، فقالوا في فَرَرَ : فَرٌّ، وفي ظَلَل : ظَلٌّ، وفي سُرِرَ : سُرٌّ، وفي أَمَدَدَ : أَمَدٌّ، وما أشبه ذلك.

واعلم أن الإدغام على قسمين :

أحدهما : إدغامٌ مُثَلٍّ في مُثْلِهِ، نحو ماتقدّم من المثل.

والثاني : إدغامٌ مُقَارِبٍ في مُقَارِبِهِ نحو : بَعُدْتُ ، وَعِدَانُ^(٣) في عِدْدَانِ،

ونحو ذلك .

وهذه القسمة بالنظر إلى الأصل، وإلا فلا إدغام إلا إدغامٌ مُثَلٍّ في مُثْلٍ. وهذا نظيرُ قولهم : إن البدل ثلاثة أقسام : بَدَلُ شَيْءٍ من شَيْءٍ وهما لعين واحدة، وبَدَلُ بَعْضٍ من كُلِّ ، وبَدَلُ اشْتِمَالٍ. وبالحقيقة ليس إلا بَدَلُ شَيْءٍ من

(١) في النسخ : فيصير.

(٢) س : فصار.

(٣) عِدَانُ : جمع عَدُوٍّ، وهو الجَدِيُّ الذي استكرش، أو بلغ السفاد، وانظر الكتاب ٦٠٨/٣، ٤٥٦/٤.

شئٍ وهما لعين واحدة^(١)، فإذا قلَّت : أكلتُ الرغيفَ نصفه، فلا يخلو أن يُرادِ بالرغيفِ النصفُ أو غيره، فإن أُريدَ النصفُ فنصفه البدلُ بدلُ شئٍ من شئٍ وهما لعينٍ واحدةٍ، ولا يجوزُ أن يُريدَ به أكثرُ من النصفِ، ولا أيضاً أقلُّ منه، لأنه يكون نصفه نقضاً لذلك وتكذيباً، أو يرجع إلى بدلِ الغلطِ، وهو منفيٌّ عن الكلامِ الفصيحِ كما تقدّم. وكذلك بدلُ الاشتمالِ، فليس تقسيمهم ذلك إلا بالنظر إلى الوضع الأصلي. فالتقسيمُ في البابين صحيحٌ بالنظر إلى الأصل، وأما الآن فلا يُدغم المقارب في مُقاربه إلا بعد إبداله حرفاً من جنس المُدغم فيه بلا بدو. / فأمّا إدغام ٤.٢ المتقاربين فلم يتعرّضْ إليه هنا، وذلك لأنّ الغالب فيه أن يكون جائزاً لا لازماً، وإذا كان جائزاً فالتكلمُ بالأصلِ صحيحٌ، فلم يكن المتكلمُ بالأصلِ لاحقاً^(٢)، فليس بِمُهمٍّ في قصده. وأما إدغام المثليْن فعلى قسمين :

أحدهما : أن يكون الأول منهما ساكناً في الاستعمال. وهذا لم يحتج إلى ذكره للعلم بوجوب الإدغام فيه؛ إذ لا يمكن النطقُ بهما مع الفكِّ إلا بتكلفٍ كثيرٍ. فلا تقول في ردٍّ : ردَّد، لعدم الإمكان فيه.

والثاني : أن يكون الأول متحركاً، فهو على قسمين :

أحدهما : أن يكون المثالان من كلمتين. وهذا القسم لا يجب فيه إدغامٌ، نحو : جَعَلَ لَكَ، وَهَرَبَ بَكَرٍ، وَقَاسِمٌ مَالِكٍ. فالتنطقُ به على الأصلِ صحيحٌ، فلم يكن ذكره من^(٣) المُهمِّ.

(١) هذا تحقيق السهيلي لبذل البعض وبدل الاشتمال، انظره في نتائج الفكر ٣٠٧.

(٢) الأصل، ت : لاحقاً.

(٣) الأصل : في.

والثاني : أن يكونا من كلمة واحدة. فهذا القسم^(١) هو الذى يختلف الحكم فيه، فلا يمتنع الإظهار فيه بإطلاق، (ولا يجوز فيه بإطلاق^(٢))، فلأجل ذلك خص هذا القسم بالذكر وحده، لأنه الضرورى من سائر الأقسام.

وحاصل ذلك أن المثلين في كلمة على ثلاثة أقسام : قسم يجب فيه الإدغام، وقسم يجب فيه الإظهار، وقسم يجوز فيه الوجهان. والناظم - رحمه الله - حصل ذلك، فأطلق القول بوجوب الإدغام إلا فيما يستثنى، فقال : «أول مثلين مُحركين في كلمة ادغم»، أول : مفعول بأدغم، أى : أدغم أول مثلين.. إلى آخره. يعنى أنه يجب إدغام أول الحرفين في ثانيهما إذا اجتمع فيهما ثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون الحرفان مثلين، وذلك قوله : «أول مثلين»، وهو على حذف الموصوف، أى : أول حرفين مثلين، تحرراً من أن يكونا غير مثلين بل متقاربين، فإنه لا يجب فيهما الإدغام نحو : خذالداً، واجبه حاتماً، ونحو ذلك، فنظهر إن شئت ويجوز الإغام فتقول : ختالداً، واجباتماً، وما أشبه ذلك.

والثانى : أن يكونا مُحركين معاً، المدغم والمدغم فيه، تحرراً من أن يسكن الأول، أو الثانى، أو يسكنا معاً، فإما إن سكن الأول فقد تقدم وجوب الإدغام، وأنه مدرك حساً، فلم يحتج إلى ذكره وأخرجه، لأنه كال المذكور حكمه، نحو : رد، وشد، وسر، وكذلك : زر رافداً^(٣)، وكن نائماً. وأما إن سكن الثانى فالفك واجب نحو : رددت، ورددن. وسينبئ عليه بعد هذا. وأما إن سكنا معاً فإن المسألة

(١) هنا انتهت مخطوطة تونس، والتي رمزنا لها بالرمز س.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الأصل : راقداً.

تصير من باب التقاء الساكنين، وتخرج عن هذا الباب، فلم يكن ذكره هنا لانتقاً.

والثالث : أن يكون الحرفان في كلمة واحدة، فإن كانا في كلمتين لم يجر فيهما حكم وجوب الإدغام كالمقتارين بالنسبة إلى الشرط الآخر، فالمفهوم فيهما معاً الجواز وهو مفهومٌ صحيحٌ، لأنك تقول: جعلَ لك، وجعلَ لك، وهربَ بكر، وهربَ بكر، وما أشبه ذلك. والمفهوم في الموضعين جُملي، لأنه ليس كلُّ مقاربٍ يُدغم في مقاربة، ولا كلُّ متقاربين يجوز إظهارهما، ولا كلُّ مثلٍ يجوز أن يُدغم في مثله إذا كانا من كلمتين؛ ألا ترى أن الواو والياء لا يُدغمان في مقاربيهما، ولا مقاربيهما فيهما، (لما فيهما^(١)) من المدِّ. وأيضاً حروف المدِّ صُنِفَتْ على حِدَةٍ لا يجوز أن تقلب إلى الحروف الصَّاحِ/، ولا الصَّاحِ إليها، والنون تُدغم في حروف «لم ٤٤، يرو» إذا سكنت ولا يجوز الإظهار، وخرجت النون عن الحروف الصَّاحِ فأُدغمت في الواو والياء لشبهها بالغنة بحرف اللين. والالف والهمزة لا يجوز في واحدةٍ منهما إدغامها في مثلها، أما الألف فلأنَّ حقيقتها المدُّ، والإدغام رفع اللسان عن الحرفين رفعةً واحدةً، وذلك لا يتصور مع المدِّ، ألا ترى أنه يزول في نحو مَفْرُوءٍ وولِيٍّ، فلو مددت لم يَجْزِ الإدغام. وأما الهمزة فللزوم تخفيف إحداها عند الاجتماع. فقد ظهر أن الحكم بجواز الإدغام في المسألتين غير مُطَرَّدٍ، لكن إذا نُظِرَ البابُ كُلُّهُ في المسألتين وجدَّ جوازُ الإدغام هو الأغلبُ فيهما، فلأجل هذا حَمَلْتُ كلام الناظم القصد إلى حقيقة المفهوم، ولم أحمِلْهُ على اطِّراحه، فالأحسن أن يكون حكمهما

(١) سقط من الأصل.

مذكوراً - وإن كان على الجملة - من أن يكون لم يُعْرَجْ عليهما البتة. وقد يمكن أن يكون المفهوم هنا مُعْطَلاً في الشروط الثلاثة فلا يستفاد الحكم من كلامه إلا فيما نص عليه دون غيره، وهذا أسلم له من الاعتراض، والأول أُجْرِيَ على عادته من^(١) اعتماد دلالة المفهوم.

ولما ذكر هذه القاعدة العامة في الإدغام أخذ يذكر ما ينتفى عنه هذا الحكم المذكور فقال : « لاكمِثِلِ صُفِّفٍ »، وكذا وكذا، فأتى بمَثَلٍ على أبنية وأحوال مخصوصة منفيًا عنها وجوب الإدغام، يعنى أن هذه الأشياء، وما كان على بنائها أو حالها لاتُدْغَمُ وجوباً وجملة ما أتى به منها عَشْرَةُ أنواع :

أحدها : ما كان من الأسماء خارجاً عن وزن الفعل أو الجريان عليه، وذلك ثلاثة أبنية، أحدها : صُفِّفٌ وما كان نحوه، ومراده ما كان على هذا الوزن وهو وَزْنُ فَعْلٍ كَصُرِدٍ، فمَثَلُ هذا لا يُدْغَمُ، فتقول : سُرُرٌ، ودُرُرٌ، وحُلُلٌ، وحُمَمٌ، وقُنُنٌ، وجُدُدٌ، وما أشبه ذلك. ولا يجوز أن تقول : سُرٌّ، ولا دُرٌّ في دُرٍّ، وأما دُرٌّ فهو فَعْلٌ لافْعَلٍ، والصُفِّفُ : جمعُ صُفَّةٍ، والصُفَّةُ من الرجل والسرَج : التي تضم العَرَقُوتَيْنِ والبِدَادَيْنِ^(٢) من أعلاهما وأسفلهما. هذا تَفْسِيرُ ابن سيدة، والجمع صُفِّفٌ، وهو القياس، ويُجمع أيضاً على صِفَافٍ سَمَاعاً، وصُفَّةُ البنيان أيضاً : طَرَّتُهُ^(٣)، والصُفَّةُ : الظِّلَّةُ كالسَّقِيفَةِ . والثاني : ذُلٌّ وما كان نحوه مما هو على وزنه ، وهو وَزْنُ فَعْلٍ كطُنْبٍ، فمَثَلُ هذا لا يدغم أيضاً نحو : سُرُرٍ، وجُدُدٍ، والذُلُّ : جمع ذُلُولٍ، والذُلُولُ : هي الدابة اللينة غير الصعبة ، يقال :

(١) ك : في.

(٢) العرقتان من الرجل والقتب : خشبتان تضمان ما بين الوسط والمؤخرة، والبداد : بطانة تمشى وتجعل تحت القتب وقاية للبعر ألا يصيب ظهره القتب.

(٣) الصُفَّةُ من البنيان : شبه البهو الواسع الطويل السَّمَك.

دابةٌ ذلولٌ بينةُ الذَّلِّ^(١) - بالكسر - من دوابِّ ذُلِّلَ، ومنه قوله تعالى : {فاسلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا^(٢) }، أى : سهلةً غير صعبةٍ.

وأما قولهم : نخلةٌ عَمِيمة^(٣)، ونَخْلُ عُمٌ ، وأصله عُمٌ، كسفينةٍ وسُفُنٍ، لكنهم لم يقولوا : عُمٌ - فإنه ليس إدغامه من عُمٍ، وإنما أدغم من تخفيفه، لأنَّ فُعْلًا في جمع فعيلة يجوزُ تسكينُ عينه تخفيفاً، وإذا خُفِّفَ وجب الإدغامُ لسكون أوَّلِ المثني.

فإن قيل : فكان ينبغي أن يأتى فيه عُمٌ على الأصل؟

فالجواب : أنه لا يُنكَرُ أن تقتصر / العربُ في مثل هذا على أحد الوجهين لما فيه من خفة الإدغام.

والثالث : كِلُّلٌ وما كان وزنه أيضاً مما هو على فِعْلٍ كَعِنَبٍ، وذلك : عِدَدٌ، وقَدَدٌ، وسِلَلٌ، ومِرَرٌ^(٤)، وعِلَلٌ، وما كان نحو ذلك، فَكَلُّهُ غير مُدْغَمٍ أيضاً. والكِلَلُ : جمع كَلَّةٍ، وهى السِّتْرُ الرقيقُ يخاطُ كالبيتِ يُتَوَقَّى فيه من البَقِّ. هذا قال الجوهري.

والنوع الثانى : (ماكان على وزن فَعْلٍ كقوله^(٥)) : لَبَبٌ، وما كان نحوه مما هو على فَعْلٍ كَجَبَلٍ لايدغم أيضاً، فتقول : سَبَبٌ، وطلَلٌ، وشرَرٌ، ومَدَدٌ، وعدَدٌ، وسَنَنٌ، وما كان نحو ذلك. واللَّبُّ واللَّبَّةُ : المنْحَرُ، وهو موضع القلادة من الصدرِ، من كُلِّ شَيْءٍ. واللَّبُّ أيضاً : مايشدُّ على صدرِ الدابةِ أو الناقةِ يمنع

(١) الذَّلُّ - بالكسر - ضد الصعوبة.

(٢) الآية ٦٩ من سورة النحل.

(٣) فى الصحاح واللسان : عميم . ونَخْلُ عُمٌ : طَوَالٌ.

(٤) الأصل : مدد، ت : مدر، والمِرْدُ : جمع مرّة - بالكسر - وهى : قوة الخلقِ وشدته.

(٥) سقط من ك.

الرحل من الاستتخار، ويقال : فلان في لَبَبٍ رَخِيٌّ : إذا كان في حالٍ واسعةٍ .
وقال الأحمر^(١) : اللَّبَبُ : ما استترقَّ من الرَّمْلِ، لأنَّ معظمه العَقْنْفَلُ، فإذا نقص
قيل : كَثِيبٌ، فإذا نقص قيل : عَوْكَلٌ، فإذا نقص قيل : سِقَطٌ، فإذا نقص قيل :
عَدَابٌ، فإذا نقص قيل : لَبَبٌ، قال ذو الرمة^(٢) :

بَرَأَقَةُ الْجَيْدِ وَاللَّبَاتُ وَاضِحَةٌ

كأنها ظبيَّةٌ أفضى بها لَبَبٌ

واعلم أنَّ الأوزان الثلاثية^(٣) على قسمين، أحدهما : أن تشترك فيها
الأسماء والأفعال. والثاني : أن تختصَّ بالأسماء ولا مشاركة للأفعال فيها،
وقسم ثالث ليس بمرادٍ هنا، وهو المختصُّ بالأفعال، لأنه مُدْغَمٌ مطلقاً ما لم
يعرض مانعٌ. فأما قسم الاشتراك فقد ظهر - من حيث لم يَسْتَنْتِهَا النَّاظِمُ من
الحكم بالإدغام - أنها مُدْغَمَةٌ، وهى : فَعَلٌ، وفَعِلٌ، وفُعِلٌ، وفَعَلٌ.

(أما فَعَلٌ^(٤)) فقد استثناه، وأما فَعَلٌ فتقول فيه من اللَّبِّ : لَبٌّ، ولاتقول :
لَبَّبٌ. وأما فَعِلٌ فكَذَلِكَ إذا بنيته من اللَّبِّ تقول : لَبٌّ. (و)^(٥) من هذا قولهم : رجل
صَبٌّ، وهو فَعِلٌ بدليل قولهم : صَبِيتُ - يا هذا - تَصَبُّ صَبَابَةً، مثل قَنَعَتْ قَنَاعَةً،
فكما^(٥) أن اسم الفاعل من هذا قَنَعٌ، فكَذَلِكَ صَبٌّ فَعِلٌ. وقالوا : طَبٌّ وطَبِيبٌ،
فَطَبٌّ فَعِلٌ، لأنَّ فَعِلًا وفَعِيلًا يكثران بمعنى واحدٍ كَفَرَحٍ وفَرِيحٍ، ومَذَلٍ ومَذِيلٍ^(٦).

(١) نصر الأحمر في الصحاح : لب.

(٢) ديوانه ٢٦، والصحاح واللسان : لب.

(٣) ك : الثلاثة.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) الأصل : كما.

(٦) المَذَلُ : البازل لما عنده من مالٍ أو سَرٍّ، وكذلك إذا لم يقدر على ضبط نفسه، ويقال فيه : مَذِيلٌ،
أيضاً .

وقد شذوا^(١) فقالوا : رَجُلٌ ضَفَفُ^(٢) الحال ، وقومٌ ضَفَفُوا الحال . والوجهُ أن يُقالَ : ضَفَّ الحال وضَفُّوا الحال، وهو الأشهر في الاستعمال، وهو فعلٌ بدليل الضَّفَفِ في المصدر . وحكى ابن جنى أيضاً عن أبي عليٍّ أن أبا زيدٍ حكى عنهم : طَعَامٌ قَضَضُ : إذا كان فيه الحصى^(٣). وأما فعلُ فلو بنيت مثل دُبُلٍ^(٤) من اللبِّ لقلت : لُبٌّ، فَتُدْغِمُ. ولم يُسمع فعلٌ، ولا فعلٌ من المضاعف جاء على أصله. وإنما فرَّقوا بين القبيلين فأدغموا ما وافق الفعلَ دون الآخر، لأنهم جعلوا إعلال التضعيف الذي هو الإدغام كإعلال حرف اللين عيناً، فكما أن ماجاء من الأسماء على مثال الفعل أعلَّ كبابٍ وخافٍ لأنه كقال وخافٍ، كذلك فعلوا في التضعيف، وكما لم يُعلَّ نحو بُيُضٍ وَعَوْضٍ وَلُومَةٍ ونحوها مما ليس على وزن الفعل كذلك لم يُدْغِمُوا ذُلَّلاً ولا كِلَلاً ولا صَفَفًا، لأنها ليست / على مثال الفعل، لأنَّ الإعلال في الأسماء بالحمل على الإعلال في الأفعال ، والإعلال فيها أصلٌ، لأنَّ التصريف لها بحكم الأصل . وبقي وجه تصحيح فعلٍ كَلَبَبٍ مع أن وزنه من المشترك، فكان الوجه أن يدغم، لأنهم قد أعلَّوا باباً وداراً ونحوهما . ٤٠٦

والذي ذكروا في وجه ذلك أن الفتحة لما خَفَّتْ عليهم لم يكرهوا ظهور التضعيف، كما كرهوه مع غيرها^(٥). وأيضاً إذا صَحَّحُوا نحو القَوَدِ والخَوْنَةِ والحَوَكَةِ – وإن كان شاذاً – فتصحیح نحو طَلَلٍ وشرَرٍ أولى، لأنَّ الإعلال في حروف العلةِ ألزَمُ منه في حروف الصحة. هذا ما في الثلاثيَّ

(١) الأصل : شَذَّ.

(٢) الضَّفَفُ : شدة العيش.

(٣) المنصف ٢/٣٠٢.

(٤) الأصل، ت : دُول.

(٥) انظر المنصف ٢/٣٠٢.

من الأسماء، وأما الأفعالُ ثلاثيةٌ كانت أو غير ثلاثيةٍ فقد دخلت له في حكم الإدغام، وسيأتى ذلك إن شاء الله.

والنوع الثالث : ما كان مثل^(١) جُسُسٍ وما أشبهه مما فيه مانع من الإدغام كمانع جُسُسٍ وهو الإدغامُ الموجودُ، فإن الكلمة ذاتُ ثلاثة أمثالٍ، فسبق إدغام الأول في الثانى لأنه ساكنٌ بحق الأصل فصار جُسُسٌ هكذا، فلورُمْتَ إدغام السين الثانية في الثالثة لوجب زوال إدغام الأول في الثانى، إذ لا يُدغم حرفان في ثالثٍ أبداً، فصار إلى نحوٍ مما كان عليه قبل هذا العمل؛ إذ لا بُدَّ فيه على أى وجهٍ حَمَلْتَه في الإدغام من بقاء مثلين غير مدغمين فلم يكن للعمل فائدة، فكان تركه على حالته الأولى أولى. ومثله : رَدَدَ يَرُدُّ، وَخَلَّلَ يَخْلُلُ، وهو مُرَدَّدٌ ومُرَدَّدٌ، وَمُخَلَّلٌ وَمُخَلَّلٌ، وكذلك ما أشبهه، ولا يمكن إدغام الحرفين معاً في الثالث فيصير رَدَدَ إلى رَدٍّ، وجُسُسَ إلى جَسٍّ، لأنه إخلال^(٢) بالكلمة ووقوعٌ في اللبس إن حُذِفَ أحدُ المدغمين، وإن أبقي التقى ساكنان على غير شرطهما. وذلك كله ممنوعٌ. وقد حكى عن أبى عمرو الإدغام في (مَسَّ سَقَر^(٣)) (وتم ميقات^(٤))، وما أشبهه من المنفصل^(٥)، فقد يقال : إذا فُعِلَ ذلك في المنفصل فالتصل أقربُ، لأنَّ الإدغام (٦- فيه ألزمُ، إلا أن يُجاب بأنَّ الإدغام في المنفصل^(٦)) ليس على ظاهره، والإلزمُ المحذورُ المذكورُ، وإنما هو على نية الوقف

(١) الأصل : نحو.

(٢) الأصل : إعلال.

(٣) الآية ٤٨ من سورة القمر.

(٤) الآية ١٤٢ من سورة الأعراف.

(٥) الإقناع ١٩٦ - ١٩٧.

(٦) سقط من ك.

على الكلمة الأولى، ويجوز التقاء الساكنين في الوقف لعروضه، ومثل هذا لايتأتى في المتّصل، فلا يصحّ فيه الإدغامُ البتّة. أو يكون - وهو الأولى - على أن ماحكى من الإدغام إخفاءً في الحقيقة لا إدغام^(١)، وعلى هذا يجوز في المتّصل والمنفصل، ولا يكون داخلاً^(٢) على الناظم على كلا الوجهين.

والجُسُسُ : جمع جاسٍ أو جاسّةٍ، من قولك : جَسَّهُ بيده، أى : مَسَّهُ.

والنوع الرابع : اخصّصَ أبى، وما كان نحوه، ومراده بهذا المثال أن الثاني من المثليين إذا كان متحرّكاً بحركةٍ عارضةٍ فإنه غير مُوجبٍ للإدغام، وذلك أنه قدّم أن المثليين لأبْدُ أن يكونا متحرّكين، فلا بُدَّ إذاً من تحرك^(٣) الثاني، لكن إن كانت حركته عارضةً لم يُعْتَدَ بها في حُصولِ الإدغام، بل يُعَدُّ كانه^(٤) باقى على أصله من السكون، وإذا كان ساكناً لم يَسْغُرْ^(٥) الإدغام، فكَذلك إذا كان في تقدير السكون. لكن هذا الذى ذكر من مَنعِ الإدغام ليس على إطلاقه، بل لأبْدُ من مُقدِّمةٍ تُبَيِّنُهُ، وذلك أن الفعل / المضاعف المجزوم وفي معناه الموقوف - وبه مثَّل الناظم - للعرب ٤٠٧ فيه لغتان، فلغة بني تميم الإدغام مطلقاً، فيحرّكون الثاني لأنه وإن كان ساكناً فإنه مما يتحرك على الجملة وليس مما تمتنع فيه الحركة. وهذه

(١) في النسخ : إدغاماً.

(٢) الأصل : دائماً . ت : دائماً .

(٣) الأصل : تحريك.

(٤) الأصل : أنه.

(٥) الأصل : يمنع.

اللغة لم يتعرض إليها الناظم؛ إذ ليس المثال إلا مظهرًا فيه التضعيف. واللغة الثانية لأهل الحجاز، وهي الإظهار، ومنه قوله تعالى : {واغضض من صوتك^(١)}، (٢) وذلك من جهة أن الإدغام يقتضى تسكين الأول من المثليين ونقل حركته إلى ما قبله ، وقد كان الثانى منهما ساكنا للجزم أو الوقف، فيؤدى الإدغام إلى التقاء الساكنين على غير شرط اجتماعهما، فلما كان ذلك كذلك امتنعوا من الإدغام^(٢)) وعلى هذه اللغة جاء تمثيل الناظم، وهذا السكون قد يتحرك بحركة عارضة، وذلك إذا لقيه ساكن بعده من كلمة أخرى فيتحرك نحو اخصص الرجل، واردة (٣) ابن فلان، وقد تنقل إليه حركة همزة تقع بعده فيتحرك نحو : اخصص أبى - وهو مثال الناظم - ولم يردد أبلك، واردة^(٣) احمر، وما أشبه ذلك. فيقول القائل هنا : إذا كانوا يمتنعون من الإدغام لأجل سكون الثانى فما هو^(٤) متحركٌ فليدغموا. فأخبرك الناظم بأن هذا التحريك غير معتبر لكونه عارضاً يزول بزوال الكلمة الثانية فلم يعتدوا به من حيث كان في تقدير الزوال، و^(٣) الأصل السكون، فاعتبروه كما لو كان موجوداً.

هذا ما أراده الناظم بهذا المثال، لكن لم يبين أن هذا مخصوص بأهل الحجاز، وإنما بين أن هذا التحريك في مثل هذا المثال المقول لا يسوغ الإدغام. وقد ذكر إثر هذا جواز الوجهين في مثل : اخصص ونحوه .

ومن الغريب في هذه الحركة العارضة أنها موجبة للإدغام عند بني تميم وإن لم توجد، غير موجبة له عند أهل الحجاز وإن وجدت، وذلك من حيث

(١) الآية ١٩ من سورة لقمان.

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) ك : فيما ... قيدغموا.

اعتبرها بنو تميم فساغ لهم الإدغام، إذ لو اعتبروا حال الكلمة لم يَجُزْ لهم لأجل الساكنين، ولم يعتبرها الحجازيون لعروضها فلم يَسْغُ لهم الإدغام، فهذه حركة طارئة يقدر وجودها فتوجب حكما، وإذا وجدت منَعَتْه، لكن بلحظين^(١) مختلفين. ولأجل ما تقرّر يجب أن يُضَبَّطَ قوله : «واخْصُصْ أبى» مُسهِّلَ الهمزة مع نقل حركتها إلى الصاد، إذ لا يصح تنزيل المسألة على غير ذلك، فلا تأتي بالهمزة على أصلها أصلاً، وهذا ظاهر.

والنوع الخامس : هَيْلَلٌ وما كان مثله مما قُصِدَ به قصده، وذلك أن تكون الكلمة التي فيها المثلان قد أُلْحِقَتْ بكلمة أخرى فوجب فيها من أجل ذلك مقابلة (المتحرّك^(٢)) بالمتحرّك والساكن بالساكن، على ما هو مقرّر في فصل الإلحاق من الكتب المبسوطة، فيجب^(٣) إذاً إن كان المثلان في مقابلة متحرّكين أن يكونا متحرّكين، كما أنهما إذا كانا في مقابلة ساكن ومتحرّك أن يكونا كذلك، فَهَيْلَلٌ فعلٌ ماضٍ بمعنى هَلَّلَ، إذا قال : لا إله إلا الله، وهو ملحقٌ بِدَحْرَجٍ، فَقَابَلَتْ اللامان منه الراء والجيم^(٤)، فوجب الإظهار، ولو لم يكن ملحقاً به لأدغمت، كما قلت : أعدٌ، وأجدٌ، وأسرٌ، إذ لم يقصدوا هنا الإلحاق^(٥)، إذ لا يلحق بالهمزة وحدها، ولا بالميم أيضاً وحدها في الأسماء إلا مع مُساعدٍ، فلما قصدوا حافظوا على الوزن فأظهروا التضعيف وإن نُقِلَ عليهم، لأن في إدغامهم مع قصد الإلحاق نَقْضَ الغرض، فقالوا : جَلْبَبٌ، وهو ملحقٌ بِدَحْرَجٍ كَهَيْلَلٍ، وكذلك :

(١) الأصل : بلحظين.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الأصل : يجب.

(٤) في النسخ : الفاء والراء، وهو سهوٌ، ظن أنه ملحق بجعفر.

(٥) الأصل : للإلحاق.

اسْحَنَكَ / ملحقٌ باحر نجم ، ولذلك^(١) لايجوزُ أبداً أَفْعَلَ مَفكوكًا، لأنَّ ٤٠٨
 الهمزة لايلحقُ بها كما تقدّم. ولذلك^(٢) لايفكُ فَعَلَ ونحوه، لأنَّ المثلين فيه
 أصلان ولازيادة فيه، ولذلك^(٣) أيضًا ادغم احمرّ واصفرّ واقشعرّ
 واحمارّ، إذ ليس لها أصلٌ تلحقُ به. ولما كان قصدهُ التنبية على ما فُكَّ
 لأجل الإلحاق لم يقتصر على مثاله المخصوص، لظهور العلة، فدخل له
 في مقتضاه الأسماءُ التي حصل فيها الفك للإلحاق نحو : قَرَدَدٍ ومَهْدَدٍ
 ويأجَجٍ لإلحاقها بجعفر، وعَفَنَجَجٍ وخَفِيدَدٍ لإلحاقهما بِسَفَرَجَلٍ، وقُعْدَدٍ
 لإلحاقه بِبُرْثَنٍ، وسُودَدٍ وعُنْدَدٍ وسُرْدَدٍ لإلحاقها بِخُذَبٍ وجُنْدَبٍ على
 مذهب الأخفش والناظم، أو بعُنْصَلٍ على مذهب سيبويه، وقد تقدّم^(٣)،
 وكذلك ما أشبه هذا. ومما يبيّن أنّ الإظهار لم يكن إلّا لهذا المعنى أنّك
 لاتجده إلا على زنة الأصول، وكلّ ماورد من ذلك في الفعل فتصريفه على
 نحو تصريف المُلْحَق به لا يخالفه في جميع تصاريفه، والاسمُ في ذلك
 حكمه حكمُ الفعل، فتقول في الفعل : جَلَبَبٌ يُجَلَبَبُ جَلَبَبَةً فهو مُجَلَبَبٌ،
 كما تقول : دَحْرَجٌ يُدَحْرَجُ دَحْرَجَةً وهو مُدَحْرَجٌ، فتأتى به في المضارع
 والمصدر وغيرهما على حدٍّ ما تاتى (به)^(٤) في الآخر. وكذلك تقول في
 قَرَدَدٍ : قَرَادِدٌ وقُرَيْدِدٌ، كما تقول : جَعَاْفِرٌ وجُعَيْفِرٌ، فتجمعه على فعَالٍ
 كما تجمع الرباعي. وتُظْهَرُ^(٥) التضعيف ليكون كالملحق به، ولا تُدْغَمُ
 فتقول : قَرَادٌ، ولا قُرَيْدٌ. فهذا كلّ مما يدلُّ على ذلك القصد.

(١) الأصل : وكذا.

(٢) الأصل : وكذلك.

(٣) انظر.

(٤) سقط من الأصل، ت.

(٥) الأصل : ونظير.

فإن قيل : قد زعم سيبويه أن معداً ميمه أصليه، فهو إذا فعلل، فنقلت^(١)
حركته وأدغم، فلم لم يظهر كقررد؟

فالجواب : أن سيبويه قد زعم أن معداً ليس فعللاً في الأصل ثم أدغم،
وإنما هو فعلل أصل بناء، كما أن خدباً فعل^(٢).

فإن قيل : ولعل خدباً فعلل في الأصل، ثم أدغم.

قيل : قد زعم سيبويه أنه لم يأت في الكلام فعلل كقررد.

ثم قال : «وشذ في الل ونحوه فك بنقل»، يعني أن الل وما كان مثله من^(٣)
الفعل بابُه أن يُدغم، وما جاء على غير ذلك فشاؤ يحفظ ولا يقاس عليه. وهذا
المثال من الثلاثي لأنه الذي جاء فيه الإظهار، والل على فعل، كان أصله أن
يُقَال : (أل^(٤)) : الل السقاء : إذا تغيرت رائحته، وأللت أسنانه أيضا :
فسدت، وأللت الأذن : إذا رقت. ومثل ذلك قولهم : «لححت عينه : إذا التصقت،
وصككت الدابة، وضرب البلد: كثرت ضبابه، ومششت الدابة، وقطط شعره^(٥)».
ومن ذلك في الاضطرر قول قعنب بن أم صاحب، أنشده سيبويه^(٦) :

(١) الأصل : فنقلب.

(٢) الكتاب ٤/٤٢٤ - ٤٢٥.

(٣) الأصل : في.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) هذا كله من المنصف ٢/٣٠٢.

والصكك : اضطراب الركبتين والعرقوبين من الإنسان وغيره. والمشش : دَمَ بأخذ في مقدّم عظم
الوظيف أو باطن الساق. والقطط في الشعر: خلاف السبط.

(٦) الكتاب ١/٢٩، وانظر ٣/٣١٦، ٥٣٥. والبيت في الاصول ٣/٤٤١ والخصائص ١/١٦٠، ٢٥٧،
والمنصف ١/٣٣٩، ٢/٦٩، ٣/٣٠٣.

والبيت لقعنب ابن ام صاحب.

مَهْلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرَيْتَ مِنْ خُلُقِي

أَنْتَى أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَيَّنْتُوا

وقد أجاز ابن السراج فكَّ المدغم في الشعر مطلقاً نحو : رَدَدَ في ردٍّ^(١)، وما أشبه ذلك^(٢)، (و) لم أرَ هذا الشذوذ جاء في فَعَلَ ولا فَعُلَ، على أن فَعَلَ في المضاعف نادرٌ، حكى ابن جنِّي منه لفظين : لُبَّيْتُ يا هذا، عن يونسَ، وشرَّرتَ في الشرِّ، عن قطرب^(٣)، ومن الناس من يَعُدُّ الضرورة قسمًا مُسوِّغًا للفقْ، فيعده من أنواع ماخرَج عن حكم الإدغام، وهو على ٤.٩ طريقة ابن السراج ومن ذهب مذهبه، ويَعُدُّ ما جاء في الكلام من الشاذَّ منبَهَةً على الأصل، فيجعلون هذين نوعين، فإذا اعتبرنا ما اعتبروا عددنا مانِبَةً عليه المؤلف من الشذوذ نوعًا سادسًا. ولكنه ذكره هنا مختصًّا بالفعل لأنَّه به مَثَلٌ، ولا فرق بين الفعل والاسم في هذا، فقد عدُّوا الشذوذ في الاسم منه، وأنشدوا عليه لرؤبة^(٤)، وأنشده سسيبيويه، ثَبَّتَ ذلك في الشارقة:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ

أَنْتَ مَلِكُ النَّاسِ رَبًّا فَاقْبَلْ

وأنشد ابن السراج^(٥):

-
- (١) الأصول ٣ / ٤٤١ .
(٢) سقط من الأصل .
(٣) المنصف ٢ / ٣٠٢ .
(٤) كذا، وينسب لأبي النجم. انظر نوادر أبي زيد ٢٣٠، والمقتضب ١ / ٢٧٩، ٢٨٨، والخصائص ٣ / ٨٧، ٩٣، والمنصف ١ / ٣٣٩، وشفاء العليل للسلسلي ١١١٨ .
(٥) الأصول ٣ / ٤٤٢، والبيت في الكتاب ٦١ / ٢، ٤٠٣، والمقتضب ١ / ٣٠٧، ٩٧ / ٢، والمنصف ١ / ٢٠٠، ٣٤ / ٣، والخزانة ٧ / ٣٤٥، واللسان : لب.

قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ بَنَاتُ أَلْبَبَةِ

يريدُ: بناتٍ أعقل هذا الحي، أى : ألبه. وغير ذلك من الأمور التى مَضَتْ
وسياتى جملة منها إن شاء الله.

ويشمل كلامُ الناظم فى الشذوذ القسمين، وما جاء مَنبَهَةً على الأصل،
وهو الآتى فى النثر، وما جاء فى الشعر ضرورةً، لأنه شاذُّ كلِّه عما ثبت فى
القياس.

وقوله : «بِنَقْلِ» فى موضع الصِّفَةِ لَفَكْ، (أو)^(١) فى موضع الحالِ منه أى :
مَلْتَبَسٌ بِنَقْلِ، أو حالة كونه ملتبساً بِنَقْلِ. وأراد بذلك أنه موقوفٌ على النقل لا أنه
قياس.

فإن قلت : قوله «بِنَقْلِ» حشوٌ، لأنَّ قوله : «وَشَذُّ» مُجَزَّئٌ عنه، إذ عادته أنه
حيثُ يقول : وشذُّ، فمعناه أنه موقوفٌ على السماع. وأيضاً فقوله : «فَقُبِلَ»
حشوٌ أيضاً؛ إذ معلوم أنَّ ما كان بابه النقلَ مقبولٌ على ما هو عليه إلا أنه
لا يقاسُ عليه، وليس من عادته الإتيانُ من الكلام بما لا فائدة فيه.

والجواب : أنه يمكن أن يكون قصد بهذا اللفظ تنكيثاً على مسألة وذلك أن
الشاذَّ فى الاصطلاح على ثلاثة أقسام : شاذُّ فى القياس دون الاستعمال،
وشاذُّ فى الاستعمال دون القياس، وشاذُّ فيهما معاً. فأما الشاذُّ فى القياس
دون الاستعمال فمثله ابن جنى بقولهم^(٢) : أخوصَ الرُّمَثِ^(٣)، واستصوبتُ
الأمر، واستحوذَ، وأُغِيلَتِ المرأةُ^(٤)، ونحو ذلك ؛ إذ هو كثير فى السماع مُطَرِّدٌ

(١) سقط من الأصل.

(٢) الخصائص ٩٨/١ - ٩٩.

(٣) الرمث : كلاً تعيش فيه الإبل والغنم. وإخوصه : بنو ورقه.

(٤) أُغِيلَتِ المرأة : أرضعت وليدها هي حامل.

فيه، وأما فى القياس فخارجٌ عنه، إذ القياس الإعلال. وأما الشاذُّ فى الاستعمال دون القياس فمَثَلُه بالماضى من يَذَرُ وَيَدَعُ، واسِمُ الفاعل من أَبْقَلَ المكان، إذ المستعمل باقِل، ومُبْقَلٌ شاذُّ، وكذلك ودَع شاذُّ فى الاستعمال. وأما الشاذُّ فيهما فَمَثَلُهُ بَتَثْمِيمِ مفعول مما عينه وأوْ نحو: ثوبٌ مَصْنُوعٌ، ومِسْكٌ مَدْوُوفٌ، وفَرَسٌ مَقْوُودٌ، ورجلٌ مَعْوُودٌ. فأما الأول فَمُتَّبِعٌ فيه العرب مطلقاً، وكذلك الثالث. وأما الثانى فهى مُتَّبَعَةٌ فيه فى المنطوق به خاصةٌ دون ماسكت عنه، فلك أن تقول (أنت) ^(١): وَزَنَ وَوَعَدَ لو لم تسمعهما. ولا تمتنع منها، ولا من غيرهما قياساً على ما تركته العرب. وإذا كان كذلك فقد يكون الناظمُ أراد هنا أنه شَذُّ فى الاستعمال لا فى القياس، لأنَّ المستعمل منه شىءٌ يسيرٌ والقياس قابلٌ له. وبيانُ ذلك أننا نظرنا ماسمِع من ذلك فوجدنا ذلك الاستعمال فيه إنما هو فَعَلَ - بكسر العين - دون فَعَلَ وفَعَلَ، ثم إنا وجدنا غالب ما استعمل منه فى فَعَلَ إنما هو فيما كان من باب الخَلْقِ والعيوب/، ألا ترى إلى قولهم: لَحِثَتْ عينُه: إذا ٤٨. التصقت بالرَّمَصِ ^(٢)، وهو عيبٌ فيها، وقالوا: صَكَّكَتِ الدابة: إذا قَرَعَ أحد عرقوبيها الآخر وضاقا، وذلك عيبٌ أيضاً. وضَبَبَ البعير: إذا وجعه فَرَسَنه، وألِلَ السقاء: إذا تغيَّرت ريحُه، وألَلَّتِ الأذن: إذا رَقَّتْ، وذلك أيضاً راجع إلى الخَلْقِ والعيوب. وقالوا: مَشَشَتِ الدابة مَشَشًا، وهو شىءٌ يَشْخَصُ فى وظيفها حتى يكون له حجم وليس له صلابة العظم الصحيح، وهو عيبٌ ظاهر، وقَطَطَ شعره قَطَطًا، وهو أشدُّ الجعودة، وهو من الخَلْقِ والعيوب أيضاً. وهذا غاية ما رأيتُ من هذا القبيل منقولاً، وجميعه - كما

(١) سقط من الأصل.

(٢) الرَّمَصُ - بالتحريك - وسخ تلفظ به.

ترى - راجعُ إلى باب الخَلْقِ والعيوب، ولم أجد ما هو بعيدُ الدخول فيه إلا قولهم : ضَيَّبَ البلدُ : إذا كَثُرَتْ ضَيَابُهُ، ولا يَتَعَدُّ أن يُعَدَّ مثلُ هذا كالعيوب للأرض. وإذا كان كذلك فقد تقدَّم لنا أن ما كان من الخَلْقِ والألوان على فَعَلٍ مما عينه معتلةٌ فإنه يُصَحِّح ولا يُعَلُّ نحو : عَوَرَ، وَحَوَلَ، وَهَيَّفَ، وَعَيْنَ، وَخَوَّصَ، وَخَيَّفَ، حملاً له على مرادفه الذى هو أَفْعَلُ، فكَذلك كان القياسُ فى المضاعفِ لأنهم ممَّا^(١) يُجْرُونَ المضاعفَ مُجْرَى المَعْتَلِّ، فَيُصَحِّحُونَ حيث يصحُّ المَعْتَلُّ، ويدغمون حيث يعتلُّ. هذا هو الغالب كما هو مُقَرَّرٌ عندهم، فحيث وَجِدَ شَيْءٌ من المضاعفِ على فَعَلٍ وهو من بابِ الخَلْقِ والألوان فُكَّ، لكنهم لم يفعلوا ذلك بل أدغموا ما كان كذلك ولم يُظهِرُوهُ إِلَّا قَلِيلاً، فقالوا: غَمَّ الرجلُ يَغْمُ غَمًّا: إذا كثر شعر وجهه وقفاه. وَغَمَّ الفرسُ غَمًّا : كثر شعرُ ناصيته. وَجَمَّتِ الشاةُ جَمَمًا : لم يكن لها قُرُونُ. وَجَشَّ الصوتُ يَجَشُّ جَشَشًا : صارت فيه كالبُحَّةِ. وَكَسَتْ أُسْنَانُهُ كَسَسًا: تقدَّمت السفلى العليا. وَسَكَتِ الأذنُ تَسْكُ سَكًّا: صَغُرَ قُوْفُهَا^(٢) وضاق صماخُها. وَشَقَّ الفرسُ شَقَقًا : إذا مال فى جريه إلى جانبٍ، وشَلَّتْ يمينه تَشَلُّ شَلًّا : بَطَلَتْ، وَشَجَّ يَشَجُّ شَجَجًا: إذا بَقِيَ فى جَبْهَتِهِ أَثَرُ الشَّجَةِ. وَصَمَّ يَصُمُّ صَمَمًا: إذا ذهب سمعه. وَضَرَّ يَضَرُّ ضَرْزًا : إذا لَحِقَ حَنَكُهُ الأُعلى بالأسفل^(٣). وَلَصَّ الرجلُ لَصَصًا : إذا اجتمعت منكباه حتى يكادا يضربان أُذُنَيْهِ. وكذلك إذا تقاربت أضراسه . وَرَحَّ الحافر والقدم رَحًا : إذا انبسطا^(٤)، وهو فى الحافر محمودٌ إِلَّا أن يَنْبَسِطَ جدًّا فمذمومٌ. وَدَنَّ البعيرُ دَنَنًا: إذا قَرُبَ صدره من الأرضِ فهو أدَنُّ، وهو من أعظم العيوب. ومن هذا كثيرٌ. فأنت ترى

(١) أى : ربما.

(٢) قُوْفُ الأذن أعلاها. والصَّمَاخ : الخرق الباطن الذى يفضى إلى الراس.

(٣) بعده فى اللسان : إذا تكلم الرجل تكاد أضراسه العليا تَمَسُّ السفلى فيتكلم وفوه منضمٌ.

(٤) الأصل : انبسط.

اتّساع الإدغام فى هذا الباب مع أنّ القياس فيه أن لو كان مفكوكًا كلّهُ كما كان البابُ فى المعتلّ العين التّصحيحُ. فهذا - والله أعلم - هو الذى قصد الناظم التنكيت عليه، كأنه قال : وشذُّ فى فعلٍ - مما هو من قبيل أَلَلٍ - الفُكُّ استعمالاً حالة كونه منقولاً، أى : شذُّ (فى) النّقل^(١) وإن كان فى القياس غير شاذٍّ. ولأجل هذا أتى بألّلٍ الراجع فى المعنى إلى العيوب، وعلى هذا يكون لقوله : «فَقَبِلْ» فائدةٌ، وهى أن ما شذَّ فى الاستعمال دون القياس قد يُظنّ فيه أنه يُعمَلُ فيه القياس، وليس كذلك، لأنّ كلامها جاء مخالفاً له، فالذى كان الأصل هذا الباب أن يأتى المضاعف مفكوكًا لا مدْغَمًا، وإن أتى مدْغَمًا فيكون شاذًّا، فانعكس هذا الأصلُ عندها/، فصار ٤١١ الأصلُ شاذًّا، وغيره هو المطرّد، فلا بُدَّ لنا من اتّباعها حيث سارت، وترك القياس، وتلقّى ماجرت عليه بالقبول. فقد ظهر بهذا التقرير أن^(٢) كلامه لاحشوّ فيه.

وَحَيِّ أَفْكَكَ وَادْغَمْ دُونَ حَذَرٍ

كَذَاكَ نَحْوُ تَجَلَّى وَاسْتَنَرُ

أما قوله : «وَحَيِّ أَفْكَكَ وَادْغَمْ»، فهو النوعُ السابعُ من الأنواع المستثناة، وأشار بهذا المثال إلى ما كان التضعيفُ واجتماعُ المثليْنِ فيه لايلزمُ فى جميع تصاريفِ الكلمة ، وذلك أنك تقولُ فى المضارع : يحيا، فلا يجتمع المثلاثُ، لانقلاب الثانية ألفاً، فلما كان كذلك لم يراعوا الاجتماع تلك المراعاة، فلم يلزموا الإدغام كما لزم فى ردٍّ وشذٍّ وصَبٍّ وَعَضٍّ وما

(١) عن ك .

(٢) ك : من أن.

أشبه ذلك، لما كان التضعيفُ فيه لازماً في التّصاريِفِ كُلِّها، فكان ما ينزل في بعض التّصاريِفِ أخَفُ عليهم مما هو لازم، لأنه^(١) صار كالعارض^(٢) الذي لا يُعْتَدُّ به، قال سيبويه: «اعلم أن آخر المضاعف من بنات الياء يجرى مجرى ما ليس فيه تضعيف من بنات الياء، ولا يُجْعَلُ بمنزلة المضاعف من غير الياء، لأنها إذا كانت وحدها لا ما لم تكن بمنزلة اللام من غير الياء، فكذا إذا كانت مضاعفة، وذلك نحو: يحيا ويعيا، ويحيى (ويُعْيَى)^(٣)، أُجريت ذلك مجرى يُخْشَى وَيَخْشَى»^(٤). هذه هي العلة في خروج هذا القبيل عن لزوم الإدغام، وعلى هذا التعليل يدخل له تحت هذه الإشارة كل ما كانت الياءان فيه لا تلزمان في التصاريِف، فجرى فيه الحكم المذكور. فقله: «وَحَيَّ أَفْكَكْ وَادْغَمْ»، يريد أن ما كان من هذا النحو يجوزُ فيه الوجهان، لكنه لم يُرْجَحْ بين الوجهين، وقال سيبويه: «والإدغام أكثر، والأخرى عَرَبِيَّةٌ كَثِيرَةٌ»^(٥). فوجه الإظهار ما تقدّم من معاملة التضعيف حين لم يلزم معاملة العارض، وأما الإدغام فعلى قياس الصحيح. ومن السماع في الوجهين قوله تعالى: {ويحيا من حيٍّ عن بَيِّنَةٍ}^(٥)، قرأ بالأظهار نافع والبزّي وأبو بكر، والباقون بالإدغام^(٦). ومن الإدغام في الشعر ما أنشده سيبويه من قول الشاعر^(٧):

(١) ك : كانه.

(٢) الأصل : كالعوض.

(٣) عن الكتاب.

(٤) الكتاب ٣٩٥/٤.

(٥) لاية ٤٢ من سورة الأنفال.

(٦) الإقناع ٦٥٥.

(٧) عبيد بن الأبرص، ديوانه ١٣٨، والبيت في الكتاب ٣٩٦/٤، والمقتضب ٣١٨/١، والمنصف

١٩١/٢، وشرح الشافعية للرضي ١١٤/٣، وشرح شواهد الشافعية للبغدادى ٣٥٦.

عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا

عَيَّتْ بَيِّضَتِهَا الْحَمَامَةُ

وَأُنْشَدَ فِي الْإِظْهَارِ^(١):

وَكُنَّا حَسْبِنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهْمَسٍ

حَيُّوا بَعْدَ مَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أُعْصِرُوا

أَصْلُهُ : حَيُّوا ، فَأَعِلُّ حَتَّى صَارَ مِثْلَ رَضُوا .

وَكَلَامُ النَّازِمِ فِي الْمَسْأَلَةِ مَجْمَلٌ يَتَقَسَّرُ بِتَفْصِيلٍ يُبَيِّنُ الْمَقْصُودَ فَنَقُولُ :

إِنَّ الْمُضَاعَفَ الثَّانِي^(٢) مِنَ الْمُضَاعَفَيْنِ فِي حَيٍّ وَنَحْوِهِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ سَاكِنًا أَوْ مُتَحَرِّكًا ، فَإِنْ كَانَ سَاكِنًا لَمْ يَجْزِ إِدْغَامُهُ بِوَجْهِ مِثْلَ : حَيِّتُ وَعَيِّتُ ، لَأَنَّ مِنْ شَرْطِ الْإِدْغَامِ تَحْرُكَ الثَّانِي أَوْ تَقْدِيرَ تَحْرُكِهِ ، فَإِنْ كَانَ سَكُونُهُ لَا يَقْبَلُ الْحَرَكَةَ لَمْ يُدْغَمْ ، وَهَذَا عَامٌّ فِي الْإِدْغَامِ كُلِّهِ ، وَسَيَأْتِي بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَمِثَالُهُ قَدْ نَبَّهَ عَلَى هَذَا ، إِذْ كَانَ الْمُضَاعَفُ الثَّانِي مِنْهُ مُتَحَرِّكًا وَلَمْ يَكُنْ سَاكِنًا .

وَأِنْ كَانَ الثَّانِي مُتَحَرِّكًا فَلَا يَخْلُو أَنْ تَكُونَ الْحَرَكَةُ حَرَكَةً إِعْرَابٍ أَوْ حَرَكَةً بِنَاءٍ ، فَإِنْ كَانَتْ حَرَكَةُ إِعْرَابٍ لَمْ يَجْزِ الْإِدْغَامُ أَيْضًا ، لَأَنَّ تِلْكَ الْحَرَكَةَ غَيْرَ لَازِمَةٍ ، كَالْمُضَارِعِ فِي حَالِ النَّصْبِ إِذَا قُلْتَ : يُحْيِي ، كَقَوْلِهِ /تَعَالَى : ٤١٢

(١) الْكِتَابُ ٣٩٦/٤ ، وَالْمُقْتَضِبُ ٣١٨/١ ، وَالْمَنْصَفُ ١٩٠/٢ ، وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ١١٦/٣ ، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَةِ ٣٦٣ . وَالْبَيْتُ لِأَبِي حَزَابَةَ ، وَهُوَ الْوَلِيدُ بْنُ حَنِيفَةَ ، أُمَوِيٌّ . مُتَرَجِمٌ فِي الْحِمَاسَةِ ٣٤٨ .

(٢) الْأَصْلُ : الثَّانِي الْمُضَاعَفُ .

{أليس ذلك بقادرٍ على أن يُحيى الموتى} ^(١) لأنه في حال الرفع ساكن، وفي حال الجزم محذوف، فجاءت في حال النصب عارضة فلم يعتد بها. وكذلك إذا قلت : رأيت مُحْيِيًا، لأنه في الرفع والخفض ساكن فلا تقول : أن يُحيى، ولا مُحْيِيًا. وقد نبّه على هذا أيضاً تمثيله؛ إذ حركة حَيٍّ حركة بناءٍ لا حركة إعرابٍ، وقد شدّ من هذا قولُ الشاعرِ أنشدهُ في التذكرة ^(٢):

وكأنها بين النساءِ سبيكة

تَمْشِي بِسُدَّةٍ بابها فَتُعِي

وفيها: وقال : فلان يريد أن يُحيى أرضه، يدغم ولا يدغم . ووجه الكلام الأيدغم، يُبقى على سكون الياء في الرفع. قال : ولو بنيت الرفع على النصب فاستجزت فيه الإدغام في الواحد وفي الجمع لجاز ذلك فقلت : هو يُحيى وَيُعِي، فَتُرْفَعُ ^(٣) الياء، قال : ويحتج ^(٤) بأن تقول : كرهت أن يكون حرفٌ في نصبه بياء واحدةٍ مشددةٍ، وفي رفعه بياعين الأخيرة منهما ساكنة. ويُقَوِّك على ذلك أنهم قد قالوا في الواحد: مَدٌّ وَرَدٌّ، بناءً على الأثنين والجمع ، وأنشد البيت ، قال : وتقول على هذا في المجزوم : لم يُعِي، فتتنصبُ مثل : لم يَفَرَّ، وإن شئت قلت : لم يُعِي، مثل : لم يَفَرَّ. قال : والذي تختاره العرب في الجزم: لم يُعِي . قال: وسمع

(١) الآية ٤٠ من سورة القيامة.

(٢) البيت في معاني القرآن للفراء ٤٩٢/١، ٢١٣/٣، والمنصف ٢٠٦/٢، واللسان : حى، عى. وفيها جميعا : بسدة بيتها

وسدة البيت : فناؤه. يصف امرأة أنها متعمة بثقل عليها المشى .

(٣) الأصل : برفع.

(٤) في النسخ : ويحتج بأن يقول.

الكسائيُّ العرب تقول : إبل معاي^(١)، ياهذا، وهو رفع، بُنى على تَغْيِيرٍ مُعَيٍّ. قال:
فإن قلت : فمن أراد أن يؤلفَ فَعَلَ وَيَفْعَلُ على الإدغام ويكره أن يكون حَيَّ
مدغمة ويَحْيَى غير مدغمة، هل يجوز (له)^(٢) أن يقول : هو يَحْيَى؟ قلتُ : ما أبعدُ
ذلك، وما أحفظه مسموعاً عن العرب! وإن ثُنِّيتَ فقلتُ : يحييان ويَعْيَيان كان
الإدغام فيها سهلاً، والوجه ألا تُدْغِمَ . انتهى ما وجدته، وهو مشعرٌ بجواز
الإدغام وإن كانت الحركة حركةً إعراب، وإنما أجازته من أجازته قياساً
ولاسماع فيه إلا ما ذكر من الشذوذ، فلا يُعْتَبَرُ.

وإن كانت الحركة حركة بناءً فلا يخلو أن تكون متطرفةً أو غير متطرفة،
فإن كانت متطرفةً جاز. الإظهار والإدغام كما تقدم نحو : حَيٍّ، وأَحْيَى،
وَحْيَى. وفي الإدغام: حَيٍّ، وأَحْيَى^(٣)، وَحْيَى. وهذان الوجهان صريحان من عقده
وتمثيله. وإن كانت الحركة غير متطرفة فلا تَخْلُو أن يقع بعدها ما لا يُعْتَدُّ (به)^(٤)
في بناء الكلمة أو ما يُعْتَدُّ (به)^(٤)، فإن وقع بعدها ما لا يُعْتَدُّ له في بناء الكلمة عليه
فلا حكم له، وكأنه لم يقع، وحكمُ الكلمة بعد دخوله كحكمها قبل ذلك، مثاله
علامة التثنية والجمع كقولك : مُحْيَيَان^(٥) وَحْيَيَان. فهذا وأمثاله لايجوز الإدغام
فيه إذ كان المفردُ غير غير مُدْغَمٍ، وكذلك لو سَمَّيْتَ امرأةً بحياً فجمعتها بالتاء
فقلتُ : حَيَّات، لوجب الإظهار، وكذلك مُحْيَيَاتُ في جمع مُحْيِيَةٍ؛ إذ كانت مُحْيِيَةٌ
تأنيثٌ مُحْيٍ لا يُدْغَمُ أيضاً لأنَّ التاء عارضةٌ للبناء، والمذكر لا يُدْغَمُ لأنَّ المضاعفَ

(١) انظر شرح الشافية للرضي ١٤٧/٢، ١٦٥.

(٢) عن ك.

(٣) انظر الكتاب ٣٩٥/٤.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) في النسخ : يحييان.

الثانى ساكنٌ، وإذا تَحَرَّك (تَحَرَّكُ) ^(١) بحركة إعراب حالة النصب، فصارت الحركة عارضةً فيه، (و) ^(١) قد تقدّم أنفاً إجازةً من أجاز الإدغام فى هذا، والأصحُّ خلافه. وهذا كلُّه ظاهرٌ من تمثيل الناظم وجوب إظهاره على ما تقدّم من اشتراط تحرك الثانى. وإن وقع / بعدها ما يُعْتَدُّ به جاز ٤١٣ الوجهان، وذلك إذا بُنيت الكلمة على تاء التانيث كأحْيِيَّةٍ، لأنَّ أَفْعَلَةً لا يُوجَدُ بغير تاء، وتقولُ - إن شئتَ - : أَحْيِيَّةٌ ^(٢). وكذلك أَلِفَا التانيث تقولُ : عَيِيٌّ وَأَعْيِيَاءُ، وَحَيِيٌّ وَأَحْيِيَاءُ ^(٢). وإن شئتَ أَعْيَاءُ وَأَحْيَاءُ. وقال الخليلُ : أقول فى مثل فَعِلانٍ من حَيِيَّتٍ، حَيَّيان (وَتَسْكُنُ) ^(١) وتُدْغِمُ إن شئتَ ^(٣). ووجه الفرق بينهما ظاهرٌ، وهو أن حركة المضاعف الثانى إذا صارت وسطاً لِلْحَاقِ ما يُعْتَدُّ به صارت الحركة البنائية لازمةً فى ذلك الموضع، كما كانت الحركة فى حَيِيٍّ الذى مثَّلَ به الناظم لازمةً فى ذلك الموضع، بخلاف الحركة فى مُحْيِيَّانٍ فإنها عارضةٌ بعروضِ علامة، التثنية والجمع. فالحاصل من هذا أنَّ الإظهار والإدغام هنا جائزان بثلاثة شروط، وهى: أن يكون ثانى المثليين متحرِّكاً، وأن تكون حركته بنائية، وأن تكون غير عارضة فى الكلمة.

ثم قال : «كذلك نحو تتجلى». وهذا هو النوع الثامن من الأنواع المستثناة، وذلك إذا كان المثالن أولَ فِعْلٍ نحو : تَتَجَلَّى. ومثْلُ هذا لا يكون أحد المثليين فيه إلا زائداً، لأن مثْلَ دَدَنٍ لم يأت فى الفِعْلِ البتَّة. وهذا المثال الذى مثْلَ به يشمل من حيث معناه الماضى والمضارع إذا كان

(١) سقط من الأصل.

(٢) انظر الكتاب ٣٩٦/٤ - ٣٩٧.

(٣) انظر الكتاب ٤٠٩/٤ - ٤١٠.

أولهما تاءان، فالماضى يقع ذلك فيه فى تفاعل وتفعّل إذا كانت الفاء تاءً نحو : تتابع وتتارك ، وتتبع . والمضارع يقع فيه إذا كان أول الماضى تاءً ولحقت المضارع تاء الخطاب أو التانيث ، نحو : تتصارب وتتقارب ، وتتكلّم وتتجرأ ، وما أشبه ذلك. فمثل هذا يجوز الوجهان فيه كما قال، (حيث)^(١) أشار إلى ما يجوزان فيه بقوله : «كذلك نحو تتجلى». أما الإظهار فكما تقدّم فى التمثيل، ويجتمع المثلان ، ولا محذور فيه ولا كراهية، لأنه يشبه اجتماعهما من كلمتين، إذ الاجتماع هنا غير لازم ، ألا ترى أن تاء المضارعة قد تزول ويؤتى بغيرها من حروف^(٢) المضارعة ، فدخلوها عارضاً على الكلمة التى أولها تاءً. وأيضاً فإن تاء المضارعة لا يلزم أن^(٣) تدخل على ماضٍ فى أوله تاءً، لأنها قد تدخل على ما فاءه غير تاءٍ، كقاتل وضارب، وسلّم ، وما أشبه ذلك ، فصارت التاء التى بعدها عارضةً لها أيضاً من هذا الوجه، وكذلك تاء تفاعل وتفعّل داخلة على فاعل وفعل وعارضةً لهما لكونها إنما تدخل لمعنى ثم يُعَدُّ بانعدامه كحرف المضارعة . وأيضاً تاء المطاوعة^(٤) أو غيرها لا يلزم^(١) أن يأتى بعدها تاءً، فصارت كل واحدةٍ منهما عارضةً للأخرى ، فصار المثلان فى الجميع كأنهما من كلمتين ، وإذا كانا من كلمتين جاز الإظهار ، فكذلك ههنا يجوز الإظهار وأما الإدغام فجائز أيضاً، فتقول فى الماضى : اتّابع ، واتّارك ، واتّبع ، فتسكن الأول وتأتى لأجله بهمزة الوصل ؛ إذ لا يُبْتَدَأُ بساكنٍ . وتقول فى مضارعه : يتّابع ، ويتّارك، ويتّبع. وكذلك الأمر واسم الفاعل والمفعول . والإظهار فى الجميع جائز. فهذا^(٤) ما أجاز الناظم ، إلا أنه أشار إلى شرطٍ

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل : دخول.

(٣) ت : المضارعة.

(٤) ك : هذا.

(بالتمثيل بالفعل)^(١)، وهو كَوْنُ ما المثلان فيه فعلاً، تحرُّزاً من أن يكون اسماً، فإنَّ الاسم لا يُدْغَم، فتقول : بَبْرٌ، وَيَيْنٌ، وَدَدَنْ^(٢)، ونحو ذلك. أمَّا ما الثانى فيه ساكن فظاهر من هذه الجهة، ومن جهة ذلك السكون إذ قد شُرِطَ تحرُّك الثانى. وأما دَدَنْ ونحوه فلأنه لو أُدْغِم لسكَنَ الأولُ ولا يُتَدَأُ بساكن، ولا يجوزُ أن تُلْحَقَ ألف الوصل لأنَّ مواضع لحاقها معلومةٌ معدودةٌ، وليس هذا منها.

ثم إنَّ هذا الكلام فيه نَظَرٌ من وجهين.

أحدهما : أنَّ الفعلَ المضارعَ يظهرُ فيه تعذُّرُ الإدغام/ من جهة أنَّ ٤١٤ المضارع إذا لِحَقَّتْهُ تاء المضارعة فاجتمعت مع التاء الأخرى لأبْدُ من تسكين التاءِ الأولى لأجل الإدغام، فإذا فرضنا سكونها فإما أن يبقى المضارع على حالة فيلزم الابتداء بالساكن، وذلك لا يكون، وإما أن تدخلَ همزةُ الوصلِ ليبتدأ بها، وهمزةُ الوصلِ لا تلحقُ المضارع أبداً، إذ لم يَأْتِ فى كلامهم المضارعُ أصل بناءً، فلذلك لا يُدْغَم البتَّةُ ، بل يبقى على حاله، فتقول : تتضاربُ وتتقاتلُ، ونحو ذلك. نَعَمْ، يجوز حذفُ إحدى التائين على ماسينبه عليه الناظمُ إثر هذا. فعلى الجملة لا يصحُّ إذا دخولُ المضارع فى هذا الحكم، لكنه قد مَثَّلَ به، وأحال به على جواز الإدغام، لقوله : « كَذَّاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى واسْتَتَرَّ ». فظهر أن كلامه غير صحيح.

والثانى : أنَّ تمثيله بالفعل لا يخلو من أحد أمرين، إما أن يكون اتفاقيا ولا يريده بخصوصه ، بل يُريد أن كُلُّ ما اجتمع أوله المثلان جائزُ

(١) عن ك.

(٢) البَبْرُ : ضرب من السباع، أعجمى معرب. انظر اللسان، وسر صناعة الإعراب ٨٢٠. وَيَيْنٌ : اسم مكان. والدَدَنْ : اللهو واللعب.

فيه الوجهان. وهذا غير صحيح، إذ يدخل عليه جواز الإدغام (١) فيما كان كذلك من الأسماء غير الجارية على أفعال كدَدَنَ ونحوه. وقد تقدم أن مثل ذلك لا يُدْغَمُ (٢) وإما أن يكون إتيائه به قصداً منه، ويكون ذلك شرطاً في جواز الوجهين كما تقدم، لكنه يقتضى أن الاسم كيف كان لا يثبت له ذلك الحكم. وهذا (٣) الاقتضاء غير مستقيم، لأن ما جري على الفعل من الأسماء على قسمين، أحدهما: اسمُ الفاعلِ، والمفعولِ، واسم المصدرِ، والزمانِ، والمكانِ. فهذا جارٍ على الفعل في ذلك الحكم، فتقول: مُتَّارِكٌ وَمُتَّبِعٌ، وَمُتَّارِكٌ وَمُتَّبِعٌ، كما تقول: يَتَّارِكٌ وَيَتَّبِعُ، فتدغم. وتقول: مُتَّارِكٌ وَمُتَّبِعٌ، وَمُتَّارِكٌ وَمُتَّبِعٌ، كما تقول: يَتَّارِكٌ وَيَتَّبِعُ. والثاني: المصدر المشتقُّ منه هذه الأشياء نحو التَّارِكِ والتَّابِعِ، فهذا لا يجوز فيه الإدغام، بل يلزم الإظهار. والمانع من ذلك عندهم أن ألف الوصل أصلها ألا تلحق من الأسماء إلا الأسماء الجارية على أفعالها نحو الاستخراج، والافتقار، والتفاعل والتفعل ليسا بجاريين على أفعالهما تفاعل وتَفَعَّلَ، ولو أرادوا الجارى لقالوا: تَفِيعَالاً وتَفِيعَالاً، لأنَّ الجارى على فعله هو المكسور أوله المزيد قبل آخره ألف. وأما ابن واسم فإنما لحقتها وأخواتها ألف الوصل عوضاً من المحذوف. وإذا لم تلحق المصدر ألف الوصل لم يكن إلى الإدغام سبيل، لما يلزم من الابتداء بالساكن. فقد تلخص أن كلام الناظم غير مُخْلَصٍ.

ونظر ثالث، وهو أن تتجلى لا يخلو أن يُعتبر وزنه المخصوص، أو لا يُعتبر وإنما يُعتبر اجتماع التامين في أوله، فإن اعتبر وزنه المخصوص خرج عن حكمه تتفاعل ولم يدخل له تحت إشارته إلا ما كان نحو تَتَفَعَّلُ. وأيضاً لا يدخل له الماضى إذا اجتمع في أوله مثلاًن، وذلك كله غير صحيح. وإن لم يُعتبر إلا

(١) سقط من الأصل .

(٢) الأصل : وذلك.

التضعيفُ فى أوله لَزِمَ أن يُدْغَمَ نحو : تتابعُ وتتاركُ المحذوفى الفاءِ من تَتَّارَكَ وتَتَّابَعَ إذْ قد اجتمع مثلان فى فعل مضارع، فصار مثل تتجلى، فاقتضى الإدغامُ، وذلك لايجوز، إذْ لايتبدأ بساكن، ولايسوغ الإتيانُ بهمزة الوصل، لأنه لانتظير له فى المضارع. وإذا ثبت هذا فكلام الناظم فى غاية الإشكال.

والجوابُ عن الأول : أن عدمَ لحاقِ همزة الوصل الفعلَ المضارعَ لايمنع الإدغام إذا كان ثَمَّ مايقومُ مقامها، وذلك أن فى المضارع وجهين، أحدهما : حذفُ إحدى التاعين، وسيأتى للناظم. والآخر : الإدغام إذا كان قبل المثلين مدةً تقوم / مقام الحركة من كلمة أخرى أو حركة، وذلك كقراءة ٤١٥ البزى^(١) : (فَلاتَّنَاجُوا)^(٢)، (ولاتَّنَازِعُوا)، (ولاتَّبَرَّجْنَ)، (ولاتَّنَاصِرُونَ)^(٣)، فإنه هنا يُدْغَمُ وَيَعْتَدُ بالاتصال العارض، فتصير الكلمتان عنده كدابةٍ وشابةٍ. وكذلك : (لتَّعارَفُوا) و (تَكَادَ تَمَيَّزُ) و (فَتَفَرَّقُ بِكُمْ عن سبيله)، (فإذا هِىَ تَلَقَّفُ)^(٤)، قال سيبويه : «وأما قوله تعالى جدّه: {فَلَا تَنَاجُوا}، فإن شِئْتَ أَسَكَنْتَ الأولَ للمدِّ، وإن شِئْتَ أخفيت وكان بزنته متحرِّكا». قال : «وزعموا أن أهل مكة لايبينون التاعين»^(٥). وقد أشار الناظم إلى نفي هذا الإشكال

(١) انظر لإقناع ٦١٢ - ٦١٤.

(٢) فى النسخ : «ولاتَّنَاجُوا». وهى من الآية ٩ من سورة المجادلة، وتاءات البزى عدت فى أحد وثلاثين موضعاً، ولم أجد منها هذه الآية. وقيل : ان هذه المواضع ليست محصورة بعدد، انظر للإقناع ٦١٣ - ٦١٤.

(٣) من الآيات : ٤٦ من سورة الأنفال، ٣٣ من سورة الأحزاب، ٢٥ من سورة الصافات.

(٤) من الآيات : ١٣ من سورة الحجرات، ٨ من سورة الملك، ١٥٣ من سورة الأنعام، ١١٧ من سورة الأعراف.

(٥) الكتاب ٤/٤٤٠.

المُورَد، وعدم الالتفات إليه، بقصده إلى التمثيل بالمضارع، وإلا فكان يُمَثَّل بالماضي ويحصل المقصود، لكنه عدل إلى ذلك تنبيها على أن المضارع يدخله الوجهان وإن توهم نفى ذلك، وإذا كان كذلك ووُجد مايقوم مقام همزة، الوصل لم يمتنع الإدغام بامتناعها.

والجواب عن الثانى : أن اسم الفاعل والمفعول وغيرهما قد علم جريانها مجرى الفعل المضارع فى غالب الأحكام، وتكرر هذا المعنى فى أبواب كثيرة، والأمر هنا كذلك، فلم يفتقر إلى بيانه لوضوح الأمر فيه. وأما المصدر فهو عند صاحب تلك الطريقة غير جارٍ على الفعل، وإذا لم يكن جارياً عليه فقد فارق اسم الفاعل وغيره، وصار كدَدَنٍ ونحوه، فلا يجوز عنده فيه الإدغام، لما يلزم من لحاق ألف الوصل فى غير موضعها كما ذكر قبل، ذكر هذه الطريقة ابن عبيدة^(١) فى اختصار البسيط لابن أبى الربيع. وغالب الظن أن ابن أبى الربيع نص على ذلك فى البسيط، ولم أره، لكنى رأيته ذكر بعينه فى الكافى شرح الإيضاح^(٢)، ووجه المنع بما ذكر ابن عبيدة. والذى نص عليه سيبويه يقتضى أن الحكم فى التفاعل والتفعّل جارٍ بجواز الوجهين كالفعل من غير فرق، ولم يرع ماذكر من عدم الجريان، ألا تراه قال: ومما يدغم إذا كان الحرفان من مخرج واحد وإذا تقارب المخرجان قولهم : يطوعون فى يتطوعون، ويذكرون فى يتذكرون. ثم قال : «وتقول فى المصدر : ازيئاً، وأدأرأاً»^(٣). ثم بنى^(٤) على

(١) هو أبو بكر ابن عبيدة الإشبيلي (٧٠٦)، انظر بعض خبره فى مقدمة تحقيق البسيط لابن أبى الربيع ٨٥.

(٢) هو كتاب الكافى فى الإيضاح عن نكت الإيضاح. انظر المرجع السابق ٧٤ - ٧٥.

(٣) الكتاب ٤/٤٧٤، ٤٧٥.

(٤) أى سيبويه، قال : «وينبغى على هذا أن تقول فى تترس : اترس، فإن بيئت فحسنُ البيان كحسنه فيما قبله».

قاعدة المتقاربين حكم المثليين، على خلاف ما فعله ابن عبيدة حيث منع من ذلك، ونصّ عليّ ذلك السيرافى أيضاً، ولم يحك فيه خلافاً عن أحدٍ، فالظاهر أن المسألة خلافية وماقيل^(١) من عدم الجريان ليس كذلك، لأنه على الجملة مصدر، والمصادر تجرى فى هذا الحكم مجرى أفعالها ويُطلق عليها أنها جاريةٌ عليها، ألا ترى إلى قولهم : هذا المصدر جارٍ على فعله، وهذا غير جارٍ عليه، ونحو ذلك. والجريانُ أعمُّ من الجريان الذى يُطلق لاسم الفاعل فى بابه، وإنّ ذاك لا يبقى على الناظم اعتراضٌ، لأنّ عبارته تقتضى دخول المصدر وإنّ ذاك نقول : إنّ كلّ واحد من القسمين المفروضين فى السؤال صحيح، أمّا على اشتراط / كون الكلمة فعلاً ٤٦ فظاهر، لأنّ المصدر من الأسماء الجارية على أفعالها فى الأحكام كجريان اسم الفاعل والمفعول، أو نحو ذلك، أعنى فى هذه الأحكام التصريفية، بخلاف نحو دَنَ. وأمّا على عدم اشتراط ذلك وأنّ المثال إنما أتى به اتفاقاً فكذلك، لأنّ باب دَنَ فى غاية النُّور، وعدمُ الاعتداد به شهيرٌ فى أحكام التأليفات، ومن عادته (عدم)^(٢) الالتفات إلى أمثال هذه الأشياء، والغالب فى الأسماء التى يقع المثالن فى أولّها أن تكون جاريةً على الأفعال فيحكم لها بحكم الأفعال.

والجواب عن الثالث : أنه لم يُردِ الوزن المخصوص بعينه لكن أراد ما هو مثله فى أحواله، ومنها ألا يكون التاءان قد حُذِفَت معهما تاءُ ثالثة، لأنّ تتجلى كذلك. وظهر أنه شرط ثانٍ تحرُّزاً من نحو تتابع الذى أصله

(١) الأصل، ت : نقل.

(٢) سقط من الأصل، ت.

تَتَّبَعُ، فَإِنَّكَ لَا تَقُولُ فِيهِ: أَتَابِعُ، لِأَنَّ الْأَوَّلَى تَسْكُنُ فَيَلْزِمُ الْإِبْتِدَاءَ بِالسَّاكِنِ، وَلَا يَجُوزُ الْإِثْنَانُ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ، لِأَنَّهَا لَا تَلْحَقُ الْمَضَارِعَ كَمَا تَقْدُمُ.

فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّ هَذَا لَيْسَ بَعْلَةً لِلْمَنْعِ، فَإِنَّكَ قَدْ تَأْتَى بِمَدٍّ أَوْ تَحْرِيكِ قَبْلِهَا، فَلَمْ لَا يَجُوزُ الْإِدْغَامُ كَمَا جَازَ فِي نَحْوِ : (لَا تُتَاجَاوِ) وَنَحْوِ : (تَكَادُ تَمَيِّزُ) وَ (لَتَعَارَفُوا) وَ (فَتَفَرَّقُ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ)^(١)، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا : أَنْتَ تَتَّبَعُ، فِي : أَنْتَ تَتَّبَعُ، وَهِيَ تَتَّبَعُ، فِي : هِيَ تَتَّبَعُ. وَكَذَلِكَ : لَا تَتَّبَعُ يَا هَذَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فَالْجَوَابُ^(٢) : أَنَّ الْإِدْغَامَ فِي مِثْلِ هَذَا عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ وَالْقِيَاسِ، لِأَنَّهُ بِنَاءٌ عَلَى الْإِعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ، وَالْأَصْلُ أَلَّا يُعْتَدَّ بِهِ، وَإِذَا كَانُوا قَدْ تَرَكُوا الْإِدْغَامَ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ اعْتِبَارًا بِعَرُوضِ أَحَدِ الْمَثَلَيْنِ فِي مَسْأَلَتِنَا وَنَحْوِهَا، مَعَ أَنَّ التَّاءَ قَدْ صَارَتْ جُزْءًا مِنَ الْكَلِمَةِ نَحْوِ : تَتَّبَعُ وَتَتَالَى، فَمَا ظَنُّكَ بِالْإِعْتِدَادِ بِمَا هُوَ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى، لَكِنَّهُ سَمِعَ ذَلِكَ مَعَ عَدَمِ الْحَذْفِ، وَلَمْ يُسَمَعْ مَعَ الْحَذْفِ، فَلَا نَقُولُ بِهِ وَلَا نُجِيزُهُ. وَأَيْضًا الْإِدْغَامُ يُشَبِّهُ الْحَذْفَ إِذْ يَصِيرُ بِهِ الْحُرْفَانِ كَحَرْفٍ وَاحِدٍ، فَهُوَ إِذَا اجْتَمَعَ مَعَ الْحَذْفِ إِخْلَالٌ بِالْكَلِمَةِ، فَاجْتَنَّبُوهُ. وَأَيْضًا لَمَّا امْتَنَعَ فِيهِ الْحَذْفُ بَعْدَ الْحَذْفِ فَارَقَ تَتَنَاجَوْنَ وَنَحْوَهُ، فَلَمَّا التَّرَمُّ فِيهِ التَّاءُ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ لَمْ تُلْتَفَتْ تِلْكَ الْحَالَةُ؛ إِذْ كَانَ غَيْرَ مُتَعَيِّنٍ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَحْوَالِ الْفِعْلِ. وَأَيْضًا الْإِدْغَامُ لَيْسَ بِأَصْلٍ بَلِ الْأَصْلُ الْحَذْفُ، فَإِذَا امْتَنَعَ الْأَصْلُ امْتَنَعَ الْفَرْعُ. (و)^(٣) بِهِذَيْنِ اسْتَدَلَّ ابْنُ الضَّائِعِ .

(١) عَنْ الْآيَاتِ ٩ مِنْ سُورَةِ الْمَجَادَلَةِ، ٨ مِنْ سُورَةِ الْمَلِكِ، ١٢ مِنْ سُورَةِ الْحَجَرَاتِ، ١٥٢ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ.

(٢) ك : وَالْجَوَابُ.

(٣) لَيْسَتْ فِي ك.

والنوع التاسع : ما كان نحو استتر مما هو على افتعل وعينه تاء، وذلك قوله : «كذلك نحو تتجلى واستتر». يُريدُ أنَّ الوجهين جائزان فيه وهما الإظهار والإدغام، فالإظهار نحو : استتر، واقتتل، واختت، وافتت، وما أشبه ذلك. ويدخل تحت هذا الإطلاق كلُّ ما جرى ذلك المجرى من المضارع والأمر واسم الفاعل واسم^(١). المفعول وغيرها من الجارى على الفعل، فتقول : يقتل، واقتتل اقتتالاً، وهو مقتتل، ومقتتل بسيفه، وما أشبه ذلك، لأنَّ علَّة الإدغام موجودة في الجميع . ووجهُ ذلك أنَّ تاء افتعل زائدة وليس بلازم لها أن يكون عين الفعل من جنسها، فصار كون العين^(٢) من جنسها عارضاً، فلذلك جاز الإظهار، وبهذا المعنى فارق اقتتل باب احمر واحماراً كان التضعيف والتقاء المثليين فيه لازماً، بخلاف اقتل فإنه قد تقع بعد تاء افتعل العين والفاء وجميع حروف المعجم نحو: انتعل^(٣) / واختفى، ٤١٧ وافتقر، واحتلم، واغتفر، واكتال، وما أشبه ذلك. وهذا معنى تعليل سيبويه^(٤). وأما الإدغام فجائز لأنه الأصل، إلا أنَّ من أدغم من العرب يختلفون على وجهين:

أحدهما : نقل حركة التاء الأولى إلى الساكن وهو السين في مثال الناظم، ثم تُدغم فتقول : ستر، فتسقط همزة الوصل لتحرك ما بعدها، فيصير على وزن قَطْع . وعلى هذا تقول في المضارع : يستر، وفي اسم الفاعل : مُسْتَر، وفي اسم^(٥) المفعول : مُسْتَر، وفي المصدر : سِتَّاراً على وزن كذاباً.

(١) عن ك.

(٢) الأصل، ت: كون الفعل.

(٣) الأصل : افتعل.

(٤) انظر الكتاب ٤/٤٤٣.

(٥) سقط من الأصل.

والثانى : تَرَكُ نُقْلَ حركة التاء بل تحذفها، فإذا التقى ساكنان السين والتاء كُسِرَ السينُ لالتقاء الساكنين، فتقول : سِتْرٌ، وفى المضارع : يَسْتِرُّ، وفى الفاعل : مُسْتِرٌّ، وفى المفعول : مُسْتَرٌّ، والمصدر : سِتْرًا، كالأول فى اللفظ والتقدير مختلفٌ، فحركة السين فى الأول حركة التاء المنقولة، وهى فى الثانى حركة التاء الساكنين. وهذان الوجهان هما الأصل فى هذا العمل.

وتم وجه ثالث وهو كسرُ التاء إبتاعاً لكسرة السين فتقول : سِتْرٌ، وفى المضارع : يَسْتِرُّ، وفى اسم الفاعل : مُسْتِرٌّ - كالذى قلبه - ولا يتصور هذا فى اسم المفعول ولا المصدر.

وعلى الوجه الأول قوله تعالى : {وجاء المُعَذِّبُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ} ^(١)، أصله : المُعْتَذِرُونَ، وقوله تعالى : {تَأْخُذْهُمْ وَهُمْ يَخْصِمُونَ} ^(٢) فى قراءة ابن كثيرٍ وورثٍ وهشام، وقُرئ فى غير السبع : {بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِّفِينَ} ^(٣).

وعلى الوجه الثانى، والثالث جاء فى قوله تعالى : {وَهُمْ يَخِصِّمُونَ} ^(٢) فى قراءة عاصمٍ والكسائى وابن ذكوان. وفى غير السبع : {مُرْدِّفِينَ} ^(٣).

وعلى الوجه الثالث جاءت قراءة الحسن : {إِلَّا مِنْ خِطَفِ الْخُطْفَةِ} ^(٤).

وبعد هذه الأوجه العامة جاءت أوجهٌ آخرٌ لاجابة إلى ذكرها إذ لم يذكر الناظم منها شيئاً، بل أهمل الوجه فى الإدغام كما ترى، ففُسِّرَ بما يمكن أن يَقْصِدَ ذكره فى هذا النظم. ولو أشار إلى شئ من هذه الوجوه لكان الاستيفاء لائقاً بالشرح، فتركته حين تركته.

(١) الآية ٩٠ من سورة التوبة.

(٢) الآية ٤٩ من سورة يس. وانظر التبصرة لمكى ٦٥١، ومعانى الفراء ٢/٣٧٩.

(٣) الآية ٩ من سورة الأنفال. وانظر المحتسب ١/٢٧٣.

(٤) الآية ١٠ من سورة الصافات. وانظر البحر المحيط ٧/٣٥٣.

وقول الناظم : « وَحَيِّ افكُكْ وادْعُ نُونَ حَذَرُ » ، جاء بادْعُ على
افتعل ، وهو الذى اختار السيرا فى اتِّباعاً لقول الشاعر^(١) :

.. إذا [فَرَعُوا] ادْعِمْنَ في اللُّجْمِ

وقوله : «دون حَذَرُ» ، يُقال : حَذَرْتُ الشَّيْءَ أَحَذَرُهُ حَذْراً ، أى : تَحَرَّضْتُ
منه ، وأيضاً خِفْتُه. ومن الأوَّلُ قوله تعالى : {وإنا لجميعُ حَذِرُونَ}^(٢) . ومن
الثانى قول الشاعر ، أنشده سيبويه^(٣) :

حَذِرُ أُمُوراً لِاتِّصِيرِ وَأَمِنُ

ماليسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

وأراد بهذا أن الوجهين جائزان مطلقاً دون تَحَرُّزٍ^(٤) ولاخَوْفٍ من
الوقوع فى ممنوع ، وذلك أن هذه الأشياء التى ذَكَرَ ظاهراً فيها موجبُ
الإدغام ، وهو اجتماع المثليْنِ الثَّقِيلَيْنِ على اللسان ، فكان الأصلُ وجوبُ
الإدغام ، فالناظر يحذرُ هنا أن يَجُوزَ الأظهار لهذا ، فَنَبَّهَهُ على أن الإظهار
ليس مما يُحَذَرُ ولا يُسْتَبْعَدُ ، لأنَّ له وجهاً من القياسِ وعاضداً من / ٤١٨
السماع ، فلا تَسْتَنْكِرْه.

ثم استدرك فى اجتماع التاعين فى أوَّلِ الكلمة حكماً ثالثاً لما تقدم
من الوجهين فقال :

-
- (١) تقدّم البيت فى ص ٤٣٠ .
(٢) الآية ٥٦ من سورة الشعراء .
(٣) الكتاب ١٣/١ . وينسب البيت إلى أبان اللاحقى أحد رواة الشعر فى عهد سيبويه . وهو فى
المقتضب ١١٥/٢ ، وشرح الكافية للرضى ٤٤٢/٣ ، والخزانة ١٦٩/٨ .
(٤) الأصل ، ت : تحذر .

وَمَا بَتَايَيْنِ ابْتَدَىٰ قَدْ يُقْتَصَرُ

فِيهِ عَلَى تَاكْتِيْنُ الْعِبَرُ

يعنى أن ما ابتدئ من الكلم بتاين اثنتين قد يُقْتَصَرُ فيه على تاء واحدة وتُحذفُ الأخرى فتقول فى تَتَذَكَّرُ : تَذَكَّرُ، وفى تَتَكَّرُمُ : تَكَّرُمُ، ومنه تمثيله : تَبَيَّنُ الْعِبَرُ، أى : تَبَيَّنُ الْعِبَرُ. وَالْعِبَرُ : جمع عِبْرَةٍ، من الاعتبار والاستبصار، أصله من عَبَرْتُ : إذا مَرَرْتُ بالطريق . وَالْمِعْبَرُ^(١) : الْمَرْكَبُ الذى يُعْبَرُ فيه . وَالْمِعْبَرُ أيضاً : مَا بُعْبِرَ عليه من قنطرة ونحوها. ومن ذلك قولهم : عابر سبيلٍ . وإنما سُمِّيَتِ الْعِبْرَةُ عِبْرَةً لأنها يُعْبَرُ عليها، أى : يَجُوزُهَا النَّظَرُ من ظاهر الأمر فيها إلى الباطن.

وإنما حَذَفُوا إحدى التاين (٢) فراراً من كراهية التَّضْعِيفِ، إذ لم يمكن أن يلحقوا الفعل المضارع ألف الوصل - كما تقدَّم - لِيُدْغَمُوا إحدى التاين (٢) فى الأخرى، وكانت الحركة أو المدة المنفصلة يبعدُ الاعتدادُ بها حتى يوصل إلى الإدغام، ففَرَّوْا إلى الحذف حين أرادوا التخفيف . وفى القرآن الكريم من هذا كثيراً كقوله تعالى : {ولقد كنتم تمنون الموت}، {فإن تولَّوا فقد أبلغتكم ما أُرْسِلْتُ به إليكم}، {مالكم لاتَنَاصِرُونَ}، {ولاتنازعوا بالآلقاب}، {ولاتنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم}^(٣). إلا أن الناظم لم يبيِّن ما المحنوفة من التاين، وذلك لأنَّ المسألة مختلفٌ فيها، فتركها فى محلِّ الاجتهاد، لم يُعيِّن وجهاً من الوجهين المذكورين. والنحويون اختلفوا فى المحنوف على قولين .

(١) الأصل، ت : والعبرة.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) من الآيات ١٤٣ من سورة آل عمران، ٥٧ من سورة هود، ٣٥ من سورة الصافات، ١١ من سورة الحجرات، ٤٦ من سورة الأنفال.

أحدهما : أن المحذوفة هي الثانية، وذلك لأن الأولى حرف معنى فهي أولى بالبقاء، والثانية لاتدل على معنى فهي أولى بالحذف. وهذا مذهب البصريين.

والثاني : أن المحذوفة هي الأولى، وهو مذهب بعض الكوفيّين حكاه السيرافي، وكأنه يختار ذلك لكونها زائدة على الكلمة، والثانية من أصل البناء، وإن لم تكن أصلاً فهي أولى بالإثبات. وحكى أيضاً عنهم قولاً ثالثاً بجواز الوجهين، والأولى ماذهب إليه البصريون.

فإن قيل : قد زعمتم أن المحذوف من التاعين هي الثانية، وعَلَلْتُمْ ذلك بأن الأولى لمعنى، وكذلك الثانية أيضاً لمعنى، لأن تفعل وتفاعل تاؤهما لمعنى.

فالجواب : أن سيبويه قد علّل ذلك فقال : «وكانت الثانية أولى بالحذف لأنها هي التي تَسْكُن وتُدْغَم في قوله تعالى : {فَادَارَأْتُمْ فِيهَا} ^(١)، {وَارْيَنْتُ} ^(٢). قال : «هي التي يفعل بها ذلك في تَذَكُّرون، فكما اعتلّت هنا كذلك تُحَذَفُ هناك» ^(٣).

واعلم أن الناظم لم يبيّن كلّ البيان شرط الحذف في هذه المسألة إلا أن يفهم له ذلك من التمثيل، وذلك ثلاثة شروط:

أحدها : أن تكون التاءان معاً مفتوحتين كما مثل، لأن أصله : تَتَبَيَّن، فإن انضمت الأولى لم يَجُزْ، لأن حَذَفَ إحداها إنما جاز لأن لفظها مع لفظ الباقية سواء، فلا تقول في نحو تَتَحَمَّلُ : تُحَمَّلُ، ولا في تَتَبَيَّن : تُبَيَّنُ، لاختلاف الحركتين، ولما يؤدّي إليه الحذف من الإلباس بفعل لاتاعين فيه. وإذا امتنع مع

(١) الآية ٧٢ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٢٤ من سورة يونس.

(٣) الكتاب ٤/٤٧٦.

تحرّك الثانية كان مع سكونها أخرى بالمنع نحو : تَتَّبِعُ، وكذلك إذا انكسرت الثانية نحو : تَتَرُّ، تَتَدُّ، مضارع: وَتَرُ وَتَدَّ. وأيضاً امتنع لما يلزمه من الحذف بعد الحذف.

والثانى : أن يكون ذلك مختصاً/ بالمضارع، فلا يقع فى أمر ٤١٩ ولا ماض ولا غير ذلك، فلا تقول فى تتالى : تالى، ولا فى تتال يازيد : تال يازيد، ولا ما كان نحو ذلك؛ لأنه^(١) لو حذفت إحدى التاءين مع الماضى لالتبس بغيره إذا قلت فى تتابع تابع، وفى تتالى : تالى. بخلاف المضارع فإن العوامل الداخلة عليه ترفع ذلك الإشكال إذا قلت : أنت تتابع، وأعجبني أن تتابع، ولم تتابع. والماضى ليس له ما يخرججه عن الالتباس .

فإن قيل : والأمر^(٢) أيضاً فى ارتفاع اللبس كالمضارع ، ألا ترى أن ما قبل^(٣) آخره مفتوح نحو : تتابع يازيد ، وتقال ياعمر^(٤) فكان من الواجب على قياس هذا أن يقال: تابع يازيد ، وتال ياعمر.

فالجواب : أن هذا وارد على هذه العلة التى ذكرها بعض المتأخرين، فالأولى ما تقدّمت الإشارة إليه فى تعليل الحذف، وهو أن الماضى والأمر قد أمكن فيهما الإدغام والإتيان بألف الوصل لسكون التاء الأولى ، فهو الذى أزال الاستثقال. وأما المضارع فلم يمكن أن أن تلحقه ألف الوصل، فامتنع الإدغام لذلك، إلا أن يعتدوا بعارض الحركة أو المد

(١) الأصل : لأنك.

(٢) الأصل، ت: فالأمر.

(٣) الأصل : ما قبل اللبس آخره مفتوح.

(٤) يريد أن الأمر من فاعل نحو تابع مكسور ما قبل آخره، فلما من تفاعل فهو مفتوح ما قبل آخره، فلو حذفت من هذا التاء كان الفتح رافعاً للبس فلا يظن أنه أمر فاعل.

فى كلمة أخرى فَعُوْضُوا فى امتناع الإدغام الحذف، فهذه العلّة الصحيحة، وأما الأولى فَمُنْتَقِضَةٌ.

وهذا الشرط أيضاً أحرزه تمثيل الناظم بالمضارع.

والثالث من الشروط : أن تكون التاءان غير محذوفٍ منهما ثالثاً، تحرزاً من نحو : أنت تتابعُ ، أصله : تتتابعُ، فَحُذِفَتْ إحداهما هذا الحذفُ المذكورُ، فلا يجوز بعد ذلك حَذْفُ آخرُ، لأنَّ الحذفَ بعد الحذفِ إخلالٌ بالكلمة. وأيضاً إذا أردت أن تُحذفَ إحداهما فإما أن تُحذفَ الأولى أو الثانية، أما الأولى فهى حَرْفٌ معنًى فلا يجوز أن تُحذفَ للإخلال بذلك المعنى، وأما الثانية فهى من أصل الكلمة فلا تُحذفُ، إذ لم يحذفوا ههنا إلا ما كان زائداً على الحروف الأصول كما تقدّم فى الأمثلة:

وهذا الشرطُ أيضاً مأخوذاً من تمثيله بِتَبَيُّنٍ، لأنَّ الأصل فيه أن يكون بتاعين خاصةً، وأيضاً قد قال:

وما بتاء ين ابتدى قد يقتصرُ

فيه على تا

فذكر ما كان مبتداً بتاعين، فخرج ما ابتدى بثلاث تاءات، إلا أنه يُقال : هذا الكلامُ مُشْكِلٌ، لأنه إما أن يُريدَ بقوله : «وما بتاعين ابتدى» إخراج ما كان بثلاث تاءاتٍ ، وإما أن يريد إدخاله تحت الحكم من حيث كان ما ابتدى بثلاث مبتداً باثنين، فيصدق على ذى الثلاث أنه ذو اثنين، فإن أراد الأول اقتضى أنه لا يُحذفُ ذو الثلاث فلا يُقال فى تتابع : أنت تتابعُ، ولا ما كان نحو ذلك مما أوله ثلاث تاءاتٍ وذلك غير صحيح، بل الحذفُ فيه أسوُغٌ، لأنهم إذا كانوا يحذفون فى التاعين فمن باب أولى أن يحذفوا فى الثلاث، لأنَّ ثلاثة الأمثال

أثقلُ من المثلين، ولا خلاف في جواز الحذف هنا. وإن أراد الثاني - وهو الذى ينبغى أن يقال - اقتضى حَذْفَ التاعين معاً لقوله : «قد يُقْتَصَرُ فيه على تا»، يريد على تاءٍ واحدة. وهذا^(١) أيضاً غير صحيح، لأنَّ حَذْفَ حرفين إخلالٌ كما تقدم، فكان حقَّ العبارة أن يذكر فيها ما يُحذف لا أن يذكر ما يبقى بعد الحذف. وهذا الاعتراضُ ظاهر للزوم، ولم أجد عنه جواباً، فلو قال عَوْضَ هذين الشرطين:

وَحَذْفَ ثانِي مَابَتَاعَيْنِ ابْتِدَئِي

٤٢. / أَجْزُ كُنْهَوْلِن تَحَرَّيْ مَوْعِدِي

لَسَلِمَ من ذلك الاعتراض، ومن اعتراضِ ثانٍ، وهو أنه قال : قد يُقْتَصَرُ فيه على كذا، فأتى بقَدِ المقتضية عنده للتقليل، فاقترضى أن الحذف قليل في الكلام غير كثير في الاستعمال، وليس كذلك، بل (هو)^(٢) كثير جداً لا يقصُر^(٣) عن كثرة المجئ على الأصل، والناسُ خيروا في الوجهين، قال سيبويه : «فإن التقت التاءان في تتكلمون وتترسون فأتت بالخيار، إن شئت أثبتتهما، وإن شئت حذفت إحداهما»^(٤). والوجهان شهيران في القرآن وفي كلام العرب، فكيف يقول : «قد يُقْتَصَرُ». وهذا أيضاً يبعدُ الجواب عنه.

وقوله : «وما بتاعين ابتدئى»، بتاعين : متعلق بابتدئى . وابتدئى مُسهلُ الهمزة بالإبدال على من قال في قرأت : قرئت^(٥)، أو التسهيل القياسى،

(١) الأصل : وهذه.

(٢) عن ك.

(٣) الأصل : يقتصر.

(٤) الكتاب ٤/٤٧٦.

(٥) انظر سر الصناعة ٧٣٩، وشرح الشافية ٤١/٣.

لكن أجرى الوصل مجرى الوقف فأسكن الياء ضرورةً. و «ابتدى»^(١) وما إليه صلةً ما، وهى مبتدأةٌ خبرها قوله : قد يُقْتَصَرُ. والضمير فى «فيه» عائدٌ «ما»، ومدلوله الفعل المضارع.

وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ

لِكونِهِ بِمُضْمَرِ الرُّفْعِ اقْتَرَنَ

نَحْوُ : حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ^(٢) وَفِي

جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قَفَى

هذا هو النوع العاشر من المواضع المستثناة، وهو ما كان الحرف المدغم فيه ساكناً ، فإنه إذا كان كذلك خرج عن مقتضى اشتراطه الأول ، (حيث)^(٣) قال : «أولٌ مثلين محرّكين» .. إلى آخره، فخرج إذاً عنه ما كان أحدهما فيه ساكناً ، وهذا من ذلك، فلا يجب فيه الإدغام، لكن تكلم هنا على الجواز وعدم الجواز، فقسّم ما سكن المدغم فيه إلى قسمين:

أحدهما : ما كان سکون الثانى فيه لازماً لايقبل الحركة ، وذلك قوله : {وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لَكَذَا^(٤)، والمدغم فيه هو الثانى لأنّ الأول مُدْغَمٌ. والثانى : مدغم فيه، يعنى أنّ الفك وتَرَكَ الإدغام واجب إذا سكن المثل الثانى لاقتترانه بضمير الرفع، يريد البارز، فإذا كان كذلك قلت : حَلَلْتُ وَحَلَلْتُ، وَحَلَلْتُ، وَحَلَلْتُمَا، وَحَلَلْتُمْ، وَحَلَلْتُنَّ، والهندات حَلَلْنَ. وقد نبّه على ذلك بالمثالين فى قوله :

(١) فى النسخ : «ما ابتدى وما إليه».

(٢) كذا فى النسخ بالنون ، وعليه شرح المواف.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) الأصل : لذا.

{نحو حَلَلْتُ مَا حَلَّلْتَهُ}، إذ يدخلُ في الأولِ كلُّ ما فيه التاء من ضمائر الرفع، ^(١) وأما الثاني فلا يشاركه غيره إلا نافي الرفع ^(٢) إذا قلت : حَلَّلْنَا، فإنه يشاركه في النُّونِ، ولا تُدْغَمُ هنا فتقول : حَلَلْتُ، ولا حَلَّلْنَا. وقد حكى سيبويه ^(٣) عن بعض العرب الإدغام في هذا فيقولون : رَدْتُ، ورَدَّنْ، ومَدَّنْ. وهذه لغةٌ ضعيفةٌ. وكذلك حكى بعض الكوفيين : في هذا : رَدَّنْ، فيزيدُ نوناً ساكنةً يُدْغَمُها في النُّونَ، لأنَّ هذه النُّونَ لا يكون ماقبلها إلا ساكنًا. وحكى بعضهم في رَدْتُ: رَدَاتُ. وهذا كُلهُ شاذٌّ لا يُعوَّلُ عليه، فترك الناظمُ هذا كُلهُ لقلته وندوره. ووجهُ مانصٍّ عليه أنه لما كان الآخر من المثليين لابد له (من) ^(٤) أن يتحركَ وحينئذٍ يُدْغَمُ فيه وكان تحرك ^(٥) هذا ممتنعاً لوقوعه موقعاً لاتَّصِلَ إليه فيه الحركة امتنع الإدغام، فلا يُدْغَمُ هذا من يُدْغَمُ رَدُّ / ونحوه، بل الكلُّ متفقون على الفكِّ إلا من شذَّ منهم.

٤٢١

والثاني : ما كان سكونُ الثاني فيه غير لازم، وذلك الفعل الساكن جزماً أو وقفاً، نحو : لا تَمْرُزْ بزيدٍ، ولا تَرُدُّ كذا. فذكر الناظمُ فيه التخيير في الإدغام والإظهار فقال : «وفي جزمٍ وشبهِ الجزمِ تخييرٌ قُفِي» ^(٦) وشبهُ الجزمِ هو الوقف ^(٧)، وإنما قال فيه : شبه الجزم، لأنَّ البناءَ على الوقف مثلُ الجزم، إن كان الجزم في المضارع بالسكون فالبناء في الأمر على السكون، أو كان الجزم بالحذف فالبناء في الوقف على الحذف، نحو:

(١) سقط من الأصل.

(٢) الكتاب ٣/٥٣٥، ٤/١٠٧، وقد نسبها سيبويه إلى ناس من بكر بن وائل.

(٣) ك : تحريك.

(٤) عن ك.

(٥) انظر الكتاب ١٧/١.

اضربْ ولا تُضْرِبْ، وارمِ ولا تَرْمِ، واخْشَ ولا تَخْشَ، واضربْ ولا تُضْرِبْ، واضربُوا ولا تضربوا. ولأجل هذا زعم الكوفيُّون أنَّ فعل الأمر مجزومٌ وأصلُّه المضارعُ، لكن حُذِفَ حَرْفُ المضارعة ولام الأمر، وذلك مبسوطٌ في غير هذا. ولما لم يكن ذلك مذهبه نَوَّعَ الفِعْلَ إلى النوعين، إذ هما عنده متباينان، فقد قال في المعرب والمبني :

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٌّ بَيْنَا

وَأَعْرَبُوا مضارعاً إن عَرِيا

إلى آخره. وقوله : «وشبَّه الجزم»، أعاد الظاهر وكان الأصل أن يقول : وشبَّهه، فَيَأْتِي بالضمير، وذلك سائغ. وَقَفِيَ معناه^(١) : أتبع، وذلك أن المجزوم والموقوف من المضاعف العين واللام للعرب^(٢) فيه لغتان :

إحداهما : لغة تميم وهي الإدغام مطلقاً، فيحركون الحرف الثاني لأنه يمكن تحريكه وإن كان ساكناً، وذلك^(٣) إذا نُقِلَتْ إليه حركة هَمْزَةٍ بعده من كلمةٍ أُخْرَى، أو لَقِيَ ساكناً بعده، نحو : اخْصُصَ أَبِي واضربْ ابنك، أو لحقته علامة تننيةٍ أو النونُ الخفيفةُ أو الشديدةُ نحو : اردُدَا ، و اردُدُنَّ، وما أشبه ذلك. وأيضاً التسكين عارضٌ للجزم أو للأمر فلم يُعْتَدَّ به، فالثاني إذا مُتَحَرِّكٌ في الأصل وقابلٌ للحركة في الحال فادغموا وحركوا الثاني، فقالوا : رُدَّ، وفِرَّ، وعَضَّ، وخُصَّ. قالوا : ومن ذلك قوله تعالى : (لا تُضَارُّ والدَةُ بولدها)^(٤).

(١) الأصل، ت : معنى.

(٢) ك : المعرب.

(٣) الأصل : وكذلك.

(٤) الآية ٢٢٢ من سورة البقرة.

والثانية : لغة أهل الحجاز، قال سيبويه : «وهى اللغة العربية القديمة الجيدة^(١)»، وهى الإظهار. فتقول : اردُدْ، وافِرِدْ، واخصُصْ، (واغضُضْ^(٢)). ومنه قوله : تعالى : {واغضُضْ من صوتك^(٣)، و{اضْمُمْ إليك جناحك^(٤)، وشبّه ذلك، وهو كثيرٌ.

وجهُ الإظهار سكونُ الثانى من المثليْن، فلم يمكن أن يدغم فيه الأول وهو ساكن فيلتقى ساكنان على غير شرطهما، فامتنعوا من ذلك كما امتنعوا منه في رَدَدْتُ، ورَدَدَنْ ونحوهما.

ولم يذكر الناظم فيما إذا أدغم مثلُ هذا بائى حركة يتحرّك المثلُ الثانى، وهذا من وظيفة باب التقاء الساكنين. والذى ذكر سيبويه^(٥) وغيره في ذلك عنهم أربع لغات :

إحداها : الإبتاع، فيحرّك بمثل أقرب الحركات إليه، وهى الحركة التى قَبْلَ المُدْغَم، فيقول : رُدْ، وفِرْ، وعَضَّ. إلا مع ضمير المذكر والمؤنث الغائبين فإنهم يحرّكونه بحركة الضمير فيقولون : رُدُّها، وعَضُّه، ومنه قوله تعالى : {لايمسه إلا المطهرون^(٦)} فى مذهب من جعله نهياً. فإن وقع بعده ساكن من كلمة أخرى كُسِرَ نحو قوله^(٧):

(١) الكتاب ٤/٤٧٣.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الآية ١٩ من سورة لقمان.

(٤) الآية ٣٢ من سورة القصص.

(٥) انظر الكتاب ٣/٥٣٢.

(٦) الآية ٧٩ من سورة الواقعة.

(٧) جرير، ديوانه ١/٦٣.

وهو فى الكتاب ٣/٥٣٣، والمقتضب ٢/١١٥، وشرح الشافية للرضى ٢/٢٤٤، وشرح شواهدا ١٦٣.

فَلَا كَعَبًا بَلَّغْتَ وَلَا كَلَابًا

فَاتَّبَعُوا مع الضمير حركته لخفاء الهاء، فكان قولهم : رُدُّهَا، كقولك : رُدًّا، ورُدُّهُ كقولك : رُدُّوا بهذا شَبَّهه الخليل^(١)، وقد تَقَدَّمَ في الإمالة دليلٌ على خفاء الهاء، وكسروا مع الساكن على أصل التقاء الساكنين، كما لو قلت على لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ: اغْضُضِ الطَّرْفَ. واللغة الثانية : الفتح مطلقًا، فتقول : رُدُّ، وَعَضُّ، وفِرُّ، ورُدُّهَا، وَعَضُّهَا ورُدُّهُ، وَعَضَّه. وما أشبه ذلك، لأنَّ الفتح خفيف، إلا إذا وقع بعده ساكن فكا لأولين، وهم بنو أسد^(٢).

والثالثة : الفتح مطلقًا من غير استثناء شيءٍ، زعم يونسُ أنهم يقولون^(٣):

فَغُضُّ الطَّرْفِ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ

والرابعة : الكسرُ على أصلِ التقاء الساكنين، فيقولون : رُدُّ، وَعَضُّ، وفِرُّ، وكذلك : رُدُّهُ، وَعَضَّه، ورُدُّهَا، وَعَضَّهَا، وكذلك : غُضُّ الطَّرْفِ، من باب أولى.

هذا ما حكى سيبويه والجمهور. وللفارسي نقلٌ فيها مخالفٌ لهذا، وانظر في التسهيل^(٣) ففيه أيضًا مخالفةٌ فتأمل.

(١) الكتاب ٥٣٢/٣.

(٢) مـ ٥٣٣/٣.

(٣) انظر التسهيل ٢٦٠.

وهاتان اللغتان من الإظهار والإدغام فيما عدا أَفْعَلْ به في التَّعَجُّبِ، وهَلُمَّ على لغة من قال : هَلِّمُوا، وهَلِّمًا، وهَلِّمَى، وهى على هذه اللغة فِعْلٌ ، ففى أَفْعَلْ به التزموا الفُكَّ، والتزموا الإدغام في هَلِّمٌ ، فذكرهما لخروجها عن مقتضى القاعدة فقال :

وَفَكُّ أَفْعَلٍ فِي التَّعَجُّبِ التَّزِمُ

وَالْتَّزِمَ الْإِدْغَامَ أَيْضًا فِي هَلِّمٍ

يعنى أن العرب التزمت الفك وتَرَكَ الإدغام في هذا المثال الذى هو أَفْعَلِ المختصُّ بباب التَّعَجُّبِ إذا كان مضاعفًا، فقالوا : أَشَدُّ بَزِيدٍ، وأَمَرُّ بِهِ، وَأَعَزُّ بِهِ، وما أشبه ذلك. ووجهُ ذلك أن أَفْعَلِ في التعجب قد لزم لامه الإسكانُ فصار من قبيل ما لا يقبل الحركة، لأنه لا تلحقه أَلِفُ الاثنين ولانونُ التوكيد إلا شذوذًا، ولا يليه إلا فاعله المجرور بالباء، فلا تُنْقَلُ إليه حركة همزة تقع بعده، ولا يلقاه ساكن. وهذه الأشياء هى التى منعت من الإدغام في رَدَدْتُ ، وَرَدَدْتُ وَيَابَهُ . وإذا كان الثانى ساكنًا لازم^(١) الإسكان لم يمكن الإدغام لما يلقى فيه إن أُسْكِنَ الأوَّلُ من التقاء الساكنين. وهذا بخلاف أَفْعَلِ في نحو : ما أَشَدُّهُ، وأَبْرَهُ، وأَحَدُهُ، فَإِنَّكَ تُدْغِمُ (هنا)^(٢) لتحرك الثانى كأفعل التفضيل. فلما كان أَفْعَلِ في التعجب قد خَرَجَ عن (حكم)^(٣) فعل الأمر المذكور أنفًا في جواز الوجهين نَبَّهَ عليه لئلا يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ نَوْجِهين، وأخبر أَنَّهُ نَوْجِهٍ واحدٍ وهو الإظهار^(٤) على أصل الباب.

(١) الأصل، ت : لازم الإدغام الإسكان.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) في النسخ : الإدغام.

ثم استثنى منه أيضاً لفظاً آخر التَّزِمَ فيه أحد الوجهين وهو الإدغام فقال : « والتَّزِمَ الإدغام أيضاً في هَلَمْ »، يعنى أن هذا اللفظ الذى هو هَلَمْ التزمت العرب فيه الإدغام فلم تُظهر، فلا تقول فيه : هَلَمْ، كما تقول : اردد. وإنما يريد هَلَمْ التى هى باقية على حكم الأفعال، وذلك أن هَلَمْ على وجهين : فعل، واسم فعل، فأما كونها فعلاً ففى قول من قال : هَلُمَّا، وهَلُمِّي، وهَلُمُّوا، ونحو ذلك. ودليل كونها فعلاً لحاق ضمائر الرفع/ البارزة ٤٢٣ لها واتصالها بها، كما تقول : ردأ، وردؤا، وردى. وأما كونها اسم فعل ففى لغة من قال : هَلَمْ يازيد، ويازيدان، ويازيدون، وياهند، وياهندان، وياهندات. فلا يختلف آخرها كما لا يختلف إذا قلت : صه يازيد، ويازيدان، ويازيدون. وكذلك سائرهما. وهذه لغة القرآن، قال تعالى : { قُلْ هَلَمْ شَهِدَاكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ ^(١) } .. الآية ، وقال تعالى : { وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ : هَلَمْ إِلَيْنَا ^(٢) } . ومعناه فى الأول : أَحْضِرُوا. وفى الثانى : أَقْبِلُوا. فأما لزوم الإدغام مع كونها اسماً فغير غريب وإن قلنا إن أصلها الفعل، كما قال الخليل : إن أصلها : هَالَمْ، ثم جُعِلَ شيئاً واحداً، فسَمُوا بها الفعل، وحذفوا الألف لكثرة الاستعمال، لأنه لا يُستنكر أن يأتى مُدْغِماً على لغة بنى تميم، وإن كان أهل الحجاز هم الذين جعلوها اسم فعل. وأما لزومه مع كونها ^(٣) فعلاً فلأنه صار لها بِقْلَةٌ تَصَرَّفُهم فيها حالاً ليست لسائر الأفعال، قال سيبويه : « لأنها لم تُصَرَّفْ تَصَرَّفَ الفعل ولم تقو قُوَّتُه ^(٤) »، فلذلك أخرجوا ها عن الحكم بالوجهين إلى التزام الإدغام.

(١) فى النسخ ١٥٠ من سورة الأنعام.

(٢) الآية ١٨ من سورة الأحزاب.

(٣) الأصل : مع الهاء فعلاً.

(٤) الكتاب ٥٣٤/٣.

وقوله : والتَّزِمُ الإدغام في كذا، يريد ما لم تخلفها^(١) نون الإناث، فإنه إذا كان كذلك صارت إلى الحكم المذكور قبل هذا من التزم الفك عند لحاق ضمائر الرفع البارزة. وهذا ظاهر.

فهذه هي المواضع المستثناة من لزوم الإدغام المقرر أول الباب، وهي كما تقدّم على قسمين، قسم يجوز فيه الوجهان، وقسم لا يجوز فيه إلا الإظهار، فمواضع جواز الوجهين ثلاثة، واحد قِسْمَى فِعْلِ الأمر، والباقي يلزم فيها الإظهار^(٢)، وما عدا ذلك لزم فيه الإدغام مطلقاً، سواء أكان اسماً أم فعلاً، كان ثلاثياً أو رباعياً، أو على أكثر من ذلك، لا يُسْتَثْنَى من ذلك غير ما استثناه هنا، وقد استوفى ذلك استيفاءً حسناً. وإنما ذكر ابن جنّي من هذه الأنواع ستّة فقط، لكن زاد على ما ذكره الناظم : أن يكون الاسم قد لَحِقَهُ من الزيادة ما يخرج به عن شَبَهِ الأفعال وأمثلتها، وذلك قولك في مثل فَعْلَانِ أو فَعْلَانِ من الردّ : رَدْدَانِ ورَدِيدَانِ، فتُظْهِرُ التضعيف، لأنّ الألف والنون ليستا^(٣) من زوائد الأفعال، وصارت الكلمة في مُبَايِنَتِهَا بناء الفعل بهما بمنزلة حُضَضٍ وسُرُرٍ في مُبَايِنَتِهَا بناء الأفعال^(٤). وهذا في الحقيقة ليس باستدراك، لأن هذا مذهب الأخفش، وأما سيبويه فيُدْغِمُ بلائِدُ، فيقول : رَدْدَانِ، فيهما^(٥)، وذلك أن مذهب سيبويه في الألف والنون اعتبار الأسقاط في الإدغام كأنّ الكلمة مُنْفَرِدَةٌ عن

(١) ك : تلحقها.

(٢) الأصل : يلزم فيها لحاق الإظهار.

(٣) الأصل : ليسا.

(٤) المنصف ٣٠٤/٢.

(٥) الكتاب ٤٢٧/٤.

لحاقهما، فما يلزم فيها دون زيادة فهو لازم بعدها. فَرَدَّدَانِ إِنَّمَا هُوَ رَدَّدٌ،
وَرَدَّدَانِ إِنَّمَا هُوَ رَدَّدٌ، ومثل هذا لا بُدَّ من إدغامه، لأنه على وزن الفعل،
فكذلك إذا لحقته الزيادتان. وأما فَعْلَانِ فتقول على مذهبه : رَدَّدَانِ، وكذلك
على مذهب أبي الحسن، إلا أن سيبويه يعتبر إسقاط الزيادة والكلمة بعد
الإسقاط على فَعَلٍ، وفَعَلٌ لا يُدْغَمُ نحو : طَلَلٍ وشرَرٍ، كما تقدّم، فكذلك
رَدَّدَانِ. وعلى مذهب أبي الحسن لخروج الكلمة /بالزيادة عن شَبَّه الفِعْلِ، ٤٢٤
وإذا كان كذلك ظهر أن الناظم ذاهبٌ إلى مذهب سيبويه ، قال في
الكتاب : «وتقول في فَعْلَانِ من قَوِيَّت : قَوَوَانِ، وكذلك^(١) حييت. فالواو
الأولى كواو عَوِرَ، وقويت الواو الأخيرة كقَوَّتْها في نَزَوَانِ، وصارت بمنزلة
غير المعتلِّ». قال : «ولم يستثقلوهما مفتوحتين كما قالوا : لَوِيٍّ
وأخَوِيٍّ». (قال^(٢)) : «ولا تدغم لأنّ هذا الضرب لا يُدْغَمُ في رددت^(٣)». وقال
في باب آخر : «وتقول في فَعْلَانِ : رَدَّدَانِ، وفَعْلَانِ : رُدَّدَانِ. يجرى الصدُّرُ
في هذا مجراه لو لم تكن بعده زيادة، ألا تراهم قالوا : خُشْشَاءُ». قال :
وفَعْلَانِ : رَدَّدَانِ، وفَعْلَانِ : رَدَّدَانِ، أُجريتَهما على مجراهما وهما على ثلاثة
أحرفٍ وليس^(٤) بعدهما شيء كما فعلت ذلك بفَعْلَانِ^(٥) وفَعْلَانِ^(٦)». فهذه

(١) الأصل، ت : فكذلك. ليست في ك.

(٢) ليست في ك.

(٣) الكتاب ٤/٤٠٩.

(٤) في الكتاب : ليس. دون واو العطف.

(٥) نصّ الكاب بفَعْلٍ وفَعْلٍ. والصواب ما هنا.

(٦) الكتاب ٤/٢٧٤.

نصوصُ منه على ما ذكرتُ لك من عدم الاعتداد بالزيادة واعتبار صدرِ الاسم في الإعلال والإدغام إلّا فيما يصحُّ لأجلها من نحو الجَوْلَانِ والنَّزْوَانِ، فلأجل ذلك صحَّ قَوَوَان ونحوه. فإذا الألفُ والنون عنده كالهاء، وأنت لو بنيتَ من الردِّ مثل فَعْلَةٍ وفَعْلَةٍ لقلت : رَدَّةٌ، فَأَدَغَمْتَ كما تُدْغِمُ^(١) مالهَاء فيه. وقد احتجَّ سيبويه لقوله بقولهم : خَشَشَاء، فلو كانت الزيادة معتداً بها لم يُجْرُوا هذا مجرى حُضَضٍ. قال ابن الضائع : وهو استدلالٌ صحيحٌ، لأنَّ الألف والنون كآلف التانيث الممدودة، وقد ألزم سيبويه في مذهبه التناقض، والكلام^(٢) في ذلك مجالٌ واسعٌ، فإن أردته فعليك بابن الضائع .

وهنا نَجَزَ ما أَرَادَ ذكره في هذه الأرجوزة من مُهِمَّاتِ النحو وضروريَّاته وجُمَلَةٍ من توابعها، فأخذ في التنبيه على تمام قصده، والختم بما ينبغي الختمُ به، فقال :

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيْتُ قَدْ كَمَلْتُ
نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِّمَّاتِ اشْتَمَلْتُ
أَخَصَصِي مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ
كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خَصَاصَةٍ
فَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّيًّا عَلَى
مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسِلَا

(١) الأصل : فتدغم كما لاتدغم.

(٢) الأصل : ولا كلام. ت : والكلام.

وَالِهِ الْغُرَّ الْكَرَامِ الْبَرَّةَ

وَصَحْبِهِ الْمُتَّخِبِينَ الْخَيْرَةَ

يُقَالُ : عُنَيْتُ بِكَذَا أُعْنَى بِهِ عنايةً، وأنا مِعى به، هكذا مَبْنِيًّا للمفعول، فهو أَحَدُ مَا التَزِمَ فِيهِ الْبِنَاءُ لِلْمَفْعُولِ فِي أَفْصَحِ اللُّغَاتِ. فَإِذَا أَمَرْتُ قَلْتُ : لَتَعَنَّ بِحَاجَتِي.

ونظيره : نَفِسْتُ الْمَرْأَةَ، وَأُولَعْتُ بِالشَّيْءِ، وَسَقَطَ فِي يَدِهِ. وَمِنْ ذَلِكَ كَثِيرٌ. وَقَدْ حَكَى عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ : عُنَيْتُ بِحَاجَتِكَ — عَلَى فَعِلْتُ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ — فَأَنَا أُعْنَى بِهَا قَالَ ابْنُ دَرَسْتَوَيْهِ : بِمَعْنَى الْإِنْفَعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ^(١)، لِأَنَّ فَعِلْتُ مِنْ أَبْنِيَةِ الْمُطَاوَعَةِ، فَمَنْ كَانَتْ هَذِهِ لُغَتُهُ جَازَ لَهُ أَنْ يَقُولَ فِي الْأَمْرِ : لَتَعَنَّ بِحَاجَتِي. قَالَ : وَهُوَ قَلِيلٌ. فَاتَى النَّازِمُ بِمَا هُوَ الْأَفْصَحُ، وَالْفَاعِلُ هُوَ الْأَمْرُ أَوِ الْحَاجَةُ، وَأَصْلُهُ هُنَا : وَمَا جَمَعُهُ عَنَانِي، إِلَّا أَنْ مِثْلَ هَذَا إِنَّمَا يَقَالُ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ كَمَا ذُكِرَ. وَمَعْنَى عُنَيْتُ ، أَيْ : جُعِلْتُ لِي بِهِ عنايةً وَصَارَ لِي حَرِصٌ عَلَيْهِ. فَقَوْلُهُ : وَمَا بِجَمْعِهِ عُنَيْتُ قَدْ كَمَلُ، يَعْنِي أَنَّ مَا اعْتَنَى بِجَمْعِهِ وَحَرَّصَ عَلَى تَأْلِيفِهِ مِنْ عِلْمٍ / النُّحُو قَدْ كَمَلُ وَتَمَّ عَلَى حَسَبِ مَا قَصَدَهُ.

وقوله : «بجمعه» متعلقٌ بِعُنَيْتُ، وَدَلَّ بِهَذَا اللَّفْظُ أَنَّهُ جَامِعٌ لِمَخْتَرَعٍ، فَهُوَ^(٢) يَجْمَعُ مَا قَالَهُ غَيْرُهُ وَمَا اسْتَنْبَطَهُ مِنْ اسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ سِوَاهُ، وَلَيْسَ لَهُ فِيهِ إِلَّا الْجَمْعُ وَالتَّرْتِيبُ وَتَهْذِيبُ الْقَوَانِينِ.

(١) الْأَصْلُ : وَالْمُضَارَعَةُ.

(٢) الْأَصْلُ : «فَقَوْلُهُ يَجْمَعُ».

فإن قلت : هذا يقتضى أنه لا استنباط له في هذا العلم ولا اختراع شيء لم يقله غيره، وليس كذلك، بل فيه مسائلُ مخترعة واستقراءات مُبتدعة، كمسألتَه في جواز دخول الألف واللام الموصولة على الفعل، ولا أعلم أحداً أجاز ذلك غيره. وكذلك مسألة الدنيا والعليا في باب التصريف، ومسألة إجازة الفصل^(١) بين المضاف والمضاف إليه في الكلام إذا كان مصدرأ عاملاً في الفاصل^(٢)، وغير ذلك من المسائل التي انفرد بها. وقد مضى التنبيه عليها، فكيف يقول : «وما بِجَمْعِهِ عُنِيْتُ؟».

فالجواب : أن تلك المسائل ليست من مخترعاته ولا انفردَ بالكلام عليها، بل ذكرها النحويون، لكنهم جعلوها من الشذوذات، فاختر الناظمُ فيها مذهب القياس، واختار غيره عدم القياس، فليس ثمَّ في الحقيقة اختراعٌ. وكذلك مسألة الدنيا والعليا، (لم^(٣)) يخترع فيها إلا مُجرَّد الاصطلاح، ولا يقال في مثل هذا : إنه ابتداءُ مسألةٍ أو اختراعُ قانونٍ.

وأيضاً فإن هذه المسائل في كتابه نادرة جداً، واختياراته قليلة، فلم يعتَبر بها في جنب ما كان منقولاً عن غيره. على أن قوله «بِجَمْعِهِ» يمكن أن يكون أراد به جَمْعَه للمسائل التي قصدَ ذكرها من النحو، كانت على مذهبه أو مذهب غيره، فلا يبقى في كلامه على هذا إشكال.

وقوله : «نظماً»، يَحْتَمِلُ وجهين، أحدهما : أن يكون تمييزاً منقولاً من الفاعل، كقوله تعالى : { واشتعل الرأس شيباً^(٤) } ، أى : شيب الرأس ، وتقدير

(١) الأصل : الفعل.

(٢) الأصل، ت : الفاعل.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) الآية ٤ من سورة مريم.

كلامه : قد كَمَلَ (نَظَّمَهُ^(١)). والثاني : أن يكون حالاً من ضمير «كَمَلَ»، أى : كَمَلَ حالة كونه نظماً، وهو مصدرٌ في موضع الحال - والضميرُ في الوجهين المستترُ في كَمَلَ عائدٌ على ما، وهى موصولةٌ واقعةٌ على العلم^(٢) المؤدَّع في رَجَزِهِ .

وقوله : «على جُلِّ المُهِمَّاتِ اشْتَمَلَ»، في موضع الصِّفَةِ لنظم، أى : نظماً مُشْتَمِلاً على جُلِّ المُهِمَّاتِ. والجُلُّ معناه : مُعْظَمُ الشَّيْءِ. والمهمات : هى التى تُهِمُّ^(٣) الإنسان، أى : تُقْلِقُهُ. وأصلُهُ من أَهْمَنِي الأمرُ : إذا أَحْزَنَنِي وَغَمَّنِي، فصارت الأشياء التى يُقْلِقُ الإنسانَ حالاًها وَيَغْنِيهِ أمرُها كأنها تَحْزَنُهُ حتى يُحْصِلَها أو يُخْلَصَها تَخْلِيصاً يستريح^(٤) إليه . والمُهِمَّاتُ في كلام الناظم على حَذْفِ الموصوف، والتقدير : على معظم المسائل المُهِمَّاتُ في العربية اشتمل. ومعنى اشْتَمَلَ : احتوى، ومنه سُمِّيَتِ الشَّمْلَةُ لكسائِ يُشْتَمَلُ به، يُلْتَفَّ فيه، لأنها تشتمل عليه وتَضُمُّهُ. فيريد أن هذا النظم قد احتوى على معظم المسائل والأبوابِ المُهِمةِ الضرورية .

وإنما قال : على جُلِّ : على المُهِمَّاتِ اشتمل، لأنه لم يَحْتَوِ على جميع الضروريات، بل على أكثرها، فقد نَقَصَهُ الكلامُ على جُمْلَةٍ من فُصُولِ (في^(٥)) الأبوابِ، ونَقَصَهُ أيضاً بعضُ الأبوابِ من الرُّأْسِ، فأما ما نقصه من الأبوابِ فكأَلْقَسَمَ ، والتقاء الساكنين، فإن هذين البابين لم يُعَرَّجَ عليهما، بل أهمل جانبَهما جملةً .

(١) سقط من الأصل .

(٢) الأصل : العمل.

(٣) الأصل : لاتهم.

(٤) الأصل، ت : فيستريح.

(٥) سقط من ك.

ومن ذلك باب التسمية^(١)، إلا أنه دونهما في الضرورة /. وأما ما ٤٢٦
أَهْمَلَ من الفصول والمسائل فكمسألة الفصل من المضمرة، ومسألة
الأمثلة الموزون بها من الأعلام. ومسألة الموصولات الحرفية وهي : أن،
وأن، (وكى^(٢))، ولو المصدريّات. ومسألة دُخُولِ الفاء في خبر المبتدأ،
ومسألة التأريخ في باب العدد، ومسألة معانى أبنية الأفعال، ومسألة
مازِيدَتِ الميم في أوله من أسماء المصادر والزمان والمكان، والكلام على
جملة من الحروف كائى التفسيرية، وحروف التنبيه والجواب، وغيرها، ومدة
الإنكار والتذكّر، وفصل مخارج الحروف وصفاتها، والإدغام إذا كان في
كلمتين، وقسم إدغام المتقاربين، ومسائل من هذا النوع لم يتعرّض إليها،
فلذلك قال : «على جُلِّ المُهِمَّاتِ» فحرّزَ الإخبار عما قصد ذكره لئلا يُقال
له : فإين جميع المُهِمَّاتِ وقد نقص منها جملة كبيرة^(٣)؟ وهو من الاحتراز
الحسن .

ثم قال : «أَحْصَى مِنَ الكافية الْخُلَاصَةَ»، أصلُ الإحصاءِ العدُّ
والإحاطة، يقال : أَحْصَيْتُ الدِّراهِمَ : إذا أَحْطَتَ علماً بأفرادها وعدّها -
وخلاصةُ الشئ: ما صفات منه وتخلّصَ عن الشوائب. ويقال : خلّصَ
الشئ يَخْلُصُ خُلُوصاً : إذا صَفَا. والخلاصة والنقاوة يرجعان إلى
معنى^(٤) واحد. ويريد أن هذا النظم - وإليه يعود ضمير أحصى - قد

(١) انظر الكتاب ١٩٨/٣ - ٣٢٠.

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) الأصل : كثيرة.

(٤) الأصل : إلى موضع واحد.

حَصَلَ لِبَابِ الْكَافِيَةِ عَيُونُ فَوَائِدِهَا، وَأَحَاطَ بِهَا، وَالْكَافِيَةُ^(١) هُوَ أَرْجُوزَتُهُ الْكَبِيرَى الْمَسَيَّاةُ بِالْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ، وَهِيَ قَدْ احْتَوَتْ مِنَ الْأَشْطَارِ الْمَزْجُوجَةِ عَلَى آلَافٍ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهَا بَعْدُ، لَكِنْ رَأَيْتُ عَنْ بَعْضِ الشُّيُوخِ مُقَيَّدًا أَنَّهَا مَنْشُورَةٌ فِي الْكِتَابِ الْمَسْمُومِ بِالْفَوَائِدِ الْحَوِيَّةِ فِي الْمَقَاصِدِ النَّحْوِيَّةِ، وَقَدْ رَأَيْتُ هَذَا الْكِتَابَ، وَرَأَيْتُ اخْتِيَارَ ابْنِ مَالِكٍ فِيهِ مُوَفَّقًا فِي الْغَالِبِ لِمَا اخْتَارَهُ فِي هَذَا النَّظْمِ.

وَقَوْلُهُ : «كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خَصَاصَةٍ»، الْخَصَاصَةُ : ضِدُّ الْغِنَى. وَالْاِقْتِضَاءُ : طَلَبُ الْقَضَاءِ، وَمَعْنَاهُ هُنَا : طَلَبُهُ لِلْحُكْمِ بِالْغِنَى. يَعْنِي أَنَّهُ أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ خُلَاصَتَهَا، كَمَا اقْتَضَى لِحَافِظِهِ الْغِنَى الَّذِي لَا يُنْسَبُ صَاحِبُهُ إِلَى الْفَقْرِ. وَمُرَادُهُ أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ الْمَنْظُومَةَ قَدْ اشْتَمَلَتْ عَلَى حُسْنَيْنٍ، أَحَدُهُمَا : تَحْصِيلُ لِبَابِ كِتَابِهِ الْأَكْبَرِ حَتَّى إِنَّهُ لَمْ يَقُتْ مِنْهُ إِلَّا مَا لَا يَعْدُ خُلَاصَةً وَلِبَابًا، إِذْ لَيْسَ فِي طَبَقَةِ الضَّرُورِيَّاتِ. وَالثَّانِي : أَنَّهُ مَعَ اشْتِمَالِهِ عَلَى هَذَا الْاِخْتِصَارِ وَعَدَمِ الْإِحَاطَةِ بِالْجَمِيعِ فِيهِ مِنَ الْعِلْمِ مَا^(٢) يَسْتَفْنِي بِهِ الطَّالِبُ فَيَكْفِيهِ طَلَبُ غَيْرِهِ وَالْاِفْتِقَارَ إِلَيْهِ. فَالْغِنَى الْمُرَادُ هُوَ : الْغِنَى بِمَا فِيهِ مِنَ الْعِلْمِ الْكَافِي. وَالْخَصَاصَةُ (هِيَ^(٣)) : الْاِفْتِقَارُ إِلَى غَيْرِهِ، فَتَفِي أَنْ يَكُونَ كِتَابُهُ - عَلَى اخْتِصَارِهِ - مُفْتَقِرًا مَعَهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَلَعَمْرِي إِنَّهُ لِكَذَلِكَ، لِتَحْصِيلِهِ مَا يَجِبُ تَحْصِيلُهُ، وَمَا يَرْجَعُ إِلَى مَا يَجِبُ تَحْصِيلُهُ. وَهَذَا الْكَلَامُ تَعْرِيفٌ بِنَظْمِهِ وَتَنْزِيلُ لَهُ فِي رُتْبَتِهِ الَّتِي يَعْلَمُهَا مِنْهُ، وَهَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَفْعَلَ الْمُؤَلِّفُ لِكِتَابٍ مَا أَنْ يُعْرِفَ مَقْصِدَهُ فِيهِ وَرُتْبَتَهُ فِي الْإِفَادَةِ، حَتَّى يَكُونَ ذَلِكَ بَاعِثًا لِلنَّازِلِ فِيهِ عَلَى حِفْظِهِ وَالِاسْتِغْثَالِ بِهِ، وَلَا يَعْدُ ذَلِكَ تَزْكِيَةً مِنْهُ لِفَعْلِهِ، وَلَا مَدْحًا لِنَفْسِهِ، لِأَنَّ هَذَا الْقَصْدَ مَذْمُومٌ فَلَا يَلْتَمَسُ لِلْأُئِمَّةِ

(١) الْأَصْلُ : وَالثَّانِيَةُ هِيَ إِجَارَتُهُ.

(٢) الْأَصْلُ، ت : هِيَ مَا.

(٣) لَيْسَتْ فِي ك.

الأعلام والعلماء المهتدى^(١) بهم والمُقتدى بكلامهم إلا أحسنُ المخرج، ولا يُظنُّ بهم إلا أحسنُ المذاهب، وهو الحق والإنصاف/، والدين والأمانة في ٤٢٧ الاعتقاد في كبرائنا في أىِّ علمٍ من العلوم الشرعيّات.

ولما عرّف الناظم - رحمه الله - بما تَضَمَّنَ كتابه^(٢) من هذا العلم، وما أعطاه من الفائدة، كان من الذى ينبغي أنْ أعرفَ أنا بما قصدته في هذا الشرح، وأبينُّ مُرتكبي فيه، وما أودعته من منازع شيوخى - رضى الله عنهم - ونفعنى وإياهم، وذلك أنى لم أقصد فيه قَصْدَ الاختصار الذى قصده غيرى^(٣) ممن شرح هذا النظم لأمر أكيدة :

أحدها : أن واضعه لم يَضَعْهُ للصائم عن هذا العلم جملةً، ولو قصد ذلك لم يَضَعْهُ هذا الوضع؛ إذ كثيرٌ منه (مبنى^(٤)) على أخذِ الفوائد والقواعد والشروط من التمثيلات والمفهوم^(٥) والإشارة الغامضة، والمبتدئ لا يليق به هذا التعليم ولا يسهلُ عليه قَصْدُ الإفادة. وإنما يليق بالمتعلم جَمَلُ الزجّاجيِّ وما أشبهه مما يسهلُ تصوُّره ويَقْرُبُ متناوله. أمّا إذا كان الطالبُ قد شدا في النحو بِخَتْمِ كتابٍ يَنْفَتِحُ له به اصطلاحُ العِلْمِ، وذَاولُ أبوابه، وتَنَبَّه لجملةٍ من مقاصده ومسائله - فهو المسفيدُ بنظم ابن مالك، لأنه يَضُمُّ له ما انتشر^(٦)، ويجمع له ما تشتت عليه، ويصير له في النحو قوانين يعتمد عليها ولا يُخَافُ انطِماسُ فهمه عليه، وإذا كان كذلك لم يكن لائقاً بشرحه الاختصارُ المحضُ والاقتصارُ على مجردِ التمثيل وما يليه.

(١) الأصل، ت : المهتدى.

(٢) الأصل : كلامه.

(٣) الأصل : غيره.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) الأصل، ت : الفهوم.

(٦) الأصل : اشتهر.

والثاني : أن الناظم لم يقتصر في كثير من هذا الكتاب على مجرد النقل الذي لا يشوبه تعليل، ولا أضرب عن ذكر الخلاف والإشارة إلى الترجيح، بل نبه على التعليل، ورمز إلى الأخذ بالدليل، وأرشد إلى أن لبسط العلة فيه موضعاً، ولإدلاء بالحجج وفضل القضايا بين المختلفين فيه مجالاً متسعاً؛ فلذلك بسطت فيه من المأخذ الحكمية العربية مايسوغ أن يقع تعليلاً لمسألة، وأوردت فيه من التنبيه على الخلاف في المسائل الموردة^(١) فيه ما وسعنى إيرادها، ومليت إلى الانتصار للناظم فيما رآه والاعتذار عنه ما وجدت إلى ذلك طريقاً. حتى إذا لم أجد لما ارتكبه مساعفاً في المنقول ولا في المعقول بيئت الحق في المسألة، ورددت عليه غير مُزدرٍ به ولا مُنتقصٍ له، علماً بأن من كلام الناس المأخوذ والمتروك، إلا ما كان من كلام النبوة .

والثالث : أن فيه من القواعد الكلية والقوانين العاقدة ماينبغي بسطه ولايسع اختصاره، فلو قصد قاصد اختصار الكلام عليها أو اكتفى بالنظر الأول فيها كان إخلالاً بمقصد الشرح، وإغفالاً لما تاکد طلبه وبسطه منه.

والرابع : أن تعويله على الإشارة بالتمثيل، وعقد الضوابط بها^(٢)، والاتكال على المفهوم، والإتيان بالعبارات الغامضة المعانى مايدل على أن صاحبه قصد أن يشترك في النظر فيه الشاذى والمنتهى، فلذلك حملت العبارة ما تحتل في باب المفهوم والمنطوق، وخدمتها بالاعتراضات والأجوبة فيما أمكن، وتتبع قواعد الكلية، وعرضتها على أصول العلم، فما وجدت^(٣) منها

(١) الاصل ت : المذكورة.

(٢) الاصل، ت : بهما.

(٣) ت : وجدت.

صحيحاً أثبت^(١) وجه صحته ، وما كان فيه خللٌ بينته بقدر الإمكان، إلى أن كمل منه بحمد الله ما رأيت، وعسى أن يكون هذا المنزع هو الحكمي^(٢) / في التعليم، والربائي في التحصيل، وهو الذي أرجو، فإن وافق ذلك فبفضل الله، وإلا فقد حرصتُ على ذلك، والله ينفع بالقصد.

وقد سلكْتُ فيه مسلك شيوخى - رضي الله عنهم - في البحث وتحقيق المسائل، والتأنيس بالتنظير، والتنقيح عن دفائن اللفظ، ويتتبعه بقدر الإمكان، والاعتراض وإيراد الإشكال، والاعتذار عن اللفظ المشروح على حسب ما أعطاه الوقت والحال، وأوجبه تحسين الظن بالمؤلف، وعدم الوقوف وراء اللفظ تقليداً دون أن يتحرر معنى الكلام أو يظهر وجهه، والاحتجاج لمذهب المؤلف وترجيحه لما أمكن له وجه ترجيح، وتنشيط القارئ في بعض المواطن بالحكايات عن أهل العلم في المسائل المتكلم فيها.

هذا ما جمعت مما شهدته وعرفته وأخذته عن أسياسى، فقد كان شيخنا الأستاذ الشهير أبو عبدالله بن الفخار - رحمه الله عليه - في هذه الطريقة إماماً غير مدافع، حافظاً لمسائلها، وكان من طرق تعليمه البسط والتعليل وفضل القضية بين المختلفين من أهل البصرتين وغيرهم، وضرب المسائل بعضها ببعض، والاتساع في التنظير، والإمتاع في المسألة المنظور فيها، إلى غير ذلك من التحصيلات المحكمة، والنكت المجتنب المنقولة عن شيوخه والمفتوحة له. وكان شيخنا القاضي أبو القاسم

(١) الأصل، ت : أريت.

(٢) الأصل : الحكمة.

الشَّرِيفُ الْحَسَنِيُّ - رحمة الله عليه - في هذا العلم رفيع الشأن، عالماً بدفائن أئمتِّه، وكان من طرق تعليمه تحصيلُ مُضَمَّنِ الفصول والأبواب، جامعاً لما تَشَتَّتَ منها، مُقَرَّباً للمبتدئ، يقف القارئ على نُكْتِ كتابه المقرر واحدةً فواحدة^(١)، لا يقنع بالفهم البرأني فيه، مورداً للإشكال، مُجيباً عنه، لا يخرج عن طريق كتابه إلا في النُدرة، مُعْتَذِراً عن غفلاته، مرتضياً ما ارتضاه شيوخه في فهمه مُحْمِضاً^(٢) بفوائد المعاني ومسائل البيان ومُقْطَعَاتِ الشُّعْرِ الحسان. وكان شيخنا الأستاذ أبو عبدالله البُلُنْسِيُّ - رضى الله عنه - في هذا العلم عارفاً بِطُرُقِ أئمتِّه المتأخرين، عالماً بمقاصدهم فيه، وكان من طُرُقِ تعليمه بيانُ المقاصد بحسب القارئ من الابتداء والانتها، مُرْشِحاً لفهمه، مُدَرِّباً له، وموقظاً لفكره^(٣) لاقتناص الجواب وإيراد السؤال، مطرِّزاً مَجْلِسَه بِنَقْلِ نُكْتِ شيوخه، متأدِّباً معهم إذا ذَكَرَ أحداً منهم طَرِبَ بذكراهم وأُمْتَعَ بالثناء عليهم كعادة شيخه أبى عبدالله (بن^(٤)) الفَخَّار. إلى غير هؤلاء مِمَّنْ لازمتُ مجالسهم، واستَفَدْتُ منهم، وانتفعتُ بِسَبَبِهِمْ، أَعْلَى الله درجاتهم في عِلِّيَّينَ . فهذه الطرائق هي التي ذهبت إليها في الشُّرْح، وَبَنَيْتُ عليها، وبالله التوفيقُ.

ثم قال الناظم : «فَأَحْمَدُ الله»، هذه الفاء للتُسْنِيْبِ، لما وَصَفَ أَنَّ هذه الأرجوزة حَوَتْ إحصاءَ خُلَاصَةِ الكافية من غير افتقارٍ في الضروريات إلى

(١) الأصل : واحدة.

(٢) أحمض القوم إحماضاً : إذا أفاضوا فيما يُؤنسهم. وفي حديث ابن عباس : كان يقول إذا أفاض من عنده في الحديث بعد القرآن والتفسير: أحمضوا، وذلك لما - خاف عليهم الملل أحب أن يريحهم، فأمرهم بالإحماض بالأخذ في ملح الكلام والحكايات.

(٣) الأصل : لفهمه.

(٤) سقط من الأصل.

غيرها تَرْتَبُ على ذلك وتَسَبَّبَ عنه^(١) أن يحمد الله - تعالى - على هذه
 النعمة التي أنعم عليه بها، حيث أعانه ووفَّقه إلى أن تَمَّ كتاب عِلْمٍ يَنْتَفِعُ
 به من بعده، فيكون أجرُ الانتفاع / به باقياً له بعد موته لا ينقطع وإن
 انقطع عمله، لقول رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «إذا مات العبدُ
 انقطع عمله إلا من ثلاثٍ : صدقةٍ جارية، وعِلْمٍ يَنْتَفِعُ به مَنْ بعده، وولد
 صالح يدعو له»^(٢)، فواجب أن يحمد الله - تعالى - على ذلك.

وأتى بلفظ «أحمد»، ولم يقل : فالحمدُ لله، إظهاراً للعمل في الحمد،
 وتحقيقاً^(٣) بالعبودية في ذكره. وقد تقدم معنى الحمد، والصلاة، والنبى.
 وقوله : «مُصَلِّياً» حال من ضمير أحمَدُ. و«مُحمَّدٍ» : اسم من أسماء
 رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو أشهر أسمائه، وهو الذى سَمَّاه به
 جدُّه عبدالمطلب.

وقوله : «خَيْرِ نَبِيٍّ» بدلٌ من «مُحمَّدٍ»، ولا يكون عطف بيان، لأنَّ عطف
 البيان يشترط فيه موافقته للمعطوف عليه في التعريف أو التنكير،
 و«خَيْرِ نَبِيٍّ» نكرةٌ. ومعنى «خَيْرِ نَبِيٍّ» : خَيْرِ الأنبياء، لكن وضع الاسم
 النكرة المفرد موضعَ الجمعِ المعرَّفِ اختصاراً. وأعطى هذا الكلام أنه
 أفضل^(٤) الأنبياء، وبذلك جاء الحديثُ الصحيحُ :

«أنا سيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَافْخَرُ»^(٥).

(١) الأصل : عليه.

(٢) مسلم، كتاب الوصية ١٢٥٥.

(٣) الأصل، ت : وتحقيقاً.

(٤) الأصل، ت : أنه أيضاً للأنبياء.

(٥) عارضة الأهودى، تفسير الإسراء ١١/٣٠٥ - ٣٠٧.

وَأُرْسِلَ : في موضع الصفة لنبيٍّ، كأنه قال : خَيْرَ نَبِيٍّ مُرْسَلٍ، وجعله كذلك ليتضمَّنْ أبلغ التفضيل، لأنَّ الأنبياء المرسلين لهم شرف النبوة والرسالة معاً، فكان النبي - عليه السلام - أَفْضَلَ من حَصَلَتْ له المزيَّتان، ولو اقتصر^(١) على قوله : «خير نبيٍّ» لم يُعْطِ تلك المبالغة .

وجاء قوله : «خَيْرَ نَبِيٍّ أُرْسِلَا» مُؤْذِنًا من حيث خُصَّ بصفة الرسالة أنَّ الأنبياء على قسمين : مُرْسَلُونَ وغير مُرْسَلِينَ، وقد خَرَجَ الْأَجْرِيُّ^(٢) في كتاب الأربعين، عن أبي إدريس الخَوْلَانِيِّ، عن أبي ذرٍّ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - حديثاً فيه طُولٌ، من فصوله قال : قلت : يا رسول الله، كم الأنبياء؟ قال: مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً. قال : قلت : يا رسول الله، كم الرسل من ذلك؟ قال : ثلاثمائة وثلاثة عشر، جَمُّ غَفِيرٌ. قلت : كثير طيب، قال : نعم. قُلْتُ : مَنْ كان أولهم؟ قال : آدَمُ عليه السلام. قلت : يا رسول الله، أنبيء مُرْسَلٌ؟ قال نعم، خلقه الله بيده، وَنَفَخَ فيه من روحه، وَسَوَّاهُ قِبَلًا، ثم قال : يا أبا ذرٍّ، أربعة سريانيون : آدَمُ، وشِيثُ، وأخْنُوخُ - وهو إدريسُ، وهو أول من خطَّ بقلم - ونوحُ، وأربعة من العرب : هودُ، وشُعَيْبُ، وصالحُ، ونبيك يا أبا ذرٍّ. وأول أنبياء بني إسرائيل مُوسَى، وآخرهم عيسى، وأولُ الرسل آدَمُ، وآخرهم محمد^(٣).

وقوله : «وَأَلِهَ الْغُرِّ الْكَرَامِ»، أَلِهَ : قد تَقَدَّمَ في الخُطْبَةِ تفسيره. والغُرُّ : جمع أغرٍّ، والأغرُّ أصله ذو الغُرَّةِ، وهو للفرس بياضٌ في جَبْهَتِهِ فوق الدرهم. ويُقال : رَجُلٌ أَغْرٌ، أي : أبيضٌ، من قوم غُرَّانٍ، قال امرؤ القيس^(٤):

(١) الأصل، ت : فلو.

(٢) أبو بكر محمد بن الحُسَيْن (٣٦٠هـ) انظر خبره في فهرست ابن النديم ٢٠١ - ٢٠٢، وتاريخ بغداد ٢٤٣/٢.

(٣) الأربعون، الحديث الأربعون ١٠٧ - ١٣٢.

(٤) ديوانه ٨٣.

ثِيَابُ بَنِي عَوْفٍ طَهَارَى نَقِيَّةٌ

وَأَوْجُهُهُمْ عِنْدَ الْمَشَاهِدِ غُرَانُ

وهذا مَدْحٌ . ولكن الذى قصد الناظم الأَعْرُ بمعنى الشريف، يقال

للسَّريْفِ في قومه : أَعْرُ، لأنه فيهم كالغُرَّةِ . وفلانُ غُرَّةٌ قومه، أى : سيدهم .

قالوا : وَغُرَّةٌ كُلُّ شَيْءٍ : أَوَّلُهُ وأَكرمه .

والكرام : جمعُ كريمٍ، وهو الشريفُ الفاضلُ، قال تعالى : {إِنَّ

أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ اتِّقَاكُمْ^(١)} . وقال تعالى : {أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ

عَلَى^(٢)} . والكريم :/ أيضاً : الصَّفُوحُ، قال تعالى : {فإِنْ رَبِّي غَنِيٌّ ٤٣ .

كريم^(٣)} . والكريم : الحَسَنُ، قال تعالى : {مَنْ كُلُّ زَوْجٍ كَرِيمٌ^(٤)} . وإنما

سُمِّيَ البَنُوْلُ كريمًا لأنه فاعِلٌ فِعْلٍ الأَشْرَافِ .

والبَرَّةُ : جمعُ بارٍ، كسافرٍ وسَفَرَةٍ، وكاتبٍ وَكْتَبَةٍ، وهو من البرِّ، وهو

خلافُ العَقُوقِ، وفلانٌ يَبْرُ خالقه، أى : يطيعه ويتبرَّره أيضاً . ومعانى البُرُورِ

راجعةٌ إلى معنى الموافقة والطاعة .

وهذه الأوصافُ حَقِيقٌ أَنْ يُوصَفَ بها آلُ الرسولِ - صلى الله عليه

وسلم - على التفسيرين، فلو قلنا : إِنَّ آلَهُ هم عَشِيرَتُهُ الأقربون، فصحيح،

لأنهم كذلك كانوا من شرف الأنساب والسيادة التى بَنُوا بها غيرهم، مع

(١) الآية ٩٣ من سورة الحجرات .

(٢) الآية ٦٢ من سورة الإسراء .

(٣) الآية ٤٠ من سورة النمل .

(٤) الآية ٧ من سورة الشعراء .

الموافقة والطاعة والانقياد إلى طاعة الله تعالى، وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم. وإن قلنا : إنَّ آله من يرجع إليه في الدين، فكذلك أيضاً، لأنهم غرُّ مُحَجَّلُونَ من أثر الوضوء. وأيضاً فهم سادة الناس، وأكرم الناس، لأنهم المتَّقُونَ، قال تعالى : {إن أكرمكم عند الله أتقاكم} ^(١)، ولذلك سوى الإسلام بينهم، فليس للفاضل في النسب الصريح على المفضل فيه مزية إلا بزيادة التقوى وشدة الامتثال للأوامر والنواهي، فليس لابن السوداء على ابن البيضاء فَضْلٌ، فاستوى في هذا الشرف الفاضل والمفضل، وصار الجميع أفضل الناس.

ثم قال : «وصحبه المنتخبين الخيره»، الصَّحْبُ : اسم جمع لصاحب ^(٢)، وليس بجمع له على القياس على مذهب سيبويه والجمهور، ومثله : راكب وركب. والصاحب في اللغة : نوالصُّحبة، وهي ^(٣) الاجتماع والمؤالفة ^(٤)، صَحِبْتُ فلاناً صُحْبَةً وصَحَابَةً، فهو صاحبٌ، ويجمع أيضاً على صُحبة وصِحَاب وصَحَابَة، وأصل هذا المصدر. والصاحب والصحابي عند الأصوليين مختلفٌ فيه ^(٥)؛ فذهب جماعة منهم ابن حنبلٍ إلى أنه من رأى النبي - صلى الله عليه وسلم - وصحبه ولو ساعة، وإن لم تطلَّ الصحبة ولا رَوَى عنه حديثاً ولا اختصَّ به اختصاصاً زائداً على مجرد اللقاء والمصاحبة . وذهب قومٌ إلى أنه من رآه - عليه السلام - واختصَّ به اختصاص الصحبة، وطالت مدة صحبته له ، وإن لم يَرَوْه عنه .

(١) الآية ١٣ من سورة الحجرات.

(٢) الأصل : صاحب.

(٣) الأصل : وهو.

(٤) الأصل، ت : والموافقة.

(٥) انظر مقدمة أسد الغابة ١٨/١ - ١٩.

وذهب بعضهم إلى أن هذا الاسم إنما سُمي به من طالت صُحْبَتُهُ
للنبي - عليه السلام - وأخذ عنه العلم .

قالوا : والخلاف في هذه المسألة راجع إلى إطلاق لفظي في معنى
الصحبة، هل تختص بِأمر زائد على مجرد الاجتماع والمؤالفة أم لا ؟
و«الْمُنْتَخِبِينَ» نعتٌ للصَّحْبِ، واحدهم مُنْتَخَبٌ، وهو المختار، ورجلٌ
نُخْبَةٌ من قوم نُخْبٍ - كَرُطْبَةٍ ورُطْبٍ - يقال : جاء في نُخْبِ أصحابه ،
أى : في خيارهم . والانتخاب الاختيار .

وكذلك كان أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد
اختيروا له وانتُخبوا من سائر الطوائف، مُصْطَفَوْنَ لِمُصْطَفَى ، رَضِيَ
الله عنهم، ورضوا عنه .

والخيرة بمعنى الاختيار، قال الجوهري : «الخيرة مثل العنبة :
الاسم من قولك : اختاره الله تعالى، يقال : محمدٌ - صلى الله عليه
وسلم - خيرةُ الله من خلقه ، وخيرةُ الله أيضا، بالتسكين»، فكان الناظم
أراد المختارين من الخلق، فوضع اسم المصدر موضع ذلك ، وعامله في
الإتيان/ به مُفْرَدًا معاملة المصدر فلم يجمعه. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَضْبُطَ هُنَا ٤٣١
بفتح الخاء على أنه جمع خَيْرٍ، فقد حكى الفراء : قوم خيرةَ بررة. وقد
تقدم أول الكتاب في هذا المعنى حديث اصطفاء الله - تعالى - له
أصحابه وعترته، فأغنى عن الإعادة .

* * *

[ختم الكتاب]

وقد كَمَلَ بحمد الله الغرضُ المقصودُ، وحصل بفضل الله إنجاءُ الموعود، وأنا أرجو أن ينفع الله به المُفِيدُ والمستفيد، إنه حميدٌ مجيد، وأن يكون هذا المجموع مستقلاً بإبداء معاني الخلاصة غنياً عن المزيد، مُنْهَضاً إلى أَوْجِ الاستبصار عن حَضِيضِ التقليد. ولذلك وسمته بالمقاصد الشافية في شرح خُلاصة الكافية. وَلَعَمْرِي إِنَّ مُطَالَعَهُ لَيَطْلُعُ منه على كثيرٍ من أسرار علم اللسان، ودقائق سيبويه وغيره من علماء هذا الشأن، التي من قَصُرِ إدراكه بونها لم يَحُلْ في هذا العلم بواطن، ومن ضاق فهمه عنها فاسم الإمامة عنه زائل، إلى ماتضمّنه^(١) من حلّ كثير من عُقَدِ كتابه «التسهيل» ومشكلاته، وفكّ مُعْظَمَاتِهِ، وفتحِ مُقْفَلَاتِهِ. على أنى بكلامه استدلّت على كلامه، وبنوره اهتديتُ في بيداء استبْهَامِهِ^(٢) إلى رَفْعِ أعلاه. جعلنا الله ممن عَمِلَ بما عِلِمَ، وأدّى حَقَّ مَا أُتِنِعَ عليه فَغَنِمَ. والحمد لله ربّ العالمين، وصَلَّى الله على نبيِّنا^(٣) محمد خاتم النبيّن، وإمام المرسلين، وعلى آله الطيّبين، وصَحْبِهِ المُنتَخَبِينَ، وعلى سائر الأنبياء والمرسلين، وسلّم تسليمًا كثيراً إلى يوم الدين^(٤).

* * *

(١) الأصل : نظمته.

(٢) الأصل : استفهامه.

(٣) الأصل : سيدنا.

(٤) بعده في نسخة الأصل : «وحسبنا الله ونعم الوكيل سنة ٨٢٣». وعلى هامش ك : «بلغت المقابلة

جهة الاستطاعة من أصل المؤلف - رحمة الله عليه - وكان الفراغ منها لسبع ليال...». وتتمته مفقود في الصورة.

(^١- قال مؤلفه - تغمده الله برحمته^١) : (^٢- وكان الفراغ من تقييده يوم
الثلاثاء لإحدى عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الثاني عام أحد وسبعين
وسبعمائة^٢) .

(١) عن ت.
(٢) عن ت، ك.

فهرس موضوعات الجزء التاسع

الموضوع	الصفحة
الإبدال	١
فَصْلٌ تُبْدَلُ الْوَاوُ يَاءً	١٨٤
فَصْلٌ إِذَا اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ مَتَصِلَتَيْنِ	٢٠٣
فَصْلٌ مَا اعْتَلَّتْ عَيْنُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ وَقَبْلَهُ سَاكِنٌ	٢٨٤
فَصْلٌ يُبْدَلُ فِيهِ حَرْفُ اللَّيْنِ تَاءً	٣٦٥
فَصْلٌ فِي الْإِعْلَالِ بِالْحَذْفِ	٣٨٧
الإدغام	٤٣٠



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية
مركز إحياء التراث الإسلامي

المقاصد الشافعية

في شرح الخلاصة الكافية

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشافعي
(٧٩٠هـ)

الجزء التاسع

تحقيق

الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا

ح جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشاطبي، إبراهيم بن موسى
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك.
/ إبراهيم بن موسى الشاطبي - مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ
١٠ مج.

ردمك: ٩٩٦٠-٠٣-٨٣٣-٥ (مجموعة)
٩٩٦٠-٠٣-٨٤٢-٤ (ج٩)

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف / العنوان
ديوي ١٥٠، ٤٣٤٤٣/٣٤٢٨

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٣٤٤٣
ردمك: ٩٩٦٠-٠٣-٨٣٣-٥ (مجموعة)
٩٩٦٠-٠٣-٨٤٢-٤ (ج٩)

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

لمعهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلاميّ

جامعة أمّ القرى

مكة المكرمة

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م